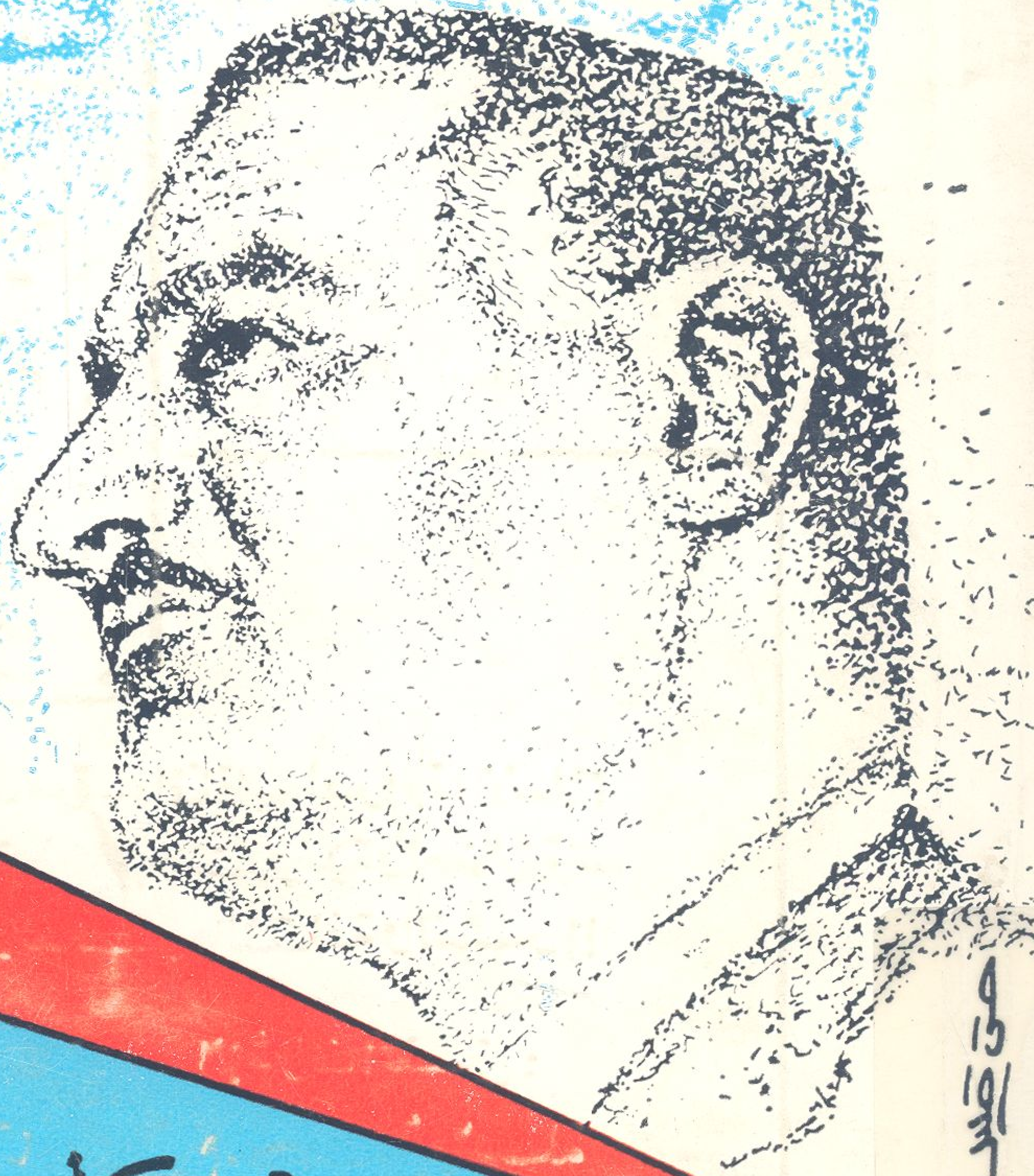


ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب



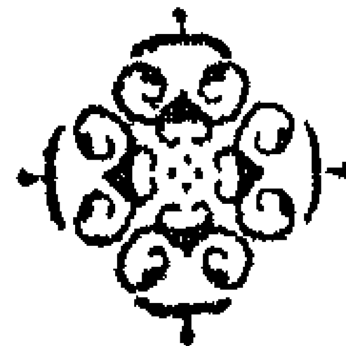


دكتور سامى عصاصه

أسرار الانفصال
مصر.. وسوريا



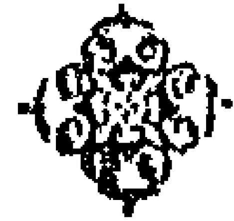
التراث والعلوم الإسلامية لكل الشعب
تصدر عن مؤسسة
دار الشعب
للصحافة والطباعة والنشر
رئيس مجلس الإدارة
ومدير عام التحرير
أحمد شوقي القيعي
ورئيس التحرير
أنور زعلوك
الإدارة: ٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة
ت: ٣٥٥١٨١٠١ / ٣٥٥١٨١٨ / ٣٥٤٢٣٨٠٠ / ٣٥٥١٥٩٩
تلكس دولي: ٢٥٧٤



ستظل القاهرة .. دائما قلب العروبة والإسلام النابض .. تتبوأ مكانتها التاريخية والحضارية .. في عالم الفكر والثقافة والنشر !!

سكرتارية التحرير:
ثروت الشعراوي
أنور عبد الدايم
محمد يوسف السيد

الإشراف الفني:
م. محمد أبو ليلة
حسن أحمد خليل





أسرار الانفصال
مصر.. وسوريا

د. سامي عصاصة

اهـــداء

أقدم كتابى هذا الى أولئك الناس الذين لا يحقدون على من لا يماشيهم فى الرأى والاتجاه •

اقدمه الى اولئك الذين لا يتشبثون بقناعاتهم ولا يتعصبون لها على انها هى الصحيح المطلق •

واقـــدمه الى هـــؤلاء الذين لهم من الجـــرأة ما يكفى لأن ينتصروا على أنفســـهم فيعدلوا مواقفهم ان رأوا فى المواقف الأخرى اقترابا أكثر من الحقيقة والصواب •

أقدم كتابى الى كل هؤلاء ، لأنهم يمثلون أمتن الجسور التى تعتمدها البشرية فى الوصول الى الخير والحق والايمان •

كلمة الناشر

كانت تجربة الوحدة بين « مصر » و « سوريا » تجربة فريدة ومتميزة ، واذا كانت هذه التجربة قد فشلت فى الصمود كنواة للوحدة العربية الشاملة ، فان هذا الفشل كان محصلة طبيعية لظروف وسلوكيات ادت اليه ومن هنا فان تقييم هذه التجربة ــ من خلال كافة وجهات النظر ــ هو المدخل المنطقى لتحديد الاسس الموضوعية التى يمكن أن تكون بمثابة العناصر الايجابية لنجاح التجارب الوحدوية ! •

وايمانا منا بأن الحوار الموضوعى الهادىء هو أفضل الوسائل للوصول الى النتائج الصحيحة ، فاننا نقدم اليوم هذه الدراسة التى تمثل حصيلة جهد مضن بذله السيد المؤلف فى محاولة للوصول الى اجابات محددة على العديد من علامات الاستفهام الحائرة التى حالت اعتبارات وظروف عديدة دون التوصل الى اجابات مقنعة بشأنها •

ومؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر اذ تقدم هذه الدراسة الهامة للقارىء المصرى والعربى يهمها أن تؤكد أنها تمثل وجهة نظر كاتبها فى الأساس •• أما الاتفاق أو الاختلاف مع المؤلف فهو نواة الحوار الذى نأمل أن يكون طرحه مواكبا لعودة مصر الى مكانها الطبيعى مع الأشقاء فى جامعة الدول العربية ، كما نأمل أن يكون حوارا موضوعيا يتجاوز

الكثير من الحساسيات والمحاذير •• حتى يمكن تقييم التجربة بشكل موضوعى وعادل لأنها تجربة ترقى على الاشخاص بل حتى على الاقطار •• فنحن نؤمن بالفعل أنها أول تجـربة تطبيقية لفكرة القومية والوحدة والدولة العربية الواحدة •

وتبقى للنـاشر كلمـة أخـيرة •• وهى أن هذه القضية وغيرها من القضـايا المعاصرة •• مازالت تطـرح : وبالحاح شديد ـ ضرورة احياء مشروع اعادة كتابة تاريخنا المعـاصر بشكل موضوعى ومقنع خصوصا اذا ما وضعنا فى الاعتبـار حجم الحيرة الشـديدة التى يعانيها أبنـاء الجيـل الحالى الذين عاصروا تجـربة الديمقراطية والصـحافة الحزبية التى فتحت الباب على مصراعيه لكل شهود الأحداث لتقديم وجهات نظرهم المتباينة فى العديد من القضايا التى مازالت تعتبر قضايا خلافية حتى الآن ! •

ومن هنا تكمن أهمية الحوار الموضوعى الهادىء كمقدمة أساسية لاعادة كتابة التاريخ بعيدا عن المحاذير والحساسيات ! ومن هنا أيضا تكمن قيمة نشر هذه الدراسة كمقدمة للحـوار المنشود حول أحداث اختلف حولها الرواة ومازالت تحتاج الى المزيد من الدراسات والابحاث التى تسهم فى القاء الضوء على العديد من الأحداث التى طواها التاريخ دون أن يزاح الستار عن جوانبها الغامضة حتى الآن !

((أحمد شوقى القيعى))

هل الدافع هـو الخوف؟

يشمل كتابي هذا دراسـات عن قضية معقدة ومتشابكة جـدا • لقد اعتمدت في كتابته على مختلف المراجـع العربية والأجنبية المذكورة في مكان آخر • ولكن هل يعني ذلك كمال مضمون الكتاب؟ • كلا ولا ريب • فالكمال لله • وأنا لا ادعي العصمة فيما ذهبت اليه وما توصلت اليه من النتائج لأن ثمة معلومات كثيرة أخرى لدى سياسيين وضباط وصحفيين عن هذه المرحلة تصحح أو تؤيد ما جاء في هذا الكتاب • ان الواجب الوطني يتطلب من هؤلاء الخروج عن صمتهم لأن الصمت جزء من خيانة التاريخ وخيانة المصلحة الوطنية التي من أجلها عملوا وضحـوا •

اننا نرفض الجواب التقليدي السـهل الذي يردده هؤلاء اذ يقولون : « لاسباب الأمن القومي لا نستطيع ذكر كل شيء » • فعدو الوطن الذي يريدون حجب المعلومات عنه يعرف عنهم أنفسهم وعن معلوماتهم أكثر مما يعرفون • ولا يوجد سـلاح نستطيع به الدفـاع عن تاريخنا وقضيتنا الا بنشر المذكرات بحذافيرها مهما بلغ الألم الذي قد يسببه نشرها • وكل معلومة مهما كانت صغيرة في نظر العالم بها تفيد في تقييم اوضاع البلاد وتمنع العدو من استخدام الاسرار في ابتزاز المسؤولين •• قدامى كانوا أم جددا • وليس من الضروري كون كاتب مذكراته من ذوي الشأن في السياسة • فعمل صغير لجندي في فترة حرجة قد يعطي توضيحا هاما لقضية كاملة •

يعود عدم تجـاوب صـناع الأحداث السياسية مع كتابة مذكراتهم الى أسباب مختلفة منها الكسل وعدم الرغبة بازعاج

النفس ومسك القلم واجهاد الذاكرة والعودة الى الاوراق القديمة • ومنهم من يمج الكتابة اصلا ولا يرغب بالادلاء بمعلوماته لاناس يسكبونها فى كتاب ثمين • ومنهم من اصيب بحالة من القرف الممزوج مع الاحباط فلم يعد يريد سماع أية كلمة تمت الى السياسة بصلة ، ويرى أن الكتابة لن تفيد • ومنهم عدد لا يستهان به ولا بما يعرفونه ممن شارك فى صنع الحدث السياسى من المستوى الصغير والوسط والكبير بل ومن المستوى الخطير جدا ، لكنه يصمت بالرغم من أن آخرين كتبوا مذكراتهم ونشروها وتعرضوا لهم بما يؤذيهم ويعرض بسمعتهم كل التعريض • انهم يتحملون كل أنواع الأذى الاعلامى بسمعتهم بل والمساس بشرفهم دون التجرؤ على الدفاع عن أنفسهم لأن « فى بردعتهم مسلة » ••• فلو تفوه أحدهم بدفاع عن نفسه لنشر خصومه خصوصياته الشائنة على الملأ ! •• فأعمالهم هذه حين كانوا فى مراكز القوى مسجلة عليهم خير تسجيل ، ان هؤلاء معرضون للابتزاز الصامت فيكتمون أفواههم بأنفسهم خانعين • لكنى انادى الجميع واناشدهم ، وخاصة هؤلاء المعرضين للابتزاز أن ينشروا كل ما يعرفون • ليكتبوا المعلومات الصادقة حتى على انفسهم وعن زلاتهم ، اذ لا يوجد فى نظرى ابلغ من الكلمة الصادقة لتعفو الشعوب عن الاخطاء والتجاوزات مهما بلغ جرمها • ان الشعب سمح ينسى الأذى ، وان المروءة رمز من رموز العرب • والعرب قالت : ان العفو عند المقدرة احسان •

د• سامي عصاصة

ملاحظة للمؤلف :

نعتقد بوجود وجهات نظر كثيرة تضيف أبعادا جديدة من أجل الحقيقة . فمن يريد الاسهام فى ذلك يرجى مكاتبة المؤلف الى اسمه . والعنوان :

SAS - Intern. GmbH
Post Lagernd
8022 Grünwald
West Germany

تمهيد

حين نعالج أسباب الانفصال بين مصر وسورية نجد أنفسنا فى مواجهة تزيد فى سخونتها عن درجة الغليان مع أفكار مرفوضة للكاتب الكبير ، المعترف بقدره ، محمد حسنين هيكل الذى نرى فى كتاباته تمجيدا لممارسات الديكتاتورية الفردية التى حكم من خلالها الرئيس والزعيم جمال عبد الناصر مصر ودولة الوحدة . ان هيكل يكاد يقدس فردية الرئيس . وما أن يبدو لنا وكأنما يريد تحميله مسؤولية قرار ما حتى نجده يسارع بانتحال الأعذار التى تبرئه وتبيض صفحته لترفعه الى مرتبة العصمة والسؤدد والكمال .

عندما نجد السيد هيكل يورد النص الكامل لرسالة ودية من ((**المخلصة جاكلين**)) كندي تدغدغ بها مسامع ((**العزيز**)) ، الرئيس عبد الناصر شاكرة له هديته ، نجده فى ذات الوقت يتعمد اهمال كل سبب حقيقى لانفصال الوحدة ، ويتناسى وجهات نظر مواطنين مصريين آخرين فى أسباب الانفصال بالرغم من انهم كانوا من مهندسى الوحدة بين سورية ومصر مثل السيد محمود رياض وعبد المحسن أبو النور ويتعمد اهمال مذكرات وآراء قادة آخرين للثورة فى مصر مثل عبد اللطيف البغدادى ومحمد نجيب ، وحين نراه يتجاهل تاريخ الوثائق ويحذف منها ما يشاء تتأرجح ثقتنا بما يكتب .

ان القاء الأنوار الساطعة على الوثائق الأجنبية ، والتى تكشف رغبة الاستعمار بتنحية فلان من سياسيى العرب ليس بالضرورة تزكية لهذا السياسى . فليس كل من تكرهه أميركا ينقلب بالضرورة وطنيا ، انما نتائج أعمال ذلك السياسى هى الفيصل الحق . ومن أساليب الاستعمار الماكرة لايصال الرجل الذى يناسبهم الى رأس السلطة والى دفة الحكم هى الهجوم المسعور عليه .

اننا نبين فى كتابنا هذا مسؤولية الرئيس جمال عبد الناصر عن الاضرار التى لحقت بالوطن العربى وبفكرة الوحدة التى كانت ومازالت تتعزز بقيادة مصر وتحتاج لدورها القائد فى الصف العربى . وان كتابنا ((**عربدة سياسية**)) ليعتبر تكملة طبيعية لمضمون هذا الكتاب .

((المؤلف))

المقـــدمة

من الشروط الأساسية لنجاح البحث في موضوع مشابه للموضوع الذي نعالجه في هذا الكتاب ، هو ان يتمكن الباحث من تقييم مختلف وجهات النظر التي تتناول هذا الموضوع . والأحداث التاريخية تحتاج عادة الى وقت طويل قبل ان تتوضح تفاصيلها ومعالمها ، مما يجعل الوصول الى الحقيقة أمرا صعبا بمكان . ولذلك نجد الباحثين ينتظرون الســنين الطويلة على مرور حدث بعينه قبل أن يتعرضوا لكلام جازم عن هذا الحدث .

لكننا نستطيع الى حد بعيد اجتياز هذه العقبة لدى دراستنا لموضوع الوحدة الذي لم تمض على أحداثه ســوى ســنوات معدودات ، لأن التقلبات السياسية جاءت بجميع العناصر التي لها علاقة أصيلة بموضوع الوحدة الى حكم سورية ، بحيث تمكن كل من له وجهة نظر أن يعبر عن رأيه بصراحة ووضوح . فمهد الانفصــال بين وجهة نظر العسكريين وأصحاب العمل والفئات التي تأذت من الحكم . بل ان الشيوعيين استطاعوا الى حد بعيد التعبير عن رأيهم في مســتهل عهد الانفصال . أما البعثيون فقد تمكنوا من ابداء وجهة نظرهم بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ . وأما الرئيس جمال عبد الناصر ، فلم يتوقف برهة عن تبرير موقفه ، وعرض وجهة نظره وبسطها على الرأى العام العربي بكل وسيلة في متناول يديه .

أكتب في هذا الموضوع لأني عربي من ســورية العربية التي تتحمل كل ما تتحمل من الاعاصير والهزات لأنها رفضت

المساومة حول أهداف العروبة البعيدة والقريبة • أما الأهداف القريبة فهى استئصال شأفة المرض الصهيونى • وأما الأهداف البعيدة فهى الاستقلال ثم الوحدة لكل الأقطار العربية •

وقبل أن أختتم مقدمتى هذه أرجو كل قارىء ألا يهمل قراءة الحواشى فى أسفل الصفحات ، لأن هذه الحواشى تعتبر جزءا لا يتجزأ من متن الكتاب ، ولأنها تحوى فيما تحوى كثيرا مما يلقى النور على تواتر الأحداث •

شكرى الجزيل أقدمه الى أولئك الشباب الذين رفضوا أن أذكر أسماءهم علنا لئلا يبدو ذلك وكأنما الأمر دعاية لهم • وأشكر أيضا مدير المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية فى بيروت الذى مكننى من استخدام مكتبة المعهد الغنية بالمؤلفات والمراجع العربية والأجنبية التى تتناول تاريخ العرب الحديث •

قد أكون اصبت فيما ذهبت اليه ، وقد اخطىء أيضا ، فالعصمة لله • لقد طلبت الحقيقة وقصدتها دون أن افترض فيما كتبته الكمال • فان تمكنت من القاء الضوء على بعض الحقيقة ، وان كان كتابى يحث الآخرين والمسؤولين فينشروا المزيد مما يعرفونه ، لرضيت ، ولارتاحت نفسى ، ولحقق كتابى الهدف الذى أصبو به اليه •

« المؤلف »

تقييم لبعض المراجع التي اعتمد عليها المؤلف في كتابة هذا الكتاب :

يعتمد هذا الكتاب بصورة رئيسية على معلومات جاءت في المراجع العربية الرسمية وشبه الرسمية ، التي نشرت عن هذا الموضوع • لذلك فان قيمة هذا المؤلف تتعلق طردا بالموضوعية النسبية التي تمتلىء بها هذه المراجع • وتتعلق أيضا بمقدار تمحيص المؤلف للمعلومات التي جاءت في هذه المراجع ، وبمقدار الثقة بهذه المعلومات ، بعد مقارنة طريقة معالجة عديد من المراجع لموضوع معين • وفيما يلي نسوق نقدا لعدد من المراجع والكتب العربية التي اعتمدناها لدى كتابة هذا الكتاب :

كتاب : « أضواء على تجربة الوحدة » تأليف أحمد عبد الكريم •

في هذا الكتاب نقرأ مذكرات أحمد عبد الكريم عن عهد الوحدة • لقد كان عبد الكريم من الضباط الذين انخرطوا في حركة التحرير أيام أديب الشيشكلي ، وفي شهر تشرين أول من عام ١٩٥٥ أصبح عضوا في القيادة المشتركة للقوات المسلحة ، التي كان مركزها القاهرة • وقبيل الوحدة أصبح عضوا في المجلس الأعلى للقوات المسلحة في سورية ، هذا المجلس ، الذي تشكل بعد عزل الجيش للواء توفيق نظام الدين ، واحلال الفريق عفيف البزري رئيسا لأركان الجيش السوري • وفي أول عهد الوحدة اختاره الرئيس عبد الناصر ، ليكون وزيرا تنفيذيا للشؤون البلدية والقروية • ومنذ تشكيل الوزارة المركزية للجمهورية العربية المتحدة في تشرين أول من عام ١٩٥٨ حتى استقالته في أول شهر أيار من عام ١٩٦٠ ، كان وزيرا مركزيا لذات الوزارة • لذلك فانه

في مذكراته لا يعتمد على قيل عن قال ، انما يروى من نبع تجاربه وأحاسيسه الفعلية • أن اسلوبه في سرد مذكراته ، لا ينم عن انسياق عاطفي متهور ، وقارىء هذه المذكرات يدرك بعد طي عدة صفحات منها ، جدية كاتبها ، وبقاءه ضمن حدود العقل والواقع ، حين يسوق نقدا ما ، لشخص ما •

انه لمن خطل الرأى ، أن ينكر أحدنا أن كل سياسى يميل الى تبرير وتجميل الأخطاء التي يرتكبها ، والى تركيز الأضواء على أخطاء السياسيين الآخرين • ولكن علينا أن نلمس الفارق بين كلام رجل ترك الحكم بمحض ارادته ، حين كان فى أوج مكانته ، وبين كلام رجل يتكلم بعد أن فرض عليه النزول عن سلم الحكم • ان أحمد عبد الكريم تنازل عن الحكم بمحض ارادته حين كان فى الأوج •

ان النقد الذى يوجهه أحمد عبد الكريم الى الرئيس جمال عبد الناصر ليس مختلقا ، بل ان المؤلف لم يلحظ مبالغة تذكر ، فى سوق هذا النقد الى الرئيس • ان القاء نظره على مطلع الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب ، يوضح بما يقطع كل شك ، أن ناصريى سورية قد تكلموا بكل وضوح ، وبحضور الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا ، فنقدوا عهد الوحدة وساقوا كل النقاط التي سبق أن سردها عبد الكريم فى مذكراته المذكورة • وسنقرأ كل ذلك فى سياق هذا الكتاب •

ولقد وصل الى علمنا من مراجع متعددة أقوال يركن اليها عن تذبذب أحمد عبد الكريم بين اتجاهات سياسية متباينة • فبعد أن كان طيلة خدمته فى الجيش عضوا بارزا فى التكتل الحيادى المعارض للبعثيين والشيوعيين ، أصبح بعد الانفصال من دعاة الاشتراكية ، وخاض المعركة النيابية على هذا الأساس ، واشترك مع الاستاذ أكرم الحورانى فى التكتل النيابى

المعارض ، ثم بذل جهودا كثيرة مع زميله أمين النفوري لتشكيل حزب يساري جديد لم تتوضح معالم تشكيله حتى الآن ... لكننا حين اعتمدنا كتابه لم نتعرض الى هذه الملابسات . بل اننا لم نتحرها لأنها ليست موضوع بحثنا ، وانما تعرضنا لما كتب متجردين عن مبادىء أخرى قد يكون تبناها أحمد عبد الكريم . ونؤكد اننا في اعتمادنا على كتابه الذي نمتدحه صادقين لا نتبنى الاتجاه السياسي الذي قد يكون أحمد عبد الكريم توصل اليه .

ان المنشورات الغوغائية التي نشرت في سورية عن عهد الوحدة ، وعن الرئيس جمال عبد الناصر ، أكثر من أن تحصر . نذكر منها : « رسائل مطلع » لكاتبها أحمد شوقي الرفاعي و « الكتاب الأسود » لكاتبه نهاد الغادري . اننا لم نحفل بهذه المنشورات ولم نعرها اهتماما ، رغم ثقتنا بأنها تحوي حقائق هامة جدا . لكن الحقائق هذه ، وانصاف الحقائق ، ضاعت في خضم من المبالغات والشتائم ، بحيث يصعب اصطفاء ثمين القول من غثه .

لقد نشرت المجموعة الوثائقية « نضال البعث » بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي الى حكم العراق وسورية في شباط وآذار من عام ١٩٦٣ . ان مهمة هذه الوثائق ، هي القاء النور على الدور الايجابي الذي لعبه حزب البعث العربي ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، من أجل القضية العربية ، والوحدة . ان السؤال الذي نستطيع طرحه على ناشري هذه المجموعة هو : هل هذه هي حقا كل الوثائق لدى الحزب ؟ ألا يوجد بعض الوثائق التي لم تنشر ، لكونها تشكل ظلا شاحبا على بعض نشاطات حزب البعث ؟ .

أما كراسة « تجربة الوحدة » التى نشرها الحزب بعد الانفصال بأسابيع قليلة ، والتى أعيد نشرها فيما بعد فى الجزء السادس من « نضال البعث » ، فانها لا تعطى مثلا صالحا عن موضوعية بحث المشكلة ، اذ ان القارىء يميل بعد الاطلاع على هذه الدراسة القصيرة ، الى الاعتقاد بأن سبب فشل الوحدة ، يعود فقط الى أن الرئيس جمال عبد الناصر ، لم يقبل مبدأ المشاركة في الحكم مع قادة حزب البعث العربى الاشتراكى · ويؤكد الحزب فى نشرته هذه ، أن الوحدة كانت ستبقى ، وتنمو وتترعرع ، لو أن الحزب لم يعزل عن الحكم · ونحن سنبين على صفحات هذا الكتاب ، أن الانفصال قد حدث لأسباب شتى ومتعددة الجوانب ، وأن عزل قادة حزب البعث لا يشكل الا واحدا من كثير · ولسوف نتعرض الى مسؤولية البعث فى أن آلت الوحدة الى الانفصال ·

أما فى مصر ، فقد ظهرت عدة مؤلفات منها اثنان اساسيان ، يعالجان تجربة الوحدة وأسباب الانفصال · أما المؤلف الأول فهو : « ما الذى جرى فى سورية » · والكتاب من تأليف محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير صحيفة الأهرام ، التى تعتبر أكبر صحيفة عربية على الاطلاق ، وهذا الكتاب كان قد نشر فى صحيفة الأهرام على شكل مقالات دورية بعنوان : بصراحة ·

ان أهمية هذا الكتاب تكمن فى ان محمد حسنين هيكل يمثل الصوت الذى يوصل الرئيس جمال عبد الناصر رأيه من خلاله يوميا الى الشعب · اننا لا نريد القول ، بأن كل كلمة يلفظها أو يخططها هيكل تكون قد صدرت عن الرئيس ، لكن الرئيس يستخدم فعلا قلم هيكل وصحيفته ، كلما أراد نشر خبر أو معلومات على الرأى العام · وانه لمن المسلم به ، أن هيكل لا يمثل رأيا يخالف آراء الرئيس جمال

عبد الناصر فى امور أساسية ومبدئية • ولذلك فان مقالات بصراحة ، يمكن اعتبارها مطابقة لوجهة نظر الرئيس ، ولما يريد قوله • أو لنقل ، أن الرئيس قد قبل بما جاء فيها ، ولم يعترض على أن يشملها كتاب « ما الذى جرى فى سورية » فيما بعد •

لقد تعرض هيكل فى كتابه المذكور لحوادث ولاجتماعات لم يكن قد حضرها • وانه ليصفها بوضوح شديد يكسبها حيوية بارزة ، مما يدعو الى الجزم ، بأن هيكل اما استقى المعلومات من النبع مباشرة ، والمقصود هو الرئيس عبد الناصر ، أو بمن يمثل هذا النبع • أو انه حصل على بروتوكلات هذه الاجتماعات من مكتوبة أو صوتية مسجلة ، وهذا ما نرجحه •

ينفى الرئيس جمال عبد الناصر فى مواضع متعددة أنه تباحث مع هيكل فى مثل هذه المواضيع ، لكنه فى مواضع أخرى يعترف بأنه على اتصال وثيق بهيكل ، وعلى علم بما سينشر فى افتتاحيات صحيفة الأهرام •

ان السيد هيكل من ألمع صحفيى الوطن العربى • قلمه رائع وآسر ومقنع • لو أمسك بخيط رفيع جدا من حقيقة لاستطاع تضخيم الخيط الى حبل غليظ • لكننا نميز بين احترامنا لعظمة قلمه واسلوبه الذى يصعب أن ينال وبين الأهداف التى يسخر قلمه من أجل خدمتها وتحقيقها • لا شك فى أن السيد هيكل عميق الادراك يتفهم التحركات التكتيكية لمعركة صحافية واعلامية آنية فيصيغها بشكل يأسر القارىء • أما أن يخطط لحرب بعيدة المدى فهو أمر لم تثبت قدرته عليه • لقد استخدم فى كتابه المذكور ارقاما وأقوالا لها مفعول قوى لكنه آنى فقط • ومفعولها يتناسب مع ذاكرة الجماهير الضعيفة فى حفظ أحداث التاريخ • أما الباحث المدقق فيلمس التناقض بين الواقع وبين

مضـــمون كتـــاباته لمس اليد • وسنتعرض بتفصـيل أكثر لأمثلة متعددة فى سياق بحثنا فى هذا الكتاب •

هذا ولا نستطيع الاكتفاء بما قلناه عن السيد محمد حسنين هيكل لأن مكانته فى مصر وفى كل الوطن العربى تتميز بصفات متعاكسة • فلو صرفنا النظـر عن عظمة قلمه وعمق تفكيره ، وهذا أمر مفروغ منه ، نجد له مؤيدين بلا حدود ومعارضين بلا حدود • حين نقرأ كتبه نجد فيها تزكية مستمرة للرئيس جمال عبد الناصر ونلمس بوضـوح تحليله الايجابى لأفكار الرئيس وتبريره لتصرفاته واظهارها على انها أفضل ما كان يمكن أن يكون فى تلك العهود • من يقـرأ هيكل حين يعالج عهـد عبد الناصر يخرج بنتيجة تكاد تكون حتمية وهى أن الاتزان والحنكة والحكمة وعمق التفكير هى القواعـد التى بنيت عليها التطبيقات العملية للسياسة الناصرية • ويشعر القارىء لكتابات هيكـل أنه هو خير مدرك ، بل ربما المدرك الوحيد لسياسـة عبد الناصر ••• وبالتالى يصبح هو القادر الوحيد على ترجمة افكار الرئيس الى واقع ، وعلى متابعة الطريق الذى سار عليه الرئيس عبد الناصر • فلو بلغ تخمر ورسوخ الفكرتين السابقتين الحد المناسب فى فكر الشعب لما تعجبنا من أن هيكل يصبح ولى العهد الأفضل ، الذى ربما يعتلى عرش الحكم بالرغم من أن ذلك يبدو بعيدا كل البعد عن المعقول • ولو حصل ما نخشاه لوجدنا فى ذلك عودة الى عهد ظلام جديد • ونحن لا ننطلق فى رأينا من منطلق التجنى وانما لنا مآخذ على كتاباته من حيث المضمون وليس من حيث القالب • فبالاضافة الى العديد من المآخذ التى سنجدها على صفحات الكتاب نورد هنا بضعة أمثلة دفعتنا الى رأينا المذكـور :

١ ـ لا يتعلق مثالنا الأول مباشرة بموضوع الكتاب انما يفرض علينا الحذر والانتباه لصحة الاقوال التى يكتبها هيكل وتطابقها مع الحقيقة زمناً ومضمونا • ففى الحلقة ١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ صفحة ١٢ عمود ٢ من كتاب « سنوات الغليان يقـــول هيكل :

« وبعد وفاة « ســتالين » • وبعد ما حدث فى مصر ضد الاستعمار ابتداء من اجلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس ، وحتى كسر احتكار السلاح والتصميم على بناء السد العالى ـ فان الاتحـــاد السوفيتى بدأ يراجــع نفســه • وعندما قام « خروشوف » و « بولجانين » بزيارة الى « « بورما » يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فان كليهما عاد الى موسكو بافكار جديدة عن حركة التحرر الوطنى التى تقودها الطبقة المتوسطة فى بلدان العالم الثالث • وبمقتضى هذه الافكار فان حركة التحرر الوطنى أصبحت فى رأى موسكو قوة تقدمية معادية للاستعمار وممثلة لطموحات شعوبها » •

ولكن فى هذا القول خطأ نأخذه على السيد هيكل الذى يحدد على صفحات كتابه الوثائقى التواريخ الدقيقة باليـــوم بل وبالساعة أحيانا • فالاتحاد السوفياتى لم يبدأ بمراجعة نفسه بعد زيارة بورما ولا بعد أحداث مصر انما قبل ذلك بكثير • ففى عام ١٩٤٩ رفع البروفسور الايديولوجى السوفياتى أ• ابو تكين تقريرا الى الرئاسة قال فيه : « ان البرجوازية الوطنية والمثقفين القوميين هم الذين يقومون بالدور القيادى فى حركات التحرير الوطنية فى معظم اقطار افريقيا ••• » فاذا راجعنا مضمون المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفياتى الذى سبق زيارة بورما وأحداث مصر نجـد أن مالنكوف يعلن فيها حق الشعوب في اختيار ايديولوجيتها الخاصة بها •

٢ ـ لم نقرأ للسيد هيكل أى هجوم واضح وهادف على ديكتاتورية الرئيس • فلمـاذا ؟ • ان كتاباته الأخرى توحى باحترامه للمبادىء الديمقراطية ، لكنه حين يصل الى سياسة الرئيس الاستبدادية نجده يعللها ويبررها • فما هو موقف هيكل الحقيقى فى الديكتاتورية والفردية ؟ •

٣ ـ خلال الحملات العنيفة المتبادلة بين الرئيس عبد الناصر والرئيس خروشتشوف ظهرت مهاترات صحفية من الطرفين • وفى الحلقة ٢٤ من سنوات الغليان بتاريخ ٨٨/١٢/٣ صفحة ١٣ كتب هيكل عن احدى حملات البرافدا ما يلى :

« وبدأت جريدة « برافدا » الناطقة الرسمية بلسان الحزب الشيوعى السوفيتى تنشر تفاصيل هذه الفظـائع التى قالت انها جرت فى سجون الجمهورية العربية المتحدة • فقد نشرت « برافدا » ان زعيما شيوعيا شهيرا هو السيد « فـرج الله الحلو » قد قتل بواسطة وضعه على « خوازيق » فى سجن المزة فى دمشق • وبعث « جمال عبد الناصر » ببرقية الى « عبد الحميد السراج » يسأل فيها عن الموضوع ، وكانت المفاجأة ان عبد الحميد السراج بعث من دمشق يقول ان الموضوع من أوله الى آخره ملفق لأن « فرج الله الحلو » توفى فى بيروت قبل سنتين من قيام الوحدة ، وان نعيا مستفيضا له نشر فى جريدة الحزب الشيوعى اللبنانى • كما ان بيانا رسميا من الحزب عن وفاته صدر عن امانة سر الحزب الشـيوعى اللبنـانى فى حينه • فكيف يأتى ذلك مع ما جاء فى جريدة « برافدا » يوم ٩ مايو ١٩٦١ ؟ » •

ولم تسكت « برافـدا » وانما انتظرت يومين لتعلن ان زعيما شيوعيا آخر هو السيد « رياض الترك » قتل فى سجون الجمهورية العربية المتحدة • وكانت المفاجأة أن صحف لبنـان

نشرت صورا ، وأجرت احاديث مع « رياض الترك » ظهر منها انه مازال حيا يرزق وما زال يمارس نشاطه في بيروت .
ونشرت الصحف المصرية نقلا عن الصحف اللبنانية صورا واحاديث مع السيد « رياض الترك » ، ومع ذلك فان الحملة لم تتوقف رغم ان نائب وزير الخارجية المصرى استدعى السفير السوفيتى فى القاهرة ، ولفت نظره الى هذا التورط الذى وقعت فيه « برافدا » ووقعت فيه بعدها اذاعة موسكو » .

وبذلك النص اختتم هيكل هذا الفصل عن تورط البرافدا واذاعة موسكو . وهذا الاختتام امر عجيب ! عجيب لان فرج الله الحلو قتل فعلا فى سراديب التعذيب فى اقبية المخابرات التابعة للسراج واذيبت جثته بالاحماض فى تلك الاقبية بناء على نصيحة اللاجيء النازى الالمانى الذى يعيش فى دمشق تحت الاسم المستعار فيشر . ولقد اتهم بقتل الحلو عبد الوهاب الخطيب الذى لم يعط الفرصة للدفاع عن نفسه والذى يوضح المسؤولية الملقاة على نعسان زكار ويصف كيف ترك الحلو فى حالة معقولة طالبا من عناصر المخابرات الكف عن تعذيبه ، فاذا بالعناصر تعلمه بالهاتف فى ساعات الصباح بأن فرج الله الحلو قد مات بين أيديهم . وخلال حديثنا مع عبد الحميد السراج أكد لنا بالطبع موت فرج الله الحلو وأكد أيضا براءته من الجريمة وكيف فوجيء بذلك حين اعلمه اعوانه بما حصل ، وقال مدافعا عن نفسه : « لو كنت أردت قتله لما لجأت الى اذابة جسمه بالأحماض ولما تركت جثته فى سورية انما كنت أوعزت بالقائها خارج الحدود . ففرج الله الحلو لم يدخل سورية باسمه الحقيقى انما بهوية مزورة ، ولا يوجد أى اثبات على انه دخل أراضى الجمهورية العربية المتحدة » .

لكن رائحة تلك الجريمة فاحت وتناقلتها الألسن علنا

وبقوة . ومن العناصر التى نشرت اخبار الجريمة المخابرات التابعة للقاهرة والتى كانت تترقب وترصد تجاوزات وموبقات مخابرات السراج . وخرجت انباء الجريمة الى لبنان وصحافتها ثم الى مختلف انحاء العالم . فهل لم يسمع بها السيد هيكل ؟ أما عن رياض الترك ، فلم يكن آنذاك فى بيروت كما يدعى هيكل انما كان حقا في اقبية التعذيب . ولقد تعمد زملاء رياض الترك اثارة اشاعة موته مما دفع أجهزة الاعلام الى تكذيب الخبر « المدسوس » وبنشر صور وأحاديث له تثبت انه على قيد الحياة . وبظهور هذه التأكيدات لم يعد من السهل قتله وانكار وجوده باذابته بالأحماض .

لذلك فنحن نرى الزيف فى قول هيكل ! فما هو دافعه فى إبتلاع الجزء الأهم من الحدث بحيث يقلب الباطل الى حق والحق الى باطل ؟ وهل دافعه الجهل بالحقيقة ، وهذا مردود عليه ، أم إنه يتواطأ مع الباطل ويمعن فى تزييف التاريخ ؟

٤ ــ حين تطرق هيكل الى تفاصيل مؤامرة المواطن السورى عبد الكريم الدندشى مع المخابرات الأمريكية على الحكومة الائتلافية فى سوريا خلال عام ١٩٥٧ (الحلقة ١١ بتاريخ ٢/١١/٨٨ صفحة ٦ عمود ٢ و ٣) كتب :

« وقد ظهر فى وقائع المحاكمة ان « كاسن » قال لـ «الدندشى» فى آحد اللقاءات بينهما ان الأمريكان اتفقوا مع السعوديين على استمالة عدد من الضباط الموالين لمصر وكان هذا كله يجرى بالتوازى مع خطط رتبها السفير العراقى فى بيروت « عبد الجليل الراوى » وملحقه العسكرى العقيد « صالح السامرائى » وعدد من كبار السياسيين العراقيين . وتضم وثائق المحاكمة صورة خطاب كتبه السيد « فاضل جمالى » (وزير خارجية العراق) الذى قصد الى لبنان ، واجتمع بعدد

من السياسيين السوريين الضالعين في هذه المؤامرات كلها في فندق « الجبل الأخضر » في « برمانة » وقد وجه تقريره الى السيد « نورى السعيد » وجاء فيه ما يلى :

اشـواق واحترامات وبعـــد :

فقد اجتمع عندى السـيد صبرى العسلى رئيس وزراء سوريا ، ومعه السيد ميخائيل اليان بحضور احمد مختار باشا ودام الاجتمـاع الى الواحدة ليـلا ، وها أنا الخص لفخامتكم الوضع على الوجه التالى :

١ ـ الجيش السورى هو مصـدر عدم الاستقرار ، وضعف الحكومة ازاءه يجعله سيد الموقف .

٢ ـ الجيش السورى يخشى الاقتراب من العراق وتحقيق اتحاد بين العراق وسوريا لأنه يتصور ان العراق سيجرد الضباط من سلطاتهم .

٣ ـ الوزارة السورية الحالية ضعيفة وغير متجانسة .

٤ ـ السعوديون يدبرون خطة لاحداث انقلاب لصالحهم .

معالجة الموقف :

١ ـ استعرضنا امكان ارسال جيش عراقى ، فلم نجد امكانا لذلك ، فلا توجد اتفاقية بين سوريا والعراق لمجىء الجيش العراقى لحفظ النظام الداخلى . ولا توجد اكثرية وزارية تجرؤ على القيـام بهذه الاتفاقية حتى ولو كانت سرية . ولا توجد امكانية في الوقت الحاضر لاحداث أى تقارب بين الجيشين العراقى والسورى ولو بغرض التدريب والمناورات لأن الجيش السورى لا يطمئن لذلك ، ولا يمكن استغلال أى عدوان اسرائيلى على سـوريا لأن ذلك قد يؤدى الى صراع دولى تكون الغلبة فيه لاسرائيل .

٢ ــ اذا كان لا يمكن ارسال جيش عراقي ، فيجب العمل على كسب الجيش السـوري وتكتيله الى جانب اصدقائنا ، وهؤلاء لا يتوقعون مساعدات مالية كبيرة » ٠

ولكن فيما كتب نجد مغالطة تشوه الحقيقة ، ولا يهمنا اثر التشويه المبـاشر بقدر ما يهمنا الظل الذى يقـع على جملة الاستشهادات فى كتابات السيد هيكل مما يدعو القارىء للحذر والانتباه ٠ والخطأ الذى نثبته على هيكل ذو شقين : الأول هو ان احداث رسالة فاضل الجمالى سبقت مؤامرة الدندشي بثلاث سنوات ولا صـلة لها بمؤامرة الدندشي ٠ فالاولى وقعت فى ١٩٥٤ والثانية فى ١٩٥٧ ، ولقد حذف هيكل تاريخ الرسالة بالرغم من وجوده فى أول سطورها ٠ والشق الثانى هو فى اقتباس رسـالة فاضل الجمـالى ذاتها ، فالاقتباس ناقص . والنقص يؤثر على انحراف معنى المضـمون ٠ والمعـروف أن اقتباس وثيقة يجب أن يكون صادقا ، وان شاء المقتبس تجاوز جزء من وثيقة لتوجب عليه التنبيه الى ذلك ٠ هـذا ونورد النص الكامل لرسالة فاضل الجمالى على الصفحة ١٥٩ من هذا الكتـاب ٠

٥ ــ فى العدد ٢٧٥٣٧ من عدد الأهرام الصادر بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٢ نشر السيد محمد حسنين هيكل جزءاً من مرافعة المدعى العام فى دمشق على العميد فيصل سرى الحسينى حيث وجه اليه اتهامات متعددة منها : دس الدسائس والتآمر المسبق وارتكاب افعال من أجل اثارة عصيان مسلح بهدف الانفصال وفسخ الوحدة ٠ وطلب النائب العام للمتهم عقـوبة الاعدام رميا بالرصـاص ٠

تشكلت هيئـة تلك المحكمـة من العميد درويش الزونى

رئيسا ، وهو القانوني الوحيد الذي مارس مهنة القضاء ، ومن ضابطين أعضاء لا علاقة لهما بحيثيات القانون .

انشطر التحقيق الى شقين : الأول يتناول النشاط الذي قام به المتهم في يوم ١٩٦١/٩/٢٨ والذي أدى في نهاية المطاف الى انفصال سورية . والثاني يتناول التآمر المسبق مع جهة أجنبية لفسخ الوحدة .

اما الأول فلم ينكر العميد حسيني اشتراكه فيه بعد أن أكد له العميد موفق عصاصة بأن الهدف من الحركة هو الاصلاح تحت شعارات الوحدة برئاسة جمال عبد الناصر . ولا علاقة لهذا النشاط بأي اتصال بجهة أجنبية في قليل أو كثير . ولقد حكم عليه على هذا الأساس .

لكن شق التآمر مع مرجع أجنبي لم يثبت انما طلب رئيس المحكمة تبرئته من تلك التهمة وكتب بالتفصيل المعروف بلغة القانون الأسباب والحيثيات التي أدت الى قناعته ببراءة المتهم . ومن هذه النصوص نقتبس ما يلي :

« حيث أن الأدلة التي توفرت في هذه الدعوى لا تسمح بالحكم على المتهم فيصل سرى الحسيني بجناية المؤامرة على اثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور (المؤقت للجمهورية العربية المتحدة) وهي الجناية المنصوص عنها في المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات » .

« وحيث أن نشاطه في وقائع الجرائم المتهم بها لم يعد حضوره اجتماعا واحدا عقد في دار المتهم زهير الحسيني ، وحيث أن الأدلة قد أثبتت أن المتهم فيصل خرج من هذا الاجتماع مختلفا مع باقي المتهمين الذين حضروا هذا الاجتماع وقد شذ المتهم فيصل عن اجماعهم وخرج على اتفاقهم .

« وحيث أن قبض المتهم فيصل مبلغ ٥٠٠٠/ل.س من أخيه المتهم هشام بفرض صحته لا يجدى فتيلا في تكون أركان جناية المؤامرة أو الاخلال بها .

ومادام المتهم فيصل لم يعقد اتفاقا مع باقى المتهمين للعمل على اثارة عصيان مسلح ومادام أعلن منذ سماعه بأعمال المتهمين وتآمرهم لأول مرة أنه لا يوافق على اثارة عصيان مسلح يهدف الى فصل وحدة اقليمى الدولة وانما ينبغى القيام باصلاحات داخلية وتصحيح أوضاع معوجة.انه بعد ان اعلن عن ارادته هذه أمام المتهمين منذ اتصاله بهم فلم يعد من المقبول اعتباره متعاونا معهم ومشاركا لهم فى تحضير وسـائل العصـيان .

((أضف الى هذا أن الأدلة كلها تضافرت على أن المتهم فيصل كف عن الاتصـال بالمتآمرين حتى انه عدل عن الاحتكاك بأخويه المتهمين زهير وهشام ، وأفهمهما انه لا يرغب بالعمل معهما .

((ولهذا أرى ان الأفعال التى قارفها وثبتت يقينا لا تتجاوز حـدود جنحة كتم معلومات عن جناية علم بها ولم يخبر السلطات المسـؤولة ، وهى الجنحة المنطبقة على المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات ، وهو جرم لم تدع به النيابة العـامة)) .

ان ما يهمنا فى هذه الحادثة هو ان هيكل فتح صفحات الأهرام لنشر مرافعة الادعـاء التى تتهم المواطن فيصل باقتراف جرم الخيانة العظمى ناسـبه اليه ربط حركة ٢٨ ايلول بالدول الأجنبية ، انه نص مرافعـة ادعـاء وليس اثبات للتهمة . أما النص الذى يبرىء ذلك المواطن من التهمة ، هذا النص الذى صدر عن رئيس المحكمة شخصيا ، هذا النص الذى صدر عن الركن القانونى الوحيد فى هيئة المحكمة هذا النص الذى كتبه القاضى بعد قناعته القانونية استنادا على استجواب كل الشهود واستجواب المتهم فيصل لمدة ثمانى عشرة سـاعة مقسومة على ثلاث مراحل ، فقد غاب على ما يبدو فى ضبابيات السيد هيكل فلم يذكره بحرف واحد .

هنا ينفذ الصبر بطريقة هيكل التى تستعبط القارىء .
هنـا تفقد الوثائق مضـمونها وتؤكد تحيز هيكل الواضح .
فلا عجب من وجوب بذل كل الحذر تجاه وثائق السيد هيكل .

ولقد صـدق العرب حين وصفوا ما يشبه أقوال هيكل بقولهم : « قول حق يراد به باطل » .

أما المؤلف الثـاني فهو « محـاضر محادثات الوحـدة » .
هذه المحادثات التى جرت فى القاهرة بين وفود من العـراق ، وسورية ، ومصر ، لاحياء الجمهورية العربية المتحـدة بأبعاد جديدة ، بعد أن استلم حزب البعث العربى الاشتراكى زمام الأمور فى العراق وفى سورية ، ان قيمة هذه المحـاضر لكبيرة جدا ، لأنها تحمل بين طياتها « مهاترات نقاشية » تناولت عهد الوحدة ، واشترك فى هذه « المهاترات » الرئيس عبد النـاصر والمشير عبد الحكيم عامر، وآخرون قياديون عن مصر . والسادة نهاد القاسم وراشد القطينى وآخرون عن ناصريى سورية ، وبعض المستقلين عن سورية ، وممثلو حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق وفى سورية ، بما فى ذلك مؤسسنا هـذا الحزب الأستاذان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار . لقد أذيع نص هذه البروتوكولات من اذاعة صوت العرب فى القاهرة ، ونشرت فى صحيفة الأهرام متسلسلة ، وجمعت فى آخر الأمر فى مؤلف وثائقى بعنوان « محاضر محادثات الوحدة » .

لقد طعنت بعض الأوساط بشمول ما جاء فى هذه المحاضر . أما نحن فلنا عليها الملاحظات التالية :

ـ لم نلمس ثغرة فى مضمون المحاضر ، تشير الى حذف فى بعض المقاطع . أما أن يكون حذفت فصول بكاملها ، فهذا أمر نستبعده .

ـ تحـوى هذه المحـاضر ، ما ليس فى صـالح الرئيس عبد النـاصر اطـلاقا ... فكيف لم يوعـز بحذفها قبـل اذاعتها أو نشرها ، ان كانت زيفت المضمون ؟

ان صحيفة البعث تدعى فى احدى افتتاحياتها ، عدم شمول المحاضر لكل ما قيل ، ثم تطرح السؤال الوجيه التالى : كيف

استطاعت اذاعة صوت العرب ، بث مضمون مناقشة دامت ـ حسب قول الأهرام ـ خمس ساعات ، فى ساعة ونصف ساعة فقط ؟ •

اننا لم نسمع اذاعة هذه المحاضر الا بصورة متقطعة • فان كانت اذاعة المناقشة المذكورة قد اقتصرت فعلا على ساعة ونصف ، لكان أمر الحذف شيئا لا شك فيه ، ولكان علينا أن نعجب بقدرة من سد الثغرات الناتجة ، لأنه قد أحسن القيام بمهمته حين سبك النصوص مجددا •

لكننا نسأل فى ذات الوقت قادة حزب البعث فى سورية عن السبب فى أنهم لم ينشروا من طرفهم النقص الذى لاحظوه ؟ ونحن لا نطالبهم بنشر حرفية النصـــوص المحذوفة ، وانما بمضمونها التقريبى على أقل تقدير •

والمهم فى نقد البعثيين لهذه المحاضر ، أنه لم يطعن صحة ما نشر فيها ، وانما الشمول فقط • لذلك تكتسب هذه المحاضر قيمة لا حد لها ، لأنها أصبحت ملزمة للجانب المصرى ، اذ انه هو الذى نشرها ، على أنها صحيحة وشاملة لكل ما قيل ، وملزمة لحزب البعث ، الذى لم يطعن بصحة الأقسام التى جاءت فيها •

ومن الكتب التى صــدرت عن الوحـدة فى مصر كتـــاب : « عبد النـــاصر وتجربة الوحـدة » لصـــلاح نصـــر رئيس المخابرات المصرية فى عهد الوحدة • يكتسب هذا الكتاب أهمية من خلال الموقع الذى كان يحتله المؤلف • فموقعه من أقرب وأهم المواقع بالنسبة للرئيس شخصيا • يشمل الكتاب أخطاء مختلفة لا نستطيع وصفها بالمطبعية • فوضع نقطة أمام اسم وزير مثل

أحمد الجنيدى بدلا من أحمد الحنيدى ثم كتـابة أمين النافورى بدلا من النفـورى ثم عفيـفى البزرى بـدلا من عفيـف ثم كامل زيتونة بدلا من كاظم زيتونة ثم نعسان دكار بدلا من زكار أمر يؤثر على اسـتقامة البحث ان لم يكن الباحث على اطـلاع واسع . مع العلم بأن القارىء لا يستطيع الجزم فيما اذا كانت هذه هى كل الاخطاء .

هذا ولقد شمل الكتاب جملة شوهت الكتاب كل التشويه لنصاعة ونظافة مضمونها فالمؤلف يقول بحق :

« **ومن المعروف أن تركيز السلطة فى يد واحدة يؤدى الى الانحراف وسوء استخدامها ، حتى لو كان من يملك هذه السلطة من أفضل النـاس ، ذلك أن السـلطة تخلق تطلعات لا حد لها وتقضى على روح الديموقراطية التى لابد فى النهاية أن تؤدى الى ديكتاتورية » . صفحة ١٩٩**

انها لفقرة مشرقة لا نستطيع الجزم بالهدف منها . فهل هى طعنة مستورة لديكتاتورية سيده القديم أم انها تعبير عن ندمه على الاساءات الشنيعة التى نفذها حين كان فى موقع التسـلط والسلطة ؟ . ان صدور هذه الجملة عن هذا الكاتب بالذات هو طعنة نجلاء للقيم الاخلاقية والاجتماعية .

من الأشياء الهامة من مذكرات صلاح نصر هو تصـويره لشخصية عبد الحميد السراج . ولا يهمنا تصويره هذا من حيث تطابقه مع واقع السراج بقـدر كـونه نسـخة عن الصـورة التى يحملها الرئيس عبد الناصر عن السراج . ففى الصفحة ٦٧ يقول عنه : « ... كان له قدرة فائقة فى أن يوحى الى كل القوى بأنه رجلهم ، لدرجة ان البعث كان يعتقد انه رجلهم دون

أن يكون تابعا لتنظيمهم » • وفى الصفحة ١١٦ يقول : « ان عبد الحميد السراج كان يتسلم توجيهات من عبد الناصر ••• ان مواقف عبد الحميد السراج فى المجلس كانت تتسم بالنزعة الميكافيلية » • وفى الصفحة ١١٤ لا يتعرض صلاح نصر لصفات السراج الشخصية انما الى ارتباطه منذ ما قبل الوحدة بعبد الناصر اذ يقول : « وقد نشأت صلة بين السراج وعبد المحسن أبو النور كى يضمن وصول تقاريره الى عبد الناصر الذى سبق أن ربط نفسه معه منذ عدوان ١٩٥٦ مباشرة سعيا لتثبيت وضعه ، وبخاصة أن عبد الناصر أصبح له تأثير واضح يمتد الى سورية والبلاد العربية الأخرى » •

أما رأينا عن عبد الحميد السراج فنلخصه بأننا لا نشك بحدة ذكائه ، ولا فى وطنيته ، ولا فى جرأته ولا فى نظافة يده • لكننا نأخذ عليه أن سخر كل قدراته وقدرات معاونيه لخدمة ديكتاتورية مطلقة انحرفت عن الطريق السوى فاذا بالهدف الوحدوى ينقلب الى عكسه • ونأخذ عليه أن احاط نفسه بصمت عميق مكتفيا بأن يطعن بما يقوله فلان وفلان دون أن ينشر الحقيقة ودون أن يقول ما يجب أن يقال •

نص خطابي الرئيس جمال عبد الناصر
يوم الانفصال

نفتتح هذا الكتاب بعكس المألوف فنورد نص خطابي الرئيس جمال عبد الناصر قبل الدخول في فصول الكتاب . فالخطابان يشملان نقاطا هامة تتناول الوحدة . ويوضح لنا الثاني منها بشكل خاص عنف رد فعل الرئيس الراحل على طلبات الضباط السوريين للاصلاح ، هذا الرد الذي نرى فيه قمة الخطأ الذي أدى الى فسخ الوحدة . وسيرى القارىء كيف ستتساقط الأفكار الواردة في الخطابين أمام الوقائع وأمام المآسي التي حصلت من ممارسات حكم الرئيس لدولة الوحدة .

ولا يجوز لنا توجيه اللوم الى الرجال الآخرين الذين التفوا حول الرئيس فأساؤوا استخدام السلطات الممنوحة اليهم بعلمه أو بدون علمه . فعلى القائد الفرد أن يختار : اما ينفرد كليا بالسلطة كاملة ليصبح بالضرورة المسؤول الوحيد عن النتائج ، أو أن يسمح بتعددية الآراء والديموقراطية . ولقد حكم الرئيس كليا فأصبح هو المسؤول عن الممارسات وعن الفشل .

لا اعتقد أبدا بوجود من يشك في توفر عنصر الزعامة الفذة في شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ولست ممن يشكك بالعمق الوطني لأهدافه البعيدة . ولا يجوز انكار دوره في بعث فكرة التلاحم العربي من الخليج الى المحيط بشكل أكثر شمولا من أي عهد مضى ، فكان اذا القى خطابا استمعت له جموع الشعب العربي من الخليج الى المحيط بمعظم فئاته من مؤيديه أو خصومه بدءا من طبقة المثقفين حتى نصل الى الفلاح أو البدوي اللذين يمسكان بجهاز راديو الترانزستور .

لكن الشعبية الرائعة للرئيس شيء وتقييم أعماله شيء آخر . فنحن نشكك بسلامة أسلوب الرئيس الراحل من أجل الوصول الى الأهداف الوطنية . وبذلك نفصل ونميز بين الاعتراف بقوة شخصيته مع احترام كيانه الموضوعي الفذ وبين رفضنا لأساليبه في أخذ القرارات وفي صحة اختياره للاعوان وفي استسلامه للدساسين من رجال المخابرات الذين اما تسببوا أو انهم نجحوا في جعله ينحرف عن جادة الصواب في أخذ القرارات .

هذا واننا في ذات الوقت الذي نؤكد فيه على شخصية الزعامة القيادية للرئيس نؤكد على أن هذه الصفات لا تعني بالضرورة نجاح القائد في الوصول الى اهدافه . فهتلر ونابليون نجحا في اكتساح معظم انحاء العالم المتقدم معتمدين على ولاء واستعداد عامة الشعب للتضحية من اجل شخص الزعيم ، لكن نهاية عهدي الزعيمين اقترنت بكارثة مفجعة لوطنيهما . ونتائج أعمال الرئيس عبد الناصر لم تؤد الى الأهداف الوطنية للدول العربية انما باعدت الشقة بين العرب .

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
بعيد الساعة التاسعة من صباح
٢٨ ايلول ١٩٦١ من اذاعة القاهرة :

ايها المواطنون .. اتحدث اليكم من دار الاذاعة فى القاهرة هذه هى أول مرة انتقل فيها الى دار الاذاعة لأتحدث الى الشعب .

فى كل الظروف التى قابلتنا لم انتقل الى دار الاذاعة .. وكلنا اليوم نقابل ظروفا تؤثر على الأهداف الكبرى التى كافحنا من أجلها .. فقد قامت بعض قوات الجيش فى دمشق صباح اليوم وهى قوات صغيرة بالتحرك من معسكر قطنة واستولت على الاذاعة فى دمشق وحاصرت مقر القيادة واذاعت بيانات متتالية .

هذا العمل يؤثر على وحدتنا الوطنية هذا هو ما دعانى الى أن انتقل الى الاذاعة لأتحدث اليكم .. فى سنة ١٩٥٦ تعرضنا للعدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى مانتقلتش الى الاذاعة علشان كنت اعرف أن علينا واجبات مقدسة نحو حماية بلدنا .. ولكننى اتحدث اليوم من الاذاعة لأن ما حدث اليوم أخطر مما حدث فى ١٩٥٦ .. ما حدث فى ١٩٥٦ .. كان عدوان .. خارجى .. ما حدث اليوم هو عمل يؤثر على الأهداف اللى نادينا بها جميعا .. هو عمل يؤثر على كفاحنا الطويل فى سبيل عروبتنا وفى سبيل أمتنا العربية .. وهو عمل يؤثر على دعوة القومية العربية .. اللى استشهد من أجلها الآباء واستشهد من أجلها الأجداد .. هو عمل يؤثر على كل الشعارات اللى احنا رفعناها .. هو عمل يؤثر على حاضرنا ومستقبلنا .

أى انقسام فى الوحدة الوطنية هو أخطر بكثير من أى عدوان خارجى .. الوحدة الوطنية كانت دائما لنا طلب مقدس وهدف عزيز .. الوحدة الوطنية كانت دائما لنا طلب مقدس وهدف عزيز .. الوحدة الوطنية كانت دائما هى الدرع الواقى لهذه الجمهورية العربية المتحدة ضد أعدائها اللى قاموا من أول يوم لقيامها والقضاء عليها .. الوحدة الوطنية هى اللى دعتنى النهاردة الى انى اتحرك الى الاذاعة لأتحدث اليكم .

العدوان الخارجى لم يدعونى بأى حال الى أن إتحرك الى الاذاعة لاتحدث .. الوحدة الوطنية هى آمال هذه الجمهورية .. تحركت بعض القوات من الجيش حاصرت قيادة الجيش .. استولت على الاذاعة واعلنت بيانات متعددة .. اربع بيانات .

مين المسؤول عن أن يحمى الجمهورية العربية المتحدة .. من هو المسؤول عن حماية الوحدة العربية والقومية العربية . البيانات اللى اذيعت تكلمت عن القومية العربية وتكلمت عن الوحدة العربية وتكلمت عن الوحدة المقدسة ولكن

هل العمل الذى قام به بعض أفراد الجيش الأول اليوم ينسجم مع الكلام عن الوحدة العربية . ينسجم مع الكلام عن الوحدة المقدسة . وينسجم مع أهدافنا التى نادت دائما بالوحدة العربية والقومية العربية .. ان اى عمل يؤثر على الوحدة الوطنية انما هو ضربة فى صميم الوحدة وهو ضربة فى صميم القومية العربية قد يعتقد بعض الناس انى سأنتهز هذه الفرصة حتى اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة .. أنا غير قادر على فك الجمهورية العربية المتحدة . وليس من سلطتى وليس من شيمتى بأى حال من الأحوال أن اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة .. او حل الجمهورية العربية المتحدة .. اعداءنا من اربع سنوات بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة . اسرائيل بتنادى بحل الجمهوية العربية المتحدة . الاستعمار واعوان الاستعمار بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة . كل أعداء العرب فى كل مكان بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة .. لا يمكن بأى حال من الأحوال أن انضم الى اعداء الأمة العربية ولا يمكن بأى حال من الأحوال ان انضم الى أعداء الوطن العربى . واقول انى اعلن حل الجمهورية العربية المتحدة .. انا مسؤول تجاه كل سورى وتجاه كل مصرى وتجاه كل عربى فى هذا الوطن العربى .. مسؤول عن هذه الجمهورية وعن حماية هذه الجمهورية .

كل فرد من ابناء الجمهورية العربية المتحدة مسؤول عن حماية هذه الجمهورية .. كل فرد من افراد الجيش جيش الجمهورية العربية المتحدة مسؤول عن حماية هذه الجمهورية وعن اهداف هذه الجمهورية .

كل فرد من ابناء الوطن مسؤول عن حماية هذه الجمهورية واهداف هذه الجمهورية لأن هذه الجمهورية هى طليعة الكفاح العربى .. وهى طليعة الوحدة العربية وهى قاعدة الكفاح العربى وهى قاعدة الوحدة العربية والقومية العربية .

سوريا كانت دايما هى اللى بتنادى بهذه الأهداف .. دمشق كانت دايما قلب العروبة النابض اللى بينادى بالوحدة العربية على مر السنين وعلى مر الأيام . دمشق كانت دايما هى القلعة الحصينة فى وجه الاستعمار وفى وجه اعداء الأمة العربية وفى وجه اعداء وحدة الوطن العربى .

كانت القلاع تستسلم ولكن سوريا لم تستسلم ابدا . ولكنها استمرت ترفع راية الوحدة العربية وراية القومية العربية عالية واستطاعت بتصميمها وبارادتها فى سنة ٥٨ أن تفرض هذه الوحدة وان تقيمها وان تضعها موضع التنفيذ وان تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وأنا غير قادر — أيها الأخوة — بأى حال من الأحوال أن اعلن نتيجة هذا العمل الطائش الذى قام به بعض الأفراد الذين غرر بهم أن الجمهورية العربية المتحدة قد انحلت .. ان اعلن هذا النبأ ابدا بأى حال من الأحوال مهما جابهتنى من متاعب .. وقد جابهتنى متاعب كثيرة فى هذه السنين الأربع . جابهتنى متاعب ساعدت على

قيامها جميع القوى التى وقفت دائما على مر السنين ضد الوحدة العربية وضـــد القومية العربية ، فلن اكفر ابدا بالقوميـــة العربية ولن أكفر أبدا بالوحـدة العربية ولم أشعر بالضيق رغم المتاعب التى لاقيتها .

كلكم ــ أيها الأخوة ــ تعرفون كيف قامت الوحدة فى سنة ٥٨ .. وكان الجيش السورى فى هذا الوقت منقسما الى شيع وأحزاب وكانت الانقلابات التى مرت على سوريا قبل ذلك معروفة لكل فرد فيكم . وكان أول أساس لهذه الوحدة الأســاس الذى تكلمت عنه مع من تكلموا معى عن الوحدة الوطنية ، وبعد الجيش عن السياسة فان الجيش اذا تدخل فى السياسة او تدخل فانه يقسم البلد الى شــيع واحزاب.. الجيش اذا تدخل فى السياسة أو تدخل بعض افراد الجيش فى السياسة فلابد ان يتصدى لهم بعض الأفراد الآخرين والى اين سيكون الحال والى اين سيكون المصير . ان الأعداء يتربصون بنا من كل جانب .. ان اسرائيل تتربص بنا .. ان الرجعية تتربص بنا .. ان الاســـتعمار يتربص بنا وقد كانت ســـوريا دائمـا هى هدف الاستعمار .. يهدف الى تقسيمها .. يهدف الى تقطيع اوصالها .

منذ أيام قلت فى خطـاب لى عن حديث لأحد الأحزاب الاسرائيلية فى معركة الانتخابات .. لقد قالوا كانت هناك فرصة لنا حينما توالت الانقلابات فى ســـورية حتى نستطيع ان نستولى على الأجزاء التى توجد بجانب بحيرة طبرية والتى يسيطر منها الجيش السورى على مواقع اسرائيل .

هذا هو الحال . ان أى عمل ضد هذه الوحدة العربية وضد الجمهورية العربية المتحدة انما هو عمل ضد كل فرد من ابناء هذه الجمهورية وضد كل فرد من ابناء هذه الأمة العربية وضد الشعارات التى رفعها كل فرد منا وضـــد الأهداف التى عملنا على تحقيقها .

هذا ــ ايها الأخوة المواطنون ــ هو رد الفعل الأول لهذه الحركة التى قامت بها قوة صغيرة من قوات الجيش الأول فى قطنــة وانى حينما تصفحت البيـــانات التى اعلنتها هذه القوة رايت انهم يتكلموا عن القومية العربية وعن الوحدة المقدســـة .. ثم يتكلمون بعد ذلك عن الاستعمار .. كيف تكون هناك وحدة وكيف يكون هنـــاك استعمار .. ان الكلام عن الاستعمار انما هو ترديد لما كانت تذيعه الدوائر الاستعمارية واعداء الوحدة العربية واعداء القومية العربية .. منذ أول يوم قامت فيه الجمهورية العربية المتحدة تعرضت جمهوريتكم الى حملات مستمرة .. الى حملات كلها افتراء بقصد التأثير فى الروح المعنوية وبقصد احباط همة هذا الشعب .. ولكن هل أثرت هذه الحملات على همة هذا الشعب او على روحه المعنوية . او هل أثرت على الجيش الذى آلى على نفسه أن يحمى هذه الجمهورية ويحمى أهدافها .. انها لم تؤثر بأى حال من الأحوال .. فالشعب هو الشعب الذى نادى دائما بالقومية العربية والوحدة

العربية .. والجيش هو الجيش الذى اقام هذه الجمهورية العربية المتحدة ليضع اهداف الشعب وشعاراته موضع التنفيذ .

واليوم — ايها الاخوة — اذا قامت قوة صغيرة من قواتنا المسلحة لتقوم بهذا العمل وتضرب الوحدة وتضرب الأمل الكبير ثم لتضرب شعار القومية العربية ثم تعلن فى بياناتها انها قامت بحركتها من اجل الوحدة المقدسة ومن اجل سوريا الثائرة .. قامت تثأر .. كيف يثأر العربى من العربى .. كيف يثأر العربى وهو يعمل ضد شعبه وضد وطنه وضد ابناء بلده .

كيف نقول اننا نثار ونحن نقصد اهداف اعداء الجمهورية واعداء القومية العربية .

اننى — ايها الاخوة المواطنون — اشعر بالاسى والأسف وانا اتحدث اليكم فى هذا الصباح هذا الحديث لانى ولاول مرة اشعر بالوحدة الوطنية وهى تتأثر بتحرك قوة الجيش الأول من معسكرها فى قطنة لتحاصر القيادة فى دمشق ولتستولى على الاذاعة ثم تذيع بعد ذلك بيانات تتكلم عن الوحدة المقدسة وعن الوحدة العربية من المحيط الى الخليج .. ثم بعد هذا تتكلم عن القرارات الثورية وتقول ان الحكومة اصدرت قرارات سمتها ثورية والثورة منها براء . قرارات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب .. اذن هذه الحركة التى قامت بها هذه القوة الصغيرة تقوم وتعلن انها ضد القرارات الثورية . القرارات الاشتراكية التى اعلناها .

من اجل من اعلنا هذه القرارات .. من اجل فرد من الافراد .. او من اجل حفنة من الناس اعلنا هذه القرارات .. من اجل الشعب ومن اجل حقوق هذا الشعب .. ومن اجل القضاء على الاستغلال ومن اجل القضاء على الاستبداد ومن اجل اقامة عدالة اجتماعية .

لا يمكن لشعب بأى حال من الاحوال ان يشعر بالحرية الحقيقية الا اذا شعر بالعدالة الاجتماعية .

قامت هذه القوة الصغيرة واعلنت هذه البيانات واذاعت هذه الاذاعات وماذا هو موقفنا الآن ؟ اننا نريد أن نتجنب سفك الدماء . ان قوات الجيش الاول فى كل مكان تتحرك الآن الى دمشق لتقاوم هذه القوة التى تمردت على ارادة الشعب والتى قامت لتهدد سلامة الجمهورية وانى اعلن ان استمرار هذه الحركة واستمرار هذا العصيان تهديد لسلامة الجمهورية وتهديد لدعوة القومية العربية وتهديد لدعوة الوحدة العربية ونكسة كبرى لثورتنا التى أيدت الشعب كله فى كل مكان .

ان الجيش الأول فى كل مكان فى سوريا يتحرك الآن بعد ان صدرت له الاوامر الى دمشق ليوقف هذه الحركة وليوقف هذا التمرد . ليوقف الطعنة التى توجه الى قلب الأمة العربية وليوقف الطعنة التى توجه الى ظهر الأمة العربية وليوقف الطعنة التى توجه الى الكرامة العربية والثورة العربية .

ولكن من اجل من تسـفك الدماء ؟ .. ولمصلحة من تسـفك الدماء ؟ .. ان الجنود الذين قاموا بهذه الحركة هم من أبناء الشعب . من أجل القرارات الثورية التى صدرت ؟ . من أجل هؤلاء الجنود . ليس الجندى الا الفلاح والا العامل .. ابن الفلاح .. ابن العامل .. تحديد الملكية من اجل الفلاح ومن اجل حرية الفلاح.. القرارات الثورية الاشـتراكية من اجل العـامل ومن اجل ان يكون له فى وطنـه المساواة .. المساواة الحقيقية .. المساواة الاجتماعية مع المساواة السياسية .

هذا ــ ايها ــ الأخوة المواطنون ــ هو ما اقوله .. لن اعلن ابدا باى حال من الاحوال انى انتهز هـذه الفرصـة بعد المتاعب التى قابلتها لأعلن حل الجمهورية العربية المتحدة .. فأنا مسـؤول عن هـذه الجمهورية من القامشلى الى اسوان وانا مسؤول عن كل فرد من ابناء هـذه الجمهورية . وانا مسـؤول عن الاهداف التى اعلنتموها والتى قبلت تحقيقها معكم .. مسـؤول عن الوحدة العربية وعن دعوة القومية العربية .. لن انتهز هذه الفرصة ــ ايها الأخوة ــ واقول لتحل عنى المتاعب واعلن حل الجمهورية العربية المتحدة ابدا .

لن اقول هذا باى حال من الاحوال .. لن اقولهـا بارادتى ولن اقولهـا رغم ارادتى لأنى آمنت بالأهداف التى اعلنها هذا الشـعب .. آمنت بالأهداف التى اعلنتها الأمة العربية .. آمنت بالأهداف التى صممت سـوريا على رفعها وعلى تحقيقها .. وقالت لى تعاون فتعاونت .. وقالت لى فلنتحد فاتحدت .. وقالت لى فلنسر فى الطريق فسرت فى الطريق .. وكنت اعرف ــ ايهـا الاخوة ــ فى عام ٥٨ ان الوحدة بمفعولها الدستورى ليست بالأمر السهل ولكنها امر صعب . وقلت هذا لمن طالبونى بالوحدة فى عام ١٩٥٨ .

قلت لهم فلنمهد للوحدة لأن الوحدة تحتاج الى تمهيد . الوحدة متاعب والوحدة مشاكل والوحدة امتزاج . قلت هذا ولكنهم قالوا لى اين الأهداف التى ناديت بها .؟ هل تتنكر لهذه الأهداف قلت ابدا لا اتنكر لأهدافى ولكن ليطمئن قلبى وليطمئن قلبى على المستقبل .. وقالوا ماذا عن سوريا . هل تترك سوريا . ؟ هل تتركها لتتنازعها الاحقاد هل تترك سـوريا لتضيع . ؟ قلت أبدا سـوريا بالنسبة لى امى .. وان سوريا بالنسـبة لى قطعة من الوطن العربى الذى آمنت به . وقلت اننى اقبـل الوحدة ولكنى حينما أقبل الوحدة فأنا لن افرط فيها باى حال من الأحوال .. حينما اقبل الوحدة سأسير فى طريق ثورتنا التى آلينا على انفسـنا أن نحقق مبادئها . القضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال والقضـاء على الاحتكار واقامة عدالة اجتماعية واقامة جيش وطنى قوى .. سرت فى هذا الطريق المرسـوم الذى اعلناه دائما وعملت على تحقيقه من اجل حرية الفرد ومن اجل كرامة الفرد فى هذا الخط المرسوم وانا اشعر انى بهذا احقق اهداف كل فرد من ابناء الجمهورية العربية المتحدة سـواء فى سـوريا او فى مصر .

واليوم — أيها الأخوة المواطنون — اشعر بالاسى وأنا اتحدث اليكم هذا الحديث بعد أن سارت جمهوريتنا فى طريق العدالة الاجتماعية وفى طريق القوة وفى طريق البناء . اشعر بالاسى وأنا اتحدث اليكم وأنا اشعر أن الوحدة الوطنية اليوم تتحرك من القوات وباعلان هذه البيانات . انا اليوم اشعر بالاسى لأننى لا اتصور أن دماء العرب تسفك بايدى العرب .

أشعر بالاسى لانى لا ارضى للدماء العربية أن تسيل .. اشعر بالاسى ولكنى فى نفس الوقت أقول ستبقى الجمهورية العربية المتحدة .. ستبقى طليعة الكفاح العربى ، وستبقى قاعدة للكفاح العربى .. ستبقى بفضل الشعب العربى وبفضل الجيش العربى .. ستبقى بفضل ايمان الشعب العربى ، وبفضل ايمان الجيش العربى .. ستبقى ولن تتحقق أهداف أعداء الأمة العربية .. لن تتحقق أهداف اسرائيل بضرب الوحدة العربية والقومية العربية .. لن تتحقق أهداف الاستعمار بضرب الوحدة العربية والقومية العربية .. لن تتحقق أهداف الرجعية بضرب الوحدة العربية والثورة الاشتراكية .. لن تتحقق هذه الأهداف . انما الذى سيتحقق فهو هدفكم انتم .. انتم الشعب العربى الذى كافح من أجل الأمة العربية .. ومن أجل الوحدة العربية .. ومن أجل القومية العربية .. الذى سيرتفع هو الأهداف التى اعلنتموها أهدافكم فى الوحدة .. فقد كانت سوريا دائما هى قلب الوحدة .. كانت سوريا هى قلب العروبة ، وكان الشعب السورى هو الذى رفع الاعلام دائما من أجل الوحدة . ومن أجل العروبة حينما نكست جميع الاعلام .. ان اعلامنا — أيها الأخوة — اعلام القومية العربية لن تنكس ، فالشعب العربى لن يقبل أبدا أن تنكس ثورته .. ثورته السياسية وثورته الاجتماعية ، والله يوفقكم — أيها الأخوة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذى القاه فى القاهرة فى الساعة السابعة من مساء يوم ٢٨ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦١ :

أيها المواطنون :

لقد كان أول ما فعلته هذا الصباح هو أن ذهبت الى دار الاذاعة لاطلع الشعب على حقيقة ما يجرى . وانى أعود الآن مرة أخرى الى مخاطبتكم لانى اريد أن تعرفوا جميعا من تفاصيل الموقف مثل ما أعرف .

ان التمرد المؤسف الذى حدث صباح اليوم فى دمشق أمر بالغ الخطورة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة وبالنسبة لاستقرارها وبالنسبة لقدرتها على تحقيق آمال شعبها .

اريدكم أيها الأخوة جميعا فى هذه اللحظات أن تعرفوا كل شىء وأن يكون بحثكم للموقف مع بحثى له وقراركم فيه مع قرارى .

لقد اخبرتكم فى الصباح بما حدث . توالت البيانات فيها هجوم واضح على الوحدة العربية وعلى الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى القرارات الاشتراكية .

كان البيان الثانى ، اتهامات باطلة . كان البيان الثانى ، كان انكارا لكل ما قامت به حركة الوحدة العربية ، كان انكارا لكفاح الشعب العربى من أجل الوحدة العربية وهو انكار لتضحيات الشعب العربى من أجل الوحدة العربية ، وهو انكار لكل المبادىء ولكل القيم التى آمنا بها والتى كافحنا فى سبيلها . هذا البيان الذى تصدى للقرارات الثورية الأخيرة ، التى نادت بالعدالة الاجتماعية والتى نادت بالقضاء على الاستغلال ، والتى نادت بالقضاء على الاحتكار ، والتى نادت باقامة عدالة اجتماعية واقامة المساواة بين ربوع هذه الأمة . وكان من الواضح ان هذا القول ، لا يمكن أن يقال الا من رجعى ، الا من متآمر مع القوى الرجعية والقوى الاستعمارية . ولم يكن الشعب السورى — ايها الأخوة — أو لم يكن شعب الجمهورية العربية المتحدة الا الشعب التقدمى الذى يعمل على أن يحصل على أهدافه فى الحرية والمساواة ، أهدافه فى العدالة الاجتماعية .

لقد كافحتم من اجل هذه الأهداف ولقد رفعتم الشعارات دائما من أجل هذه الأهداف ، قبل الوحدة وبعد الوحدة . ولم تكن الوحدة — أيها الأخوة المواطنون — الا تحقيقا لهذه الشعارات ، والا خطوة فى سبيل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ . عدالة اجتماعية من أجل المواطن فى وطنه ، عدالة اجتماعية من اجل العامل فى عمله ، عدالة اجتماعية ضد الاقطاع ، ومن أجل الفلاح ، من اجل كرامة الانسان .

كانت هذه هى آمال شعب الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت هذه هى الطريق الذى سرنا فيه ، الحياة الحرة الكريمة لكل فرد لا اقطاع ، لا استغلال ، لا احتكار ،

لا سيطرة لرأس المال على الفرد لا ديكتاتورية لرأس المـال ، وانمـا حرية وعدالة اجتماعية ، عدالة اجتماعية لنعيد بها حقوق الانسان . من اجل كل مواطن شريف من أبناء هذه الجمهورية العربية المتحدة من اجل كل مواطن يعمل من اجل أبنائه ومن أجل أن يكون لابنائه فى هـذه الأمة الحياة الكريمة ، ولن يمكن للحيـاة الحرة الكريمة ان تتوفر الا اذا توفرت الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية . كان من أجل فداء الوحدة بالأرواح وبالدماء .. وهب الشعب أيضا فى حلب ، هب يتظاهر هذا ـ أيها الاخوة ـ هو ما هاجمه البيان الثانى ، الذى اذاعه الضباط المتمردون .

وبعد هذا ـ أيها الاخوة ـ هب الشعب فى جميع انحاء سورية هب الشعب فى دمشق ، فأظهر عن معدنه وعن اصالته ، ورفع الشـــعارات التى رفعها دائما ، شعارات من أجل الوحدة المقدسة ، وشعارات من اجل القومية العربية ، شـــعارات وينادى بأهدافه التى طالما نادى بها ونادى بها الآباء والأجداد ، بل استشهد من أجلها الآباء والأجداد ، لم يخف هذا الشـــعب الذى آمن بالجمهورية العربية المتحدة ، لم يخف من الدبابات التى تسللت فى الظلام ، أن الشعب حينما أظهر ارادته ، أظهرها فى وضح النهار . ان الشعب حينما اعلن الوحدة ، اعلنها فى وضح النهار واننى ـ أيها الأخوة المواطنون ـ اننى لا يمكن بأى حال من الأحوال أن اتخلى عن هذا الشعب، هذا الشعب الذى لم يتخل عن مبادئه ، والذى لم يتخل عن ايمانه ، ايمانه بالوحدة العربية وبالقومية العربية .

لا يمكن أن اتخلى عن الذين ايدوا الوحدة فى هـذا اليوم وفى هـذه الظروف المؤسفة . لا يمكن هذا بأى حال من الأحوال .

لقد مضى بعض الضباط المتمردين وسيطروا على القيادة فى دمشق وحاصروا المشير وحاصروا ضباط القيادة ولكنهم لم يتمكنوا ابدا من أن يحاصروا هذا الشعب ويحاصروا ارادته . ولم يتمكنوا أبدا من أن يحاصروا ايمان هذا الشعب ويقضـوا عليه .

ولهذا فان الشعب حينما انطلق فى الشوارع يتظاهر انما انطلق على سجيته وعلى ايمانه .. لم ترهبه الدبابات التى تسللت فى الظلام ولم يرهبه التهديد المسلح ولم ترهبه البيانات التى اعلنت فى اذاعة دمشق بان الشعب ممنوع من التظاهر وان المظاهرات سيقضى عليها بقوة الســـلاح .

لم يرهبه هذا أبدا لأنه شعب اصـــيل . لأنه عبر عن اصالته ، لأنه عبر عن ايمانه .

أيهـا الأخـوة المواطنـون :

اريدكم جميعا فى هذه اللحظات ان تعرفوا كل شيء لقد مضى هؤلاء الضـباط المتمردون وهم يحاصرون القيادة فى دمشـق ، مضوا فى تزييف البرقيات . وزيفوا برقيات عن حلب ، ولكن حلب كذبت هذه البرقيات وأعلنتها عالية انها تتمســك بالمبادىء وتتمسك بالقيم وتتمسك بالشعارات التى سفكت من أجلها الدماء ، تتمسك بهذا كله ، اعلنت حلب هذا من كل روحها ومن كل نفســها . ولم تخف ولم تخف من الدماء ولم تخف من القوات المسلحة ولم تخف من الرصاص لم تخف حلب من أى شيء .

لم تكن هناك استجابة . هل خانت الشجاعة الرجال لم تخنهم الشجاعة لان قائد منطقة اللاذقية حينما أعلنوا انه يؤيد هذا التمرد اعلن باسمه انه ضد هذا التمرد وضد هذا العصيان وانه يؤيد القوميه العربية والمبادىء العربية الصحيحة السليمة .

وقائد حلب حينما اعلنوا انه يؤيد هذا التمرد لم تخنه شجاعته . ولكنه قال انني اؤيد المبادىء واؤيد المثل واؤيد ايمان هذا الشعب فى الوحدة العربية وفى القومية العربية .

ثار المتمردون ــ أيها الاخوة المواطنون ــ وارادوا أن يساوموا المشير عبد الحكيم عامر ، ارادوا أن يساوموه وارادوا ان يوافق على ما اذاعوه فى البيان رقم ٩ قالوا فى البيان رقم ٩ ان القيادة الثورية العربية التى دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربى وحماسها للقومية العربية وتأييدها لها ودفاعها عن مقوماتها تعلن أنها لا تنوى المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات وتعلن انها لمست عناصر مخربة انتهازية تريد الاساءة لقوميتنا فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب . وانها عرضت قضايا الجيش واهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحه الذى تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الاجراءات المناسبة لحلها لصالح الوحدة وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة . وقد عادت الأمور العسكرية الى مجراها الطبيعى استنادا على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة .

وانى اقول لكم ــ أيها الأخوة المواطنون ــ اننى كنت طوال هذا اليوم على اتصال مستمر بالمشير عبد الحكيم عامر بعد اذاعة هذا البيان . وان المشير عبد الحكيم عامر لم يوافق على هذا البيان وانهم كانوا يطلبون من المشير عبد الحكيم عامر أن يعلن بيانا ان الأمور قد انتهت . ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يضعون المشير عبد الحكيم عامر تحت الحراسة المسلحة . بل أنهم طلبوا من قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل أن يعلن بيانا بانتهاء هذا العصيان ، وهذه الحركة ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يسيطرون على القيادة فى دمشق ، ولكن الفريق جمال فيصل رفض أن يعلن هذا البيان ، هددوه ورفض أن يعلن . ورغبوه فرفض أن يعلن لانه كان يعتقد انه انما يخدع الشعب . رفض المشير أن يعلن هذا ورفض قائد الجيش أن يعلن هذا ، وعرضوا انفسهم للتضحية وعرضوا انفسهم للعدوان لانهم ارادوا أن لا يخدعوكم وان لا يغرروا بكم .

أيها الأخوة المواطنون :

ان الذى حدث صباح اليوم لا يقبل مساومة ولا يقبل حلا وسطا هكذا اؤمن وهكذا أرى واجبى فى هذه اللحظات . ان الجمهورية العربية المتحدة لم تقم على المساومه . لقد قامت على المبدأ ولم تقم على المساومة . والوحدة العربية ــ ايها الأخوة ــ لا تقيمها انصاف الحلول ولكن اقامتها التضحيات طوال سنين طويلة . التضحيات التى بذلها الشباب والتى بذلها الأباء والأجداد .

انى ــ أيها الأخوة المواطنون ــ أرفض هذا المنطق . منطق المساومة ومنطق انصاف الحلول . ان النضال عندما تدخل اليه المساومات يفقد كل قداسة فيه ،

ولا يمكن أن نساوم على عروبتنا لا يمكن أن نساوم على قوميتنا ، لأننا اذا ساومنا على عروبتنا أو اذا ساومنا على قوميتنا او اذا ساومنا على جمهوريتنا أو اذا ساومنا على كرامتنا فاننا نوقع فى نفس الوقت ــ أيها الأخوة المواطنون ــ وثيقة عبودية هذه الجمهورية ، لان هذه الجمهورية كانت دائما طليعه الكفاح العربى .

وكانت دائما قاعده للنضال العربى . وستبقى دائما ــ بعون الله وبايمان هذا الشعب ــ طليعه للكفاح العربى وستبقى دائما بعون الله وبايمان هذا الشعب ــ طليعة للكفاح العربى .

اننا ــ ايها الاخوة المواطنون ــ لا نقبل المساومه . فى سنه ٥٦ وصلنى انذار من ايدن ومولييه . هذا الانذار كان يطلب منا ان نسلم فى ١٢ ساعة والا تتعرض بلدنا للتدمير والا تتعرض بلدنا للاحتلال ، مصر فى هذا الوقت ايه اللى حصل فى القاهرة لا ايه اللى حصل فى دمشق ؛ حينما خرجت لاذهب الى رئاسة الحكومة كان الشعب كله يقول لا مساومة . فلنحارب . فلنحارب . فلنقاتل . فلنقاتل . لا نساوم على حريتنا لا نساوم على قوميتنا . لا نساوم على عروبتنا بأى حال من الأحوال . وماذا الحال فى دمشق ــ ايها الاخوة المواطنون ــ فى هذا الوقت . فى سنة ٥٦ لقد هب الشعب العربى فى دمشق . لم ترهبه بريطانيا ولم ترهبه فرنسا ولم ترهبه اسرائيل .

ليقاتل بجانب الشعب المصرى لأنه كان يعلم أن ضياع الشعب المصرى وضياع مصر ضياع للعروبة وضياع لسوريا فى هذا الوقت . كان يعلم أن الطعنة التى توجه الى مصر انما هى طعنه موجهة أيضا الى دمشق وموجهة أيضا الى كل حصن من حصون الوطن العربى فى كل مكان فى هذه الايام وقال لا مساومة لا مساومة . بل يجب أن نقاتل . نقاتل قتالا مستمرا من أجل حريتنا ومن أجل كرامتنا .

هذا كان حالنا فى سنة ٥٦ لم ترهبنا بريطانيا ولم ترهبنا فرنسا ولم ترهبنا اسرائيل . لم نساوم على حريتنا ولم نساوم على كرامتنا ولم نساوم على عروبتنا . فى دمشق وفى حلب وفى كل بلد عربى وفى القاهرة .

اننا ــ أيها الأخوة ــ لم نتأخر عن تقديم أى تضحيات منا حتى يستطيع الجيش أن يؤدى واجبه الأعظم ، ان الأمه لم تتأخر عن تقديم هذه التضحيات وكانت فى هذا وهى تقدم للجيش هذه التضحيات تعلم وتؤمن أن الجيش سيكون دائما حافظا على أهداف قوميتنا العربية وعلى أهداف امتنا العربية . حافظا على جمهوريتنا العربية المتحدة .

وان التمرد الذى حصل صباح اليوم لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكون تعبيرا عن ارادة هذا الجيش الذى آمن به الشعب والذى ضحى من أجله الشعب حتى يتسلح وحتى يقوى وحتى يكون بين ربوع هذه الجمهورية الجيش الوطنى القومى .

ان الأمة اقامت هذا الجيش الوطنى القوى لتحمى أهدافها ولتحمى عروبتها ولتحمى قوميتها ولترفع راية القومية العربية . فاذا تمردت بعض العناصر فهذا لا يعنى بأى حال من الأحوال أن الجيش قد تنكر للمبادىء التى آمنت بها الأمة لأن الجيش من الأمة . ولقد استمعنا فى اذاعات حلب ، ولقد استمعنا الى أن قوات الجيش فى حلب وقوات الجيش فى اللاذقية وقوات الجيش فى المناطق الأخرى

والقوات المسلحة لم تؤيد هذا التمرد . ان الذى قام بهذا التمرد كان قوة صغيرة من معسكر قطنة ، لم يؤيدها الشعب ، لم يؤيدها لأن اى حركة فى هذه الأيام انما تعتبر حركة رجعية ضد أهداف الشعب وضد مقوماته ، ضد آمال الشعب وضد أمانيه ، ضد الآمال التى نعمل من أجلها والتى نسير فى سبيلها .

لقد عانت — أيها الأخوة — عانت سوريا قبل الوحدة من هذه الهزات ولست اتصور بأى حال من الأحوال أن هناك فردا واحدا يقبل تكرار هذه الهزات . لا اتصور هذا . وأنا اعلن — أيها الأخوة — باسم الشعب العربى السورى الذى انطلق اليوم ينادى بايمانه بالقومية العربية والوحدة العربية . باسم الضباط والجنود الذين استنكروا هذا العصيان ، اعلن فى هذه اللحظة اننى لا أقبل المساومة ولا أقبل حلا وسطا ، واعلن أيضا — أيها الأخوة المواطنون — أن على واجبا كبيرا نحو أبناء هذه الأمة الذين اعلنوا تمسكهم بعروبتهم وتمسكهم بقوميتهم ، والذين اعلنوا تمسكهم بالوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة . والذين اعلنوا تمسكهم بالمبدأ . اننى فى هذه اللحظة — أيها الأخوة المواطنون — لا استطيع أن أقبل الا حكم المبدأ . والا حكم العقيدة ، حكم المبدأ الذى أعلنه الشعب العربى اليوم هنا فى مصر وفى سوريا فى دمشق وفى سوريا فى حلب وفى سوريا فى الجيش الأول الذى اعلن استنكاره لهذا العصيان .

لهذا — أيها الأخوة المواطنون — فانى اطالب كل مواطن من أبناء الجمهورية العربية المتحدة أن يؤدى واجبه فى خدمة المبدأ وفى خدمة العقيدة . اطالب كل جندى وكل ضابط من القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة أن يؤدى واجبه .

اكرر الآن . اطالب كل متمرد يحاول مواجهة نفسه وروحه وقلبه وضميره ، واقول . يجب على كل متمرد أن يتحمل مسؤولية التمرد الذى تورط فيه والذى أثر فى أمن هذه الجمهورية والذى أثر فى مستقبل هذه الجمهورية والذى أثر فى نضال شعبها الباسل ، شعبها الشجاع من أجل الحرية ومن أجل العدل .

أيها الأخوة المواطنون :

يا من آمنتم بالقومية العربية ، يامن آمنتم بالمبدأ ويامن آمنتم بالوحدة العربية ، اننى لن أقبل المساومة ، ولن أقبل حلا وسطا ولن اتخلى عمن أيدوا اليوم الجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية . سيروا فى طريق الحق ، سيروا فى طريق العدل والله يوفقكم جميعا . والسلام عليكم ورحمة الله .

نظرة على الدول العربية فى الشرق الأدنى

بعد احتلال السلطان سليم الاول لدمشق فى عام ١٥١٦ ، انتهى بالنسبة للعرب عهد استقلال وسيادة ، وعهد ازدهار اقتصادى وحضارى • وابتدأ عهد تبعيه للسلطان العثمانى ، مما جعل كل تطور فى البلاد العربيه يتعلق بالقرارات التى يبت فى امرها فى القسطنطينية •

ولقد حكم العثمانيون العالم العربى بصورة مباشرة أحيانا ، وبصورة غير مباشرة أحيانا اخرى • وفى سبيل دعم سلطانهم الدنيوى على العالم العربى استأثروا بالخلافة فتوسعت قاعدة تسلطهم لتشمل الحياة الدينية والروحانية لكل مسلم[1] •

أما فى عصور النهضة ، والفتح الأوروبى ، والتصنيع ، والتقدم العلمى هناك ، والذى عاصره ضعف الامبراطورية العثمانية ، فقد أصبح العالم العربى مركزا لصراع قوى ثلاثة :

ـ قوة الامبراطورية العثمانية ، التى لم تكن لتنحسر تلقائيا عن العالم العربى ، خاصة بعد أن غطت سيطرتها وطغيانها بملاءة الدين •

ـ قوة الممالك الأوربية المتماسكة ، المنظمة ، الناشئة ، والتى تنشط بحثا عن مستعمرات ومناطق نفوذ •

ـ قوة الوعى العربى ، الناتج عن ادراك العرب لتردى وضعهم ضمن الامبراطورية العثمانية ، اذا ما قورن بتاريخهم

---

(١) كان المفكر المصرى محمد فريد « يكفر » كل من يعارض الحكم العثمانى (انظر ساطع الحصرى ، ـ ما هى القومية ؟ ـ صفحة ١٩٩) •

العتيد • وقد ساعد على نمو الوعي العربي التقدم والتوسع الاوربي ، الذي بدأ يثبت وجوده على الساحل السوري ، وفي مصـــــر •

منذ نهاية القرن الماضي ، كان « الرجل المريض » يعاني أزمة داخلية خانقة ، الى جانب ازماته الخارجية المتعددة • وكانت ازماته نتيجة لضعفه • وكان ضعفه يعطي الشعوب المحكومة في الامبراطورية العثمانية فرصة لتوسيع افقها ، وللاتصال مع الشعوب الاوربية الناهضة ، التي تتحدى بمنجزاتها ، وكشوفها العلمية ، القلة الباقية من متعلمي العرب ، الذين يرفضون ما يأتي من ذلك « العـــالم المادي » الدخيل • وما رفضهم له الا لاعجاب لا يريدون التصريح به ، لانه اعتراف بتاخرهم ، ولعجزهم عن تقديم تحليل عقلاني مقبول لهذه المنجزات، ولفشلهم في توفيق هذا النتـــاج العقلي العلمـــاني مع علوم ، وتعاليم الدين • وهذا يذكرنا بأزمة علمـــاء المســـلمين أثناء المساجلة التقليدية ، الغنية ، بين الفلســـفة والدين ، منذ نشـــوء علم الكـــلام •

وكان كل توسع وتفتح في أفق العرب المحكومين ، يزيد من مقاومتهم للحكم العثماني ، مما يزيد من انهاك الرجل المريض • وكان استقلال الأقاليم الأوربيـــة عن الامبراطورية العثمانية أسرع ، لقرب هذه الاقاليم من دول أوربا الأخرى المتقدمة التي كانت تدعم الأقاليم المذكورة ضد الحكم العثماني لأسباب هي استعمارية ، أكثر مما هي صادرة عن غيرة على الحرية والتحرر • أما العالم العربي ، فقد بدأت نزعات التحرر تظهر فيه قبيل نهاية القرن التاسع عشر ، وفي ابتداء هذا القرن • ولم تستطع الامبراطورية العثمانية الدفاع عن سيطرتها ، لفقدان القـــوة العسكرية التي تستطيع بواسطتها فرض ما تشاء بالقـــوة ، ولفقدان القاعدة العقائدية، التي تربط كل رعايا الامبراطورية،

بقاسم مشترك يرضى به وعنه الجميع • لذلك فقد لجأ العثمانيون الى طريقة العنف ، والقسوة ، والدسيسة لقمع كل حركة تبدر ، ولاخماد كل صوت يتكلم عن القومية أو الحرية •

ان تطرف الحكم العثمانى تجاه القوميات الأخرى فى أواخر حكم السلطان عبد الحميد ، أفقد فكرة ولاء العالم الاسلامى لخليفة عثمانى أمل الحياة • ولم يعد ينفع فى احياء هذه الفكرة أن نادى بها علماء لهم اسم ناصع ، وشعبية قوية لا ترتفع اليها الشبهات ، من أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده • وجاء بعد عبد الحميد جماعة الاتحاد والترقى ، فحاولوا اكتساب ولاء العرب بطرق سياسية ،دون أن يعدوا العرب بتحقيق أمانيهم • ولما تحطمت المحاولات على صخرة الوعى العربى ، ومطالبة العرب بالحكم الذاتى ضمن الامبراطورية على أقل تقدير ، لجأوا الى أساليب التتريك(٢) بالعنف ، دون أن يلتفتوا لوجود أصوات عربية حرة تدعو بصدق الى تعاون ند لند بين العرب والأتراك • وكانت نتيجة سياسة العنف والقتل ، أن ضعفت أصوات محبى التعاون مع العثمانيين من جهة ، وأن ارتص البنيان العربى وتماسك فى وجه التحدى الجديد ، رافعا شعار القومية العربية ، التى تميزه عن العثمانيين •

لكن ائتلاف العرب واجتماعهم كان واضح المعالم فى أمر التحرر من الحكم العثمانى فقط ، دون الاتفاق على كيفية تطبيق حركة التحرير • أما عن شكل دولة العرب المستقبلة ، فلم تكن الآراء قد تبلورت اطلاقا •

بدأ احتكاك العرب مع أوربا على نطاق واسع منذ عام ١٧٩٨ ، حين احتل نابليون بونابرت مصر ، والذى أحضر معه

---

(٢) قامت البعثات التبشيرية المسيحية باحياء الوعى القومى كند للاحتلال العثمانى المسلم . (انظر نسبية صفحة ٦٤ و ٦٨) .

مطبعة عربية ، أحيت التراث الأدبى العربى • بل ان الأستاذ ساطع الحصرى يورد معلومات عن وجود مطبعة عربية فى حلب قبل حملة نابليون على مصر • المهم بالأمر أن أثر الاحتكاك مع أوربا على العرب ، يشابه الى حد كبير أثر احتكاك الأوربيين بالعرب على أوربا أيام الحملات الصليبية قبل سبعة قرون من ذلك التاريخ • ولقد ساعد ظهور المطبعة فى العالم العربى على انتشار الأدب الرفيع ، وعلوم اللغة ، والفلسفة ، والبيان والحكمة ، مما أدى الى ادراك العرب لواقعهم المخزى ، منعكسا على مرآة ماض ناصع مشرف • وان نشاطات البعثات التبشيرية الانكليزية ، والفرنسية ، والايطالية ، والأميركية والروسية على طول الشاطىء السورى ، قد زاد من وعى العرب لعروبتهم ولغتهم • ولقد أحيا المبشرون اللغة العربية لخلق شخصية قومية فى المنطقة ، بحيث تقطع الطريق على سياسة التتريك ، التى كادت تشمل كل المنطقة •

أما لبنان ، فقد أصبح مركزا أدبيا ، يشع للعالم العربى الوعى والأدب والتاريخ • ومن غريب المفارقات ، أن الجمعيات التبشيرية ، التى كانت تغذى احياء الوعى العربى لتقطع على العثمانيين طريق تكامل العالم العربى مع تركيا ، لم تفكر آنذاك بأن هذا الوعى سيبلغ من الشباب والقوة ما يرفض التتريك ، ويرفضهم فى ذات الوقت كدخلاء ومستعمرين •

ولقد كان أوج تعاون العرب مع أوربا أثناء الحرب العالمية الأولى ، حين حاربوا معا ضد تركيا وألمانيا وحلفائهما • وكان هذا التعاون قد تم بعد محادثات حسين ــ مكماهون المعروفة ، التى أدت الى اعلان الثورة العربية • لكن الوعى العربى هذا ، الذى اعتمده واستخدمه الأوربيون فى حل

مشاكلهم ، وفى الوصول الى أهدافهم ، أخذ يقض مضاجعهم بعد أن استتب لهم الأمر بالنصر • وأصبح هذا الوعى يهدد بفشل تآمرهم على العالم العربى ، وبفضح خيانتهم للوعود التى قطعوها على أنفسهم ، كما تبين لنا اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية بين ممثلى انكلترا وفرنسا ، وبعلم روسيا القيصرية ، هذه الاتفاقية التى وصلت الى أسماع العرب بعد نجاح الثورة الحمراء فى روسيا عام ١٩١٧ ، ان هذه الاتفاقية التى تقسم العالم العربى بخطوط هندسية غير منتظمة ، انما تعبر عن عدم اكتراث لا حد له بالوعى العربى ، الذى وهب زهرة شبابه فى مساعدتهم ، وتعبر عن خرق لا مثيل له لكلمة قطعوها على أنفسهم • أما ذروة الاستهتار بالارادة العربية ، وبكل القيم الأخلاقية ، فهى وعد بلفور ، حيث تصرفت بريطانيا بجزء من الوطن العربى لا تملكه ، بل ولم تكن قد أتمت احتلاله •

ومهما حاول العربى الشريف اظهار تفهم لما اقترفه « حلفاء الماضى » فى حق العرب ، لبقيت غصة لا تزول ، لأن عمل انكلترا وفرنسا آنذاك ، وصمة فى صفحة الحق ، ولطخة فى تاريخ البشرية • وهنا تقبع نواة مقاومة العرب للحيف الاستعمارى الدخيل الذى زاد من كراهية العرب للدول الأوربية المسيطرة • هذا وقد حدد تصرف « الحلفاء الزائفين » الشائن ، للعرب ، الجبهة الجديدة التى عليهم أن يحاربوا عليها ، وحدد لهم الخصم الجديد الذى يقف فى وجه وحدتهم ، وقاربهم من بعضهم البعض ليشكلوا أنفسهم جبهة متراصة فى وجه الاستعمار(٣) • ولسنا نقصد من كلمة « جبهة متراصة أن العرب وجدوا الطريق

(٣) قامت فى مصر مقاومة ومعارضة المستعمر الاجنبى المتمثل بانكلترا المسيحية . لذا لم يطالب المصريون آنذاك بالوحدة على اساس الانتماء العربى انما على اساس الانتماء الاسلامى أما فى الاقطار العربية المحكومة من العثمانيين فكانت المقاومة موجهة ضد المستعمر المسلم التركى . لذا كانت هناك العروبة هى الشعار الاقوى ضد المستعمر المسلم .

الى بعضهم البعض ، انما نستخدم التعبير فقط ، لنبين وحدة مشاعرهم تجاه الاستعمار الجديد • أما الخلافات الداخلية ، فلم تكن تختلف كثيراً عما هو عليه الآن • فرغم توفر كل العوامل التقليدية للقومية الواحدة ، وللأمة الواحدة لدى العرب ، نجد بعض الفروق العائلية حينا والشخصية حينا آخر ، والخلاف على الزعامة والقيادة ، تمنع التعاطف النهائى من أن يتحقق • فكيف للوحدة الكاملة أن تتحقق اذن ؟ • ولن ننسى بالطبع عددا قليلا من الأقطار العربية أوردت فى دساتيرها صراحة انتماءها الى الأمة العربية الواحدة • وخلافا لهذه الدول القليلة نجد أن أحد الأحزاب العربية ، وهو حزب البعث العربى الاشتراكى ، قد رفع شعار الوحدة العربية الشاملة من الخليج الى المحيط • وهذا الحزب يسعى الى تحقيق أهدافه من الأسفل الى الأعلى ، أى أن نشاطه يبدأ فى القواعد الشعبية فى كل قطر عربى • وقد رفض هذا النشاط وكوفح فى كثير من البلاد العربية •

أما جامعة الدول العربية التى يرى فيها كثيرون طريق الوحدة العربية ، والتى تسعى الى هدفها على مستوى الحكومات العربية ، فسنعالجها فى مقدمة هذا البحث ، مستقصين فيما اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد قامت استنادا على ميثاق هذه الجامعة ، أم على أسس أخرى • وان كانت قد قامت على أسس أخرى ، فلماذا لم تقم جامعة الدول العربية بهذه المهمة ؟ •

الفصل الأول

جامعة الدول العربية

تقديم : لقد ادت خيبة الأمل التى منى بها العرب بعد تنفيــذ اتفاقية سايكس بيكو ، ووضع وعد بلفور فى حيز التنفيــذ ، الى النقمة الجامحــة ضد قوى الحلفاء ، الذين اشتبكوا مرة أخرى فى حرب عالمية ثانية .

وقد أدرك هؤلاء وجوب اجراء ترتيب سريع فى العــالم العــربى ، لمنع تكرار حوادث تشابه ثورة رشيد عالى الكيلانى ، التى أيدت القوى المحورية ضــد الحلفاء الغربيين . فالوفاء العربى الذى خانه الحلفاء فى الماضى ، وجد فرصة لرد الضربة ، أثناء الحرب العالمية الثانية . وصرنا نشاهد جهودا عربيــة افرادية ، ومحليــة ، تطالب بالاستقلال وبالجلاء وبالمقاومة .

لم تكن فرنسا لتستطيع عمل شيء جــدى فى أوائل الحــرب ، لأنها كانت قــد استسلمت نهائيا بعد اسابيع قليلة من هجوم المانيا الهتلرية عليها . أما انكلترا فقد أعارت الوعى العربى أذنا صاغية ، ولو الى حين ، وضمن حدود . ورأت أنها تستطيع قلب الوضع المعادى لها فى العالم العربى ، الى وضع موال وأفضــل ، مع امكان تهدئة المشاعر الصادرة عن المد القومى العربى الناقم . ففى العراق كان يحكم نورى السعيد ، الذى كان يرى حل المشاكل العربية يتحقق بالتعاون مع العالم الغربى من خلال تبعية معقولة لبريطانيا العظمى . وفى شرقى الاردن كان الأمير عبد الله يحكم بلدا ، لم يكن له أن يعيش آنذاك ، لولا المساعدات البريطانية له . أما فى مصر ، فقد كانت بريطانيا تسيطر بطريقة غير مباشرة ، حين تفرض على الملك السياسة الواجب اتباعها ، أو رئيس الوزراء الذى يرضــيها . ولم تكن انكلترا تتوانى عن التدخــل المباشر ، والمسلح للوصـــول الى اربها فى مصر ، كما تدلنا حادثة ٤ شـــباط من عام ١٩٤٢ (١) . فلو أمكن اجراء عملية تكامل للبلاد العربية آنذاك ، لكان من الواضح أن هذا التكامل سيكون لصالح انكلترا . فهى لن تكتفى بالمحافظة على مواقعها فى الشرق الأوسط ، وانما تكون قد وسعت ميــدان نفوذها على ســـورية ، ولبنان ، والسعودية ، واليمن .

---

(١) يصف محمد حسين هيكل فى مذكراته الفنية كيف دخــل الضباط الانكليز فى اليوم المذكور على الملك فاروق شاهرى السلاح وكيف خاطبه السفير البريطانى واضعا اياه امام واحد من خيارين : اما أن ينفذ التعديل الوزارى الذى تطلبه انكلترا أو أن ينحى عن العرش بالقوة . ولقد كان محمد حسين هيكل حاضرا لتلك الواقعة .

فالدول الثلاثة الموالية لانكلترا (**مصر ، عراق ، شرقي الاردن**) أكبرعددا ، واقوى اقتصادا ، واكثر اهمية من الناحية الستراتيجية ، فالمملكة العربية السعودية لم تكن قد بلغت ما بلغته اليوم . أما باقى الدول العربية فى شمال أفريقيا وفى الخليج ، فلم تكن آنذاك موضوعا للدخول فى التكامل المذكور . ويقول المستشرق البريطانى باتريك سيل أن بريطانيا لم تخلق الوحدة العربية انما حاولت توجيهها فى دروب لا تتعارض مع مصلحتها .

على ضوء التحليل السابق ندرك معنى وهدف تصريح وزير الخارجية البريطانية ، انتونى ايدن ، فى ١٩٤١/٥/٢٩ ، الذى أعلن أن كل مشروع لتعاون وتقارب الدول العربية ، سيلقى تشجيع ومؤازرة حكومة صاحبة الجلالة ، ان كانت الدول العربية المعنية قد أجمعت عليه . وكرجع الصدى لتصريح وزير خارجية انكلترا ، أعلن رئيس وزراء العراق نورى السعيد فى كانون ثانى من عام ١٩٤٣ مشروعا لتحقيق الوحدة العربية . والمشروع يقترح ايجاد جامعة تضم العراق ، وسورية الكبرى ، كمنطلق للوحدة الأعم والأشمل . أما التفاصيل فيتركها المشروع لما بعد موافقة الحكومات العربية ذات العلاقة على المبدأ . وبعد أسابيع أخرى من اعلان المشروع العراقى ، وفى ١٩٤٣/٣/٦ ، أعلن الأمير عبد الله مشروعا آخر لبعث سورية الكبرى . والمشروع الأردنى يقترح شكلين لسورية الكبرى ، يكون الأمير عبد الله الرأس فى كلا الحالين . ومن يقرأ نص المشروع الأردنى ، يجد الايماءة الصريحة الواضحة ، الى أن تصريح وزير خارجية بريطانيا ، كان الباعث لنشر هذا المشروع (٢) .

تاسيس جامعة الدول العربية :

بعد نشر المشروعين المذكورين دارت مباحثات ثنائية بين رئيس وزراء مصر ، وبين ممثلى الدول العربية الستة ذات العلاقة . وكانت هذه الأحاديث الثنائية تتعلق بانشاء الجامعة على نطاق أشمل مما جاء فى المشروعين ، لتضم جميع الدول العربية ، التى كانت قد حصلت على استقلالها حتى ذلك التاريخ . وبعد هذه المحادثات الثنائية انعقد مؤتمر الاسكندرية فى ايلول من عام ١٩٤٤ الذى أدى الى بروتوكول الاسكندرية ، ومؤتمر القاهرة فى آذار من عام ١٩٤٥ الذى ادى الى ميثاق الجامعة العربية . وقد حضر المؤتمرين رؤساء حكومات الدول العربية السبع المستقلة آنذاك وهى : مصر ، العراق ، سورية ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ، لبنان وشرقى الأردن . واشترك أيضا ممثل عن فلسطين العربية . فى خلال المؤتمر برزت أصوات

(٢) انظر المذكرة فى « خليل » جزء ٢ — وثيقة رقم ٤ صفحة ٩ — ١٢ .

ممثلى سورية يطالبون بوحدة فورية وشاملة ، ولكن الأكثرية فضلت ايجاد منظمة ملائمة تقوم بتوطيد العلاقات بين الدول المعنية قبل تحقيق الوحدة الكاملة .

كان هؤلاء الذين طالبوا بالوحدة الفورية الشاملة ، يمثلون فيما نرى الاتجاه العربى الشريف ، الذى لا يتميز بالأثرة وحب الذات ، مع العلم أن فورية الوحدة فيها شيء من العاطفة التى يصح كبح جماحها ، لكيلا تقوم وحدة مرتجلة ، يفرط عقدها عما قريب . أما هؤلاء الذين رفضوا هذه الوحدة الفورية الشاملة ، فلم يكن باعثهم على الرفض استحسان التروى والتؤدة ، انما رغبتهم فى حماية مصالح شخصية ، واستجابة لنعرات اقليمية وعائلية ، بل وطائفية . وتحليلنا التالى لميثاق جامعة الدول العربية خير دليل على ما نقول . ولن يجرى تحليل لكل مواد الميثاق وانما للمواد التى تتعلق بنقاط ثلاث أساسية ، يؤدى تحليلها الى فهم قوام هذه الجامعة . أما هذه النقاط فهى :

— أهداف جامعة الدول العربية .

— كيف تتخذ القرارات (السلطة التشريعية) .

— كيف تنفذ القرارات (السلطة التنفيذية) .

اهداف جامعة الدول العربية :

تنص مقدمة الميثاق على ما يلى :

((تثبيتا للعلاقات الوثيقة ، والروابط العديدة بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الاقطار العربية ، قد اتفقوا ..)) .

فهذا القسم الذى اوردناه من المقدمة يتعرض للاهداف بشكل عام . ولننظر الآن فى نص المادة الثانية ، التى تحدد هذه الأهداف :

((الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها ..)) .

مما قيل نستنتج أن هدف الدول العربية الأول ، وهو الوحدة ، قد تجوهل امره تماما لدى تعداد أغراض الجامعة . أما التعابير مثل ((**تقارب**)) و ((**تعاون**)) التى جاءت فى المادة الثانية ، فهى غير ملزمة للاعضاء فى أن يقوموا بعمل ما . بل ان ذكرها

فى ميثاق الجامعة غير ضرورى بالنسبة للدول العربية ، لأنها وقعت على ميثاق هيئة الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو ، الذى يحوى فيما يحوى نصا يدعو الى وجوب تحقيق ((تعاون)) و ((تقارب)) بين الدول الأعضاء . بل ان المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تنص على اكثر من ذلك ، فالفقرتان الثانية والثالثة منها تنص على ما يلى:

١ ـ تنمية علاقات الصداقة بين الأمم على أساس حرمة مبدأ التساوى فى حقوق الشعوب ، وحقهم فى تقرير المصير ، واتخاذ سائر التدابير الملائمة لتوطيد السلم فى العالم .

٢ ـ تحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والانسانى . وفى اشاعة تشجيع حرمة حقوق الانسان والحريات الأساسية للبشر أجمع ، من غير تمييز فى العرق واللغة أو الدين أو تفريق بين الرجل والمرأة .

جعل الأمم المتحدة مركزا تنسق فيه جهود الأمم للوصول الى هذه الغاية المشتركة)) .

اذن فالمواد المذكورة من ميثاق الجامعة لم تأت بأى شىء اضافى انما بدت تطالب الدول الاعضاء بأقل مما يطالب به ميثاق الأمم المتحدة .

أما المادة الثامنة من ميثاق الجامعة فتنص على ما يلى :

((تحترم كل دولة من الدول المشتركة بالجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها)) .

اذن فميثاق الجامعة يشترط على الموقعين القبول ، بل المحافظة على التجزئة للدول العربية ، ولنظم الحكم فيها . ان هذه المادة لا تدعو لوحدة انما تعوق بوضوح تام الاتجاه نحو الوحدة ، والسعى اليه ، وتحمى نظما لا يجوز استمرارها كنظام اليمن آنذاك ، وتفرض على المتقدمين من العرب عدم محاولة الاسهام فى تطوير نظم الحكم المتأخرة الى ما يجب أن تكون عليه ، والذى يتماشى مع العصر .

اتخاذ القرارات :

ان الأكثرية اللازمة لاتخاذ قرار فى مؤتمرات الجامعة تختلف من موضوع الآخر . فالاكثرية العادية تكفى فى بعض الأمور (انظر المواد ١٥ و ١٦ من الميثاق) وأكثرية الثلثين مطلوبة فى تقرير أمور أخرى (انظر المواد ١٢ و ١٩) وأكثرية ١٠٠ ٪ ، أى الاجماع التام ضرورية فى أمور من نوعية أخرى . لكننا لا نريد الخوض فى بحث

تفاصيل الأمور والمواضيع ، التى يحتاج اقرارها الى أكثريات من نوعيات مختلفة ، لأننا لا نريد اضاعة الوقت والجهد فى دراسة سفسطائية مائعة ! فالفقرة الأولى من المادة السابعة من الميثاق تنص على ما يلى :

« ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله . وفى الحالين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقا لنظمها الأساسية » .

اذن فان كل دولة من دول الجامعة منطلقة ، وحرة كل الحرية ، كما لو لم يكن ثمة ميثاق !! . ولو شئنا قول الحقيقة العلمية مقترنة مع اطلاق قدر يسير من العاطفة التى تجيش فى صدر من يحب الوحدة العربية ويدعو اليها ، لوصفنا واضعى هذه المادة بالمضللين ، لأنهم استطاعوا تجسيد العدم فى نثر ادبى جيد ، يتحدى كل شعور وطنى شريف . لذلك فان بحث النقطة الثالثة ، التى تتناول كيفية تطبيق القرارات ، قد اصبح لا مبرر له اطلاقا . ولنفس السبب نجد عدم جدوى البحث فيما اذا كانت عقوبات ما ستوقع بمن لا ينفذ قرارات الجامعة .

ولو شئنا أخذ مثال حى تطبيقى على جدوى المبادىء المذكورة فى الميثاق فى حال الضرورة ، لأخذنا المادة السادسة التى تقول :

« اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من اعضاء الجامعة او خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالاجماع . فاذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الاجماع رأى الدولة المعتدية .

واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، فلممثل تلك الدولة فيه ان يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة . واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من اعضائها أن تطلب انعقاده .. » .

حين نقرأ النص قراءة عابرة نلمس شيئا من حرارة المروءة والنجدة والنخوة العربية . لكننا حين نطالع النص بدقة ، نجد ان هذه المادة لا تقل فى سخفها وجوفائيتها عن المادة السابقة أبدا . فكل مضمون المادة لا يؤدى عمليا ، سوى الى تأمين انعقاد مجلس الجامعة . أما ما قد يحدث هناك فمجهول كليا . ولو طالب بعض الدول بنجدة الدولة المعتدى عليها ، لما أمكن اتخاذ قرار ، الا اذا كان هناك

اجماع . والدولة التى ترفض التجدة غير ملزمة اطلاقا ، بل يحق لها الانسحاب من الجامعة حسب المادة ١٨ . أى أن كل دولة عربية تستطيع اتخاذ الموقف الذى تشاء تجاه أى اعتداء يقع على دولة عربية أخرى ، وكأنما ليس هناك اى ميثاق .

فميثاق الجامعة يثبت فى الواقع أوضاع الدول العربية المتشققة فى مواد تزيد من صعوبة التكامل والوحدة . لقد تجاهل موقعو الميثاق ضرورة طاعة احد الاعضاء لارادة الاكثرية ، هذه البديهية التى تعتبر أصل الحكم واصل أى تنظيم جمعى اجتماعى . ولو افترضنا جدلا ان اتفق اكثرية الثلثين أو اكثر من الدول المشتركة فى الجامعة على قرار لما أمكن تنفيذه اذ يحق للاعضاء الذين لا يوافقون على التعديل الخروج من الجامعة فور وضع التعديل موضع التنفيذ . أى ان كل أمل للاصلاح فى هذا الباب قد سد منذ البدء بالفقرة الثالثة من المادة ١٩ ، التى تقول :

« وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة ١٨ » والمادة ١٨ تقول : « اذا رأت احدى دول الجامعة أن تنسحب منها ، ابلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة » اى ان لكل دولة حق الخروج الفورى من الجامعة ، قبل وضع أى اصلاح موضع التنفيذ .

اذن فليس من الغريب أن تنبعث أصوات شتى فى العالم العربى تصف ميثاق الجامعة على انه ضربة قاصمة للوحدة العربية .

واقع الجامعة العربية

ان المناقشة السابقة لميثاق الجامعة لا تهدف الطعن بكل شىء قامت به هذه المنظمة ، ولا تريد انكار بعض القيم الايجابية التى تمت عن طريق الجامعة . ففى المجالات الثقافية والعلمية والتربوية واحداث المؤتمرات المتنوعة ، كان للجامعة باع طويل ومازال . ومكاتب الجامعة فى البلاد الأجنبية تمثل مصالح الدول العربية المشتركة تمثيلا حسنا طالما هذه المصلحة لا تمس خلافا بين الدول العربية نفسها ، او نقطة تختلف عليها وجهات نظر الحكومات العربية . وان نتاج أعمال اللجان المختلفة فى الجامعة العربية ، كتوحيد التعابير اللغوية والعلمية ، ومحاولات ايجاد قاسم مشترك لمظاهر الحياة الأدبية والعلمية والقضائية والمالية وما شابه ، لهى ثمار يانعة ومفيدة ستسهل قيام وحدة فى المستقبل . لكن ايجاد منظمة كبيرة تحمل صفة عالمية مرموقة لتحقيق هذه الفوائد المحدودة جدا اذا ما قورنت بالهدف الموجب الذى افترض احياؤه من اجله ـ الوحدة ـ لهو شىء كمالى الى حد يذكرنا بمن يريد اصطياد العصفور الصغير بمدفع الميدان .

أما الانتصارات السياسية المحدودة التى تحققت فى العالم العربى خلال العقدين السابقين فلم تعتمد بالدرجة الاولى على جهود الجامعة العربية ، وانما هى نتاج جهد فردي مدعوم من آخرين ، أو تعاون متبادل بين دولتين عضوتين . مثال على الاول هو استقلال الجزائر ، حيث اندلعت ثورة التحرير من جهود جزائرية وطنية مستقلة عن ارادة الجامعة . لكن الجامعة أيدت واحتضنت هذه الثورة فيما بعد . ومثال على النوع الثانى ، هو قيام الجمهورية العربية المتحدة.

هذا وان ((**العجز الدستورى**)) فى ميثاق الجامعة العربية قد اكتشف منذ زمن بعيد . فالبعض هاجمها ، وآخرون نادوا باصلاحها ، والبعض الآخر هزأ بها .

أما وزارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية ، فترجع الشلل الذى يصيب الجامعة الى محاولة بعض العرب فى السيطرة على كل العرب . بل ان الملك عبد الله كان يرى ان الجامعة العربية لم تكن اكثر من لعبة نظمها النحاس باشا لغاياته . ان فى بعض هذا القول شيء من الحقيقة التى يجب الا نتجاهلها . ولكن علينا أن ندرك فى ذات الوقت ، أن بين الاخوة فى العائلة الواحدة لابد من ظهور مثل هذا التيار . ومجرى الحياة يستمر بوجود الخلافات العائلية وبدونها . فيبقى اذن ، ان النظام الاساسى لهذه ((**العائلة**)) ، اى الميثاق هو الفاشل . والاستاذ ساطع الحصرى يلخص الآراء حول الجامعة بقوله :

« وجامعة الدول العربية ... قوبلت فى بادىء الأمر بحماسة شديدة فى **جميع البلاد العربية ، وهذه الحماسة ساعدت مساعدة كبيرة على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها .**

الا ان الوقائع التى قوبلت بعد ذلك خيبت آمال الكثيرين من القوميين ، كما انها فسحت مجالا واسعا لارتفاع اصوات الكثيرين من الشعوبيين اللاقوميين .

وتولدت من جراء ذلك تيارات عديدة حول جامعة الدول العربية ايضا :

هناك جماعة تنادى بوجوب اصلاح هذه المؤسسة اصلاحا أساسيا يجعلها آلة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية .

وجماعة لا تأمل منها خيرا ، فتدعو الى حلها والعدول عنها نهائيا ، وجماعة تشترك مع هؤلاء فى عدم الأمل منها حاليا ، ومع هذا لا تحبذ الغاءها ، بل ترى من الأوفق تركها وشأنها ، استنادا الى سنوح فرص أكثر ملاءمة لاصلاحها اصلاحا اساسيا .

وهناك جماعة تضع اللوم كله ، على جميع الدول المشتركة بالجامعة ، وجماعة تحصر المسؤولية فى البعض منها ، دون غيرها ، وجماعة تعتبر الأمانة العامة المسؤولة الأولى عن الأوضاع التى وصلت اليها جامعة الدول العربية .

وبجانب هذه الجماعات جماعة اخيرة تدعى بأن اعمال جامعة الدول العربية برهنت على بطلان فكرة القومية العربية وتدعو لذلك الى العدول عن الفكرة نفسها (٣) » .

والسياسي السوري خالد العظم راى فى الجامعة العربية لابد من ذكره ، اذ كتب على الصفحة ٢٥١ من الجزء الثانى من مذكراته ما يلى : ((**والحق أن وجود الجامعة وعدمه سيان . بل لعل وجودها اضر اكثر مما نفع ذلك لأن العرب اعتمدوا على الجامعة .. وكان ذلك سرابا . فلو لم تكن الجامعة أو لو انفرط عقدها لكان العرب سعوا الى وسيلة أخرى ربما كانت اجدى**)) .

فالجمهورية العربية المتحدة لم تقم على اساس عقائدى يعتمد على المؤسسة التى تحمل اسم جامعة الدول العربية انما على ارادة سورية ومصر اللتين تقاربتا الى حد بعيد فى نظرتيهما الى القضايا القومية العربية والعالمية . لذلك سنبحث عن موقفهما من بعضهما خلال الفترة التى سبقت الوحدة .

---

(٣) انظر الحصرى . ((آراء ...)) صفحة ٢٩ .

الفصل الثانى

العلاقات بين مصر وسوريا قبل قيام الوحدة

كانت فئة كبرى من الاتجاه التقدمي في سورية ، ترى أن طريق الوحدة العربية الشاملة يجب أن يبدأ من ايجاد نواة وحدة تتكون من دولتين تقدميتين أو ثلاثة . وهذه النواة ستنشط وتنجح ، وستكون أقوى فعالية سياسيا واقتصاديا ضمن العالم العربي . وعلى النطاق العالمي . وكانت هذه الفئة في سورية تريد أن تثبت للدول العربية بدليل حسي أن الوحدة قوة وسعادة المجتمع بنفس الوقت . وتوقع هؤلاء من نجاح تجربة هذه الخلية ، أن تتهاوى مقاومة أصحاب المصالح في الدول العربية الأخرى ، مما يسرع في اقامة الوحدة العربية الشاملة . وكانت سورية تبحث عن الدولة العربية الثانية ، التي تنفذ معها هذه التجربة . وكان الشرط الاساسي في الدولة المكملة ان تكون مستقلة استقلالا ناجزا لا غبار عليه ، وهذا الشرط ، هو الذي اعاق اقامة الوحدة مع العراق أو مع شرقي الاردن من قبل (١)

قارب كفاح سورية ومصر المشترك لحلف بغداد منذ عام ١٩٥٤ بين الصفوف وفي عام ١٩٥٥ كتب الاستاذ صلاح الدين البيطار ، احد مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي ، **((أن بدء الطريق نحو الوحدة العربية هي اليوم أولا في اتحاد سورية ومصر ، البلدين الاكثر تحررا من البلدان العربية الأخرى)) (٢) .**

وبتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٠ وقعت اتفاقية الدفاع المشترك بين سورية ومصر . أما المادة الأولى من دستور ١٩٥٦ المصري ، والتي تقول : **((مصر دولة عربية ذات سيادة ... والشعب المصري جزء من الأمة العربية)) .** فقد أزالت الحاجزالشكلي الذي كان يعيق التقارب الفعلي بين سورية ومصر .

حرب السويس ومبدأ أيزنهاور

بعد تأميم قناة السويس في ١٩٥٦/٧/٢٦ ، تعرضت مصر لهجمات من نوعيات مختلفة . ولقد أيد الشعب العربي في كل دولة عربية خطوة الرئيس جمال عبد الناصر هذه . ولكن بعض الحكومات العربية لم تكن تمثل ارادة شعوبها آنذاك ، وكانت ترجو فشل وسقوط الرئيس جمال عبد الناصر . أما سورية فقد أجهدت نفسها بأبعاد تفوق طاقاتها الفعلية للدفاع عن نظام الرئيس عبد الناصر .

---

(١) قال فهد الشاعر : أحد افراد المجموعة التي تباحثت مع الرئيس عبد الناصر من اجل تشكيل الوحدة الثلاثية : ((لو لم تكن مصر مستقلة لما اتحدت معها سورية)) . انظر ((محاضر))صفحة٢٤

(٢) انظر أ ((بيطار)) صفحة ٤٨ .

ففى اثناء العدوان الثلاثى على مصر فجر السوريون انابيب البترول العراقى الذى يمر فى اراضيها مضحين بموارد أساسية من العملات الصعبة واستنفرت الجيش وكل القوى الشعبية طالبة الاشتراك الفعلى فى العمليات الحربية للدفاع عن مصر . وكان مختلف ضباط الجيش السورى يتقاطرون على دار السفيرالمصرى محمود رياض طالبين منه الموافقة على دخول سورية المركة الى جانب مصر وكانوا يستغربون اصرار الرئيس عبد الناصر على عدم تدخل القوات السورية المتفجرة حماسا من أجل الوقوف مع مصر . ولقد وصف السيد محمود رياض مدى تأثره من هذا التصرف الصادق لمختلف فئات الشعب السورى . فلقد اعتبرت الوزارة الائتلافية السورية الأزمة الناتجة عن التأميم واحداث العدوان الثلاثى قضية كل العرب وكانت مستعدة لتقديم كل تضحية من أجل حماية اهداف ثلاثة:

١ ـ اعاقة رجوع السيطرة البريطانية على مصر .

٢ ـ عدم اضعاف الحرب الجزائرية ضد فرنسا . فالجزائر كانت تتلقى المساعدات المادية والمعنوية من دول المشرق العربى وفى مقدمتها سوريا ومصر ، بل ان فرنسا لم تدخل حرب السويس من أجل أسهمها فى القناة ، أكثر مما كانت تريد اخضاع الجزائر بتحطيم نظام الرئيس جمال عبد الناصر .

٣ ـ المحافظة والدفاع عن بقاء نظام الرئيس جمال عبد الناصر ، لايمان سورية بصلاح هذا النظام لمصر ، وللعالم العربى ، ولأن بقاء نظام الرئيس جمال عبد الناصر ، يعتبر ضمانا لعدم وقوع سورية فى نظام الأحلاف ، فعودة نظام رجعى الى مصر ، سيدخلها فى حلف بغداد على الاغلب ، وتصبح سورية اذ ذاك معزولة بين دول عربية ، كل حكوماتها دخلت ، أو تؤيد الدخول فى حلف بغداد . فيبقى أمر سقوط سورية فى الحلف قضية وقت لا أكثر ولا اقل . وسنتكلم عن هذا الأمر بتوسع أكثر بعد قليل .

كان اشتراك فرنسا وانكلترا فى حرب السويس ضربة قاصمة للنفوذ الغربى ، وللفئات من الشعب ، التى تؤيد التعاون مع الغرب فى العالم العربى عامة ، وفى سورية خاصة ((فحرب السويس قضت على قدرة القوى التقليدية فى سورية فى ان توقف الجنوح المتزايد نحو اليسار ، وقد ساءت سمعة المؤيدين لفكرة التعاون مع الغرب ، رغم موقف الولايات المتحدة الأمريكية المناوىء لفرنسا وانكلترا . وكانت سورية تتردى فى تيار التقارب مع ناصر ، ومع السوفيت (٣) .

---

(٣) انظر فيشر صفحة ٦٤ .

اما مبدأ ايزنهاور ، فلم يتعد كونه محاولة اميركيــة لرد الخطر الداهم المزعوم. ففى هذا المبدأ ضمنت الولايات المتحدة اسس سياستها المقبلة فى الشرق الأدنى ، معتمدة على تحديد العدو المشترك لدول المنطقة ((**لقد سعى حكام روسـيا دوما الى السيطرة على الشرق الأوسط** . وهذا القول ينطبق على القياصرة كما ينطبق على **البلاشفة . ان سبب اهتمام روسيا بالشرق الأدنى هو سياسى بحت . فاذا اخذنا بعين الاعتبار هدف روسـيا المعلن ، الا وهو جعل العالم شيوعيا ، لأدركنا رغبتهم فى السيطرة على الشرق الأوسط** . ويستنتج مبدأ ايزنهاور بعد ان حدد العدو ((**... ان على الولايات المتحدة ان تعلن بقوة ... عن عزمنا الأكيد فى مســاعدة هذه الدول فى الشرق الاوسط التى تطلب المســاعدة (٤)))** .

ولقد اختلف رد الفعل فى البلاد العربية على اعلان هذا المبدأ . فبينما نجد الرئيس اللبنانى آنذاك السيد كميل شـمعون ، يرحب بالمبدأ ويزكيه ، نرى ان سورية رأت فيه خطرا استعماريا جديدا . وقد كتب الأستاذ صلاح الدين البيطار فى اوائل عام ١٩٥٧ فى صدد هذا المبدأ ما يلى :

((ان مبدأ ايزينهاور يريد بالقوة والقسر ان يقنع العرب أنهم امام خطر داهم حاسم ليس غيره من خطر ، هو خطر الشـيوعية الدولية . ولكن اى فـرد عربى يقنع بأن بلاده معرضة لهذا الخطر ؟ .. لقد قالوا لنا قديما ان النازية خطر ، ويجب ان تقووا معنا ان النازية خطـر ، وعليكم ان تقاوموها ، ولكن النازية تلاشـت ، وبقى الاسـتعمار قائما ... العرب وحدهم يختــارون الســبيل الذى يحمون به استقلالهم واقتصـادهم وتطورهم . ان طريقة الحيـاة التى يريدونها فى بلادهم المستقلة ، هى من شـأنهم ومن صنعهم لا من صنع بلد آخر . ان الاخطار التى تهددهم هى التى يشـعرون بها فى أعماق نفوسـهم ، لا للخطر الذى تراه الولايات المتحدة ، اى خطر الشيوعية الدولية (٥))) .

اذن فقد رفضت سورية المبدأ . أما مصر فقد قررت رفض المبدأ أيضـا ، ولكن فيما بعد (٦) . وعلى كل حال فان رفض مصر للمبدأ زاد من التقـارب مع ســورية .

---

(٤) نص ايزنهاور تجده فى : ((خليل)) جزء ثانى وثيقة ٣٩٨ صفحة ٩٠٩ .

(٥) أنظر : ((بيطار)) صفحة ٩٦ .

(٦) أنظر ((عبد الكريم)) صفحة ٦٤ . يصف عبد الكريم زيارته للقاهرة حين كان مبدأ ايزنهاور قيد التداول وكيف شاهد الافتات الضخمة تدعو ايجابيا لمبدأ ايزنهاور . اذن فرفض سـوريا للمبدأ أحرج الرئيس عبد الناصر واضطره لرفض المبدأ .

الاحتمالات الثلاثة التى كانت سورية ستؤول الى احداها ، ان حدث اى تغيير :
الانضمام الى حلف بغداد :

اعقب تسريح جاوب باشا فى المملكة الأردنية الهاشمية فى أول آذار من عام ١٩٥٦ تقارب بين الاتجاه السياسى للملك حسين وسورية ، ومصر . وكان أوج هذا التقارب تصريح رئيس وزارة المملكة الهاشمية ، سليمان النابلسى ، بترحيبه لاتحاد فيدرالى مع سورية ومصر . واعلن أيضا ان الأردن لن يقبل المساعدة السنوية من المملكة المتحدة بعد الآن .

لكن عهد التقارب هذا انطوى فجأة حين اقال الملك حسين وزارة سليمان النابلسى فى نيسان من عام ١٩٥٧ ، واتبع سياسة معاكسة لسياسة رئيس وزارئه (٧) . بذلك اكتملت الحلقة حول سورية من دول منتظمة ضمن نظام احلاف غربى ، ومن دول أخرى ذات اتجاه غربى ، وتعتمد فى الحفاظ على كيانها على الغرب . وكانت سورية فى نظر الغرب تشبه ذلك الحصان البرى الأهوج ، الذى يرفض الانصياع الى ((العقل)) الاستعمارى الغربى . واصبحت سورية راس الحربة الحاد للحرب الباردة فى ذلك العهد . أما هدف الغرب فى سورية فهو حشرها فى نظام احلافه . وأما الشرق ، فكان يريد سورية طليقة ، لأنها ستعادى وتخاصم الغرب طالما هى طليقة ، الا اذا عدل الغرب من سياسته فى دعم اسرائيل . اما سورية فكان ساستها يعتقدون انفسهم احرارا تماما ، لا يتأثرون الا بمصلحة سورية العليا فقط . وهذا الاعتقاد خاطىء الى حد ما . والخطأ غير ناتج عن أن تعبير الاستقلال ذو طبيعة نسبية ، وان الاستقلال المطلق غير متوفر لأية دولة كبرى أو صغرى على وجه الأرض ، انما كانت سورية غير مطلقة الاستقلال ، لأنها لم تكن تشبه سوى قطعة معدن صغيرة تقبع بين مغناطيسين كبيرين ، كل منها يحاول اجتذابها الى ساحته بطريقته الخاصة . ولم تثبت سورية تجاه التجاذب الجبار ، الذى كانت تتعرض له ، الا لأنها استطاعت البقاء متماسكة داخليا ــ الحكومة الائتلافية التى حظيت بتأييد الشعب ــ ولأن قوى المغناطيسين تفاضلت ، فزال اثرها .

---

(٧) يفسر الملك حسين فى مذكراته اسباب التغيير السياسى الذى حصل بقوله : ((هؤلاء الذين اعطيتهم الانتخابات الحرة رأوا أن الاصلاح يتم بالغاء الملكية)) أنظر مذكراته صفحة ٤٦ . ولكن اثار انتباهنا فى ذات المذكرات ان اقالة النابلسى تمت قبل كشف محاولة الانقلاب . ولقد تعرض خالد العظم لذلك الموضوع على الصفحة ٥٠٤ من الجزء الثانى من مذكراته مؤكدا محاولات اللواء أبو نوار والحيارى لقلب الملك حسين والاطاحة بالهاشميين ويصف أبو نوار بالجبن والخيلاء . أما رئيس المخابرات المصرية صلاح نصر فيضع النقاط على الحروف منطلقا من موقف العارف بخبايا الامور

وفى الأيام السابقة للاعتداء الثلاثى على السويس اكتشفت فى سورية المؤامرة الموجهة الى الوزارة الائتلافية من دول حلف بغداد (٨) . وهـــدفت المؤامـــرة على ما يبدو الى أمرين . وأحدهما مؤكد أما الثانى فيستنتج من الأول بالضرورة : الأول قلب الحكم السائر فى تيار عبد الناصر واستبداله بحكومة ترحب بدخول العراق الى سورية . والثانى منع ســـورية من تقديم أى عون لمصر حين يبدأ العدوان الثلاثى . وخلال التحقيق تم الكشف عن عناصر يمينية اشـــتركت فيها ومنها :

القوميون السوريون بقيادة غسان جديد ، الضابط المبعد الى لبنان (والذى اغتيل فى بيروت فى ١٩ شـــباط ١٩٥٧ بيد الســـورى عزت شعث وزميله عزيز زيوب) وضباط منفيون من سورية أهمهم العقيد محمد صـفا والمقدم محمد معروف ، وسياسيون قياديون منهم : ميخائيل اليان ، فيضى الاتاسى ، الدكتور منير العجلانى ، الدكتور عدنان اتاسى (نجل المناضل الرئيس هاشم اتاسى) وفضل الله جربوع . وخلال مرحلة من مراحل تدبير المؤامرة اشترك فى التخطيط الرئيس الســـورى السابق الديكتاتور اديب الشيشكلى مع أخيه لكنه انسحب هربا بعد أن اســـتلم من اللواء داغستانى عشرة آلاف دينار عراقى (قتل اديب الشيشكلى فى مزرعته فى

اذ يبين ان ما حدث فى الاردن هو محاولة لقلب واطـــاحة الملك حسين : فعبد الحميد السراج نظم مظاهرات الاردن بالتنسيق مع المخابرات المصرية ووزع المنشورات الثورية ضد الملك . وعلى الصفحة ١٠٤ يقول صلاح نصر : « وقد أعدت هذه المنشورات فى القاهرة كما كان للقاهرة بصمات على الفتيل الذى اشعل الموقف . » هذا ولقد ابعد الاردن بعد ذلك الملحق العسكرى المصرى من عمان والقنصل العام المصرى من القدس فثارت أجهزة الاعلام المصرية على الملك حسين ووزعت صور مزيفة للملك حسين وهو يجتمع مع بن غوريون باعتراف صلاح نصر .

وبالطبع يتوجب علينا أن نتساءل لماذا حاول الرئيس عبد الناصر الاطاحة بالملك حســين الذى ابدى كل تجاوب مع الموجة العارمة للقومية العـــربية المستقلة ؟ بل هناك عندنا تساؤل أعمق : الم يوجه طرف ما هامسا فى أذن عبد الناصر بان الفرصة مواتية جـــدا لاستبعاد الملك الهاشمى نهـــائيا لكيلا تكون الملكيـــة عائقا فى وجه توسيع الجمهورية ؟ . أو لم يهمس ذات الطرف باذن الملك الشاب ذو الارادة الحديدية معلما اياه بتفاصـــيل المؤامرة التى تحاك ضده فارتد عن خطواته الوطنيـــة الوحدوية دفاعا عن النفس وليعود الى الانعزال عن فكرة الوحدة ؟

(٨) قال دلاس فى اجتماع لحلف بغـــداد : « لتركيا الحـــق فى أن تتخـــذ الاجراءات الدفاعية والعسكرية التى تراها مناسبة للدفاع عن أمنها وأمن حليفاتها حين ترى أن سوريا اصبحت مثـــل الراديوم فى المنطقة الذى لا تقف تأثيرات اشعاعه عند جدران الوعاء الموجود فيه » (وثائق الشكوى صفحة ٤٤ . وبذلك برر دلاس فكرة تدخل تركيا والعراق فى أمور سورية الداخلية .

البرازيل يوم ٢٧ ايلول عام ١٩٦٤ بيد المواطن السورى الدرزى نواف الغزالى)
ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا والولايات المتحدة أيدتا المؤامرة وزودتا معا المتآمرين بالسلاح . وبعد كشف المؤامرة اضطر رئيس الوزارة السورية صبرى العسلى الى كف يد الوزراء الشعبيين والوزير الدكتور عجلانى الذى كان على رأس الكتلة المسماة بالجبهة الدستورية فى المجلس النيابى السورى ، فتعدلت الوزارة بتاريخ٣١/١٢/٥٦ .
وبعد رفض سورية لمبدأ ايزنهاور ، وبتاريخ ١٢ آب ١٩٥٧ كشفت السلطات السورية عن مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم ، يدعمها ويرعاها رجل الانقلابات الأميركى هوارد ستون ، فطلبت الحكومة السورية من الحكومة الأميركية استبعاده مع اثنين آخرين من أعضـاء السفارة الأميركية على أعتبارهم أشـخاصا غير مرغوب فيهم، وهما : الملحق العسكرى روبرت مالوى ونائب القنصل فرانسيس جيتون ، فترد الولايات المتحدة باخراج سفير سورية السيد فريد زين الدين وأحد أعوانه من السـفارة السورية فى واشنطن . وكانت المؤامرة هذه تهدف الى اعادة الزعيم أديب الشيشكلى الذى شـوهد هو وابراهيم الحسينى ليل الانقلاب المخطط فى احدى البيوتات الأميركية فى شارع أبى رمانة فى دمشـق (٩) . وفى خلال الأشـهر الأوائل من عام ١٩٥٧ تعرضت سورية لحصار اقتصادى يعزلها عن الأسواق ، مما اضطرها الى عقد الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتى بتاريخ ٦ آب ١٩٥٧ .

كان رد الفعل الأميركى والغربى على هذا التطور فى سورية عصبيا ، ومتهورا فى ذات الوقت . فقد جردت حملة دعائية على سورية لم يسبق لتركيزها مثيل منذ حرب كوريا . فقد وصمت سـورية بالشيوعية ، وقيل عنها انها أصبحت مركزا لقاعدتين عسكريتين شيوعيتين فى صحرائها ، وقيل ان سورية أصبحت تهدد أمن الدول المجاورة لها (١٠) . وسمعنا عن حشود حلف بغداد التركية والعراقية تنتشر

---

(٩) اشتهر الديبلوماسى الامريكى سـتون بنجاح انقلاباته فى جواتيمالا والسـودان وايران . انظر : « عفيف البزرى » صفحة ٢٩٨ .

ولقد وصف عبد الكريم عدة تفاصيل عن محاولة الانقلاب وصفا حيا لانه كان احـد الضباط الذين أراد أديب الشيشكلى الاعتماد عليهم أنظر « عبد الكريم » صفحة ٧٦ .

(١٠) من العناوين المثيرة عن سورية فى بضعة من أهم صحف أوربا الغربية ما يلى : الصحيفة السويسرية : نوية تسوريخر تسـايتونغ نشرت فى أعـداد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ آب ١٩٥٧ على الصفحات الاولى : « وضـعية الشيوعية فى سورية » « موقف أمريكى غـير واضح تجاه سورية » « تريث تجاه الاحداث فى سورية » « سورية فى مجرى ميـاه الاتحاد السوفياتى » « تعاون سـورية مع الاتحاد السوفياتى » . وفى صحيفة « دى فيلت » الالمانية نجد بتاريخ ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧، ٢٩ آب عناوين مشابهة جدا وعلى الصفحة الاولى دوما . وصحيفة « فرانكفورتر الجماينة » نشرت عناوين مشابهة جدا على الصفحات الاولى من اعداد ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ آب .

على الحدود السورية ، بل أن وحدات الأسطول السادس الأميركي دخلت المياه الاقليمية السورية ، وشوهدت بالعين المجردة على مقربة من الشاطىء ، مما جعل سورية ترسل وزير خارجيتها الى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ ايلول ، لتتدخل فى منع حرب توشك أن تندلع فى الشرق الأوسط . أما فى داخل سورية ، فقد قرر الشعب الوقوف صفا واحدا متراصا ، لم يسبق لنوعية وحدته وصلابته مثيل ، للدفاع عن كل شبر من اراضى سورية .

ولدى احتكاكنا بعدد من أولى الأمر فى سورية آنذاك ، سمعنا أخبارا جديدة علينا ، مفادها أن الحشود التركية كانت أقل بكثير مما بدأ للناس والجماهير عن طريق وسائل الدعاية والاعلام . ويقول هؤلاء ، ان وضع هذه الحشود القليلة ، وكل دعايات الغرب عن صيرورة سورية الشيوعية ، بما فى ذلك مناورات الأسطول السادس قرب الشواطىء السورية ، لم تكن تهدف الا الى دفع سورية للاتحاد مع مصر ، لاخماد صوت سورية الحرة فى ظل فردية الرئيس جمال عبد الناصر .

اننا لا نستطيع تبنى هذا الرأى ، رغم ميلنا الى الاعتقاد بصحة بعضه على أقل تقدير . ولا يستند ميلنا الى اتجاه عاطفى ، انما الى شبهات غير متكاملة الحلقات نوردها فيما يلى :

— هل كانت تركيا قادرة على سحب جيوشها من اماكن تمركزها على حدود الاتحاد السوفياتى وبلغاريا لتركزها تجاه الحدود السورية ؟ . وماذا سيكون رد فعل الاتحاد السوفياتى ازاء تركيا التى تهدد « صديقته » سورية ؟

— فى أوج الأزمة مع تركيا كان أحد الضباط الأحداث يرابط على الحدود السورية التركية ، ولديه بامرته واحد وأربعون جنديا ورقيبا وعريفا ، وكانوا مكلفين بحماية قطاع فى الحدود يبلغ طوله ٤٠ كيلومترا . فلو كان الخطر التركى واردا حقيقة ، لوضعت قوى أكثر جدية من هذه القوى التى لا تكاد تذكر . ويقول الملازم المنوه عنه ، ان مراسلا كان يفاجئه بين يوم وآخر بعد منتصف الليل ،

= ونشرت نيويورك تايمز فى ٢١ آب : « امريكا تبحث عن طريق للحفاظ على سورية خارج الفلك الشيوعى » . وفى ٢٧ آب : « تركيا تتخوف من أن يحكم الشيوعيون سورية » . وكتبت المانشستر غارديان فى ٢٠ آب : « سورية تهجر الحياد ، الشيوعيون دعامة الجيش » . وفى ٢١ آب : « سورية مشكلة للغرب » وفى ٢٢ آب : « امريكا لن تتصرف بخصوص سورية بعد » « ايزنهاور يقول ان الروس يهدفون الى السيطرة على سورية » وفى ٢٧ آب : « بوارج حربية سوفياتية فى البحر الابيض المتوسط » .

ليعطيه بريدا « **سريا جدا** » و « **مستعجلا جدا** » صادرا عن قيادة الجيش السوري ـ شعبة المخابرات (**وكان آمرها العقيد عبد الحميد السراج**) وكان الكتاب السري يتضمن تحذيرا من هجوم تركي متوقع في تلك الليلة . ولم تقم حادثة اعتداء عسكرية واحدة من جانب تركيا طلية المدة المذكورة .

— لو شاءت القوات التركية التدخل فعلا في أمور سورية ، لما تركت لسورية فرصة للتفكير ، أو لاستدعاء قوة عسكرية من الجيش المصري ، أو لمناقشة الأمر على مستوى هيئة الأمم المتحدة . فلدى تركيا من القوة العسكرية ما يسمح بتحقيق أرب عسكري خلال وقت قصير ، رغم اعتقادنا الأكيد بشجاعة الجندي السوري ، ورغم المشاركة الشعبية النادرة ، التي تحلى بها الشعب في تلك الفترة . ويضاف الى ذلك انه لو تدخلت القوى التركية لتدخل نوري السعيد على الفور أيضا ، ففرض على سورية الحكومة التي تتعاون معه دون قيد أو شرط . ودعاة هذا التعاون في سوريا كثيرون .

— ولو كان الخطر حقيقيا ، لكان يفترض في حكومة مصر أن ترسل وحدات من جيشها أكثر جدية من القوة التي أرسلت فعلا ، والتي لم تتجاوز فوج مدفعية مع بضعة مئات من الجنود والضباط وبعض ضباط الارتباط . وقد يجيب البعض بأن هذه المدافع رمزت الى الوجود المصري فقط . فلو اعتدى الأتراك عليها ، لأعتبر ذلك اعلان حرب على دولة مصر . وحينئذ تتدفق الجيوش المصرية للدفاع عن سورية . وهذا التعليل ضعيف فلو اعتدت تركيا ، لما فكرت في احتلال سورية نهائيا ، وانما تتدخل لقلب الحكم هناك بشكل يرضي الغرب وعراق نوري السعيد . ولتحقيق ذلك تستطيع تركيا التدخل خلال وقت لا يمكن فيه للحشود المصرية الوصول الى مناطق العمليات . مع العلم أن القوات التي ستدافع عن منطقة ما ، يجب أن تلم مسبقا بطبيعة الأرض التي يجري الدفاع عنها ، لتتخذ المواقع المناسبة . وهذا ما لم يكن ممكنا تيسره لقوات مصرية تأتي أثناء القيام بعمليات حربية ، فهي تأتي من صحراء ، الى أراضي وعرة في شمال سورية ، تحت وابل من خضم الحرب ، فتركيا تستطيع في مثل هذه الحالة ضرب السفن التي تحمل المصريين الى سورية في البحر .

بل اننا نجزم ، انه لو كانت تركيا ستتدخل حقا في سورية باتفاق مع حلف بغداد ، لما أمكن للرئيس جمال عبد الناصر ارسال جنود ومعدات الى سورية اطلاقا . ففي أثناء محادثات حلف بغداد في انقرة قال هندرسن :

« نحن نكون في الحدود واذا توجد ضرورة طارئة أو ضرورة قصوى فحينئذ نتعاون والا فلا نعمل ومن الضروري بأن مصر لا تتدخل .

قال الأمير : كيف نوقفهم ؟ اجابه هندرسن : الأسطول الآن يتحرك نحو شرق

البحر الأبيض المتوسط (١١) فكان على الرئيس جمال عبد الناصر أن يدرك اذن أن تدخل تركيا يعنى اشتراك الولايات المتحدة ، التى تدفع تركيا . وكان عليه أن يتعجل ارسال القوات الكافية قبل أن تضرب ساعة الصفر فينقطع الطريق نهائيا ! ... فلماذا لم يفعل ذلك ؟ هل كان على علم بأن قضية التهديد التركى أمر مفتعل لأمر فى نفس يعقوب وانه لن يؤدى الى اية اشتباكات ؟. على كل فان صلاح نصر يبين بوضوح أن القوات المصريه المرسله الى سورية لا هى بالكافية ولا الكفؤه للقتال مع تركيا . ثم يتابع حرفيا : ((**ولكن هده القوه المصريه اقنعت السوريين بوجوب الوحدة مع مصر (١٢)))** .

وجدير بالذكر أن ارسال هذه القوة كان بمثابة ((ضربة معلم)) رائعة من قبل الرئيس عبد الناصر . ففى حين نشط الملك السعودى والعراق اعلاميا ودبلوماسيا لنفى كون سورية أصبحت شيوعية ، ولدعم سوريه ان اعتدى عليها أحد ، كل ذلك لايقاف انجرافها فى تيار الرئيس عبد الناصر ، كما سنرى بعد قليل ، نجد عبد الناصر لا يقتصر على الكلام انما يتصرف .. ويفعل ، فيكتسب مصداقية محسوسة لكل مواطن فى سوريه . وهذا التصرف كان أوقع أثرا من جهود المملكتين.

بل ان هناك قرائن وشبهات اخرى تشير ، دون ان نثبت قطعا ، الى أن الولايات المتحدة الاميركية هى التى دفعت الى صياغة وحدة سورية مع مصر :

انتقد ، ومازال كثير من الباحثين ينتقدون السياسة الاميركية ، انها لم تسع الى معرفة حقائق الامور فى سورية فى ذلك الظرف ، انما اقتنعت بكون سورية قاب قوسين أو أدنى من الوقوع فى قبضة الشيوعية ، وأن سورية أصبحت خطرا مشعا على جاراتها . وأصبحت الولايات المتحدة تجمع الأدلة التى تثبت وجهة النظر هذه ، متجاهلة البراهين التى تثبت براءة سورية من هذه التهمة .

فلقد رأت الولايات المتحدة مثلا فى تعيين الفريق عفيف البزرى قائدا للجيش دليلا على نمو النفوذ الشيوعى فى الجيش . لكنها لم تستمع الى الاجوبة ، أن الفريق بزرى رغم كونه يساريا ، لا ينساق مع تيار الحزب الشيوعى ، وان الفريق حتى ولو كان شيوعيا ، لما أمكنه القيام بعمل ما ، لأن لا كتلة هامة به فى الجيش ، ولأنه

---

(١١) انظر ((شتيبات)) صفحة ٧٤٥ .

(١٢) ((صلاح نصر)) صفحة ٩٩ . يتعرض هيكل فى (سنوات الغليان حلقة ١٢ فى الاهرام تاريخ ١٩٨٨/١١/٥ صفحة ١٢ عمود ٥) للقوات التى أرسلها الرئيس عبد الناصر الى سورية فيجعل منها (اسطولا من عدة ناقلات جنود وثلاث مدمرات فيها قوات تشكل فى مجموعها لواءين كاملين تصحبهما أسلحتهما الثقيلة فى المدفعية والمدرعات) . يؤسفنا اسلوب هيكل فى مبالغات تشوه الحقيقة . ففضلا عن تكذيب صلاح نصر غير المباشر لما يقوله هيكل نؤكد اننا لم نجد أى ضابط فى الجيش السورى ممن كانوا فى اللاذقية رأوا مثل هذه الاسلحة وهذه الاعداد انما العكس . ولم يذهب فوج المدفعية الذى وصل الى الحدود التركية انما انطلق الى حمص حيث قام بمدرسة نار مع ضباط كلية حمص . ومدربو الكلية فى حمص شهود على ذلك .

ويؤكد البغدادى فى مذكراته : ((ولم تكن تلك الوحدات العسكرية التى ارسلتها مصر الى سورية الا وحدات رمزية أكثر منها قوت عسكرية لها ثقلها ووزنها العسكرى)) صفحة ٣٣ جزء ثانى .

لم يكن يمثل سوى الحل الوسط الذى رضى به البعثيون والحياديون فى الجيش ، وهؤلاء هم اصحاب السلطة الفعلية هناك . وفى حديث مباشر بين باتريك سيل والسراج فى القاهرة بتاريخ ١٩٦١/١/٢٧ قال السراج : « **ان تعيين البزرى لا علاقة له بما يفترض عن ميوله الشيوعية . لقد كان الأمر ببساطة اننا طلبنا من نظام الدين اقصاء عدد من الضباط الكبار ذوى العلاقة بمحاولة ابراهيم الحسينى الانقلابية . لكن نظام الدين رفض فقمنا بعملية اقصائه واستبداله بالبزرى . وبدا هذا شخصية غير جدلية ولم يكن له اتباع شخصيون فى الجيش كما لم تكن له علاقة باى جناح من الاجنحة المتنازعة داخل الاركان العامة . لذلك قبل من الجميع (١٣)** » .

وكتب مراسل نيويورك تايمس بتاريخ ١٩٥٧/٨/٣١ من دمشق بانه « **لا يوجد اية علائم تدل على ان الاتحاد السوفياتى يحاول عن طريق بعثاته المختلفة جعل سورية ومصر تابعة للنظام السوفياتى ، او لاثارة ثورة ماركسية فيهما . ان ما وجده الاتحاد السوفياتى فى هاتين الدولتين هو استعدادهما لعرقلة النشاط الغربى .. والمعلوم هو عدم وجود أى ضابط شيوعى فى قوى سورية المسلحة ، له وزن سياسى حقيقى** » .

وذكر احد المسؤولين فى عاصمة الولايات المتحدة ان بلده يجهل حقائق الامور فى سورية ، فسورية لم تهدف الهجوم على أحد ، وان سياسة التسلح السورية دفاعية محضة ، لأنها لن تسكت عن اى تدخل فى سيادتها .

وفى انقرة اعترف المندوب الاميركى هندرسن بأن يوسف ياسين ، المستشار الخاص للملك السعودى فى الشؤون الخارجية ، قال للسفير الاميركى « **ان فكرة الملك هو أن نكون (اميركا) هادئين تجاه الوضع ونعامل الحكومة المحلية فى سورية بود واعادة الأمور الى مجاريها** » .

اما جهود الملك السعودى فكانت من الصراحة والجراة والشمول بحيث لا يجوز للولايات المتحدة القول بانها لم تسمع بها . فقد قال ان الضغط على سورية ليس فى صالح اميركا ، وارسل الى الرئيس ايزنهاور بتاريخ ١٢ ايلول يطلب منه تخفيف الحملة على سورية . وفى ٢١ ايلول صرح سكرتير وزارة الخارجية السعودية فى القاهرة ان حكومته لا ترى فى سورية خطرا يتهدد ايا من جاراتها . وفى ٢٣ ايلول انكر الأمير فيصل فى واشنطن ، اثناء محادثات مع ايزنهاور وجون فوستر دلاس ، أن سورية تهدد احدا . وفى ٢٥ ايلول وصل الملك سعود الى دمشق ، واستنكر اية محاولة اعتداء على سورية ، وبعد يوم واحد جاء رئيس وزارة العراق آنذاك السيد على جودت الأيوبى ، فأجرى محادثات مع الرئيس شكرى القوتلى ، وصرح

بالطبع نعتبر مجرد حضور القوة المصرية الرمزية امرا ايجابيا . ولا حاجة للسيد هيكل للقفز على الحقائق والارقام . فلماذا يبالغ ويفخم ؟. ان هذا الاسلوب المؤسف ليثبت مجددا أن الهدف من القوة الرمزية هو مزايدة لكسب نصر سياسى لصالح الرئيس عبد الناصر ، وليس من اجل الاشتراك فى معركة .

(١٣) « باتريك سيل » صفحة ٣٨٥ .

بعد ذلك ان تفاهما تاما جرى بين سورية والعراق . ولدى مغادرته دمشق فى ٢٧ ايلول اصدر الملك سعود بيانا شجب فيه اي إعتداء يقع على سورية من اية جهة كانت ، وانه سيشترك مع اخوانه السوريين فى صد اى اعتداء على السيادة السورية.
وفى ٢٠ تشرين أول قال أحمد الشقيرى فى هيئة الامم المتحدة (**وكان وقتئذ مندوب المملكة العربية السعودية هناك**) ما يلى :

((انه من اختصاص سورية ، وسورية وحدها ، من يحكم هناك . ونحن هنا فى هيئة الأمم لسنا مكلفين ببحث تغير حكومات . فهذا المجال من مجالات السياسة الداخلية يجب أن يبقى مصونا لأن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ذلك .. وان المملكة العربية السعودية ستقف الى جانب سورية فى الدفاع عن سيادتها واستقلالها)) .

اما جيمس ريتشاردز ، المبعوث الاميركى للمنطقة ، فقد دعى لزيارة سورية ليشرح له المسؤولون حقيقة الموقف ، وان مخاوف الولايات المتحدة لا مبرر لها أبدا ، لكنه رفض الدعوة لأنه لم يشأ سماع دفاع سورية . لقد شاءت الولايات المتحدة احراج سوريا واثارتها مما جعل سورية ترسل وزير خارجيتها الأستاذ صلاح الدين البيطار الى هيئة الأمم المتحدة لتتدخل فى منع حرب توشك أن تندلع فى الشرق الأوسط .

ان الاكثرية الساحقة من العرب ، والمستشرقين ، والمعلقين السياسيين يرون أن سياسة الولايات المتحدة كانت على خطأ جسيم بتجاهلها لحقيقة الامور فى سورية، مما جعل سورية تقدم نفسها قربانا على مذبح الرئيس جمال عبد الناصر . ونحن نؤيد هؤلاء فى ان سياسة الولايات المتحدة الأميركية هزيلة ، وضعيفة ، ونرى أيضا أنه ان لم تتعدل هذه السياسة ، فلن تؤدى إلا الى فناء كل القيم الانسانية الايجابية التى تدعى الديموقراطيات الغربية النضال من اجلها . اكننا نشك بشدة ، ان الولايات المتحدة لم تعرف حقائق الامور فى سورية ، وان سورية لم تشكل آنذاك اى خطر على أحد ، وان سورية كانت شديدة الحصانة ضد الشيوعية .. فلماذا تجاهلت كل اصوات التوضيح واصوات التحذير ؟ . ولماذا لم تبحث فى صحة البيانات السورية المتلاحقة ، التى تؤكد رفض سورية للتبعية الشيوعية ؟

ان المراقبين السياسيين على اختلاف مشاربهم ، والساسة فى الدول العربية بينوا للولايات المتحدة بوضوح ، ان سياستها فى سورية ستؤدى الى دفع سورية نحو مصر ..

وان كل تحليل جدى للجولات التى دارت فى المنطقة بعد حرب السويس ، تبين لأطفال السياسة واغرارها ، ان الطريق الوحيد الذى سيبقى لسورية هو طريق الوحدة مع مصر ! . فهل افتعلت الولايات المتحدة الاميركية كل هذه الجولات ، لتدفع

سورية الى قبضة الرئيس جمال عبد الناصر ؟ ولقد تعرض باتريك سيل الى هذا الموضوع بما يؤيد وجهة نظرنا وبما يجدر ذكره هنا اذ انه يجد الحملة الاعلامية الغربية الجبارة على سورية تهيئة مفتعلة لاطلاق مبدا ايزنهاور . فالرئيس ايزنهاور **لم يشأ الاصغاء الى مراسلي أولى الصحف الأميركية نيويورك تايمز الذين ينفون الاتهامات** الاميركية لسورية . بل ان المراسل اوزغود كاروثرز كتب : « **ليس هناك ما يشير الى أن الاتحاد السوفياتي .. يحاول أن يجعل هاتين الدولتين (سورية ومصر) سوفيتيتين .. ان ما وجده الاتحاد السوفياتي هو دولتان عربيتان ودودتان راغبتان في المساعدة على صد الجهود الغربية .. وحسب ما هو معلوم انه ليس هناك شيوعيون منظمون يحملون بطاقة عضوية الحزب في صفوف القوات المسلحة السورية**» ولم يصغ ايزنهاور الى كل تأكيدات ساسة سورية بعدم صيرورة سورية شيوعية . اما المندوب الأميركي لوى هندرسون فيصفه باتريك سيل بقوله : « **وكان يبدو ان لدى المستر هندرسون اقل من عقل مفتوح . فقد نشد تاكيد شيوعية سورية اكثر مما نشد تقصي الحقائق** » . ويخلص باتريك سيل الى ان الولايات المتحدة رسمت صورة على مزاجها للسيطرة الشيوعية على سورية **ثم نومت نفسها مغناطيسيا بصورة الوحش الذى رسمته بيدها . وكتبت نيويورك تايمز في ٢٢ آب : « انها لدبلوماسية مشروعة للولايات المتحدة ان تشجع جميع الدول المعادية للشيوعية في الشرق الاوسط لكى تستخدم كل ما في وسعها من الضغط والتاثير لكبح جماح سورية** » . وقد سببت هذه الصرخة مرارة واضحة وقليلا من توتر الاعصاب في دمشق . واعلن خالد العظم ان سياسة سورية على الرغم من الاستفزازات الاميركية ستظل مستندة الى مبدأ الحياد الايجابى . لكنه تابع قائلا : اننا على حافة تلك السياسة المحايدة فلا تجبرونا على الذهاب الى أبعد منها .

ويختصر باتريك سيل النتائج بقولين : « **وباختصار فان حصيلة تاثير تدخل اميركا الفظ في الشؤون العربية في عام ١٩٥٧ أدى الى ترسيخ موقف الاتحاد السوفياتي ومصر كحاميين توأمين السورية في تصديها الغرب** » . ثم « **مع مرورعام ١٩٥٧ قادت الحملة ضد الشيوعية وزارة الخارجية الاميركية الى نضال لا هوادة فيه ضد السوريين اسهم بدفعهم نحو الوحدة مع مصر (١٤)** » .

ويبقى في الموضوع تساؤل لابد منه : فلقد أدى الهجوم الاميركى المسعور على سورية الى دخولها الوحدة مع مصر ! .. لكن رئيس مصر لم يكن يختلف في تعاونه آنذاك مع الاتحاد السوفياتي الشيوعي عن تعاون سورية مع كتلة اليسار ! .. فلماذا لم تهاجم اميركا مصر كما هاجمت سورية ؟ . الم تخشى اميركا من تفاقم الخطر

---

(١٤) « باتريك سيل » صفحة : ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ .

الشيوعى من اجتماع مصر يسارية مع سورية يسارية فى دولة واحدة ؟ .. ولماذا هذات الحملات المسعورة على سورية منذ قيام الوحدة ؟ .

ان الفارق بين وجهة نظرنا ونظرة مختلف الباحثين والمعلقين الآخرين فى تقييم السياسة الاميركية تجاه سورية هو اننا نرى أن اميركا لم تخطىء التصرف ، فاذا بخطئها يوقع سورية فى الوحدة أو يدفعها اليها ، انما هدفت اميركا من كل تمثيلية الغباء الظاهرى الدفع بسورية الى عبد الناصر الذى بدا وكأنه سيستطيع لجم سورية . هذا ومن الجدير بالذكر التنويه عن التناقض فى مضمون الصحيفة الواحدة فى أمريكا . فبينما يبرق مراسلو النيويورك تايمز فى دمشق ما ينفى التهمة الشيوعية نجد فى ذات الوقت افتتاحية كتبت فى نيويورك تلهب مشاعر جيران سورية عليها . فالمراسلون فى واد والمعلق الرئيسى فى واد .

الخطـــر الشـــيوعى :

سنعالج فيما يلى موضوع الخطر الشيوعى من منطلقين : الأول هو ما ذهبنا اليه وكتبناه قبل قرابة عشرين عاما ونيف ـ والثانى : ينطلق من رأيين متناقضين تماما للرئيس عبد الناصر . وكلاهما نشر فى صحيفة الأهرام :

١ ـ لا تعكس الوثائق التى نشرت حتى الآن عن وضع سورية الداخلى فى ذلك العهد صورة كاملة المعالم عن تفاصيل الوضع فى سورية آنذاك . لكننا لا نعتقد أن خطرا شيوعيا حقيقيا كان يتهدد سورية فى عام ١٩٥٧ ، كما كانت اجهزة الاعلام الغربية تنشر وتذيع . انه لمن الصحيح أن شعبية العالم الاشتراكى كانت قد نمت الى حدود لم تسبق مشاهدتها فى اية منطقة عربية أخرى من قبل ، فى حين هبطت أسهم الموالين الغرب الى الحضيض . لكن الاتحاد السوفياتى لم يكن ليرغب أو يطمع فى أن يستلم الشيوعيون زمام الحكم فى سورية آنذاك . وليس زهد السوفييت تعففا انما لامور أخرى . وسنحاول تعليل ما ذهبنا اليه بما يلى :

ـ لو استلم الشيوعيون السلطة فعلا ، لتدخل نورى السعيد مع قوى حلف بغداد . فنورى السعيد كان سيتدخل فى أمور سورية بدون توفر الحجة الواقعية ، فكيف يكون تصرفه لو أن السبب الموجب توفر ، ولو أن الحجة التى يتذرع بها أصبحت واقعة ؟ .

ـ لو حدث أن استلم الشيوعيون زمام الأمر فى سورية ، لما أمكن للشيوعيين الحفاظ على مواقفهم طويلا من الزمن ، لأن سورية ستكون جزيرة صغيرة ضمن محيط مطبق عليها ، ومعاد لنظامها . ولن تصلها أية نجدة من اى مكان لعدم وجود حدود مشتركة مع أى بلد اشتراكى .

ـــ هذا وان ((**سورية ذات قيادة شيوعية تابعة**)) لن تفيد العالم الاشتراكي أكثر مما تفيده سورية حرة ، تكيل للغرب الضربات المتوالية بشكل تلقائي ، غير مسير من العالم الاشتراكي . لأن تصرفات سورية ستكون صادرة عن مصلحة سورية العليا فقط . وسورية الحرة هذه ستحظى بتأييد دول العالم الثالث بشكل عام وبتأييد الشعوب العربية كافة ، رغم وجود حكومات موالية للغرب . أما لو استولى الشيوعيون على زمام الأمر ، لحدثت ردة فعل عنيفة ، ولانعزلت سورية عن الشعوب العربية الأخرى ، ولانحسرت الثقة الرائجة لصالح العالم الاشتراكي ، ولرأينا دول العالم الثالث تنكمش وتتحفظ وتدير ظهرها للعالم الاشتراكي ، الذي يكون قد برهن على انه لا يساعد دولة ما ، الا لقلب نظام الحكم فيها وللسيطرة على مصيرها الاقتصادي والسياسي . وان الأثر الاعلامي للتدخل السوفياتي الدموي لقمع حركة التحرر في هنغاريا كان مازال ماثلا في ذاكرة شعوب العالم مما لا يسمح للاتحاد السوفياتي بدخول مغامرة جديدة .

٢ ـ بعد أن تكلم الرئيس عبد الناصر مع الصحفي الهندي ر.ك. كارنجيا صاحب صحيفة « بليتز » الهندية عن الخطر الشيوعي الذي يهدد العراق سأله كارنجيا فيما اذا كان هذا الخطر يواجه العراق فقط فيجيبه الرئيس ما ننقله عن الأهرام الصادر في ١٩٥٧/٤/١٨ صفحة ٨ عمود ٤ :

« ان القصة تبدأ بسورية قبل اندماجها مع مصر أي قبل قيام ثورة بغداد بزمن طويل . وأذكر انى اخبرتك في آخر مرة قابلتني فيها عن مؤامرة الشيوعيين السوريين ، وخاصة بكداش والبزري ، وقلت لك تلك المؤامرة كانت تقضي باحداث انقلاب يجعل سورية تتحول الى دولة شيوعية ... لقد جاء الينا الوطنيون السوريون بقصد تصفية هذه المؤامرة . هذه حقيقة . وكانت النتيجة أن تم بسرعة اتحاد سورية مع مصر ... بعدئذ فر خالد بكداش من سورية وقصد الى موسكو وبراغ وأما عفيف البزري فبقي معنا منتظرا الظروف المواتية له » .

ان هذا الكلام ليس تزييفا للحقيقة فقط وانما هو افتراء على الشعور الوطني الوحدوي في سورية . ولننظر الى هذا الاثبات على زيف القول السابق ينطلق على لسان الرئيس نفسه ونشر في ذات صحيفة الأهرام . ونحن أخذناه عن كتاب محمد حسنين هيكل « سنوات الغليان » الذي نشر في الأهرام على حلقات (الحلقة ١١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢ صفحة ١٣ عمود ١) فالسيد هيكل يقول :

((وفي ٢٦ أغسطس دعا الرئيس ((جمال عبد الناصر)) السفير الأمريكي ((ريموند هير)) الى لقائه ، وقال له انه لا يفهم مبررا لهذه الحملة ضد سوريا .

وان مهمة «لوى هندرسون» فى المنطقة تثير تساؤلات تدعو الى الشك والريبة . وانه فهم من تصريحات «لوى هندرسون» ان المبعوث الأمريكى مكلف بمهمة لتقصى الحقائق فى سوريا . فاذا كان ذلك صحيحا ، فاننى لا افهم لماذا لا يتوجه مباشرة الى دمشق ويرى بنفسه ما يجرى هناك ويبحث على الطبيعة ما يريد أن يعرفه . ثم قال الرئيس انه على استعداد لأن يكفل حسن استقبال «لوى هندرسون» فى دمشق ، وبأن يضمن له مقابلة كل من يريد مقابلتهم فى العاصمة السورية لأنه ليس من المعقول أن يكون هدفه «اذا كان ذلك هدفه حقيقة» أن يتقصى الحقائق فى سوريا ثم يدور فى كل العواصم المحيطة بها دون أن يقصد الى العاصمة المعنية بالأمر بالدرجة الأولى . ثم أضاف «جمال عبد الناصر» انه يخشى ان هناك خططا لغزو سوريا بدعوى «الشيوعية المحلية والشيوعية الدولية» . ومع انه يستطيع ان يؤكد بناء على معلوماته — وهى وثيقة ومباشرة — انه ليس هناك ما يبرر مثل هذه الادعاءات الا انه كان يفضل أن يتعرف «هندرسون» على الحقائق بنفسه .

وفى (الحلقة ١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ صفحة ١٢ عمود ٣) صدر الحديث التالى عن الرئيس فى ايلول من عام ١٩٥٧ ، أى قبيل الوحدة ، واذاعته آنذاك مختلف أجهزة الاعلام فى مصر :

«وفى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٧ قرر «جمال عبد الناصر» ان يتكلم عن الأزمة وملابساتها فادلى بحديث صحفى «للاهرام» نقلته الاذاعة المصرية على كل موجاتها ، ونقلته أيضا وكالات الأنباء الى عواصم العالم :

«اننى اتابع تطورات الموقف فى سوريا ، واتساءل :

□ هل انحازت سوريا حقيقة الى المعسكر الشيوعى كما تدعى السياسة الامريكية ؟

والجواب هو النفى قطعا .

□ هل يمكن أن تكون المسألة ان امريكا تتصور — بغض النظر عن صحة هذا التصور أو بطلانه — ان سوريا انحازت الى المعسكر الشيوعى .

والجواب على هذا ايضا بالنفى قطعا .

ان الولايات المتحدة لديها من امكانيات العلم بحقائق الأوضاع فى سوريا ما يسمح لها أن تعرف كل الدقائق والتفاصيل ، ولقد قابلت بنفسى من المسؤولين الأمريكيين من يعرف زعماء سوريا جميعا ، ومن التقى بهم واحدا واحدا ، وتحدث اليهم بلغتهم الأصلية العربية وعاش فى بلادهم يدرس ويراقب عن كثب ، وليس معقولا ان يصل الخطأ فى الحكم الى مثل هذه الدرجة التى توحى بها تصرفات السياسة

الامريكيه ، واذن لا يتبقى الا ان تكون المسالة خطة مرسومة مدروسة تنفذ تفصيلا بعد تفصيل)) .

ثم استطرد ((جمال عبد الناصر)) :

((ان الهدف الحقيقي للسـياسة الأمريكيـة تجـاه سـورية هو تحويل الأنظار عن الخطر الاسرائيلي ، واختراع اخطار اخرى غيره ينشغل بها اهتمام العرب، لقد كان الاجماع العربي ان اسرائيل هي خطر حقيقي على الأمة العربية ، وحاولت الولايات المتحدة بشتى الوسائل أن تجر العرب الى صلح مع اسرائيل ، فلما فشلت هذه الوسائل جاء دور الوسيلة الجديدة وهي : خلق اخطار بديلة حتى ولو كانت اخطارا صناعية حتى يتفتت الاجماع العربي وتتفرق قواه .

ما ان كدنا نفرغ من معركة السويس وآثارها حتى بدات نغمة الخطر الشيوعي ، ثم بدا التركيز على مصر وسـوريا)) .

اذن فالرئيس عبد الناصر كان متأكدا من عدم وجود خطر شيوعي على سـورية بل وكان يعرف ان اميركا كانت على معرفة مؤكدة بأن الخطر الشيوعي ليس سـوى ادعاء . ومن المؤسف أن السيد هيكل لم يفسر لنا أسباب هذا التناقض العجيب .

الاعتماد على مصر :

في اثناء ازمة سورية مع تركيا ، وبتاريخ ١٣ تشرين أول ارسلت مصر كما ذكرنا سابقاً فـوج مدفعية ، وعدداً من ضباط الاتصال من قواتها المسلحة الى سورية ، لتشارك في الدفاع عنها في حال وقوع اعتداء عليها . وكان اثر هذه الخطوة تلاحم الشعور الاخوي العربي بين سورية ومصر ، خاصة ان مصر انجدت سورية في عهد مظلم كما بدا آنذاك ، في عهد ابتعدت عنها خلاله حكومات الدول المجاورة . اما حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي كان ينادي بالوحدة مع مصر منذ ١٧ نيسـان من عام ١٩٥٦ ، لانه وجد فيها الدولة العربية الثانية التي تحققت فيها شروط الوحدة ، فقد استطاع أن يطفو اعلاميا فاستلم زمام المبادرة في تسيير السياسة الخارجية الى أن تمت الوحدة .

تضارب الآراء حول الاسباب التي ادت الى قيام الوحدة :

يؤكد ساسية سورية بصلابة وعناد ، أن الوحدة لم تحدث خوفا من خطر مزعوم كان يهدد سورية ، وانما لأن الوحدة كانت ومازالت الهدف القومي الأول للشعب السوري . ويؤكد السوريون هـذا الراي بقولهم : ((**فالوحدة لا تجيء فرضـا ، ولا بالقوة والقتل . ويوم ذهبنا باجماعنا المعروف عام ١٩٥٨ لنتحد مع مصر ، لم نذهب كرها ، ولا يرغمنا .. ولا كانت الوحدة في ضميرنا ووجداننا تجسيدا لانتصار شخصي ، او استسلاما لظرف عابر . وانما كانت الوحدة ــ كما هي اليوم عندنا ــ**

هدفا قوميا ساميا عمل له الآباء والاجداد ، وسيعمل له الأبناء والاحفاد .. فهى اكبر من فرد ـ كائنا من كان هذا الفرد ـ بل هى أكبر من جيل .

ولقد آمنت سورية بهذه الوحدة فى كل مراحل كفاحها الوطنى...وفى سبيل هذه الوحدة التى امن بها شعبها العربى ، اعطت سورية التضحيات .. ومن اجل المبادىء القومية ارخصت كل مصالح خاصة ومصالح اقليمية . ولكن هذه الوحدوية لايمكن ان تفسر بانعدام الشخصية ، وفقدان الحرية ، والانهيار فى الطدمية (١٥))). هذا ما راه ساسة سورية . ويقابل رأيهم هذا راى جاء من الغرب يقول : ((لقد شعر السوريون بان لا اختيار لهم سوى الدخول فى الوحدة ، حين لمسوا عجزهم فى منع استيلاء الشيوعين على الحكم (١٦))) .

ومن المفارقات الغريبة تطابق هذا الراى الغربى الذى يحز فى نفوس السوريين المتطلعين نحو الوحدة مع راى الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان فى احاديثه يرجع طلب السوريين للوحدة الى خشيتهم من الخطر الشيوعى كما قال فى حديثه مع الصحفى الهندى كرانجيا والذى اقتبسناه حرفيا قبل قليل .

اما صلاح نصر فيقول على الصفحة ٩٩ فى مذكراته أن السوريين اصروا ((على قيام وحدة كاملة مع مصر لتنقذ بلادهم من التفكك السياسى والفوضى الحزبية لكنه فى الصفحة ١٢٣ يناقض نفسه بشكل أو آخر اذ يقول : ((ولكن الشىء البارز هو أن موجة الفرح كانت طاغية فى سورية بصورة جارفة وصادقة ... والواقع ان سورية لم تشهد فى تاريخها الحديث مثل هذه الافراح . فكانت مدن سورية وعلى راسها دمشق فى بهجة مستمرة تشهد يوميا ولمدة شهر مظاهرات عارمة تؤيد دولة الوحدة الجديدة))

وكتب المستشرق فاتيكيوتس : ((يؤكد الأجانب حين يحللون الوحدة بين سورية ومصر على العوامل السلبية ، التى دفعت سورية الى الوحدة ، بما فى ذلك التهديدالشيوعى للاستيلاء على السلطة فى دمشق . وآخرون أهملوا دون قصد أو متعمدين اعارة الرغبة الشعبية الحقيقية للوحدة العربية نصيبها الفعلى فى قيام الوحدة . انه لمن غير العدل تجاه السوريين ان يتجاوز المرء النشاط الشديد لجماعات منهم كالبعثيين ، والذين دعوا الى الوحدة من وقت مبكر يعود الى عام ١٩٤٩ (١٧))) .

---

(١٥) ((وثائق)) صفحة ٤٧ .

(١٦) ((فيشر)) صفحة ٦٧ .

(١٧) ((فاتيكيوتس)) صفحة ١٤٣ .

اما الصحافى الالمانى ج.ا. ايلتن ، المعروف بثاقب نظره حين يحلل الأحداث فى الشرق العربى ، فقد كتب فيما كتب : ((**انه لأمر خطير ، حين يعتقد المرء أن** الجمهورية العربية المتحدة قد قامت نتيجة للخوف من الشيوعيين)) .

ويقول خالد العظم ((**ان رأينا ما فعل عبد الناصر** بالشيوعيين لصرنا اقرب الى تصديق القول بأن الولايات المتحدة كانت الدافعة نحو الوحدة)) .

واما السيد أنور عبد الملك ، الصحفى المصرى اليسارى ، الذى يعيش فى منفاه الاختيارى فى فرنسا ، فقد كتب أن قيام الوحدة كان يهدف الى ضرب اليسار ، والى افتتاح أسواق ومجالات جديدة فى وجه الجامعيين والبورجوازيين المصريين ، لجعل سورية اقليما لمصر (١٨) .

واما فى رأينا . فان الوحدة كانت ستتم على كل حال ، استنادا على الشعور القومى العربى فى الأصل . ولم تفعل هذه الأزمات التى عاشتها سورية آنذاك سوى فعل تسريع لقيام الوحده . اذ أن أعصاب شعب سورية وأعصاب ساستها كانت فى حال تنبه دائم ، لأنهم كانوا يتوقعون تدخلا استعماريا فى كل وقت ، ومن كل مكان . ولم يكن من المضمون أن يصدر كل رد فعل سورى على كل تحد جديد ، عن العقل المجرد والاعصاب الباردة ... فسرعة توالى الاحداث كانت قد تؤدى الى تصرف طائش . وليس من الخفى على أحد ، أن أية طلقة تقع فى غير مكانها أيام الأزمة السورية التركية المفتعلة والمضخمة كانت ستؤدى الى انفجار قد يمسح معالم الحضارة من بعض مناطق الشرق العربى ، لأن جون فوستر دلاس كان قد نوه باستخدام الاسلحة الذرية « النظيفة » . وقد يكون دلاس قد عمد الى التهويل ، لاخافة طبقات الشعب السورى ، ولدفع سورية نحو الوحدة مع مصر ، حيث تستطيع الولايات المتحدة التفاهم مع الرئيس المطلق جمال عبد الناصر . ولكن من المؤكد أن صلابة سورية قد اقضت مضجع وزير الخارجية الأميركى لفترات متلاحقة من الزمن ، بحيث أفقدته الليونة الدبلوماسية ، وأغضبته لدرجة احتمال خروجه عن طوره باستخدامه لسلاح فتاك ليس على مستوى قوى الدفاع السورية .

وافق الجيش السورى على الوحدة بالاجماع . ولكن بعض الخلاف كان يسود على طريقة الوصول الى هذه الوحدة ، وعلى شكلها النهائى . فرغم ان

---

(١٨) ((عبد الملك)) صفحة ١٤٣ .

الضباط اليمينيين كانوا قد أزيحوا عن المسرح ، الا أن الباقين في مجلس القيادة لم يكونوا متطابقي الرأي ، وانما كانت هناك عدة اتجاهات فعلا ، ولكن ضمن اطار قبولهم جميعا للوحدة . لقد ادعى السيد محمد حسنين هيكل أن الضباط السوريين الـ « ٢٢ » ، الذين اجتمعوا مع الرئيس عبد الناصر في منتصف كانون الثاني من عام ١٩٥٨ كانوا يمثلون ٢٢ كتلة في الجيش السوري . وانا لنرى في هذا الادعاء صورة لبلاغة صحفية سطحية خاوية ، تدعو الى الابتسام ، يلجأ اليها السيد هيكل حين يحاول تحليل الامور بشكل عشوائي لكن الفكرة الرئيسية ، وهي وجود اكثر من كتلة سياسية في الجيش السوري ، فتبقى حقيقة لا يجوز انكارها .

الفصل الثالث

قيام الوحدة

العوامل المتوفرة التى سهلت قيام الوحدة .

كانت القومية العربية القاعدة الأساسية التى قامت عليها الوحدة . ومهما بلغ هذا العامل من العمق لما كان بمفرده كافيا لقيام الوحدة اذ أن القومية العربية كانت فى ذات الوقت الخط الذى تدعو اليه دول عربية أخرى لكن هذه الدول كانت ترى أن تحقيق أهداف هذه القومية يتم بطرق أخرى (١) .

لذلك نبحث الآن فى العوامل الاضافية التى توفرت فأدى اجتماعها مع العامل الاساسى الأول الى قيام الجمهورية العربية المتحدة .

لقد كانت سياسة سورية حيال الشرق والغرب واحدة ، وتتمثل بالحياد الايجابى . ولا يقصد من هذا الحياد الايجابى ، الا تهتم الدول التى تتخذه شعارا لها بالتطورات السياسية فى العالم ، وانما تتخذ موقفا تجاه كل حدث بعينه ، دون أن تكون مرتبطة بعقد ، أو بحلف ، يفرض عليها موقفا ما .

من هذا الموقف السياسى الموحد تحددت الجبهة التى يحاربونها ضمن النطاق العربى . وهذه الجبهة المناوئة تضم تلك الدول العربية التى ارتبطت علنا او ادبيا بحلف مع دولة غربية أو أكثر . وزادت نظرية الفراغ السياسى التى جاء بها جون فوستر دلاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية من تقارب سورية ومصر ، لأنها لا تريد اظهار أى تفهم لرغبة العرب بعدم الارتباط بأى تكتل من التكتلات . وكان أن بدأ فى النهاية ، وكأنما اقامة الوحدة هى الخطوة المنطقية والحتمية المقبلة .

اما اذا كانت مظاهر التشابه والتقارب المذكورة كافية لاقامة وحدة بين دولتين ، فهو أمر لن نعالجه الآن ، وانما فى خاتمة هذا الكتاب .

العوامل ضمن دستورى سورية ومصر

فى مقدمة دستور الجمهورية السورية لعام ١٩٥٠ نجد الفقرة التالية :

((ونعلن أن شعبنا ، الذى هو جزء من الامة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع الى اليوم الذى تجتمع فيه امتنا العربية فى دولة واحدة ،

---

(١) يرى الملك حسين أن تعتمد الوحدة العربية على الاسس التالية :
- رفض الحياد الايجابى .
- التعاون مع العالم الحر .
- اتباع الطريق الفيدرالى . انظر : ((كيف نوحد ..)) صفحة ١٥ ــ ١٧ .

وسيعمل جاهدا على تحقيق هذه الامنية المقدسة فى ظل الاستقلال والحرية . ونعلن أن هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا الدستور ، وضعت لتذكر المواطنين بالمبادىء التى قام عليها قانونهم الأساسى)) .

إما المواد الثلاثة الأولى من ذلك الدستور فهى مترابطة وتنص على ما يلى :

١ ـ سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة .

٢ ـ وهى وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلى عن جزء من اراضيها .

٣ ـ والشعب السورى جزء من الأمة العربية .

اما المادة ٤٦ من هذا الدستور فتحدد القسم الذى على كل ممثل للأمة ان يقسمه قبل ممارسته لمهامه البرلمانية :

((اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لدستور البلاد ، مدافعا عنه وعن استقلال الوطن وحريات الشعب ، ومصالحه وامواله وكرامته ، وان احترم قوانين البلاد واقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق واخلاص ، وان اعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية)) .

تدلنا مقدمة الدستور السورى ، ومضمون القسم الذى سيؤديه النواب على انها اجرأ واوضح من ميثاق الجامعة فى شأن الوحدة ، هذا ان لم نقل أن مضمون الميثاق المذكور يسعى لاجهاض المطالب الوحدوية فى الدستور السورى .

والمادة الاولى من دستور مصر لعام ١٩٥٦ تنص على ما يلى : **((مصر دولة عربية ذات سيادة وهى جمهورية ديمقراطية . والشعب المصرى جزء من الأمة العربية)) .**

فى هذه النصوص من الدستورين نجد خطوة أولى تسهل الوحدة وتزيل العقبة الدستورية الشكلية الأولى . اما عن شكل الوحدة العربية ، وعن الدستور الذى ستسير على هديه الأمة العربية فلا نجد شيئا فى دستورى سورية ومصر ، او فى دستور اى بلد عربى .

القيادة العليا للقوات المسلحة المشتركة

لم يكن توقيع اتفاقية الدفاع المشترك فى ٢٠ تشرين أول من عام ١٩٥٥ يهدف الى اقامة وحدة ، وانما يرمى الى دعم سورية ومصر فى رفضهما لحلف بغداد والذى منع دخول سورية فى اية وحدة مع العراق أو الاردن . ولكن هذه الاتفاقية ادت بشكل غير مباشر الى تقارب لابد منه ، لأن تطابق الآراء فى عدد من الأمور بين

دولتين ، سيؤدى على الأقل الى محاولة مطابقة الآراء فى امور اخرى . وجاء توقيع الاتفاق المالى فى ١٩٥٦/١/٢٩ ، ثم المحادثات الاقتصادية ، التى أدت الى اتفاقية ٣ آذار من عام ١٩٥٧ لتزيد من تقارب سورية ومصر .

سبق أن ذكرنا ان حزب البعث العربى الاشتراكى رفع شعار الوحدة التامة مع مصر منذ ذكرى الجلاء فى ١٧ نيسان ١٩٥٦ . وفى شهر حزيران من ذات العام اشترك الحزب فى الحكومة الائتلافية السورية ، بعد أن قطعت عهدا على نفسها أن تعمل من اجل الوحدة . أما حزب الشعب الذى كان يفضل ويدعو الى وحدة مع عراق نورى السعيد ، فقد اشترك فى القيام بالمؤامرة الفاشلة فى عام ١٩٥٦ مما ادى الى اظهار مشروع الوحدة مع مصر كخطوة وطنية يسعى الاستعمار الى افشالها . وقد ادى ذلك الى شجب شعبى لوحدة مع العراق ، وعطف متزايد على الوحدة مع مصر . وكان من نتائج الانقلاب الفاشل ، حدوث حركة تطهير فى الجيش السورى ، اضعفت كل صوت يعارض الاتجاه الذى تتبناه الحكومة . أما الوزراء الشعبيون فى وزارة الائتلاف ، فقد تركوا مناصبهم وغادروا الحكم قبل ١٩٥٧/١٢/٣١ . وفى مصر تبلور اتجاه جديد لا يخلو من مفاجأة نحو الوحدة مع سورية . ففى خطاب للرئيس عبد الناصر بعد تأميم القناة وبعد عرض سورية الصادق والمقنع للتضحية من أجل الذود عن الشقيقة مصر قال : « وانا اليوم اتجه الى اخوان لنا فى سورية .. سورية الشقيقة .. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحادا حرا سليما كريما لندعم سويا مبادىء الكرامة ولنرسى سويا القومية العربية والوحدة العربية . نرحب بكم أيها الاخوة (فى سورية) وسنسير معا متحدين بلدا واحدا ، قلبا واحدا ورجلا واحدا » (٢) .

موقف الجيش السورى

بعد نجاح المفاوضات السورية السوفياتية ، والتى أدت الى الاتفاقية الاقتصادية ، قام اليمين بمحاولة ثانية لقلب الحكم (مؤامرة ستون) ومنيت المحاولة بالفشل أيضا . وكانت نتيجتها حدوث تطور جديد ضمن صفوف الجيش السورى ، حيث فرض القادة من ضباطه تبديل قائد الجيش اللواء توفيق نظام

---

(٢) بعد ان عدد خالد العظم مختلف الاسباب التى جعلت مصر ترغب بالوحدة تساءل : واين الدافع القومى لمصر ؟ . ويجيب : « لا يسعنى الا أن اذكر أن ابحاثى معهم (ساسة مصر الثورة) منذ ١٩٥٥ لم توطد فى قلبى الاعتقاد انهم يريدون الوحدة أو اى ارتباط يحد من سلطانهم وانما يحرصون على توجيه سياستهم بحرية تامة دون الاضطرار الى استشارة دولة عربية ثانية والعمل المشترك معها » (عظم جزء ٣ صفحة ١١٢) .

الدين ، بالفريق عفيف البزرى ، الذى قام باحداث « المجلس الأعلى للقيادة المسلحة » فى الجيش السورى ، وادخل فيه ٢٧ ضابطا من ضباط الجيش السورى القادة نذكر منهم : عفيف البزرى ، أمين النفورى ، عبد الحميد السراج احمد عبد الكريم ، مصطفى حمدون ، طعمة العودة الله ، احمد الحنيدى ، عبد الله جسومة ، ياسين فرجانى ، مصطفى رام حمدانى ، امين الحافظ ، جمال الصوفى إكرم ديرى ، جادو عز الدين ، لؤى شطى ، ابراهيم فرهود ، عبد الغنى قنوت .

ولقد اتفق ضبط هذا المجلس على نظام مكتوب ، يحدد الاسس العامة لسياسة الجيش السورى . من هذا النظام نورد المادتين الثانية والثالثة لأنهما تتعلقان بالموضوع الذى نعالجه :

« **المادة الثانية** : دعم السياسة التحررية فى سورية ممثلة فى حكومة التجمع برئاسة السيد صبرى العسلى .

المادة الثالثة : تدعيم العلاقات مع مصر الثورة ، والعمل على تحقيق الاتحاد بين مصر وسورية » .

وبهذا أصبحت الحكومة السورية ، والجيش السورى ، الذى يستطيع تأييد واسقاط الحكم ، يدعون الى الوحدة مع مصر . وعلينا أن نقدر دعم الجيش لحكومة الائتلاف حق قدره ، حين نعلم ، ان كل خطوة سياسية أساسية حدثت فى سورية منذ نكبة فلسطين فى عام ١٩٤٨ ، لم تكن لتحصل بدون موافقة الجيش ، أو عدم اعتراضه عليها على أقل تقدير .

اذن فالرئيس عبد الناصر على خطأ واضح ، حين يرى أن ضباط الجيش السورى دعوا الى الوحدة ، مدفوعين بحالة الشك المتبادل فى صفوفهم ، والخوف من قيام فئة منهم بانقلاب . اننا على ثقة من وجود شك متبادل بين تيارين اساسيين فى صفوف الجيش هما تيارا المحايدين والبعثيين . ويضاف الى البعثيين العدد الضئيل من ذوى الاتجاه اليسارى . ولا يجوز لنا أن ننكر ان هذا الشك المتبادل يعتبر عاملا من العوامل التى دفعت الضباط السوريين لطلب الوحدة . ولكن اعتبار ذلك عاملا رئيسيا ، أو اعتباره العامل الأول المطلق لطلب الوحدة خطأ شنيع مغرض يمس كرامة كل ضابط فى أقدس ما يعتز به . فوجود هذا الشك كان يمكن التنفيس عنه بطرق شتى ومختلفة لا علاقة للوحدة فيها اطلاقا ... ولم يطلبوا الوحدة الا لأنها هى الهدف السامى الذى أجمع عليه الجميع . ولو كان الخوف والشك هما الدافعان، لما تم اجماع على طلب هذه الوحدة ، ولكنا لمسنا على الاقل مقاومة بشكل أو آخر لمشروع قيام الوحدة . فاذا افترضنا أن احدى الفئات فى الجيش كانت تعارض الوحدة فعلا ، لحاول أفراد هذه الفئة القيام بانقلاب معاكس ، فأصغر فئات الجيش كانت تتمثل فى المجلس الاعلى للقوات المسلحة بعدد من الضباط يكفى للقيام بحركة انقلاب قد يكتب لها النجاح باستثناء الشيوعيين .

ولقد تعرض صلاح نصر الى اسـباب قبول عفيف البزرى للوحـدة بقوله : **((اطلق البعثيون شائعة معادية لعفيف البزرى تقول انه غير وحـدوى وغير جاد بالوحدة ويميع قضيتها بغرض الحيلولة دون قيـامها متعـاونا فى ذلك مع الحزب الشـيوعى (٣)))** .

انى ارى فى هذا الرأى انفج كل الخطأ والتزييف . فقبول الوحـدة والاقبال عليها لم يكن نتيجة لتحميس البزرى او غيره عن طريق اتهامه فينفعل ويركض وراءها لنفى التهمة عن نفسه . ان هذا المنطق يتناسب مع تصرفات اطفال فى المدارس لكن لا ينطبق على قائد جيش ! .. ان منطق صلاح نصر هو لب المرض الفكرى وذروة الاستهتار غير المسؤول بالدوافع الوطنية الأصيلة لمختلف رجالات سـورية . وان تصرفات قيادة الوحدة المعتمدة على مثل هذه الآراء المريضة من أهم اسباب فشـل الوحدة .

ان وصف الفريق البزرى بانه يعرف ما يريد وانه صاحب مبدأ يسارى وموقف ثابت من جهة ثم وصفه بأنه بمجرد اتهامه بمعرضة الوحـدة انفعل وثار لكرامته فجمع مجلس القيادة واسهم كليا فى اسـتصدار موافقة اجماعية على طلب الوحدة هو تناقض فاضح . بل ان هذا يدعونا التساؤل : كيف قبل الرئيس بالوحدة التى طلبها القياديون من ضباط سورية وسياسيوها ان كان يرى فيهم الانفعال الطفولى والانتهاز بحيث يطعن واحدهم برفاقه من الخلف ؟ .

فاذا كان الرئيس بعد ذلك كله ، يرى أن كل فئات الجيش السورى تثق فيه فقط ، وتتخوف وتتحذر من بعضها البعض ، لقلنا ان اعتقاده هذا مبعثه عشـق النظام الديكتاتورى ، وحب التأليه الذاتى .

الى اى حد شارك الرأى العام فى تقرير مصير سورية ومصر :

فى سـورية :

ان استبقنا تسلسل الاحداث قليلا ، فنظرنا الى نتائج الاستفتاء الذى حدث فى ١٩٥٨/٢/٢١ ، عما اذا كان يوافق الشعب على قيام الجمهورية العربية المتحدة ، لوجدنا ان الموافقة تكاد تبلغ درجة الاجماع أى ١٠٠ ٪ فى سورية ومصر على السواء. لكننا لسنا نعتقد بالصحة النهائية الموضوعية لهذه النتيجة ، أو بأنها تنطبق على رأى الشعب بأكمله ، مع العلم اننا لا نتعرض لاحتمال تزييف نتائج الفرز أو عدمه . اننا نشك بالصحة المطلقة لهذا الاستفتاء ، لأن المعارضة كانت معزولة تماما عن القيـام بدورها فى اعلان رأيها الصريح بالوحدة او بطريقة الوصول الى الوحدة . **((ولم يكن**

---

(٣) صلاح نصر صفحة ١٢١ .

قد بقى ممن يرفعون صوتهم امام البعثيين والجيش احد حتى ولو كانوا من المخلصين التقدميين ، لأنهم يخشون اتهامهم بالتآمر والخيانة .. وكان اى حديث أو نقاش يدعو لتحكيم العقل والمنطق أو حتى الدعوة الى الاتحاد بدلا من الوحـدة يوصف بالانحراف والعمل ضد الوحدة والقومية العربية (٤) » .

تبين لنا الفقرة المستشهد بها عدم حدوث مناقشة علنية حـرة حول فكـرة الوحدة مع مصر ، قبل اعلان الوحدة . وحزب البعث العربى الاشتراكى مسؤول عن عدم اتاحة فرصة لهذه المناقشة ، وعن تصلبه الذى لا مبرر له ، وعن قسـوته فى الحكم على رأى آخر ، لا يقل فى وطنية مبعثه عن وطنية أشرف العناصر من حزب البعث . ويشترك فى المسؤولية رئيس شعبة المخابرات السورى عبد الحميد السراج الذى لاحق بأجهزته كل صوت لا يتطابق مع ما يريد .

فى مصـــــر :

لم يجر بحث فكرة الوحدة فى مصر بحرية أكثر مما حدث فى سورية . انه لمن الصحيح أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن آنذاك قد اتم بناء حكمه الشامل الكلى على مصر ، لكن الصحافة المصرية ، التى لم تكن قد أممت بعد ، لم تملك من الحرية القدر الكافى الذى يمكنها من نقد سياسة الحكم الخارجية . ولم تكن ثمة معارضـة ظاهرة . وكان المقياس الذى يحـدد اتجاه صـحيفة ما فى مصر ينحصر فى مـدى « **ابتهاج** » و « **تأييد** » هذه الصحيفة لخطوات الحكومة ، أو فى نشرها لتلك الخطوات على صفحات داخلية مغمورة ، أو السكوت عنها اطلاقا . وتأميم الصحافة الذى حدث فى شهر تموز ١٩٦٠ لا يثبت العكس ، وسنتكلم عن ذلك فى حينه .

ولو تفحصنا أعداد صحيفة الاهرام قبيل الوحدة ، لما رأينا رسائل قـراء ، ولا مقالات كتاب ترفض الوحدة . ولكن السيد محمد حسنين هيكل يعلن فى كتابه « **ما الذى جرى فى سورية** » الذى صدر بعد الانفصال ، عن مئات من الرسائل التى وصلته فى أول عهد الوحدة . وفى هذه الرسائل كانت تطرح عليه الاسئلة التالية ، أو ما يشابهها :

ـــ « هل حقا ستصبح « مصر » بكل مجـدها هى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ؟

---

(٤) انظر : « عبد الكريم » صفحة ٨٨ . وفى هذا الصدد يقول ناجى علوش : « لقد تمت تنحيـة الرجعيين من قبل التقدميين الذين امسكوا دفة القيادة قبل الوحدة » .

« الثورة والجماهير » صفحة ١٦٢ . ويحدد علوش هوية الرجعيين بأنهم هم الاحزاب البورجوازية والاخوان المسلمون . « علوش » صفحة ١٠٦ .

— هل يمكن ان نتخلى عن العلم الاخضر والهلال والنجوم الثلاث في وسطه ، وقد خضنا تحت هذا العلم كل معاركنا من أجل الاستقلال ؟ (٥) » .

وقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر بعد الانفصال ، ان رسائل مشابهة وصلته (٦) . ومن المنطقى ان تكون قد وصلت امثال هذه الرسائل الى معظم صحفيى مصر المرموقين الآخرين . فاذا راعينا ان من يكتب الى الصحافة فى أمر عام ، يشكل جزءا صغيرا جدا من الفئة الشعبية التى تفكر ذات التفكير ، وان وضعنا فى عين الاعتبار انخفاض من يجيد القراءة والكتابة فى مصر ، (وفى العالم العربى بشكل عام) لادركنا أن معارضى الوحدة فى الجانب المصرى كانوا أكبر بكثير مما يتراءى لأول وهلة . ولكن نصوص هذه الرسائل لم تنشر آنذاك ، لذلك فمن العبث أن نبحث عن مقدار المشاركة العامة فى مصر حول موضوع الوحدة . فهناك كانت ارادة الرئيس تقدر وتنفذ ما يجب أن يقال ، ويكون .

الخطوات العملية التى سبقت قيام الوحدة :

دور السفارة المصرية فى سورية .

لم تكن علاقة دعاة الوحدة العربية فى سورية جيدة مع مصر الثورة فى السنين الاولى من عهدها ، فحزب البعث وقف مع نجيب وضد ناصر ، وزادت نقمة البعث على ناصر بعد محاكمات الاخوان المسلمين وبعد لجوء الصحفى المصرى محمود ابو الفتح الى سورية هاربا من حكم السجن عليه لمطالبته فى صحيفة المصرى بالعودة الى الديمقراطية . والغت مصر زيارة الصاغ صلاح سالم بعد أن أوضحت سورية أن الزيارة تتم بمبادرة من القاهرة وليس بدعوة من دمشق . لكن هذا التنافر انقلب بسرعة الى اتجاه معاكس . فمنذ الكفاح المرير بين مصر والعراق حول حلف بغداد ، هذا الكفاح الذى كانت سورية مسرحه الحقيقى ، نجد أن اهتمام مصر الثورة فى المنطقة العربية قد اتسع وازداد . لقد شعر الرئيس جمال عبد الناصر ، أن سيطرة العراق على سورية ستضيق آفاق السياسة الخارجية لنظامه الفردى . ولذلك حرص على عدم اشراك سورية بحلف بغداد . ولم يكن اسهام حكومة مصر فى اسقاط وزارة المرحوم فارس الخورى آنذاك الا جزءا من هذه السياسة . لكن حكومة الثورة لم تكن ، فيما يبدو لنا تطمع آنذاك من سورية بأكثر من الحفاظ على عدم انحيازها ، وسيرها مع حكومة مصر فى حقل السياسة الخارجية . وهذا يتفق مع الاطار العام الذى رسمه الرئيس جمال عبد الناصر لسياسة مصر الخارجية فى كتاب فلسفة الثورة حين تعرض للدوائر الثلاثة التى تحيط بدولة مصر .

---

(٥) « هيكل » صفحة ٦٤ .

(٦) « محاضر » صفحة ١١٤ .

وفى كانون الثانى من عام ١٩٥٥ ، اى بعد فشل محادثات سرسنك فى العراق ، جاء السيد محمود رياض الى دمشق كسفير لمصر فى سورية . وفى سورية وجد حلفاءه الطبيعيين موجودين ، بل واقوياء فى الحقل السياسى السورى . وهم حزب البعث العربى الاشتراكى ، والمقدم عبد الحميد السراج فى الجيش الذى كان يدعمه حينذاك عدد كبير من الضباط القادة فى الجيش السورى ، الذين يرفضون الوحدة مع العراق ، ويفضلون اتباع سياسة الحياد الايجابى . وصار التعاون بين قادة الحزب والسراج من جهة ، وبين السفير محمود رياض من جهة اخرى متينا الى حد غير مسؤول . وبذلك اصبح يصعب علينا وصف تصرف السوريين بالتصرف المستقل السليم . لقد كانوا يتصلون بالسفير محمود رياض وبالملحق العسكرى المصرى عبد المحسن ابو النور ، ويستشيرونهما فى كل امر وكانوا يعلمونهما بموقف مختلف السياسين والضباط بدقة متناهية ، مما جعل لدى القاهرة منذ وقت سابق لقيام الوحدة تفاصيل كافية وافية عن كل ذى شأن فى دولة سورية . ولم يقتصر اتصال السفارة المصرية بالمذكورين ، انما كانت تنظم رحلات الى القاهرة ، يدعى اليها المعجبون بالرئيس جمال عبد الناصر ، ويحشر بينهم عدد قليل من دعاة الوحدة مع العراق ، أو المتشككين بحكومه مصر الثورة بعد اقصاء محمد نجيب واعدام الاخوان المسلمين . وكانت السفارة تقنع هؤلاء بقبول الدعوة ليشهدوا حقيقة انجازات الثورة فى مصر قبل أن ينقدوها . وفى خضم الاستقبالات والاحتفالات والاعجاب الذى كانوا يشهدونه فى مصر ، ضعفت مقاومة خصوم سياسة مصر الثورة وانساقوا مع التيار .

ويصف باتريك سيل وضع محمود رياض بقوله : ((**واستطاع محمود رياض أن يشغل مركزا فى قلب الحياة السياسية فى سورية لا يضارعه فى ذلك اى مبعوث اجنبى وكان على اتصال بالرئيس القوتلى وبالزعماء السياسيين كما كان نفوذه فى اوساط الضباط التقدميين عظيما .. وقد اصبح اكثر من سفير لدولة اجنبية .. وكانت علاقته بحزب البعث حميمة .. فالبعث هو القوة الكبرى المؤيدة لمصر .. وطليعة الوحدة مع مصر ، ولذلك فمن الطبيعى أن تكثفه مصر بوضع ثقلها الدبلوماسى كله فى صالحه وتدعيما له (٧)**)) .

والعجيب فى الأمر ان السيد محمود رياض وملحقه العسكرى آنذاك ، اعتقدا أن مهارتهما وقدرتهما السياسية الخارقة الجبارة ، هى التى جعلت ساسة سورية يسيرون حسب ارادتهما . انهما بذلك لا يميزان بين الحنكة السياسية ، والتلاعب على الشعور الوطنى واستغلال رجالات سورية الذين وثقوا باتجاه حكم الثورة

---

(٧) ((باتريك سيل)) صفحة ٣٣٣ .

آنذاك . فلم يعامل السوريون موفدى الرئيس عبد الناصر معاملة الحذر اليقظ ، وانما كشفوا كل اوراقهم منذ ذلك الحين دون قيد أو شرط لمن رأوا فيه الأخ العربى الأكبر ، الذى استيقظ من غفوته ليكتشف عروبته من جديد .

اننا نلخص سياسة الرئيس عبد الناصر فى سورية قبل الوحدة فى أنها استغلت الشعور الوطنى فى سورية واسهمت فى جعل الناس والسياسيين يطالبون الوحدة من انفسهم ، بل ويندفعون فى ذلك ، ليستطيع الرئيس عبد الناصر اتخاذ موقف المتدلل، فيملى الشروط التى يريدها .

زيارة وفد مجلس الأمة المصرى لسورية :

قامت مجموعة من اعضاء المجلس النيابى السورى بزيارة لمصر فى كانون ثانى من عام ١٩٥٦ . وردت الزيارة الى سورية مجموعة من اعضاء مجلس الأمة المصرى تتألف من ٤٠٠ نائبا فى ايلول من عام ١٩٥٧ . وفى خلال الزيارة تجول النواب فى المدن السورية ، واختتموا جولتهم بحضورهم لجلسة فى المجلس النيابى السورى بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٧ . وقد استقبل النواب السوريون الزائرين من مصر بحماس شديد، اخذ يتزايد الى أن تبلور ، فأخذ شكله النهائى ، بأن طالب المجلس النيابى الحكومة السورية باقامة الوحدة مع مصر . ولكن مجلس الأمة المصرى لم يجب فيما بعد على هذه البادرة اطلاقا ، قبل قيام الوحدة . فان وضعنا بعين الاعتبار المادة ١١١ من دستور ١٩٥٦ المصرى ، التى تضع مصـــير مجلس الأمة فى يد رئيس الجمهورية، لاستطعنا القول ، بأن عدم اجابة مجلس الأمة المصرى على البادرة السـورية ، كان بموافقة الرئيس جمال عبد الناصر ، ان لم نقل بايعازه .

مذكرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الجيش السـورى :

بناء على تكليف المجلس النيابى السورى للحكـومة بتحقيق الوحدة مع مصر ، ذهبت لجنة من الوزارة الى القاهرة لتجرى مباحثات من أجل الوحـدة .. ولما عادت اللجنة الى دمشق ، دعا وزير الخارجية السيد البيطار عددا من ضـباط الجيش ، الأعضاء فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة اليه وقال لهم ما معناه : ان هناك معلومات لدى الرئيس جمال عبد الناصر بأن بعضكم غير موافق على الوحدة مع مصر (٨) . وهذا

---

(٨) « عبد الكريم » صفحة ٩٠ والاستاذ صلاح الدين البيطار يؤكد هذا الكلام فى حديثه المباشر مع الرئيس عبد الناصر اثناء مباحثات الوحدة اذ يقول : « فانا جمعتهم بالواقع ـ احمد عبد الكريم وامين النفورى بالذات بينت لهم ان الموضوع عدم ثقة فى ضباط الجيش ضمن الوحدة .... وعلى هذا الاساس اجتمعوا كلهم وجاؤوا وعلى رأسهم عفيف البزرى يريدون وحدة كاملة ... وانا كنت جايب مشروع وحدة اتحادية بالاصل .. وارادوا ان يقيموها فى ٢٤ ساعة ... يعنى انا اللى اوحيت لهم بالذهاب » .

وقال الاستاذ ميشيل عفلق للرئيس فى ذات الجلسة : « هـو العنصر العسكرى نحن وجهناه » « محاضر » صفحة ٥٤ ـ عمود ٣ .

البعض مصمم على القيام بانقلاب عسكرى ، اقامة حكم ديكتاتورى فيها ؟ ولذا فانه لا يمكن ان يوافق على مبدأ الوحدة بين مصر وسورية ، اذا لم تبد قيادة الجيش رايها بصراحة فى هذا الموضوع . ولكن الضبط انكروا وجود مثل هذه الاتجاهات وعملوا على عقد جلسة طارئة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ١٩٥٥/١/١١ دامت حتى أولى ساعات الصباح ، تقرر خلالها وضع مذكرة توضح للرئيس جمال عبد الناصر موقف الجيش من الوحدة . وتألفت المذكرة من مقدمة بعنوان ((**الأسباب الموجبة**)) ، ومن نص يتناول شكل الوحدة المرجوة . ويدرك من يقرأ المقدمة ، ان الباعث الى طلب الوحدة لا يتعلق بأى خطر موهوم كانت تتعرض له سورية آنذاك ، وانما تحقيق الهدف القومى . وقد طلب موقعو المذكرة سرعة وضع الأسس للوحدة الشاملة مع الشقيقة مصر . وطالبوا بالسرعة فى اقرار ذلك ، والقفز عن العوائق الدستورية والسياسية ، لكيلا تفوت الفرصة السانحة . وقد اختتمت مقدمة المذكرة بما يلى :

((ولما كانت الظروف الحالية التى نشأت من جراء انتصار شعبنا العربى فى مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية ، وبين السلم العالمى الى حد بعيد ، وافسحت المجال امامنا لكى نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب واهمية انتصاراتنا ، ونظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات خاصة اذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته لمجازفة بخوض حرب شاملة ، او محلية بسبب تعرض مصالحه التى يعتمد عليها فى حياته الأساسية فى وطننا العربى الى الزوال ، فاننا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الأساسى للوحدة الشاملة مع مصر ، والمباشرة بتنفيذه فورا ، وتخطى جميع العقبات المصطنعة من دستورية او سياسية او اقتصادية ، ونحن نعتبر ان كل استمرار للاوضاع المحلية اصبح امرا غير طبيعى لا يعتمد فى بقائه الا على المبررات الاستعمارية الموروثة ، والامتيازات الرجعية والانتهازية التى لا يمكن الاعتراف بها ، بعد ان أقر الشعب باجمعه الوحدة غير المنقوصة)) .

ان العاطفة الجياشة لتشع من هذا النص اشعاعا . ولم يكن يوجد من يستطيع التنبيه الى أن عامل التروى والزمن قد يكون أكثر أهمية من الموضوع الذى يتناوله البحث .

اما متن المذكرة الذى يتناول ((شكل الوحدة)) فقد نص فيما نص على :

((على البنيان الجديد أن يحوى ما يلى :

١ ـ دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية الجديدة ، ويرسم نظام الحكم فيها ، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التى ستتحرر .

٢ ـ رئيس دولة واحد .

٣ ـ سلطة تشريعية واحدة .
٤ ـ سلطة تنفيذية واحدة .
٥ ـ سلطة قضائية واحدة .
٦ ـ علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .
٧ ـ تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى الدولة الجديدة استنادا الى هذا الدستور الواحد » .

ولا تجد فى كل المذكرة اية شروط ، واية تحفظات تجاه ما قد يمكن ان يكون .

ان هذه المذكرة لا تثبت فقط ان سورية هى التى امسكت بزمام المبادرة فى اقامة الوحدة ، وانما تثبت أيضا أن السوريين قد ضحوا بأنفسهم ككيان مستقل قائم بذاته ، بدون وعى تام لما كانوا يفعلون . انهم تصرفوا تصرفا بدويا أصيلا ، حين وثقوا برجل ، فسلموا اليه كل شىء دون قيد او شرط .. مع أن ابراهيم الخليل اجاب ربه : ولكن ليطمئن قلبى ...

اللقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر

بعد انتهاء جلسة الضباط ، أى فى الساعات الأولى من صباح ١٩٥٨/١/١٢ طار قسم كبير من الضباط المجتمعين الى القاهرة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ولاعطائه نسخة من المذكرة . ولم يبلغوا الحكومة ولا وزيرهم ، وزير الدفاع ، بعزمهم على السفر السريع انما اتصلوا بعبد المحسن ابو النور فى الليل وبلغوه بقرارهم وبسفرهم . ولما طلب منهم التريث ، و ((**فسحة من الوقت كى يتمكن من الاتصال بالقاهرة وينقل الخبر قبل سفر الوفد ، اذ ربما تكون القاهرة وجهة نظر معينة ازاء هذا السفر . ولكن المجلس ابلغه قراره الذى لا رجوع فيه وحمله مسؤولية ابلاغ القاهرة .**)) (٩)

وفى الصباح تسلم رئيس الوزراء صبرى العسلى ووزير الدفاع نسخا من المذكرة . وكان امين النفورى هو الذى اوصل نسخة وزير الدفاع خالد العظم وتلقى التقريع منه ان يحصل ذلك دون اعلام الوزراء او وزير الدفاع .

وخلال اجتماعات الوفد الأولى مع الرئيس يبدو وكانما ظهرت بوادر عقبات فى طريق تنفيذ الوحدة ، فلحق بالوفد الأول ضباط آخرون من المجلس للاسهام فى سرعة الوصول الى الصيغة النهائية . وفى صبيحة ١٧ كانون ثانى ١٩٥٨ خاطب الرئيس عبد الناصر الوفد السورى قائلا : ((**انى مستعد لقبول مبدأ الوحدة على**

---

(٩) نصر صفحة ١٢٤ .

اساس ثلاثة شروط : اننى اقبل المبدا تحقيقا لمطلب الشعب السورى ولكى لا تضيع سورية .. ولكن شروطى الثلاثة هى :

اولا : ان يتم استفتاء شعبى على الوحدة ، ليقول الشعب فى سورية وليقول الشعب فى مصر رايه الحر فى التجربة ويعبر عن ارادته .

ثانيا : ان يتوقف النشاط الحزبى فى سورية توقفا كاملا ، وان تقوم الاحزاب السورية بحل نفسها .

ثالثا : ان يتوقف تدخل الجيش فى السياسة توقفا تاما ، وان ينصرف ضباطه الى اعمالهم العسكرية ، ليصبح الجيش اداة دفاع وقتال ، وليس اداة سلطة فى الداخل وسيطرة .

وسكتوا جميعا ...

واستطرد جمال عبد الناصر :

اننى أعلم انكم جميعا سوف توافقون على شرط الاستفتاء الشعبى ولكن باقى الشروط لها اهميتها فى تقديرى .

ان صلاح البيطار هنا ، وصلاح البيطار ممثل لحزب البعث وهو من أكبر الاحزاب السورية ، فهل حزب البعث على استعداد لأن يحل نفسه ويوقف نشاطه الحزبى ؟

ثم من ناحية اخرى ، أنتم هنا جميعا ٢٢ ضابطا تمثلون كتلا مختلفة فى الجيش اقرب الى الاحزاب السياسية منها الى الوحدات العسكرية فهل تقبلون الابتعاد عن السياسة ؟

« ان هذا الذى اقوله لكم فعلته فى مصر ... حتى مع الذين خرجوا معى ليلة ٢٣ يوليو ليقوموا بالثورة » (١٠) .

---

(١٠) انظر : « هيكل » صفحة ٣٧ . بعد عام من ظهور كتاب هيكل انكر الرئيس عبد الناصر اشتراط حل الاحزاب « انظر المحاضر صفحة ١٣٥ عمود ١ » اكننا لا نستطيع الاطمئنان لادعاء الرئيس لان القرائن المحسوسة تثبت العكس : فالسيد هيكل الذى وصف مجرى الامور فى لقاء ١٧ كانون الثانى ١٩٥٨ بشكل حى ، والذى اورد الكلمات التى قيلت فيه حرفيا بالرغم من انه لم يكن بين الحضور ، لابد أن يكون قد اطلع على البروتوكولات الاصلية للاجتماع أو أن الرئيس أعطاه تلك المعلومات . على كل حال نجد ما يلفت النظر ان كتاب هيكل سبق أن نشر بشكل مقالات رئيسية فى صحيفة الاهرام التى لا يمكن لها ان تنشر ما لا يتفق مع وجهة نظر الرئيس . وبعد ظهور مجموعة المقالات بالكامل بفترة ليست بالقصيرة ظهر الكتاب الذى يجمعها دون أى تعديل على النصوص . فلو كان للرئيس اعتراض على فكرة خطيرة مثل التى نحن بصددها بشأن حل الاحزاب أو عدمه ، أى قبول الديمقراطية

وبعد مدة من التفكير قبل ضباط سورية وساستها بشروط الرئيس جمال عبد الناصر . فما سبب هذا الاستسلام يا ترى ؟

اننا لم نجد كتابا او نصا يوضح الاسباب الموجبة ، التى دفعت السوريين آنذاك الى القبول بالشروط الثلاثة . فالسياسى السورى يسكت الآن ، لأنه لا يريد ان يتذكر الضعف الذى تملكه ، واظهره اثناء تلك المباحثات . اما الحجة التى نسمعها من آن لآخر ، والتى يقول فيها البعض : « **لم نتوقع أن يسير الرئيس جمال عبد الناصر على تلك الطريق الديكتاتورية** » فهى ركيكة وسطحية ، ولا تؤدى الا الى زيادة المسؤولية التى يحملها ساسة سورية .

اما ساسة البعث فيحاولون تبرير اذعانهم بالحجة التالية :

« **لقد فوجىء الحزب اثناء مباحثات الوحدة ، حين اشترط عبد الناصر حل الاحزاب فى سورية وحين أرجأ دراسة صيغة الوحدة الى ما بعد اعلانها . ولكنه لم يضع هذه العوائق بمستوى الوحدة نفسها ومضى فى تنفيذ خطته وقبل بشرط عبد الناصر ... اعتمادا منه على ان التفاعل الشعبى الثورى بين اقليمى الجمهورية الجديدة ، والتفاعل الشعبى بين دولة الوحدة وحركات النضال العربى سوف يكونان الضمانة الحية ضد أى انحراف (١١)** » .

ان هذه الحجة ضعيفة جدا ، ولا تعفى ساسة حزب البعث العربى الاشتراكى من المسؤولية ، اذ كان عليهم ان يدركوا أن الشروط الثلاثة التى وضعها الرئيس جمال عبد الناصر ليست أقل اهمية من موضوع الوحدة ذاته ، وقد أيدت التجربة هذا القول . بل ان السيد مطاع الصفدى ، صاحب كتاب « **حزب البعث ، مأساة المولد ، مأساة النهاية** » يشير الى دوافع من نوعية مغايرة تماما ، دفعت قيادة الحزب الى حل الحزب . وسنتعرض لذلك فى الفصل الأخير .

لو وعى ساسة سورية آنذاك ، وعلى رأسهم قادة حزب البعث ، ما يراد بالشروط الثلاثة ، وتصرفوا حسب وعيهم هذا ، لما فشلت تجربة الوحدة . وقد يقول شباب البعث الجدد : لو لم يوافق البعث على مبدأ الحل ، لما قامت الوحدة .

او عدمه لكان صحيح أو حذف النص من المقالات ومن الكتاب ! هذا وجدير بالذكر ظهور كتاب آخر بعد كتاب السيد هيكل فى مصر من تأليف الكاتبين : مصطفى عباس وعطيه عبد الجواد ـ « غام فى ظل الانفصال » . على الصفحة ١٢ من هذا الكتاب يؤكد الكاتبان ان الرئيس عبد الناصر اشترط حل الاحزاب فى سورية . وكتب صلاح نصر فى الصفحة ١٢٥ من مذكراته : « ووضع عبد الناصر نقطتين اساسيتين كشرطين لقيام الوحدة أولهما لابد من حل الاحزاب فى سورية اسوة بما جرى فى مصر ، وآخرهما أن الجيش ينبغى ان يبتعد عن السياسة » .

(١١) انظر « تجربة الوحدة » صفحة ٢ .

وجوابه : كم كان من الأفضل لو لم تتم الوحدة المرتجلة وغير المدروسة ، ولم تحدث كارثة انفصال .

اما السيد محمد حسنين هيكل فله اجتهاد غريب عجيب . فهو يرجع قبول ساسة سورية لشروط الرئيس الثلاثة الى ضغط الجماهير فى سورية فيقول :

((وبين الظروف الواقعة وبين شروط جمال عبد الناصر ، لم يكن هناك مخرج ثالث سهل . وكان الحاح الشعب السورى يكاد يقتحم كل غرفة من غرف الاجتماعات .

كانت ارادة الجماهير السورية هى العامل الضاغط والموجه .

وقبل الوحدة من السياسيين السوريين من قبلها فى ذلك الوقت وفى ذهن كل منهم :

اولا : ان يفلت من الضغط الشعبى الذى يحاصره .

ثانيا : ان يجد لنفسه فى الأوضاع الجديدة ــ بعد الوحدة ــ مكانا يستطيع منه ان يباشر العمل لنفسه ولأهدافه التى لم يجد لها مخرجا فى الدقيقة الستين من الساعة الرابعة والعشرين)) (١٢) .

يهمنا قبل ان نعلق على رأى السيد هيكل السديد ، أن نسجل عليه اعترافه الواضح ، بأن الوحدة لم تتم لخطر شيوعى يتهدد سورية ، ولا لحاجة اقتصادية او عقائدية وانما لأن جماهير سورية العربية طلبت ، ومازالت تطلب وحدة الأمة العربية . والان نعود للتعليق على قول السيد هيكل ، فهو لا يرى فى كل سياسى سورى ، الا رجلا انتهازيا يتحين الفرص للكسب ، ولم يوافق هذا الانتهازى على الوحدة ، الا تحت ضغط الجماهير . وان السيد هيكل لا يلمس اى قدر من دافع وطنى لدى اى سياسى سورى ، يجوز أن يكون قد جعله يطالب بالوحدة .

ولكن نظرة الاستاذ هيكل زائفة ، وهدامة . زائفة لأنه يعرف الواقع ويقفز عنه قفزا ، ثم يفترى . وهدامة لأن طريقته فى نقد الانفصال لم تؤد الى عودة الوحدة ، وانما ادت الى اصرار الشعب السورى خاصة ، والشعوب العربية الأخرى ، على عدم مد يد التعاون مع نظم حكم ، يكون ممثلها الصحفى على هذا المستوى من ضحالة فكرية مقصودة ، ومن قلة الاحترام للغير . وخاصة حين يكون هذا الغير قد نهل الوطنية ودعا الى الوحدة العربية قبل أن يدرك السيد هيكل المضمون التطبيقى لتعبير الوحدة الديمقراطية البرلمانية . ولو كان يدرك ذلك آنذاك لما سخر قلمه فى خدمة ديكتاتورية مطلقة .

---

(١٢) انظر ((هيكل)) صفحة ٣٩ .

وان ساسة سورية لم يكونوا اسرى الرأى العام هناك ، كما يدعى هيكل ، وانما موجهو هذا الرأى . فتكون ارادة شعبية ما فى دولة لا يحدث فجأة او بالسحر فى افئدة العامة ، وانما يتولد أولا فى افكار طبقة طليعية ، ومن هذه الطبقة الطليعية تنتشر الارادة على الجموع . لقد كانت هذه الجموع حتى آخر دقيقة قبل قيام الوحدة تتأثر بالحصر الاعلامى ، الذى كان بيد اولئك الذين صنعوا الوحدة . ولقد كان كافيا ، لو ان الممسكين بزمام هذا الحصر قد أرخوا التشديد قليلا ، وخففوا من الحصار النفسى والأدبى ، الذى كان يعقل معارضة الوحدة ، او نقد تلك الوحدة والأسلوب الذى قامت عليه ، لنجد أن أقوال هؤلاء المعارضين ، والناقدين وتحليلاتهم يفعل فعل السحر فى ترطيب العواطف الجيشة وتهدئة النفوس الثائرة ، التى كانت تطلب الوحدة على الفور .

ولو أراد ساسة سورية ، لما قامت تلك الوحدة على الاطلاق . فليست هى من صنع حاكم مصر ، وانما هى سورية التى صنعت الوحدة . والرئيس جمال عبد الناصر تذكر ذلك ، فلم ينكر هذه الحقيقة . ففى خطابه الأول بعد قيام حركة ٢٨ ايلول جاء ما يلى عن هذا الموضوع :

« دمشق كانت دائما قلب العروبة النابض الذى ينادى بالوحدة العربية على مر السنين وعلى مر الأيام . دمشق كانت دائما هى القلعة الحصينة فى وجه الأستعمار كانت القلاع تستسلم ولكن سورية لم تستسلم ابدا . ولكنها استمرت ترفع راية الوحدة العربية وراية القومية العربية عالية . واستطاعت بتصميمها وارادتها فى ١٩٥٨ أن تفرض هذه الوحدة ، وأن تقيمها ، وأن تضعها موضع التنفيذ ، وان تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة .

لقد آمنت بالأهداف التى اعلنتها الأمة العربية ... آمنت بالأهداف التى صممت سورية على رفعها وعلى تحقيقها ... وقالت لى تعاون فتعاونت ... وقالت لى فلنتحد فاتحدت ... وقالت لى فلنسر ... فسرت فى الطريق » .

قيام الجمهورية العربية المتحدة

خلال الفترتين الواقعتين بين ١٦ – ٢١ ، وبين ٢٥ – ٢٧ كانون الثانى عام ١٩٥٨ ، كان وزير خارجية سورية الأستاذ صلاح الدين البيطار يبحث فى القاهرة تفصيل اقامة الوحدة . ومن المؤسف أن محاضر هذه الجلسات لم تنشر ، وإن رجالات ذلك العهد لم ينشروا مذكراتهم لنعرف ماذا دار خلال هذه الجلسات من أحاديث ونقاش (١٣) ، ولنستطيع تقييم ما قيل . لكننا نعلم أن وزير الخارجية

---

(١٣) تستثنى من ذلك مذكرات خالد العظم الذى تعرض لذلك . فهو يقول انه خلال اجتماع دورى فى داره حيث اجتمعت الوزارة والضباط سال صلاح البيطار عما يراد عمله فى امر الوحدة فالجماهير تطالب بها . وتقرر ايفاد البيطار الى القاهرة لكى يستمزج وجهة نظر عبد الناصر فى =

السورية الأستاذ صلاح الدين البيطار اجتمع قبل سفره فى ١٦ كانون ثانى ١٩٥٨ الى القاهرة لاحقا بوفد الضباط ، مع السادة شكرى القوتلى ، وصبرى العسلى وخالد العظم ، وسألهم عن رأيهم فيما يجب ان يقوله فى القاهرة ، و فى وجهة النظر التى عليه أن يمثلها ، فلم يحصل ـ على حد قوله ـ على خبر يقين ولا على رأى صحيح . فذهب الى القاهرة ليسمع بشروط الرئيس جمال عبد الناصر الثلاثة ، وليوافق عليها بعد شيء من التردد ، ولكنه بعد عودته لمس شيئا من المعارضة فى صفوف الوزارة وفى صفوف حزبه ، فعاد فى ٢٥ كانون الثانى الى القاهرة ومعه أسس مشروع وحدة اتحادية وضعها هو والسادة شكرى القوتلى ، وصبرى العسلى ناقشه فى القاهرة ثم عاد الى دمشق ليجد الوزارة واقعة تحت ضغط الجيش ، الذى فرض عليها الذهاب الى القاهرة لتوقيع الوحدة . ويقال أنه الفريق عفيف البزرى جمع الوزارة وخاطب اعضاءها بما معناه : أمامكم طريقان ، الى المزة ، او الى القاهرة .

فى الواحد والثلاثين من كانون ثانى ١٩٥٨ قدم الى العاصمة المصرية السادة شكرى القوتلى ، رئيس جمهورية سورية ، وصبرى العسلى ، رئيس الوزارة الائتلافية ، والفريق عفيف البزرى قائد الجيش السورى ، وجرت مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تحددت خلالها أسس أربعة عشر تقوم على أساسها الجمهورية الجديدة . ونحن لن نعالج هذه الأسس فى هذا المكان ، وانما فى سياق دراسة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . فهذا الدستور يشملها جميعا بدون استثناء ، وان معالجتها ضمن الإطار العام للدستور المؤقت يعطينا صورة أوضح عن الكل المتكامل .

= الوحدة . ويؤكد العظم عدم اعطاء البيطار أى تفويض لابرام اى اتفاق . لكن البيطار عاد بعد عدة ايام ومعه بيان الاتفاق . ولما عرض هذا البيان على الوزارة والضباط طلب العظم تاجيل اخذ القرار يتسنى بحث النقاط بترو ولاعطاء الوزراء مجالا لتدارس البيان مع احزابهم . فلم يمكن التاجيل الا لمساء اليوم التالى . فى اليوم التالى اوضح العظم مختلف الهنات فى البيان ومخالفتها للدستور وجرى نقاش حامى الوطيس فهدد العظم بالاستقالة ، وندد صبرى العسلى بالاحزاب وراها هدامة .. ولكن كل ملاحظات العظم لم تجد فتيلا فالحماس والاندفاع السورى لم ير سوى محاسن نظام عبد الناصر كشخص قائد حاز على ثقة مجموع الشعب . ولدى التوقيع على البيان سجل العظم تحفظه على مضمونه لانه لم يشأ الوقوف فى وجه التيار فيبدو اعلاميا وكأنه يعادى فكرة الوحدة العربية بينما هو فى الواقع مهندس فعلى اول فى تنفيذ الوحدة فمهد لها بالتحالف السورى المصرى منذ ١٩٥٥ وكان قد طالب مجلس الثورة المصرى باجراءات وحدوية اقوى بتوحيد الجيشين وجعل ميزانية واحدة له . لكن عبد الناصر رفض كل ذلك . (عظم جزء ٣ صفحة ١٣٠ وما بعدها) .

التصديق على الوحدة :

في اليوم الخامس من شهر شباط ١٩٥٨ ، صادق المجلس النيابي السوري ، ومجلس الأمة المصري على اقامة الوحدة . أما في مصر فقد تمت المصادقة بالاجماع التام . وأما في سورية فلم يحصل اجماع ، وانما شذ واحد فقط من أعضاء المجلس النيابي السوري ، وهو السيد خلد بكداش ، سكرتير الحزب الشيوعي في سورية . فقد غادر دمشق يوم انعقاد جلسة المجلس النيابي للمصادقة على الوحدة الى بلغريا . ويعتبر رحيله اعتراضا على قيام الوحدة .

استفتاء ٢١ شباط ١٩٥٨ :

في الحادي والعشرين من شهر شباط ، الشهر الأول لقيام الوحدة ، تم اجراء استفتاء للشعبين السوري والمصري ، لمعرفة رأيهما بالوحدة ، وباختيار الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وقد حدث الاستفتاء بأن أعطى لكل مواطن بلغ السن القانونية بطاقتان ، وضع على الأولى منهما السؤال التالي :

« هل توافق على وحدة سورية ومصر لاقامة الجمهورية العربية المتحدة ؟ » وعلى البطاقة الثانية كان يوجد صورة للرئيس جمال عبد الناصر وتحتها السؤال التالي « هل توافق على انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ؟ » .

وكانت نتيجة الاستفتاء المعلنة كما يلي :

وافق الشعب المصري على قيام الوحدة بأكثرية بلغت ٩٩ر٩٩٪ . أما في سورية ، فلم تبلغ الأكثرية التي وافقت على الوحدة ذلك الرقم ، انما اقتصرت على ٩٩ر٩٨٪ . وبأكثرية مشابهة وافق الناس في سورية وفي مصر على اختيار الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية الجديدة .

يتعرض خالد العظم لهذا الاستفتاء في دمشق ويصف الازدحام الشديد على صندوق الشاغور ، مسقط رأس القوتلي أثناء انطلاقه مع موكب ضخم للاقتراع . ثم يغادر العظم الركب الى محلة سوقساروجة حيث مسقط رأسه هو فلا يجد هناك أي أثر للازدحام الذي اصطنع في الشاغور من أجل الرئيس .

ثم يتابع خالد العظم قائلا : « **وفي المساء وردت الينا نتائج الاستفتاء فاذا بها تشير الى ان ٩٩ر٢٥٪ من أصحاب الحق في الاقتراع قاموا بواجبهم . حتى ان نتائج بعض المدن كانت تدل على أن جميع أصحاب هذا الحق اشتركوا في التصويت . وفي جملة هذه المدن تلك التي كان ينتمي اليها الوزير فاخر الكيالي . وهذا اقترع في مركز الشاغور مع زملائه ، فهل اقترعوا نيابة عنه ؟** » .

والحقيقة أن نسبة المقترعين لم تتجاوز ٥٪ من اصـــحاب الحق فيه . لكن الصناديق ملأت أوراقا زادت فى بعض المراكز على عدد المسجلين . وذلك تماما كما تم فى التصويت العام الذى جرى فى ١٩٤٩ لانتخاب حســنى الزعيم ، وفى ١٩٥٣ لانتخاب الشيشكلى . وهكذا كانت النتائج واحدة كلما أشرف الجيش على حماية الصـــناديق (١٤))) .

بعد يوم من ظهور نتائج الاستفتاء أى فى ٢٣ شـــباط ١٩٥٨ ، اعلن الســيد احسان الجابرى ، رئيس اللجنة الخارجية فى المجلس النيابى السورى ، أن المجلس هذا يعتبر محلولا منذ ظهور نتيجة الاستفتاء . أما وزارة الائتلاف السورية برئاسة السيد صبرى العسيلى ، فبقيت تدير الأمور مؤقتا الى حين تم تعيين الوزراء الجدد من قبل الرئيس جمال عبد الناصر . وقد تم ذلك بعد يومين من صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، أى فى السابع من آذار لعام ١٩٥٨ .

ولو عالجنا الاستفتاء الذى تم من الناحية الحقوقية بعمق جزئى لأدركنا عدم وجود مبرر فعلى لاقامته اطلاقا . فالوحـــدة اصبحت شرعية منـــذ أن وافق عليها المجلس النيابى السورى ومجلس الأمة المصرى . بل لنقل ان الاستفتاء ليبدو وكأنما هو تعبير الرئيس جمال عبد الناصر عن عدم ثقته بالحكومة السورية التى فاوضته على الوحدة ، وعن عدم ثقته بالمجلس النيابى الســـورى الذى صـــادق عليها . والا فلماذا أصر الرئيس جمال عبد الناصر على الاســـتفتاء ، ولماذا وضعه ضمن الشروط الثلاثة الأساسية لقبوله بالوحدة ؟

لو كان الرئيس جمال عبد الناصر لا يثق بأن الوزارة الســـورية تمثل ارادة الشعب ، فلماذا فاوضها فى أمر خطير كاقامة وحدة ينتج عنها ذوبان دولة ســـورية من خارطة العالم ؟ وان لم يثق بشرعية المجلس النيابى الســـورى فلماذا اعتبر نداء هذا المجلس يمثل الشعب حين طالب هذا المجلس الحكومة الائتلافية فى ســـورية بالسعى نحو الوحدة ؟ لماذا لم يشترط الرئيس منذ البدء اجراء انتخابات جديدة ليثق بأن مفاوضيه بعدئذ يمثلون ارادة الشعب الحقيقية ؟

اما الجواب على ما نسأل فهو فيما نرى كما يلى : ان الموافقة الاســـتفتائية الشعبية على اقامة الوحدة تعطيها صفة لها من القوة والشرعية ما يعوق أى هيئة من سياسيى سورية فى المستقبل على حل هذه الوحدة . فبعد الاســـتفتاء لم يعد وجود الرئيس جمال عبد الناصر فى سورية يعتمد على ارادة وزارة ما ، أو على موافقة مجلس ما . ولم يعد من الممكن جمع أعضائهم فى حالة الضرورة لشـــجب

---

(١٤) ((عظم)) جزء ٣ صفحة ١٦٤ .

تصرفات حكام الوحدة ، لأن رئيس الجمهورية أصبح يستند الى أصوات الشعب الذى يصعب استفتاؤه مرة أخرى بعد أن يكون سياسيو سورية قد سلموا زمام الحكم الى رئيس الجمهورية الجديد .

وجاءت نتيجة الاستفتاء تثبت انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية . وهـذا يعنى بالتالى قبول شرط حل الأحزاب فى سـورية . فعزل المعارضة عن الحكم وعن امكانية ابداء الرأى علنا قد تم بصورة قانونية فى الظاهر ، وبعزل المعارضة قتل ضمير الشعب الذى يحذر الحاكم من التردى فى الضلال .

الفصل الرابع

رد الفعل فى العالم على قيام الجمهورية العربية المتحدة

فى ســـــوريا :

تابعت الطبقة الوسطى فى سوريا التطور الذى ادى الى قيام الوحدة بكثير من الرضى والقلق فى آن واحد . لقد شاهد أفراد هــذه الطبقة من قبـل كيف تمت الاتفاقية الاقتصادية بين ســوريا والاتحاد الســوفياتى ، والتى مثل السيد خالد العظم سوريا فيها . انه لمن المعروف تماما أن السيد خالد العظم يمثل كبار الطبقة البورجوازية فى سوريا . ولكن فئات هادفة ومعادية له استطاعت اثارة الشكوك بشخصه اذ نعت بالمليونير الأحمر . وصارت الطبقة الوسطى تخشى فعلا والى حد ما خطرا شيوعيا موهوما . وعلى هذا الأساس فقد رحبت هذه الطبقة بالوحدة . وثمـة فئات من هذه الطبقة تأمل فى توسيع نطاق أعمالها وتثبيت أقدامها فى الســوق الكبرى مصر ، بعد ان تمت الوحدة . ولكن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر غـير الواضحة آنذاك ، والتى لم تتحدد معالمها بعد فيما يختص بالناحية الاقتصــادية ، اقلقت أفراد هذه الطبقة التى دخلت الوحدة مترقبة لما سيكون .

اما كبار ملاك الأراضى فى سوريا فلم يرحبوا بالوحدة لان تطبيق الاصــلاح الزراعى فى مصر منذ التاســع من سبتمبر ١٩٥٢ يقض مضاجعهم ، عارفين بأن دورهم سيأتى . ولم ينظــر هؤلاء الى الاصــلاح الزراعى . من زاوية الضرورة الاجتماعية والاقتصادية ــ فى حالة تطبيق مدروس لا يهدف الانتقام والتشــفى ــ وانما رأوا فيه خطوة نحو اليسار تهدد مصالحهم جذريا . ان هؤلاء الملاك فى سوريا يشكلون جناحا متينا من حــزب الشعب اليمينى الذى حاول التآمر على حكومة الائتلاف ، والذى يفضل الوحدة مع العراق . ولكننا لا نستطيع القول ان هــذا الحزب ، أو أن هذ الفئــة من الحزب ضــد فكرة الوحــدة . وعلينا أن نذكر ان رئيسين من رؤســاء هذا الحزب أرادا ودعوا الى الوحدة الفورية الكاملة ، أو الى اصلاح الجامعة العربية بحيث تكون فعالة فى تحقيق أهداف القومية العربية . وعلينا الا ننسى ان اجماع المجلس النيابى السورى فى مطالبة الحكومة بتحقيق الوحدة كان يشمل أصوات اكثر من عشرين نائبا من نواب حزب الشعب !

اذن نستطيع القول ان شيئا من الارتياح ومن التساؤل كانا رد فعل هــذه الطبقة من الشعب فى سوريا .

اما طبقات الشعب التى تؤمن بالقومية العربية ، وهى تتكون من حزب البعث العربى الاشتراكى كفئة صغيرة غير متماسكة تماما ومن فئات اخرى فى الجيش وفى صفوف الشعب ، فقد احتفلت بقيام الوحدة ناظرين اليها كخطوة أولى ستتبعها خطوات مؤكدة توصل الى الوحدة العربية الشاملة . وقد اعتبر حزب البعث قيام

الوحدة نصرا شخصيا له . وله الحق فى ذلك الى حد ما . ونتيجة لقيام الوحدة ازدادت شعبية هذا الحزب لفترة قصيرة جدا فى سوريا وفى اقاليم عربية أخرى الا فى مصر التى بقيت ممنوعة ومغلقة فى وجهه قبل ، واثناء وبعد الوحدة (١) .

واحتفل الجيش السورى أيضا بقيام الوحدة . وكان يزيد من ابتهاج ضباطه كون الرئيس جمال عبد الناصر ضابطا فى الجيش ، اذ توقعوا عطفه على القوى المسلحة وتفهمه لقضايا الجيش . والجيش ، جهاز القوة فى الدولة ، يميل الى رئاسة قوية حازمة تأمر فتطاع .

خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٨ غض المسؤولون النظر عن نشاط الحزب الشيوعى فى سوريا ، اذ ان الحزب لم يكن مصرحا به رسميا فى عهد من العهود . وقد انتخب السيد خالد بكداش عام ١٩٥٤ بأكثرية ساحقة ممثلا للحزب الشيوعى. أما فى مصر فكان الحزب الشيوعى ممنوعا ، وكان أفراده ملاحقين . من ذلك نستنتج ان تحقيق الوحدة يعتبر ضربة للحزب الشيوعى الذى أصبح عليه أن يعود الى الاختفاء فى سوريا ليتابع نشاطه السرى . فلا عجب اذن ان نرى الحزب يقف ضد الوحدة . هذا وان السيد خالد بكداش قال فى أحد أحاديثه مع قادة الضباط فى بناء الأركان فى دمشق قبل قيام الوحدة بأيام : ((**لم تكن الوحدة مفاجأة لأمريكا والدول الغربية ، وانما هى بموافقتها لأنها الوسيلة التى يمكن بواسطتها القضاء على الحركة التقدمية فى سوريا واخماد صوتها الحر فى الاوساط الدولية بعد أن عجز الاستعمار عن الوصول الى ذلك عن طريق المؤامرات والضغط والعدوان غير المباشر**)) (٢) .

ولقد أورد الكاتب اليسارى المصرى أنور عبد الملك فى كتابه ((**المؤسسة العسكرية المصرية**)) مقاطع من كتابات الحزب الشيوعى المصرى تفيد أن الحزب يؤيد الوحدة ويحتفل بالجمهورية العربية المتحدة لأنها : ((**...دولة قوية ومستقلة ولدت فى الشرق الأوسط ... لتدعم الجماهير فى كفاحها ضد الأمبريالية ، ولتحقيق وحدة العرب فى ظل السلام والسيادة**)) (٣) اننا نجد تناقضا فى كتابة السيد عبد الملك لأنه قال بعد صفحات أخرى من ذات الكتاب ان الراسمالية المصرية هى التى تصنع الوحدة لجعل سوريا اقليما لمصر . ونجد تناقضا مع رد فعل السيد خالد بكداش الذى قاطع الجلسة البرلمانية التى صادقت على اعلان الوحدة ، والذى لم يكن ليغادر سوريا مع عائلته بعد قيام الوحدة بخمسة أيام لو كان قيام الجمهورية العربية المتحدة يحمل الطابع الايجابى الذى يدعيه السيد أنور عبد الملك .

---

(١) انظر : ((محاضر)) صفحة ٧٤ عمود ١ وصفحة ٧٧ عمود ٢ و ٣ .

(٢) انظر : ((عبد الكريم)) صفحة ٢٠٨

(٣) انظر : ((عبد الملك)) صفحة ٢٦٣ .

منذ الانتخاب الفرعى الذى أجرى عام ١٩٥٧ فى سوريا لشغل المقاعد النيابية التى شغرت بعد الغاء نيابة أربعة من النواب المشتركين فى مؤامرة حلف بغداد وهم : الدكتور منير العجلانى والدكتور عدنان الاتاسى وفضل الله جربوع وهايل سرور ، تدهورت شعبية الاخوان المسلمين . فلقد تناطح على المقعد الشاغر فى دمشق السيد رياض المالكى ، مرشح حزب البعث العربى الاشتراكى ، والشيخ مصطفى السباعى ، المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين . وحشدت لهذا الانتخاب كل الجهود التقدمية واليسارية من طرف ، وكل الجهود المحافظة والمتمسكة من جهة أخرى . وانتهى الأمر بسقوط الشيخ مصطفى السباعى بحصوله على ٤٧٪ من أصوات الناخبين . ولقد ساعد على هزيمة الشيخ السباعى أن خصمه أخ للشهيد العقيد عدنان المالكى الذى اغتيل من قبل الحزب القومى السورى عام ١٩٥٥ ، وان المكتب الثانى للجيش وضع كل امكانياته لدعم السيد رياض المالكى. ومنذ ذلك التاريخ شهدنا التطور السريع فى أحداث الشرق الأوسط الذى لم يتمكن الاخوان المسلمون من متابعته بهدوء ، ولا تمكنوا من أخذ المواقف المناسبة فى اللحظات الحاسمة . وسبب ذلك يكمن فى عدم الليونة فيما يدعون اليه ، وفى ان اقتراحهم البديل لحل مشاكل العالم العربى والاسلامى يأخذ مظهر التصلب بحيث لم يعد يتفق ومتطلبات العصر .

والاخوان المسلمون لا يميلون كثيرا الى الرئيس جمال عبد الناصر ، الذى اعدم عددا منهم قبل أعوام غير عابىء بنداءات وجهت اليه من رجالات وحكومات عربية وعالمية .

ورغم هذا التقديم عن جماعة الاخوان المسلمين لا نستطيع القول أنهم يعادون أو يرفضون قيام الوحدة ، فالوحدة العربية تعتبر بالنسبة لهم أيضا خطوة أولى فى سبيل تحقيق أهدافهم الأشمل .

واما الحزب السورى القومى الاجتماعي ، الذى هبطت أسهمه الى الحضيض منذ تنظيمه اغتيال الشهيد عدنان المالكى فى ٢٢ نيسان ١٩٥٥ ، والذى أصبح يلعب أحلك الأدوار السياسية فى الشرق العربى ، فلا عجب ان يرفض الوحدة . ان اشتراك هذا الحزب فى محاولة الانقلاب على الحكومة الائتلافية يدعم ما ذهبنا اليه فى حكمنا على موقف هذا الحزب من الوحدة . ومن المعروف ايضا ان ايديولوجية هذا الحزب لا تتسع لقطر عربى فى شمال افريقيا أو جنوبى بلاد الشام وانما لسوريا الطبيعية فقط ، ولجزيرة قبرص ـ نجمة الهلال الخصيب .

رد الفعل فى مصر :

انه لمن اصعب الأمور تحديد رد الفعل الواقعى فى مصر . لقد ميزنا لدى معالجتنا لرد الفعل فى سوريا بين البورجوازية ، والقومية ، والجيش ، والشيوعيين

والاخوان المسلمين ، والحزب القومى السـورى الاجتماعى . أما فى مصر فاننا لانستطيع اتباع تقسيم مماثل لأن الأحزاب السياسية فى مصر ممنوعة منذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ . هـذا وان رسائل القراء فى مصر والتى جاء ذكرها فى كتابات السيد محمد حسنين هيكل ، وأقوال الرئيس جمال عبد الناصر لتوحى بل تؤكد بأن هبة الشعب المصرى فى احتفالات الوحدة لم تحمل عفوية الهبة الوطنية فى سوريا وصدقها انما كانت موجهة من الصحافة والاذاعة وأجهزة الاعلام الأخرى . ولم يحدث الاحتفال فيما نرى على اساس ان وحدة قد تمت بين بلدين عربيين ، بقدر ما حدثت على اساس ان رائد القومية العربية قد سجل نصرا جديدا .

وفى الحقيقة فان الوحدة لتعتبر نصرا لا مثيل له للرئيس جمال عبد الناصر . فقد أصبح يتكلم باسم مصر وسوريا معا . وان اقتصاد الاقليمين اقوى من اقتصاد مصر لوحدها وأصبح الموقع الاستراتيجى أهم والوزن السياسى أكبر .

انه لنصر يندر أن يحدث له مثيل فى التاريخ حين جاءت سـوريا المستقلة فحلت كيانها ونظامها ، وأسـلمت قيادها بكل رحابة صـدر لشخص الرئيس جمال عبد الناصر .

رد الفعل فى العراق ، والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية :

فى أثناء احتفالات الوحدة أكد الرئيس جمال عبد الناصر ، والرئيس السورى السابق شكرى القوتلى فى خطابيهما أن هذا الكيان الجديد ليس الهدف النهـائى لقيام الجمهورية العربية المتحدة وانما هـو الخطـوة الأولى الى الوحدة العربية الشاملة (٤) . وأكدا أيضا ان طريق الانضمام الى هذه الجمهورية مفتوح لكل بلد عربى . فلو نظرنا الى هـذه التصريحات بامعان لرايناها تهدد بصـورة غير مباشرة كيان الدول العربية الأخرى ، وخاصة الممالك منها (٥) . فى غداة قيام الوحدة علق السيد فاضل الجمالى على اعلان الوحدة بأن الوحدة بين الأقطار العربية هى أمـر طيب . أما هذه الوحدة فهى شاذة وغير طبيعية أبدا . وكان الملك حسين يشـكل الهدف الأقرب للتهديد الصادر عن الجمهورية العربية المتحـدة لأن المملكة الأردنية الهاشمية تفصل جغرافيا بين اقليمى الجمهورية الجديدة . فليس من الغريب أن نجد السيد سليمان طوقان وزير القصر الأردنى يزور عاصمة المملكة العـربية

---

(٤) انظر مقالة الاستاذ ميشيل عفلق فى « نضـال البعث » جزء ٣ صفحة ٢١٧ .

(٥) كتب المستشرق والمحلل الصحفى يورج اندريس ايلتون فى صحيفة « سود دويتشة تسايتونغ » مقالة مطولة عن هـذا الموضوع . عنوان مقالته يوحى بكامل المضمون « ثلاثة ملوك فى كماشـة ناصر » عـدد ١٩٥٨/٢/١٣ .

السعودية فجأة ، والسيد سامي الرفاعي وزير خارجية المملكة الأردنية يطير الى بغداد ، ولم يعلن عن أسباب الزيارتين شيىء ، لكن الأمر اضحى كالسر المفضوح . فتقارب الممالك الثلاثة أصبح هدفا لصد المد الوحدوى الذى يأتى من الجمهورية الجديدة والذى يجد تأييدا عظيما ضمن الصفوف الشعبية فى الممالك الثلاثة آنذاك . وكنتيجة للنشاط السياسى ذاك قام الاتحاد العربى بين مملكتى العراق والأردن . أما الملك السعودى فقد اكتفى بتأييد قيام الاتحاد العربى دون الانخراط فيه (٦). وحرصا على الحقيقة لا يسعنا سوى القول ان دستور الاتحاد العربى افضل من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . ولو سارت الوحدة مع مصر على أساس دستور الاتحاد العربى قولا وفعلا لما حدث الانفصال ، ولما حدث الانشقاق فى صفوف الدول العربية .

رد الفعل لدى الدول العربية الأخرى

انه لمن الصعب تناول رد الفعل فى الدول العربية الأخرى بشرح واضح . والسبب هو وجود ظاهرتين متناقضتين . فمن ناحية نجد فرحة شعبية سادت كثيرا من البلاد العربية لقيام الوحدة ، وكانت هذه الفرحة الشعبية مقرونة بتصريحات رسمية لحكومات تلك الدول فيها ((**تمنيات أخوية صادقة ومشجعة**)) للوحدة العربية . لكننا من ناحية أخرى نستغرب اقتصار تصريحات الشقيقات العربيات على التمنيات الأخوية ! فلماذا لم تدخل هذه الشقيقات فى هذه الوحدة ان كانت ترى فيها الصلاح ؟ وان كان لديها تحفظ أو اعتراض على طريقة قيامها

---

(٦) يوضح تقارب الملوك الثلاثة اثر اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة أمران :

(أ) ان تخوف الممالك الثلاثة من قيام الجمهورية طغى على الخلاف القديم بين العائلتين المالكتين .

(ب) ان حرص الملك سعود على استقلال سورية وعلى عدم دخولها فى حلف الملكين الهاشميين لا يقل عن حرصه على الحفاظ على سورية بعيدة عن تأثير وسلطان القائد المحبوب للقومية العربية . فمصلحة الاسرة المالكة السعودية هى فى بقاء سورية حرة وغير مرتبطة بأى من الطرفين . فلو دخلت سورية فى فلك الهاشميين لتكونت كتلة ربما تزعج السيادة القائمة فى المملكة . ولو ارتبطت بمصر لكان التهديد مؤكدا لان الرئيس عبد الناصر جاهر برفضه لما سماه بالاحكام الرجعية فى البلاد العربية . من هنا نفهم تورط الملك سعود فى مؤامرة للتخلص من الرئيس عبد الناصر ، تلك المؤامرة التى يدعى عبد الحميد السراج انه هو الذى كان الطرف السورى فيها وهو الذى كشفها بينما يدعى السيد احمد عبد الكريم انه هو وعدد آخر من ضباط سورية القادة هم الذين سلموا وثائق المؤامرة وكلفوه بمتابعتها والتظاهر بقبولها الى ان تحين ساعة كشفها بالطريقة الدراماتيكية المؤثرة اعلاميا .

ويقول خالد العظم أن الملك سعود قال له : ((نحن لا نريد لا زيدا ولا عمرا لكننا نريد الا تخسر سورية استقلالها)) . (عظم جزء ٢ صفحة ٢٦٠) .

فلماذا لم تطلب الدخول فى وحدة مدروسة وعلى أساس شروط تراها أفضل لها ولفكرة الوحدة على السواء ؟

فى اعتقادنا يمكن اجابة السؤال المطروح بسهولة ، رغم عدم توفر جواب رسمى من أولى الحكم أنذاك : انهم لم يطلبوا الاشتراك ولا التفاوض من أجل الوحدة لعدم وجود القدر الكافى من الغيرية لدى الحكام العرب (٧) . ومن يعتلى مكانة حكم الشعب تصعب عليه العودة الى صفوف الشعب . ولسنا نريد تجاهل عامل آخر فى هذا الأمر . فالدولة العربية التى تتمادى فى التجاوب مع الجمهورية العربية المتحدة قد تخسر كثيرا من مصالحها فى الممالك الثلاثة التى ناصبت عروشها قيام الوحدة العداء .

لكننا لا نملك أخيرا سوى ان ننوه الى احتمال آخر يفسر لنا عدم ظهور رغبة الشقيقات بالانضمام الى الوحدة الجديدة وما سنورده فى هذه الفقرة يؤيد الفكرة القائلة بأن الوحدة لم تكن لتقوم لولا رغبة ، أو موافقة الولايات المتحدة على اقل تقدير . وذلك من أجل كبت صوت سوريا الحر الذى يقلق العالم الغربى . فاتمام مشروع سياسى كبير من قبل دولتين صغيرتين من دول العالم الثالث أمر صعب جدا ان كانت تعاديه اميركا والاتحاد السوفياتى على حد سواء . أما الاتحاد السوفياتى فقد رفض الوحدة مما يجعل الاحتمال واردا فى أن الولايات المتحدة هى التى ايدت أو وافقت على دخول سورية فى قبضة الرئيس جمال عبد الناصر . لكن الولايات المتحدة لم تكن لتصمت لو حاول الرئيس المصرى توسيع رقعة سلطانه على حساب أية دولة عربية اخرى ... لأن هذه الدول لا تشكل خطرا على السياسة الغربية فى المنطقة . وأحداث لبنان وما جرته من نزول القوات الاميركية ليؤيد صحة هذا الرأى . أما محاولة العاهل السعودى لايقاف مشروع الوحدة فلا تتعدى فى نظرنا أن تكون تصرفا شخصيا من قبل الملك دون علم ، ودون استمزاج رأى الولايات المتحدة فيه . بل ليس من العجيب أن الولايات المتحدة كانت تعلم بوجود المؤامرة من جهة وانها كشفتها بنفسها لأن كشف مؤامرة من هذا النوع للمسئولين السوريين ليزيد فى الفورة العاطفية الجياشة التى رمت بسوريا بين يدى الرئيس جمال عبد الناصر . فليس من المستغرب أن تلعب الدول الكبرى على عدة حبال متناقضة فى وقت واحد فتؤيدها كلها مؤلبة اياها على بعضها

---

(٧) يكتب خالد العظم عن « غيرية » الرؤساء العرب بقلمه اللاذع على الصفحة ٢٥٧ فى الجزء الاول : « وما بالك بملوك العرب ورؤساء دولهم وهم معرضون لاقصى التضحية الشخصية بالتنازل عن عروشهم ورئاستهم ؟ . وبخلد من يدور ان ينحنى عبد العزيز آل سعود امام فاروق ، أو ينحنى عبد الله امام فيصل ، أو ان ينسحب الخورى من طريق القوتلى ؟ ليس هذا الا خيالا فى خيال » .

لتقف فى النهاية مع الفئة التى يتم لها النصر (٨) أما قيام الاتحاد العربى فلا يجوز تقييمه على أنه يمثل معاداة العالم الغربى لدولة الوحدة وانما يجب النظر اليه من خلال فكرة النفوذ البريطانى ونفوذ الولايات المتحدة الاميركية فى المنطقة . فبريطانيا كانت تود ضم سوريا الى منطقة نفوذها من الهلال الخصيب . ولكن الولايات المتحدة كانت أسبق ، اذ منعت سوريا من السقوط فى منطقة النفوذ البريطانى .

رد الفعل فى العالم :

أسرائيل :

فى عام ١٩٤٨ استطاعت الصهيونية الحاق الهزيمة بالعرب لأسباب سياسية وعسكرية لن نتعرض لها فى هذا الكتاب واغتصبت معظم فلسطين لتؤسس فيه دولة أسرائيل . ومنذ أن وضعت الصهيونية قدمها فى ((**شق الباب**)) العربى وهى تحاول التفاوض مع العرب على أساس الأمر الواقع . أما العرب فانهم يرفضون هذا الجسم الغريب من الأصل . ورغم الصعوبات الجسيمة نجد العرب يسيرون نحو التكامل وتوحيد الرأى ونحو التطور الاقتصادى ورفع مستوى الشعب وتطوير كل معالم الحياة بشكل عام ، لأنهم عندئذ سيكونون أقوى من الجسم الغريب إسرائيل اقتصاديا وسياسيا . وأما من الناحية العسكرية فلم يكن العرب أضعف من اسرائيل فى وقت من الاوقات الا بسبب التسليح . والسياسة العالمية كانت تتحكم بكمية ونوعية تسليح العرب اذن فالهزيمة التى لحقت بالعرب كانت سياسية أكثر مما هى عسكرية .

والصهيونية تدرك ذلك ، وتدرك أن الزمن لا يسير لصالحها . وهذا يدعوها لأن تعمل جاهدة على افشال كل مشروع وحدة عربية ، طالما العرب لا يعترفون بوجودها . لذلك نستطيع القول بأن اسرائيل أصبحت ينتابها القلق من قيام الجمهورية العربية المتحدة (٩) .

---

(٨) قبل قيام الوحدة تعكرت الاجواء بين الملك سعود وعبد الناصر لان سعود كشف مؤامرة مصرية لوضع متفجرات فى غرفة نومه لقتله . ولقد قبض على الفاعل فاعترف بما بدا ليؤكد صدور المؤامرة عن مصر . ولكن اشتراك مصر غير مؤكد على الاطلاق . فحين اجتمع القوتلى بالرئيس عبد الناصر كشف له سبب غضب سعود وحدثه عن المؤامرة . ولقد تحدث محمود رياض عن تلك المؤامرة للجمهورية بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٤ فقال : ((ان الملك سعود كان يردد الادلة التى سمعها ومنها أن الرجل المعتقل يؤكد أن مصر هى التى أوفدته للقيام باغتيال الملك ... وعندما روى القوتلى لجمال عبد الناصر ما سمعه من الملك سعود كان تعليق عبد الناصر أن من حق الملك سعود أن يغضب اذا وصلت الى يده أدلة من هذا النوع تدين مصر . وذكر عبد الناصر أنه على استعداد لمحاكمة اية شخصية مصرية يتبين أنها كانت على صلة بهذا الموضوع ، مع تأكيد استحالة ذلك ، وأن الامر من بدايته الى نهايته عملية ملفقة بايد مدربة أجنبية . وعندما قابلت عبد الناصر بعد ذلك قال لى (لمحمود رياض) انه مقتنع تماما بأن المخابرات الاميركية وراء تدبير هذه الدسيسة)) .

(٩) منذ عام ١٨٤٠ حاول البارون روتشيلد الجد تبرير اقامة وطن يهودى فى فلسطين لكى يمنع قيام دولة عربية قوية تزعج الدول الاوربية الاستعمارية . ولقد وجه روتشيلد مراسلاته الى بالمرستون رئيس الوزراء البريطانى آنذاك .

لكن التحفظ الذى خالجنا فى النقطة السابقة ــ رد فعل الدول العربية الأخرى ــ يعود ليفتح عيوننا وأبصارنا على رأى مماثل لما جاء فى النقطة السابقة . انطلاقا من ذلك لا نستطيع الجزم بأن القلق انتاب اسرائيل لقيام الوحدة . فهناك ملابسات وشبهات قوية تدعونا الى اعتقاد معاكس تماما لما ذهبنا اليه . فمحاولة الرئيس جمال عبد الناصر اقناع الوزراء السوريين والضباط السوريين عام ١٩٥٩ بقبول تحويل مجرى نهر الأردن مقابل أن يحصل على قروض عرضها عليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشولد ، تجعلنا نشك بصحة نوايا الرئيس جمال عبد الناصر من جهة ، وتجعلنا نظن بأن اسرائيل احتفلت صامتة وضمنا بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، لأن القيادة الجديدة للجيش السورى سوف تعقل حركة هذا الجيش الفوارة فى رد كل محاولة اسرائيلية للاعتداء أو لتحويل نهر الأردن منذ عام ١٩٥٣ . وعلى سبيل المثال نستبق التسلسل الزمنى لنذكر بعض الأحداث التى جرت على الحدود السورية الاسرائيلية بعد قيام الوحدة:

بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣ حدث اعتداء يهودى على قرية الدرباشية الواقعة فى القطاع الأوسط من الجبهة السورية . وكان قائد الجبهة آنذاك العقيد جادو عز الدين . فأصدر أوامره الصريحة بالرد على النار بالمثل وذلك بمدافع الهاون . فأجاب اليهود باشراك مدفعية الميدان فى المعركة ، فاشتركت حينئذ مدفعية الميدان السورية أيضا . ولم يقتصر رد الجبهة السورية على المنطقة التى يأتى منها الهجوم اليهودى المباشر ، وانما تعدت ذلك بأن ضربت الخطوط الخلفية لنقطة الاعتداء وكانت النتيجة ما يلى :

حرق المستعمرتين كفر سلط ، وزبيد

تدمير مستودع ذخيرة لليهود فى تل أبى الريش

تدمير بطارية مدفعية بعيدة المدى خلف مستعمرة نجمة الصبح

تدمير وتعطيل تسع دبابات للعدو

وأما خسائر الجيش السورى فكانت أقل من ان تذكر .

لكن رد الفعل فى قيادة الجيش الأول على هذا النصر الذى يرفع من معنويات الجيش السورى بشكل خاص ومعنويات كل غيور على القضية العربية بشكل عام ، كان لا يتناسب مع قيمة النصر فى قليل أو كثير . فقد انهال رئيس أركان الجيش السورى العميد عبد المحسن أبو النور ، وهو موفد الرئيس عبد الناصر فى سوريا باللوم والتجريح على قائد الجبهة وعلى الضباط الذين اشتركوا فى العمليات . وأعقب حملته بسحب صلاحية فتح نار الاسلحة الثقيلة على العدو من قائد الجبهة ، وحصرها بقائد الجيش أو رئيس الاركان . فلو اعتدى اليهود بالمدفعية أو بالدبابات على الجبهة السورية ، لما أمكن لقائد الجبهة سوى الاجابة بالاسلحة الخفيفة فقط .

وبالفعل لما جرى اعتداء يهودي على قرية التوافيق السورية في أول شباط ١٩٦٠ لم يتمكن قائد الجبهة من ادارة المعركة ولا من اعطاء الأوامر للسلاح المناسب في الزمان والمكان المناسبين رغم وقوفه موقف المشرف الفعلي على أرض المعركة . انه لم يستطع ذلك ، لأن العميد عبد المحسن أبو النور سبق أن سحب هذه الصلاحية منه ليتولى قيادة المعركة بنفسه من دار الأركان في دمشق . وقد ادار المعركة بالهاتف ، و كانت النتيجة العملية ما يلي :

تدمير قرية التوافيق بما في ذلك تحصينات الجيش السوري حول تلك القرية

اسكات مربض مدفعية سوري

تخاذل سرية مشاة عن القيام بهجوم معاكس

ولم يتخاذل آمر سرية المشاه عن خوف ، وانما لأن قائد المعركة اخطأ في تصرفاته التي يأمر بها من دمشق . فأثناء هجوم اليهود طلبت القيادة من النقيب شحود عطاسي أن يهجم بسريته . لكن اليهود كانوا يهاجمون بأسلحة ثقيلة ، لا تجدي معها اسلحة سرية المشاة الخفيفة . ولم يأمر قائد المعركة أبو النور بأن تتدخل من الاسلحة السورية الثقيلة سوى المدافع التي تعوق هجوم العدو . وترمي هذه المدافع عادة المناطق الواقعة بين صفوف الجيش السوري المدافعة ، والقوى الاسرائيلية الهاجمة . وخطر اصابة هذه المدفعية لصفوف الأصدقاء (**أي سرية المشاة لو تدخلت**) وارد جدا . فتدخل سرية المشاة في هذا الوضع الشاذ يعتبر انتحارا لا يمت الى الشجاعة بصلة . والسؤال يطرح على العميد أبي النور : لماذا لم يسمح لنيران مدافع البطاريات بالاجابة على نيران مدافع الميدان الاسرائيلية ؟ . ولماذا لم يأمر بأن تتدخل قوى الأسلحة الثقيلة لدعم سرية المشاة؟ ولماذا قاد المعركة من دمشق عوضا عن أن يطلب من المشرف الفعلي على المعركة الذي يرقب الاحداث بالعين المجردة ادارة المعركة من المنطقة نفسها ؟

وقد قلبت أجهزة الاعلام هذه الهزيمة الى نصر عظيم . أما ما تم بعد الحادث فهو احالة ضابطين الى مجلس التأديب وهما النقيب مصطفى فاضل ، آمر وحدة مدفعية ضد الطائرات والنقيب شحود عطاسي رئيس سرية المشاة (١٠) .

وفي عهد الوحدة استطاع اليهود تنفيذ سلسلة من الأعمال ظاهرها يتعلق بتجفيف المرحلة الأخيرة من بحيرة الحولة وبتحويل مياه الأردن . لكنها في ذات الوقت كانت تحقق أهدافا هامة أخرى وهي :

---

(١٠) في حديث مع السيد اكرم ديري ، الوزير المركزي في آخر عهد الوحدة نفى خسارات الجيش السوري أثناء الهجوم الاسرائيلي على قرية التوافيق وبين أن السوريين كانوا عارفين بالهجوم ومستعدين له وأكد انتصار الجيش السوري على القوات الاسرائيلية في تلك المعركة واشار أيضا الى دحضه لادعاءات السوريين خلال مؤتمر شتورة عقب الانفصال .

— اعطاء سير نهر الاردن انحـــدارا معينا لتنطلق المياه بقـوة فى قناة التحـويل المرتقبة موصلة اياها الى صحراء النقب .

— تعميق مجرى النهر . فبعـد ان كان النهر فى تلك المنطقة عبـارة عن مخاضـة يسهل للجندى السورى اجتيازها الى ضفة الأعداء ، أصبح من الصعب على المقاتل السورى اجتيازها .

— تكديس ما نتج من الحفر فى سرير النهر على الضفة الاسرائيلية . وقد أدى ذلك الى ارتفاع الضفة الاسرائيلية عن الضفة فى الجانب السورى بشكل لم يعد يسمح باقامة الجسور . وفى ذات الوقت أضحت الضفة المرتفعة حاجزا قويا فى وجه الدبابات السورية وستارا طبيعيا لأسلحة اليهود . فدبابات العـدو أصبحت مستورة بجدار طبيعى تستطيع من خلفه تنفيـذ الرمى المباشر على مواقع الجيش السورى .

وقد تمت هذه الأعمال دون أن تحرك القيادة ، وهى بيد العميد عبد المحسن ابو النور ساكنا . ولم تجد التقارير العديدة التى رفعت من قبل ضباط الاستطلاع السوريين . بل ان العكس قد حصل حين صدر الأمر صريحا الى القوات السورية بعدم اطلاق النار جنوبى جسر بنات يعقوب اذا بدأ اليهود بأعمال الحفريات هناك . وفى اليوم التالى لصدور هذا الأمر نزلت الحفارات والتراكتورات اليهودية للعمـل ولم يعد الجنود والضباط السوريون يحتملون هذا الوضع والعدو على مرآى من عيونهم المجردة ، وفى مرمى أخف أسـلحتهم . وظهر تماما انهم سـيتمردون على أوامر منع اطلاق النار ، فتدخل مراقبو الهدنة وتوقف اليهود عن اتمام الحفـر . ولو كان استتباب أمور الجيش السورى مستكملا فى يد عسكريى الرئيس عبد الناصر لما امكن ظهور بوادر التمـرد على أوامر الرئيس ، ولمـا توقف اليهود عن أعمال الحفـر .

يذكرنا ما جاء آنفا بمقارنة بين ما قام به اليهود من تحصينات على الحـدود السورية الاسرائيلية من جهة ، وعلى الحدود المصرية الاسرائيلية من جهة أخرى . فنرى اليهود يحسبون لكل مسافة شبر من الحدود المشتركة مع سوريا حسـابا عظيما فيرسمون ويخططون للدفاع ولتفادى الأخطار الآتية منها . أما على الجبهـة الطويلة المشتركة مع مصر فلم ينشىء اليهود جزءا من مائة مما فعلوه على الحـدود القصيرة مع سوريا . أفلا يوحى هذا بان اسرائيل تنام قريرة العين مطمئنة البال من ناحية حاكم مصر بينما تخشى جبهة سورية ؟ والا توحى الأحـداث المذكورة بأن امتداد حكم الرئيس جمال عبد الناصر الى سورية سمح للعدو بزيادة تحصـيناته هناك فجعلته أقدر على ممارسة العدوان ؟ . هل كان الرئيس جمال عبد الناصر

يهدف من وراء كبته لفعالية الجيش السورى ومن تمكينه العدو من اقامة التروس والحصون ادخال اليأس فى نفوس السوريين من امكانية استئصال اسرائيل ، واجتثاث شأفة عدوانها من الأرض العربية ؟ اننا نطرح هذه التساؤلات لأن الاحداث الموضوعية تفرض طرحها فرضا ، ولأننا لا نملك الخبر اليقين . كل ما نملك أن نقول فى هذا الصدد ينحصر فى ان سوريا كانت فى كل العهود ، ومازالت العقبة الكأداء فى وجه استتباب الأمر لليهود فى فلسطين العربية (١١) .

ونسمح لأنفسنا بالاستطراد قليلا خارجين عن متن الموضوع الاصلى لنصف وجود قوات الطوارىء الدولية على الحدود المصرية الاسرائيلية على انه اكبر ضربة لوحدة الجهود العربية فى سبيل تحرير فلسطين . او لنقل تجاه وحدة الجهود العربية فى سبيل الدفاع عن أنفسهم تجاه اعتداءات اسرائيلية مقبلة تهدف الى تبلع الضفة الغربية بكاملها . فوجود قوات الطوارىء هذه تجعل الجيش الاسرائيلى محمى الظهر على طول الحدود الجنوبية فى حال هجومها على الأردن وسورية . لأن القوات المصرية لا تستطيع تجاوز القوات الدولية . ولو فعلت ذلك اوضعت نفسها فى عداء مستحكم مع جميع أمم الأرض المشتركة فى الأمم المتحدة .

وهذا ما لايمكن لمصر ان تتحمله اطلاقا ، اذ سبق لأمم أكبر منها وأقوى منها بكثير أن تحطمت أدبيا على صخرة الأمم المتحدة . يضاف الى ذلك ان تدخل أساطيل اميركا وانكلترا لسحق جيش مصرى يخترق حرمات ممثلى الأمم المتحده أمر محتمل جدا . ولن يقابل مثل هذا التدخل باستياء عالمى ، ولن ينظر اليه كدفاع عن اسرائيل ، وانما سيتمكن رجال الدعاية من تمويهه بسهولة ، واقناع العالم بانه يحدث لمنع الاعتداء وللحفاظ على هيبة الأمم المتحدة . ويجيب البعض ان مصر تستطيع اخراج قوات الطوارىء حينما تريد فيخلو لقواتها الطريق للدخول فى المعركة مع اسرائيل . وهذا وهم محض يؤسفنا أن نرى بعض المثقفين وقعوا فريسة له فأصبحوا يعتمدون عليه . فقوات الطوارىء لا تخضع لأوامر القاهرة وانما تتبع اوامر وتعليمات السلطات المختصة فى الأمم المتحدة . ففى حال حدوث اشتباك بين سورية واسرائيل أو الأردن واسرائيل ستمضى أيام طوال قبل أن يخلو الجو للقوات المصرية لأن تتدخل ، هذا ان وافق مجلس الأمن على سحب قوات الطوارىء فى ظروف عصيبة كهذه . وليس من المستبعد أن يتباطأ مجلس الأمن فى اقرار خروج قوات الطوارىء ! بل ليس من المستبعد أن يصر على ابقاء هذه القوات فى أماكنها فى مثل هذه الظروف مدعيا حرصه على عدم تشعب وانتشار القتال فى المنطقة . فهيئة الأمم ومجلس الأمن أكثر تأثرا بالدول الكبرى من تأثرهما بارادة مصر

---

(١١) نرجو لفت نظر القارىء الكريم الى أن هذا النص كتب فى أعوام ١٩٦٥ — ١٩٦٦ .

او سورية او الأردن . والدول الكبرى بما فيها الاتحاد السوفياتي أحرص من يدافع عن وجود اسرائيل (١٢) ويجيب البعض الآخر بأن الجيوش المصرية تستطيع الدخول في قتال مع اسرائيل بواسطة جيوش ترسلها الى سوريا والأردن بحرا وجوا . ولذا على ذلك اعتراضان : لن يصبح من السهل نقل الجيوش بين مصر وسوريا والأردن بعد نشوب القتال مع اسرائيل لأن البحر والجو يصبحان مراقبين ومهددين من قبل العدو . والأهم من ذلك هو ما يلي : لو حدث أن استطاعت اسرائيل اخذ موافقة العالم الاشتراكي وموافقة اقطاب العالم المسيحي على احتلال الضفة الغربية لهاجمت اسرائيل الأردن على الفور دون سابق انذار . فان كانت جبهة مصر مضمونة لاسرائيل بوجود قوات الطوارىء الدولية ، لوضعت كل عبئها العسكري على الجبهة الواحدة هذه . أما لو لم تكن قوات الطوارىء موجودة لاضطرت اسرائيل لوضع نصف قواتها على الحدود المصرية خشية وقوعها في الكماشة . وبذلك ينخفض الضغط المعادي على الأردن وسوريا بمقدار النصف .

وأما الصواريخ فسلاح ذو حدين آن لنا أن ندرك أن اليهود يملكونه قبل امتلاك مصر له بعدة أعوام .

هذا ولا يجوز لنا أن ننظر الى انسحاب قوات الأمم المتحدة من سيناء بمجرد طلب مصر لذلك قبل حرب ١٩٦٧ على انه خضوع هذه القوات لارادة مصر . فلقد أصبح الجميع يعرف أن سرعة تلبية طلب مصر بالانسحاب الكامل تمت لتسهيل مرور الاسرائيليين الى أراضي مصر . فحرب الـ ١٩٦٧ كانت مرسومة ومدعومة من

---

(١٢) لا يجوز لنا الوقوع في وهم بأن الاتحاد السوفياتي هو صديق للعرب وعدو لاسرائيل . فالاتحاد السوفياتي هو أول دولة اعترفت باسرائيل عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨ . فحين نرى الاتحاد السوفياتي اليوم يؤيد وجهة نظر العرب الى حد بعيد في قضية فلسطين ، وحين نراه يستعمل حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن للصالح العربي ، يتوجب علينا الا ننخدع ، والا يغيب عن فكرنا الخط الاساسي للسياسة السوفياتية في الشرق العربي . فالاتحاد السوفياتي يريد الظهور كصديق للعرب : ولا يتحرج من ارسال الوعيد الى الاستعمار والى الصهيونية واسرائيل ، بشرط الا يتعرض هذا التهديد لوجود الكيان الاسرائيلي نفسه . فوجود اسرائيل سمح للاتحاد السوفياتي في ان يقف من العرب موقف الصديق ، واعطى الشيوعيين فرصة سانحة للدخول في صفوف العرب ، مستغلين العداء العربي للاستعمار الغربي الذي أوجد اسرائيل : والذي لم يعدل سياسته تلك حتى الآن فاعتراف الاتحاد السوفياتي باسرائيل كان خطوة استراتيجية ناجحة ، اذ صدم بها العرب لفترة من الزمن، ثم تظاهر وكأنما هو عدل سياسته فكسب الجانب العربي . ونحن نعتقد ان الاتحاد السوفياتي سيدافع عن اسرائيل بشدة وحزم ، لو حصل ما يهدد وجودها فعليا ، لان استمرار وجودها يفيده في توسيع شقة الخلاف بين العرب والغرب ، ولانه يبيع السلاح للعالم العربي مقابل مواد أولية وعملات صعبة ولانه يستطيع ان يفرض على حكام العرب بعض الشروط التي توافقه من حين الى حين .

الرئيس جونسون الذى خدع القيادة العربية ممعنا فى دعم اسرائيل . ومن المشكوك فيه حتما ان تنسحب هذه القوات بتلك السرعة لو كان الانسحاب يخدم مصر .

المعسكر الشرقى الاشتراكى :

ينطبق ما قلناه عن رد الفعل لدى الحزب الشيوعى فى سوريا عند قيام الوحدة الى حد كبير على رد فعل الدول الاشتراكية . فالأرض السورية التى استطاع الشرقيون تسميدها بالصداقة للدول الاشتراكية عادت لتقفر من هذا السماد . وقد اضطر العالم الاشتراكى الى تلقى هذه الصفعة ((**باسما ابدا**)) و ((**بروح رياضية فياضة**)) . لقد اعترف العالم الاشتراكى بالجمهورية الجديدة وتمنى لها النجاح ... ولكن على مضض . ولو انه تصرف غير هذا التصرف لاجتثت جذور مصالحه ومظاهر الميل اليه فى سوريا وفى البلاد العربية الأخرى .

ومن المعروف أن الرئيس السوفياتى نيكيتا خروشتشوف قال للوفد العسكرى السورى برئاسة اللواء نامق كمال ، الذى زار الاتحاد السوفياتى فى ١٣ ايلول من عام ١٩٦٢ ، انه نصح الرئيس جمال عبد الناصر بعدم اقامة دولة الوحدة ، فلم ياخذ برايه .

العالم الغربى :

حتى عام ١٩٥٨ لم يكن الغرب قد اكمل تطوير الصواريخ بعيدة المدى والتى يطلق عليها اسم عابرة القارات . فاضطر الغرب من جراء تخلفه فى هذا المضمار الى الحفاظ على قواعده العسكرية التى تمتد على طول الحدود للاتحاد السوفياتى وجمهورية الصين الشعبية . وكانت سورية تشكل فجوة فى جدار الغرب : اذ لم يمكن اخضاعها لا بالمال ولا بالقوة ، لا بالوعد ولا بالوعيد . قالت كلمتها فى احلاف الغرب ووضعت كل عبئها وراء كلمتها .

لو شئنا الحقيقة لوجدنا أن اهمية سورية الاستراتيجية فى الجدار الغربى ضعيفة جدا . فهى مفصولة عن الاتحاد السوفياتى بنطاق عريض من الأرض الايرانية والتركية الداخلة فى حلف بغداد . وطالما هى مفصولة عن الاتحاد السوفياتى ، فهى لا تشكل خطرا مباشرا عسكريا على أحلاف الغرب ومخططاته . لكن خطر سورية على مخططات الغرب وأحلافه موجود ! الا أن مبعثه شىء آخر تماما : فالدول العربية التى دخلت حلف بغداد والتى تتعاون مع الغرب بشكل أو آخر تعلل تصرفاتها وانخراطها فى المخطط الغربى بخشيتها من الخطر الشيوعى . لكن سورية رفضت الفكرة القائلة أن الخطر الشيوعى هو الخطر الأول الذى يهدد العرب ، وبينت بوضوح أن الخطر الأول هو الخطر الجاثم فعلا أى اسرائيل ! والخطر الذى يليه مباشرة ياتى من صفوف هؤلاء الذين يدعمون هذا الكيان الاسرائيلى المغتصب ، فلو حصل فى اى زمن ولأى سبب أن اشتعلت الحرب

بين سوريا واسرائيل لما استطاعت الدول العربية الأخرى ترك سورية تتحمل العبء وحدها ، وانما سيفرض عليها التدخل الى جانب سورية حتى ولو كانت الدولة العربية مرتبطة بحلف غربي وملتزمة بألا تحارب اسرائيل (١٣) . ومكانة سورية . في نفوس الشعب العربي عزيزة فعلا ، وخاصة في القطر العراقي الشقيق الذي كان سيسحق كل حكم لا يؤيد سوريا ضد الصهيونية . فعدم دخول سورية في حلف غربي كحلف بغداد لا يعني اذن أن الحلف قد ضعف بقدر قوة سورية الفعلية الموضوعية ، وانما يضعفه الى مدى لا يمكن حسابه مسبقا ويتجاوز أثره الدول العربية الأخرى الى فئات من شعوب دول اسلامية مجاورة . وهذا ما كان يقض مضجع وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دلاس . ولسنا نبالغ اذ نقول ان سورية قد خلقت في قلبه حسرة منذ عام ١٩٥٣ ... فكيف لم تنصع هذه « الدويلة الشقية » لارادة المارد الأميركي الجبار ؟

اما بعد قيام الوحدة فقد تغير الأمر . لأن سوريا لم تعد تسير امورها بنفسها ولأنها لن تستطيع احراج الدول العربية الاخرى . وهذا نصر كبير للغرب وان لم يكن مباشرا . والنصر الآخر للغرب يكمن في أن سوريا أصبحت تحكم من نظام معروف برفضه للشيوعية . والنصر الثالث للغرب يكمن في تبعية سورية لنظام فردي متين . فما يمكن الاتفاق عليه مع هذا الفرد يمكن الاطمئنان الى ان سوريا ستنفذه . اي أن سوريا لم تعد فوارة الحركة ولا قادرة على الاعتراض . اما من قبل فكانت سوريا تسقط الحكم الذي لا يحقق ارادة الشعب .

وان مكاسب الغرب المذكورة لتؤيد وجهة النظر التي أوردناها على الصفحات السابقة والتي تفيد بأن الولايات المتحدة دفعت سورية الى الدخول في وحدة مع الرئيس جمال عبد الناصر .

---

(١٣) في محكمة بفداد قال الشاهد السيد توفيق السويدي فيما قال : « ان سورية تتعب العراق وفلسطين تتعب سورية والمشاكل متسلسلة . اذا لم تحل مشكلة فلسطين تبقى الحالة في سورية مذبذبة ، وتذبذب سورية يؤذي العراق » . « محكمة الشعب » الجزء الثالث ، صفحة ٩٩٠ .

في ٢١ نيسان ١٩٥٣ نشرت لوموند مقالا يهاجم محاولات بريطانيا في السيطرة على سورية ويلقي ضوءا على مكانة سورية ويختتم المعلق قوله : « انها ليست المرة الاولى التي تهدد بها المؤامرات الخارجية أمن سورية الداخلي أو تحاول بريطانيا جر هذه الدولة التي تعتبر مفتاحا لرقعة شطرنج الشرق الاوسط الى داخل منا طق نفوذها » .

الفصل الخامس

الدستور المؤقت
للجمهورية العربية المتحدة

ليس من السهل ان نحدد بدقة نوعية الكيان الجديد (**الجمهورية العربية المتحدة**) حسب نصوص القانون الدولى لأن بعض المظاهر التى تتصف بها الجمهورية توحى بشىء من التناقض . فوجود عملة نقدية قائمة بذاتها فى كل اقليم لا يتوافق مع كون الجمهورية العربية المتحدة دولة وحدوية . لكن هذه التناقضات الظاهرة يبطل مفعولها حين ندرك أن الجمهورية العربية المتحدة بشكلها النهائى لم تقم اطلاقا . فمنذ اعلانها فى ١٩٥٨/٢/١ حتى انفصال سورية فى ١٩٦١/٩/٢٨ عاشت مرحلة انتقالية بحتة فى ظل دستور مؤقت .

من الثابت أن الجمهورية العربية المتحدة لم تكن دولة كونفيدرالية حيث تبقى شخصية كل عضو قائمة رغم الالتقاء فى مجالات معينة كالسياسة الخارجية أو السياسة الاقتصادية . لم تكن الجمهورية الجديدة كونفيدرالية لأن شخصيتى سورية ومصر لم تبقيا قائمتين انما ذابتا حسب العرف العالمى فى بوتقة واحدة . فالمادة ٥٨ من الدستور المؤقت الذى سنعالجه فى الفصل المقبل ، لم تتكلم عن سورية أو مصر انما عن اقليمين ! فلو شاء أحدها الاعتراض مشيرا الى الاتفاقات الثنائية التى وقعها كل من سورية ومصر قبل قيام الوحدة ، والتى لم تمسها الوحدة بسوء وانما بقيت سارية المفعول بعد الوحدة حسب نص المادة ٦٩ من الدستور المؤقت فيكون الاعتراض باطلا لأن المادة ٦٩ ذات صفة مؤقته لتسهيل تصفية علاقات سورية ومصر السابقة مع العالم تمهيدا للوحدة التامة .

والجمهورية العربية المتحدة ليست دولة فيدرالية (**اتحادية**) لأن السلطتين التشريعية والتنفيذية لسورية ومصر أصبحتا موحدتين . ولا يعبر وجود المجلسين التنفيذيين فى مصر وسورية عن انفصال السلطة التنفيذية وتوزيعها على الاقليمين، لأن كليهما متعلق بشخص رئيس الجمهورية دون قيد أو شرط كما سنرى فى تحليلنا لدستور الجمهورية المؤقت .

يرى الأستاذ النمسوى فى القانون الدولى الفريد فردروس فى قيام الجمهورية العربية المتحدة ما يلى : ((**وان هيئة الأمم المتحدة لترى فى اتحاد سورية ومصر فى الجمهورية العربية المتحدة وكأنما هو عملية توسيع لمصر . وذلك لعدم حصول عملية قبول جديدة فى هيئة الأمم ، وانما أخذ الأعضاء علما بسقوط الدولة العضو سورية**)) (١) . ان رأى هذا الأستاذ الذى له وزنه عادة بين علماء القانون الدولى

---

(١) فردروس Verdross صفحة ١٨١ .

لخاطىء من الأساس . فلم تسقط سورية وحدها من قائمة الدول فى هيئة الأمم، وانما سورية ومصر على السواء . وأما عن عـدم حصول عملية انتساب جـديدة لهيئة الأمم فهو أمر طبيعى جدا . فالبنيان الجديد يتألف من دولتين كل منها معترف به ولم يدخل فيه أى عنصر جديد يستلزم اعتراف الدول الأعضـاء . ويضـاف الى ذلك بالطبع أن الوحدة تمت بارادة الدولتين الحرة .

ولكن الأمر يتعقد قليلا حين نتساءل فيما اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة دولة وريثة لمصر وسورية بمعنى أن كل الحقـوق والواجبـات التى كانت لمصر ولسورية ورثتها الجمهورية الجديدة كما هى، فاصـبحت ملزمة بكل ما كانت سورية ومصر ملزمة به قبل الوحدة، وصاحبة حق لكل حقـوق سورية ومصر تجاه الآخرين . أما الجواب الأقرب الى الصـحة فيما نعتقد فهو أن الجمهورية العربية المتحدة وريثة الى حد ما فقط . ونوضـح ما قلنا بمثال حسى : ارتبط الاتحاد السوفياتى قبل قيام الوحدة مع دولة سورية باتفاقية اقتصادية تضم مشاريع تهم سـورية . فهل يبقى الاتحاد السوفياتى ملزما بتنفيذ بنود الاتفاقية تجاه الكيان الجديد ؟ وهل يحق للجمهورية الجديدة مطالبة الاتحاد السوفياتى بتنفيذ نصوص الاتفاقية ؟ ان الاتحاد السوفياتى قد يجيب ان طولب بقوله : لقـد عقدت الاتفاقية مع دولة اسمها سورية . وبما أن سورية اختفت فمن البديهى أن تبطل الاتفاقية . اما الجمهورية المتحدة فقد تجيب : ان ما تفعله سورية سياسيا أمر يخص سورية وحدها . واعتراض الاتحاد السـوفياتى المذكور يتضمن تدخلا غير مباشر فى أمور سورية الداخلية البحتة .

وطرح القضية السابقة على سـبيل المثال لا يرمى الا الى اظهار نوعية المشكلة لتحديد فيما اذا كانت الجمهورية العربيـة المتحـدة دولة وريثة أم لا (٢) فمتابعة الأخذ والرد نظريا أمر قد يطول دون أن ينتهى الى حل صحيح . اما من الناحية العملية فان حل مثل هذه المشاكل سـهل جدا . فالاتحاد السـوفياتى قد يؤخر اعترافه بالجمهورية الجديدة حتى يتم اتفـاق جديد حول ما اذا كان عليـه الوفاء بوعده أم انه فى حل منه .

---

(٢) ان ايرادنا للاتفاقية السـورية مع الاتحاد السوفياتى، كان على سبيل المثال النظرى فقط فالاتحاد السوفياتى لم يعلق تنفيذه لنصوص الاتفاقية بشروط ما ... ولم يشترط على الجمهورية الجديدة شيئا قبل اعترافه بالكيان الجديد .

الفصل السادس

الجمهورية العربية المتحدة
حسب القانون الدولي

ذكرنا فى الحاشية رقم ١٣ من الفصل الثالث معارضة خالد العظم لبيان الاتفاق الذى احضره صلاح البيطار من القاهرة ، وكيف نقد نقاط الضعف فيه ونقاط التناقض مع الدستور السورى * . لقد دافع العظم عن آرائه بحرارة وقوة ومنطق يلمسها كل قارىء . وبالرغم من موافقة معظم الحاضرين من المسؤولين السوريين على ان العظم محق فى كثير من ملاحظاته ، نجدهم جميعا أصموا آذانهم مما جعله لا يوقع على البيان الا مع التحفظ الواضح المكتوب . ويؤكد العظم أن مضمون نقده بل مضمون كل الجلسة وصل الى القاهرة قبل أن تصل الوزارة السورية مع الرئيس القوتلى للتوقيع النهائى على الوحدة . فلما ذهب هؤلاء الى القاهرة وزع عليهم من قبل الرئاسة نص الدستور المؤقت الذى تقرر أن تسير عليه الجمهورية الجديدة . ولقد فوجىء خالد العظم بأن عدة نقاط من التى كان يعترض عليها حين كان يناقش البيان خلال اجتماعه مع الوزارة والضباط فى دمشق قد زال أثرها من مشروع الدستور المؤقت مما يثبت أن الرئيس عبد الناصر راعى معظم اعتراضاته . ثم تم التوقيع النهائى على الوحدة . وبعد أسابيع من

(*) نقرأ وصف هذه الجلسة بالتفصيل على الصفحة ١٢٩ من مذكرات العظم ، جزء ثالث . ثم يصف العظم الجلسة النهائية فى القاهرة . فلم يبق العظم صامتا حين طرح موضوع أسس الوحدة بحضور وفدى سورية ومصر وانما شرح بأكبر ايجابية ممكنة وجهة نظره التى تدعوه لابداء تحفظات مختلفة . لكن كل تحفظاته ذهبت ادراج الرياح فوقع مع الجميع . ولم يكسب العظم من هذا الموقف المتحفظ سوى ان المشتركين فى الحفلة التى اقيمت لاعلان الوحدة من سوريين ومصريين أصبحوا ينظرون اليه نظرة خاصة . فهو يقول على الصفحة ١٥٥ فى الجزء الثالث من مذكراته « وكان الناس حولى ينظرون الى شزرا كأننى اقترفت جرما . فاذا كلمنى احد فتكلفا ، وان ابتسم فتصنعا . وكان الترحيب شديدا بالعسلى والبيطار . أما سائر الوزراء فكانوا يندسون فى الصفوف ... يستجدون ابتسامة صفراء على وجه أحد الوزراء المصريين ... وكان أكثر القوم اظهارا لانسجامهم هما صلاح والبزرى فكأنا بروحان ويجيئان وأيديهما متشابكة والابتسام ينفر من شدقيهما . وكنت اتساءل كيف تعمقت جذور هذه الصداقة والمحبة بين الرجلين وأنا أعرف شعور البزرى نحو البيطار ؟ على أن هذا الرياء المصطنع من الطرفين لم يدم طويلا . فعندما اعفى البزرى من قيادة الجيش الأول ، ولم يكن مضى على تأليف الحكومة الجديدة سوى خمسة عشر يوما ، كان البزرى جالسا فى بهو فندق شبرد بالقاهرة فشاهده البيطار من بعيد . وبدلا من أن يقبل عليه ويظهر له أسفه لتسريحه تهرب من مواجهته متسللا خلف العواميد » .

قيامها نشر النص النهائى للدستور المؤقت فاذا به يختلف فى نقاط هامة جذريا عن مشروع الدستور الذى وزع قبل التوقيع على قيام الوحدة ، وعلى الصفحة ١٨٢ من مذكرات العظم نجد تعدادا مفصلا للفوارق ، وهى تلغى جميع الايجابيات التى سبق ان روعيت فى المشروع السابق . وهذا يدل على أن المشروع الذى وزع شمل التعديلات الايجابية خشية أن يثيرها العظم أثناء جلسة القاهرة فتتنبه لها الآذان ويضطر الرئيس لاستحداث لجنة لدراسة الامر مما يؤخر اعلان الوحدة . أن هذا التصرف يثبت عدم شرعية الدستور المؤقت الذى اختلف عن المشروع الموزع سابقا ، ويلقى ضوءا مبكرا جدا عما يجب أن يتوقعه سياسيو سورية من تجاوزات الرئيس عن كل ما لديهم من وجهات النظر .

نشر نص الدستور المؤقت فى ٥ أيار ١٩٥٨ ، والغريب فى الأمر أن الدستور الذى ستسير حسبه الأمور فى دولة الوحدة جاء بعد قيامهما ، وبعد الاستفتاء ، وبعد أن استتب الأمر نهائيا لرئيس الجمهورية ، ولم يستفت الشعب فى أمر الدستور وانما صدر عن ارادة رئيس الجمهورية وبقرار منه .

ان هذه الوقائع ترشدنا الى خطأ بالغ يتناول اساس الوحدة . فالدستور المؤقت استمد شرعيته من صدوره عن شخص رئيس الجمهورية الذى سبق أن استمد شرعية وجوده من استفتاء ١٩٥٨/٢/٢١ . فرئيس الجمهورية أقوى من الدستور . وهذه صفة هامة من صفات الحكم المطلق الذى ساد أوربا فى العصور الوسطى . لكننا لا نريد الحكم المسبق على هذا الدستور دون بحث كل مادة فيه حين نلمح بين سطوره ما يفيد فى فهم وتوضيح العلاقات المتبادلة بين الأجهزة الدستورية من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

مضمون الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

قبل أن نتناول مواد الدستور المؤقت بالبحث نود أن نورد رأيا ذا معنى خاص بالنسبة لهذا الدستور . وهذا الراى صادر عن الأستاذ المصرى مصطفى ابو زيد فهمي فى كتابه : الدستور المصرى . فالأستاذ فهمي يقول : « **ففى كل مرة يتناول الدستور المؤقت بالتنظيم امرا ما يجب احترام القواعد التى يأتى بها حتى ولو خالفت ما يوجد فى دستور سنة ١٩٥٦ ، ولكن عندما يصمت الدستور المؤقت يجب ان نرجع الى ذلك الدستور ونستعين بأحكامه بشرط الا تتعارض هذه الأحكام مع النظام الجديد فى نصوصه او مضمونه . فدستور سنة ١٩٥٦ هو الأصل التاريخى للدستور المؤقت** (١) .

---

(١) « مصطفى أبو زيد فهمي » الدستور المصرى ، صفحة ٤١١

يتكون الدستور المؤقت من ستة ابواب . يتناول الباب الأول منها تعريف الجمهورية العربية المتحدة ومعنى الجنسية فى الدولة الجديدة . فالمادة الأولى تنص على ما يلى :

« الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية » (٢) . ونلاحظ أن الجملة الأخيرة من المادة الأولى تتعرض للقومية العربية والوحدة فانه لهدف طبيعى للجمهورية العربية المتحدة أن تسعى فى سبيل اتمام التكامل بين الجزء (أى الجمهورية العربية المتحدة) والكل . (أى مجموعة الدول العربية) .

ويتناول الباب الثانى المجتمع ، ووظيفة الاقتصاد القومى والملكية . فالمادة الخامسة التى تتعرض لحق التملك تنص على ما يلى :

« الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » .

ويتناول الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة فيضمن مبدأ تساوى المواطنين تجاه القانون (المادة السابعة) ، ويمنع تنفيذ عقوبات ما على جريمة لم يكن قانون العقوبات قد تناولها (المادة الثامنة) ، ويمنح حق اللجوء السياسى (المادة التاسعة) ، ويمنح الحريات العامة أيضا (المادة العاشرة) وتنص المادة الحادية عشرة على أن خدمة العلم شرف لكل المواطنين .

أما الباب الرابع فهو الأشمل من أبواب الدستور ويتضمن ٥١ مادة موزعة فى اربعة فصول هى : رئيس الجمهورية ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية والقضاء ، وفيما يلى سنعالج هذا الباب :

رئيس الجمهورية : تنص المادة ١٢ على ما يلى :

« رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين فى هذا الدستور » .

السلطة التشريعية : تقول المادة ١٣ عن السلطة التشريعية ما يلى :

« يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه

---

(٢) نورد النص الكامل للدستور المؤقت فى ملحق لهذا الكتاب .

ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين اعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى » .

وتنص المادة ٣٨ ، التى تعالج حل السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية على مايلى :

« لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، فاذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل » .

أما علاقة السلطة التشريعية بالتنفيذية فنجد المادتين ١٧ ، ١٨ تعالجها ، وتنص المادتان على ما يلى :

المادة ١٧ : « يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دورته ».

المادة ١٨ : « لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة فى غير دور الانعقاد ، والا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التى تصدر منه » .

السلطة التنفيذية : أن أهم المواد التى تعالج وضع السلطة التنفيذية هى : ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ . وهى تنص على مايلى :

المادة ٤٤ : « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور » .

المادة ٤٦ : « لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم » .

المادة ٤٧ : « يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء ، ويتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية » .

والمادة ٥١ تعطى رئيس الجمهورية حق النقض للقوانين وتنص على ما يلى :

« اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع رده الى مجلس الأمة فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس أياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر » .

وهذا يعنى أن لرئيس الجمهورية حق احتجاز قانون سبق أن وافق عليه مجلس الأمة . مدة ثلاثين يوما . لكن المادة ٥٢ تحد من سلطات رئيس الجمهورية قليلا اذ تقول :

« اذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثى أعضائه اعتبر قانونا واصدر » .

وللمادة ٥٣ مكان حساس جدا بين مواد الدستور اذ تقول :

« لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلا فى اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه فى غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فاذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض » .

القضاء : تعطينا المادة ٥٩ صورة واضحة من مكانة السلطة القضائية فى الدستور فهى تنص على ما يلى :

« القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة » .

اما الباب الخامس فنتعمد اهمال بحثه لعدم وجود علاقة بين مواده الأربعة وبين أسس نظام الحكم ، والنص الكامل لكل الدستور المؤقت موجود على كل حال فى ملحق هذا الكتاب .

ويتناول الباب السادس ترتيبات انتقالية ومستقبلية يهمنا منها ما تنص عليه المادة ٧٢ بخصوص الاتحاد القومى :

« يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » .

وسنفرد للاتحاد القومى هذا فصلا قائما بذاته .

معالجة لمواد الدستور :

لقد تعمدنا فى القسم الأول من هذا الفصل الا نعطى أى رأى بالمواد التى أوردناها ، ولم نقم بأى عملية تقييم . لقد ارتأينا الفصل بين مادة الدستور ككيان موضوعى وبين رأينا فى هذه المادة . وقد دفعنا الى ذلك أن رأينا قد يخطىء أو يصيب . وفيما يلى سنعطى وسنحدد قيمة كل مادة حسب ما نرى ليدرك كل قارىء نوعية وحقيقة نظام الحكم فى دولة الوحدة :

أرضت المادة الأولى من الدستور ، والتى تحدد أن الجمهورية العربية المتحدة جزء من الأمة العربية ، كل مواطن عربى يؤمن بالوحدة ويدعو لها . ولم يخشها سوى رؤساء حكومات لا يريدون الوحدة العربية طالما هى تهدد مكانهم فى الحكم ، أو انهم يرون هذه الوحدة لن تؤدى الى الهدف القومى المنشود . ولم يبتعد أحد كبار الصحفيين الألمان عن الحقيقة حين كتب فى كبريات صحف ألمانيا

مقاله عن قيام **الجمهورية العربية المتحدة بعنوان «** **ثلاثة ملوك فى كماشة ناصر** **»** (٣) .

والمادة الخامسة التى تتناول الملكية الخاصة يوجد مثيل لها فى دساتير عالمية لدول عرفت بالديقراطية الحقيقية (٤) . لكن تطبيق هذه المادة على الواقع فى الجمهورية العربية المتحدة أثبت انها ديمقراطية الظاهر فقط ، وانها استخدمت كسلاح غير ديموقراطى فى وجه الشعب من قبل السلطة التنفيذية ، اذ ان التعبير « **لصالح المجموع** » الموجود فى المادة لهو كثير المطاطية ، يمكن التصرف به كما يراد . . . وقد تصرف به الحكام كما يريدون .

والمادة ذاتها تحدد أن نزع الملكية لا يتم الا بقانون . وهذا التحديد كاف وعادل بذات الوقت لو ان القوانين التى تصدر تعبر فعلا عن ارادة الأكثرية من الشعب . والشرح المقبل سيظهر بوضوح كم هو تأثير شخص رئيس الجمهورية على صدور القوانين ، وسيتبين لنا اذ ذاك أن الاستملاك يمكن أن يتم بارادة الرئيس فقط . اى ان الصفة الديمقراطية محتجبة فى الجمهورية العربية المتحدة عن هذه المادة من الدستور المؤقت . وفى ظروف واجواء الديمقراطية الصحيحة يجوز لمن أممت او استملكت أشياؤه حق الاعتراض والادعاء . أما فى الجمهورية العربية المتحدة فقد اظهر التطبيق الواقعى أن لا حق لصاحب الأملاك المؤممة فى الاعتراض فالدولة تصبح هنا الحاكم والمنفذ فى آن واحد ، بل أن ارادة الرئيس عبد الناصر حلت مكان التشريع والتنفيذ .

أما قانون الارث الذى يعالج عادة فى ذات المجال مع الملكية الخاصة فلم تضمنه اية مادة من مواد الدستور المؤقت .

رأينا أن المادة الأولى من الدستور تنص على أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية . اى ان الشعب يحكم بواسطة ممثلى الشعب . لكن المادة ١٣

---

(٣) انظر الهامش رقم ٥ للفصل الرابع .

(٤) قلنا « ديموقراطية حقيقية » تمييزا لها عن الديموقراطيات الشعبية فى المعسكر الاشتراكى حيث تقمع كل الحريات باسم الديموقراطية . وحين نقول ان فى انكلترا مثلا يسود نظام ديموقراطى حقيقى . فلا نقصد بأن كل ما يحدث فى هذه الدولة : يتم عن طريق ديموقراطى . ولا نرى ان تصرفات هذه الدولة تجاه الآخرين صادرة عن حب للغير وللعدل او الديموقراطية . فانكلترا ديموقراطية الى حد بعيد تجاه مواطنيها . أما حين يريد مواطن فى مستعمرة بريطانية آن يدعو الى رأيه الحر فنجد ان الديموقراطية الانكليزية لا تسرى عليه ، انما يكافح بكل وسيلة مشروعة آو غير مشروعة عند الضرورة ، حتى يخمد صوته . أما فى الديموقراطيات الشرقية فيسرى القمع للمواطن ولغير المواطن على حد سواء .

فاجأتنا بنص صريح يضع صفة الديموقراطية فى قفص محكم الاغلاق . فالمادة هذه لم تعط الشعب بصراحة وتأكيد حق انتخاب ممثليه ... والواقع اظهر أن ممثلى الأمة قد عينوا من قبل الرئيس . قد يبدو للقارىء وكأنما الجملة الثالثة من المادة المذكورة تفيد توفير الاستمرار بين التشريعية الجديدة والتشريعيتين المنحلتين فى سورية ومصر . لكن التحليل الواقعى ينفى ذلك . فلو أراد واضع الدستور الاستمرار فعلا لما حل التشريعيتين السابقتين أصلا وانما جمعهما مع القيام بالتعديل اللازم . ولو شاء الاستمرار حقا لما أخر تشكيل التشريعية الجديدة ما يزيد على السنتين . ان واضع الدستور المؤقت لم يكلف نفسه عناء تحديد المدة التى ستحكم خلالها الجمهورية بدون سلطة تشريعية على الاطلاق . لكن رئيس الجمهورية لم ينس أن يضمن استمرار رواتب النواب للمجلسين السورى والمصرى الى أن يتم تعيين مجلس الأمة الجديد . فالمادة الأولى من القانون رقم ٦ لعام ١٩٥٨ تقول : **((الى أن يتم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية يتولى الأعضاء السابقون فى مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى القيام بما يعهد به اليهم رئيس الجمهورية من أعمال ، ويتقاضى رئيسا المجلسين والاعضاء مكافأة تعادل ما كان مقررا لهم))** والهدف من هذا القانون واضح ، الا وهو تلافى ظهور ، أو تأخير ظهور النقمة لدى هؤلاء النواب الى الوقت الذى يعزلهم الرئيس نهائيا عن المسرح السياسى خشية ظهور مضاعفات ما . وبالفعل فقد الغيت رواتب النواب هذه بعد أشهر سبعة من قيام الوحدة وذلك بالقانون رقم ١١٦ من عام ١٩٥٨ .

وعلى كل حال فجهاز السلطة التشريعية فى الدستور المؤقت يبقى بعد تعيينه أو انتخابه متعلقا بشخص ورغبة الرئيس الذى يستطيع حل المجلس اعتمادا على المادة ٣٨ . انه يستطيع حل المجلس دون أن تجوز مطالبته بابداء السبب الموجب للحل . فاذا وضعنا بعين الاعتبار ان الرئيس هو الذى يحدد بدء وانتهاء فترات انعقاد المجلس (المادة ١٧) وان اى تشريع أو قانون يصدر عن المجلس خلال جلسات خارجة عن توقيت الرئيس تعتبر لاغية من الاصل (المادة ١٨) لأدركنا كم هى التشريعية ضعيفة وهزيلة ، والى أى حد تختفى فى ظل الرئيس الذى يتولى مهام السلطة التنفيذية فى الدولة حسب المادة ٤٤ من الدستور المؤقت .

نجد الى جانب المواد هذه التى تظهر ضعف جهاز السلطة التشريعية مواد أخرى تحاول الباسها ثوب القوة والبأس . وعلى سبيل المثال نذكر المادة ١٤ التى تؤكد وتشدد على حق التشريعية فى مراقبة السلطة التنفيذية اذ تقول :

((يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين فى هذا الدستور)) .

لكن هذه المادة ترضى الساذج السطحى ، ومن لا محاكمة له فقط . فالمواد ١٧ ، ١٨ ، ٣٨ قد اخذت سلفا باليمين اكثر بكثير مما تعطيه اليسار . فالقيمة العملية للمادة ١٤ لا تتجاوز الصفر .

تعطى المادتان ٤٦ ، ٤٧ السلطة التنفيذية ، وهى تتمثل برئيس الجمهورية كما بينا ، حق تسمية نواب رئيس الجمهورية والوزراء ومعاونيهم . والجملة الأخيرة من المادة ٤٧ لا تعطى الوزير سوى حق تنفيذ ما يخططه رئيس الجمهورية . وبذلك يكون سلطان الرئيس الأفقى والراسى ضمن السلطة التنفيذية قد اكتمل .

اما حق الفيتو الذى يخول رئيس الجمهورية حق اعاقة قانون سبق ان وافقت عليه السلطة التشريعية مدة ثلاثين يوما ، فهو فى راينا لا يتعدى كونه صمام أمان ثان لصالح رئيس الجمهورية حتى لا ينافسه اى جهاز آخر فى الدولة . أما تضييق حق الفيتو على الرئيس (المادة ٥٢) فهو نوع من الدعاية فيما نرى ، لأن مجلسا تشريعيا له هذه المكانة الضعيفة ، والذى يتعلق بارادة رئيس الجمهورية الى الحد الذى بيناه ، سيفكر مرتين قبل اصدار قانون لا يرضى عنه رئيس الجمهورية ، او رفض قانون اراده الرئيس .

والمادة ٥٣ تعطى فى الواقع رئيس الجمهورية سلطات ديكتاتورية بشكل دستورى . فالرئيس يجمع فى شخصه السلطة التنفيذية والتشريعية معا طالما مجلس الأمة غير منعقد . لكن الرئيس يستطيع بطريقة دستورية تماما تحديد بدء وانتهاء فترات اجتماع المجلس (المادة ١٧) أى انه يستطيع اختيار توقيت ومدة الفترة التى يريد خلالها الحكم حكما فرديا تاما . أما الجملة الثالثة من المادة ٥٣ التى تتظاهر بتحديد وحصر سلطة الرئيس فى هذا المجال ، فهى نفسها فى حاجة الى حصر وتضييق ، بل ان مفعولها ليزول حين نقارن قوتها بقوة المواد ١٧ ، و١٨ و٣٨ . وهذه السلطة الديكتاتورية التى حصل عليها الرئيس تزداد قوة حين نعلم ان المادة ٥٥ من الدستور المؤقت تجعل من رئيس الجمهورية الآمر الأعلى للقوات المسلحة .

ونعود الى القضاء لنقول أن الاستقلال القضائى المنصوص عنه فى المادة ٥٨ محدود وغير كاف . فان خضوع القضاء لقانون فى دولة تصدر فيها القوانين بطريقة ديمقراطية صحيحة لهو أمر مستحسن ولا يشكل خطرا على حرية واستقلال القضاء . أما فى دولة حيث السلطة التشريعية متعلقة بفرد واحد ، أو حيث يستطيع الفرد لوحده وضع قانون فى حيز التنفيذ دون الرجوع الى ممثلى ارادة الشعب ، فان القضاء لا يعتبر مستقلا الاستقلال الفعلى اللازم الكافى لدولة تدعى لنفسها ولنظامها الديمقراطية الحقة .

ولنتساءل الآن فيما اذا كان نظام الحكم الذي تتحدد أبعاده من خلال الدستور المؤقت يجوز اعتباره نظاما دستوريا بالمعنى الذي نفهمه حين نذكر الدول السكنديناڤية أو انكلترا على سبيل المثال . فالدستورية هناك تعني وجود مجلس منتخب فعلا من مختلف طبقات الشعب ، ويمثل مختلف طبقات الشعب ، ويقف في وجه ارادة السلطة الحاكمة كلما ارادت هذه التصرف بشكل لا يتفق ومصلحة سواد الشعب . ان الصفة الاساسية للحكم الدستوري الذي لم نشأ تعريفه بجملة انما حددنا مثالا عليه الدولَ السكنديناڤية لكيلا ينشأ التباس في توضيح المفاهيم النظرية ، تكمن في تعلق مصير الأمة بأكثر من كيان واحد مسؤول في الدولة . فطالما الكفاح السلمي المتبادل بين هذه الكيانات يقف على ارض الواقع نجد ان المصلحة الشعبية مضمونة اكثر مما هي في دولة يكون فيها فرد واحد الآمر والناهي . وشرط ذلك أن الكفاح المتبادل المذكور لا يسعى الى التهديم والانقلاب انما يعتمد على تنوير الشعب الذي يحدد من خلال الانتخابات الدورية الحرة من يراه أفضل لتولي زمام الأمور للفترة المقبلة . ولنسترسل قليلا عن عمد ولنعالج هذه الموضوعة بتوسع اكثر لندرك المراد ادراكا تاما ، ولتعم الفائدة ان قبلت الفكرة :

حين يكون هناك حاكم ومعارض ، نجد المعارض يتسقط اخطاء الحاكم ليبديها للشعب الذي يحجب ثقته واصواته عن الحاكم في أول انتخابات مقبلة ان اقتنع بوجاهة نظر المعارضة . وفي حال وصول المعارضة الى الحكم ينقلب الحاكم السابق الى معارض متسقطا اخطاء الحكم الجديد لعرضها أمام الشعب ، محاولا العودة بقوة الشعب الانتخابية الى الحكم ولا يجوز لنا الاعتقاد بأن هذه الظاهرة انفعالية أو سلبية فقط لأن لها ايجابيات هامة . فالمعارض لا يكتفي بترصد وكشف أخطاء الحاكم وانما عليه تحديد وايضاح الطريقة التي يراها أفضل للوصول الى الهدف المشترك بين المعارضة والحكام : الحياة الأفضل للشعب ! وان كل معارضة لا تتضمن بين طياتها الاصلاح محددة طريقها للوصول اليه لتعتبر هدامة ومرفوضة والحاكم الذي يعرف ان المعارضة له بالمرصاد ، والذي يدرك وجود من يستطيع « **تقويمه ان اعوج** » يحسب كل خطوة سيقوم بها مرتين قبل تنفيذها ، لأنه يدرك أن بقاءه مرتبط بسلامة الخطوات التي يقوم بها . فالمعارضة تشترك اذن بالحكم دون أن تتولى قيادة أي مركز حساس . ان ظل المعارضة على الحكم يساعد كثيرا في اعادة الحاكم عن الجنوح عن جادة الصواب . ولنضع المعارضة السليمة بمثابة الضمير من الجسد الحي . فالضمير له من القوة ما يكاد يعادل قوة البت . فقوة البت التي قد تأمر حينا بالسوء قد ينهاها الضمير ويردعها . وان لم ترتدع قوة البت انما سارت على هواها غير عابئة بما يمليه الضمير فستحمل مسؤولية ما جنت يداها . ولندرك من هذا المثال الحي أن كل خطأ يقوم به الحاكم يعود بالضرر على الأمة ككل بما في ذلك الحاكم والمعترض على حد سواء . والوضع الصحيح اذن هو في

التدارس العلني على المستوى المرتفع والمكشوف في الصحافة والندوات واجهزة الاعلام ، والنقاش الحر المسبق لتقرير كل ما هو جلل من الأمر . فبذلك تدفع عن المجتمع نتائج اخطاء يمكن كشفها وتفاديها بسهولة ان جربت على محك الراى العام . اذن فالحاكم الذى يأبى مشاركة المعارضة في بحث سياسة الدولة يشبه جدا يأبى تحكيم الضمير .

واما حين يستطيع الحاكم تطبيق وتنفيذ ما يريد دون خشية من منازعة معارض له ، فتكون الخطوات التى يخطوها غير ممحصة التمحيص الصحيح . فمهما كان الحاكم راجح العقل ، ناضج التفكير ، سليم الطوية ومخلص الأهداف فانه لن يحكم على نتاج تفكيره حكم الآخرين عليه ، وانما يكون رايه متحيزا بالطبيعة شاء أم ابى Subjective . وحكم المعارضة الصافى يكون متحيزا أيضا شاءت المعارضة أم ابت . أما حين يتدارس الفريقان الأمر ، نجد تلاقح الأفكار يؤدى الى حلول أسلم وأبعد عن كل تحيز وخيم ومخرب . ان ((**الأخذ والرد**)) الذى نتكلم عنه في سياق حديثنا العامى هو صورة عن الحكم والمعارضة ... فالأخذ لوحده ضار ، والرد لوحده ضار أيضا ، واما الوسط ــ الذى لا يشترط ان يكون الوسط الحسابى بين الفكرتين ــ فهو الحل الصحيح ، أو لنقل انه الحل الأقرب الى الصحة .

ولنفيض في استرسالنا قليلا رغم ابتعادنا الظاهرى عن موضوع الكتاب : ان كون المعارضة موزعة في اكثر من فريق واحد أفضل من كونها ممثلة في كتلة واحدة. ولنحدد بمثال ما نريد ان نقول : يخضع اليوم معظم دول العالم لمدرستين عقائديتين مدرسة الاتحاد السوفياتى ، ومدرسة الولايات المتحدة الأميركية . والواحدة تعارض الأخرى . ولولا تعارض المدرستين لما أمكن للشعوب المتاخرة العيش . وفي يوم تتفق فيه المدرستان تحدث الطامة الكبرى ، اذ يزول أثر العالم الثالث الضعيف الذى لا يأخذ من الغرب الا حين يهدد بالشرق ولا يعطيه الشرق الا حين يضمن لنفسه كسبا ما على حساب الغرب . فوجود قوة ثالثة يزيد من ضمان عدم التآمر على مصلحة الشعب المحكوم ، لأن اتفاق فرقاء ثلاثة أصعب من اتفاق فريقين . وشرط القوة الثالثة ان تكون من القوة بحيث تصبح مع أية واحدة من الاثنتين أقوى من الثالثة وحدها . فهذا هو شرط عدم استئثار واحدة بالسلطة . ويذكرنا هذا بأضلاع المثلث الذى لا يمكن انشاؤه متوازنا الا بتحقيق كون كل ضلعين منه اكبر من الثالث . لكن تزايد القوى في الدولة الى حد كبير لا يعنى بالضرورة زيادة ضمان حقوق الشعب ! .. انما سيؤدى الى انشغال قيادات هذه القوى في محاربة بعضهم البعض .. والكفاح المتبادل يصبح بذلك هدفا عوضا عن ان يكون واسطة لهدف اسمى ... وهذه هي الفوضى .

ونعود الآن الى حيث ابتعدنا عن صلب الموضوع لتكرار السؤال : هل يصلح اعتبار الدستور المؤقت قاعدة صالحة لحكم دستوري صحيح ؟ . ان الشرح الذي استرسلنا فيه في الفقرات السابقة يحدد الجواب بوضوح لا مجال للشك او الالتباس فيه . والجواب هو النفي لأن الدستور المؤقت لا يسمح بتفاعل كيانات مختلفة ، فلا يوجد مجلسان يراقب احدهما الآخر . وان مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية صورية فقط ، ولا وزن لها . فالسلطة التنفيذية هي الكيان الفعلي الوحيد . اما السلطة التشريعية وسلطة القضاء فتختفيان في ظل الحاكم الفرد . وقد رأينا أن القانون الذي يصدره رئيس الجمهورية لا يحتاج الى موافقة كيان آخر ليصبح نافذ المفعول . فالرئيس يستطيع اقتراح القانون ، ويستطيع تحديد النص ، ويتولى التنفيذ بنفسه . وكل جهاز دستوري آخر يعتبر صورة للزينة وللتجميل ليس الا .

والدستور المؤقت لا يتضمن اي نص عن كيفية حجب الثقة عن الرئيس . لكن الرئيس يستطيع اعتمادا على الدستور حجب ثقته عن السلطة التشريعية وعن جميع أعضاء السلطة التنفيذية التي هو رئيسها . ولا يعطي الدستور الشعب حق التصويت على قانون ما ، ولا ينص على وجوب العودة لراي الشعب في امر ما .

اننا لا نستطيع اجمال القول بأن الدستور وضع رئيس الجمهورية فوق كل شيء . فهذا لا يتعدى كونه مقلوب الحقيقة . والحقيقة هي ان رئيس الجمهورية وضع الدستور تحته . فالرئيس هو الذي أوجد الدستور بقرار منه . وبما ان الدستور لا يعطي اي جهاز في الدولة أو اية سلطة شعبية حق اسقاط الحاكم في حال شذوذه ، نتج اضطرار معرضي الحكم اما للخضوع التام أو اللجوء الى طريق غير دستورية لقلب الحكم ولتحقيق ما يرونه الأصلح للشعب .

تقييم الدستور المؤقت

في القسم الأول من هذا الفصل أوردنا النصوص الموضوعية للمواد الأساسية من الدستور المؤقت . ولم نتعرض لاعطاء راي خاص . وفي القسم الثاني أوضحنا الطريقة الدستورية الملتوية التي تضع كل سلطات أجهزة الدولة في يد الرئيس فقط . اما هنا فنريد الحكم على هذا الدستور . فهل يجوز لنا ان نرفضه اصلا وفصلا ؟ لندرك أن علينا ان نضع في الحسبان الوضع الفكري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والصحي للمجتمع الذي وضع من اجله الدستور حين نحكم على هذا الدستور . . وعلينا ايضا تفهم نوعية المشاكل التي يجابهها هذا المجتمع أيضا . اذن فالحاكم الموضوعي المجرد قد يخطيء في بعض الأحيان وقد يؤدي الى حكم ظالم . فلو نظرنا نحن الى الدستور المؤقت من خلال المفهوم الديمقوقراطي الانكلو اميركي

او السكنديناف لحكمنا عليه بالرفض فورا . لكن تطبيق نظام الحكم الانكليزى او السكنديناف على شعب الجمهورية العربية المتحدة نكاد نرفضه بذات العنف والشدة لأنه سيأتى بالفوضى المطلقة . فسورية ومصر كلاهما من الدول المتخلفة نسبيا. والمهام الملقاة على عاتق دولة متخلفة تغاير المهام الملقاة على عاتق دولة صناعية متطورة. فالدولة المتخلفة عليها أن تركض ركضا لتحافظ على مستواها المتأخر ، وعليها أن تسابق الريح ان شاءت أن تزيد نسبة الاصلاح والبناء عن نسبة تزايد السكان . فالدول المتأخرة تعيش فى ((حالة طوارىء مستمرة)) . وحالة الطوارىء هذه تبرر حتما نوعا من الشدة فى الحكم . ونستطيع القول ان نسبة الشدة فى فردية الحكم تتناسب طردا مع شدة التأخر وفداحة العقبات الواجب تجاوزها . اما ان تبالغ السلطة الحاكمة من فرض نفسها على الشعب بحيث يفيض عن الحد الذى يتناسب مع حالة الشعب الاجتماعية فيحصل التذمر والاستياء ، ويحدث الانفجار وينهار نظام الحكم ، وتقف بذلك عجلة التقدم وقفة واحدة . وهذا ما حدث لدولة الوحدة !

من المؤسف الا توجد معادلة رياضية تمكن من تحديد مدى فردية الحكم التى قد يتحملها شعب ما . لكن حساسية الحاكم للتيارات التى تعتمل فى مختلف طبقات الشعب ، ومراعاة هذا الحاكم للقوى الناتجة عنها تحدد له مكانته لدى الشعب . فان منح الحاكم هذه التيارات الحد الأدنى من الرعاية تفادى الانفجار والانهيار . فحصول الانهيار يدل عادة على فشل الحاكم فى تقديره لمتطلبات الشعب .

بعد أن عالجنا الدستور المؤقت نجد ضرورة لذكر مادتين من مواد القانون الأول لعهد الوحدة (قانون ١٩٥٨/١ لندرك بوضوح السلطات الفعلية التى انحصرت فى شخص الرئيس الجديد :

المادة الاولى : **((يتولى رئيس الجمهورية جميع الاختصاصات التى تعهد بها التشريعات المعمول بها فى اقليمى مصر وسورية الى رئيس جمهورية سورية او رئيس جمهورية مصر أو مجلس الوزراء السورى أو رئيسه)) .**

اى ان الرئيس الجديد أصبح يستطيع التصرف فى أمور سوريا كما كان يستطيع فعله رئيس الجمهورية السورى السابق بالاضافة الى سلطة رئيس مجلس الوزراء فى سورية . وجمع سلطات هذين الرجلين فى يد واحدة لأمر كبير . لكن الأمر لم يقتصر على ذلك . فالمادة الرابعة من ذات القانون تقول :

((تاخذ النصوص الواردة فى القوانين المعمول بها فى اقليم سورية بشأن ترتيب المصالح والمؤسسات العامة حكم القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ويجوز الغاؤها او تعديلها بقرارات منه)) .

فالمادة هذه تهب التشريعات السورية السابقة للوحدة صفة الشرعية والاستمرار . لكن الفقرة الأخيرة من هذه المادة تعتبر توسيعا خطيرا لسلطان رئيس الجمهورية اذ جعلته يمسك بزمام كل الجهاز التنفيذى وكل الجهاز التشريعى فى سورية . والمادة الأولى من قانون رقم ١٩٥٨/٧٢ والمادة الأولى من القرار رقم ١٩٥٨/١١٦١ تبالغ فى توسيع سلطات رئيس الجمهورية ، اذا تقضى أولاها بأن انتداب اى موظف من عمل لآخر ضمن الاقليم السورى لا يصبح نافذ المفعول الا بقرار من رئيس الجمهورية فى القاهرة . وتقضى الثانية بما يلى :

« لا يجوز ايفاد الموظفين من جميع الدرجات والوظائف والرتب فى مهام عادية الا بموافقة رئيس الجمهورية ، ولا يجوز التندب لتمثيل الحكومة فى مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو معارض دولية الا بعد عرض الأمر على وزارة الخارجية وموافقة رئيس الجمهورية » .

من ذلك نرى كيف تعمد الرئيس خلق الارتباك وعرقلة التصرفات التى يراها اداريو سورية ضرورية للتقدم والنمو . فكل صغائر الأمور يجب ان يشرف عليها الرئيس وكان على الناس انتظار الجواب من السيد الرئيس . ان هذه القرارات لا تعنى فقط عدم ثقة الرئيس بأى مسؤول فى سورية انما تعنى أيضا ضرب وشل كل نشاط فى اقليم سورية . ولم يفعل ذلك الرئيس الا امعانا فى جعل نفسه الكل فى الكل .

الفصل السابع

المشاكل الأولى
فى الجمهورية العربية المتحدة

مما ورد فى هذا الكتاب تبين للقارىء مدى الارتجال الذى سبق قيام الجمهورية العربية المتحدة . وتبين النقص فى تناول موضوع الوحدة بالنقد والدراسة قبل قيامها . وجاء الدستور المؤقت ليزيد من النقص ومن الغموض عوضا عن تبديد الشكوك . ولم يراع هذا الدستور نظام الحكم فى سوريا قبل الوحدة الذى اثبت صلاحية مقبولة وان لم تصل الى المستوى المطلوب . لقد اجتاحت العاطفة الجياشة لدى الشعب ، والثقة المطلقة ببطل وزعيم القومية العربية كل عقبة فى وجه الوحدة . اما وقد تحققت الوحدة ، فكان على نظام الحكم ان يثبت كفاءته وجدارته لحمل المسؤولية الجديدة بأبعادها الجديدة . لكن البدء لم يكن مشجعا ، اذا ظهرت بوادر الاعوجاج والارتجال منذ البدء .

حل الأحزاب واستمرار حالة الطوارىء :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٨/٢ الصادر فى ١٢ آذار ١٩٥٨ على ما يلى :

((تحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حاليا فى الاقليم السورى ، ويحظر تكوين احزاب أو هيئات سياسية جديدة)) .

من هنا بدأ الانحراف فيما نرى . فالحياة الحزبية ، بالرغم من السيئات الكثيرة التى تتصف بها ، أفضل من الفردية بالحكم . انا لنرى ضرورة شىء من السطوة لصالح الحاكم فى الأحوال الضرورية . لكن هذه السطوة يمكن تحقيقها عن طريق اعلان حالة الطوارىء ، طالما ان الأسباب الموجبة تهدد الأمن فى الدولة . أما فى سورية فلم تكن آنذاك ثمة أسباب موجبة للحكم الفردى . وكانت الحياة الحزبية اكثر ضمانا للتنبيه الى وجود اى انحراف فى الحكم . أما حكم الطوارىء الذى يزيد من وطأة وعبء الحكم على الحريات الفردية فقد استمر دون انقطاع منذ ما قبل الوحدة حتى يوم الانفصال (١) . لكن وطأة حكم الطوارىء لم تكن ملموسة فى الأشهر الأولى من عهد الوحدة وانما منذ اعلان القانون رقم ١٩٥٨/١٦٢ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر . وهذا القانون يلغى كل المراسيم والقوانين السابقة التى تنظم اعلان حالة الطوارىء وطريقة تنفيذها فى سوريا ومصر ويعمل بمواده منذ صدوره

---

(١) اعلنت حالة الطوارىء فى مصر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦/٣٢٩ . واعلنت الاحكام العرفية فى سورية بالمرسوم رقم ٣٤٦٩ الصادر فى ١٩٥٦/١٠/٢٠ ، أى منذ ظهور خطر الاعتداء الانكليزى الفرنسى على مصر ، بعد تأميم القناة .

فى اقليمى الجمهورية على السواء . وقد صدر هذا القانون اذن بعد سقوط الملكية فى العراق بأسابيع خمسة ، أى منذ ظهور احتمال استجابة سورية لوحدة مع العراق . وصار يحق لرئيس الجمهورية بموجب قانون الطوارىء الجديد ما يلى :

المادة الثالثة : « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء ان يتخذ بأمر كتابى أو شفوى التدابير الآتية :

١ ـ وضع قيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور فى اماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص فى تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية وكذلك تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال .

٢ ـ الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن طبعها .

٣ ـ تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها ، وكذلك الأمر بأغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .

٤ ـ الاستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل اداء الديون والالتزامات المستحقة والتى تستحق على ما تستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة .

٥ ـ سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر ... واغلاق مخزن الأسلحة .

٦ ـ اخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها بين المناطق المختلفة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة فى المادة السابقة (المادة الثالثة) على أن يعرض هذا القرار على مجلس الأمة فى أول اجتماع له » .

من الواضح اذن ان هذا القانون جعل كل امور الرعية فى يد رئيس الجمهورية مباشرة ، يستطيع التصرف بها كما يشاء . يضاف الى ذلك أن المادة ١٤ من ذلك القانون تضع رئيس الجمهورية فوق السلطة القضائية بوضوح تام اذ تقول :

« يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه ان يخفف العقوبة المحكوم بها أو ان يبدل بها عقوبة اقل منها او ان يلغى كل العقوبات او بعضها ايا كان نوعها

اصلية او تكميلية او تبعية او ان يوقف تنفيذ العقوبات كلها او بعضها ، كما يجوز له الغاء الحكم مع حفظ الدعوى او مع الأمر باعادة المحاكمة امام دائرة اخرى ...» .

في ظل هذا القانون بقيت الجمهورية العربية تحكم حتى الانفصال . فالقرار رقم ١١٧٤/١٩٥٩ ينص على ان حالة الطوارىء مستمرة فى اقليمى الجمهورية . فلم يعد يقتصر الحكم على دكتاتورية فردية انما وصل الى حد التسلط المطلق الذى يسيطر على كل شيء مع المفارقة العجيبة باعطاء هذا التسلط صفة الشرعية المستمدة من ارادة شعب مسحوق .

عزل الرئيس شكرى القوتلى :

لقد احتفل فى سورية عند قيام الوحدة بشخص الرئيس شكرى القوتلى اذ عرض على الجماهير كبطل لعهد استقلال سورية . واعتبر أن دوره فى الكفاح الوطنى قد انتهى بدخول سورية فى دولة الوحدة . لذلك نجد أن اسمه لم يذكر حين جرى توزيع مهام الحكم على سياسيى سورية . لقد كان على الرئيس القوتلى ان يرضى ويقنع باللقب الطنان الذى اعطى له : المواطن الأول للجمهورية العربية المتحدة . واصبح عليه أن يتوارى فى صفوف الشعب ليظهر من وقت لآخر فى احتفال ما او فى دعوة ما (٢) لكن عزل الرئيس القوتلى لا يهمنا كحادث شخصى منعزل بقدر ما هو عزل للمدرسة التى يمثلها . فبعزلها جاءت المدرسة الثورية الى الحكم . اما المدرسة التقليدية التى لها فى التسيير السياسى شأن ودراية خلال حقبة من الزمن ، والتى تجيد الوصول الى الحلول الوسط دون التصلب او اللجوء الى البطش او التعرض الى الكسر ، فقد اختفت من مسرح الاحداث . واما المدرسة الثورية التى استلمت الحكم فانها عسكرية بطبيعتها ، رغم وجود عدد من المدنيين فيها . وطبيعتها المتقشفة الصلبة قد تفيد فى مجتمع زيتى القوام يمتص فوراتها العصبية ، لكن هذه المدرسة الثورية قد تسيء حين تتعصب لعقيدتها رافضة التعاون مع كل من لا تتطابق آراؤه مع آرائها . وتبلغ الاساءة اشدها حين يحدث الاصطدام مع فئة ثورية أخرى تعالج الأمور بذات المستوى من التصلب والجمود .

ونحن اذ نبدى شيئا من الأسف على زوال اثر المدرسة التقليدية لا نقصد

---

(٢) فى اثناء عهد الوحدة زار الرئيس شكرى القوتلى المانيا الغربية وبرلين الغربية . وقام نفر من الطلاب العرب باستقباله فى قاعة الفندق الذى نزل فيه ، فالقى الرئيس خطابا قصيرا ، ثم اردف انه على استعداد تام لاجابة أسئلة ما قد تطرأ على السامعين من الطلاب . وبالفعل فقد ارتفعت بعض الايدى تريد السؤال . فاذا بمرافق الرئيس وكان مصريا يوعز الى هؤلاء الذين يريدون طرح الاسئلة بعدم طرح أسئلة لان الرئيس القوتلى « تعب » يريد الراحة . ولو كان الرئيس تعبا حقا لما عرض نفسه لاسئلة الحاضرين . وبذلك منع بلطف طرح الاسئلة ومنع المواطن الاول من اعطاء الاجوبة .

وجوب استتباب الأمر لهذه المدرسة . ولا نحبذ عودتها بالشكل الذى كانت عليه . لكننا اردنا عدم اصطناع ازالتها اصطناعا عنيفا ، انما ترك أمر زوالها للتطور الذى نستطيع حثه ودفعه من حين الى حين . فالتطور يهب الانسياب ، ويمنع الاحقاد الطبقية ويحمى من حدوث الصدمات . ان التطور الانسيابى هو مفتاح التقدم الذى يمنع ظهور الحزازات .

عزل الفريق عفيف البزرى (٣)

بعد اعلان الوحدة جمع المشير عبد الحكيم عامر ضباط مجلس القيادة للجيش السورى واعلمهم بأن مهمة مجلس القيادة قد انتهت بقيام الوحدة . ووزعت الأوسمة على الضباط ، ثم سلمت وثائق مجلس القيادة ومحاضر جلساته الى المشير ليسلمها بدوره الى الرئيس جمال عبد الناصر . وبذلك لم يعد مجلس القيادة قائما .

من صفوف هذا المجلس اختار رئيس الجمهورية بعض الضباط لمنصب الوزارة .. وقد قابل المشير عبد الحكيم عامر هؤلاء ليعلمهم بوضع الرئيس لثقته فيهم . وطلب منهم فى ذات الوقت « ... **قطع كل علاقة .. بالقوات المسلحة حتى الصداقات** » ، واشترط عليهم ايضا « .. **عدم الاقتراب من العسكريين او الاتصال معهم الا عن طريق المشير عامر لأنه اصبح وحده المسؤول عن افراد القوات المسلحة .** » (٤) وقد تصرف المشير عامر فعلا كمسؤول أول وقام بمساعدته العميد عبد المحسن ابو النور كرئيس لأركان الجيش الأول . أما الأخير فقد اهتم بجمع المعلومات عن الضباط السوريين مستخدما اياها فى تأليبهم على بعضهم . وقد استطاع افشاء اشاعة فى صفوف الجيش ادت الى التصفية الأولى للضباط السوريين . وفحوى الاشاعة هو وجود كتلة تعارض الوحدة وتستوحى أفكارها من الحزب الشيوعى وتطالب بالاتحاد وهذه الكتلة قوامها : عفيف البزرى ، امين النفورى ، احمد عبد الكريم ، طعمة العودة الله ، احمد حنيدى ومن يلتف حولهم من الضباط . ولعدم توفر الثقة بالفريق عفيف البزرى قرر المشير عامر العدول عن احداث تنقلات فى الجيش السورى سبق ان اتفق عليها معه . وأراد المشير عامر تنفيذ تنقلات جديدة تخالف وجهة نظر الفريق البزرى . فأحتج الفريق ، لكن المشير اصر على مشروعه مما دفع الفريق بزرى للذهاب الى القاهرة مهددا بالاستقالة . فاذا بالرئيس جمال عبد الناصر يقبل الاستقالة التى لم تقدم خطيا وانما شفهيا اثناء

---

(٣) قيل عن الفريق عفيف البزرى انه شيوعى . وكتاب الفريق « الناصرية فى جملة الاستعمار الحديث » يحوى ما يوحى باليسارية . ولقد سمعنا من عدة جهات عليمة ، ان الفريق بزرى قضى شيئا من شبابه منضما الى الحزب الشيوعى الفرنسى . لكننا نرى رغم ما ذكرناه ، ان الفريق لم يكن يخضع لارادة الحزب حين وصوله الى قيادة الجيش وسنوضح سبب استبعادنا لكونه شيوعيا بعد قليل.

(٤) من « عبد الكريم » صفحة ١١٣ .

احد الاجتماعات . وعلم الفريق عفيف البزرى نبأ قبول استقالته من الصحف بدلا من أن يتم تبليغه ذلك بالطريقة التى تتلاءم مع مكانته فى الدولة . ولنتوقف عند هذا الحادث قليلا تاركين للسيد محمد حسنين هيكل وصف السبب المباشر لاستقالة ... او اقالة الفريق عفيف البزرى . فالسيد هيكل يقول :

« وكان عفيف البزرى فى شبابه شيوعيا ليس فى ذلك شك .

كان هناك تساؤل ...

هل بقى على ولائه القديم للحزب الشيوعى ؟

ام أن ظروف النضال الوطنى زادته قربا من وطنه ومن احتياجات هذا الوطن .

وفى ظروف الحساسية فى الفترة الأولى للوحدة ، وتحت دافع الرغبة فى ابقاء الوجهة سليمة دون تصدع ، أعطى عفيف البزرى فائدة الشك ، أى فسر الشك لصالحه الا اذا قام الدليل القاطع يدينه بالعكس ، ويؤكد الاتهام ضده ...

وكانت هناك مجموعة من الضباط الشيوعيين ، يحيطون بعفيف البزرى ...

وفجأة اصدر عفيف البزرى حركة تنقلات فى الجيش السورى ، وضع بها مجموعة الضباط الشيوعيين من أصدقائه فى كل المراكز الحساسة فى الجيش الأول .

وكان هذا تصرفا يثير الغرابة ويثير الريبة فى نفس الوقت .

وكان لابد من مواجهته صراحة فصدر قرار من القاهرة بوقف هذه التنقلات

وركب عفيف البزرى طائرة الى القاهرة يعارض فى قرار وقف حركة التنقلات .

وقيل لعفيف البزرى :

ـ اسمع .. بصراحة .. هؤلاء الضباط على صلة بالحزب الشيوعى .

وقال عفيف :

ـ لا اسمح بأى تغيير فيما قررته مهما كان السبب .

وخبط عفيف البزرى بيده على مائدة فى غرفة الاجتماعات بالقيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وقال :

ـ اذا لم تنفذ الحركة كما وضعتها فانى استقيل .

وهب واقفا ، لم يترك لأحد فرصة مناقشته وغادر قاعة الاجتماع الى فندق شبرد ... وتقرر قبول استقالته وجرت المحاولة لابلاغه بالقرار ولكن احدا لم يستطع الوصول اليه قبل الصباح .

وهكذا قرأ عفيف البزرى فى الصباح ، مع غيره من آلاف القراء خبرا يقول :

« صدر قرار بقبول استقالة الفريق عفيف البزرى قائد الجيش الأول » .

نستنتج من ذلك ان الشك الذى سبق ان فسر لصالح الفريق عاد ليفسر ضده اى ان تهمة الشيوعية قد ثبتت عليه حسب التعليل الذى أورده السيد هيكل لأنه لم يحد عن مشروعه ((الشيوعى)) فى تنقلات الضباط . لكن الحزب الشيوعى رفض الوحدة كما رأينا . أما مجلس القيادة الذى تراسه الفريق بزرى فقد وافق على الوحدة ان لم نقل ساهم فى قيامها مساهمة رئيسية . بل أن السيد هيكل يذكر أن الفريق كان يلح على قيام الوحدة . فتصرفه هذا ينفى عنه تهمة التبعية للشيوعية حتى ولو كان فى شبابه منظما فى الحزب . وقد يقول قائل ان الحاح الفريق بزرى على الوحدة حدث بايعاز من الحزب الشيوعى الذى امره باتخاذ هذا الموقف للاشراف على احداث الوحدة من الداخل . لكننا نعارض هذا الراى . فلو كان الأمر كذلك لتحاشى الضرب على الطاولة ، ولعزف عن الوقوف متصلبا فى وجه رئيس الجمهورية ولخضع واستكان ليحافظ على المكانة التى يريدها له الحزب الشيوعى فى الجيش .

لكن الغرابة والتناقض فى قبول استقالة الفريق بزرى تكمن فى تعيين ثلاثة ضباط من الأربعة المتهمين بالشيوعية وزراء للجمهورية العربية المتحدة فيما بعد (٥) .

ومضحك مبك فى الأمر ايضا ان الفريق عفيف البزرى كان اضحى بريئا لو وافق على سحب مشروع التنقلات الذى اقترحه . اذن فليست التبعية للحزب الشيوعى أو عدمها هى المقياس فى العزل ، انما قبول التبعية لارادة المشير التى لا تخرج بدورها عن كونها ظلا لارادة الرئيس جمال عبد الناصر . يضاف الى ذلك أن رئيس الجمهورية اعطى الفريق البزرى مركزا جديدا فى وزارة التخطيط .

---

(٥) نجد فى قائمة تنقلات الضباط التى اتفق عليها الفريق بزرى مع المشير عامر ، والتى ادمت القاهرة كونها شيوعية فرفضتها الاسماء التالية :

العقيد احمد حنيدى ـ يصبح آمرا للشعبة الاولى .
العقيد اكرم ديرى ـ يصبح آمرا للشعبة الثالثة .
العقيد طعمة العودة الله ـ يصبح آمرا لسلاح المدرعات .
المقدم محمد استنبولى ـ يصبح آمرا للشعبة الثانية (المكتب الثانى) .

لكننا نجد بعد مضى الزمن أن الرئيس عبد الناصر يعين الثلاثة الاول وزراء للجمهورية العربية المتحدة فيما يبقى المقدم استنبولى آمرا للشعبة الثانية . ومن الجدير بالذكر أن محمد استنبولى هو أول من اطلع المشير عامر فى ٢٨ ايلول ١٩٦١ عن الحركة التى أدت الى الانفصال وهو الذى تولى التحقيق شخصيا فى قضية خليل بريز التى كادت تكشف كل الحركة كما سنرى فى حينه . وفى هذه التعيينات تناقض واضح مع الادعاء بأن هؤلاء الضباط شيوعيون أو تابعون للشيوعية . ومن ذلك نستنتج بالضرورة ان الحادث افتعل افتعالا من أجل التضحية بالبزرى أو أن الرئيس يهوى التعاون مع وزراء لا يطمئن اليهم ولا الى ميولهم . وهذه هى سابقة لم يشاهد لها مثيل فى أى من حكومات العالم .

فلماذا يفعل ذلك ان كان الرجل شـــيوعيا ؟ أين هو الحد الأدنى من المنطق ومن حسن النية فى تصرف الرئيس عبد الناصر ؟ أما ان يعرف الفريق بزرى نبأ قبول أستقالته من صحف الصباح فيعتبر قمة الاستهتار بمكانة ضابط كبير اسهم بكل قوته لتنصاع ســورية لعبد الناصر . فهل يعقـــل أن كل اجهزة الرئيس لم تعرف بمكان تواجد الضابط الكبير ، و ((الشيوعى)) لتعلمه عن عــزم الرئيس كما يدعى هيكل ؟ ان اللواء عبد المحسن أبو النور الذى شـــارك فى قضـــية البزرى مشـــاركة اساسية اجاب على هذا السؤال مبرزا التضليل المشين والمؤسف الذى يتخلل كتابات هيكل . فأبو النور يؤكد انه لم تجر اية محاولة لاعلام البزرى بقبول استقالته ليتسنى له (أبو النور) الوصول الى دمشق بأسرع ما يمكن لمراقبة اية تطورات أو مضاعفات فى الجيش السورى عندما ينتشر الخبر (٦) .

ولكن لنا سؤال نطرحه على الفريق عفيف البزرى . فلماذا ضرب على الطاولة باليمين والقى جناح الذل باليسار حين وافق على تقلد المركز الاسمى الجديد ؟ فلقد كتب فى مذكراته فيما بعد : ((**لقد كنت عضوا فى مجلس وهمى لا وجود له وهو مجلس التخطيط الاعلى ، وكنت اقضى وقتى بدون اى عمـــل فى هـــذه الوظيفة الوهمية (٧)**)) .

والجدير بالذكر أن الاشـــاعة التى اطلقت ، وتعيينات المشـــير عامر ليست حوادث منفصلة ، انما هى مترابطة وتشكل عمادا لخطة يراد تنفيـــذها فى الجيش السورى . والهدف هو تصفيته من كل عنصر ذى بأس يفكر قبل أن ينصاع لأوامر الرئيس دون قيد أو شرط . والسيد هيكل ينوه عن هدف القاهرة هذا متسترا بقوله : ((**وكان من أولى المهـــام التى بوشر فيهـــا بعـــد الوحـــدة ، ضرورة تصفيـــة الكتل السياسة فى الجيش الســـورى (٨)**))

الحكومة فى الاقليم السورى .

التشكيل النظرى لجهاز الحكومة : لم يتناول الدستور المؤقت كيفية تشكيل الحكومة بوضوح ، وانما اكتفى بتخويل رئيس الجمهورية بتعيين نواب له ووزراء وامناء عامين . وجاء التطبيق العملى بالحكومة على الشكل التالى : ٤ نواب لرئيس الجمهورية ، ثمانى وزارات مركزية ومجلســـان تنفيذيان لسورية ومصر . وفى

---

(٦) مذكرات عبد المحسن أبو النور . نشرت فى آخـر ساعة عدد آذار ١٩٨٨ .

(٧) ((بزرى)) صفحة ٣٣٨ .

(٨) ((هيكل)) صفحة ٨٠ .

كل من المجلسين تمثل الوزارات باستثناء الوزارات الثمانى المركزية . الا أن المجلس التنفيذى فى الاقليم السورى لم يحو وزارتى التربية والتعليم ، والصناعة وقد تشكلت الوزارة الأولى على النحو التالى :

نواب رئيس الجمهورية : عبد اللطيف بغدادى ، عبد الحكيم عامر ، اكرم الحورانى ، صبرى العسلى .

زكريا محيى الدين : داخلية
عبد الحميد السراج : داخلية (سورية)
حسين الشافعى : تخطيط وشؤون اجتماعية
نور الدين طراف : صحة
شوكت القنواتى : صحة (سورية)
احمد حسنى : عدل
عبد الوهاب حومد : عدل (سورية)
فتحى رضوان : ارشاد قومى
محمود فوزى : خارجية
احمد حسن الباقورى : أوقاف
صلاح الدين البيطار : وزير دولة
نور الدين كحالة : الأشغال (سورية)
احمد عبده الشرباصى : الأشغال
احمد عبد الكريم : شؤون بلدنة وقروية (سورية)
محمد ابو نصير : شؤون بلدية وقروية
حسن جبارة : تخطيط (سورية)
مصطفى حمدون : شؤون اجتماعية (سورية)
كمال الدين حسين : تربية وتعليم
عبد المنعم القيسونى : اقتصاد وتجارة
خليل الكلاس : اقتصاد وتجارة (سورية)
كمال رمزى استينو : تموين
سيد مرعى : زراعة
احمد الحاج يونس : زراعة (سورية)
فاخر الكيالى : خزانة (سورية)
حسن عباس زكى : خزانة
على صبرى : وزير دولة لشؤون الرئاسة
الدكتور عزيز صدقى : صناعة

الدكتور مصطفى خليل : مواصلات
امين النفـوزى : مواصلات (سورية)
فتـــــحى رزق : نائب لوزير الحربية

مكانة نواب رئيس الجمهورية : ان الوظيفة الطبيعية لدستور ما هى أن يوضع السلطات المنوطة بكل جهاز من أجهزة الدولة لكى تسير الأمور بانتظام ولكيلا تتقاطع وتتعارض مهمات الأجهزة الحاكمة مما يؤدى الى الفوضى . والدستور المؤقت لم يؤد هذه الوظيفة انما حرص كما رأينا على وضع كل سلطة فى يد الرئيس . فالدســتور مثلا لا يحدد مكانة ولا مهمة نائب الرئيس سوى انه ، كغيره ممن يعينهم الرئيس ، ينفذ سياسة الرئيس . فنائب الرئيس هذا قد يعنى شيئا كثيرا حين ينفخ الرئيس فيه شيئا من ((روحه)) ، وقد يصبح شفاف القوام لا ظل له اطلاقا ، ومحتجبا فى ثنايا ارادة الرئيس .

بل ان الدستور المؤقت لم يحدد موقف نواب الرئيس من بعضــهم البعض . وهذا الغموض الذى سنذكر مثالا عليه نعيده الى واحد من ســببين : اما أن يكون واضع الدستور قد ســها عن معالجة هذه النقطة الدستورية ، أو انه تعمد تغطية هذه النقطة ببعض الغموض . ونحن نميل الى الاعتقاد بالفكرة الثانية ! فالرئيس لم يقم باصلاح الخلل حين لمس النقص فيما بعــد ! والآن نأخــذ مثالا حيا من واقـع الجمهورية العربية المتحدة : كان السيدان اكرم الحورانى وصــبرى العسلى نائبى رئيس الجمهورية فى الاقليم الشمالى . أما الأول فهو أحد أركان حزب البعث العربى الاشتراكى ، أى انه واحد من قادة المدرسة الثورية فى السياسة . واما السيد صبرى العسلى فيعتبر من الجناح التقدمى فى الحزب الوطنى . أى انه رغم تقدميته النسبية لا يخرج عن كونه محافظا . فســياسة نائبى رئيس الجمهورية متعارضة تماما من حيث العقيدة والمبدأ .

ان وجود رأيين متعارضين لا يعتبر خطأ ولا يشكل خطرا على تسيير الأمور . بل ان وجود الرأيين ضرورى جدا لايجاد شيء من التنافس نحو الأفضل ، ولظهور شيء من المعارضة البناءة . لكن التطبيق العملى على هذين النائبين وبالشكل الذى أوجده الرئيس أثبت فشلا ذريعا . فالموافقة المشتركة على أمر اساسى فى تخطيط سياسة الدولة تكـاد تكون مســتحيلة ، لأن الرجلين ينظران الى الأمــور بمفاهيم متغايرة . فوجودهما على مستوى واحد تماما وتخويلهما سلطات واحدة ومتطابقة لا يؤدى ولم يؤد الى ان يعدل الواحد من تطرف الآخر ، وانما الى تفاضل قوتيهما بحيث أصبحت المحصلة صفرا ، وبحيث أصبح كل قرار أساسى لا يمكن اقراره دون الرجوع الى الكلمة الأخيرة تخرج من فم رئيس الجمهورية .

المجلس التنفيذى : يكلف الجهاز التنفيذى عادة بتنفيذ القوانين التى تســنها

السلطة التشريعية فى البلاد . وقد أوجد التنظيم الهرمى المتدرج للسلطة التنفيذية لعدم تمكن ذروة الهرم التى تتشكل من أفراد ، أو من فرد واحد ، من الاتصال مباشرة بجموع الشعب . لذلك يجب توضيح طريقة التسلسل فى الجهاز التنفيذى وتحديد صلاحية وواجب كل مسؤول فيه . ويجب أيضا توضيح الصلاحيات لكيلا يحدث تقاطع ضار فى تصرفات مختلف المسؤولين مما يؤدى الى الفوضى . لكننا حين نلقى نظرة على بنيان المجلس التنفيذى فى سورية لا نجد تحديدا لصلاحيات الرئيس او العضو ، ولا نلمس للرئيس مكانة أكثر حساسية من مكانة العضو الا بالاسم فقط . فهل تستطيع أكثرية المجلس العادية أن تفرض رأيها على رئيس المجلس ؟ وهل يفترض برئيس الجمهورية المصادقة على ما يقرره المجلس التنفيذى ؟ .. غموض ! .

أما التعليمات والقرارات التى تأتى الى المجلس من مكتب رئيس الجمهورية فعليه واجب تنفيذها فى المستويات الأخفض . وأما العكس ، اى ان يمثل المجلس ارادة المستويات المنخفضة فيلتزم بها الرئيس فأمر غير مضمون بل ولم يرد ذكره اطلاقا ، لأن الرئيس يملك بيده زمام المجلس فيحله ويأتى بغيره كلما شاء (المادة ٤٧ من الدستور المؤقت) . هذا وقد أثبت التطبيق العملى تجاوز الرئيس جمال عبد الناصر لارادة المجلس . فقد أصدر كثيرا من القوانين من لدنه دون ان يستمزج رأى أحد من أفراد المجلس التنفيذى . وبعض هذه القوانين يعتبر من اهم ما يمكن لحاكم أن يبت فى أمره . مثل القرارات الاشتراكية . وقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر بأنه لم يستشر قبل اصدارها أحدا من المجلس التنفيذى السورى (٩) .

فقيمة المجلس التنفيذى السورى كانت بسيطة ، وسلطاته الفعلية هزيلة . وكان من نتيجة ذلك ان الشعب السورى كان يحمل هذا المجلس مسؤولية الاخطاء التى تصدر عن السلطة التنفيذية . فجموع الشعب لم تكن تدرك حقيقة توزيع القوى والسلطات بين سياسيى الصف الأول فى دولة الوحدة . وكانت النتيجة التالية هى غضبة الشعب السورى على مجلسه التنفيذى وعلى اعضائه مما جعل هؤلاء الأعضاء يقفون بين نارين : ان عرفوا الشعب بالحقائق السائدة فى أعلى مستويات الحكم ، لأساؤوا الى الجمهورية البرعمة الناشئة . بل انهم لو فعلوا لما استفادوا ، وانما لظهر وثبت خطأهم حين لم يستمعوا للاصوات المحذرة فى صفوف الشعب ، هذه الأصوات التى كانت تطالب بالتروى وبدراسة طريقة الوحدة . وباعترافات رجال المجلس التنفيذى يخصل المحذرون من طريقة قيام الوحدة ومعارضوها على سلاح ماض ضد رجالاته . بل ان الحكومات العربية الأخرى التى رفضت الوحدة هذه وناصبتها العداء ستحصل على سلاح ماض أيضا ، يفعل فعل الماء المثلج على العواطف القومية الوحدوية الجامحة ضمن حدود دولهم .. ولبدا وكأنما لهؤلاء الحكام الحق فى أن تلك الوحدة كانت خاطئة من الأساس .

---

(٩) « المحاضر » صفحة ٦١ .

ومن ناحية اخرى او حاول رجال المجلس التنفيذى نشر الحقائق لتشكل جبهة واضحة بينهم وبين شخص الرئيس جمال عبد الناصر الذى يستطيع ازاحتهم من الميدان بسلطته الدستورية وبشعبيته لدى الجموع . وبذلك أصبح سياسيو المجلس التنفيذى السورى أسرى الرجل الذى اسلموه زمامهم دون قيد أو شرط .

المراقبة المصرية فى المجلس التنفيذى السورى :

عانى المجلس التنفيذى السورى مشكلة اخرى لا تقل اهمية وخطورة عن المشكلة السابقة . وتتاخص فى أن السيد محمود رياض ، سفير مصر فى سورية قبل الوحدة ، والرجل الذى اقترن اسمه بقيادة الوحدة ، بقى هناك بعد الوحدة أيضا . من المسلم به أن هذا الرجل يعرف عن أمور سورية الداخلية ورجالاتها الشيء الكثير ، فهو الذى كان يتولى ترتيب رحلات ((**الشتاء والصيف**)) الى القاهرة حيث يقابل الرئيس جمال عبد الناصر شباب ، ومثقفى وسياسيى سورية قبل قيام الوحدة . وكان هؤلاء السوريون يعودون الى بلادهم وقد ازداد حماسهم وايمانهم بشخص الرئيس البطل . أما بعد قيام الوحدة فقد عينه الرئيس مستشارا له فى دمشق . وبهذه الصفة أراد أن يفرض نفسه على المجلس التنفيذى السورى طالبا تحويل كل محاضر جلساته اليه فى مقر المستشارية (سفارة مصر سابقا) . ((**وصار يدعى بل وينصرف على أنه السلطة الوسيطة بين رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذى فى الاقليم وأن من حقه رد بعض القرارات المتخذة فى المجلس التنفيذى ورفع القرارات التى يراها مناسبة للرئاسة أو الاحتفاظ بالقرارات عندما يكون له اعتراض عليها (١٠)**)) وأبرزت الصحافة المصرية شخص محمود رياض مسلطة عليه الأضواء ، وصار بابه فى دمشق يطرق من رجالات سوريا الحكوميين والاقتصاديين لأنه أضحى يستطيع حل أمور مستعصية على المسؤولين السوريين فى المجلس التنفيذى وتذكر السوريون بذلك أيام الاستعمار الفرنسى حين كان يستطيع المستشار حل أمور لا يستطيع حلها رئيس الوزارة آنذاك . وربط بعض السوريين الوقائع مع بعضها مقارنين الاستعمار الفرنسى ((**بالاستعمار المصرى (١١)**)) .

ورغم ايماءات مستورة فى بادىء الأمر وطلبات واضحة فيما بعد من قبل مسؤولين سوريين لدى الرئيس جمال عبد الناصر بأن يبعد السيد محمود رياض عن سورية نجده يصر على إبقائه هناك بل يزيد من دعمه . وهذا خطأ دبلوماسى كبير على اقل تقدير . فالسياسى الحكيم هو الذى يجعل من رجالات الارتباط بينه وبين الشعب اناسا محببين الى أوساط هذا الشعب .

---

(١٠) ((عبد الكريم)) صفحة ١٢٧ .

(١١) لقد عرف الرئيس عبد الناصر بانتشار فكرة الاستعمار المصرى بعد ثلاثة شهور من قيام الوحدة (انظر ((المحاضر)) صفحة ١٠) .

الفصل الثامن

أثر الثورة العراقية
على الجمهورية العربية المتحدة

ســـقوط الملكية :

لم يكن الغموض فى صلاحيات رجالات المجلس التنفيــذى قد انجلى حين اهتز العالم العربى لتفجر جديد حدث فى ارض العراق . ولهذا الحدث أثر كبير ومباشر على تطور الأمور فى الجمهورية العربية المتحــدة الناشئة . وان نتناول أمــر الثورة العراقية بالبحث المفصل وانما نتعرض لتلك الجوانب فقط التى تتعلق بموضـــوع بحثنا مباشرة ، أى بالجمهورية العربية المتحدة .

لقد حدثت الثورة العراقية فى ١٩٥٨/٧/١٤ نتيجة للضغط الديكتاتورى الأعمى الذى طبقه نورى السعيد على كل من يعترض الانجاه الذى يسير فيه دون التمييز فيما اذا كان المعترض عربيا مخلصا لعروبته أم يساريا منظما فى الحزب الشيوعى . لقد بلغ به التطرف أن اتبع سياسة : من ليس معنا فهو علينا (١) . وكانت النتيجة الطبيعية لسياسته التى وضعت المعارض العربى فى ذات مستوى من يؤمن بالعقائد المستوردة ، أن اتفق هؤلاء على مقاومة وقلب الحكم . وقررت كل الفئات والاحزاب المعارضة اقامة هدنة داخلية فيما بينهم ريثما يتم لهم النجاح . (الجبهة الوطنية).

كان الشيوعيون يشكلون كتلة متماسكة ضمن هذه الجبهة . أما المعارضــون الآخرون فكانوا يتشكلون من بعثيين ومن فئات كثيرة أخرى ليست متماسكة تماسكا حزبيا متراصا ، ولم يكن هؤلاء متفقين فى الأهداف . فالبعثيون ضمن هذه الجبهة كانوا يؤيدون الدخول فى وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، ولهم فى ذلك شروط أهمها تخفيض سلطات الرئيس جمال عبد الناصر لحساب رجالات حزب البعث . وفئة أخرى ترى التريث فى اقامة الوحدة ، وتفضل الاتحاد على الوحدة . (الحزب الديمقراطى الوطنى) ، وثالثة تريد المحافظة على استقلال العراق التام مع توثيق العلاقات الاقتصادية والأخوية مع البلاد العربية . اما الاقليات غير العربية ، وعلى رأسها العراقيون الأكراد فكانوا يتخوفون من فكرة الوحدة لكيلا تتناقص نســبتهم تجاه الاكثرية عربية متزايدة . والشيوعيون يرفضون الوحدة من الاصل ويدعون الى الاتحاد . لكن دعوتهم هذه لا تنطبق فى بواعثها على بواعث الوطنيين العراقيين الآخرين الذين يدعون أيضا الى الاتحاد (٢) .

---

(١) يعطينا كتاب الدكتور عبد الرحمن البزاز « صفحات من الامس القريب » صورة واضحة عن الوضع البغيض الذى آلت اليه الحياة العامة والخاصة فى ظل نورى السعيد ، من كبت لحرية الرأى، وضغط على كل صوت حر .

(٢) أنظر كتاب « ناجى علوش » ، الثورة والجماهير ، صفحة ١٢٤ وما بعدها ، عن موقف الاحزاب والكتل العراقية من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة .

ان دخول فئات المعارضة فى جبهة يتعاونون فى اطارها ضد الخصم المشترك لا يعنى تنازل مختلف الفئات عن اعتقاداتهم وآرائهم ، وانما يعنى عقد هدنة فيما بينهم ريثما يزول الحكم الذى يرفضونه . اذ ان رفضهم له هو القاسم المشترك الذى يجمعهم ريثما يزول هذا الخصم . اذاك تنتهى الهدنة المتفق عليها ليحاول كل من هذه الفئات الوصول الى الحكم تاركة الفئات الاخرى على قارعة الطريق . وهذا ما حدث فى العراق بعد نجاح الثورة على نورى السعيد . ففى نشوة الفرحة بالنصر تباورت خيوط الحرب بين الشيوعيين الذين يرفضون دخول وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وبين القوميين العرب والبعثيين الذين يطالبون بالدخول فى الوحدة .

وكان عبد السلام عارف ، احد ركنى الثورة ، قد اعلن عن موقفه المؤيد لفكرة الوحدة . فتبنت الجمهورية العربية المتحدة المشير عارف والقت عليه الاضواء متجاهلة الركن الثانى للثورة العراقية الزعيم عبد الكريم قاسم . فكانت النتيجة الطبيعية للوضع الناشىء أن يحاول الأخير تثبيت مركزه . فاعتمد من اجل ذلك على الكتلة المتماسكة الوحيدة التى تستطيع تأييده والوقوف فى وجه المد العربى الوحدوى ومنع العراق من الانخراط فى الوحدة . وقد قدر عبد الكريم قاسم بالطبع أنه سيكون بنفسه أول الضحايا لو دخل العراق فى الوحدة . وكانت الكتلة التى اعتمد عليها تتألف من الشيوعيين بشكل رئيسى . ولم يعد هناك مجال لبقاء القائدين فى العراق على مستوى واحد ! .

بعد حوالى عشرة أيام من ثورة العراق ارسل الرئيس عبد الناصر رئيس المخابرات المصرية السيد صلاح نصر الى بغداد لأسباب لم يذكرها نصر فى كتابه . لكن كونه رئيسا للمخابرات ليس له علاقة بالأمور السياسية ولا الاقتصادية يوحى بتوفر أسباب سرية لا نستطيع الجزم بحقيقتها الا انها ذات طبيعة مخابراتية . ومن اقوال صلاح نصر الذى يكتشف برودا لدى عبد الكريم قاسم تجاه دخول وحدة سريعة مع الرئيس عبد الناصر بينما يستشف اقبالا حارا للوحدة الفورية لدى عبد السلام عارف نستطيع الاستنتاج أن صلاح نصر حاول المشاركة فى تنظيم امور مؤيدى الوحدة الفورية لتنتصر على فئات عبد الكريم قاسم . واشترك الملحق العسكرى المصرى العقيد عبد المجيد فريد فى حياكة هذه الخطط بشكل مفضوح فكان يتدخل فى امور ضباط الجيش العراقى باسم الرئيس عبد الناصر مما اجفل العراقيين ، خاصة انه كان يحاول تأليب بعضهم ضد هؤلاء الذين لا يريدون الوحدة الفورية مع مصر * .

وفى نهاية الأمر اغتنم عبد الكريم قاسم فرصة مناسبة فانتدب صديقه

(*) انظر « عبد الكريم » صفحة ١٦٣ .

عبد السلام عارف مبعدا أياه كسفير للعراق فى المانيا الغربية . لكن عارف عاد الى العراق دون استئذان قاسم فألقى القبض عليه وزج فى السجن .

هذا ويذكر تدخل الملحق العسكرى المصرى المفضوح فى شؤون الجيش العراقى بتدخل مخابرات القاهرة والسراج فى الأردن مما لم يؤد الى تقارب انما الى تباعد وتباغض والى حرب اعلامية أبعدت العرب عن هدف الوحدة .

واعتبر سقوط عبد السلام عارف ونجاح عبد الكريم قاسم بمثابة ناقوس خطر يهدد كيان الجمهورية العربية المتحدة . فعراق مستقل ذو حكم تقدمى عربى سيكون قادرا على ان يستقطب بسهولة فئات لها وزنها فى المجتمع السورى (٣) . فشعار الوحدة مع العراق طرح فى سورية قبل التفكير بالوحدة مع مصر بسنوات كثيرة . ولم ينحصر مؤيدو الوحدة مع العراق فى فئات البورجوازية والاقطاعية وانما أيد مثل هذه الوحدة حزب البعث العربى فى عام ١٩٥٠ حين أعلن الأستاذ ميشيل عفلق قبول الحزب لمثل هذه الوحدة مع العراق (٤) . وقد وضع الحزب شروطا لهذه الوحدة لم تبلغ من الجرأة ما يمنع الأسرة الهاشمية ونورى السعيد من الموافقة عليها . لكن العقبة الأساسية التى كانت تمنع الوطنيين العرب على اختلاف مشاربهم من الدخول فى وحدة مع العراق كانت تكمن فى عدم استقلال العراق استقلالا ناجزا حقيقيا .

وهذا ما دفع أديب الشيشكلى للقيام بانقلابه الأول على سامى الحناوى قاطعا الطريق على مشروع الوحدة مع العراق الذى يقال انه كان قاب قوسين أو أدنى . أما بعد نجاح ثورة تموز ، وبعد تفسخ حلف بغداد ، فقد استقل العراق واصبح يهدد بالفعل تماسك اقليمى الجمهورية العربية المتحدة . وكان على قادة دولة الوحدة القيام بعمل حاسم وسريع لتفادى الخطر الجاثم . فبدأوا بقطع كل السبل

---

(٣) انظر فى هذا الشأن ما كتبه المستشرق « فاتيكيوتس » ، نورد منه الفقرة التالية :

« ولقد شجع قرب سورية من العراق أحاسيس انفصالية ... وكان الوضع فى العراق يزداد سوءا بسرعة (فى غير صالح عبد السلام عارف) مما جعل القاهرة تخشى العواقب المحتملة على سورية » صفحة ١٧٢ .

(٤) فى احدى اجاباته قال الاستاذ ميشيل عفلق : « ... فالاتحاد بين قطرين أو ثلاثة هو مرحلة يجب أن تنصب عليها كل جهودنا حتى تثمر ، .. واعتقد بأن سياسة الحزب فى هذه الناحية ليست مجهولة ، فالحزب قبل سبع سنوات وافق على مشروع الاتحاد بين سورية والعراق ضمن شروط ،.»
من معركة المصير الواحد ، الطبعة الثالثة ، صفحة ٤٦ .

والمنافذ التى تصل سورية بالعراق ، وبضرب التكتلات التى هى اميل للاتفاق مع العراق .

تدابير ضد الصحافة فى سورية :

فى ١٩٥٨/٨/٢٢ ، أى بعد خمسة أسابيع من سقوط الملكية فى العراق ، أوقف صدور صحيفة المنار فى سورية ، وهى صحيفة الاخوان المسلمين . وسبب ذلك اصدارها لمقال ادعى كاتبه أن الاخوان المسلمين هم قادة الثورة العراقية ، وأعرب كاتب المقال رأيه فى أن وحدة سورية مع العراق أكثر طبيعية من وحدتها مع مصر .

وبعد عدة أسابيع أخرى أعلن السيد عبد اللطيف البغدادى ، نائب رئيس الجمهورية آنذاك ، عن اصلاح للصحافة فى سورية يرى دمج ادارات بعض الصحف بحيث لا يصدر أكثر من ثلاث أو أربع صحف فى كل الاقليم وبشرط الا تقل صفحات الاعداد اليومية عن ستة . وفى الثالث والعشرين من تشرين الثانى ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٩٥٨/١٩٥ يتناول التنظيم الجديد للصحافة فى الاقليم السورى . وتقول المادة الأولى من ذلك القرار :

« لصاحب أى صحيفة يومية أو دورية تصدر فى الاقليم السورى أن يتنازل عن امتيازه بطلب يقدمه الى مديرية الدعاية والانباء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ويعطى مقدم الطلب ايصالا بذلك . ولا يجوز الرجوع عن الطلب بعد تقديمه لأى سبب كان كما لا يجوز للمتنازل اصدار أية صحيفة أو مطبوعات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة » .

المادة الثانية : « يمنح صاحب الامتياز الذى تنازل عن امتيازه تعويضا تقدره لجنة بدائية ...

المادة الثالثة : « تدفع التعويضات وفقا لما تقرره اللجنة مقابل صك تنازل يوقعه المتنازل ويتناول :

(أ) التنازل عن الامتياز تنازلا نهائيا لا يجوز الرجوع عنه .

(ب) الغاء اسم الصحيفة ... » .

انا نرى فى هذا القرار الجمهورى أغرب ما يمكن أن يصدر فى هذا الشأن ! فكيف يتوقع الحكام من أصحاب الصحف المنتشرة أن يتنازلوا عن صحفهم وعن اعمالهم دونما مبرر واضح ؟ لو أن هذه الصحف تعانى العجز المادى لتوقفت عن الصدور [illegible] الدولة أعباء أية تعويضات ، [illegible] صاحب امتياز [illegible] حتى النهاية [illegible] أصحاب الامتياز التنازل عن امتيازاتهم [illegible] الواقع [illegible] ولكن [illegible]

غير مباشر يهدف الى اسكات بعض الصحف التى لا يرضى عنها الحكم . وما تاويح القرار بالمال كتعويض أو كثمن للتنازل عن الامتياز الا تسهيلا لصاحب الصحيفة فى التنازل والتراجع ، وتحاشيا لتبلور نقمة لدى أصحاب الامتياز ان لم يحصلوا على تعويض مادى . لقد وضع القرار أصحاب الصحف ((**المكروهة**)) من قبل نظام الحكم أمام الموقف التالى فيما نرى : هل تتنازلون عن امتيازاتكم بمحض ارادتكم فتكسبون وجوهكم وشيئا من المال ؛ أم انكم تركبون رؤوسكم فيجرى اسكاتكم بالقمع دون دفع أى تعويض ؟ .

ولم يظهر هذا السؤال على الملأ وانما بقى فى عالم المحسوس . ولقد شعر به المعنيون بالأمر ، فتقدمت حتى السادس عشر من كانون أول عام ١٩٥٨ هذه الصحف بطلبات التنازل عن الامتياز : الجمهور ، والصرخة ، والحضارة ، والشام ، والمختار .

تدابير ضد حزب الشعب :

لم يكن خافيا فى حين من الأحيان أن تعاونا وثيقا كان يقوم بين جماعة الاخوان المسلمين وحزب الشعب من حين الآخر . وكان الحزب يحتاج الى الاخوان المسلمين كقوة تنزل الى الشارع حين الضرورة وكقوة روحية لها قواعدها المتينة فى صفوف كثير من المسلمين فى المدن والأرياف على السواء . وان التوازى بين مقالة المنار المذكورة وبين الاتجاه السياسى العام لحزب الشعب لواضح تماما . لذلك نقول ان الأمر لم يكن مصادفة بحتة أن حكم على خمسة من أعضاء حزب الشعب بالأشغال الشاقة من خمسة الى خمسة عشر عاما ، وذلك بعد تسعة أيام فقط من ايقاف صدور المنار .

الاصلاح الزراعى :

وفى ١٩٥٨/٨/٢٧ ، أى بعد ايقاف صحيفة المنار بأيام خمسة فقط ، أعلن قانون الاصلاح الزراعى فى سورية ، هذا الاصلاح الذى أصاب الزراعة السورية بشكل خاص ، والاقتصاد العام السورى بضربة قاصمة عوضا عن التقدم (٥) .

---

(٥) أن الاصلاح الزراعى فى مجتمعنا العربى ضرورة لا يجوز الاختلاف عليها . لكن طريقة تنفيذ الاصلاح تتباين تباينا خطرا مما قد يجعل الاصلاح الزراعى يؤدى الى عكس اهدافه الاصلية كما حدث فى سورية . وسنتعرض لهذا الامر فى سياق هذا الكتاب .

« المادة الأولى : لا يجوز لأى شخص أن يملك :

(أ) فى الأرض المروية والمشـــجرة أكثر من ٨٠ هكتار .

(ب) فى الأرض البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار .

أو ما يعادل هذه النسب من النوعين .

ويترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد عن الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذى يرغبه من كل نوع .

المادة الثانية : اضافة للحد الأعلى المنصـــوص عنه فى المادة الأولى يحق للمالك ان يتنازل لكل من زوجه وأولاده على مساحة لا تتجاوز ٤٠ هكتارا فى الأرض المروية و١٦٠ هكتارا فى الأرض البعلية .

المادة السابعة : خلافا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون :

(أ) يجوز للشركات المســاهمة والجمعيات التعاونية أن تملك أكثر من الحد الأعلى المنصوص عنه من الأراضى التى تستصلحها لبيعها وذلك وفق القوانين والأنظمة القـائمة .

(ب) يجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل العمل بهذا القانون أن تمتلك مساحات من الأراضى الزراعية أكثر من الحد الأعلى اذا كان ضروريا للاسـتغلال الصــــناعى .

اما المادة التاسعة : فتعطى صاحب الأرض المؤممة الحق بتعويض يعطى اليه بشكل سندات تستهلك خلال اربعين ســنة . ويحق له الاعتراض على قيمة التعويض أمام لجان تشكل من قبل وزير الزراعة » .

انا نجد للمادة السابعة معنى خاصا . فهى تطمئن طبقة الصناعيين فى ســوريا لتفصل بينهم وبين من سموا بالاقطاعيين . فالاصلاح الزراعى بدا كضربة موجهة الى اصحاب الأرض الذين سيقفون وحدهم تجاهه . ولم يترك الحكام فرصة لتوحيد مشاعر وجهود صناعيى ســورية مع كبار أصحاب الأرض . وبذلك أمكن تحطيم العصى واحدة اثر أخرى . ومنذ تطبيق بنود الاصـلاح الزراعى ازداد غنى الدولة بالأراضى (٦) المتملكة دون أن تكون هنـــاك مخططات واضـحة لكيفية توزيع هـذه الأراضى على صغار المزارعين والفلاحين .

لقد كان من الممكن ، بل من الواجب الانتظار ريثما يتم تنظيم هذا الأمر الحيوى لكيلا تنقلب الغاية من الاصلاح الى عكسها كما حصل بالفعل . وفضلا عن ذلك فان

---

(٦) انظر « بيانات السادة الوزراء ... » صفحة ١١١ .

العدد القليل من المزراعين الصغار الذين اصابهم نصيب من أراضي الاصلاح لم يستطيعوا استثمار ما حصلوا عليه ، فهم فقراء ، ويحتاجون الى البذار ، بل انهم يحتاجون الى ما يقوم بأودهم وعائلاتهم الى ان يتم الحصاد وتسويق المحصول . ويأخذ هذا ستة او سبعة شهور على أقل تقدير .

هذا وان الدولة السورية تعتبر اكبر مالك للأراضي فى سورية فكان من الطبيعي أن تبدأ الاصلاح بتوزيع ما تملك هي من المساحات الشاسعة التى لا تزرع قبل انتزاع أراض منتجة باستمرار من أصحابها لتصبح براكا بعد الاصلاح . وفى هذه الاثناء تقوم الدولة بالتجارب وتجمع الخبرات قبل أن تهاجم مالك الأرض الكبيرة .

مما ذكرنا نستطيع الخروج بنتيجة هامة ، وهى أن تطبيق الاصلاح الزراعى فى سورية بهذا الشكل وفى ذلك التوقيت لم يكن بدافع تحسين الوضع الزراعى ورفع مستوى الفلاح الصغير بقدر ما كان بدافع سياسي واضح المعالم . ولا يغير من رأينا العلم بأن فكرة الاصلاح الزراعى فى سورية موجودة منذ قامت الوحدة . فان كبار ملاك الأرض فى سورية يشكلون الجناح اليمينى فى حزب الشعب ، هذا الحزب الذى يفضل ويدعو الى وحدة مع العراق . وجاء قانون الاصلاح الزراعى ليضرب هذا الجناح المتماسك فيضعف كل الحزب ، وتضعف المعارضة المستترة فى صفوف الشعب السورى . هذا وان مصادرة أراضى هؤلاء وتوزيعها على فلاحيهم يبلور الشقاق الطبقى والعداء بين الفئتين ، لأن الفلاح الصغير الذى حصل على جزء من أرض المالك السابق سيحارب عودة سلطان ذلك المالك عليه وعلى الأرض . وبذلك بدأ وكأنما اضحى المالك السابق الغول المخيف الذى يهدد وجود الفلاح . لكن أظافر كبار أصحاب الأرض تقلمت بأن حرمهم الحكم من المادة الأولى فى دعم كفاحه : الأرض ومواردها .

وخلاصة القول هى اننا لا نرى فى ايقاف بعض الصحف ، وفى تنظيم الصحافة، وفى الاصلاح الزراعي وفى محاكمات أفراد حزب الشعب سوى وسائل لايقاف خطر وحدة سورية مع العراق على حساب الجمهورية العربية المتحدة . ولو كان الهدف الاصلاح للجأ الحكم المركزي إلى أساليب أخرى لأن كل الأساليب التى اتبعت فعلا أدت الي التخريب

الفصل التاسع

زيادة المركزية في نظام الحكم

فضلا عن الترتيبات المذكورة في الفصل السابق للذود عن وحدة سورية بمصر ، قام الرئيس جمال عبد الناصر بتدابير تنظيمية جديدة تعطي نظام الحكم وجها جديدا اقسى مما كان عليه .

الترتيبات الجديدة :

الحكم الذاتي للمحافظات :

كانت سورية تنقسم الى تسع محافظات وكانت مصر تنقسم الى اثنتين وعشرين محافظة . وكانت كل محافظة تحكم من محافظ يتعلق في تسيير شؤون محافظته بوزير الداخلية الاقليمي .

في الرابع من اكتوبر ١٩٥٨ حصلت كل محافظات الجمهورية العربية المتحدة على صلاحية الحكم الذاتي . وفي الحكم الذاتي اصلاح هام فعلا . اذ لم يعد كل محافظ مضطرا الى الرجوع الى وزير الداخلية في قضاء أمور محافظته من صغيرة او كبيرة ، وانما أضحى يستطيع البت من عنده موفرا هذه الطريقة الروتينية البيروقراطية التي تقتل الوقت . ولكننا لو نظرنا الى ذلك الاصلاح بعمق قليل لما شاهدنا خلفه توزيعا للمسؤولية وانما تركيزا للمركزية في ستار الحكم الذاتي فالمحافظون الواحد والثلاثون لن يعودوا بعد الآن الى وزير الداخلية الاقليمي في الأمور الهامة وانما أصبح عليهم أن يعودوا مباشرة الى شخص الرئيس حسب نص القرار الجمهوري . فمكانة وزير الداخلية الاقليمي المختص ضعفت لحساب زيادة سلطات رئيس الجمهورية . وضمن الرئيس بذلك عدم صدور أي تصرف يسوؤه عن الوزير الاقليمي السوري لأن هذا الوزير لم يعد مخولا بأصدار التعليمات المباشرة الى محافظي سورية . فسلطة الوزير الاقليمي تلاشت الى العدم !

الحكومة المركزية

تشكيلها : في السابع من تشرين الأول ١٩٥٨ أعلن عن تكوين وزارة جديدة للجمهورية العربية المتحدة . وقد اختلف التشكيل الجديد اختلافا أساسيا عن تشكيل الوزارة السابقة . فقد تكونت الوزارة الجديدة من الرئيس ، ومن ثلاثة نواب له ، ومن ثلاثة حكومات : الواحدة مركزية وتضم ثماني عشرة وزارة والاثنتان الباقيتان إقليميتان تضم كل واحدة منها ثلاث عشرة وزارة . وأسماء كل أفراد الوزارة الجديدة هي :

نواب رئيس الجمهورية : عبد اللطيف بغدادى ، عبد الحكيم عامر ، أكرم الحوارنى ، ولهؤلاء وزارات أيضا .

الوزارات	الوزراء المركزيون	المجلسان التنفيذيان: وزراء الاقليم المصرى	المجلسان التنفيذيان: وزراء الاقليم السورى
التخطيط	عبد اللطيف بغدادى	——	نور الدين كحالة (بالنيابة)
الحربيـة	عبد الحكيم عامر	——	——
العـدل	أكرم الحوارنى	أحمد حسنى	نهاد القاسم
الداخليـة	زكريا محيى الدين	عباس رضوان	عبد الحميد السراج
التربيـة والتعليم	كمال الدين حسين	أحمد نجيب هاشم	أمجد طرابلسى
الشـؤون الاجتماعية	حسين الشـافعى	توفيق عبد الفتاح	عبد الغنى قنوت
الخارجيـة	محمود فوزى	——	——
الاقتصـاد	عبد المنعم القيسونى	حسن عباس زكى	خليل الكلاس
الزراعة	سـيد مرعى	أحمد المحروقى	أحمد الحاج يونس
الاصـلاح الزراعى	سـيد مرعى	حسن بغدادى	مصطفى حمدون
الخـزانة	حسـن جبـاره	حسن صلاح الدين	عبد الوهاب حومد
الارشـاد القومى	صلاح الدين البيطار	ثروت عكاشة	رياض المالكى
المواصـلات	أمين النفورى	مصطفى خليل	محمد العالم
الصـحة	بشـير العظمة	محمد محمود نصار	شوكت القنوانى
الأوقاف	أحمد حسن الباقورى	——	——
البلدية والقروية	أحمد عبد الكريم	محمد أبو نصير	طعمة العودة الله
الأشـغال	أحمد عبده الشرباصى	موسى عرفة	نور الدين كحالة
الصـناعة	عزيز صـدقى	فتحى رزق	وجيه سـمان
التموين	كمال رمزى أستينو		——
وزارة دولة لرئاسة الجمهـورية	على صبرى		
وزارة دولة	كمال رفعت		
وزارة دولة	فاخر كيالى		

نواب الوزير الخارجية : حسين ذو الفقار صبرى ، فريد زين الدين .

ولا يجوز لنا ان نعتقد بتغير نظام الحكم من مركزى الى فيدرالى (اتحـادى) حين نرى وزارتين اقليميتين . فالشرح المقبل لواقع النظام الجديد سيبرز لنا ان المركزية اخذت شكلا اشد مما سبق بعد التعديل الجديد .

الأسباب الموجبة للتغيير .

لاحظت رئاسة الجمهورية فى القاهرة التذمر والشكوى يصدر عن الشعب السورى وعن السياسيين السوريين المشتركين فى الحكم . واعادته الى عدم توفر سلطة عليا مشتركة بين الاقليمين ، تدعم الوحدة وتؤمن التفاعل بين العناصر القيادية فى الاقليمين ، وتملأ الفراغ الذى كان يشعر به سياسيو سورية وعزى استياء السوريين الى عدم وجود عناصر مسؤولة من الاقليم الشمالى بشكل دائم الى جانب الرئيس . وكانت النتيجة أن قرر الرئيس تشكيل هذه الحكومة الجديدة التى تضمن وجود العدد الكافى من المسؤولين السوريين الى جانبه ليسترشد بآرائهم حين يقرر الأمور المتعلقة بالاقليم السورى . وكانت وظيفة الحكومة الجديدة تشمل ما يلى :

- القيام بالمهمة التنفيذية والتشريعية على مستوى الجمهورية باقليميها وتخطيط سياسة الجمهورية الداخلية والخارجية مع رئيس الحكومة ، أى مع الرئيس جمال عبد الناصر .

- الاشراف على تنفيذ الوحدة بين الاقليمين خاصة ، وعلى رسم السياسة العربية عامة .

- وضع السياسة العامة للوزارات التنفيذية فى الاقليمين ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسة وتنسيق العمل بين الوزارات المختصة فى الاقليمين .

الواقع الذى يكمن وراء التشكيل الجديد :

لقد رأينا أن الدستور المؤقت لا يحدد طريقة تشكيل حكومة الجمهورية العربية المتحدة . فكان التشكيل العملى للوزارة الاولى بمثابة الصورة الدستورية التى يتوجب العمل بها والتى لا يجوز أن تتغير ان لم يتغير الدستور . فكان مجرد الخروج عن التطبيق العملى السابق يعتبر خروجا عن النصوص الدستورية . هذا من الناحية الحقوقية الموضوعية . فضلا عن ذلك نجد امورا اخرى رافقت تشكيل الوزارة الجديدة :

عزل السيد صبرى العسلى

فى سياق اقوال الشهود والمتهمين فى محكمة الشعب فى بغداد اثناء محاكمة رجالات العهد الملكى ، وفى اثناء محاكمة السيد فاضل الجمالى بالذات ظهر ان السيد

صبرى العسلى احد نواب الرئيس الأربعة كان قد استلم مبالغ من المال من حكومة العراق فى عام ١٩٥٤ . وفيما يلى نورد الوثيقتين اللتين تظهران وتحددان نوع العلاقة بين السيد صبرى العسلى وحكام العراق . ونحن اذ نورد هاتين الوثيقتين اللتين ارسلهما السيد فاضل الجمالى من مصيف برمانا فى لبنان الى رئيس وزارة العراق نعرف سلفا عدم وجود علاقة اصيلة لمضمون هاتين الرسالتين مع موضوع كتابنا . اذ كان يكفى أن نورد فكرة اتصال السيد العسلى برجالات العراق وقبض الأموال منهم . لكننا رغم ذلك نتعمد ايراد النص الكامل لكلا الرسالتين لأنه يلقى اضـواء غير مباشرة على أفكار سابقة وردت فى هذا الكتاب مثل تعرض سـورية لمؤمرات عراقية قبل الوحدة . فكلا الرسـالتين يثبت بوضوح علاقة حكومة العراق بسياسى سورية من اجل تغيير أسس الحكم فى سورية . وفى ذات الوقت نريد أن نبين للرأى العام العربى احدى الصور التى تتم حسبها صناعة السياسة وراء الكواليس بدون علم الشعب ، واخيرا نتعمد ايرادها ليقارنها القارىء بما أورده عنها محمد حسنين هيكل فيتحقق من تشويهه للاقتباس فى كتاب يصفه بالوثائقية :

رسالة فاضل الجمالى الى أبى خالد اى ارشد العمرى بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣
سرى للغـاية وشـخصى .

فخامة الأخ أبا عصام ، تحيات واشـواق قلبية ، وبعد فانى أفكر فى مهامكم الشاقة واسـأله تعالى أن يوفقكم لخير البلاد .

أبرقت عن احتمال اجتماعى بوفد من سوريا . جاءنى أمس بصورة مكتومة السادة صبرى العسلى رئيس الوزراء وعبد الرحمن العظم وزير المالية وحسـنى البرازى وعدنان الأتاسى واجتمعنا الى منتصف الليل . استعرضنا فيه الأوضـاع الحاضرة فى سوريا والاتحاد بين سوريا والعراق وما يلابسه من مشـاكل ويقف فى الطريق من عقبات وطرق التغلب عليها .

١ ـ ان الاوضاع الحاضرة فى سوريا قلقة بسبب عدم ضبط الجيش وانتسابه الى خمسة احزاب على الأقل . ومع أن هذا الوضـع لا يعطى السـعوديين مجالا للعمل الفورى الا أنه خطر على كل حال . السـؤال المهم هو أن هل العراق مستعد ان يبعث بقوة اذا قام قسم من الجيش بالعصيان وذلك بعد أن يطلب رسميا وبصورة سرية من الآن تدخل العراق فيما اذا حدث انقلاب فى الجيش .

لا شك أن الاحتمال هذا يكون بعيدا فيما اذا كتلت الحكومة السورية موالين من الجيش واغراء البعض منهم بالدراهم . اذ الكل مجمعون على أن دخول الجيش العراقى سواء لقمع حركة عصيان أو لمجابهة تحرش اسرائيلى هو أكبر ضمان للاتحاد .

٢ ـ ان استعراض عملية الاتحاد بصورة عامة تتطلب التفاهم مع الدولتين الغربيتين الكبيرتين اميركا وانكلترا ، وقد وعدت ان اقوم بذلك . اما فرنسا فلا يؤمل ان توافق ولا السعوديون ولا اسرائيل ثم موافقة الحكومة العراقية والراى العام العراقى . اما الراى العام السورى فسهل موافقته . فمع أن رجال السياسة اكثرهم من دعاة الاتحاد الا انهم يخشـون التظاهر بذلك . فاذا رأوا حكومة سوريا تندفع بالامر فلابد من سيرهم جميعا معها دون اكثرية على الاقل .

٣ ـ لقد تم الاتفاق على أن يعد عدنان الاتاسى مشروع اتحاد ويقدمه لنا بعد اسبوعين وانى أرى ان يقوم السادة عبد الله بكر ويوسف الكيلانى يساعدهم عبد المجيد عباس او عبد الكريم الأزرى باعداد مشروع مقابل .

٤ ـ ان العنصرين المتحمسين كثيرا للاتحاد هما السـادة صبرى العسلى وحسنى البرازى وقد تم الاتفاق على تشـكيل لجنة سرية من الشخصـيات البارزة الممثلة لتعقيب الأمر .

٥ ـ ان كلا من السيدين صبرى العسلى والبرازى ينتظران وضـع العراق المبالغ اللازمة تحت تصرفهم للامور التالية :

(أ) السيطرة على الجيش .

(ب) التمهيد لانتخابات المجلس الجديد .

(جـ) السيطرة على الراى العام .

كنت قد ابرقت طالبا خمسة آلاف دينار مبدئيا للسيد حسنى البرازى .

هذا مجمل الوضع وهناك تفاصيل كثيرة لا مجال لذكرها وانى ارى أن الأمـر يتطلب زمانا وجهودا مستمرة ولكنه فى نظرى يسـتحق كل اهتمام لأنه الحجـر الاساسى فى اعادة اعتبار العالم العربى وانقاذ كرامة العرب .

يصلكم الملحق العسكرى العقيد صالح مهدى أرجو أن تزودونى معه بما لديكم من آراء وهو يشرح لكم الوضع جيدا .

التوقيع : اخوكم فاضل الجمالى

رسالة فاضل الجمالي الى أبي خالد ـ ارشد العمري ـ وكان رئيس الوزارة العراقيـة .

سري وشـخصي

أوتيل الجبـل الأخضر ـ برمانا

١٩٥٤/٦/٩

فخامة الأخ الأعز أبا عصام

أشواق واحترامات

وبعد فقد اجتمع عندي ليلة أمس الاثنين ١٩٥٤/٦/٨ السيد صبري العسلي رئيس وزراء سورية ومعه السيد ميخائيل اليان بحضور أحمد مختار بابان باشا ودام الاجتماع الى الواحدة ليلا وها أنا الخص لفخامتكم الوضع على الوجه التالي :

اولا ـ الجيش السوري هو مصدر عدم الاستقرار ، وضـعف الحكومة الزائد يجعله سيد الموقف .

ثانيا ـ الجيش السـوري فيه عناصر تخشى الاتحاد وتفهم منه أن العراق سيجرد الضباط من سـلطانهم .

ثالثا ـ الوزارة السورية ضعيفة وغير متجانسة ويؤمل تقويتها قبل الانتخابات اذا لم يحدث ما لم يكن في الحسبان .

رابعا ـ السعوديون يدبرون خططا لاحداث الانقلاب والمجيء بشـكري القوتلي الى سـوريا .

خامسا ـ صبري العسلي ينتقد سياسة الحكومة العراقية في الماضي في اعتمادها على حزب الشعب ، ثم انه انتقد اعتماد العراق على الشيخ معروف الدواليبي وعلى غيره من الشخصيات ، ومن رايه أن العراق اذا كان جادا فيجب أن يعتمده هو ومعه ميخائيل اليان وأنه في ايمانه بالاتحاد واخلاصه له خير ضمان ومع ذلك فهو لا يضمن النجاح فورا ولكنه سيكرس حياته وجهوده لتحقيق أهدافه القومية . وانه وان كانت العلاقات بينه وبين القوتلي طيبة الا انه لا يتفق معه على السـياسة السـعودية وموضوع الاتحاد وسيبقى يناضل في سبيل الاتحاد .

معالجة الموقف :

إ ـ استعرضنا إمكان ارسال جيش عراقي فلم نجد امكانا لذلك فلا توجد اتفاقية بين سوريا والعراق لمجيء الجيش العراقي لحفظ النظام الداخلي ولا توجد أكثرية وزارية تجرؤ على القيام بهذه الاتفاقية حتى ولو كانت سريعة . كما ان الاتاسي رئيس الجمهورية السورية بدوره يتخوف من توقيع الطلب بذلك ، ولا توجد امكانية في الوقت الحاضر لتبادل الجيشين العراقي والسوري لغرض

التدريب والمناورات لان الجيش السورى لا يطمئن لذلك ولا يمكن استغلال العدوان الاسرائيلى على سوريا لان ذلك قد يؤدى الى صراع دولى يكون الغلبة فيه لاسرائيل ولذلك فارسال جيش عراقى لحماية سوريا من اسرائيل يجب ان ينتظر اعتداء اسرائيليا خطيرا ومع كل هذا فالجماعة يتركون الأمر لنا ان وجدنا طريقا لارسال الجيش فذلك أفضل الوسائل واسرعها لانجاز الاتحاد .

٢ ـ اذا لم يمكن ارسال جيش عراقى فيجب العمل على كسب الجيش السورى وتكتيله الى جانب الحكومة ولهذا يتوقع السيد صبرى مساعدات مالية . ثم لابد من القيام بحملة انتخابية لكسب الموقف بالاصول البرلمانية .

٣ ـ يرى السيد صبرى ضرورة الاعتماد عليه وحده وعدم القيام ببعثرة الدراهم والجهود هنا وهناك فاننا نؤيد الاعتماد على صبرى فى المستقبل وجعله مركز الثقل للحركة ولا يمنع هذا الاتصال بآخرين على شرط أن يتم التناسق فى العمل ويطلع صبرى على ما نقوم به من جهود .

٤ ـ قبل انهاء الجلسة قلت لصبرى أريد أن يكون واضحا ماذا نقصد بالاتحاد ؟. فقال اتحاد فى الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية . قلت ولكن المهم لدينا رئاسة الاتحاد فنحن لا يسعنا دخول اتحاد ليس ملك العراق رئيسه واذ ذاك يصبح القلق الذى يساور سوريا بسبب نظامها الجمهورى يؤثر على مصير العراق أيضا وفى هذا ضرر بليغ ما فوقه ضرر على المصلحة العربية فوافق على أن يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد .

٥ ـ انهى معالى السيد بابان بقوله نحن يهمنا تقوية الحكومة القائمة فى سوريا ودعم العسلى بكل طريقة ممكنة ولذلك فعلى العسلى أن يتقدم بطلباته واقتراحاته ونحن دوما مستعدون لانجاز ما نستطيع انجازه .

المخلص فاضل الجمالى

ومن كتاب فاضل الجمالى الى عبد الله البكر نقتبس الفقرتين المتعلقتين بسوريا :
برمانا فى ١٩٥٤/٨/١٨

درست الوضع من هنا فى سوريا واطلعت على ما هناك من تبلبل فى السياسة والافكار . وبالرغم من مجيء القوتلى فان الجماعة الاتحاديين من الحزب الوطنى لا يزالون عند كلامهم .. وهم اليوم أقوى من ذى قبل ولم يذعنوا لشكرى القوتلى فى هذا الصدد ولذلك فان مساعداتهم فى المصاريف الانتخابية ... تصبح ضرورية وحيوية لاستمرار السياسة العراقية التى بدات بها منذ أيام حسنى الزعيم . ان الحزب يجاهر بالاتحاد مع العراق ، وحزب الشعب وان كان اعضاؤه أقل اندفاعا ومجاهرة .. الا انهم اتحاديون بالمبدا . ومن رأيى أن العراق لن يسرف فيما لو خصص لسوريا فى هذه المرحلة نحو ١٠٠ ألف دينار .

« وفى ختام الرسالة يقول الجمالى : اننى سأتغذى اليوم مع المستر مولز السفير الأميركى فى دمشق فى فندق (سابكى) فى شتورة لأحدثه فى شؤون سـوريا وموقف اميركا منه ، كما سأتعشى الليلة فى زحلة حيث سيحضر صبرى العسلى وميخائيل اليـان » .

انتهت الاقتباسات من رسائل
السيد فاضل الجمالى

نتج عن انتشار خبر علاقة نائب رئيس الجمهورية صبرى العسلى بالاحـداث المنوه عنها فى الوثائق الثلاثة أن تزعزع موقفـه كنائب للرئيس وكمسـؤول فى دولة الوحدة . لكنه أصر على براءته من التهمة بالشكل الذى تداولتها الصحف والألسن . فقد قال الناس انه ارتشى . وتقدم باستقالته طالبا تشكيل لجنة للتحقيق ولاثبـات براءته أو تجريمه . وقد قبل الرئيس الاستقالة بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٨ .

واقترن قبول الاستقالة باشاعة مؤداها أن الرئيس جمال عبد الناصر قد ضغط على السيد صبرى العسلى لتقديم الاستقالة ، والا فهو مهدد بالتقديم الى المحاكمة . وحتى اليوم لم تظهر وثائق أو معلومات جديدة تثبت أو تكذب هذه الاشاعة قاطعة الشك باليقين . لكن ثمة اشارات متعددة تكاد تثبت أن الرئيس جمال عبد الناصر اراد التخلص من السيد صـبرى العسـلى فى ذلك الحين بالذات فالسيد أحمـد عبد الكريم يسرد فى مذكراته نص حـديث دار بينه وبين الرئيس عبـد الناصر عن الحكومة المركزية الجديدة وتشكيلاتها . وقسم من هـذا الحديث تضـمن ما يلى : **« .. ثم أوضح لى أسباب الاستغناء عن السيد صبرى العسـلى وأنه كان لابد من التخلص منه بعد فضح وثائق حلف بغداد من قبل الثورة العراقية » (١) .**

أما السيد محمد حسنين هيكل فيقول ان الرئيس عبد الناصر كان يعلم مسبقا بحصول السيد صبرى العسلى على المساعدة المالية من حكومة العـراق ، ويردف هيكل مشيرا الى أن السيد العسلى نفسه هو الذى أعلم الرئيس بذلك (٢) . وفى السابع من تشرين الأول نشرت صحيفة الأهرام وصحف أخرى بيانا للسيد صبرى العسلى يذكر فيه حيثيات حصـوله على الأموال باختصـار ، ويؤكد أن الرئيس عبد الناصر قد عرف بأمر ذلك منه بالذات قبل قيام الجمهورية العربيـة المتحدة . بناء على هذه المعلومات نطرح التساؤل التالى : ان كان الرئيس عبد الناصر مقتنعا سلفا من براءة السيد العسلى فلماذا قبل استقالته ؟ . وان كان مقتنعا بجرمه فلماذا خوله هذا السلطان فى دولة الوحدة كنائب له ؟ وان كان فى شك من أمره فلماذا لم يشكل لجنة للتحقيق معه قبل أن يسند اليه هذا المنصب الكبير فى دولة الوحدة ؟ .

---

(١) « عبد الكريم » صفة ١٧٩ .

(٢) « هيكل » صفحة ٧٧ .

وكيف صمت الرئيس عن هذا الغموض الذى يحيط بنائبه طيلة هـذه الشهور ؟. هذا واننا لم نجد من الوثائق ما يدل على أن اللجنة التى شكلت للتحقيق فى أمـر السيد العسلى قد قامت بعمل ما فى هذا الشأن .

وانه لما يؤيد تخميننا أن الرئيس عبـد الناصر أراد التخلص من نائبه فى ذلك التوقيت ، اطلاعنا على الوثائق الثلاثة المذكورة آنفا . فميل السيد العسلى لوحدة مع العراق قديم وذو جذور ثابتة وراسخة وان لمسه لواقع الحـكم السىء فى دولة الوحدة بين سورية ومصر ليعتبر عاملا مهما قد يدفعه الى الحنين لوحدة مع العراق. وهذا ما يخشاه الرئيس . والحيطة المبكرة أفضل من المجازفة والتورط .

زيادة العناصر البعثية فى الحكومة الجديدة :

لقد رأينا كيف اعتمد عبد الكريم قاسم على العناصر اليســارية المتطرفة لدعم مركزه ولضرب القوميين العرب والبعثيين . ولكن هؤلاء لم يكفوا عن العمل ضـده وتنظيم مقاومة حكمه . وكان العنصر البعثى أكثر قوة وانتظاما فى بنيان هذه المقاومة. وقد رأينا أن حزب البعث العربى الاشـتراكى كان يهـدف الى ادخال العـراق فى الوحدة (٢) . كان يدفع البعث الى ذلك سببان : الأول هو أن ضم دولة ثالثة الى الجمهورية العربية المتحدة يعتبر خطوة هامة نحو الوحدة العربية الشاملة . والسبب الثانى يكمن فى أن دخول العراق فى الوحدة يدعم موقف سورية بحيث يحدث توازن بين سورية والعراق من جهة ومصر من جهة أخـرى . وكان البعث يأمل فى املاء شروط أفضل تدعم موقفه من قيادة الجمهورية العربية المتحدة قبل ادخال العراق فى الوحـدة .

أما الرئيس عبد الناصر فكان يرغب أيضا فى ادخال العراق بالوحدة عوضـا عن أن يستقطب العراق سورية مخرجا اياها من الجمهورية العربية المتحدة . من ذلك ندرك لماذا أمسك الرئيس عبد الناصر ورقة البعث على أنها هى الورقة الرابحة. ومن هنا ندرك أيضا تعليلا آخر غير مباشر لماذا أنهى الرئيس عبد الناصر الجدل بين نائبيه السوريين بأن اسقط السيد صبرى العسلى ودعم السـيد أكرم الحورانى تاركا اياه وحيدا فى سورية متخلصا من مضايقة العسلى له . فأسهم البعث ارتفعت فى أرض العراق .. ومن ذلك نفهم لمـاذا ازداد عـدد الوزراء البعثيين فى المجلس

---

(٢) كتب هيكل : « ... فى الايام التالية مباشرة لثورة العراق .. بعد ايام قليلة من ثورة العراق، سافر السيد ميشيل عفلق الى بغداد ، وكانت فى بغداد حركة نشيطة للبعث العربى ، وبدأ ميشـيل عفلق ينادى فى بغداد بانضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة » « هيكل » صفحة ٩٣ .

التنفيذى السورى ؟ ولماذا دعم الرئيس عبد الناصر نشاط حزب البعث فى العراق بالأموال (٤) .

ازدياد عنصر الضباط فى المجلس التنفيذى :

تميز المجلس التنفيذى الجديد فى سورية باحتوائه على عناصر جديدة من ضباط الجيش وهم السادة عبد الغنى قنوت ، وطعمة العودة الله ، اللذان كانا عضوين فى المجلس الأعلى لقيادة الجيش السورى . أما ناقدو الرئيس عبد الناصر فيعزون تعيين ضباط الجيش فى الوزارات الى أن الضباط اميل الى تنفيذ الأوامر بدون تردد حسب القاعدة العسكرية المعروفة : نفذ ثم اعترض . ونقاد آخرون يقولون أن حشر ضباط الجيش فى الأمور السياسية المعقدة والشائكة يفقدهم الشعبية التى يتمتعون بها ويعزلهم عن الجيش وعن الشعب . وهذا مما يجعل قيام اية حركة انقلابية فى صفوف الجيش أمرا أصعب (٥) .

على كل حال يتناقض تصرف الرئيس عبد الناصر فى تعيين الضباط القادة فى مهمات سياسية تناقضا صارخا مع شروطه الأولى حيث أصر على عزل الجيش عن السياسة .

---

(٤) فى اثناء محادثات الوحدة جرى الحديث التالى :

« الرئيس جمال عبد الناصر : دفعنا لحزب البعث من أجل القضية القومية فى العراق .. ودفع لحزب البعث ٧٠ ألف جنيه فى فترة متقاربة .. ولم اطلب من حزب البعث المعادى لى أى شىء فى مقابل هذا ... والمبلغ استلمه ميشيل عفلق .. وأنا هل طلبت من ميشيل عفلق الذى أخذ ٣٠ الف جنيه واربعين الف جنيه ... أن يكون عميلا لى ؟..

السيد على صالح السعدى : ما هو ميشيل اللى استلمه .

الرئيس جمال عبد الناصر : مين استلم ؟

السيد طالب شبيب : العراق .

السيد على صالح السعدى : فيه دفعة كانت ستة آلاف دفعت بسورية .. فحول قسم منها الى العراق .. والقسم المتبقى أرجعه ميشيل عفلق بيده الى كمال رفعت » .

« محاضر » صفحة ٢١ .

(٥) يكتب الوزير أحمد عبد الكريم : « شاءت الصدف أن اطلع على نسخة طبق الاصل عن تقرير عثر عليه فى بيت المشير عبد الحكيم عامر ، ويمنعنى الحرص على الاسرار العسكرية من نشره . ويبدو أن كاتب التقرير هو العقيد احمد علوى كاتم أسرار الجيش ، وهو يوضح فيه الطريقة التى يجب اتباعها لتعيين العقيد جادو عز الدين أو العقيد جاسم علوان ، قائدا عاما للجيش الاول ويبين التقرير كيفية استهلاك الضباط الذين هم أقدم من هذين العقيدين ، وذلك بالاحالة على التقاعد ، أو التعيين فى وزارات الدولة أو الشركات المؤممة . ويبرر التقرير هذه العملية بانها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الجيش السورى أطول مدة ممكنة . » صفحة ١٠٨ .

بقاء السيد أمين النفوري في الوزارة :

كان السيد امين النفوري أحد الضباط القادة في المجلس الأعلى لقيادة الجيش والقوى المسلحة . وقد تولى مع زميله وصديقه أحمد عبد الكريم كتابة نص المذكرة التي قدمها ضباط سورية الى الرئيس جمال عبد الناصر من أجل اقامة الوحدة . وبعد الوحدة كلف وصديقه بوزارتين ، وكان من نصيب السيد النفوري وزارة المواصلات في الاقليم السوري .

بعد نجاح ثورة العراق ذهب السيد أمين النفوري الى بغداد بعد الاستئذان من رئيس الجمهورية . وكان السبب الرسمي لزيارته هذه البحث مع قادة ثورة العراق عن المشاكل التي تعترضهم ، وعما يحتاجون اليه من العون . أما السبب الثاني لزيارته ، والذي لم يعلنه ، والذي كان قد اتفق عليه مع زملائه طعمة العودة الله وأحمد حنيدي وعفيف البزري وأحمد عبد الكريم فكان ((**العمل على توحيد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر خلال فترة يجب ألا تتجاوز ستة أشهر . شريطة ضمان المشاركة الفعلية في الحكم وإيضاح ذلك بصراحة عند بدء المفاوضة مع عبد الناصر من أجل الوحدة ، والنص على ذلك في الدستور وتجنب الخطأ الذي وقع فيه الاقليم الشمالي عندما سلم بالوحدة مع مصر بزعامة عبد الناصر دون قيد أو شرط مما جعل الوحدة تسير في غير ما كان يتوقعه الشعب في سورية**)) (٦) .

وعاد السيد أمين النفوري من بغداد طالبا مقابلة رئيس الجمهورية لاعلامه بنتائج رحلته . لكنه لم يحظ بالاذن . في هذه الاثناء كان المشير عامر قد استدعى زميل أمين النفوري : أحمد عبد الكريم الى القاهرة ليعلمه بعزم الرئيس على اصلاح الحكومة . وخلال الحديث سأله المشير عن زميله أمين عدة أسئلة جانبية ثم بادره بالسؤال التالي : ((**أتعرف ماذا فعل بنا زميلك أمين ؟ ... لقد حمل علينا**

---

(٦) ((عبد الكريم)) صفحة ١٦ هذا ولقد كتب صلاح نصر على الصفحة ١٧١ من مذكراته ما يلي عن موقف النفوري في بغداد لان الرجلين كانا هناك خلال وقت واحد . ولقد سمع صلاح نصر من عبد السلام عارف أن أمين النفوري روج لدخول العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ولكن بعد أن يشترط المشاركة الفعلية في قيادة الدولة . والحديث الذي دار بين عارف ونصر هو :

عبد السلام عارف : ((يا أخ صلاح .. ما قصة النفوري هذا ؟ انه يكن كراهية شديدة لمصر ولعبد الناصر وهو يحاول أن يبث سمومه بيننا)) فيجيب صلاح نصر : ((ليس غريبا أن يصدر هذا عن النفوري فهو من المجموعة المعادية للوحدة بين مصر وسورية)) .

ولقد نقل صلاح نصر هذا الاستنتاج للرئيس عبد الناصر بالطبع وحصل ما حصل من محاولة فصله عن الوزارة كما بينا . وبالطبع علينا الاشارة الى ان استنتاج صلاح نصر خاطىء ومغرض في حكمه على النفوري .. بل أنه يناقض نفسه فهو على ذات الصفحات يقرر أن النفوري أراد دخول العراق الى الوحدة ، ولكن بشرط المشاركة .

وعلى الرئيس بالذات أمام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ونصحهما بعدم الدخول فى وحدة مع الجمهورية لأن المصريين ينظرون الى سورية على انها مستعمرة مصرية ولا يعاملون السوريين معاملة ند لند » . فشكك السيد احمد عبد الكريم باحتمال حدوث مثل هذا الأمر من رفيقه امين « ... ولكن المشير لم يقتنع بل أصر بأن أمين لم ينقل حقيقة ما جرى بينه وبين العراقيين وأنه انحرف فعلا ، واشار بأن الرئيس غاضب جداً من تصرفاته . ولمح بأن التعاون معه أصبح من الصعوبة بمكان » (٧) لكن السيد أحمد عبد الكريم الذى آنس من حديث المشير رغبة الرئيس عبد الناصر بعزل أمين النفورى من الوزارة دافع عن صديقه بحرارة ، واختتم دفاعه بأن قال انه لن يبقى فى الحكم دقيقة واحدة ان اقيل أمين النفورى . ولقد بقى أمين النفورى فعلا بالحكم ! ، بل انه رقى الى وزير مركزى للمواصلات . فاقالة الرجلين معا أمر يصعب تمريره بسهولة أمام الرأى العام فى ذلك الظرف ، وستثير استقالتهما أو اقالتهما كثيراً من الشكوك والتساؤلات التى لم يكن الرئيس يستحب ظهورها فى ذلك الوقت العصيب المتأزم .

لكن هناك سؤالا مبدئيا لابد لنا من طرحه على الرئيس جمال عبد الناصر : فكيف يعين وزيرا سيتولى معه تخطيط سياسة الدولة المركزية ان لم يكن يثق بهذا الوزير وان كان يعلم يقينا أنه يعمل ضد مصلحة الدولة ؟ كيف يستطيع التعاون مع مثل هذا الوزير ولماذا لم يقله ، ولماذا لم يقدمه للمحاكمة ان كان يعرف انه أساء الى كيان الدولة والى شخص الرئيس ؟

ان تعيين السيد أمين النفورى وزيرا مركزيا ليدعم الرأى القائل بأن الوزارة المركزية لم تتعد كونها منفى (٨) .

يهمنا فى هذا الصدد ما كتبه رئيس المخابرات المصرية عن الوزارة المركزية اذ يصفها صلاح نصر على الصفحة ١٨١ من مذكراته بقوله : « ولقد ضمت الوزارة المركزية عناصر من الاقليم المصرى والسورى وشملت من العناصر السورية كلا من اكرم الحورانى وصلاح البيطار وأمين النفورى وأحمد عبد الكريم

---

(٧) « عبد الكريم » صفحة ١٧٥ .

(٨) فى أثناء محادثات الوحدة الثلاثية خاطب المفاوضون السوريون الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة وبصراحة وبجرأة ، بأن وزراء سورية اصيبوا بالعزل السياسى خلال الشهور الاولى من قيام الوحدة . وسنعالج ذلك فى الفصل الاخير . أما المستشرق فاتيكوتس فيكتب فى هذا الصدد فقرتين :

« عين قادة البعث فى تشرين أول ١٩٥٨ فى الوزارة المركزية .. بحيث عزلوا باحضارهم القاهرة ». صفحة ١١٦ .

« لقد جاء الوزراء المركزيون فى تشرين أول ١٩٥٨ ليشرفوا على تنفيذ سياسة متخذة مسبقا لكلا الاقليمين . » صحفة ١٨٢ .

وبشير العظمة وحسن جبارة . وهكذا ابعد عن ساحة سورية عنصران اساسيان من حزب البعث هما اكرم الحوراني وصلاح البيطار . كذا بعض العناصر غير المرغوب فيها والتى لم تكن ترتاح لها القاهرة لسلوكها مثل أمين النفورى وأحمد عبد الكريم)) . وعلى الصفحة ٢٠٧ كتب صلاح نصر : ((**قام عبد الناصر بموجب التعديل الوزارى الأول بابعاد بعض العناصر السورية التى لم يكن راضيا عن مسلكها ازاء الوحدة مثل امين النفورى واحمد عبد الكريم))** . اذن فالوزارات لم تعن بالنسبة للرئيس تقليد انسان مسؤول يحظى بثقة الرئيس لمهام وزارية انما ابعاد هؤلاء لوضعهم دون مهمات تحت رقابة ... بل تحت أسر الرئيس فماذا يتوقع الانسان من انجازات وزارات مشلولة كتلك ؟ ...

الاضطراب فى تشكيل الحكومة الجديد .

عدد الوزراء : لقد بلغ عدد أفراد الحكومة الجديدة واحدا وخمسين وزيرا من نائب رئيس ووزير مركزى واقليمى . ان تأمين الانتظام فى عمل هذا العدد الكبير من الوزراء فى دولة لها تقاليد عريقة فى الحياة الدستورية والاجتماعية والحضارية لأمر صعب بمكان ، فكيف يكون الأمر فى دولة لم يتحدد فيها دور الوزير بوضوح ؟ فالاضطراب الذى كان يعم المجلس التنفيذى السورى ، والذى نتج عن عدم توضيح سلطة العضو فيه من سلطة رئيسه ، أصبح قاعدة مرعية بعد خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩٥٨/١١/٩ حين اجتمع كل وزراء الدولة من مركزيين واقليميين .

نعم لقد أصبحت الفوضى قاعدة للحكم ! لأن الرئيس عبد الناصر تطرق فى خطابه الى مهمات رئيس المجلس التنفيذى وحددها بما يلى : تأمين الاتصال بين الوزارات الاقليمية بين بعضها ، وتأمين اتصال الوزارة الاقليمية بالوزارة المركزية وبالرئاسة . لكن الرئيس عبد الناصر أعطى فى ذات الخطاب كل وزير تنفيذى حق الرجوع اليه مباشرة .. فلم تعد هناك للمجلس التنفيذى أية وظيفة حقيقية لأن الوزير الذى لا يوافق على مشروعه فى المجلس التنفيذى يستطيع التقدم به الى الرئاسة مباشرة قافزا فوق المجلس وفوق رئيس المجلس بل فوق الوزارة المركزية فى القاهرة .

ولو حدث أن كانت تخطيطات عدد من الوزراء فاشلة ومرتجلة فعلا ، لأمكن وصولها الى مكتب الرئيس دون فحص أو تمحيص . ولم يبق لتتم الصورة

الكاملة للديموقراطية المباشرة كما يراها الفيلسوف المشبوه جان جاك روسو الا أن يحق لكل مواطن ايصال مشروعه الى مكتب الرئيس (٩) .

نظرة الى التطبيق العملى فى الوزارة المركزية .

لنعرف طرفا من الحقيقة عن النظام الجديد يتحتم علينا أن نترك الوزير المركزى أحمد عبد الكريم يتكلم عن عهد عاشه بنفسه . سوف نضحك لبعض ما يقول . وقد نبكى لأن القومية العربية انتهت الى مثل هذا الحضيض فى طريقة ادارة امورها وتنفيذ سياستها . يقول : ((**لعل من دلائل ارتجال النظام الجديد وعدم جديته عدم تهيئة مقر للحكومة المركزية ، مما جعل الوزراء السوريين يظهرون بمظهر اللاجئين السياسيين الذين لا عمل لهم سوى التردد ، لبعض الوقت ، على المكاتب التى خصصت لهم فى مجلس الشيوخ والنواب وليس لديهم سوى الحجاب الذين رأوا لأول مرة فى حياتهم وزراء بلا عمل ولا حاشية ولا مراجعات حتى ولا زوار مما جعلهم يتغامزون ويرفعون حواجبهم ، ثم أخذت هذه العدوى تنتقل من الحجاب الى الكتبة ثم الى مدراء المكاتب الذين كانوا يلازموننا كظلنا ، وما لبثت أن أصبحت أحاديث المركزيين والتنفيذيين على السنة العامة والخاصة يتندرون على طريقة الحشاشين ويخترعون النكات حولها**)) ...

((**غير ان عقلية الحكم فى مصر يمكنها التساهل فى كل شىء ما عدا مظاهر**

---

(٩) حين يجتمع كل المواطنين فى دولة ما ، وتطرح عليهم مشروعات القوانين المتقدمة ، فيصوتون عليها مباشرة ، يكون الحكم ديموقراطيا مباشرا . وحين نذكر كلمة ديموقراطية هنا ، فلا نعنى المعنى الايجابى للكلمة بالضرورة ، وانما نقتصر على المعنى الفعلى ، أى : حكم الشعب . فالديموقراطية المباشرة تعنى ان الشعب يحكم نفسه بنفسه مباشرة ، بدون وساطة ممثلين عنه يتصرفون باسمه . من هنا ندرك معنى الديموقراطية غير المباشرة ، أى أن يحكم الشعب نفسه من خلال ممثلين له ينتخبهم ، (نواب) فيتصرفون باسمه دون الرجوع الى افراد الشعب فى كل امر من الامور . والديموقراطية المباشرة نظرية أكثر مما هى عملية : لصعوبة تطبيقها فى دولة متكاملة بالمعنى المفهوم فى عصرنا ، حيث لا يمكن ، بل لا يجوز استفتاء الشعب فى كل شاردة وواردة ، أما فى مجتمعات صغيرة لا تتجاوز سعتها بعض ((الكانتونات)) فى سويسرا مثلا ، فيمكن جمع الشعب فى ساحة البلدة الرئيسية ، وطرح المشاريع ، واستفتاء الحاضرين عليها .

أما سيئة الديموقراطية المباشرة الكبرى ، فتكمن فى عدم سلامة تفكير الجموع حين تحتشد معا . فالمجموعة البشرية قد تتأثر بقول بليغ خاطىء ، أكثر مما قد تتأثر من قول حكيم سىء العرض . وريثما يدرك أفراد المجموعة خطأ القول البليغ ، يكون الامر انقضى . اما الممثلون الذين يفترض توفر الثقافة والمعرفة لديهم ، فيصعب التأثير عليهم بالطريقة ((الديالكتية)) أو الديماجوجية .. لكن هؤلاء الممثلين أكثر تعرضا وتقبلا للرشاوى ، أو الضغط من الفئات المصلحية فى صفوف الشعب ! وهذا امر واقع ! لكن تعرضهم لهذا الضغط من مختلف الفئات بوقت واحد ، يضمن الى حد كبير أن تكون كل الارادات الشعبية ممثلة بشكل يتناسب مع قوة كل ارادة على حدة . فان كانت الحريات منتشرة فعلا فى الدولة لامكن لكل فئة كشف أخطاء وانحرافات الفئات الاخرى عن طريق الحوار الحر الذى يكون فى متناول جميع أفراد الشعب . فالشعب يحكم نفسه بطريقة أفضل ، حين لا يتعرض بنفسه ككل لكل الامور ، وانما يتركها لممثليه .

العظمة والهيبة لأن ذلك قد يزيل القناع عن حقيقة الحكام وبالتالى يطيل السنة المحكومين ويشجعهم على التطاول ، الأمر الذى يجب محاربته حتى الموت ... ولذلك سرعان ما أعطيت التعليمات المشددة لوضع الحرس على بيوت الوزراء ووضع المرافقين والسكرتيرين والسيارات اللازمة تحت تصرفهم واخلاء اقدم الفنادق الضخمة فى مصر الجديدة وتحويله بسرعة مذهلة الى مقر الحكومة المركزية وصرف الأموال الطائلة عليه لتحويل غرفه وصالاته المعدة للنوم والاستراحة والرقص الى مكاتب حكومية للوزراء والكتبة والحجاب . وكانت هذه العملية من أهم الوسائل التى استغلت لتبرير بطالة الوزراء السوريين المركزيين واعطت الرئيس فرصة لا تقل عن ستة اشهر للتخلص من الاجتماعات التى كان من المفروض عقدها مع الحكومة المركزية » . (١٠) وهذا الواقع الذى يحدثنا عنه الوزير يدعونا الى التساؤل : أين هى رغبة الرئيس بوجود سوريين مسؤولين الى جانبه دون انقطاع للتشاور المستمر معهم من وضعهم فى بطالة مترفة مرفهة يرتعون خلالها فى انحاء مصر ؟

وبعد الانتقال الى المركز الجديد لم يستطع الوزراء السوريون المركزيون ممارسة المسؤوليات التى يفترض أنها ملقاة على عواتقهم . فنشاطهم يتعلق بقرارات جمهورية يجب صدورها لتنظيم ولتحديد ملاك كل وزارة . والوزير عبد الكريم يقول فى هذا الصدد : « وهنا برزت المشكلة الأساسية وهى ميزانيات الوزارات المركزية وملاكاتها والأجهزة اللازمة لها وكل ذلك يستلزم صدور قرارات تنظيم هذه الوزارات وتحديد اختصاصات لها . وطلب الى الوزراء واللجان المركزية العمل على انجاز ذلك لكى يمارس المركزيون عملهم ..

وعندما بدأنا نعالج هذا الموضوع لم يعد لدينا أدنى شك من اننا ندور فى حلقة مفرغة لا نهاية لها ولا قرار ... وان مهمة الوزراء المركزيين كانت كما يبدو القيام بدور « الخلفاء العباسيين » فى عهود الاتراك والمماليك .. أما اذا تجاوزوا ذلك فلن يكون مصيرهم أقل سوءا من مصير سلسلة المعتصمين والواثقين الخ .. على ان ذلك لم يكن ينطبق على الوزراء المركزيين المصريين من امثال كمال الدين حسين وعبد المنعم القيسونى ، والسيد مرعى ، وعزيز صدقى ، فقد اصدر هؤلاء القرارات الجمهورية التى تحدد اختصاصاتهم الواسعة وتعطيهم الصلاحيات للتدخل بالصغيرة والكبيرة فى شؤون الوزارتين التنفيذيتين . أما اختصاصات الوزراء السوريين فقد بقيت دون تحديد حتى زوال الوحدة » (١١) .

---

(١٠) « عبد الكريم » صفحة ١٩١ .

(١١) « عبد الكريم » صفحة ١٩١ .

الفصل العاشر

تباشير معارضة فعالة للحكم في سوريا

صدى تشكيل الحكومة الجديدة :

لم يبد على الجموع من الشعب فى سورية أثر من ادرك معنى الخطوة الجديدة ايجابا أم سلبا . لأنهم لم يتأثروا مباشرة بالمشاكل والمساوىء التى ظهرت حتى ذلك الحين . بل لعل سيطرة الاجهزة الاعلامية عليهم جعلتهم يرون فيها حركة اصلاحية من قبل رئيس الجمهورية .

واما الشيوعيون فسنعالج رد الفعل لديهم فى النقطة المقبلة ضمن اطار أوسع . فان استثنينا جموع الشعب والشيوعيين لبقى علينا أن نترصد رد الفعل لدى الطبقة الوسطى والمحافظة من جهة ، ورد الفعل لدى حزب البعث العربى الاشتراكى من جهة أخرى :

لاقت الطبقة الوسطى والمحافظة ازدياد عنصر حزب البعث فى الحكومة بقلق متزايد . فقد رفع هذا الحزب شعار الاشتراكية عاليا وعلنا . ولكن الصناعيين من اتباع هذه الطبقة كانوا يعيشون فى لحظتهم . وكانت لحظتهم آنذاك نعيما نسبيا (١) . فلقد كانوا يحصلون على القطع النادر لاستيراد ما تحتاجه صناعاتهم من الدولة دون أن يتأثروا بشدة من انخفاض قيمة النقد السورى فى الأسواق الحرة . بل أن انخفاض النقد الذى أدى الى ارتفاع الأسعار زاد من فائدتهم ، لأن تكاليف القطع النادر بالنسبة لهم لم تتغير تغيرا محسوسا . أما التاجر الذى كان يشترى القسم الاكبر من حاجته من القطع النادر من السوق الحرة ، فقد لمس أثر انخفاض النقد . هذا وان تحديد الاستيراد ضيق من آفاق الطبقة التى تعتمد على البضائع المستوردة .

---

(١) فى مقدمة مذكراته يروى الوزير احمد عبد الكريم حديثا جرى بينه وبين بعض رجال الاعمال فى سورية بعد استقالة الوزراء البعثيين .

« الوزير : ما رايك باستقالة الوزراء المركزيين السوريين ؟

رجل أعمال : أتريد الحقيقة ؟. لقد تخلصنا .. من شر الاشتراكيين .. واعاد عبد الناصر الطمانينة الى قلوبنا .

الوزير : ولكن ماذا عن رأيكم فى طريقة تطبيق الوحدة وتسلط المصريين على الشعب السورى وتسكعكم على أبواب مكاتب الموظفين المصريين فى القاهرة ايام وليالى لتلبية مطالبكم بعد ان كنتم تحلونها بسهولة فى دمشق ؟.

رجل أعمال : الحقيقة لا تهمنا السياسة رغم كل ما نعانيه ، الذى يهمنا هو الربح والاطمئنان على رؤوس أموالنا » . ويتابع الوزير الحادثة قائلا : « وعندما قابلت هذا المواطن الكبير بعد ٢٨ أيلول ١٩٦١ بادرنى مهنئا بانتهاء عهد الطغيان الذى استباح كرامات الشعب وأموال الناس » . « عبد الكريم » صفحة ص/ق . انظر نقاشا يحمل بين طياته ذات المعنى فى « محاضر » صفحة ٨٢ عمود ١ .

انه لمن الصعب بمكان أن نحدد رد الفعل لدى حزب البعث العربي الإشتراكي كوحدة متكاملة بشكل قاطع ، لأن علائم الانقسام بين قيادة الحزب وقواعده ظهرت الى العيان . فقواعد الحزب انتقدت القيادة على تسرعها بقبول حل الحزب فى سورية ، خاصة وان هذه القيادة لم ترجع الى الاعضاء قبل أن تقرر هذا الأمر الخطير بالنسبة لنشاط الحزب . وجاء التطبيق العملى بعد قيام الوحدة ليعطى القواعد الحق فى شكوكهم . فآمال القيادة من الوحدة لم يتحقق منها شيء حتى ذلك الحين ، وانما حدث العكس . فقد اضطر حزب البعث للسكوت على مضض على صفعات نالته من عبد الحميد السراج ، الذى كان يحتمى خلال العهد الأول من الوحدة وراء الرئيس جمال عبد الناصر .

أما قيادة الحزب فقد استبشرت من التغيير الوزارى الذى جاء لصالحها على ما يبدو ، بعد أن ازداد عدد الوزراء البعثيين، وبعد جعل الأستاذ اكرم الحورانى النائب الوحيد لرئيس الجمهورية فى سورية . وكانت القيادة تأمل وتسعى بكل جهدها للوصول الى السلطة فى العراق ، لأن فى ذلك فرصة القيادة السانحة لانقاذ نفسها من الخطأ الذى وقعت فيه حين دخلت الوحدة دون قيد أو شرط . لقد كانت قيادة الحزب تأمل فى املاء الشروط على الرئيس جمال عبد الناصر قبل ادخال العراق فى الوحدة .

وفى ذات الوقت كانت القيادة فى حاجة الى نصر ما ، ليخفف من آثار النقد والتجريح الموجه من ضمن صفوف حزب البعث . وفى رأينا أن شهداء العراق ، الشواف والطبقجلى ، ذهبا ضحية انتسرع الشره من قيادة البعث نحو مسك السلطات فى العراق . فلقيادة البعث سهم كبير فى تدبير وتجهيز هذه الفتنة الفجة ضد ديكتاتور العراق السيد عبد الكريم قاسم . لكننا لا نستطيع حصر المسؤولية فى قيادة حزب البعث ، فاعترافات بعض رجالات سورية بعد الانفصال ، وأقوال المتهمين فى محكمة الشعب فى بغداد تثبت اشتراك الرئيس عبد الناصر فى تدبير هذه الأمور . بل ان الرئيس جمال عبد الناصر يعترف بدعم البعثيين العراقيين بالأموال فى خلال الفترة المذكورة ، كما سنذكر فى مكان مقبل من هذا الكتاب .

النشاط الشيوعى ضد الوحدة :

ليس من العجيب أن نرى الشيوعيين يرفضون تركيز القيادة فى الجمهورية العربية المتحدة . فهم قد عارضوا الوضع السابق الذى يعتبره الشيوعيون اقل سوءا . فلم يكن الحكم قد بلغ هذا الحد من تركيز السلطة فى يد الرئيس . وتركيز السلطة الجديد جعله أقدر على عزل كل مناوىء ومعارض بسرعة أكبر وحزم أشد . وفى رأينا ان الحزب الشيوعى اعتقد بأن فرصته قد جاءت آنذاك . فالنقمة ضد

الحكم تبلورت عند الفئات المطلعة من الشعب ، وبدأ الشـــك يتطرق الى الفئات الأخرى . هذا فى سورية . أما فى العراق فقد رأى الشيوعيون أنفسهم قاب قوسين أو أدنى من الســـيطرة على الحكم .

السـيد خالد بكداش يعود الى دمشـق :

وفى الثامن من تشرين الأول عام ١٩٥٨ عاد الأستاذ خالد بكداش ، السكرتير الأول للحزب الشيوعى السورى الى دمشق بعد أن كان غادرها بمطلق حريته بعد قيام الوحدة بخمسة أيام . ولم يقبض عليه لدى عودته لعدم توفر سبب موجب . فمشروع الحزب الشيوعى الذى حبذه السيد خالد بكداش بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٨ لم يتناول كيان الجمهورية العربية المتحدة ، وانما طالب بالاصلاح (٢) . ومن نص هذا المشروع سنورد النقاط الخمسة الأساسية التالية :

((النقطة الأولى : يجب ايجاد مجلس نيابى مستقل وحكومة مستقلة لكل من سورية ومصر ، وذلك عن طريق انتخابات عامة حرة)) .

النقطة الثانية : ضـمان الحريات العـامة .

النقطة السادسة : يجب حماية الاقتصاد والصناعة فى سورية بفتح أســواق جديدة . ويجب تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية التى أبرمت بين ســورية والاتحاد الســوفياتى .

النقطة السابعة : يجب ايجاد توازن فى العلاقات التجارية بين الاقليمين . فالقاهرة جعلت من سورية منطقة زراعية واختصت مصر بالتصنيع .

((النقطة العاشرة : يجب حماية أجر العامل الســورى من تهديد منافسـه العامل المصرى . فالعامل الســورى يحصـل على ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه العـامل المصرى)) .

ان توخينا الحقيقة وجدنا أن النقاط المذكورة تعكس رغبات السوريين بأمانة تكاد تكون كاملة . فلكل مطلب جذور فى واقع الأمور . وهذه الطلبات ترشدنا اذن الى الاخطاء التى اقترفها الحكم ، والتى لم يتمكن من تفاديها حتى ذلك الحين .

ولقد تأمل الحزب الشيوعى فيما يبدو تعاون فئات أخرى من الشعب معه . بل انه لم يستنكف فى مجالات أخرى عن دعوة الطبقة الوسطى الى التعاون معه .

---

(٢) نشر نص المشروع فى : Europe - Orient عدد بدون رقم ، بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٨ وقارن عن ذات الموضوع مقالا من صحيفة الحزب الشيوعى الفرنسى L’umanité قـد اخـذناه عن Cahiers de L’Orient Contemporain عام ١٩٥٨ ، صـفحة ١٩٠ . وقارن ايضا ما كتبه الكاتب اليسارى المصرى ((عبد الملك)) صفحة ٢٦٤ .

نمنذ اعلان تقرير البروفسور السوفياتي أبو تخين حيث يزكي نشاط البورجوازيات الوطنية في دول العالم الثالث عام ١٩٤٩ ، هذا التقـــرير الذي ادى الى اعتراف المؤتمر ١٩ للحزب الشيوعي (برئاســـة مالنكوف) بحق الشـــعوب في اختيـــار ايديولوجيتها الخاصة بها ، لم يعد التعاون بين الشيوعيين والبورجوازيين يتعارض مع السياسة العليا الشيوعية العالمية . انطلاقا من هذا التعديل الجذري وخلال الفترة الواقعة بين تموز وايلول من عام ١٩٦٠ وزع الحزب الشيوعي منشورا جاء فيه: **« ان أفضل وسيلة لانقاذ البلد من الكبت الفرعوني هي في تشكيل جبهة واســعة ، والتعاون الوثيق بين الاحزاب . والشــعب الســـوري قد أدرك أن برنامج الحزب الشيوعي السوري لا يتضمن أي تدبير اشتراكي في الفترة الحاضرة (٣) »** .

ان اصابة الحزب الشيوعي لأسباب الأستياء والتذمر ، وابتعاده عن التطرف الاشتراكي في منشوراته ، وميله الظاهري لتفهم الواقع الســـوري ، جعل أمله يزداد في استحداث حركية ما في المنطقة . وسنوضح ما ذهبنا اليه في النقطة الآتية :

محاولات لقلب الحكم بمساعدة عراق شيوعي ؟

اما هذه الحركية التي نعتقد أن الحزب الشيوعي كان يسعى اليها في ذلك الوقت فهي من تخميننا الشخصي الذي يعتمد على قرائن متعددة سنوردها ليستطيع كل قارىء أن يقيمها بنفسه .

حين عالجنا الاحتمالات الثلاثة التي يمكن أن تؤول سورية الى احداها قبل الوحدة استبعدنا وجود فكرة انقلاب شيوعي في ســـورية . ودفعنا الى نفي هذا الاحتمال أمران :

— كان من الأفضل لمصلحة الكتلة الشيوعية لو تبقى في سورية حكومة ائتلافية غير شيوعية لكنها تعادي الغرب بعناد وعنف وتســـير في طريق يتفق آنذاك تماما وحاجات سياسة الكتلة الشرقية .

— وكان من الصعب على الكتلة الاشتراكية الدفاع عن **« جزيرة »** شيوعية مثل سورية ، التي كانت محاطة من عالم معاد تماما للشيوعية .

وهذان الأمران تغيرا في خريف عام ١٩٥٨ ! فالوزارة الائتلافية التي توافق الاتحاد الســـوفياتي لم تعد تحكم ســـورية ، وانما حل محلها من يلاحق الحزب الشيوعي ويمنع نشاطه . ومن ناحية اخرى فقد كان من المتوقع اخراج ســـورية عن كونها جزيرة معزولة عن الاتحاد السوفياتي . ففي العراق ســـقط حكم نوري

---

(٣) Europe - Orient عدد رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٨ ، صفحة ١١ .

السعيد الذى كان سيتدخل بجيوشه لسحق حكم شيوعى فى سورية . بل أن العراق أصبح منطقة نفوذ للشيوعيين انفسهم ، بعد ان أصبح حكم عبد الكريم قاسم يعتمد عليهم . وان الفقر والجهل والمرض وسوء الأوضاع الاجتماعية والحياتية فى ايران ليسهلان على حزب تودة الشيوعى احداث انتفاضة شيوعية هناك . فلو امكن قلب الحكم فى سورية والعراق وايران بتوقيت واحد ، أو بتوقيت متقارب ، لكان أمل نجاح الشيوعيين كبيرا نوعا ما ، ولأضحى للاتحاد السوفياتى حدود مشتركة مع منطقة النفوذ الجديدة عن طريق شمال ايران . فالدفاع عن ايران والعراق وسورية شيوعية لن يصبح بذات الصعوبة كما كان الأمر من قبل . اننا ندرك تماما أن الاتحاد السوفياتى يدرك ، مدى تشبث قوى الغرب فى المحافظة على هذه المنطقة ضمن نفوذه ... لكن الربح الذى سيتوفر للاتحاد السوفياتى بعد نجاح حركة مثل التى ذكرناها ليبلغ من الجسامة ما يجعله يقدم على المغامرة رغم عناد الغرب . اما الربح المحتمل فيشمل ما يلى : بترول ايران والعراق ، تهديد اغنى مناطق البترول فى العالم ، والموجودة فى حوزة العالم العربى . (كويت ، بحرين ، سعودية ، قطر ، ومناطق الخليج الأخرى) . زوال القيمة العسكرية لقواعد الغرب فى الظهران والبحرين ومناطق الخليج الأخرى ، حصول الاتحاد السوفياتى على منفذ الى المياه الدافئة فى المحيط الهندى وفى البحر الأبيض المتوسط . وبذلك تتهدد قواعد ومصالح الغرب فى جزر المحيط الهندى وفى دول شرقى افريقيا من جهة ، وتتهدد تركيا واوربا من الجنوب ، الذى لم تعن قيادة حلف شمال الأطلسى بحمايته كما يجب ، لاستبعادها احتمال وقوع الصدمة او الهجوم من هذا الاتجاه .

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى بورسعيد ..

لقد ادرك الرئيس جمال عبد الناصر الخطر الشيوعى ، وادرك الحاجة الى القيام بتدابير فورية وحاسمة لحماية تماسك الجمهورية العربية المتحدة ، ونشأت عن ذلك المبارزة الحادة بين الرئيس عبد الناصر وبين المعسكر الاشتراكى . بل وهوجم الرئيس السوفياتى آنذاك نيكيتا خروشتشوف شخصيا . وصدرت الى الأسواق كتيبات متعددة مناوئة للشيوعية ، ووزعت بسخاء وكثرة لم يسبق لها مثيل على مختلف طبقات الشعب ، من هذه الكتيبات تذكر : « عندما تدخل الشيوعية بلدا » وكتاب آخر بعنوان : **« الحقائق عن حوادث المجر »** .

واعقب الخطاب حملة اعتقالات واسعة فى مصر وسورية . ولكن هذه الاعتقالات لم تشمل الأستاذ خالد بكداش الذى غادر سورية . وبدأ وزير الداخلية الاقليمى فى سورية ، السيد عبد الحميد السراج ، مرحلة جديدة فى حياته السياسية ،

اذ نفذ الاعتقالات بدون مذكرات توقيف من القضاء ، وانما اعتمادا على الاشاعة والتهمة والشبهة التى تصل الى أجهزة مباحثه ، هذه المباحث التى كونها لنفسه كشبكة استعلامات بدلا عن جهاز المكتب الثانى ، الذى لم يعد ضمن مناطق نفوذه ، وانما ضمن مناطق نفوذ المشير عبد الحكيم عامر . ومنذ ذلك التاريخ انتشر الحكم البوليسى المباشر ، الذى عومل خلاله أفراد من الشعب معاملة لا تمت الى الانسانية بصلة . وقد أدت عمليات التعذيب الى موت بعض المواطنين . واكثر الضحايا اعضاء فى الحزب الشيوعى (٤) .

فترة من الحرية الزائفة لابداء الرأى :

يؤدى كشف كل مؤامرة أو محاولة لقلب نظام حكم فردى عسكرى الى اضعاف المقاومة والمعارضة التى اكتشف امرها ، والى زيادة ثبات الحكم الفردى . فالمشتركون القياديون فى محاولة انقلاب ما ينتمون عادة الى نخبة الكتلة التى قامت بالمحاولة . فحين يقبض عليهم ، وبعد أن يزجوا فى السجون ، يصعب على الكتلة تعويض هذه النخبة من الشباب بسرعة .

بعد فشل عبد السلام عارف فى محاولاته فى الوصول الى حكم العراق ، وبعد القبض عليه وزجه فى السجن ، قام حزب البعث العربى الاشتراكى بأكثر من محاولة لقلب حكم عبد الكريم قاسم (٥) . لكنها فشلت كلها ، مما دفعهم الى القيام بمحاولة الاغتيال التى فشلت أيضا . وفشلها أدى بدوره الى ملاحقة عنيفة لكل عناصر حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق (٦) .

وقد أثبتت محاولة الاغتيال هذه ، مع المحاولات السابقة لقلب الحكم ، قوة حزب البعث هناك . لكن فشل محاولة الاغتيال ومحاولات الانقلاب يعتبر نوعا من اليأس ، ويحمل بين طياته اشعارا باستنفاذ القوى الكامنة فى الحزب الى أجل ما ، ريثما يلتقط الحزب أنفاسه فيعيد ترتيب صفوفه الداخلية . وقد جعل هذا

---

(٤) قيل الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة ان الحكم البوليسى كان يسود سورية . وسنتعرض لذلك فى حينه . أنظر آراء المستشرق ((فاتيكيوتس)) صفحة ١٧، وآراء ((فيشر)) صفحة ٦٠ . من ضحايا التعذيب نتذكر : فرج الله الحلو ، سعد الدين الدروبى ، محيى الدين فليون .

(٥) فى الثامن والتاسع من شهر آذار من عام ١٩٥٩ حدثت محاولة الانقلاب فى الموصل ، ضد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم . وقد سحقت المحاولة بعنف وقسوة من قبل الحكم فى العراق ومن قبل العناصر اليسارية هناك . وقد اعترف القائمون بالحركة ، بعلاقة الجمهورية العربية بهم .

(٦) يتملص قادة الحزب العربى الاشتراكى من تدبير محاولة اغتيال الزعيم الركن عبد الكريم قاسم اذ اصدروا نشرة جاء فيها : ((بعد انحراف ثورة ١٤ تموز ... قام بعض الشباب فى تشرين الاول ١٩٥٩ بايعاز من فؤاد الركابى وتشجيع من الجمهورية العربية المتحدة ، وبدون أخذ رأى الحزب ، بمحاولة اغتيال الديكتاتور فى شارع الرشيد ببغداد)) ((نضال البعث)) الجزء الرابع ، صفحة ١١٣ ،

الضعف أسهم حزب البعث فى العراق ضعيفة ، وأضحى الاعتماد عليها لا يعد بخير سريع . ولم يعد الرئيس جمال عبد الناصر يتوقع أن يصل حزب البعث الى ادخال العراق تحت لواء الوحدة ، ولم يبق من حزب البعث سوى الجانب الذى يضايق الرئيس حين استمر الحاح قادة الحزب طلبا للاصلاح والتوضيح المسؤوليات لرجالات الدولة ، وبالمشاركة فى الحكم . فكانت التضحية بالبعثيين فرصة وضرورة بوقت واحد . كانت ضرورة ليفصل الرئيس كل من يريد أو يطالب بالمشاركة فى حمل مسؤولية الحكم . وكانت فرصة اذ أمكن جعل رجالات البعث كبش الفداء للأصوات الشاكية التى كانت تنبعث من أوساط وصفوف الشعب السورى . **« ووجد الناس الفرصة لمهاجمة الوضع دون التعرض لانتقام المباحث والمخابرات . فصبوا جام غضبهم على حزب البعث وقادته وعلى العسكريين المساهمين بالحكم وحملوهم مسؤولية تردى الأوضاع ، ولم يسلم أحد من التهم العلنية سوى عبد الناصر والسراج اللذين حرصت المخابرات والأجهزة المباحثية على حمايتهما من الألسن مستعملة فى سبيل ذلك افظع الوسائل (٧) » .**

وبلغت غضبة الشعب السورى على حزب البعث وعلى الوزراء الآخرين مبلغا كبيرا . ورغم ذلك فان الرئيس عبد الناصر لم يقلهم رسميا ، وانما ترك الأمر لانتخابات الاتحاد القومى ، هذه الانتخابات التى أدت مهمة عزل من لا يرغبه الرئيس بطريقة غير مباشرة . وسنبحث ذلك فى الفصل الذى يعالج الاتحاد القومى على كل حال .

---

(٧) « احمد عبد الكريم » صفحة ٢٠١ .

الفصل الحادى عشر

تطور سوريا الاقتصادى فى ظل العامين الأولين من الوحدة

من صفات دول التطور ضعف التصنيع والاعتماد بصورة رئيسية على الزراعة أو بيع المواد الصناعية الخام ، وسورية لا تشذ عن هذه القاعدة . فاقتصادها حساس جدا ، يتأثر بأى حدث سياسى مهم ، كما يتأثر بقحط يجعل المحاصيل السورية اقل من أن تكفى لاستهلاك السكان انفسهم . والمقياس الحقيقى للاقتصاد السورى خلال السنوات الماضية هو سعر الليرة السورية فى سوق النقد الحرة فى بيروت (١) فزيادة عرض الليرة السورية هناك يأتى أما عن حاجة الاقتصاد السورى للقطع النادر فيشتريها من بيروت ، وهذا يحدث عادة فى سنى القحط ، أو تحدث زيادة العرض فى حال تهريب الأموال بسبب « **اعصار سياسى** » يهب على سورية ، فيجعل الثقة بالاقتصاد السورى ضعيفة . أما شراءات المواطنين السوريين الفردية فى بيروت فلا تلعب ذلك الدور الأساسى .

تميز العامان الأولان من الوحدة بأزمة اقتصادية طغت على سورية ، وظهرت آثارها بادىء ذى بدء . واسباب هذه الأزمة أكثر من واحد ، لذلك فسنبحث الرئيسية منها :

---

(١) من المؤسف أننا لم نستطع استخدام فرق العملة المذكور كمقياس للاقتصاد السورى . وسبب احجامنا هو اختلاف ملحوظ فى المعلومات عن مقدار فرق العملة . فالمجلة الاقتصادية التى يعتمد عليها عادة : Le Commerce de Levant تعطى ارقاما مغايرة تماما للارقام التى وجدناها فى صحيفة الحياة البيروتية ، والتى يوثق بجديتها . أما البنوك الالمانية التى لها فروع أو لها اتصالات مباشرة مع بنوك فى بيروت ، فلم تستطع تقديم الاحصاءات والجداول اللازمة . لذلك ارسلنا بواسطة فرع الدراسات الشرقية فى جامعة برلين الحرة رسالة الى البنك العربى فى بيروت نطلب فيها اعطاءنا فرق العملة لايام ذات معنى اقتصادى هام مثل ، قبل وبعد اعلان الوحدة ، ومثل ، قبل وبعد منع التعامل الحر بالنقد ، وقبل وبعد صدور قوانين التاميم . فاذا بجواب البنك العربى رقم ٩٢٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ يحوى معلومات تغاير كل المعلومات السابقة يضاف الى كل هذا اننا خلال زيارتنا للوطن فى عامى ١٩٥٩/١٩٦١ لاحظنا ان فرق العملة الذى بلغ ٥٣٪ لصالح اللبنانى ، لعدة ساعات بعد منع التعامل بالعملات الاجنبية واخراجها من سورية ، غير موجود فى رسالة البنك العربى أو فى المراجع الاخرى . لذلك عدلنا عن استعمال كل تلك الارقام . اما اسباب عدم وجود النهايات الصغرى لسعر الليرة السورية فى اسواق لبنان ضمن الجداول المذكورة فنرجعه الى واحد من عاملين :

- تسجل ارقام البورصة عادة ساعة اقفال البورصة ، فى حين ان النهايات الصغرى لم تستمر سوى عدة ساعات من يوم واحد . وقد تكرر ذلك مرتين أو ثلاث مرات على ما نعلم . ونعترف بان معلوماتنا فى هذا الباب غير دقيقة تماما .

- وصل الى سمعنا ان موظفى البنك المركزى السورى كانوا ياتون الى بيروت ، ويشترون المتوفر من العملة السورية للحفاظ على مستواها . ونحن غير متاكدين من ذلك ايضا ونامل ممن يعرفون الوقائع ارسال معلوماتهم الينا .

اسـباب الأزمة فى الحقـل الزراعى :

القحط : انها ظاهرة غريبة أن سنى الوحدة الأربعة تميزت بقحط لم يسبق له مثيل فى الحقل الزراعى (٢) . واللائحتان الآتيتان عن انتاج الحبوب ، وعن الانتاج الزراعى الكلى فى سورية خلال الاعوام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ تعطينا صورة حسية عن الاثر السيء لهذا القحط (٣) .

لائحة انتاج الحبوب . (اعتبر عام ١٩٥٦ مقياسا)

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
١٠٠	١٣٢	٥٣	٥٧	٤٨	٧١

لائحة الانتاج الزراعى الكلى . (اعتبر عام ١٩٥٦ مقياسا)

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
١٠٠	١١٤	٧٥	٧٧	٦٨	٨٦

والانتـاج الزراعى فى سورية يعطى قرابة ٥٠٪ من الداخل القومى . ويعيش من الزراعة ، ومن الأعمال المتعلقة بصورة مباشرة بالزراعة قرابة ٧٥٪ من الشعب السورى . والاحصاءات تدلنا أيضا على أن ٨٥٪ من صادرات سورية التى تؤمن لها القطع النادر الذى تحتاج اليه ، تتألف من الانتاج الزراعى الخام ، أو المصنع ، أو نصف المصنع (٤) . فاذا انخفض نصيب الدخل القومى من الحقل الزراعى من ٥٠٪ الى ٣٠٪ لكان معنى ذلك أن على ٧٥٪ من الشعب الاكتفاء بمقدار ٣٠٪ من الدخل القومى . والنتيجة الحسية لذلك هى تزايد هجرة اهالى الريف الى المدينة ، ليزداد ضعف الحقـل الزراعى ، ولتزداد ازمات المدينـة الاجتماعيـة من تفشى البطالة ، وأزمات السكن ، والمسـاوىء الأخرى فى حقـل الخدمات من صحية ونقل ومواصـلات .

---

(٢) مما يدعو الى الإبتسام : ان مؤيدى الوحـدة قالوا بعد الانفصال : لقد اشترك الخالق فى التآمر على الوحدة . اما نقاد الوحدة ، ومن سموا بالانفصاليين ، فقد قالوا : حتى الاله اظهر سخطه على الوحدة بان قطع غيثه عن مرعاها .

(٣) اخذت هـذه الارقام من « المجموعة الاحصائية » الصـادرة عن دائرة الاحصاء فى سورية صفحة ١٧٨ .

(٤) اخذت هذه الارقام من تقرير وزير الاشغال العامة للاقليم السورى المنشور فى « بيانات السادة الوزراء .. » صفحة ٦٣ وما بعدها .

وان نقص الانتاج الزراعى يعنى فى الوقت ذاته انخفاض التصدير ، وانخفاض واردات سورية من العملة الصعبة التى تمول بها سورية شراءاتها من الدول الصناعية . وليفى التاجر السورى بارتباطاته يلجأ عادة كما قلنا الى شراء القطع النادر من بيروت بالعملة السورية . ويؤدى ذلك الى زيادة العرض على العملة السورية ، وبالتالى الى انخفاض قيمتها الشرائية . وهذا يعنى ارتفاع قيمة النقد الأجنبى للمستورد السورى . ولكى يغطى المستورد هذه التكاليف الاضافية يرفع اسعار البيع فى داخل سورية . وهذه أولى مظاهر التضخم المالى ، والتضخم المالى يعتبر أخطر الامراض التى قد تصيب اقتصادا ما .

نتائج الاصلاح الزراعى :

لم يشكل القحط السبب الأساسى الوحيد لنقص كل الانتاج الزراعى . فالاصلاح الزراعى ساهم فى خفض الانتاج خفضا كبيرا .

لقد تمكن أصحاب الاملاك الكبيرة فى سورية بفضل ثرواتهم توظيف أموال كبيرة فى استثمار الارض بزراعتها ، أو بتأجيرها لفلاحين صغار . وكان صاحب الأرض كثيرا ما يمول الفلاح المستأجر ريثما يأتى أكل الموسم .

فلو غضضنا النظر عن الامثلة الفردية القليلة ، لرأينا أن صاحب الأرض السورى يهتم شخصيا بأرضه ، وبفلاحيه . وكثيرا ما كانت العلاقة المتبادلة بين الفلاح الكادح وصاحب الأرض تدعو الى الاعجاب . وكان ربح صاحب الارض يشجعه على زيادة المغامرة بزيادة تشغيله للفلاحين وللعمال ، وبتوسيع رقعة الأرض المزروعة ، وبزيادة الأجهزة الميكانيكية التى يستخدمها للسقاية والحراثة والقطاف . ولولا نشاط هؤلاء الرجال ، لما اصبحت اراضى الجزيرة اكبر مورد زراعى لاقتصاد سورية ، ولما اصبحت مركزا هاما للانتاج ، يدعم الشعب والدولة عوضا على أن تكون عبئا على الشعب والدولة . وان النتائج التى وصلت اليها الزراعة فى سورية خلال الأعوام الثمانية من ١٩٤٩ الى ١٩٥٧ لتعتبر مثلا ثوريا يحتذى ، مع العلم بأن الدولة لم تقم من جانبها بعمل شيء يذكر لدعم هذا النشاط (٥) . وكثيرا ما كان صاحب الارض السورى يؤجر ارضه قطعا الى فلاحين ويمدهم بالمال ومعدات السقاية والبذار ، ومواد المكافحة وأدوات الحراثة ، ويقتطع مقابل ذلك من المحصول نصيبا يتفق عليه . وجاء الاصلاح الزراعى ليرفع سلطان صاحب الأرض عن أقسام واسعة من أملاكه ، وليتحرى

---

(٥) فى بيان وزير الزراعة السورى جاء انه خلال السنوات المنتهية فى عام ١٩٥٧ ازداد عدد التراكتورات فى سورية بمعدل ٣٢٥٪ وان زيادة المضخات بلغت ٥٠٠٪ . « بيانات السادة الوزراء » صفحة ٨٣ .

الفلاح . لكن هذا الاصلاح جاء مخربا للاقتصـــــاد عوضا عن بنائه ، لأن الدولة لم تستطع القيام بدور مالك الأرض تجاه المالكين الجدد والفلاحين الصغار . فانخفاض الانتاج الزراعي في سورية لم ينتج فقط عن قلة الأمطار ، وانما زاد في ذلك فقدان تمويل صاحب الأرض لزراعة وســـقاية اراضي كثيرة يصعب حصر مســـاحتها . فالأراضي التي كان يمول زراعتها اقطاعي أو صاحب أموال ، لم تشـــمل املاكهما فحسب وانما كانا يستثمران الأموال في مناطق شاسعة اخرى على ضفاف الخابور والفـــرات .

واذا قلنا ما قلناه عن صاحب الأرض الســوري ، فلا نعني مطلقا ، أن هــذا الرجل اصبح المواطن المثالي ، الغيري ، المحسن ، المشفق ، الكامل ! فنصيبه من المحصول ((المتفق عليه)) مع فلاحه كان دائما أكبر مما تقتضيه العدالة . وعلينـــا التحفظ حين نقول ((المتفق عليه)) . وعلينا الاعتراض على هذه الصيغة بابراز الوضع الضعيف الذي يوجد فيه الفــلاح كمفاوض لصاحب الأرض . لأن الفــلاح لا يقف من صاحب الأرض موقف الند للند . ويعني ذلك أن نصـــيب صـــاحب الأرض من المحصول ((يمليه هو املاء)) على الفلاح الى حد بعيد . ولكن علينا الا نؤخذ بالعاطفة الجيشة لهذا المظهر من مظاهر عدم العدالة فنكفر بقيمة هذه الطبقة وبالاعمال الكثيرة المنتجة التي حققتها . وعلينا ألا نطالب باستئصال جذورها من أرض المجتمع ! كلا ، لأن هذا الحل غير صـــحيح ، وغير بناء وانما يؤدي الى التخريب . فهـــدف كـــل صاحب عمل هو الربح . فان كان طريق صاحب العمل الى الربح يؤدي الى تشغيل ايد عاملة تعول المئات أو الألوف من أفراد الشعب ، والى توظيف مهندسين واداريين ، وتنهض في ذات الوقت باقتصاديات وواردات الدولة أجمـــع ، لما جاز لنا ان نقف حاجزا في وجه صاحب العمل هذا وانما واجب الدولة تشجيعه بقوة من جهة ، وعليها من جهة أخرى أن تدعم الفلاح والعمال الآخرين في مفاوضتهم مع صـــاحب الأرض او صاحب المشروع ، وعلى الدولة ضمان الحـــد الأدنى من اجـــور هؤلاء وحقوقهم الاجتماعية . ووسيلة ذلك التشريع ، والتشجيع النقابي ، بل هناك طريقة أخـــرى عملية ومجدية ، وبعيدة في ذات الوقت عن السلبية وشهوة الانتقام ، وهي ان تؤجر الدولة أراضيها المتروكة بدون زراعة الفلاح مهضوم الحقوق بشروط افضل من التي يتقدم بها صاحب الأرض المتعطش الى الربح . والفلاح سيسرع حتما الى من يقدم له الشروط الأحسن ، مما يفرض على صاحب الأرض الجشع تحديد جشعه بتحسين الشروط التي يقدمها ، والا بقي وحيدا مع أرضه لا يستطيع زرعها ولا حصدها . ولا يجوز للدولة الاغداق بدون حســـاب على فـــلاح ما بحيث تكون عمليـــة الدولة خاسرة .. فهذا الاغداق سيؤذي أول من يؤذي الفلاح نفسه ، لأن الدولة لا تستطيع الاستمرار بالاغداق الخاسر ، فدخلها هي نفسها يتأتى من أرباح الزراعة . واننا نود الاستطراد قليلا في ســـوق هذا البحث بادئين من شرح مبسط لبذرة من بذور الفكرة

الشيوعية عند كارل ماركس ، والتي تتعلق بالقيمة الفائضة : **((يعطي كل صاحب عمل عامله اجرا اقل في مقداره من قيمة العمل الذي اداه العامل لصاحب العمل))** والفارق بين انتاج العامل ، وما يأخذه من اجر يسمى : القيمة الفائضة . وهذه القيمة الفائضة لعشرات أو مئات أو الوف من العمال تتجمع لدى صاحب العمل ، رغم انها هي حق شرعي للعمال . ويزداد موقف صاحب العمل متانة كلما زادت القيم الفائضة التي يستولي عليها من عماله أو فلاحيه . وتتركب الفوائد التي يجنيها صاحب العمل كلما انسلخ عام من عمر الزمن .

اننا لا نريد مناقشة هذه الفكرة ، لكيلا نغرق كثيرا في الابتعاد عن البحث ، ولأن الوصول الى نتيجة أمر صعب ، ولأن النتيجة الديالكتية التي قد نصل اليها ستبقى بين طيات الكتب بالنسبة للقارىء . لذلك نكتفي بأن نقول أن الصواب في تلك الموضوعة الاشتراكية اقل من الخطأ . ولو رأت دولة ما أن القيمة الفائضة التي يحصل عليها صاحب الأرض كبيرة جدا ، لأمكن لها أن تجلب الفلاح اليها وتعطيه أجرا افضل بحيث لا تبقى قيمة فائضة لمستغل ما . فان نجحت التجربة وان رضي الفلاحون دون أن تخسر الدولة ، لأمكن استقطاب كل فلاح ، بحيث يبقى صاحب الأرض معزولا كما بينا ، ولباع ارضه بثمن قليل ، ولانخفض ، أو زال ما يسمى بالاقطاع بدون تشريعات ثورية تولد النقمة والكراهية المتبادلة بين مواطني الشعب الواحد . اما أن تلجأ الدولة الى استخدام سلطانها بالتأميم والاستملاك ، فهو لأمر ضار بالمصالح العامة والخاصة على السواء ، وليذكرنا بمالك الدجاجة التي تبيض في كل يوم بيضة من الذهب ، والتي ذبحها صاحبها ليحصل على كل البيضات الذهبية دفعة واحدة .

هذا واننا حين نبين أن الاصلاح الزراعي كان بمثابة ضربة الى اقتصاد سورية ، فاننا لانقصد من كلامنا رفض فكرة الاصلاح هذه . بل اننا نصر على تصحيح الأوضاع الاجتماعية السالبة التي ورثناها عن العهود الماضية ، وانما ننقد طريقة دراسة هذا الاصلاح الزراعي ، ان كان قد درس حقيقة على محمل الجد . وننتقد طريقة تنفيذه أيضا . فللدولة الحق في أن تتدخل دوما لتوجيه وتشجيع الاقتصاد ، ولكن عليها الا تتخطى الحدود بأن تقتل الطموح والنشاط الفردي الخاص . والاصلاح الزراعي يمكن أن يتم بدون أي اثر سلبي على الاقتصاد ان راعت الدولة الخطوات التالية :

— يجب على الدولة في سورية ان تبدأ بتوزيع املاكها قبل المساس بأملاك أفراد الشعب . (ما عدا المشاتل والمدارس الزراعية والمشاريع النموذجية التي يجب أن تبقى تحت اشراف الدولة) وخلال تطبيق ذلك تتجمع لدى الدولة التجارب والخبرات عن كيفية التوزيع التي لا تؤدي الى مضاعفات ضارة بالاقتصاد .
(ان مجرد بدء توزيع اراضي الدولة يؤدي الى انخفاض عدد الفلاحين الذين

يستثمرهم الاقطاعي ، أي ان الطلب على الفلاحين سيزداد مما يؤدي الى تحسن شروط العمل بالنسبة للفلاح الصغير) .

- حين ينتهي توزيع أراضي الدولة ، يشرع باستملاك اقسام من أراضي كبار المالكين .

- لا يجري الاستملاك الا مقابل تعويض عادل ، بحيث يحق اقامة الدعوى على الدولة أمام القضاء ان حاولت هضم الحقوق .

- ولا يجري استملاك قطعة من الأرض الا بعد دراسة أمر توزيعها ، بحيث لا تبقى الأرض المستملكة عاطلة أبدا . فاستملاك الدولة لأرض المالك الكبير دون ضمان استمرار زراعتها ـ كما حصل في سورية ـ ليس باصلاح ، انما انتقام حاكم متسلط على المواطن بل انه مؤامرة لتحطيم الاقتصاد العام .

- ويجب تشجيع التكامل والانضمام في تعاونيات بطريق الدعوة الحرة ، وابراز الفوائد العملية للدخول فيها . ومن الأمور الأساسية تحاشي فرض الانضمام الى التعاونية فرضا . لأن فرض الشيء على الفلاح يجعله يحجم عن التجاوب احجاما كبيرا .

ان تنفيذ الاصلاح الزراعي غير المدروس في سورية ادى اذن الى شل حركة فئة نشيطة من أصحاب العمل والأرض ، وانخفضت الأموال المستثمرة في تمويل الزراعة، مما خفض الانتاج الكلي والقوة الشرائية في أيدي الشعب . وتأذى فيمن تأذى الفلاح الذي أرادت الدولة دعمه والدفاع عن حقوقه . وتأذى كل الأفراد والشركات التي تعتمد على نقل وبيع وتصدير وتصنيع الانتاج الزراعي . وانخفضت واردات الدولة من القطاع الزراعي ، مما جعلها اضعف من أن تدفع شرور الأزمة التي ساهمت هي نفسها في انتشارها .

ونريد أن نذكر ثانية ، بأن الاصلاح الزراعي وتوقيته أخذا شكل كبت وقمع للطبقة الوسطى ، أكثر من أخذهما لصفة مد يد العون للفلاح . ونتج عن ذلك ان هرب أصحاب الأرض أموالهم الى خارج سورية . واضحت هذه الأموال تعمل في الخارج بعد أن كانت تشكل جزءا من الدورة الاقتصادية السورية . والأهم من الأموال بحد ذاتها ، هو انعدام نشاط أصحابها ضمن سورية . فصاحب المشاريع الزراعية ككل صاحب عمل ، يشغل دماغه الليل والنهار ، ويرعى مشروعه بجد ونشاط لا تعرفه أجهزة الدولة البيروقراطية الروتينية . ونجاح المشروع هو نجاح لاقتصاد الدولة . وهجرة القائم بالمشروع عن البلاد خسارة لهذه الدولة وربح للدولة التي يستقر بها من جديد .

وقبل ان ننتقل الى نقطة جديدة من البحث ، نود اعطاء صورة عن الانطباع الذى تركه تقدم القطاع الزراعى فى سورية قبل قيام الوحدة لدى احدى العالمات الاجنبيات، وهى دورين وورينر ولدى المستشرق الانكليزى باتريك سيل . فقد كتبت الاولى عن سورية قبل قيام الوحدة ما يلى :

((لقد ازداد الانتاج الزراعى فى سورية بنسبة فاقت نسبة تزايد السكان . فتطور اقتصاد سورية من هذه الناحية أفضل من تطور اقتصاد مصر حيث انخفض معدل الدخل الفردى العام)) .

((انه لمن المألوف اليوم أن نرى الناس تعتقد بأن تطور الدول المتأخرة يحتاج الى : رأس مال اجنبى ، وخبراء اجانب ، وخدمات عامة جيدة ، وتخطيط مسبق ، واصلاح زراعى و .... ثورة . لكن سورية لم تحصل على شىء من هذا .. فالحكومات السورية لم تفعل شيئا تقريبا لتطوير القطاع الزراعى .. ولكن سورية تملك عنصرا ضروريا للتطور : الطبقة الوسطى ، التى سخرت رؤوس أموالها لزراعة مساحات جديدة ، ولادخال الأساليب التقنية الحديثة على الزراعة)) (٦)

اما ((سيل)) فقد تساءل عن سبب استمرار حكم الشيشكلى مدة اطول من حكم العسكريين قبله وتولى الاجابة قائلا : **((واذا كان لابد من اعطاء سبب لطول عهده ، هو أن أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات قد شهدت ترسخ ازدهار الزراعة السورية الكبير فيما بعد الحرب ، فحرثت مساحات ضخمة من الأراضى البكر التى بقيت بورا عدة قرون فى الحزام المعتمد على المطر الممتد من شمال غربى البلاد حتى حدود العراق عبر الفرات ومناطق الجزيرة . وبين عامى ١٩٤٣ ــ ١٩٥٣ تضاعف انتاج القمح بينما ازداد انتاج القطن الى عشرة امثاله . ولا يمكن لأى بلد فى الشرق الأوسط أن يحرز مثل هذه النسبة السريعة المدهشة فى التوسع ، فقد فاق نتاج كل شخص فى سورية اذا ما قيس بالمحاصيل الرئيسية عن نتاج اى شخص فى مصر او العراق . ولكن الحكومات وقد اتبعت سياسة الاتجاه الحر لم تستطع ان تدعى شرف اسهامها بذلك ، اذ يعود توسع الزراعة البعلية كليا الى مشاريع التجار السوريين وبشكل رئيسى تجار حلب الذين استعملوا رؤوس اموالهم فادخلوا الآلة على الزراعة . والاسهام الرئيسى الذى لعبه حكم الشيشكلى فى مخطط التطور هذا هو تأسيسه لمكتب القطن فى عام ١٩٥٢ عندما اصطدم ازدياد القطن السريع بهبوط الأسعار)) (٧) .**

---

(٦) انظر فى كتاب Doreen Warriner صفحة ٧٣ و٧٦ .

(٧) ((سيل)) صفحة ١٧٦ .

اسباب الأزمة في القطاع الصناعي :

عدم وجود وزارة صناعة في الاقليم السوري :

منذ قيام الوحدة حتى تشكيل الوزارة المركزية في تشرين الأول ١٩٥٨ ، بقي الاقليم السوري بدون وزارة للصناعة ترعى الصناعات القائمة ، وتوافق على قيام المشاريع الصناعية الجديدة . وبعد تلافي هذا النقص واحداث وزارة صناعة للاقليم السوري لم يمكن لها القيام بواجباتها ، وممارسة صلاحيتها كما يجب لوجود صعوبات كثيرة اعترضتها . فالمشاريع الصناعية التي كانت تقدم الى الوزارة في سورية كانت تقف لدى مستشار رئيس الجمهورية السيد محمود رياض ، الذي استطاع اتخاذ صفة همزة الوصل بين المجلس التنفيذي ورئيس الجمهورية . وان أمكن تجاوز المستشار بارسال المشروع الى الوزارة المركزية مباشرة ، اوقف هناك فترة قبل تحويله الى مكتب الرئيس الذي يصادق على المشروع أو لا يصادق عليه . وقد أدى التطبيق العملي لهذه الطريقة الروتينية المملة الى مصاعب كثيرة قامت في وجه النشاط الصناعي السوري ، وانخفاض مردوده . ولما تكرر رفض الوزارة المركزية لكثير من المشاريع الصناعية التي جاءت من الاقليم السوري ظهر الانطباع بان ((**السياسة العليا ترمي الى اعاقة برامج التنمية والتصنيع في الاقليم الشمالي والتوسع بالصناعة في الاقليم الجنوبي ثم منع الاستيراد لجعل سورية سوقا للسلع المصرية بدون أية منافسة .. وبدأ الناس في سورية على مختلف نزعاتهم يضيقون ذرعا بهذه السياسة واخذوا يهاجمون المصريين ويوجهون الانتقادات اللاذعة للوزراء السوريين الذين يسكتون على مثل هذه المؤمرات التي لا يمكن تفسيرها الا بالتعصب (٨)**)) ولقد كان لتعيين أمين عام مصري لوزارة الصناعة في الاقليم السوري صدى يزيد من الشكوك التي ظهرت ، خاصة وأن سلطان الأمين العام قد فاق سلطان الوزير ، فالأمين العام لم يحتج الى اتباع الانضباط المتسلسل في نظام الدولة وانما كان يخاطب القاهرة مباشرة . وكثيرا ما قبلت المقترحات التي يرفعها في حين رفضت مقترحات الوزير التنفيذي مما ترك صدى سيئا جدا على نفسية كل من له علاقة بوزارة الصناعة من رجال الأعمال . وعلينا الا ننسى أن مجرد فقدان الثقة يؤدي الى انخفاض المستوى الاقتصادي لدولة ما .

اسباب الأزمة في القطاع التجاري :

اغلاق بعض أسواق البيع في وجه الانتاج السوري : في معرض كلا منا عن رد الفعل في العالم العربي على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة ، رأينا أن نوعا من الخصومة تبلور بين الجمهورية الجديدة والممالك الثلاثة الأردنية ، والسعودية ،

---

(٨) ((أحمد عبد الكريم)) صفحة ٢١٣ وما بعدها .

والعراقية . وكان اثر هذه الخصومة السياسية على اقتصاد سورية محسوسا . فقد كانت سورية تصدر قسما كبيرا جدا من انتاجها الزراعى والصناعى الى الممالك الثلاثة ، أو عن طريق هذه الممالك الى مناطق الخليج العربى (٩) . وكانت قيمة هذه الصادرات تدخل عملات اجنبية . أما بعد قيام الوحدة فقد توقفت هذه المعاملات التجارية مع المناطق المذكورة الى حد بعيد جدا . وكانت خسارة سورية من جراء ذلك اكبر بكثير من خسارة الممالك . فقد استطاع هؤلاء بعملاتهم الصعبة شراء ما يحتاجون اليه من مناطق اخرى من العالم . أما الشركات السورية المختلفة ، التى كانت تعتمد فى دعم كيانها على التعامل مع هذه المناطق فقد عاشت عهدا قاسيا جدا .

اسعار القطن العالمية : اثر انخفاض أسعار القطن فى العالم أثرا سلبيا على اقتصاد سورية الذى يعتمد بشكل أساسى على تصدير القطن ، وما يتعلق به من بذور ومنسوجات ، وزيوت . فقد ازدادت صعوبة تصريف الانتاج وانخفضت الموارد من القطع النادر مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية العامة .

شراءات المواطنين المصريين فى سورية : ازداد عدد الزوار للاقليم الشمالى من مواطنى الاقليم الجنوبى بعد قيام الوحدة ازديادا كبيرا جدا . ولم تقتصر هذه الزيارات على الشخصيات الرسمية من رجالات الدولة والجيش ، وانما شملت عددا كبيرا من ممثلى القطاع الخاص . وكان يحق لكل مواطن من الاقليم الجنوبى أن يحول خمسين جنيها مصريا الى ليرات سورية ، حسب السعر الرسمى الذى يبلغ تسعة ليرات سورية لكل جنيه مصرى . لكن سعر الجنيه فى الأسواق الحرة بدمشق كان يتراوح بين ست وسبع ليرات . وكثيرا ما كان يحول مواطنون مصريون مبالغ الخمسين جنيها الى ليرات سورية دون أن يسافروا الى سورية ، وانما يفعلون ذلك لصالح احد المواطنين النشيطين ، الذى يأتى الى سورية بعدئذ ، ليشترى من اسواق دمشق وحلب واللاذقية ، البضائع المستوردة من أوربا ، والتى لم يكن يسمح للمصريين باستيرادها من العالم الخارجى . وقد اخذت هذه الممارسات التجارية السوداء أبعادا

---

(٩) بلغت صادرات سورية الى العراق والاردن والسعودية فى عام ١٩٥٢ ١٤٪ من كامل صادرات سورية . (احمد السمان ، « محاضرات فى اقتصاد سورية » صفحة ٧٠) فاذا راعينا ان الوثبة الانتاجية فى سورية قد تمت فى اعوام ١٩٥٠ — ١٩٥٨ ، لتكون لدينا فكرة تقريبية عن مقدار الصادرات السورية التى توقف تصديرها الى الممالك الثلاثة ، والى مناطق الخليج ، التى تصل اليها السلع السورية عن طريق الممالك الثلاثة .

ولندرك معنى نسبة ١٤٪ على حقيقتها نورد المثال التالى : بلغت صادرات المانيا الاتحادية الى مجموع البلاد العربية بدون استثناء ٣٪ من مجموع صادرات المانيا . ورغم ذلك نجد المانيا تهتز لو توقف سوق التصريف هذا ، وتفعل المستحيل لئلا يستأثر بهذه السوق مصدر آخر .

اكبر مما يعتقده البعض (١٠) وتتجلى خسارة الاقليم السورى من خلال النقاط التالية :

١ ـ خسارة تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٥ ٪ لدى صرف كل جنيه مصرى بالسعر الرسمى . فلو اشترى مواطن مصرى حقوقه وحقوق تسعة من المصريين الآخرين ، لتجمع لديه ٥٠٠ جنيه يحصل بها على ٤٥٠٠ ليرة سورية . فان اشترى بهذا المبلغ من اسواق دمشق الحرة جنيهات مصرية بسعر ستة ليرات لحصل على ٧٥٠ جنيها اى انه يكون قد ربح ٢٥٠ جنيها مصريا خلال ساعات معدودة . وليس من المستبعد اطلاقا ، ان بعضا من المواطنين السوريين قد لجأوا فيما بعد الى الأساليب ذاتها . فالعناصر التى تستغل الفرص السانحة لم تكن مصرية دوما ، وانما من الاقليمين على السواء . لكن ذلك لا يغير من النتيجة النهائية شيئا ، وهى ان هذه العمليات تحصل فى غير صالح اقتصاد الاقليم السورى ، سواء اكان الفاعل مصريا أم سوريا . والمسؤول هو المشرع ! وكان التشريع يسكت عن هذه الأعمال ، خاصة ان رجالات الدولة والجيش من مصر قد قامت بعمليات واسعة جدا من هذا القبيل . ولننظر الآن الى هذه القضية من خلال بعض التشريعات التى صدرت عن رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر :

من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٧ لعام ١٩٥٨ نأخذ المواد التالية :

« مادة ١ ـ يجوز تبادل الموظفين فى الجمهورية العربية المتحدة من احد اقليميها الى الاقليم الآخر .

مادة ٣ ـ يستحق الموظف المكلف مرتب الوظيفة المسدى لها بالاقليم الآخر اثناء القيام بالمهمة وتوابعه ومتمماته ويمنح بالاضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الأصلى لمدة اقصاها سنة ويمنح بدل سفر (تعويضات انتقال) لمدة شهر من بدء المهمة .

مادة ٥ ـ تتحمل خزانة الاقليم التابع له الموظف المرتب الاصلى ومصروفات الانتقال بين الاقليمين .. وتتحمل خزانة الاقليم المؤدى له الخدمات النفقات الاخرى » .

ولدى الاستقصاء عن طريقة تطبيق هذا القانون من الناحية العملية ، وبعد سؤال العديد من الذين خضعوا لمواد هذا القرار ، وجدنا ان الموظف المنقول يحصل وسطيا علاوة عن راتبه فى اقليمه على ضعفى راتبه من الاقليم الآخر . فملازم اول كان يذهب من سورية الى مصر كان يحصل على راتبه من الخزانة

---

(١٠) ذكر المستشرق فاتيكيوتس حادثة عاشها بنفسه فى دمشق بعد وصول وفد عسكرى برفقة المشير عامر . فقد اختفت كميات الاسبرو الموجودة فى اسواق دمشق فجاة ، اذ اشتراها الضباط المصريون لاخذها الى القاهرة . « فاتيكيوتس » صفحة ١٦٧ .

السورية وقدره ٤٥٠ ليرة سورية ، مضافا اليه ٩٠ جنيها مصريا يحصل عليها من الخزانة المصرية . وكان يحق له اعادة الثلث بالسعر الرسمي ، وهو تسعة ليرات . وحين نقلب الوضع نجد ما يلي : ضابط مصري منتدب الى سورية ، يحصل من الخزانة المصرية في مصر على ٤٥ جنيها . ويحصل بالاضافة الى ذلك على ٨٠٠ ليرة سورية من الخزانة السورية . وكان يحق لكل من السوري والمصري صرف راتبه الأساسي الى عملة الاقليم الآخر بالسعر الرسمي . ولم يفعل ذلك الضابط السوري لأن في ذلك خسارة له . وأما الضابط المصري فكان يحصل على ٨٠٠ ليرة سورية من الخزانة السورية ، ويطلب مرتبه المصري محولا بالليرات السورية وبالسعر الرسمي ، مما يزيد في خسارة الخزانة والاقتصاد في سورية بدون حق اطلاقا . وما نقوله عن الضباط ينطبق على المعلمين المصريين ... وبلغ عددهم الآلاف أيضا .

وتقول المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٢٨ لعام ١٩٥٨ ما يلي :

«تعدل المادة ٢٤٤ من قانون الجمارك السوري فتصبح كما يلي : يعفى من الرسوم الجمركية ما يستورد الجيش من ذخائر واسلحة وتجهيزات وادوات نقل والبسة (باستثناء المواد الغذائية) » .

وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٤٦ لعام ١٩٥٩ بحيث شمل العفو من الرسوم الجمركية كل ما يستورد للمؤسسة الاجتماعية العسكرية من الحاجات التي يقرر نوعها وكمياتها وزير الحربية .

وكانت المؤسسة تشتري السيارات ، والبرادات ، والغسالات ، والساعات وأجهزة الراديو ، والتلفزيون ، واشياء كثيرة اخرى ليشتريها الضباط السوريون ... والمصريون ، الذين يأخذونها الى الاقليم المصري بدون دفع رسوم جمركية ، لأن المادة الاولى من قانون رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لعام ١٩٥٨ تنص على ما يلي :

« تعفى من جميع الرسوم والعوايد الجمركية الأمتعة الشخصية والأدوات والاثاثات المنزلية الخاصة بالمواطنين الذين ينتقلون من احد اقليمي الجمهورية الى الاقليم الآخر بقصد الاقامة ، وذلك بشرط أن تكون هذه الاشياء مستعملة وتتفق مع مراكزهم الاجتماعية والا تكون لها صفة الاتجار » .

وبذلك تمكنت فئات مستغلة من الاقليم الجنوبي تموين نفسها بالسلع الأوربية والاميركية من سوق سورية بدون أن تدفع شيئا من القطع النادر ، وانما بالجنيه المصري... بل وكان الاقليم الجنوبي ...يفرض على سورية بطرق

شبه قانونية ، شراء هذا الجنيه باســـعار اكبر من قيمته بما يقرب الثلث . ان اثر هذه « البالوعة » القانونية على النقد السورى وعلى اقتصاد الاقليم الســـورى اكبر من ان يتجاهله قادة الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة . انه استغلال ســـافر اعطى صفة الشرعية .

٢ ــ كانت الخزانة الســـورية تخسر قيمة الرســـوم والجمارك المستحقة على السلع التى يشتريها افراد الجيش واصبح مواطن الاقليم الجنوبى ذو العـــلاقة يشترى البضائع بدون جمارك .. على حساب الاقليم السورى .

٣ ــ فقدان السلع المستوردة فى الاقليم السورى ، مما رفع الأسعار فى وجه المستهلك .

٤ ــ نقص القطع النادر فى الاقليم السورى .... وزيادة ما تملك من الجنيهات المصرية . اى أصبح يتوجب على ســـورية الاســـتيراد من مصر .

ومن الجدير بالذكر ان عددا كبيرا من التجار ومن المســـؤولين المصريين الذين لا يجدون حاجاتهم فى الأسواق السورية ، كانوا يذهبون الى أسواق لبنان فيشترون من هناك ما يريدون بالليرات الســـورية ، ويأتون بالشراءات الى دمشـــق ، والى اللاذقية ، لتشحن من هناك الى مصر . وبذلك تنخفض قيمـــة الليرة الســـورية ويزداد العبء على اقتصاد ســـورية .

والمواطنون الذين عاشوا فترة الوحدة فى اللاذقية يعرفون بأمر الخط الملاحى الذى نشط بعنف بين الاقليمين . فكانت كل باخرة تأتى من مصر تحمل اعدادا كبيرة من تجار الشنطة الذين يمررون بضائع محلية ويشترون من سورية البضائع التى تستورد بالقطع الاجنبى .

٥ ــ كان استيراد البضائع الى سورية يخضع لرسوم جمركية عالية الا اذا كان المصدر من الاقليم الجنوبى . وهذا الأمر طبيعى تماما . لكن سوء استخدام هـــذه التسهيلات واستغلاله اساء الى الاقتصد الســـورى شر اســـاءة . فلقد كان التاجر السورى المتنفذ يبحث عن الزميل المصرى المناسب فيتعاونان معا على تنفيذ صفقات الاحتيال التى نعبر عنها بالمثال التالى :

وصلت الى سورية بضائع من اصل المانى وفرنسى وانكليزى على انها صنعت فى مصر لصالح تاجر سورى معروف من عائلة طلب آغا . ورافقت البضاعة شهادة منشأ صحيحة صادرة عن مصر . فوصل خبر البضاعة الى جهاز المخابرات فى دمشق واستولى على البضاعة وقبض على التاجر السورى الى ان يســـوى الوضـــع بدفع الجمارك مع الغرامة وقدرها ٥٦٠ الف ليرة ســـورية . فانهالت الوســـاطات من « فاعلى الخير » على الضابط الممسك بالقضية ... ولكن دون جدوى . فجاء اليه

المحامي علوبة باشا ، وهو واحد من اشهر محامي مصر في العصر الحديث مع المخامية السورية الشهيرة ملك كبارة وحاولا ثني الضابط عن عزمه . ولم يغير من موقفه ان قالا له ان الليثي عبد الناصر ، شقيق الرئيس هو شريك في العملية ، انما اصر على ان يدفع التاجر ٥٦٠ الف ليرة عدا ونقدا وليس بشكل شيك . ولما فشلت كل محاولات شراء ضمير الضابط بالوعد والوعيد دفع المبلغ وسلم لخزانة الدولة . وبعد مشاهدة ايصال استلام الخزانة اطلق سراح التاجر السوري .

لقد امكن كشف هذه العملية . ولكن كم هي العمليات التي مرت قبلها وبعدها ؟ وكم هي خسارة دولة سورية بسبب شهادة منشأ مثل تلك من الاقليم الجنوبي ؟ وما هو نفوذ وسلطان المواطن الذي استطاع في القاهرة استصدار شهادة منشأ صحيحة لبضاعة زائفة المصدر ؟ .

اسباب اخرى للأزمة الاقتصادية في سورية .

فقدان الثقة : لم تكن الاسباب الموضوعية السابق ذكرها لتؤدي وحدها الى بلوغ الأزمة ما بلغته منذ خريف عام ١٩٥٨ . (ونقصد بالأسباب الموضوعية ، مالم يكن للانسان التأثير عليه ، مثل قلة الامطار ، وانخفاض الاسعار العالمية) فالسياسة الاقتصادية للحكم ادت الى فقدان رجال الأعمال الثقة بمصير مشاريعهم في سورية . وان اعاقة مشاريع التصنيع في سورية ورفض الكثير من طلبات انشاء المصانع دفع رجال اعمال سورية الى توظيف اموالهم في مناطق اخرى من العالم حيث يكون المردود أوفر ، واكثر ضمانا في نفس الوقت . وادى هرب رؤوس الأموال الى انخفاض سيولة النقد في سورية . وادى انخفاض السيولة الى انخفاض القوة الشرائية ككل ، والى انخفاض التشغيل العام ، لأن صاحب المال اوقف مشاريعه ، وخفض من استثماراته القائمة .

وكانت النتيجة تشبه فعل الفرامل على دواليب عجلة الاقتصاد . فاذا وضعنا بعين الاعتبار فعل المضاعف المالي ، الذي يزيد الضائقة الاقتصادية بمقدار اكبر بكثير من المقدار الذي سحب من دورة السيولة ، لأدركنا كم تأثر الاقتصاد في الإقليم السوري من تهريب الأموال الى خارج سورية .

تجميد الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي : منذ قيام الوحدة جمد تنفيذ هذه الاتفاقية التي كانت تتضمن بناء سد الفرات ، وانشاء السكة الحديدية التي تصل اراضي الجزيرة ومناطق حلب بالساحل . وكلا المشروعين يحقق لاقتصاد سورية قفزات هامة يصعب حصرها في سطور . وكانت الاتفاقية تشمل مشاريع اخرى كثيرة .

ونختتم هذا الفصل بتساؤل مازال يمثل ويتراءى لأذهاننا :

حين نرى الاعداد الوفيرة من مواطنى الاقليم الجنوبى فى سورية من ضباط ومعلمين واداريين ، وحين نرى عددا كبيرا منهم يشغلون أماكن حساسة جدا فى مختلف مرافق ووزارات البلد يتراءى لنا وكانما الاقليم الجنوبى اكثر تقدما وانه هو الذى يستطيع مد يد العون الى الاقليم الشمالى .. فنحن لا نعرف ان مواطنا سوريا واحدا يشغل منصبا اساسيا مسؤولا فى الاقليم الجنوبى بحيث يستطيع حقا ممارسة اية صلاحيات . ولا يجوز لنا اعتبار هذا المفهوم صورة مهزوزة فحسب وانما علينا أن نوضح خطأه ! فكل مطلع يعرف ان اقتصاد سوريا يوم قامت الوحدة كان اكثر صحة من اقتصاد الاقليم المصرى وان نسبة المتعلمين فى سوريا اكبر . ونحن حين نقول ان اقتصاد سوريا كان الاقوى نميز بالطبع بين حجم الامكانيات الاقتصادية المتوفرة فى بلد وبين متانة صلب الاقتصاد الذى يتاثر بالتشريع وبالنظام الاقتصادى الذى تسير حسبه الدولة . فمن جهة الامكانيات لا شك فى أن مصر هى الاضخم والاوسع بالمقارنة مع سورية . اما التشريعات الاقتصادية التى تسهم فى اسعاد المواطن أو شقائه ، وتدفع بعجلة الاقتصاد او تعرقله فكانت فى سورية اكثر عدلا وواقعية مما كان الأمر عليه فى مصر فى ظل الرئيس جمال عبد الناصر . فحاجات المواطن فى سوريا كانت مؤمنة اكثر مما فى مصر . والتقدم الاقتصادى السورى نما فى عهود ما قبل الوحدة بدون مساعدات او قروض وانما بنشاط المواطن السورى الحر فى القطاع الخاص . ولم يشرع اقتصاد سورية بالتدهور والانحدار سوى اعتبارا من الأشهر الأولى بعد قيام الوحدة ، اى بعد ان حاول حكم الوحدة تطبيق النظم السارية فى مصر على اقتصاد سورية . ولو حصل العكس بأن طبق الرئيس عبد الناصر النظم الاقتصادية السارية فى سورية على اقتصاد مصر ، أى لو انه عاد بالتشريع الاقتصادى فى مصر لما كان عليه قبل نجاح الثورة مع تعديلات اجتماعية ضرورية لنجحت الوحدة . فنحن اذ نقرر ذلك لا نود النيل من مواطن الاقليم الجنوبى فالظروف الموضوعية التى خضعت لها سورية سمحت لها بما لم تسمح به لمصر خاصة أن السياسة الاقتصادية بعد الثورة لم تعالج الوضع بالاسلوب المتحرر المناسب انما لجأت الى عكس ذلك تماما بتضييق الافاق على الشعب وعلى الاقتصاد وعلى الحريات ثم لجأت الى اصلاح زراعى غير مدروس وانما ياخذ طابع الانتقام الطبقى اكثر مما يحمل طابع الاصلاح ، ثم اتبعت ذلك بالخطوات الاشتراكية المشؤومة التى تقتل كل طموح عند افراد الشعب المصرى القادرين على الاسهام فى رفع مستوى الصناعة والزراعة وكل مجالات الاقتصاد . فلا عجب أن يتألم المواطن السورى اذ يرى من هو ليس اقل حاجة الى العون منه فى ذلك الظرف يريد تقديم العون لغيره فلا ينتج عن ذلك الا اخطاء واساءات تتكرر بالرغم من الشكوى ومن اصوات

التحذير وكأنما الباعث لوقوعها تصميم مسبق عليها . وحين دخل السوريون الوحدة مختارين بروحهم وافئدتهم وضمائرهم كانوا يعلمون أن الهدف القومي الاسمى يتطلب التضحية ولكن حين يأتي حكم الوحدة ليستغل استعدادهم هذا « مستعبطا » اياهم ينكمش المواطن السوري على نفسه متسائلا : هل كان من الافضل لهذه الوحدة أن تتم بهذا الشكل ؟

هذا ولابد من التأكيد على ان القدرات الفردية في الجامعات والمؤسسات الاقتصادية والعلمية في مصر أكثر تألقا وبروزا من مثيلاتها في العالم العربي . ولكن هؤلاء الافراد قليلون نسبيا ، ولا يفتح لهم باب الوصول الى مواقع المسؤولية إطلاقا ... أنهم يرون ويتألمون ويصمتون . اما الجموع في مصر فتتكون من عناصر يسهل انقيادها لبملاسة لسان الحاكم الفرد . وأما الجموع السورية ، فهي أكثر اهتماما بالسياسة او أكثر استعدادا للثورة على فردية الحكم .. واننا لنكرر ما قلناه في مكان آخر بأن احساس المواطن السوري بفرديته أكبر مما يجب أن يكون .

إن الفوارق الطبقية في مصر كبيرة جدا والطبقة الوسطى هناك ضعيفة التمثيل . اما في سورية فالطبقة الوسطى اعرض ، وتلعب دور الدولاب المعدل للطفرات التي يتعرض لها المجتمع .

الفصل الثاني عشر

محاولات الإصلاح

اللجنة الثلاثية :

يقول الوزير المركزى احمد عبد الكريم فى شأن هذه اللجنة ما يلى : ((**عندما انفضح أمر النظام الجديد** وظهرت الحقيقة التافهة التى اخفيت وراء الحكومة المركزية ، وبدأ الرأى العام فى سورية يتململ من الحكم البوليسى الذى لا مبرر له ، ويرفض الحجج التى يسوقها الرئيس والسراج ليبرروا حملات القتل والاعتقالات والتعذيب والتسريح والفتن ونقل الضباط بالمئات الى الاقليم الجنوبى او احالتهم على التقاعد وزجهم فى السجون .. وعندما لمس جميع المواطنين كذب الادعاءات والشعارات التى طالما رددتها وسائل الدعاية عن التخطيط والانماء والتصنيع والديمقراطية ... وعن القوة الضاربة التى أصبحت أعظم قوة فى الشرق الأوسط ، وعن اقتراب مصير الصهيونية واسرائيل .. وعندما أخذ معظم أفراد الشعب يتلمسون الخطوط الرئيسية للخطة التى ينفذها عبد الناصر فى سورية تحت الشعارات الزائفة للوحدة .. والتى تقوم على تدمير القوى التقدمية فى سورية باسم مكافحة النشاط المعادى للقومية العربية والوحدة ... وعندما شعر المواطنون بأن سورية ليست شريكة فى الوحدة وانما أصبحت اقليما تابعا لمصر وان الحكومة المركزية ليست سوى منفى يستخدم لعزل القادة عن الشعب بعد أن تم الاجهاز على كل المنظمات الديمقراطية فى سورية ، وان الوزارة التنفيذية لا تتعدى حدود العمل الفنى والادارى ، وان أصغر موظف مصرى أو ضابط مباحثى يملك من السلطة ما لا يملكه محافظ أو وزير .. عندها أصبح الناس يجاهرون بانتقاد الطريقة التى تمت بها الوحدة ويناقشون عيوب النظام الرئاسى الذى لا يخفى وراءه ديكتاتورية عسكرية مطلقة فحسب ، بل يخفى احتكارا ديكتاتوريا مصريا)) (١) .

وسمعت الأوساط العليمة اشاعات عن وصول أكثر من وفد سورى الى مكتب رئيس الجمهورية لاعلامه بأسباب الشكاوى التى تصدر عن المواطنين فى الاقليم السورى ، وبمدى الأثر السيء الذى أصاب هذا الاقليم منذ قيام الوحدة . وكانت هذه الوفود لا تكتفى بنقد الوضع ، انما تقترح الخطوات التى يؤدى تنفيذها الى انفراج الأزمة ، وتحقيق الآمال القومية من قيام الوحدة .

فى غمرة هذه الأحداث والتساؤلات ، وفى ١٩٥٨/١٢/٢٤ اعلن رئيس الجمهورية عن تشكيل لجنة ثلاثية تذهب الى سورية للاشراف على تنفيذ برامج التنمية هناك ، ولدفع عملية التطور والتصنيع ، ولتذليل العقبات القانونية والمالية أمام

---

(١) ((أحمد عبد الكريم)) صفحة ١٩٧ وما بعدها . انظر مناقشة أقوال السيد احمد عبد الكريم فى الفصل الثانى والعشرين حيث نناقش أسباب الانفصال .

جميع الوزارات ، لتكون فى مستوى العهد الثورى ، وتلحق بركب التقدم السريع فى الاقليم الجنوبى .

ان مجرد تكليف هذه اللجنة بهذه المهمات يعنى اعترافا صريحا ، ولكن غير مباشر بأن الوزارة المركزية اما فشلت ، أو انها لم تكن مكلفة بتنفيذ اية مهمات فعلية . فكل المهمات الملقاة على عاتق اللجنة الثلاثية هى امور كان من المتوجب ان تكون الوزارة المركزية قد قامت بها ، ومازالت ترعاها . وان نظرنا الى اشخاص اللجنة الثلاثية ، وهم السادة : عبد اللطيف البغدادى ، وزكريا محيى الدين ، واكرم الحورانى ، لما لمسنا جدية حقيقية من وراء تشكيل اللجنة . بل اننا نكاد نجزم بأن تكليف هؤلاء كان يهدف أن ينفذوا مهمة سياسية واقتصادية وادارية غير محببة ، بحيث تنقص شعبيتهم لمصلحة الحكم الفردى وتركيزه . فالسيد عبد اللطيف البغدادى كان قد قدم استقالته فى القاهرة وكانت هناك تحقيقات واسعة تجرى حول اعماله وأعمال أقرباء له . وقد اثبتت الأيام انه لم يكن يتمتع بثقة الرئيس . أما السيد زكريا محيى الدين فكان يمثل اتجاها غير تقدمى ، ولا يتفق مع المد الاشتراكى الذى شرع العهد فى الانطلاق نحوه . وما اعادة الاعتبار اليه فى احدى الفترات الأخيرة الا ابرازا لانعطاف السياسة فى القاهرة نحو الاعتدال ، والتخفيف من الانسياق فى تيار اليسار . واما السيد أكرم الحورانى فكان الممثل الأكثر فعالية لحزب البعث العربى الاشتراكى آنذاك ، والذى كان يطالب الرئيس بالمشاركة الفعلية فى الحكم . وكان الرئيس عبد الناصر يرفض مبدأ المشاركة الفعلية ، وينظر الى هذه المحاولات على انها مضايقة ومعارضة . فتعيين رجل يمكن وصفه بخصم عنيد لسياسة الرئيس عبد الناصر ضمن اللجنة الثلاثية قد يعنى أما غيرية ديموقراطية لا مثيل لها ، وهذا لم يثبته التطور ، ولا الواقع ، أو ان هذا التعيين كان يهدف الى اكمال حرق البعث وممثليه على السواء .

أما من الناحية الشعبية ، فقد لاقى تشكيل اللجنة الثلاثية نوعا من الترحيب والاطمئنان وكان لاسم السيد عبد اللطيف البغدادى شعبية فى سورية ، نتيجة الشعبية التى نالها اسمه فى مصر بعد انجاز مشاريع عمرانية كثيرة تمت فى القاهرة . وزاد من الوقع الايجابى لتشكيل اللجنة تأكيد البغدادى بأن عملية توحيد النقدين المصرى والسورى لن تتم فى الفترة الحالية ، مما جعل رجال الأعمال فى سورية يتنفسون الصعداء . فالنقد السورى كان مازال أكثر متانة وقوة من الجنيه المصرى فى الأسواق . هذا وان بقاء النقد السورى منفصلا يبقى للشخصية السورية كيانا مستقلا . مما جعل الاقتصاديين والسياسيين يصرون عليه ، بعد أن ظهرت خيبة الأمل فى التطور الذى تم حتى ذلك الحين . وجاءت مقترحات وقرارات اللجنة

الثلاثية لتزيد من خيبة الأمل بعد ان تعلقت الآمال عليها . فقد رأت هذه اللجنة تطبيق ما يلي كحل للازمة التي تعم سورية :

— تحديد الاستيراد .
— زيادة الجمارك ، وزيادة ضرائب اخرى .
— تأسيس المصرف الصناعي في الاقليم السوري برأسمال قدره ١٢٫٥ مليون ليرة سورية ، تكتتب الدولة بمقدار ٢٥٪ من رأسماله ، ويساهم القطاع الخاص بالباقي ، على أن تأخذ الدولة على عاتقها تغطية الأسهم التي لم يكتتب بها ضمن القطاع الخاص . (أنظر القانون رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ المتعلق بانشاء هذا البنك) .

ان تطبيق هذه القرارات لا يعالج المشكلة جذريا ، وانما يحاول اخفاء ظواهر الأزمة بوسائل سطحية ، كمن يعالج البثرات على بشرة الجسم الناتجة عن تسمم الدم بمساحيق التجميل . ولقد أصبح من الواضح ان اللجنة الثلاثية اما اخطأت تشخيص المرض لفقدان الخبرة العلمية لدى أعضائها ، أو ان هؤلاء لم يستطيعوا التفوه الا بما كان الحاكم الفرد يوحيه اليهم أو يهمسه في آذانهم . المهم بالأمر ان اللجنة الثلاثية فشلت ، لأنها لم تتعرض لأصول وجذور الأزمة . ولقد كان من الأفضل ، بل من الواجب اكتساب ثقة رجال العمل ليعيد هؤلاء رؤوس أموالهم الى الاقليم ، فيشاركوا في انشاء المشاريع العمرانية والصناعية ، موجدين بذلك أمكنة عمل لاناس أصبحوا في بطالة مؤلمة ، بعد أن كانوا يعيشون عهد خير . فلو حدث ذلك لانتعش الشعب ولازدادت واردات الدولة من نشاط أصحاب العمل . فالدولة تشارك مباشرة وبطريق غير مباشرة في كل قرش يخرج من جيب شار الى بائع ، ومن صاحب العمل الى العامل أو العكس . ولو حدث هذا النشاط ، لخف أثر الأزمة الزراعية عوضا عن أن تتضافر القوى السلبية على الاقتصاد .

ولا يجوز لنا أن ننكر أن تحديد الاستيراد بالتشريع المباشر ، أو برفع الجمارك على مختلف السلع أمر تضطر اليه الدول الناشئة ، ريثما تنشأ الصناعات المحلية وتترعرع بحيث تستطيع الدفاع عن بقائها تجاه المضاربات الخارجية . وتحديد الاستيراد يخفف من استهلاك القطع النادر الذي يجب توفره للأشياء الضرورية للبلد . ولكن احداث هذا التحديد مع عرقلة ملموسة وواضحة لحركات التصنيع في الاقليم السوري زاد من الاعتقاد بأن الحكم يريد جعل الاقليم السوري سوق تصريف للصناعات التي تقام في الاقليم المصري .

وان انشاء بنك صناعي لأمر حيوي جدا في الأحوال الطبيعية . لكن انشاء هذا البنك في جو تعرقل فيه الدولة التصنيع يجعلنا نعتقد ، أن انشاء هذا

البنك يهدف الدعاية الطنانة اكثر مما يهدف الى حث التصنيع . فمحاولة توفير رؤوس أموال للتصنيع أمر ضرورى جدا حين نجد أصحاب العمل يريدون النشاط دون أن تتوفر لديهم الأموال . اما فى سورية فقد كان يحدث العكس . فأصحاب الأعمال يملكون الأموال ، ويرغبون فى اقامة المصانع . ولكن الوصول الى موافقة الدولة كان العقبة الكأداء دوما .

ورجل الأعمال الذى يهرب أمواله الى الخارج ، حيث المردود اكبر والربح اوفر ، لن يتعامل مع البنك الصناعى الجديد . فان حدث واقترض منه لوجدناه يفعل بأموال القرض كما سبق أن فعل بأمواله الخاصة . أى انه سيهربها حالما تسنح له الفرصة . اذن فاننا حين ندافع عن حقوق ومصالح أصحاب الأعمال لا نجعل منهم اولياء صالحين . انما هم بشر ككل البشر يتصرفون التصرف السلبى الذى يسىء الى اقتصاد الدولة ، حين تفشل هذه فى التعاون معهم التعاون الصحيح . اما لوضمنت حقوقهم ضمن حدود العدالة ، لما أخرجوا قرشا واحدا خارج حدود بلدهم . فبلدهم بلد خير ، ويبشر بالخير ، ولوجدناهم جابوا الأرض طولا وعرضا لادخال الربح ، والبناء ، والصناعة الى هذا الوطن .

أما حين تتوقع اللجنة الثلاثية أن يساهم القطاع الخاص بقدر ٧٥٪ من راسمال البنك الصناعى المزمع انشاؤه ، فهو تفاؤل وهمى يثير الشفقة على واضعى هذا القرار أكثر مما يوجب اعارته جانبا من جوانب الجد . فصاحب الأموال الذى يخفيها أو يهربها خوفا من جشع الدولة ، لا يعرض أمواله لأنظار هذه الدولة بالذات ، ولا يضعها تحت تصرف هذه الدولة بحال من الأحوال .

المشير عبد الحكيم عامر فى سورية :

قبل أن نعالج انتداب عبد الحكيم عامر آمرا عاما لسورية ، نود التطرق الى أحد القوانين ، الذى يتناول أحد الأمور الهامة للجيش الأول . فالمادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لعام ١٩٥٩ ، والصادر فى ١٢ مارس من ذلك العام تنص على ما يلى :

((فيما عدا الوظائف التى تتطلب فى شاغلها مؤهلات خاصة يجوز بقرار من رئيس الجمهورية نقل الضباط وضباط الصف من ملاك الجيش الأول الى ملاكات الدولة الأخرى دون التقيد بالشروط المحددة التوظيف أو التعيين أو النقل الى هذه الملاكات)) .

وهذا القانون يلغى عمل المادة ٣٠ من المرسوم التشريعى السورى رقم ٤٦ الصادر فى ٤ مارس ١٩٥٤ . والمادة الملغاة لا تجيز نقل ضباط الجيش الى الملاكات الأخرى فى الدولة .

ان المادة من القانون . التى اصبحت تجيز نقل أفراد الجيش الى الملاكات المدنية تجعلنا نتساءل عن سبب اجتهاد الحاكم فى نقل هؤلاء من الخدمة فى الجيش؟ فهل تصرف الأموال الطائلة من قبل الدولة على ضباط الجيش من أجل الاختصاص الذى يكلف مئات الألوف لكل ضابط واحد ، لينقل بعد اتمام تحصيله الى مجال اخر والى تربة اخرى يكون فيها غريبا تماما ، ولا يستطيع الانتاج فيها مثل الموظف الذى نشأ فى تلك التربة ؟ ان الحاكم حين ينقل الضباط يكون قد استأصل شجيرات دخلت ربيع الأزهار ، وصيف الاثمار . وحين ينقلها الى الملاكات الأخرى يضايق الموظفين الآخرين الذين تختلف عقليتهم عن عقلية الضابط ، الذى تعلم الانضباط والقوة . ويؤثر دخول الضباط الى الملاكات المدنية على تسمم وتأزم الموقف بين الضباط هؤلاء وعامة الشعب التى لم تعتد أن تساق بطريقة عسكر الميدان . وكل هذا لايمكن وصفه بالسياسة الحكيمة ، وانما بسياسة تهدف التخريب . فلمصلحة من كانت تجرى هذه الأمور ؟

ان سياسة النقل هذه التى مارسها رئيس الجمهورية على نطاق واسع لتؤيد دون قيد أو شرط ما سمع عن الضباط المصريين القادة حين قالوا ، ان هدف السياسة المصرية فى الجيش السورى هى عزل كل ضابط تخرج من الكلية العسكرية فى حمص عن ملاك الجيش .

فى ٢١ تشرين الأول ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى رقم ١٩٥٧ لعام ١٩٥٩ بتعيين المشير عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية فى سورية ، مخولا اياه معظم الصلاحيات التى يتمتع بها الرئيس نفسه . والمادة الأولى من القرار المذكور تعدد الصلاحيات الممنوحة للمشير :

« يعهد الى المشير عبد الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية بالاختصاصات التالية :

١ ـ رسم وتنسيق السياسة العامة فى شؤون الوحدة بين اقليمى الجمهورية المتحدة ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها .

٢ ـ الاشراف على تنفيذ السياسة العامة فى الاقليم السورى ، ويكون مسؤولا عنها امام رئيس الجمهورية . وله فى سبيل ذلك :

(أ) اصدار القرارات والأوامر التى يدخل فى اختصاص رئيس الجمهورية اصدارها .

(ب) اعتماد برامج المشروعات اللازمة للاقليم السورى فى حدود الاعتمادات المدرجة لها فى الميزانية ، ومتابعة تنفيذها .

(جـ) النظر فى توصيات المجلس التنفيذى بالاقليم السورى وفى مشروعات القوانين وكذلك القرارات الخاصة بالميزانية المقترح تنفيذها فى هذا الاقليم قبل عرضها على رئيس الجمهورية .

(د) الاشراف على كل ما يتعلق بتنظيم المصالح والادارات والهيئات والمؤسسات العامة فى الاقليم السورى .

المادة الثانية : يكون الوزراء التنفيذيون فى الاقليم السورى مسؤولين أمام نائب رئيس الجمهورية فى كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القرار)) .

ان هذا التعيين ليعتبر ذروة الفوضى الدستورية التى كانت تعيشها الجمهورية العربية المتحدة . فهذا التعيين يدفعنا لنتساءل عن المكانة الدستورية لنائب رئيس الجمهورية أكرم الحورانى ضمن الترتيب الجديد ؟ ففى الاقليم المصرى لم يكن ليستطيع تحريك مواطن واحد من مكان الى آخر . أما فى سورية فقد أصبح المشير يحكم كل القطر بتفويض شامل من قبل الرئيس . فلا عجب اذن ان تبلورت اشاعة مؤداها أن الرئيس يهدف من تعيين المشير عامر عزل كل معارض له فى سورية من سياسيين أو عسكريين .

ولقد جاء هذا التعيين بمثابة عزل رسمى وفعلى لرجالات حزب البعث العربى الاشتراكى عن الحكم ، وبالاضافة الى ذلك ، فقد تكونت فى سورية بمجيء المشير عامر سلطة جديدة هى أعلى من سلطة السيد عبد الحميد السراج ، الذى كان حتى ذلك الحين صاحب السلطة البوليسية الأولى فى سورية .

وقد رحب عدد غفير من السوريين بقدوم المشير عامر ، معبرين بذلك عن سرورهم بالخلاص من البعثيين ، وبأمل قرب خلاصهم من ارهاب السيد عبد الحميد السراج . لكن الطبقة الواعية لم تؤخذ بهذه المظاهر ، وانما أصبحت تتساءل : لماذا أصبح اليوم رجل مصرى واحد يحكم كل سورية ؟ وهل كل سياسيى سورية الذين رموا بكل شعبيتهم ووزنهم السياسى فى سبيل الوحدة قبل عامين رجال غير ثقات ؟ أم أن « السياسة العليا » فى القاهرة تريد تنفيذ سياسة لا يمكن أن يوافق عليها أحد من رجالات سورية ، مما أوجب احضار رجل من مصر ؟ . وقد تساءل البعض : ألم يعد يوجد فى كل سورية رجل واحد يستطيع تمثيل وجهة نظر الاقليم السورى بالشكل الذى يتفق مع المصلحة العامة من جهة والذى يتفق مع شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ؟

فان كان الرئيس عبد الناصر يرى أن سياسيى سورية لا يمثلون ارادتها التمثيل القويم ، لكان لنا ان نستنتج أن الوحدة من الأصل تعتبر خطوة خاطئة...

والا فلماذا يصفى هؤلاء الرجال الذين صنعوا الوحدة الواحد بعد الآخر ، بعد ان يكون قد أحرق اسمهم وسمعتهم بين صفوف الشعب ؟ .. ولمصلحة من يتم هذا الأمر ؟ .

وهنا لا نجد مناصا من التوجه الى السيد محمد حسنين هيكل بكلمة نهمسها فى اذنه همسا : لم يأت رجالات سورية الى القاهرة لاتمام الوحدة فى عام ١٩٥٨ من اجل الحصول على مكانة ما فى الدقيقة الستين من الساعة الرابعة والعشرين كما جاء فى كتاباته . فلقد كانت لهم مكانتهم المتميزة فى بلادهم قبل الوحدة وكانوا يشغلون هناك المراكز الحساسة فتنازلوا عنها طائعين مختارين من أجل الهدف القومى ومن اجل الغاية الوطنية السامية واضعين مصائرهم فى قبضة رئيس وثقوا به وبوطنيته وبعدله فاذا به يخذلهم الواحد بعد الآخر . وها هم مرة أخرى يؤكدون على كرامتهم بأن تخلوا عن كراسى الجاه الوثيرة التى اسبغها عليهم الرئيس وفضلوا الاعتراض على الانحراف عوضا عن قبول رفاه عيش فى ذل انعدام الشخصية . وهذا أيضا قليل التوفر بين قياديى مصر اثناء حكم الرئيس عبد الناصر من الذين خنعوا لارادة الفرد الواحد رغم الخطأ ورغم الانحراف . ومن أوائل من نعنى السيد محمد حسنين هيكل الذى كان يستطيع بفضل قلمه السلس وأسلوبه الرائع أن يلعب دورا ايجابيا فى توجيه القضية العربية لو كان لعموده الفقرى من القوة ما يمنعه من الانحناء لبريق العظمة الزائف فى ظل رئيس ديكتاتور . ونستثنى بالطبع جماعة الاخوان المسلمين الذين لا نؤيدهم أبدا كاتجاه سياسى متزمت وانما نعترف لهم بأنهم رجال وضعوا دماءهم على اكفهم فى سبيل تقويم ما كانوا يرونه اعوجاجا . وما حصل للسيد قطب وللآخرين لخير مثال .

ونعود للسيد هيكل الذى ابرز فى أماكن لا حصر لها مدى التأثير المتبادل بين آرائه وآراء الرئيس لنستنتج أن أفكاره لم تؤد الى نجاح سياسة الرئيس فى سورية .. بل وفى ميادين كثيرة أخرى .. فهل فكر فى اعتبار آرائه مسؤولة الى حد ما عن فشل سياسة الرئيس ؟ ام انه يفضل أن نعتبره مجرد المذياع الذى من خلاله كان الرئيس يقول ما يقول ؟ اننا نرى أن قلم السيد هيكل لم يخدم وطنه مصر ولا القضية العربية خلال التزامه بالرئيس عبد الناصر .

ونعود الى أمر المشير عامر لنقول ان لتعيينه نتيجة غير مباشرة ، لكنها هامة جدا . فان لم يستطيع هو تحسين الأوضاع فى الاقليم ينكشف شخص الرئيس . ففشل المشير يثبت للناس أن الخطأ لم يكن يصدر عن سياسى سورية وانما عن شخص الرئيس جمال عبد الناصر بالذات . ولا يفوتنا أن نقول أن تعين المشير عامر اعتراف سافر بفشل اللجنة الثلاثية التى قلنا عنها رأينا بأنها لم تشكل لتنجح .

قام المشير منذ بدء ممارسته لصلاحياته الجديدة فى دمشق بانشاء صندوق ظلامات وشكايات على مثال ما كان يحدث أيام الخلفاء . فلم تمض أيام حتى تجمع فى هذا الصندوق ثمانية آلاف مظلمة ، لو شاء بحثها جديا من أجل استخلاص حقوق المظلومين من الظالمين لكان عليه ان ينضم الى معارضى الحكم من جهة ولاقتضى الأمر منه ترك أى نشاط آخر والتفرغ لأمر القضاء ما بقى له من سنى الحياة . وعدد هذه الظلامات ليرشدنا الى مدى استفحال التذمر والشكوى فى صفوف شعب الاقليم السورى . ويدل فى ذات الوقت على رصيد شعبى جيد مازال يتمتع به شخص المشير عامر ورئيس الجمهورية العربية المتحدة .

انه ليصعب علينا أن نلاحق تطور الامور اثناء وجود المشير عامر فى حكم الاقليم السورى . لكن حدوث الانفصال ليدل على فشله فى رسالته هناك .. وسنعود الى ذلك فى سياق بحثنا عن خلافه مع السيد عبد الحميد السراج ، الذى ادى الى الاصطدام المباشر بين الاثنين .

الفصل الثالث عشر

الاتحاد القومي

نصت المادة الثانية والسبعون من الدستور المؤقت على تشكيل الاتحاد القومي الذى سيحقق الأهداف القومية ، بعد أن تتبلور فى صفوفه ارادة الشعب بشكل قرارات تلزم الأجهزة التنفيذية فى الدولة .

ولم يتم تشكيل هذا الكيان السياسى ، الذى نص عليه الدستور ، الا بعد مضى قرابة عامين ونصف من قيام الوحدة ، رغم أنه كان يفترض فيه أن يملأ الفراغ السياسى الذى تركه حل الأحزاب .

ففى الخامس عشر من نيسان ١٩٥٨ جاء السيد أنور السادات ، رئيس الاتحاد القومى فى مصر قبل الوحدة ، ومعه السيد محمد أبو نار ، عضو مجلس الأمة فى الاقليم المصرى الى دمشق لدراسة الخطوات اللازمة لتشكيل الاتحاد القومى الجديد . وفى السادس عشر من يناير ١٩٥٩ كرست اللجنة الثلاثية فى الاقليم الشمالى احدى جلساتها من أجل البحث فى الخطوات التى ستتبع لتكوين الاتحاد القومى . لكن نتائج اعمال هؤلاء لم تظهر الى حيز الوجود بل انه لمن غريب المصادفة أن السيد السادات ، الذى يفترض به انه عمل فى ترتيب الاتحاد القومى لم ينتخب ضمن اللجنة التى شكلت فيما بعد لوضع نظام الاتحاد القومى ، ولم يعرض فى جلسات اللجنة شيء من الخطوات التى قام بدراستها ، مما يجعلنا نتساءل عما فعله السيد السادات فى دمشق ، وما هى نشاطاته التى قام بها هناك .

تشكيل وأعمال اللجنة العليا للاتحاد القومى :

فى أثناء انعقاد الجلسة الوزارية لعموم الجمهورية فى القاهرة ، أعلن الرئيس عبد الناصر تشكيل لجنة عليا لوضع المبادىء العامة وتنظيمات الاتحاد القومى وقد حدد الرئيس الاطار لهذا الاتحاد ، اذ طالب بأن يشمل كل المواطنين على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم ونزعاتهم وآرائهم ، باستثناء الشيوعيين ، الذين أعلنوا موقفهم المعارض لحل الأحزاب ولنظام الوحدة (١) .

وتكونت اللجنة العليا من السيد عبد اللطيف بغدادى رئيسا ، ومن الأستاذ أكرم الحورانى نائبا للرئيس ، ومن السادة زكريا محيى الدين ، وكمال الدين حسين ، وصلاح البيطار ، وأحمد عبد الكريم ، وكمال رفعت أعضاء . وكلفت هذه اللجنة بالاضافة الى وضع المبادىء العامة وتنظيمات الاتحاد القومى ، بوضع الأسس الفكرية والاقتصادية والاجتماعية التى ستبنى عليها الوحدة العربية .

وبدأت اللجنة أعمالها باجتماعات أسبوعية جرت خلالها مناقشات على مستوى

---

(١) « عبد الكريم » صفحة ١٨٧ .

علمى ، تناولت المفاهيم العامة للاشتراكية ، والديموقراطية ، والتعاونية ، والحرية ، والقومية ، والوحدة ، والاتحاد ، والتضامن . فظهر من خلال هذه الجلسات تقارب وجهة نظر السوريين فى اللجنة ومعهم السيد كمال رفعت من مصر . أما السيد زكريا محيى الدين فكان يمينيا يرفض الاشتراكية والديموقراطية ، ويمثل آراء فاشية الى حد ما . اما السيد كمال الدين حسين فيميل الى استنباط حل وسط بين المبادىء الاصلاحية التى ينادى بها الاسلام ، وبين المفهوم الجديد الديموقراطية والاشتراكية .. ويتفق مع السيد زكريا محيى الدين فى اعتبار الاشتراكية العلمية شيوعية ملحدة . أما رئيس اللجنة العليا ، السيد عبد اللطيف بغدادى ، فلم يمكن تبين وجهة نظره الفعلية ، انما بقى غامضا ، وكأنما غموضه انعكاس لمكانته الغامضة فى جهاز الدولة ، والتى كانت معلقة فى كف القدر ، ومتعلقة بحكم الرئيس عليه بسبب ما نسب اليه من اثراء غير مشروع .

وبعد عدة أسابيع من بدء الجلسات ، فوجىء أعضاء اللجنة بالسيد كمال الدين حسين يحضر معه مشروعا كاملا ، يشمل مبادىء الاتحاد القومى ، وتنظيمات هذا الاتحاد . وقد ادعى السيد كمال الدين حسين بانه استوحى ما جاء فى مشروعه من المناقشات التى دارت فى اجتماعات اللجنة . والغريب بالأمر ان السيد كمال الدين حسين لم يعلن أثناء المناقشات السابقة عن عزمه على ((**ترجمة الايحاءات التى يسمعها أثناء الجلسات**)) الى نظام ودستور كامل للاتحاد المزمع تشكيله .

ولما درس الأعضاء ما جاء به السيد حسين ، لم يجدوا اثرا لما جرى بحثه اثناء الاجتماعات فأعلنوا معارضتهم للمشروع . لكن السيد حسين أصر على أن يعرض مشروعه كاملا على الرئيس عبد الناصر . وقد استطاع فرض رأيه ! فقدم للرئيس مشروعه الكامل مضافا اليه محاضر المناقشات وملاحظات صنفها الأستاذ صلاح الدين البيطار . فاذا بالرئيس يقبل بمشروع السيد كمال الدين حسين كما هو دون اعارة الملاحظات أى التفات .

ومنذ تقدم السيد كمال الدين حسين بمشروعه الجاهز الكامل ادرك السوريون ((**وجود مشروع محضر سابقا دون اعتبار لآراء الأعضاء ، وعلى الأخص منهم الأعضاء السوريين الذين شعروا بأن اللجنة ليست الا ستارا لتغطية المسؤولية الحقيقية عن وضع المبادىء والتنظيم العام للاتحاد ، وفرض مشروع جاهز للاتحاد القومى باسم اللجنة المشتركة**)) وتأكد السوريون فى اللجنة من أن ((**هناك خطة موضوعة، واتجاهات ثابتة لسياسة الرئيس فى تنفيذ الوحدة ، ولا يمكن أن يحيد عنها ، وما هذه المحاولات الا ستار يريد أن يخفى وراءه قراراته التى يصدرها من وقت**

لآخر ، وان يلبسها ثوب القرارات الديموقراطية الجماعية ليوهم المواطنين بان السوريين فى القاهرة يساهمون معه فى سياسة الوحدة (٢) » .

تنظيمات الاتحاد القومى :

يرينا المخطط التالى التشكيلات الأساسية للاتحاد القومى فى كل من الاقليمين السورى والمصرى على حدة ، ويرينا ايضا التشكيلات للاتحاد على مستوى كل الجمهورية . وجدير بالذكر ان اعداد الاعضاء المكتوبة الى جانب كل هيئة غير نهائية، ففى الواقع تغايرت الأرقام الفعلية عن الأعداد المكتوبة كما سنورد بعد قليل .

رئيس الاتحاد القومى

اللجنة التنفيذية العليا (١٨ عضوا)

اللجنة العامة للمؤتمر العام (٢٥٠ عضوا)

المؤتمر العام للاتحاد القومى (١٨٥٠ عضوا)

الاقليم المصرى	الاقليم السورى
اللجنة التنفيذية (١٦ عضوا)	اللجنة التنفيذية (٩ أعضاء)
اللجنة العامة (٤٥٠ عضوا)	اللجنة العامة (٢٢٠ عضوا)
مؤتمر الاقليم المصرى (٤٠٠٠ عضو)	مؤتمر الاقليم السورى (١٤٠٠ عضو)

لن نتناول التشكيلات الاقليمية بالبحث والتمحيص ، لأن الدور الحقيقى للاتحاد القومى — ان وجد — يكمن فى الأجهزة الثلاثة التى هى على مستوى الجمهورية باقليميها معا . لذلك فسنبحث هذه الاجهزة بشىء من التفصيل لنبين كيف أن رئيس الجمهورية يمسك بيده كل زمام الأمور فى الاتحاد القومى كليا دون قيد أو شرط . ورئيس الجمهورية هو فى ذات الوقت رئيس الاتحاد القومى. وان نعالج من التشكيلات الاقليمية سوى تكوين المؤتمرين الاقليميين ، لوجود علاقة مباشرة مع الأجهزة الثلاثة التى سنتطرق اليها بالبحث .

لكل ٥٠٠ مواطن فى الجمهورية العربية المتحدة ممثل فى الاتحاد القومى ينتخب من قبل الشعب . ويعنى ذلك أن الأعضاء المنتخبين سيبلغون قرابة عشرة آلاف للاقليم السورى ، وقرابة خمسة وخمسين الفا للاقليم المصرى . وهؤلاء يسمون بالقاعدة الشعبية . ومن صفوف القاعدة الشعبية يجرى انتقاء أعضاء المؤتمرين

---

(٢) « احمد عبد الكريم » صفحة ٢٢٧ وما بعدها .

الاقليميين . وقد تشكل المؤتمر للاقليم المصرى من ٣٨١٤ عضوا ، تم تعيين ١١٦٤ منهم بقرار من رئيس الجمهورية ... واختير ٢٦٥٠ عضوا من اعضاء القاعدة الشعبية .

اما القاعدة الشعبية فيتم انتخابها بصورة ديموقراطية نسبية ، لأن الرئيس رفض مبدا الشطب حين يتقدم الأفراد لترشيح انفسهم . واستثنى الشيوعيين ، فأجاز شطبهم ، لأنهم يعارضون الوحدة . وقد رفض مبدا الشطب فى راينا لصعوبة التحقيق فى امر كل فرد من الذين قد يبلغون ١٠٠ الف فرد ، ولأنه اراد اعطاء الانتخابات مسحة ديموقراطية . ولكن الرئيس حدد بوضوح رفضه لمبدا الشطب فى انتخابات القاعدة الشعبية فقط ! وهذا اعتراف ضمنى بأن المراحل الأخرى فى الهرم التنظيمى ستخضع لارادته ولتأثيره . والتطبيق العملى اثبت ان ((**اختيار**)) ٢٦٥٠ لمؤتمر الاقليم تأثر بارادة الرئيس .

وفيما يلى نبحث الأجهزة الثلاثة التى هى على مستوى الجمهورية . ففى الرابع والعشرين من شهر حزيران لعام ١٩٦٠ اصدر الرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيس الاتحاد القومى القرار التالى (٣) :

((المادة الأولى : المؤتمر العام))

((يتكون المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة على الوجه التالى :

(أ) رئيس الاتحاد القومى .

(ب) نواب رئيس الجمهورية ، والمشرفان على تنظيم الاتحاد القومى فى الاقليمين ، وأمين سر الاتحاد القومى فى الاقليم السورى ، والوزراء ونوابهم ومستشارو رئيس الجمهورية .

(جـ) أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى المديريات والمحافظات .

(د) أعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى الأقسام والبنادر وعواصم المديريات والمراكز والمناطق .

(هـ) اعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليهم فى الفقرتين السابقتين ، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى)) .

(٣) اخذ نص القرار من ((النشرة التشريعية)) الصادرة فى القاهرة .

فالأعضاء الوارد ذكرهم فى أ ، ب ، هـ ، يقعون تحت سلطة الرئيس مباشرة دون قيد أو شرط . أما الأعضاء للفقرات جـ ، د ، فيختارون من صفوف المؤتمرين الاقليمين ، حيث يعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء . ونرى من الطبيعى أن يختار الرئيس الأعضاء المذكورين فى جـ ، د من صفوف الثلث الذى تولى تعيينه هو بنفسه . اى ان الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومى تخضع لارادة الرئيس بشكل مطلق .

واما اختصاصات المؤتمر العام فتتحدد بالمادة الرابعة من القرار اذ تقول :

((اختصاصات المؤتمر العام : هو الذى يضع سياسة الاتحاد وبرامجه ويتخذ القرارات والتوصيات فيما يعرض عليه من مشروعات واقتراحات كما ينظر فى التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة العامة)) .

((المادة الثانية : اللجنة العامة :))

((تتكون اللجنة العامة على الوجه التالى :

(أ) رئيس الاتحاد القومى .

(ب) نواب رئيس الجمهورية والمشرفان على تنظيم الاتحاد القومى وامين سر الاتحاد القومى فى الاقليم السورى والوزراء ونوابهم ومستشارو رئيس الجمهورية .

(جـ) الأعضاء الذين يشغلون المناصب الثلاثة الأولى فى هيئة مكتب اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى كل مديرية أو محافظة وفقا للترتيب المنصوص عليه فى القرارات المنظمة لتشكيل اللجان التنفيذية للاتحاد القومى وهيئات مكاتبها

(د) عضو من اللجنة التنفيذية لكل محافظة فى الاقليم السورى يختاره المشرف على تنظيم الاتحاد القومى فى الاقليم السورى .

(هـ) أعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والاتحادات والمؤسسات والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليه فى الفقرتين السابقتين . ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى)) .

فالأعضاء الوارد ذكرهم فى أ ، ب ، هـ يعينون مباشرة من قبل رئيس الجمهورية . وأعضاء الفقرة د يعينون من قبل المشير عامر ، المشرف على تنظيم الاتحاد القومى فى سورية ، أما أعضاء الفقرة جـ فيبدو وكأنما من الممكن مجيئهم مغايرا لارادة الرئيس . ولكن ((**ذوى المناصب الثلاثة الأولى ...**)) لا ينتخبون انتخابا حرا وانما يتأثرون بارادة الرئيس أيضا . أى ان اللجنة العامة تخضع لرئيس الجمهورية أيضا .

واختصاصات هذه اللجنة تتحدد بالمادة الخامسة من القرار اذ تقول :

« اختصاصات اللجنــة العــامة : هى التى تضــع التنظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التى يصــدرها المؤتمر العــام ، كما تنظر فى كافة الموضــوعات الأخرى التى تحــال اليها من المؤتمر العــام أو تعرض عليها من اللجنــة التنفيذية العليا » .

المادة الثالثة : اللجنــة التنفيذية العليا :

« تتكون اللجنة التنفيذية العليا للاتحــاد القومى من رئيس الاتحــاد القومى رئيسا وعشرين عضــوا يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى » .

فتبعية هذه اللجنة المطلقة لرئيس الاتحاد القومى لا تحتاج الى شرح أو ايضاح. اما اختصاصات هذه اللجنة فتتحدد بالمادة السادسة من القرار اذ تقول :

« اختصاصات اللجنة التنفيذية : اللجنة التنفيذية هى أعلى سلطة تنفيذية فى الاتحاد القومى ، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والتوصيات التى يضعها المؤتمر العام ، والقرارات التى تتخذها اللجنــة العــامة » فتشريع الاتحــاد القومى فى يد الرئيس والتنفيذ فى يده دون قيد أو شرط . . . فأين مكان من لا ينظر الى الأمور من ذات الزاوية كما يريدها الرئيس ؟

وضــع الاتحاد القومى بين أجهزة الدولة الأخرى :

أصبح تضارب صلاحيات الوزارات من اقليمية او مركزية مع صــلاحيات الاتحاد القومى واضحا ، بعد أن نص دســتور الاتحاد القومى على وجود اجهزة تشريعية وتنفيذية خاصــة به . فما هى مثلا القرارات الصــادرة من الســلطة التشريعية للاتحاد القومى (المؤتمر العــام) التى يفترض من السلطة التنفيذية فى الاتحاد القومى (اللجنة التنفيذية العليا) تنفيذها ؟ وهل يمكن للجهاز التنفيذى فى الدولة (الوزارات) أن يحجم عن تنفيذ قرارات السلطة التشريعية للاتحاد القومى، التى تمثل الارادة الشعبية الحقيقية الوحيدة حسب أقوال ذوى الأمر والسلطان ؟ ام انه كان على جميع وزراء الدولة اعتبــار قرارات الاتحــاد القومى ملزمة لهم جميعا ؟ فان كان الوزراء مكلفين بتنفيذ قرارات الاتحاد القومى لتســاءلنا : لماذا يوجد جهازان تنفيذيان فى الدولة ، الواحد ضــمن الاتحــاد القومى ، والآخر فى الوزارات . . . وكل واحد منهما مكلف بتنفيذ ارادة الشــعب ؟ . ولو حدث أن اختلفا فى أمر من الأمور ، فأى الجهازين يمكن اعتباره الممثل الأفضل لارادة الشعب؟

هذا ولقد حددت أهداف الاتحاد القومى الثلاثة قبل استشارة الشــعب ، وهذه الأهداف هى الاشــتراكية ، والديموقراطية ، والمجتمع التعاونى . وهــذا

يدعونا لطرح السؤال التالي : كيف يتفق مبدأ الديموقراطيــة مع فرض المبادئ الآخرين ؟ . وما هو مصير عضو فى الاتحاد القومى اذا كان يرفض الاشــتراكية ؟ . بل ماذا يحدث لو قررت الكثرية المنتخبين فى القاعدة الشـعبية العدول عن المبدا الاشتراكى واتخاذ الحرية الاقتصادية ، والجماعية فى الحكم مبدأ لهم ؟

ان تحديد الطريق المسبق الذى يفرضه الحاكم على الشعب ، ثم الادعاء بان لهذا الشعب حرية حقيقية فى اتخاذ القرارات لتضاليل كبير يذكرنا بصانعى الدوائر المربعة ، وبموقدى النار المثلجة ، وبمحدثى الشيء من لا شيء !

ان تحديد الطريق المسبق وفرضه على الشعب بممارسة حكم بوليسى يقمع حرية الراى ، سيجعل المعارضين ينتهزون أول فرصة تسنح لقلب الحكم بالقوة . وطالما يسود وضع التربص هذا فى دولة ما ، نجد ان اقساما حية وبناءة من الشعب تعزف وتتوقف عن النشاط البناء متريثة قلب الحكم ، أو انها تنطلق ناشــطة فى دولة أخرى . ووضع التأرجح هذا سيدوم الى أن يدرك الحاكم ، أن تآلف القوى والتضامن الشــامل لن يتم الا بعد أن تســـود الأسس الديموقراطية الجمــاعية الصحيحة ، التى تسمح لمختلف الاتجاهات بالنشاط ، طالما أن هذه الاتجاهات لاتهدف الى السيطرة على الحكم عن طريق ممارسة القوة ، أو بطريقة غير دســتورية أخرى ، وانما عن طريق أصوات الشعب .

انتخــابات الاتحــاد القــومى :

فى أول شهر آيار من عام ١٩٥٩ اجريت الانتخابات الأولية لأعضــاء القاعدة الشعبية من الاتحاد القومى . وتقدم الناخبون فى الاقليم السورى لانتخاب ٩٤٤٥ ممثلا عنهم بمعدل واحد لكل ٥٠٠ مواطن . وكان الرئيس عبد الناصر قد علق على هذه الانتخابات قبل اجرائها خلال احدى جلسات الوزارة المركزية . فقد نوه بعدم ضرورة اللجوء الى طريقة شطب اسماء المرشحين من قبل لجنة ما ، لأن ذلك يسيء الى سمعة الانتخابات ، لذلك يرى اطلاق الحرية الكاملة لجميع المواطنين للترشــيح للقاعدة الشعبية ، على أن يصار الى التحكم فيما بعد بالتشكيلات القيادية للاتحاد ، لتنظيم اللجان العليا حسب الكفاءات المناسبة (٤) . اذا فترك المجال مفتوحا لانتخابات المستوى الأول لم يكن يهدف الى حرية الانتخابات بحد ذاتها ، وانما لاكسابها صيغة الديموقراطية . وفى الحقيقة نجد أن علاقة نتائج انتخابات المستوى الأول ، بانتخابات المستويات التالية غير واضحة ، وغير محددة مسبقا فى ذات القانون وانما ترك الأمر مفتوحا ، وكأنما اراد الرئيس ترقب الانتخابات الاولى ليحدد على ضــوئها كيفية

---

(٤) انظر « محاضر » صفحة ٦١ ، و « هيكل » صفحة ٩٦ ، ٩٧ .

السيطرة على زمام الأمور فى المستويات المقبلة ، ان جاءت الانتخابات الأولية تهدد فرديته فى الحكم . ففى سورية كان لانتخابات الاتحاد القومى اهداف واضحة ومرسومة من قبل ، الا وهى عزل العناصر البعثية وقسم من العسكريين السوريين المشتركين فى الوزارة .

وقد اكتشفت فى سورية شبكة مخابرات مرتبطة بالرئيس جمالعبد الناصر مباشرة ، تعمل وفق سياسة مناقضة تماما لسياسة وزارة الداخلية ، وتتصل بمعظم العناصر اليمينية ، كالوطنيين ، والشعبيين ، والاخوان المسلمين ، والاقطاعيين ، لتشجيعهم على الوقوف فى وجه الوزراء العسكريين والبعثيين ، وتعدهم بدعم السلطات لهم فى انتخابات الاتحاد القومى ، وتبشرهم بأن تكون الانتخابات المقبلة ، وسيلة للتخلص من البعثيين والعسكريين المشتركين بالحكم . وقد اكد ذلك السيد مروان السباعى ، مدير شرطة حلب آنذاك ، والذى أصبح فيما بعد مدير الأمنالداخلى فى الاقليم السورى .

وجاءت نتائج الانتخابات مؤكدة عزل العناصر البعثية ، فمن أصل ٩٤٤٥ منتخبا لم يتجاوز عدد البعثيين ٥٪ ولكن علينا الا ننسى ان اضطراب الآراء ضمن الحزب حول الموقف من انتخابات الاتحاد القومى ، قد زاد من سوء النتيجة ، فبينما قاطع البعض الانتخابات نهائيا ، نجد البعض الآخر قرر الدخول فيها .

ما هو الاتحاد القومى ؟

فقدان تعريف رسمى واضح : مهما اجهدنا انفسنا فى البحث عن تعريف رسمى متكامل للاتحاد القومى ، لما وجدنا . ففى احد المنشورات الرسمية الصادرة عن مكتب الاستعلامات فى القاهرة بعنوان «**الاتحاد القومى**» ، نجد السؤال التالى «**ما هو هذا البنيان الضخم الذى يستطيع تحقيق كل واجبات واهداف الجمهورية العربية المتحدة ؟ انه كل الشعب بكل قدراته ومؤهلاته ، انه الاتحاد القومى**» وغنى عن القول أن هذا السؤال وهذا الجواب اقرب الى قرع الطبول الخاوية ، منه الى تعريف مقبول .

ولو تحرينا اجوبة مختلف الساسة على أسئلة الصحفيين المتعلقة بالاتحاد القومى لوجدنا تباينا فى اجوبتهم وغموضا ، ان دل على شىء فانما يدل على أن الساسة انفسهم لا يستطيعون اعطاء تعريف صحيح للاتحاد القومى . والسيد احمد عبد الكريم ، الذى يفترض انه شارك فى بناء هذا الصرح الضخم يكتب فى هذا الصدد : «**وهكذا استمر الاتحاد القومى طلسما غامضا كما كان فى اذهاننا فى الوقت الذى كان الكثيرون يعتقدون باننا ساهمنا فى وضع الأسس التنظيمية له**

باعتبارنا أعضـــاء فى اللجنــة العليا للاتحــاد التى ذكرت عنها الصحف والاذاعات الأشياء الكثيرة ... (٥))) وفى أحد خطـابـاته تولى الرئيس عبد الناصر الاجابة عن السؤال : ما هو الاتحاد القومى ؟ فقال ((انه يختلف فى بنــائه عن نظـام الحزب الواحد ، حيث تسيطر مجموعة صغيرة على سياسة الدولة . ويختلف أيضا عن نظام الأحزاب المتعددة التى تستغل من قبل أعداء الوطن ... ان الاتحاد القومى يعبر عن الديموقراطية بأوســع معانيها ، لأن مصـــدرها قومى ، ولأنها مبنية على انتخابات عامة)) (٦)

وفى خطاب آخر أكد الرئيس أن الاتحــاد القومى ليس حكومة تفرض ارادتها على الشعب وانما هــو الشــعب الذى ينتخب حكومته التى تمثله خير تمثيــل . وليس الاتحاد القومى حزبا وانما جهاز يتشكل بعد انتخابات حرة ، بحيث يستطيع كل الشعب تنفيذ مهماته الســـياسية . وعبر الرئيس عن اعتقاده الجازم ، بأن الديموقراطية ستكون مطبقة بأجلى معانيها ضمن الاتحاد القومى ، وان الاشتراكية والتعاون ستنقلب من نظرية الى واقع . وبذلك استطاع الرئيس اعلامنا ما ليس الاتحــاد القومى هو . فنفى كونه هــذا الشيء ونفى كونه ذاك ثم نفى كونه ذينك لكنه عجز عن اعلامنا ما هو الاتحاد القومى .

ولو شئنا الواقع ، ما وجدنا أيا من الأجوبة ، ولا أجوبة الرئيس اســتطاعت تعريف الاتحاد القومى تعريفا صحيحا ، ولم نســتطع الاحاطة بمعناه اطلاقا . انه تجسيد لغموض ازداد غموضا كلما قيل فى توضيحه قول .

الغــاية من تشــكيل الاتحــاد القومى :

لو بحثنا عن الغــاية التى ســعى وراءها مؤسسو الاتحـــاد القــومى ، لأمكننا ادراك كنهه بصورة أفضــل مما لو اعتمدنا على تعاريف مبهمة لا تنفع الا للاستهلاك الاعلامى الشعبى العادى . فهل أراد الرئيس حقا أن يوجد كيانا يحمل فى طياته المزايا الايجابية التى تتوفر حين يوجد نشاط حزبى سليم ؟ . وجوابنا الرفض طبعا ! فالرئيس يرفض الحزبية ، ولو انه شاء توفير مزاياها فعلا لما لجأ الى هذا الطريق الغامض والملتوى ، وانما لأعاد حرية الأحزاب ، مما يكسب النظام اسما ناصــعا ، ومما يكســبه شــخصيا شــعبية جديدة فى الداخل ، وفى الدول العربية الأخرى ، هذه الدول التى لم تكن لتفكر بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ، طالما مصيرها ضمن الوحدة معروف : الخضوع الكلى لفردية الرئيس

(٥) ((أحمد عبد الكريم)) صفحة ٢٢٩ .

(٦) كراس ((الاتحاد القومى)) صفحة ٩ .

المطلقة . اذن فتشكيل الإتحاد القومى لم يصــــدر عن اعتراف ، ولو ضمنى ، بأن القيادة الجماعية ضمن الدولة الواحدة ، اكثر تحقيقا للعدالة وللديموقراطية من فردية رجل واحد انما لأمر آخر لا نعرفه بشكل جازم دقيق لكننا سنتعرض لما هو فى رأينا التعليل الأكثر تماشيا مع الواقع .

وانا لنتساءل ايضا : هل اراد الرئيس من تشكيل الاتحاد القومى المتشعب جدا ، ان يتلمس دوما التيارات والآراء فى صفوف الشــــعب ، وان يعرف فى كل وقت الى اى حد يؤيده ممثلو الشعب ، وما هى المناطق التى تتبلور فيها المعارضة ضد الحكم ، وما هى نسبة المؤيدين والمعــارضين ؟ وجــوابنا الرفض ايضـــا . فالتحكم فى انتخــابات معظم المســتويات لم يكن ليؤدى الى معرفة آراء الشـــعب بطبقاته كلها ، انما ستعكس آراء هؤلاء ، الذين اراد الحكم أن يصــبحوا ممثلين للشــعب .

اما ان اراد الحاكم اكســاب النظام صفة الديموقراطية ، فقد نجح الى حد ما . فالمواطن العــادى الذى لم يدرك الخفايا وراء ظواهر الحــكم ، فــرح لأنه يستطيع اليوم ممارسة حق الانتخاب ، بل انه يستطيع ترشيح نفســه لهــذه الانتخــابات .

اننا نرى أن الرئيس عبد الناصر أراد من تشــــكيل الاتحاد القومى تحقيق هدفين . احدهما ايجــابى ، والآخر ســلبى ، اما الأول فيكمن فى أن الرئيس يرى فى انتشار الاتحاد القومى تطويرا وتنمية للشـــعور بالمســؤولية الســياسية لدى المواطنين . فحين تجتمع الحلقــات لنقــاش أمر ما يســـتفيد جميع الحضـــور المشتركين ، فيتدربون على التنظيم ، وتنمو لديهم ملكــة المحاكمــة . وأما الهدف السلبى ، فيكمن فى ان الرئيس ، اذا اراد الايحاء بمعلومات معينــة للشـــعب ، او الحصول على معلومات معينة من ثنايا الشعب ، لما احتاج لأكثر من اصدار أمر من ذروة الهــرم التى يحتلهــا هو الى القواعد التى تنفــذ الأمر . وكانت هــذه القواعد تتشـــعب وتتفرع ، لتصـــل فعــلا الى صلب كل قرية ، بل الى قلب كل عــائلة .

ولم يثمر الهدف الايجابى ، لأن حرية أجهزة الاتحاد القومى محددة فعليا برغبات الرئيس . فالمناقشات البناءة لم تكتب لها الحياة . لقد قضى على الهدف الايجابى بين حجرى الرحى : رغبة الرئيس الفعلية فى نفخ بعض الروح فى الاتحاد القومى ، وخشيته من افلات اى خيط من خيوط الســـلطة لصــالح أى كيان فى كل الجمهورية . وكان من نتيجة ذلك ، ان زاد الاتحاد القومى الغموض غموضـــا والالتباس التباسا فى توزيع السلطات فى الدولة . ولم يستفد من هذه الفوضى

المتزايدة سوى شخص الرئيس ، الذى اصبح لا يمكن الاتيان بأى عمل ذى اهمية الا بعد الرجوع اليه . لقد اصبح ... بل لقد بقى شخص الرئيس المرجع الكلى الأوحد فى كل انحاء الجمهورية العربية المتحدة .

ويبقى فى موضوع الاتحاد القومى نقطة هامة اوضحها لنا صلاح نصر فى مذكراته : ((كثيرا ما كان يعمد السراج الى تشكيل وحدات او قيادات من الاتحاد القومى من غير الوحدات المنتخبة او المعينة بصورة رسمية ، اى كان يشكل تنظيما سريا . وهذا التنظيم كان يقوم شخصيا بتوجيهه توجيها يخالف التعليمات واللوائح التى تصدر لتنظيمات الاتحاد القومى المعلنة ... والحق ان ذلك كان يتم بايحاء من عبد الناصر بهدف تكوين كادر سرى يصلح لتولى القيادات بعد فترة لانه سيكون اكثر ولاء له من المنتخبين أو المعينين (٧))) .

---

(٧) ((نصر)) صفحة ١٩٧ ــ ١٩٨ .

الفصل الرابع عشر

تأميم الصحافة في الإقليم المصري

لقد تم تأميم الصحافة فى الاقليم المصرى قبل اتمام تشكيل الاتحاد القومى . لكننا تركنا معالجة التأميم لما بعد معالجة الاتحاد القومى ، لاننا على ضوء متاهة الاتحاد القومى سندرك معنى تأميم الصحافة بشكل افضل .

تشريعات ٢٥ ايار ١٩٦٠ (١) .

فى الخامس والعشرين من شهر ايار ظهرت صحيفة الاهرام بعنوان : **((الصحافة يملكها الشعب))** وعلى الصفحتين الأولى والتاسعة من ذلك العدد ، نشر نص القرار الجمهورى الذى يتناول تنظيم الصحافة الجديد ، وكانت المادة الأولى من هذا القرار تحرم اصدار الصحف بدون موافقة الاتحاد القومى . والمادة الثانية تحرم العمل الصحفى على من لم يحصل على موافقة من الاتحاد القومى . اما بالنسبة للعاملين آنذاك فى حقل الصحافة ، فعليهم استدراك الأمر بالحصول على الموافقة خلال اربعين يوما . وعددت المادة الثالثة من القرار دور النشر التى تناولها التأميم وهى : دار الأهرام ، دار اخبار اليوم ، دار الهلال ، دار روز اليوسف . وهذه الدور هى على ما نعتقد اكبر دور الصحافة فى الدول العربية. وتناولت مواد المرسوم الأخرى شكليات التعويض على أصحاب دور النشر فالتعويض يتم بشكل سندات على الدولة بفائدة قدرها ٣٪ ، وتستهلك خلال ٢٠ عاما ، ولا يجوز التعامل بها . وتتالف اللجنة التى تحدد قيمة المؤسسات المؤممة من اربعة اشخاص ، تعين الدولة ثلاثة منهم ، أما الرابع فيعينه صاحب دار النشر ، وقرارات اللجنة نهائية لا يجوز استئنافها أو الطعن بها أمام القضاء : ونشرت الصحافة فى ذات اليوم ما يفيد بأن ٥٠٪ من أرباح دور الصحف المؤممة سيؤول فيما بعد الى العمال والموظفين فيها . فالفقرة الثانية من المادة الثامنة لقرار رئيس الاتحاد القومى تقول : **((ويخصص نصف صافى الأرباح لموظفى وعمال المؤسسة ، والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات الخاصة))** (٢) .

الدافع الذى ادى لتأميم الصحافة .

فى المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى نجد الأسباب الموجبة كما يلى :

((ان ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه

---

(١) أنظر عدد الأهرام الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٦٠ والصفحات الاولى والتاسعة .

(٢) نرجو الانتباه الى ان قرارات الرئيس جمال عبد الناصر بصفته رئيس الجمهورية ، تختلف عن قراراته بصفته رئيسا للاتحاد القومى . فقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٦٠ ينظم الصحافة . وهو منشور فى ((النشرة التشريعية لعام ١٩٦٠ على الصفحة ١٣٥٧ . أما امر توزيع نصف الارباح على العمال والموظفين ، فقد ورد فى قرار رئيس الاتحاد القومى بدون رقم والمنشور فى ((النشرة التشريعية)) لنفس العام وعلى الصفحة ١٥٦١ .

فى مجتمع تجددت صورته باعتباره مجتمعا ديموقراطيا اجتماعيا تعاونيا . بل ان ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام اتحاد قومى يوجه العمل الوطنى الايجابى الى بناء المجتمع ، على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسؤوليات العمل لاقامة هذا البناء .

واذا كان منع سيطرة راس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة ... فان هذا يستتبعه بالتالى الا تكون لراس مال سيطرة على وسائل التوجيه ... » .

خلافا لما جاء فى المذكرة الايضاحية اعتقد كثير من المحللين السياسيين ، ان الربح المادى دفع الدولة الى التاميم . فدور النشر هذه مشاريع كبرى رابحة ، « **وتبيض فى كل يوم ببيضة من الذهب** » على حد تعبير احد المراسلين الألمان المعروفين . لكننا نرفض هذا التعليل للأسباب الثلاثة التالية :

ـ مهما بلغ الربح المادى لدور النشر الأربعة ، لما غطى السمعة السيئة ، التى ستنال من نظام الحكم فى الداخل والخارج ، من جراء قتل الحرية الصحفية .

ـ ان ربح دور النشر هذه يتشكل فى أغلبيته الساحقة من جنيهات مصرية ، اى من عملات محلية . وكانت الدولة تستطيع عند الحاجة اصدار مبالغ جديدة من العملة المحلية تعادل ربح دور النشر هذه ، دون ان تؤثر على الاقتصاد اثرا سيئا ... فخطر التضخم لن يزداد عما هو عليه ، لأن الأسعار فى الأسواق الداخلية ، تحدد من قبل الدولة لعدد كبير من السلع الأساسية . يضاف الى ذلك ان مقدار الربح لن يكون ذا وزن ، ان قورن بميزانية الدولة .

ـ هذا وان دور النشر لن « تبيض » بعد التأميم ذهبا ... فالمشاريع التى تدار من بيروقراطية الدولة خاسرة فى معظم الأحوال . ومهما بلغ حسن ادارتها ، فلن يبقى المردود النهائى معادلا للربح الذى كان يصل اليه صاحب المشروع من القطاع الخاص .

وفى ذات الوقت لا نستطيع ارجاع التأميم الى رغبة الدولة فى استئصال كل معارضة فى صفوف الشعب . فالصحافة لم تكن حرة قبل التأميم ، وانما كانت مراقبة بحزم ، ومضطرة الى التمشى مع رغبات الحكم .

ان التعليل الأصح فيما نرى ، هو رغبة الدولة فى ان تنشر هذه الصحف ما تمليه الدولة عليها بسرعة وامانة ، ليصل بوق دعاية الدولة الى اذن كل مواطن فى كل صقع من اصقاع الدولة . اذن فلم يكن الهدف عزل معارضة ما ، وانما تصعيد وسائل الدعاية لجذب اكبر عدد من المواطنين الى فلك الحكم . وسنوضح الفارق الحساس بين الوضعين لأهمية الأمر :

لم تكن غالبية الصحف تؤيد الحكم آنذاك بشــكل مطلق . ولكنها لم تكن تستطيع المعارضة العلنية لما لا يعجبها من خطوات الحكم . لذلك نراها اما تصمت عن بعض الحوادث ، أو أنها تنشر الخبر بدون ((الملح والفلفل)) ، الذى يجب أن يقترن نشر الخبر به من مقدمات وتعليقات وتحليلات ليستسيغه ذوق الشعب . وان عدم الاهتمام بالخبر ، أو عدم وضــعه على الصفحـة المناســبة ، أو عدم وضعه فى الاطار المناسب ، يؤدى فى كثير من الأحيان الى فشل مضـمون الخبر فى التأثير على القراء . فمقدار اعراض صحيفة عن شرح وتمجيد ســياسة الدولة كان مقياسا لمدى معارضة هذه الصحيفة للحكم . ولم يستطع الحاكمون ايجاد ماخذ قانونى على هذه الصحف فهى لم ترتكب اثما ، ولم تنشر ما ترفضــه المراقبة . فالمراقبة كانت تستطيع حذف ما لا يراد نشره ، ولكنها لا تستطيع فرض برامج على ادارات الصــحف . أما بعد التاميم فقد تعدل الموقف ، وزالت كل هذه المحاذير ، وســيطرت الدولة كليا ، وأصبحت قادرة على فرض ونشر ما تريده هى . لقد توصلت الى كل هذا دون الاضطرار الى ايقاف صدور أية صحيفة .

ومما يسترعى الاهتمام أن التأميم لم يشمل دور النشر الأقـل اهمية فى مصر ، أو دور النشر فى الاقليم الســورى ، وتفســير ذلك ليس بالأمر العسير . فالاتحاد القومى أصبح منذ صدور قرار تأميم الصــحافة المرجع الذى يســمح لصحافى ما بمزاولة عمله سواء أكان فى مصر أو فى سورية . وكل صحافى لا يتفق اتجاهه مع اتجاه قيادة الاتحاد القومى ، يمكن عزله بسحب رخصة عمله فى مهنة الصحافة . هذا وان منع صدور عدد من الصحف فى سورية ، جعل الصحف السورية الأخرى ((تعتبر من الدرس)) فجعلت من نفسها صدى لما تنشره صحافة الاقليم المصرى . بل لنقل ان كل صحيفة ســورية لا تؤيد الحكم أغلقت بشــكل أو آخر فى الفترة الواقعة بين سقوط الملكية فى العراق وصــدور القرار الجمهورى رقم ١٩٥ لعام ١٩٥٨ الذى يتناول تنظيم الصحافة فى الاقليم السورى . فلم تعد ثمة حاجة للتأميم هناك . يضاف الى ذلك ان الصحف المصرية الكبرى أصبحت تصدر طبعات خاصة بسورية ولبنـان .

الفصل الخامس عشر

استقالات الوزراء البعثيين

من آثار توجيه انتخابات الاتحاد القومي ضد حزب البعث ، وضـد الوزراء العسكريين في الوزارة المركزية ، ومن نتائج تعيين المشير عامر حاكما مطلقا لسورية ، تفوق صلاحياته صلاحيات الوزارة التنفيذية والمركزية على السـواء ، أن تقارب البعثيون مع الوزراء السوريين المركزيين الآخرين ، بعد أن كان التنافر يفرق بينهم الى حد ما . ولو بحثنا عن سبب هذا التنافر ، وجدنا العلة لدى سياسيي البعث . فقد نشأ البعثيون مع داء عضال رافقهم ، ونما مع نموهم ، ومفاده عدم الثقة بمن ليس هو بعثيا ، وعدم التمييز بين عدو عقائدي لهم ، يريد استئصال شأفتهم ، وبين خصـم لهم يلتقي معهم في بعض آرائهم ويخـالفهم في البعض الآخر . ولكن الأزمة جعلتهم يدركون ، واو الى حين ، أن التعاون مع الوزراء السوريين المركزيين امر اساسي جدا ، ان ارادوا الوقوف في وجه فردية الرئيس جمال عبد الناصر . وادرك الفريقان وجوب توحيد الصف في جبهة لئلا يتمكن الرئيس عبد الناصر من تحطيم مقاومتهم على عدة دفعات ان تفرقوا . وتدارسوا أمر كتابة مذكرة يضمنونها نقدهم لنظام الحكم ، ورايهم في الأسباب التي جعلت الوحدة تفشـل ، ويطالبون بالمشاركة الفعلية في تخطيط سياسة الجمهورية العربية المتحدة . وراوا أن يتقدموا بالاستقالة الجماعية في وقت واحد ، ان لم تجد طلباتهم الأذن الصاغية من الرئيس بعد أن ينشروا على الرأى العام مذكرة مفصلة عن الأسباب الموجبة لتقديم استقالتهم من الحكم .

لم يكن ليخفى على الرئيس عبد الناصر امر تقارب الوزراء السـوريين . ففي ١٩٥٩/١٢/٢٣ القى خطابا في بور سـعيد استرسل خلاله في التنديد بالحزبية ، وبالنشاط الحزبي . ولما تعرض في خطابه الى الاتحاد القومي ، ووصف كل نشـاط يجري خارجه تخريبا لوحدة الصف ، تبين انه انما يغمز بوضـوح الى جبهة حزب البعث ، الذي قاطع هذا الاتحاد . وقد كان قادة هذا الحزب يسـمعون التعريض بهم حين قال الرئيس :

((... اى شخص يعمل في الحزبية خارج هذا الاتحاد انما هو خارج عن بلده ، او يعمل من اجل دولة اجنبيـة ، او يكون عميـلا لدولة اجنبيـة . وان اى واحد يريد أن يباشر العمل السياسي يستطيع ان يباشر العمل السياسي في داخل الاتحاد القومي . اما اى محـاولة اخرى لتفتيت وحدة الشـعب فهي خيانة ضـد هـذا الشـعب ...)) .

اننا لنستغرب صـدور هذا الكلام ذي المنطق الأعوج عن رئيس دولة يحترم نفسه . فالشرر يتطاير من هذا الكلام الديماغوغي ، وكأنما يحاول الوصـول الى افئدة غير المنصاعين ليحرقها . فكلمات الرئيس لا تترك لأى سـياسي في ربوع الدولة الا واحدا من خيارين : الأول هو الانضواء تحت لواء اتحاد قومي مشبوه الجذور

ومشيوه البنيان وخاضع لارادة الرئيس دونما قيد او شرط . والثانى فهو تقبل تهمة العمالة والخيانة والعداء للشعب . هذا هو التصنيف الذى نظر الرئيس من خلاله الى وطنيى البلاد . فهل يعقل أن يبقى مواطن شريف الى جانب الرئيس ؟ . وهل بامكان أى من هؤلاء المواطنين الدفاع عن نفسه امام الشعب بعد أن ارتهنت كل وسائل الاعلام بأمر الرئيس ؟

وبعد هذا الخطاب مباشرة اجتمع كل الوزراء المركزيين السوريين فيما عدا السيد فاخر الكيالى وقرروا أن الوقت قد حان لتنفيذ ما اتفقوا عليه . وكلف الأستاذ صلاح الدين البيطار كممثل لحزب البعث العربى الاشتراكى ، والسيد احمد عبد الكريم ، كممثل للوزراء الضباط ، فى وضع نص المذكرة التى ستوجه الى الرئيس جمال عبد الناصر (١) .

مجرى الحــوادث

البعثيون يتصرفون لوحدهم : بعد يوم من الاجتماع المذكور آنفا ، فوجىء الوزراء السوريون المركزيون الأربعة ، الذين كانوا قد اتفقوا مع البعثيين ، حسب ما ذكرنا ، بأن الوزراء البعثيين المركزيين ، والقطريين أيضا ، قد تقدموا باستقالاتهم الى الرئيس . وكلف الأستاذ صلاح الدين البيطار الدكتور بشير العظمة ليعلمهم بأنه يمكنهم الاستقالة « **... ان كانوا مازالوا مصممين على ذلك ، فالتعاون مع جمال عبد الناصر قد أصبح فى حكم الخيانة بعد أن ثبتت خيانته لمبادىء الوحدة العربية .** » (٢) لكن الوزراء الآخرين رفضوا تقديم الاستقالة فى هذا الظرف الذى حاول البعثيون وضعهم فيه وكأنما هم اتباع لا اراديون لما يفعله البعثيون . وقد أدى استنكاف هؤلاء عن تقديم الاستقالة أن وقف البعثيون وحدهم تجاه الرئيس ... أو لنقل انهم عزلوا انفسهم بأنفسهم .

---

(١) ينكر الاستاذ صلاح الدين البيطار أنه اتفق مع الوزراء السوريين الآخرين على تقديم الاستقالات دفعة واحدة ، ويقول : « اللى حصل يا سيادة الرئيس ... هو ان احمد عبد الكريم وامين النفورى جاؤوا لنا وقالوا لنتقدم كلنا .. كسوريين .. بالاستقالة . وانا الذى رفضت ان نتقدم بالاستقالة كسوريين .. وقلت الموضوع هو موضوع الحزب فى الواقع .. فيه خلاف بيننا وبين نظام الحكم .. بين الحزب وبين نظام الحكم » . « محاضر » صفحة ١٣٧ . اننا نرى فى كلام الاستاذ البيطار طرفا من تصرفات من يتعبد ذاته ! والاستاذ البيطار على خطأ حين يقول ان الحزب يخالف نظام الحكم عازلا لارادات السوريين الآخرين بنفس الوقت . لان الخلاف يقع بين الشعب وبين نظام الحكم ... وما الحزب سوى ممثل لوجهة نظر واحدة من وجهات النظر الموجودة . فتجريد ارادة شعبية معينة والباسها للحزب لا يجعل من الحزب كل الشعب .

(٢) « احمد عبد الكريم » صفحة ٢٥٤ . ولقد اعتمدنا لدى عرض وجهة نظر الوزراء السوريين المركزيين ذات المرجع صفحة ٢٥٢ ـ ٢٥٨ .

وجهة نظر الوزراء السوريين الآخرين : بعد تقديم اســـتقالات البعثيين ، نشـــط الرئيس عبد الناصر ليعرف وجهة نظر ، وموقف الوزراء الســـوريين الآخرين . فقد دعا وزير الدولة لشؤون الرئاسة ، السيد على صبرى ، السيدين امين النفورى ، واحمد عبد الكريم ، لاســـتطلاع رايهما . فكان جوابهما يتلخص فيما يلى :

— يجب رفض اســـتقالة الوزراء البعثيين ، لأن حزب البعث العربى الاشـــتراكى يشكل احدى الدعائم الأساسية لتهيئة ولقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ولأن هذا الحزب مســـؤول تجاه الجماهير العربية عن مصير هذه الوحدة .

— اتفاق تام مع الوزراء البعثيين حول الأسباب الموجبة التى دعتهم للاستقالة . وهذه الأسباب هى :

(أ) عدم التكافؤ والمساواة بين الاقليمين فى الاطار المطبق حاليا للوحدة .

(ب) عدم اشراك الســـوريين فى الســـلطة على مســـتوى الجمهورية باقليميها ، رغم مســـاهمتهم فى تحمل المســـؤوليات امام الشعب فى الاقليم الشـــمالى على الأقل ، وامام الشعوب العربية اجمالا .

(ج) عدم وضوح نظام الحكم بسبب تداخل السلطات وابطال فعاليات اجهزة الدولة ، وتحول النظـــام الرئاسى الى ديكتاتورية فردية مطلقـــة تعتمد اساسا على البوليس ، ولا تقيم وزنا للراى العام .

(د) تحول الحكم فى سورية الى ادارة مصرية صريحة وصلت ذروتها فى تعيين المشير عامر كحاكم مطلق الصلاحيات)) .

واقترح السيدان احمد عبد الكريم ، وامين النفورى رفض الاســـتقالات كمخرج للازمة ، وتشـــكيل لجنة عليا لدراســـة المشـــاكل التى نشـــأت منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة حتى ذلك الوقت ، على أن يشـــترك فيها كافة العناصر التى كانت مشتركة فى الحكومة الائتلافية ، التى وقعت اتفاقية الوحدة ، وتحملت مسؤولية قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى راسهم السيد شكرى القوتلى ، وبمشاركة الرئيس عبد الناصر ومن يريده من الاقليم الجنوبى . ولهذه اللجنة أن تبحث عن الأخطاء والعقبات التى واجهتها الوحدة ، ووضع الحلول المناســـبة لتجنبها . وعلى الرئيس الامتثال لقرارات هذه اللجنة العليا وتنفيذها .

والقارىء يدرك من هذا الاقتراح رغبة السوريين فى ايجاد كيان تشريعى ، يكبح من جماح فردية السلطة التنفيذية المتمثلة بشخص الرئيس جمال عبد الناصر .

ولم ينس السيدان استنكارهما الشديد للطابع الحزبى ، الذى اخذته الاستقالات المقدمة .

الرئيس يقبل الاستقالات : بعد يومين من تقديم الاستقالات ، نشرت الصحف قبول الرئيس لها . أى انه لم يعر رأى الوزراء السوريين الآخرين اهتماما يذكر . ولما لم يجد هؤلاء أى صدى لآرائهم ، ادركوا أن الرئيس مستمر في سياسته الفردية الى النهاية ، وايقنوا أن قضية استمرارهم فى الوزارة مسألة وقت فحسب . لأن من غير الطبيعى ان يستمروا في حكم لا تتفق آراؤهم فيه مع آراء رئيس الجمهورية نفسه .

صدى قبول الاستقالات : ليس من العجيب ان نجد الفئات المحافظة ، والمتدينة ، واليمينية ، بل والفئات اليسارية الأخرى التى لا تتفق عقائديا مع حزب البعث ، فرحت لانباء الاستقالة وقبولها . لقد فرح الشيوعيون شماتة من جهة ، ولأن البعث سيقف بالضرورة فى المعارضة السرية بشكل او آخر . وفرح الآخرون لاعتقادهم بأن علة العلل كانت تكمن فى وجود الحزب العربى الاشتراكى فى الحكم . واصبح هؤلاء يترقبون تحسن الأوضاع منذ قبول الاستقالات واخراج البعثيين من الحكم .

ويصعب علينا تحديد رد الفعل لدى الأوساط الشعبية عامة . فأجهزة الاعلام التي تديرها الدولة كانت تؤثر على تفكير العامة من ابناء الشعب بسهولة ، لعدم وجود معارضة اعلامية مضبادة توضيح الأمور على حقيقتها . ولكن المثقفين من المؤمنين بالقومية العربية ، غير المنتظمين فى حزب ما ، فوجئوا بتقديم الاستقالة ! وكانت مفاجأتهم اكبر أن قبلها الرئيس . فقد تساءل هؤلاء : كيف يستغنى الرئيس عن قادة الحزب الذى يعتبر أقوى دعامة أوجدت الوحدة ؟ وزاد من غرابة الاستقالة وقبولها ، ان حزب البعث العربى الاشتراكى يدعو الى مبادىء عامة لا تختلف عن المبادىء العامة التى يدعو اليها الرئيس من وحدة وحرية واشتراكية ، بل أن الحزب دعا اليها قبل ان يكتشفها الرئيس .

ونعتقد ان حكام البلاد العربية الأخرى قد فرحوا بعزل البعثيين ، وان نكن لا نستطيع دعم ما ذهبنا اليه بوثائق ما . فالجبهة ضمن دولة الوحدة ، والتى كانت تهدد الحكومات العربية الاخرى انقسمت على نفسها ضمن الجمهورية العربية المتحدة . بل اصبحت الدول العربية الأخرى تنقد دولة الوحدة بحق ، وتبرز الانحراف فيها . وهذا مما ثبت موقف الحكومات المذكورة بالطبع .

أما البلاد الأجنبية ، فلم يعد يخفى عليها ان الجمهورية العربية المتحدة تعيش ازمة خطيرة جدا ، وان الوحدة العربية الشاملة قد امعنت فى البعد عن أن تصبح

حقيقة واقعة ، بعد ان اعتقد الكثيرون ، بأن الحدود ستتهاوى تباعا ، حتى تشمل الجمهورية العربية المتحدة كل العالم العربى .

اما نحن فنرى فى هذا الحدث يوما من الأيام المصيرية فى تاريخ الجمهورية العربية المتحدة اذ اصبح على الرئيس عبد الناصر أن يواجه شعب سورية بنفسه اعتبارا من ذلك اليوم . فالجماعة التى امكن التضحية بها ككبش فداء ، والتى كان وجودها يستر أخطاء الفردية فى الحكم ، قد تنحت عن مسرح الحوادث . ولا يفوتنا ان نقول أن البعثيين بحماسهم العاطفى المتطرف ، وباغفاءاتهم الصوفية ، وبسوء تقديرهم لمختلف المواقف السياسية ، وبانعدام ثقتهم بكل من ليس بعثيا ، سمحوا للرئيس بأن يجعل منهم كبش الفداء . ومسؤوليتهم تبقى كبيرة ان اضحوا هم الضحية . فاما أن تتحسن الأوضاع فى الاقليم السورى فى ظل المشير عبد الحكيم عامر ، واما ان تصيب سهام النقد صدر رئيس الجمهورية مباشرة . فهو الذى عين صديقه الحميم المشير عامر وهو الذى زوده بالصلاحيات الواسعة ، فهو لذلك المسؤول الأخير . وان فشل المشير فى اكتساب رضى الشعب فى سورية ، لبقى هناك احتمالان :

اما أن يستطيع الرئيس عبد الناصر فرض نفسه ونظامه بالقوة على الشعب هناك ، أو ان الحكم سيتحطم بيد ذلك الشعب .

ونعود الآن الى موقف الوزراء المركزيين السوريين الآخرين . فقد ارتكبوا خطيئة كبرى حين طمأنوا الرئيس بأنهم لن يتقدموا باستقالتهم فى مثل ذلك الظرف ذى الطابع الحزبى . فتصرفهم هذا غطى ظهر الرئيس الذى أصبح يستطيع اتهام المستقيلين بحق ، انهم خالفوا شرط الوحدة بحل كل الأحزاب . فتصرفهم كان حزبيا صرفا . لقد زود البعثيون الرئيس بالحجة التى تدينهم ، والتى يستطيع بها تبرير قبوله لاستقالتهم . هذا وقد أضعف انقسام السوريين من مفعول الاستقالة اضعافا كبيرا جدا . ومسؤولية ذلك تقع بالدرجة الأولى على قادة حزب البعث ، الذين ضربوا باتفاقهم مع الوزراء الآخرين عرض الحائط ، ليتصرفوا على انفراد (٣) . لقد ظنوا انهم يلعبون الورقة الرابحة ، لأن الرئيس لن يستغنى

---

(٣) لقد حاول البعثيون اتخاذ موقف من يمثل كل سورية ، ضاربين عرض الحائط بكل السياسيين السوريين الآخرين . لقد اقترحوا على الرئيس جمال عبد الناصر انشاء لجنة سداسية مصرية سورية ، تنظر فى الاسباب التى ادت الى تدهور أحوال دولة الوحدة ، وتفادى هذه الاسباب . ورشحوا لتمثيل سوريا ثلاثة اشخاص هم السادة : أكرم الحورانى، ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار. (انظر ((هيكل)) صفحة ٩١ ، وانظر ((محاضر)) صفحة ١٣٩ واقتراحهم هذا يبلور لنا العقدة النفسية التى ركبت معظم البعثيين بما فى ذلك قادتهم والتى جعلتهم يظنون فى انفسهم السياسيين الوحيدين الاتقياء ، الذين يحق لهم تمثيل وجهة نظر الشعب السورى .

عنهم فى الظروف السائدة آنذاك ، وانما سيذعن لشروطهم . وستكون شروطهم هم وحدهم ، من دون مشاركة الوزراء السوريين الآخرين . لقد اخطأوا كثيرا فى تقدير موقفهم . لقد كانت فرصتهم الوحيدة فى اشتراكهم مع السوريين الآخرين . فوحدة الصفوف قوة . ولكنهم ارادوا الاستئثار بالظفر ، فقامروا بالكل ، وخسروا الكل . قامروا بالمصلحة القومية من أجل مصلحة حزبية ، فخسروا المصلحتين ، القومية والحزبية على السواء . ولقد كانوا يستصرخون كل مسؤول طلبا للمشاركة ، لكنهم رفضوا اشراك سوريين آخرين فى انقاذ الموقف ، فكان تصرفهم تصرف البحثة عن الجاه والسلطان مهما كلف الثمن . ويذكرنا تصرف قادة البعث الفردى تجاه عبد الناصر بتصرف لهم مماثل اثناء حكم الشيشكلى حين اتفقت معظم الفئات السياسية فى سورية على الثورة لاسقاطه بحيث تشتعل فى جميع الارجاء فى وقت واحد . وقبل اتمام التحضيرات لبدء الثورة بقليل فوجىء الناس فى جبل الدروز بمنشورات حزب البعث تعادى الشيشكلى وتطلب اسقاطه فاذا به يوجه قوة عسكرية ضخمة تضرب جبل الدروز بيد من حديد . لقد اراد البعثيون ((سرقة)) المكانة القيادية للثورة على الشيشكلى ليبدو الحزب وكأنما هو الذى انطلق فلحق به الآخرون . وفشلت الحركة ... ودفع جبل الدروز ثمنا فادحا للاحراج الذى أوقعه به حزب البعث . وللبعثيين الدروز سهم فى المسؤولية .

وان اللوم الذى يصيب الوزراء السوريين الآخرين ، وعلى رأسهم السيدان احمد عبد الكريم وأمين النفورى ، كبير ايضا ، دون ان يبلغ مستوى اللوم الذى يصيب البعثيين . ولا ننكر ان الاثنين شعرا مع السوريين الآخرين وكأنما طعنوا من الخلف بأيد بعثية ، لكن المصلحة القومية ارفع من أن يقامروا عليها ، فيساهموا فى فشل القضية . انتقاما من البعثيين . لقد كان يترتب على السوريين الآخرين أن يتصرفوا بحزم فيستقيلوا مطالبين بالاصلاح الفورى . وبعد نجاح المسعى المشترك يصح لهم أن يصفوا حسابهم مع البعثيين الذين لم يحفظوا العهد . هذا وانه لمن الصعب علينا ان نتفهم استمرار بقائهم فى الوزارة ، ويصعب علينا ايضا اعفاؤهم من المسؤولية بعد ان أدركوا أن للرئيس جمال عبد الناصر آراء فى الحكم تخالف آراءهم تماما ، باعتراف السيد احمد عبد الكريم . لقد تركوا للرئيس فرصة مفتوحة يستطيع خلالها التمهيد لاقالتهم أنفسهم فأمر التخلص منهم أقل صعوبة من امر البعثيين ، لأنهم قلة ، ولأنهم غير منظمين تنظيما يجعل لهم وزنا كبيرا .

والخطيئة الكبرى للبعثيين هى انهم انسحبوا من الوزارة صامتين وكأن على رؤوسهم الطير . فلم يبينوا بجراة وعلانية الأسباب التى دفعتهم الى هذه الخطوة . ولم يشرحوا للملأ الأخطاء والانحرافات والفردية التى يتميز بها الحكم . ونرى أن عدم نشر مثل هذا البيان مرده الى سبب من اثنين :

ـ لو انتقدوا الحكم ونظامه خارج الجهاز الحزبى ، لكان رد الفعل أن النقد سيعود الى نحورهم انفسهم كقادة للحزب . فلقد ساهموا مساهمة أساسية فى قيام الوحدة غير عابئين بصيحات التحذير تأتى من كل الجوانب بل ومن داخل صفوف الحزب ، تطالبهم بالتروى وتحكيم المنطق والعقل .

ـ لم يكن من المصلحة القومية أن يفتح الحزب جبهة واضحة المعالم ضد الرئيس جمال عبد الناصر . فمهما تفاقم الخلاف بين الحزب وبين الرئيس يبقى الطرفان ثوريين ، يدينان بمبادىء عامة واحدة ، أو لنقل متقاربة . ولو سقط حكم الرئيس عبد الناصر فى مصر لخلفه حكم متطرف يرفضه البعثيون أيضا ، ويرون فيه خطرا على القضية القومية (٤) . لذلك نجد الحزب قام بحملة ضد الأخطاء بين الفلول الباقية من الصفوف الحزبية فى سورية . وكانت تخرج من هنا وهناك علائم نقمتهم على الحكم الى خارج الصفوف الحزبية ، مما عرض قادة البعث الى ملاحقات ومضايقات لا حصر لها (٥) . وقد خالجت الأستاذ صلاح الدين البيطار فكرة الانتحار ، حين رأى الأخطاء تترى ، دون التمكن من الحد منها .

---

(٤) فالاستاذ ميشيل عفلق اثناء نقاشه مع الرئيس جمال عبد الناصر « اى شىء يمس النظام القائم فى مصر هو كارثة عربية على الامة العربية كلها ... » « محاضر » صفحة ٥٩ . ويقول الاستاذ صلاح البيطار فى مكان آخر : « وتحليلنا للوضع فى مصر .. يعنى انه اذا ذهب هذا الوضع ، لا سمح الله ، فلن يكون هناك ـ فى أحسن الاحوال ـ وضع الا الوضع الشبيه باللى قام فى سورية ونسفه للناحية العربية ... يعنى حكم اقليمى انفصالى ... فلا يعقل بشكل من الاشكال اذا كنا نحن نعمل على نطاق عربى وكنا حزب قومى عربى أن نتخذ قرارا بالحكم النهائى على العهد فى مصر أو نشارك الآخرين فى تدمير العهد الموجود هناك » « محاضر » صفحة ٧٢ .

(٥) بعد أشهر قليلة من قيام الوحدة اشتكى الاستاذ صلاح الدين البيطار لدى الرئيس جمال عبد الناصر ، من أن أجهزة الوزير عبد الحميد السراج تكافح حزب البعث . « هيكل » صفحة ٩٥ . وعلى ذات الصفحة يعترف السيد هيكل بان « جزءا » من الحملة على حزب البعث يفتعل لاحراج الحزب وبذلك يخالف السيد هيكل رأى الرئيس عبد الناصر ، الذى نفى وجود مثل هذه الحملة . وسنتعرض لذلك بتوسع أكثر فى الفصل الاخير .

الفصل السادس عشر

استقالة أحمد عبد الكريم
وأمين النفوري

فى اول يوم من عام ١٩٦٠ ، اى بعد اسبوع واحد من استقالة الوزراء البعثيين ، اجتمع الوزراء المركزيون مع الوزراء التنفيذيين للاقليم المصرى ، لبحث خطة التنمية ومناقشتها .

افتتح الرئيس الجلسة بكلمة استعرض خلالها الظروف التى ادت الى استقالة بعض وزرائه ، وكانت لهجته تتميز بانفعال زائد ــ على حد قول الوزير المركزى أحمد عبد الكريم ، الذى كان يحضر الجلسة ــ وحدد الرئيس سبب الاستقالة برغبة قادة حزب البعث فى فرض رأيهم عليه ، ثم اكد انه لن يرضخ لمثل هذه الأساليب ، ولن يقبل مشاركة أحد فى المسؤوليات والحقوق التى خولها له الشعب عند الاستفتاء على الدستور والرئاسة ، وانه لا يمكن ان يقبل تدخل احد فى غير الاختصاص الذى حدد له ، وانه لا يهتم باستقالة المخربين ، لأن الشعب الى جانبه . وقال الرئيس انه لن يتعرض للوزراء المستقيلين ، ماداموا ضمن الحدود التى لا تضر بسياسته . ثم أكد أن استقالة الوزراء البعثيين لا تتعلق بالمصلحة العامة ، وانما بالمصلحة الحزبية فقط . اذ انهم طالبوه بتشكيل لجنة عليا تتالف من ستة أشخاص عن سورية ومصر ، فيمثل سورية فيها قادة حزب البعث العربى الاشتراكى الثلاثة . بل لقد اتهم الرئيس هؤلاء الحزبيين بمحاولة تاليب ضباط الجيش المصرى عليه مؤكدا اتصالهم بالسيد توفيق عبد الفتاح ، وزير العمل والشؤون الاجتماعية التنفيذى المصرى ، وساوموه على ذلك (١) . واختتم الرئيس كلمته بقوله : ((**ليكن معلوما لدى الجميع بأنه لا يمكن تغيير اسلوبه فى العمل ، ولا يسمح لاحد بالتجاوز على الحدود التى رسمت له ، ومن لا يعجبه العمل على هذا الاساس فليستقل)) (٢) .**

لم يكن يخفى على أحد من السامعين أن هذا التهديد انما وجه الى الوزراء السوريين . فموقفهم الناقد للوزارة ولنظام الحكم بات معروفا للرئيس . واصبح

---

(١) اعترف الاستاذ ميشيل عفلق بمحاولته تاليب بعض الوزراء المصريين ، ضد حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، اذ قال أثناء المحادثات ((موضوع .. الاتصال .. بوزراء مصريين .. أو بضباط بالجيش .. هذا حقيقته كما يلى : داوود عويس اتعرفت عليه .. فى ربيع ٥٩ .. هو ووحيد رمضان .. ووفاء حجازى .. كان (عويس) يتردد على .. وكنت انظر له كأخ .. ونحكى .. صارحته بان الامور التى صارت .. تسير .. يعنى ما ادرى .. فقال .. ليه البعثيين باقين فى الحكم ؟ مايستقيلوا ؟ قلت له والله .. فيه تفكير بالاستقالة .. ولكن بيعز على جدا .. انه تاخذ شكل سوريين ومصريين .. وأتمنى لو يكون فيه ايضا مصريين .. يتضامنون معهم .. فعلا أنا تمنيت انه .. تتمثل المعارضة فى شعب الجمهورية بشقيه .. مش شعب الاقليم الشمالى بس)) ((محاضر)) صفحة ٦٠ .

(٢) ((احمد عبد الكريم)) صفحة ٢٦٥ .

يعرف الأفكار التى تراودهم تجاه الحكم . ولا نعتقد ابدا ان الكلمـــة وجهت لأى وزير من الاقليم الجنوبى . فالطبيعة الانصـــياعية التى تميز هؤلاء الوزراء فى عهد الرئيس لم تكن لتسبب اية عقبة فى وجه فرديته .

تلا خطاب الرئيس فترة استراحة . ولكن كلمته كانت قد شـــحنت جو الاجتماع بتوتر شديد يصعب معه الوصول الى نتائج ايجابية خـــلال الجلســة . فالوزارة التى هى أهم جهاز فى الجمهورية العربية المتحدة لا يجـوز ، ولا يمكن أن تقوم بمهامها ومسؤولياتها الواسعة ، ان لم يســد بين اعضائها شعور اخوى منطلق يسمح للوزراء بالأخذ والرد والنقاش ، وان لم يتميز الوزراء ، وخاصة الرئيس ، بالبال الطويل والأناة التى توصـــل الى الحلول الســليمة . والوزارة كيان يجمع رئيسها واعضاءها رغبة متبادلة فى حمل المســؤولية . فلا يجوز أن يفرض وزير على رئيس ، ولا يجوز ان يفرض رأى على وزير .. وهذه المقومات الأساسية لم تتوفر فى الوزارة التى نتكلم عن اجتماعها الآن .

نتائج كلمة الرئيس :

مشادة كلامية بين الوزير احمد عبد الكريم والرئيس جمال عبد الناصر (٣) :

حين نسترسل قليلا فى وصف هذه الجلسة ، وهذا الخلاف بين الرئيس وبين احد وزرائه لا نهدف اعطاء الوزير المعنى اهمية اضـــافية او قيمة خاصــة ، وانما نريد وصف الموقف المتبـادل بين الرئيس وبين وزرائه كما يبدو لعينى الرئيس . وبذلك ندرك احد الأسباب فى ان الوحـــدة لم تنجح ، ولم تكن لتنجح . فطالما ان الوزير لا يتعدى كونه جنديا من الرصاص يضعه الرئيس حيث يشـــاء ، نجد أن الحياة فى الوزارة مفقودة . وهذا المثال الذى نسوقه هو واحد من الأمثلة القليلة جدا ، التى تصلنا مباشرة من وزير عاش الموقف بنفســه . واما الوزراء المصريون الذين اشتركوا فى الحكم ، وتواروا عن الأنظار الواحد بعد الآخر ، فلم نســمع عن تجاربهم مع الحكم شيئا ، الا ما قيل عن قال ، مما لا يجوز الاعتماد عليه .

استؤنفت الجلســـة بأن طلب الرئيس من الوزير التنفيذى المصرى للشؤون البلدية والقروية ، الســيد محمد ابو نصير ، أن يشرح مشروعه الذى تقدم به عن الاسكان . فاستغرب الوزير المركزى الســـيد احمد عبد الكريم أن قفز عنه وعن مشروعه بأن تولى الوزير التنفيذى الأدنى مركزا مهمة الوزير المركزى ، الذى كان حاضرا ، والذى كان قد تقدم بمشروع متكامل ووزع نسخا عنه على كافة الوزراء .

---

(٣) اعتمدنا فى سرد حوادث هــذه المشادة الكلامية على مذكرات الوزير المعنى فى الامر . والاقوال المقتبسة حرفيا موجودة على الصفحات ٢٦٦ وما بعدها .

بل ان وزير الدولة لشؤون الرئاسة السيد على صبرى كان قد اخبره قبل اسبوعين من انعقاد الجلسة ، بأن الرئيس اطلع على مشروعه ، ووافق على المقترحات التى جاءت فيه . وبعد أن شرح السيد ابو نصير مشروعه ، لمس السيد احمد عبد الكريم اختلافا كبيرا عن مشروع الوزارة المركزية ، الذى حاز على موافقة الرئيس . فتدخل السيد عبد اللطيف البغدادى مشيرا الى مشروع الوزارة المركزية الجدير بالنقاش . « **فما كان من الرئيس الا أن اجابه بسرعة وبشىء من السخرية والتساؤل : اى فرق بين هذا وذاك اللهم الا بالحجم ؟** » وهنا نترك الوزير احمد عبد الكريم يتكلم عن نفسه لتتكامل المشاهد قائلا : « **وهنا لم يعد بامكانى السكوت لأن اشارة الرئيس تدل على تحد واضح الى وتعريض بكفاءتى ، بل تدل على مدى الجدية التى ينظر الى بها كوزير مركزى ، والى نفس النظام الذى قامت عليه الحكومة المركزية .. وتجمعت كل هذه الأفكار فى مخيلتى عندما قررت اخيرا أن ادخل فى هذا النقاش ، وان اخرج عن صمتى الذى وعدت به زملائى ، لأننى وجدت أن سكوتى عن هذه السابقة وعن الأسلوب الذى اتبع يعتبر استهانة لا بواجبى كوزير فحسب ، بل قد يجر ذلك الى فرض نفس المبدأ فى المستقبل على بقية زملائى من الوزراء المركزين السوريين عندما سيأتى دورهم بالمناقشة ، وسكوتى عن هذه الاهانة معناه قبولى التعاون المهين الى النهاية .**

فبدأت حديثى مستغربا قبول تقرير الوزير التنفيذى أولا ، وعدم الاطلاع على تقريرى رغم تأكيد السيد على صبرى لى باطلاع الرئيس عليه منذ اكثر من اسبوعين ثانيا ، وعلى مبدأ تجاهلى كوزير مركزى والطلب للوزير التنفيذى بتلخيص الخطة ، مع العلم بأن الطريق التى سبق واتبعت فى الجلسات السابقة كانت مبنية على أن يقوم الوزير المركزى بعرض ملخص الخطة ، ثم يبدى الوزير التنفيذى آراءه واقتراحاته ، وبالتالى يفتح باب المناقشة للجميع ، وقد اتبعت فعلا مع كل من وزراء الصناعة والزراعة والاشغال فى الجلسات التى سبقت .

وهنا بادرنى الرئيس بقوله : ايه يعنى ؟ .. لماذا لم تجتمعا وتتفقا على التقرير ؟ .. هو انا عندى مجلس وزراء والا مدرسة ؟! . وكان واضحا انه يعرض الى من جديد بشكل اكثر صراحة وقسوة .. ومع ذلك فقد تمالكت اعصابى .. وقلت باننى لست المسؤول عن هذا ياسيادة الرئيس ! فاجاب بعنف : هل تعنى اننى انا المسؤول ؟ فقلت كلا ياسيدى الرئيس ، اننى لا اقصد ذلك .. ولعل النظام الموضوع هو المسؤول ! .

وهنا وصل التوتر الى اقصى الحدود ، فوقف الرئيس وقطع الجلسة طالبا الى الوزير التنفيذى بأن يجتمع معى فى الغد لوضع مشروع مشترك .. ولكن الاوان قد فات » .

استقالة السيد أحمد عبد الكريم الأولى .

بعد هذه الحادثة وجد الوزير نفسه فى الموقف التالى : ((.. **هل اصبح من المعقول أن استمر ؟ .. كيف يمكننى تجاهل ما حدث وهو يؤكد قبل كل شىء نزع ثقة الرئيس بى ، ووضعى أمام أمرين لا ثالث لهما : اما أن أقبل الاستمرار فى شغل وظيفة الوزارة بدون ثقة ، وبدون اختصاصات واضحة ، بل وبدون كرامة .. واما أن لا أقبل ذلك فأستقيل . ولم يطل بى التفكير حتى اخترت الحل الثانى .))** ويتابع الوزير معالجته للموقف بقوله : ((**واما اذا اخذنا بعين الاعتبار تلك المقدمة الواضحة الحاسمة التى أعلنها الرئيس فى مطلع المجلس والتى قال فيها : من لا يريد التقيد بالحدود التى رسمتها له فما عليه الا أن يستقيل ، غير انه بكل اسف لم يفطن الى أنه حتى الحدود التى رسمت فى القرارات التى تضمنت اختصاصات الوزراء المركزيين لم يتقيد بها هو نفسه وأراد أن يرسم حدودا خاصة بالوزراء المركزيين السوريين عندما حال بينهم وبين ممارسة اى اختصاص فى الاقليم الشمالى منذ تشكيل الوزارة ، وانهيت علاقاتهم بكل شؤون الاقليم منذ تكليف المشير عامر بادارة الحكم فيه . اما سلطتهم فى الاقليم الجنوبى فلم تكن فى يوم من الأيام تتجاوز حدود الحاجب والسائق ومدير المكتب والعدد المحدود من الموظفين ، بينما اطلقت أيدى زملائهم من الوزراء المركزيين المصريين فى شؤون الاقليمين ، بل وأصبح بعضهم يمارس سلطات تنفيذية واسعة فى الاقليم الشمالى كوزراء التربية والتعليم ، والصناعة والاقتصاد ، والدفاع والزراعة))** .

وفى اليوم التالى لتلك الجلسة قدم الوزير احمد عبد الكريم استقالته الى رئيس الجمهورية . فكان رد الفعل عنيفا على ما يظهر . فقد حاول كثير من الوزراء المركزيين المصريين ارجاعه عن الاستقالة فلم يستجب لهم (٤) . ولقد بدأ واضحا أن فتح هذه الجبهة مع الحكم فى ذلك الوقت المتأزم قد احرج الرئيس ، اذ لم يكن قد مضى على استقالة الوزراء البعثيين اكثر من ثمانية أيام فقط . هذا وقد اعلن

---

(٤) حاول السيد عبد اللطيف بغدادى اعادة الوزير احمد عبد الكريم عن عزمه بالاستقالة . ومن جملة ما قال نقتبس ما يلى عن لسان الوزير عبد الكريم : ((وبعد حديث عاطفى طويل اشار الى الظروف الدقيقة التى تمر بها الجمهورية العربية المتحدة بعد استقالة الوزراء البعثيين ، وبسبب علاقاتها مع بعض الدول العربية وخاصة حكومة عبد الكريم قاسم فى العراق والحملة التى تشنها الدول الاجنبية لتحطيم الوحدة بين الاقليميين .. ثم ضرب مثلا بنفسه وقال بان ما يحمله على الاستمرار فى الحكم رغم كثير من المصاعب هو خوفه من تعرض وحدة البلاد واستقلالها للخطر وحرصه على اهداف الثورة وعلى سلامة البلاد . والا فان لديه الكثير من الاسباب التى تبرر استقالته)) . صفحة ٢١٤ وما بعدها .

الوزراء المركزيون السوريون ، السادة امين النفورى وبشير العظمة ونائب وزير الخارجية السيد فريد زين الدين تضامنهم مع الوزير المستقيل ، وعزمهم على تقديم الاستقالة . وقد وصف السيد فريد زين الدين مكانته فى وزارة الخارجية بانه لم يعد يطاق ، وانه لم يستلم اية صلاحية منذ تسميته نائب وزير حتى ذلك التاريخ .

لكن الاستقالة لم تتم ! فبتاريخ ١٩٦٠/١/٤ دعاه الرئيس الى اجتماع خاص ، واستمع الى كل الأسباب التى دعته الى تقديم الاستقالة ، فتحدث الوزير طيلة ساعات أربعة مؤكدا ان كل الوزراء السوريين يفكرون فى ذات الاتجاه . ومما قاله للرئيس ما يلى (٥) :

((ـ اننا نجهل تماما اهداف سياسة الجمهورية فى الحقلين الداخلى والخارجى ، بل ان الوزراء السوريين أصبحوا يشعرون بأنهم مبعدون ، وانهم رهائن فى القاهرة ، وان معاملتهم تجرى على هذا الأساس . فقد حيل بينهم وبين ابداء رايهم فى مشاكل الاقليم الشمالى ، وهم محرومون ايضا من حق التدخل فى شؤون الاقليم الجنوبى حتى فى مجال اختصاصاتهم التى حددتها القرارات الصادرة عن الرئاسة رغم ضآلتها)) .

ـ ان استقالة الوزراء البعثيين لم تكن مفاجئة لنا ، واننا نؤيد الأسباب التى ابدوها فى استقالتهم ، وقد كنا متفقين معهم على ضرورة تقديم مذكرة نبين فيها انحرافات الوحدة والحلول الايجابية لتقويمها ، ولكننا لا نوافق على شكل الاستقالة الذى يتسم بالحزبية ، وقد ابدينا هذا عندما طلب الينا ذلك فى وقته بواسطة السيد على صبرى ...

ـ اننا نستغرب الأسلوب المتبع للتفريق بين السوريين على جميع المستويات ، وخاصة فى مستوى الوزراء ، ونعتبر ذلك فى غير مصلحة الجمهورية او مصلحة الوحدة ، ولا ينطبق على شعارات الحكم الديموقراطية والتعاونية والاشتراكية ، وذكرت على سبيل المثال المحاولات المتعددة للتفريق بينى وبين السيد امين النفورى ، وبيننا معا من جهة وبين السيد طعمة العودة الله واحمد حنيدى وجادو عز الدين من جهة اخرى .

ـ اننا نستغرب ايضا اسلوب الحكم البوليسى السائد فى سورية ، ولا نفهم له مبررا ، خاصة وقد اصبح المواطنون جميعا تحت رحمة اجهزة المخابرات

---

(٥) ((احمد عبد الكريم)) صفحة ٢٨١ وما بعدها .

والمباحث ، وقضى نهائيا على الحريات العامة واغرقت سورية بالموظفين المصريين الذين ليسوا في مستوى المهمات التي اوكلت اليهم ، كما انهم لا يفهمون الوحدة ولا يؤمنون بها .

ـ لقد تحولت القوات المسلحة الى جيش مرتزق ، يسيطر عليه الضباط المصريون ، وقد سرح أو ابعد معظم الضباط السوريين ، ويشعر الضباط الباقون بأنهم في طريقهم الى التقاعد أو النفي الى الاقليم الجنوبي حيث لا عمل لهم سوى ارتياد المقاهي » .

وبعد ان سرد السيد عبد الكريم ما ذكرنا فوجيء بالرئيس يعرض عليه وظيفة مساعد للمشير عامر في الاقليم السوري . فرفض لانه لم يشأ تنفيذ سياسة يعترض عليها ويعتبرها من أسباب استقالته . لكن الرئيس استطاع اقناعه بتأجيل تنفيذ الاستقالة ، ريثما تنتهي زيارة الملك المرحوم محمد الخامس ، وافتتاح الأعمال بالسد العالي . ووعد الرئيس بالاجتماع بالوزراء السوريين مجتمعين لمواجهة المشاكل بشكل صريح . ولقد وافق السيد احمد عبد الكريم على عرض الرئيس ، فداوم على مكتبه دون أن يقوم بأي عمل هناك . فكان تراجعه هذا بمثابة ضربة قاصمة لتصرفه الجريء في باديء الأمر . اننا نؤكد أن الحلول الوسط تجدي ، بل هي ضرورة في كثير من الأحيان . اما هذا الحل الوسط الذي قبل به الوزير السوري فكان مجرد استسلام . ان الحل الوسط يجدي ان اتجه نحوه الطرفان . لكن الرئيس لم يتزحزح عن استبداده الكلي .

الوزراء السوريون يقاطعون اللجان :

تمت زيارة المرحوم محمد الخامس ملك المغرب ، وعاد الزائر الى بلاده دون ان ينفذ الرئيس عبد الناصر شيئا مما وعد . فقاطع جميع الوزراء السوريين اللجان الوزارية . ولم تجد معهم المحاولات المتعددة للعودة الى هذه اللجان . وجدير بالذكر أن اشاعات بدأت تنطلق في الأجواء المقربة من الرئيس ، تفيد بأن تعديلا وزاريا سوف يتم عما قريب . وهمس وزراء وصحفيون مصريون في آذان كل من السادة احمد عبد الكريم ، وامين النفوري ، وبشير العظمة على حدة ، بأن الرئيس اختاره لمنصب نائب له . فتأكد السوريين بانها مناورات يقصد منها التفريق في وحدة موقفهم تجاه الحكم ، أو انها كانت تهدف الى جس نبضهم ، وفيما اذا كان احدهم سيرجع عن موقفه بفعل البريق الذي يأتي من المنصب الكبير .

وجرت محاولة اخيرة من قبل المشير عامر لاعادة اشتراك الوزراء السوريين في اللجان ، ففشل ، خاصة بعد ان تمت في تلك الآونة مخالفة صريحة لأبسط قواعد الحكم من قبل رئاسة الجمهورية ، مؤكدة الاستهتار بالوزراء المركزيين . فقد حدث أن رفض الوزير المركزي السوري بشير العظمة اعطاء حقوق احتكارية

واسعة لاحدى شركات الأدوية الأجنبية ، مقابل انشـــاء هذه الشركة لمصنع ادوية في الاقليم الجنوبي . فاذا برئيس الجمهورية يقفز عن الوزير ، فيوقع الاتفـاقية دون اعتبار لوجوده ، ودون سـؤاله عن رأيه في الموضـوع رغم أنه بالاضافة الى كونه الوزير المركزي للصحة ، رئيســا للجنة المتعلقة بشـؤون الأدوية .

اننا نشبه تصرف الوزراء الســوريين الذين يعارضون طريقة الحكم فيقاطعون اللجان ، لكنهم في ذات الوقت يحضرون الى مكاتبهم دون أن يقوموا بعمـل ما ، بتصرف الأطفال الذين يصدمون فيحرنون . ولقد دام هذا الموقف المتأرجح الشـاذ حتى أول آيار ١٩٦٠ ، حيث جدد الســيدان أحمد عبد الكريم وأمين النفوري استقالتهما فقبلت في اليوم التالي . ولم تحـدث مناقشــة بينهم وبين أحد من المسؤولين وانما سمعوا نبأ قبول اســتقالتهم من نشرات الأخبار . وبقي في الوزارة المركزية السيد بشير العظمة ممن كان متفقا معهم ، لأنه كان في جولة خارج الجمهورية العربيــة المتحـدة .

رد الفعـل في ســورية :

لم يفاجأ الرئيس عبد الناصر بتقديم الاستقالة بالطبع . ولابد أنه خلال رحلته الى ســورية قبل ذلك بقليل (ســنعالج هــذه الزيارة في الفصــل المقبل) قد هيأ الترتيبات اللازمة في أفق الاقليم الســوري ، لكيلا تحدث الاستقالة اية صدمة او ضجة . لقد أفاده كثيرا أن الأزمة مع الوزيرين المستقيلين لم تتفاقم ايام كانت ذكرى استقالة البعثيين يانعة في الأذهان .

كال السيد أحمد عبد الكريم في مذكراته كثيرا من اللوم على رجالات البعث ، انهم استقالوا صامتين ، دون أن يكشفوا للرأى العـام النقاب عن مســاوىء الحكم التى أدت الى اســـتقالتهم . ونرى نحن ان له كل الحق في توجيـه اللوم . لكن تصرفه وزميله أمين النفوري لم يكن أفضــل من تصرف البعثيين ! .. ان خطيئته وزميله في هذا الظرف لأكبر من خطيئة البعثيين ! لأنهما لمســا نتائج الاستقالات الأولى ، وتبين لهما بالتجربة ، أن الخروج الصــامت الحزين من الحكم ، وان التضحية بالمكانة وبالجاه ، لهي أمور لم تجد ، ولم تدفع الحاكم الى أن يرعوى ، أو لأن يعود عن الســير في طريق قرر الا يعود عنهـا .. فلماذا كررا الخطيئة ؟ لقد كان عليهما أن يدركا ، أن أى ديكتاتور لا يستطيع الرجوع عن خطوة قد قام بها ، ولا يســتطيع قبول حلول وسط مع معارضـة ما ، لأن مجرد قيامه بذلك يعني اقرارا بوجود كيان آخر له رأى محترم تجدر مراعاته . وان قبول الرئيس للاستقالتين ليدل دلالة واضحـة على أنه لم يفكر بحـال من الأحوال بالعدول عن الطريق التي يتبعها ، وأنه لم ولن يأبه للنقد البنـاء الذى طرق اذنيه كثيرا من ممثلي الشعب في ســورية . ولذلك لم يكن من الغريب أن فقدت الثقـة الى حد ما بنوايا

الرئيس . فقد اصبح البعض يميز بين القومية العربية والناصرية ... هذا التعبير الذى اوجده رجالات حلف بغداد قبيل واثناء وبعيد الوحدة ، ومفاده ان الرئيس جمال عبد الناصر يريد الحصول على فوائد ومزايا لمصر المكتظة بالسكان على حساب شعوب عربية يخضعها لسلطانه .

ومهما حاول السيد احمد عبد الكريم فى ان يرفع من شأن الصدى الذى كان لاستقالته مع زميله ، نجد ان الحقيقة لا تؤيد اقواله . وان استمرار الأوضاع الشاذة فى الحكم ما يقارب عامين آخرين ليؤكد أن الاستقالة لم تفعل ما كان يمكنها ان تفعله لو انتشرت الحقائق على الراى العام .

الفصل السابع عشر

الرئيس عبد الناصر في اللاذقية

بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٤ فوجىء الشعب فى سورية بوصول الرئيس عبد الناصر الى مرفأ اللاذقية ، دون توطئة اعلامية عن هذه الزيارة .

اسباب الزيارة :

حصل الرئيس عبد الناصر على معلومات من المكتب الثانى فى سورية تفيد بأن سياسيى سورية من مختلف الاتجاهات قد تقاربت وجهات نظرهم ، وعقدوا اجتماعات تمهيدية لوضع صيغة مذكرة ترسل الى القاهرة ، وتضم الطلبات التالية :

١ ــ الغاء الاتحاد القومى ، ومجلس الأمة الذى كان فى طريق التنفيذ ، لأن الديموقراطية ستكون زائفة حين يعين الرئيس ممثلى الأمة فى ذلك المجلس .

٢ ــ تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة ، مهمتها اجراء انتخابات حرة ، ليصبح مجلس الأمة ممثلا حقيقيا لارادة الشعب ، ولكى يضع هؤلاء الممثلون دستور الدولة حيث يتوضح نظام الحكم .

٣ ــ الغاء اجهزة المباحث والمكتب الخاص ، والافراج عن المعتقلين السياسيين ، ومنع التوقيف التعسفى الذى يحدث بدون مذكرات قضائية .

٤ ــ وضع حد للنظام البوليسى فى الدولة .

٥ ــ الغاء قانون الطوارىء لانتهاء الأسباب التى أوجدته .

٦ ــ اطلاق الحريات الديموقراطية وأولها حرية الصحافة .

كان تقارب الساسة السوريين نتيجة طبيعية للاستياء الذى بدأ ينتشر بسرعة، مخترقا النطاق المضروب لتورية مساوىء الحكم فى المستويات العليا ، خاصة بعد أن فشلت انتخابات الاتحاد القومى فى الوصول الى النتائج الأفضل الموعودة . فالاصلاح بقى وعدا لم يتحقق . بل ان زوال البعثيين ، الذين اعتبرهم الحكم مسؤولين عن الأخطاء السابقة ، لم يأت بأيام اكثر انفراجا واطمئنانا للشعب . وكان تقارب الساسة السوريين على اختلاف مشاربهم يشكل خطرا ... أو لنقل عقبة يحسب حسابها فى عرقلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر الفردى . فكان عليه مواجهة التكتل الجديد فى سورية قبل استفحاله ، وتأمين عناصر سورية جديدة بتعاون الحكم معها ، بعد أن كثرت الانسحابات والاستقالات من الوزارتين التنفيذية والمركزية ، ولا يستبعد أن الرئيس اراد اختبار مدى الشعبية التى يتمتع بها فى محافظات سورية عن طريق جولة يطوف خلالها مختلف مناطق الاقليم السورى .

القى الرئيس خطابه الأول فى اللاذقية ، امام جموع حشدت فيما يبدو من

مختلف المناطق المجاورة حشدا سريعا (١) . وهاجم العناصر الرجعية ، والحزبية المخربة ، وجماعة الانتهازيين ، وقد أخذ هجومه على الفئات المذكورة شكلا لا يتفق مع مكانة رئيس جمهورية .

دامت جولة الرئيس في انحاء سورية حوالي شهر ، زار خلالها مدن سورية الكبيرة والوسطى وبعض المدن الصغيرة النائية . والقى في كل مكان خطابا او اكثر ، فأكسبه ذلك شعبية من نوعية خاصة ، اذ لم يسبق لأى رئيس جمهورية سورى أن قام بمثل هذه الجولة فى انحاء سورية . اما الخطب التى القاها الرئيس على الحدود الشرقية القريبة جدا من الحدود العراقية ، وخاصة الخطاب الذى القاه فى دير الزور ، فقد تميزت بمضمونها الذى يصلح لاستقطاب الشعب العراقى .

التعديلات الوزارية فى المجلس التنفيذى السورى :

فى ١٩٥٩/١٢/٣١ ، أى بعد اسبوع من استقالة الوزراء البعثيين ، كلف السيد عبد الحميد السراج بادارة أمور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التى كان يراسها الوزير البعثى السيد عبد الغنى قنوت . وبذلك أصبح السيد السراج يدير وزارتين معا . أما بقية الوزارات التى استقال وزراؤها ، فبقيت شاغرة حتى الثانى عشر من آذار ١٩٦٠ . ان استمرار عجلة الحكم رغم وجود وزارات شاغرة ما يقارب الشهور الثلاثة ليدل على ان دور الوزارة فى الواقع اقل بكثير من الدور الذى يفترض بها ان تلعبه فى تحمل مسؤوليات الحكم .

وبعد الأشهر الثلاثة هذه ، واثناء وجود الرئيس فى دمشق تم ملء الشواغر بوزراء جدد .

---

(١) لقد سمعنا القاء الخطاب من جهاز الراديو مباشرة ، ولاحظنا ان الخطيب يترك بين فقرة واخرى فترة من الصمت ، تملأ عادة بعواصف التصفيق من جموع السامعين . لقد لمسنا من جهة كيف ان الخطيب يتعمد وجود فترات الصمت هذه ... وكيف يتوقع استجابة الجماهير ... وشعرنا فى ذات الوقت بعدم استجابة الجماهير الى ما يقوله الخطيب . فلم تأسرهم على ما يبدو بلاغة الالقاء ... أو انهم كانوا يعيشون ، رغم حضورهم وسماعهم ، فى واد ، بينما كان الرئيس يعيش فى واد . ومضت فترة ليست بالقصيرة ، فاذا بنا بعدها نفاجأ بهتافات يلاحظ كل سامع موضوعى لها ، أنها مصطنعة ، وانها حشرت فى الصورة حشرا . بل ان عناصر الهتافات الدخيلة هذه لم تجد القيام بدورها اذ كانت « الضوضاء الصوتية التى يحدثونها لا تتناسب دوما مع متطلبات ما يلقيه الخطيب ... بل كم من مرة قاطعوا الخطيب فى صلب جملة يقولها ، ليثبتوا وجودهم بالصراخ .

واننا لنتساءل اليوم : هل كان حشر التصفيق فى الاذاعة عملية مونتاج فاشلة داخل استوديوهات الارسال ؟..

كان من ضمن الوزراء الجدد أربعة من العسكريين ، الذين يعتبرون من كتلة الضباط المحايدين فى الجيش السورى ، والتى كان يترأسها أدبيا السيدان امين النفورى واحمد عبد الكريم . وكان اثنان من الأربعة ، وهما السيدان احمد الحنيدى . وجادو عز الدين اصدقاء شخصيين للوزيرين المذكورين . وكان لهذا التعيين معنى خاص ، من المستبعد جدا ان يكون حدث مصادفة بحتة ، وانما قد افتعله الرئيس وتقصده . فوجود ضباط محايدين فى الوزارة ، يسهل على الرئيس قبول استقالة الوزيرين المركزيين ، دون أن يحدث استغراب أو تساؤل ضمن كتلة الضبط المحايدين . ولقد تمكن الرئيس بذلك من اكساب استقالتى عبد الكريم والنفورى صفة شخصية بحتة ، معزولة عن أى اتجاه ما . وسبب هذا التعيين ظهور جفوة فرقت بين الضباط والاصدقاء .

السيد عبد الحميد السراج :

أثناء الاعتداء الثلاثى على مصر وبايعاز من السيد عبد الحميد السراج قام النقيبان فى سلاح الهندسة هيثم أيوبى ، والمرحوم كامل عرنوس بنسف انابيب البترول واجهزة الضخ التى توصل البترول العراقى الى شاطىء البحر الأبيض المتوسط . وقد اخذ اسم السيد السراج يلمع منذ توليه التحقيق مع القوميين السوريين المتهمين بمقتل المرحوم العقيد عدنان المالكى فى ٢٢ نيسان من عام ١٩٥٥ ، وبعد متابعته لعدة مؤامرت تعرض لها الحكم الائتلافى فى سورية قبيل الوحدة ، وكانت الذروة حين كشف المؤامرة التى أريد بها ايقاف الوحدة بين سورية ومصر ، والتى كلفت عاهل المملكة السعودية السابق حوالى ٢٠ مليون ليرة . وكانت هذه المؤامرة من اسباب نقمة المرحوم الملك فيصل على أخيه .

وبعد قيام الوحدة . عين السيد السراج وزيرا للداخلية فى القطر السورى، ان مجرد نقله من مكانه الشديد الحساسية فى الجيش ، حيث يشرف على أخطر المكاتب هناك ، ليعتبر اضعافا له ... ولا يغير من ذلك اقتران هذا النقل بترفيع ظاهرى من الناحية الادارية . فجهاز المكتب الثانى المتشعب لم يعد بين يديه ، وانما بين ايدى ضباط مصريين عينهم المشير عبد الحكيم عامر . لكن السيد السراج تلافى هذا النقص بتنظيم جهاز بديل ، فقام بانشاء أجهزة المباحث والمكتب الخاص . واكتسب هذا البنيان البوليسى السرى الجديد شرعية ظاهرية لبقائه منذ الحملة الشديدة التى جردت على الشيوعيين فى نهاية عام ١٩٥٨ . ولكن زوال الخطر الشيوعى لم يؤد الى الحد من نشاطات هذه الأجهزة البوليسية ، وانما زادت من نشاطاتها وتكاملت حلقاتها لتصبح سيفا مسلطا على كل من يبدى رأيا لا يتفق واتجاه الحكم .

اذن فلم يستغن الرئيس عبد الناصر عن السيد السراج مباشرة بعد الوحدة ؟

لانه كان مازال يحتاج اليه والى سـطوته فى ضرب عدد من ضباط الجيش ، ثم فى ترويج الاشاعات حول الأشخاص والهيئات التى يمهد لعزلها ، ثم فى اقالة الوزير التنفيذى السـيد رياض المالكى ، الذى خذله زملاؤه البعثيون ، وبعد ذلك حين تمت تصفية العناصر البعثية من الحكم . ولكن انتخابات الاتحـاد القومى اثبتت وجود منافسـة بين السـيد السراج وبين الحكم فى القاهرة بعد ان كشف النقاب عن نشـاط شبكة استعلامات قائمة بذاتها ، تنشط فى اتجاه معاكس لنشـاط شبكة السراج ، ولها اتصـال مباشر مع القاهرة . فبعد الانتخابات هذه ، وبعد عزل البعثيين تبلور فى سـورية اتجاهان قويان : الأول يتمثل بالسيد السراج ، الذى لا يعاكس سياسة الرئيس عبد الناصر من ناحية المبدأ ، وانما بدأ يشـك بنواياه منذ علمه اليقين بأمر شـبكة المخابرات التى تناوىء شـبكته سرا . والثانى يتمثل بالمشير عبد الحكيم عامر ، الذى يحظى بثقة وتأييد الرئيس التامتين ، والذى لديه من الصلاحيات فى سـورية ما يقارب صـلاحيات الرئيس عبد الناصر على مستوى كل الجمهورية .

واصبح الاصطدام بين هذين العاملين امرا لا مناص منه . ولم يعد الأمر سوى قضية وقت وفرصة لا اكثر ولا أقل . وكانت الحرب غير المعلنة بين العناصر التابعة للجبهتين تأخذ أشكالا مختلفة ، دون ان تبلغ صفة العلنية ، الا فى أواخر أيام الوحدة كما سنرى . ولم يكن السيد السراج فى هذه الحرب مدعوما من حزب ، أو من فئة مصلحية شعبية ما ، لانه اصبح مكروها من كل الشعب ، اذ شارك فى ضرب كل الفئات واحدة بعد الأخرى ، دون أن يحسب حسابا لصـديق يدعمه فى سـاعة المحنة . اما اجهزته المباحثية التى كانت تشكل السند الوحيد بالنسبة اليه ، فلم تكن تبلغ من القوة ما يجابه به خصمه الجديد فى سورية ، والذى يتمتع بصلاحيات شاملة ، وبدعم رئيس الجمهورية .

الفصل الثامن عشر

مجلس الأمة
في الجمهورية العربية المتحدة

عند قيام الجمهورية العربية المتحدة كان في سـورية مجلس نيابي ، انتخب الشعب اعضاءه في جو من الحريات الديموقراطية المتعارف عليها . وكانت الحياة الحزبية والنشاط الحزبي مسموحا بهما ، مما يجعلنا نقول ان نواب ذلك المجلس كانوا يمثلون الى حد كبير التكتلات المختلفة ، والاتجاهات المتباينة المنتشرة في صفوف الشعب . وكان في مصر مجلس للامة . وكلا الكيانين التشريعيين وافق على قيام الوحدة في الخامس من فبراير عام ١٩٥٨ كما رأينا .

لقد بينا في معرض الكلام عن الاستفتاء الذي جرى في سورية ومصر ، ان هذا الاستفتاء لم يكن له لزوم اطلاقا ، بعد ان وافق ممثلو الشعبين على الوحدة دون قيد أو شرط . ولكننا نتســـاءل اليوم ، لماذا لم يدمج هذان الكيانان التشريعيان لتشكيل السلطة التشريعية الجديدة للجمهورية العربية المتحدة ؟ فلو تم ذلك لما حصل انقطاع الاستمرار في ديموقراطية الحكم ، ولما بقيت الجمهورية بدون جهـاز تشريعي ما يزيد عن عامين . قد يجيب البعض بأن النائب السوري كان يمثل عددا من المواطنين يقل او يزيد عن العدد الذي يمثله النائب في مصر ، مما يجعل النسبة غير متوازنة . ولكننا نجيب على هذا الاعتراض بأن أمر تعديل النسبة لم يكن صعبا على الاطلاق فان كان عـدد نواب احد المجلسين يقـل عما يجب ، لأمكن اجــراء انتخابات تكميلية تسـد الفارق خلال اسبوعين .

ولكنا حين نجد الرئيس عبد الناصر يحـل المجلسـين ، ويحكم فرديا طوال عامين ، ثم نجده يعين بعدها أفراد مجلس الأمة الجديد تعيينا من عنده ، نستنتج انه لم يكن يرتاح لتمثيل ديموقراطي صحيح للشعب . فلو قامت الوحدة على اسس واضحة يشترك في وضعها السـياسيون السـوريون ، لما حصلت هذه الأمور منذ البدء ، ولما تطورت الى هذه المضاعفات . فمسـؤولية أولئك الساسة الذين سمحت عواطفهم ، بل تسرعهم بل طيشـهم ، بحصول هذه المضاعفات لكبيرة جدا . وهذه المسؤولية تصيب ساسة سورية أكثر مما تصيب الساسة في مصر ، اذ لم يكن لهم رأي سوى ما يريده منهم الرئيس . ونختص البعثيين بالقسط الأوفى من مسؤولية السوريين ، لأنهم كانوا لولب الوحدة ، ولأنهم عاكسـوا كل من اراد استيضـاح الأسس التي ستقوم عليها دولة الوحدة .

« انشـــاء » مجلس الأمة :

استمر حكم الرئيس الفردي طيلة ٢٩ شهرا بقيت خلالها الجمهورية بدون مجلس تشريعي . وفي ١٣/٥/١٩٦٠ أعلنت الصحافة عن قرب اجتماع مجلس الأمة ، وحددت يوم ٢١/٧/١٩٦٠ لانعقاد أول جلسـة له . وفي ١٨/٧/١٩٦٠ ، اي قبل موعد الجلسـة المنوه عنها بأيام ثلاثة فقط ، صـدر قرار جمهوري بتعيين ٦٠٠ نائب لمجلس الأمة . وكان ثلث هـذا العـدد من السوريين . ومن اصـل النواب

السوريين المائتين كان ٤٦ نائبا اعضــاء فى المجلس النيابى الســورى الذى وافق على الوحدة . وفى هــذا العدد نجد مخالفة ضمنية ، لكنها أساسية لما نص عليــه الدستور المؤقت . فالمادة ١٣ من هذا الدســـتور تقضى بوجوب كون نصف نواب مجلس الأمة الجديد ، أى ٣٠٠ نائب ، من صفوف مجلسى سورية ومصر قبـــل الوحدة ، فان اتبعنا ذات النسبة المنصوص عنها اعلاه ، أى ثلث من الســوريين ، وثلثان من المصريين ، لكان توزيع الثلاثمائة نائب كما يلى : مائة من المجلس النيابى السورى السابق ، ومائتان من مجلس الأمة المصرى السابق . ولكن الرئيس عين ٤٦ من السوريين فى حين بلغ المصريون ٢٥٤ نائبا . وبذلك أمكن له المحافظة ظاهريا فقط على الاطار الذى يتحدد بالمادة ١٣ من الدستور المؤقت .

وبعد يومين من اعلان الأسماء ، كان على النواب الاسراع الى القاهرة لحضور الجلسة الأولى ، التى كان توقيتها قبل أعياد ثورة تموز الثامنة بيومين فقط . وفى ٢٨ ثم ٣٠ تموز . انعقدت جلســـتان لمجلس الأمة جــرى خلالهما ترتيب الأمور الداخلية لمجلس الأمة من تحديد رئيس له ونواب له وما شــابه . وبعـد هاتين الجلستين انفض المجلس ، بعد أن حدد موعــد الفترة النيابية المقبلة فى ٣/١٠ من عام ١٩٦٠ ، أى ان الرئيس أصبح يســتطيع حتى ذلك الحين متابعة تســـيير دفة الحكم بمفرده ، بواسطة قرارات وقوانين رئاسية وبمعزل عن مجلس الأمة .

هل يعتبر مجلس الأمة سلطة تشريعية صحيحة ؟

لا يجوز لنا اعطاء مجلس الأمة هذا صفات هيئة تشريعية ديموقراطية بالمعنى الصحيح ، لأنه لا يمثل مختلف الاتجاهات الشعبية ، وانما يمثل ارادة شـــخص الرئيس فقط ، الذى يريد تنفيذ رأيه الســـياسى الخاص ، على اعتبار انه الرأى الصحيح الوحيد الذى يؤدى الى سعادة الشعب . ولم ينتبه الرئيس الى أن التعاون الجماعى لكل الاتجاهات فى حمل مسؤولية الحكم أفضل مردودا نتيجة من تمثيل اتجاه واحد ، مهما بلغ هذا الاتجاه من الوطنية واقترب من رتب الكمال . بل اننا لنتساءل بحق ، فيما اذا كان الهدف من تشكيل مجلس الأمة بهذا الشكل هو خلق تشريعية لها مهمة ما فعلا ، ام انه شكل ليصوت على القوانين التى يضعها الرئيس ، فيوافق عليها بالاجماع مكسبا اياها بريق الشرعية الزائف كما يحدث فى الدول الاشتراكية ؟ بل ان هذه الدول أفضل فى هذا الصدد لوجود نقاش حقيقى ضمن الكوادر الحزبية .

ان تشريعية من هذا النوع لا تعنى اذن ان مجلس الأمة سيشرع أية قوانين ، وانما يعنى أن على الشعب ان يتابع الســـير فى الاتجاه الذى اختطه له شـــخص الرئيس ، شاء هذا الشعب أم أبى .

الفصل التاسع عشر

توسيع السلطان الاقتصادى للدولة

وصف عام للوضع الاقتصادي السائد

زاد القحط الذي اصاب سورية ومنطقة الشرق الأوسط للمرة الثالثة من الأزمة الاقتصادية . فان علمنا أن ٧٥٪ من سكان سورية يعتمدون على الزراعة ، وعلى الأعمال والصناعات التي تتعلق بالزراعة ، لأدركنا فداحة المصاب ، ولاستطعنا تقدير التذمر الشعبي الذي بدأ يظهر .

يتسبب عادة وجود أزمة اقتصادية في دولة ما في تزايد المعارضة ، وبارتفاع أصوات الشكوى من أساليب الحكم . أما في سورية فقد اقترنت الأسباب الطبيعية للأزمة بأخطاء فاضحة في سياسة الدولة الاقتصادية . وكان الامعان في تنفيذ الاصلاح الزراعي من عوامل تفاقم الأزمة ، عوضا عن أن يخفف من وطأتها . فصاحب الأرض أوقف استثماراته ، لأن الدولة سحبت منه أقساما كبيرة من ملكه ، ولأنه أصبح يخشى الاتجاه الذي يمكن الدولة من ((**الاستيلاء على أملاك الناس**)) على حد تعبيره وان نظرة الى الأرقام حول الاستيلاء على الأرض ، وحول توزيعها ، توضح أبلغ توضيح مدى الأذى الذي ساقته الدولة باصلاحها الى الاقتصاد العام :

تدل الاحصاءات الصادرة من وزارة الاصلاح الزراعي في سورية على ان ٤٧٥٢٠١ هكتارا قد استولت عليها الدولة حتى ١٩٦٠/٨/٣١ . أما ما وزع من الأقسام المصادرة ، فقد بلغ حتى الشهر العاشر من عام ١٩٦٠ مقدار ١١٦٠٠٠ هكتار (١) . أي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع الأرض المصادرة بقيت بدون استثمار فلماذا صادرتها الدولة ممن كان يزرعها ان كانت هي عاجزة عن ذلك ؟ . بل أن اقساما من الربع الموزع بقيت أيضا دون استثمار ، لأن الفلاح الذي أصبح مالكا للأرض فقير ، لا يملك المال اللازم لشراء البذار ، ولا يستطيع تمويل عيشه وعيش عائلته ريثما يغل الموسم . والدولة لم تستطع سد الثغرة الناشئة ، لأنها لم تخطط تخطيطا سليما ، ولأنها نفسها كانت فقيرة في ذلك العام . فالقحط أصاب مواردها في الصميم ، لأن القطاع الزراعي وما يحيط به من أعمال وصناعات ، يساهم بتمويل ٥٠٪ من ميزانية الدولة . ولقد وزع البنك الزراعي السوري في عام ١٩٥٩ مبلغ ٢٣ر٥ مليون ليرة سورية على المزارعين (٢) ولم تكن توزع الأموال الا في حالات نادرة جدا ، وانما كان يوزع البذار . فمبلغ ٢٣ر٥ مليون ليرة لا يكفي لسد الحاجة من البذار ، لأن المساحة المزروعة كانت تحتاج الى ما قيمته ٣٠٠

---

(١) اخذت هذه الارقام من تقرير وزير الاصلاح الزراعي التنفيذي بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ وقد نشر في ((بيانات السادة الوزراء ...)) صفحة ١١١ وما بعدها .

(٢) من بيان وزير الاصلاح الزراعي صفحة ١١٣ .

مليون ليرة (٣) فباقي الأرض كان يعتمد على باقي المالكين وبالأخص على المولين والمزارعين الأغنياء . لكن تصرفات الدولة أخافتهم فأحجموا عن التمادي في الاستثمار . يضاف الى ذلك أن عددا كبيرا من الفلاحين الذين حصلوا على البذار من البنك الزراعي باعوه لقضاء حاجاتهم الحياتية الماسة ، فالدولة التي أصدرت قانون الاصلاح الزراعي لم تكن قد نظمت أمورها بحيث تستطيع تأمين حاجات ذلك الفلاح الصغير كما كان يتم الأمر في ظل المولين ، وأصحاب الأراضي . أي ان ((**ظلم**)) مالك الأرض الاصلي كان أرحم وقعا على كثير من الفلاحين من ((**عدالة**)) الدولة . ونحن نكرر أننا لا ندافع عمن أعطى ظلما لقب اقطاعي ، ولا نحارب الاصلاح الزراعي ، وانما نهاجم التصرفات غير المدروسة ، والتي تحمل طابع الانتقام والشراسة ، والتي ساهمت الى حد كبير في تدهور اقتصاد سورية .

ومن لطيف المفارقات في مذكرات صلاح نصر أن يتعرض للاصلاح الزراعي السوري فينتقد الدولة التي لم تبدأ بتوزيع اراضيها غير المستثمرة انما ((**قامت بنزع الملكية الفائضة من أصحاب الأراضي ذات الملكيات الكبيرة . وقد سادت سورية شكوى عامة وتذمر من الملاك الذين كانت تنزع ملكيتهم عن بعض أراضيهم الزائدة عن حدود القانون ... وكانت هناك شكوى تتعلق بسوء تطبيق القانون الذي نص على حق المالك في اختيار نصيبه مما يقره القانون مكانا ونوعا ، ولكن وزارة الاصلاح في سورية ــ والتي وقعت تحت سيطرة البعثيين ــ كانت تستولي على ملكية المالك كلها ثم تقوم بتخصيص نصيبه ... في المكان الذي تراه دون أخذ اعتبار لمصلحة المالك أو رغبته أو اختياره . وهكذا خلقت مجالا للأهواء وروح الانتقام والمناورات السياسية والمساومات**)) (٤) .

ان ما ذكرناه من كلام صلاح نصر لا يمثل فقط الحقيقة انما يدين الرئيس ! فما عرفه صلاح نصر عرفه الرئيس .. فلماذا لم يتدخل وهو المخول دستوريا بفعل كل شيء ؟ فاذا امعنا في مذكرات صلاح نصر وجدنا الجواب بعد عدة صفحات اذ يقول : ((**ويبدو أن عبد الناصر كان يريد زيادة نقمة القوى الأخرى على البعثيين حتى يحين الوقت الذي يراه مناسبا لاخراجهم من الحكم ، فاذا ما أخرجهم من الحكم كان في ذلك ارضاء كاملا وتقديرا كبيرا من القوى الأخرى** (٥))) وبالفعل .. لم تنته الشكاوى من تطبيق القانون الزراعي حتى فصل الوزير البعثي مصطفى حمدون واستبدل بوزير آخر غير بعثي وانما ضابط ورفيق سلاح لحمدون وهو أحمد الحنيدي ، الذي كانت مهمته كشف وادانة الاخطاء التي ارتكبها زميله الضابط الوزير البعثي .

---

(٣) من بيان وزير الاصلاح الزراعي صفحة ١٣٠ .

(٤) ((صلاح نصر)) صفحة ١٨٤ .

(٥) ((صلاح نصر)) صفحة ١٨٩

ولم تقتصر آثار الأزمة فى القطاع الزراعى على سكان الأرياف فقط وانما تجاوزته الى ناقل المحاصيل الى المدينة ، والى معامل التعليب والحفظ ، والى كل من له علاقة بالانتاج الزراعى . وقد أدى انخفاض التصدير من الانتاج الزراعى الى انخفاض الواردات من العملات الصعبة الأجنبية التى تمول بها سورية استيرادها عادة . وأصبحت سورية تستورد القمح والحبوب لتفادى أزمة شديدة ، بعد أن كانت هى تبيع الحبوب . وقد زاد ذلك من ضائقة الدولة المادية . وانتشرت البطالة لأن البدو والفلاحين توافدوا على المدن . فماشية البدوى أخذت تذوى وتموت لقلة المرعى ، وزراعة الفلاح جفت لقلة الأمطار . فالعمل الذى كان يتطلبه موسم الحصاد زال ، وكان على هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على الحصاد البحث عن مورد رزق آخر فى المدينة . وكانوا يقبلون بكل أجر يقدم اليهم مما أساء الى سوق العمل ، ومما ضاعف من آثار الضائقة على العموم .

الطرق التى لجأت اليها الدولة لتخفيف وقع الأزمة :

لقد اعتقدت الحكومة انها تستطيع تفادى الأزمة حين تزيد من سيولة النقد فى الدورة الاقتصادية . وكان رائدها فى عملها مبدأ اقتصادى يقول بأن شيئا من التضخم المالى يفعل فى انسياب الحركة الاقتصادية فعل الزيت فى الآلات . لكن الدولة لم ترع أن الشروط التى تسهل للمبدأ الاقتصادى المذكور القيام بمهمته غير متوفرة فى سورية . ولم تتنبه الى أن السيولة الفائضة ستخزن فورا من قبل أصحاب الأعمال الذين يتلقون هذه السيولة ، أو سيحاولون تهريبها الى خارج سورية ، حيث لن يصيبها شبح التأميم ، وحيث الربح من الاستثمارات أكبر . يضاف الى ذلك أن زيادة السيولة التضخمية بطرح كميات من النقد لا تغطية لها ، يسيء الى مقدار الثقة بالنقد ، مما يجعل الناس يحاولون قلب العملات المحلية الى عملات موثوق بها . وبذلك يزداد عرض العملة المحلية وتنخفض قيمتها .

تحديد الحرية الاقتصادية :

بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ تقدمت وزارة الاقتصاد التنفيذية فى الاقليم السورى بتقرير عن الاجراءات التى تمت حتى ذلك الوقت فى سبيل انعاش الحركة الاقتصادية فى الاقليم (٦) .

وفيما يلى نلخص هذه الاجراءات :

— تشجيع وتسهيل الاستثمار بشكل عام . (لكن التقرير لم يحدد بالضبط ، ما هى الخطوات التى اتخذت لذلك) .

---

(٦) تجد النص الكامل فى : « بيانات السادة الوزراء ... » صفحة ٢٢ — ٤١ .

ـــ ضمان رؤوس الأموال الأجنبية ، لتشترك فى تنمية الاقليم اقتصاديا .

ـــ تثبيت الأسعار لبعض الحاجيات ، وتحديد الارباح لحاجيات أخرى .

ـــ حماية الانتاج المحلى عن طريق منع استيراد بعض المواد التى لا يمكن الحد من دخولها عن طريق زيادة الجمارك .

ـــ ازالة الحاجز الجمركى القائم بين الاقليمين . وقد تم ذلك بالقانون رقم ١٣١/١٩٥٨ الصادر فى ٣١/٨/١٩٥٨ . وتنص المادة الأولى منه على ما يلى :

((تعفى المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التى يكون منشؤها الاقليم الشمالى أو الاقليم الجنوبى من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية فى كل من الاقليميين)) .

ـــ حماية الاقتصاد القومى من سيطرة راس المال الأجنبى . ولهذا الغرض نص القانون رقم ٦ لعام ١٩٥٩ الصادر فى ١/٩ من ذلك العام عن عدم جواز وجود شخص غير عربى فى ادارة فروع الشركات الأجنبية ضمن الجمهورية العربية المتحدة . واعتبارا من ذلك التاريخ أصبح من الواجب على الشركات الأجنبية ان تختار ممثلها من رعايا الجمهورية العربية المتحدة . وان كان تمثيل الشركة الاجنبية يحتاج الى شركة محلية ، فيجب ان تكون الشركة المحلية بأيد عربية ١٠٠٪ .

عدم جدوى الاجراءات السابقة . لانعاش الاقتصاد :

ان نظرة متفحصة موضوعية على هذه الاجراءات تبين عدم كفايتها لاحياء الاقتصاد . بل ان الناقد ليدرك أن هذه الاجراءات ستزيد من حدة الأزمة عوضا عن التخفيف منها . لأن امعان الدولة فى تدخلها فى الشئون الاقتصادية يؤدى الى تقهقر وتراجع النشاط الفردى ، الذى يشكل عماد القطاع الخاص ولولب التقدم .

ان تحديد الأسعار ، وتثبيت الأرباح بسلطان القانون لن يؤدى الى الهدف المرجو . فالسوق السوداء ستترعرع فى هذه الظروف ، وستكون وطاة هذه السوق على الشعب سيئة ، وستفقد الدولة بتأثير السوق السوداء ، قسما من دخلها المشروع . أما لو خفضت الدولة الحاجز الجمركى للسلع المعنية ، لأمكن الضرب على أيدى المحتكرين ، او أصحاب الحصر بطريقة مفحمة وغير مباشرة ، ودون أن يجزع حملة النشاط الاقتصادى فى القطاع الخاص من أن الدولة ستستولى على زمام الاقتصاد . وعلينا أن نعلم ، أن النشاط الاقتصادى ، وصحة ومتانة الاقتصاد فى **دولة ما ، لايقاس بالقيمة المطلقة من الثروات الطبيعية والأموال الموجودة فى هذه**

الدولة ، وانما بوجود الرؤوس المفكرة التي تجيد استثمار هذه الأموال والثروات ، وفيما اذا كان الحكم يفسح المجال لهذه الرؤوس بالنشاط الايجابي . واذ نقول ذلك لا نريد الدفاع عن نظام اقتصادي ليبرالي حر مطلق ... لأن مثل هذا النظام سيؤدي الى الفوضى المطلقة ، والى استغلال بشع لجموع العمال . وانما نؤكد دور الدولة في توجيه الاقتصاد ، وحفظ حقوق العمال الاجتماعية ، عن طريق سلطاتها التشريعية ، وعن طريق كونها اكبر قوة شرائية ومستثمرة في الدولة . ان توجيه الدولة للاقتصاد لا يعني تملكها له ، ولا يعني تأميم الشركات ، وانما منح حرية العمل للأفراد ، وفتح المجال لأصحاب العمل بالربح ، بشرط تأمين ، وحماية ، وضمان الحد الأدنى من حقوق العمال بقوة القانون والتشريع .

لقد كانت ازالة الحاجز الجمركي المفاجيء بين الاقليمين اجراء لصالح الاقليم المصري على حساب الاقليم السوري ، ففي تقرير وزير الاقتصاد التنفيذي السوري ، الذي لخصنا اقساما منه على الصفحات السابقة ، نجد الوزير التنفيذي يلفت الأنظار الى الأزمة التي وقعت فيها صناعة النسيج في الاقليم السوري ، بعد دخول انتاج الاقليم المصري من النسيج دون قيد أو شرط (٧) . فان علمنا أن صناعة النسيج هي أقوى صناعات الاقليم السوري ، لأدركنا عظم مصاب الصناعة السورية من هذا الاجراء . وهنا نريد الاستدراك مشيرين الى ان زوال الحاجز الجمركي بين اقليمي دولة واحدة لأمر طبيعي وأساسي في ذات الوقت . ولكن الوصول الى هذا المستوى يجب ان يتم على خطوات لكي يستطيع اقتصاديو الاقليمين من التوفيق التدريجي في تعديل النظم ، لكيلا تأتي الصدمة مفاجأة ، بحيث يصعب على الشركات الناشئة والصغيرة الصمود في وجهها .

ومن السهل على الباحث أيضا كشف التناقض الواضح بين ما ينص عليه القانون رقم ١٩٥٩/٦ ، الذي يمنع الشركات الأجنبية من اشراك بعض افرادها في تمثيل مصالحها ، وبين ادعاء الحكم برغبته في اشراك رؤوس الأموال الأجنبية في تنشيط اقتصاد سورية . ففي المرسوم السوري القديم رقم ١٥١ لعام ١٩٥٢ كان يحق للشركات الأجنبية انشاء شركة محلية تمثل شؤونها . وتتكون الشركة المحلية من مواطنين سوريين يملكون ٦٧٪ من هذه الشركة ، ويجوز كون الثلث الأخير بيد

---

(٧) يعطينا الجدول التالي انتاج سورية من النسيج بالطن منذ عام ١٩٥٧ حتى عام الانفصال .

١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
١١١٣	١٢١٨	٨٩٠	١٠٩١	١٢٠٠

المرجع : « المجموعة الاحصائية » لوزارة التخطيط السورية صفحة ١٩٣ .

فلو راعينا مبدأ « التسريع » « الاقتصادي » وعامل « المضاعف » لادركنا كم هو الاثر السيء على اقتصاد سورية ، ان انخفض الانتاج بمقدار ٣٢٨ طنا في عام واحد . اي ٣٥٪ من انتاج عام ١٩٥٩ .

اشخاص أجانب يعينون من قبل الشركة الأم . وقد أجاز المرســـوم انتخاب أفراد اجانب في مجلس ادارة الشركة المحلية بشرط الا يكون لهم اكثرية الأصوات . أي أن المرسوم السوري القديم احتفظ للرعايا السوريين بالسلطة العليا في الشركات هذه ، وضمن لهم حقوقهم خير ضمان من خلال سيطرتهم على ثلثي الأصوات، دون أن يجعل المستثمر الأجنبي يشك في نوايا الحكم تجـاه الأموال المستثمرة من قبله . أما ان نطلب من الشركات الأجنبية أن تسخر عشرات بل مئات الالوف من الليرات ، دون أن يسمح لها بأن ترسل أي ممثلين عنها يشاركون في ادارة مصـــالح الشركة باعطاء اصواتهم ، فهذا أمر غير منطقي اطلاقا . فقد تفرض علينا المصلحة الوطنية ان نمنع ممثلا اجنبيا من ان يتخـذ قرارات باسـم الشركة ، بل ان هـذا لواجب . ولكننا لا نستطيع منعه من تمثيل نفسه في مجلس الادارة لفرع شركته ، ولا نستطيع حرمانه من حـق التصـويت ان كانت أغلبيـة الأصـوات في ايد وطنية ... فأما نعطي المستثمر الأجنبي هذا الحد الأدنى من الحقوق التي لا يمكنه بواسـطتها من التأثير على سياسة الشركة ، أو لنبتعد عن النفاق بأن نبين له عدم رغبتنا في اسـتثماراته لدينا . وعلى ضوء هذا الشرح ندرك التضليل في سياســة الدولة ، حين ادعت تشجيعها للاستثمارات الأجنبية ، في حين انها وضـعت في وجه الأجنبي مختلف العراقيـــل .

ان الاجراءات السابقة كانت اذن في غير صالح نشـاط العملية الاقتصادية . ونتج عن ذلك أن أصبح ربح رؤوس الأموال في خارج سورية أكبر من الفائدة المحتملة في داخلها وأدى ذلك الى زيادة هجرة الأموال من سورية .

اقفال السوق الحرة للنقـد :

ادى تفاقم هجرة الأموال السورية الى صدور القـرار الجمهوري رقم ١١ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٢/٤ ، الذي ينظم التعامل بالعملات في الاقليم السـوري ، والذي يمنع تصـــدير الأموال أجنبيـــة أم محليـــة ولكن هـــذا القـــرار لم يؤد الا الى تنشـــيط حـــركة تهريب الأمـوال بشـكل لم يسـبق لسورية ان عاشته في عهد من العهود . لقد أخطأ واضع القرار المذكور فيما وضع ، اذ حاول معالجة الجذور العميقة للعرض بتغطية المظاهر السـطحية فقط . فلا غـرو أن فشل في تحقيق هدفه . وقد أدى تزايد تهريب العملات من سورية الى انخفاض الليرة السورية الى اقل من نصف ليرة لبنانية خلال فترة قصيرة بعد صـدور القرار المذكور .

وفي ذات التاريخ الذي تقـرر فيه اقفال السوق الحرة للقطع النادر لم يعـد الدكتور عزة الطرابلسي حاكما لمصرف سورية المركزي . وكان هذا الرجل يشـكل

العقبة الكأداء في وجه كل مسعى من قبل الرئيس الى الاسراع في توحيد النقدين السوري والمصري . فوجود الدكتور طرابلسي كان بمثابة ضمان لأصحاب العمل السوريين بأن الوضع مازال غير مهدد . اما حين غادر منصبه دون أن يجدد العقد معه ، فقد جعل ثقة رجال الأعمال والاقتصاد بالعهد تنهار الى الحضيض (٨) .

التصادم بين الدولة والصناعيين :

قوانين تموز الاشتراكية :

لم تؤثر التدابير السابقة على طبقة الصناعيين مباشرة . فزيادة الجمارك أعطتهم فرصة لزيادة الربح وكانت الدولة تسهل لهم الحصول على ما يحتاجونه من

---

(٨) في يوم الجمعة الواقع في ١٩٦١/١٠/١٣ القى الدكتور عزة الطرابلسي حديثا في الاذاعة والتليفزيون بين فيه أسباب رفضه للسياسة الاقتصادية ايام الوحدة . (تجد النص في « الحياة » البيروتية عدد رقم ٤٧٥٤ ، بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٤ . على الصفحة الثانية . وفي « سورية ومصر بين الوحدة والانفصال » صفحة ١٨٥ وما بعدها .) وفيما يلي نوجز هذا الحديث لاهميته :

(أ) كان الدكتور عزة الطرابلسي رئيسا للجنة الخبراء التي تضع مشروع الخمس سنوات للتنمية في سورية . وبعد عدة أشهر من العمل ، قدمت هذه اللجنة المشروع الى المسؤولين . وكان المشروع يعتمد على ان المبالغ التي ستتوفر للدولة خلال السنين الخمسة ستبلغ ١٧٥٠ مليون ليرة سورية . ولكن هذا المشروع غير وعدل من قبل المسؤولين ، فاصبح يعتمد على ان واردات الدولة خلال السنين الخمسة ستبلغ ٢٧٥٠ مليون ليرة سورية . ولم يحدد المسؤولون ، من أين سيأتي المليار الجديد . لكن السياسة التضخمية للنقد ،والتي تخفض قيمة النقد ، اوضحت فيما بعد كيف سيوفر المسؤولون هذا المليار . ويعلق الدكتور طرابلسي على ذلك بقوله : « لقد ابنت رأيي في ذلك الوقت عن خطأ هذه الخطة وعدم امكان تنفيذ هذه الموازنة الانمائية .فكان من نتائج ذلك الذعر الاقتصادي الذي شهدناه في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ وأؤكد للمواطنين انه لم تمر على فترة من حياتي المسلكية اصعب واعنف واكثر مرارة من هذه الفترة التي كنت المس فيها الداء واعرف الدواء، ولكن الحاكم كان يأبى ان يامر بالشفاء » .

(ب) الميزان التجاري : لقد تطور العجز في الميزان التجاري السوري كما يلي : بملايين الليرات

١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١ (الاشهر التسعة الاولى فقط)
٦٨	٣١٨	٢٧٠	٤٣٣	٢١٠٧

(جـ) التاميم . فلقد آدت هذه السياسة الى النتائج التالية :

١ ـ تجمد الاقتصاد الفردي .

٢ ـ انخفاض قيمة الليرة السورية .

٣ ـ انخفاض الاحتياط من العملات الاجنبية الى النصف .

٤ ـ ازدياد دين الدولة بمقدار ١٠٠٪ .

٥ ـ ازدياد مطلوبات الدول الاجنبية من سورية بمقدار ٥٠٪ .

(د) السياسة التضخمية التي زادت سيولة النقد بمقدار ٢٣٪ بدون زيادة التغطية بذات النسبة .

العملات الأجنبية لشراء المواد الأوليــة والأجهزة اللازمة فاســـتمرار انتاجهم كان مضمونا . وتصريف هذا الانتاج بربح جيد كان مضمونا ايضا . وهذا غاية ما يطلبه رجل الصناعة . ولكن فترة الاطمئنان هذ انتهت فى الشهر السابع من عام ١٩٦١ . ففى ١٩ تموز من ذلك العام صدرت القوانين ذات الارقام : ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٩٦١/١١٥ وكانت هذه القوانين بمثابة حجر الزاوية فى موقف الحكم من الصناعيين ، واصحاب الشركات الكبرى . وملخص ما تضمنته هــذه القوانين هو ما يلى : (٩) .

ــ توزع ٧٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين .

ــ توزع ٢٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع على العمال والموظفين .

ــ لا يجوز أن يزيد عن خمسة آلاف جنيه او خمسين الف ليرة ، مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة لمؤسســـة ما او اى عضــو آخــر ، بما فى ذلك جميــع التعويضات المحتملة من مكافآت ، وبدل اسفار وما شــابه . (ان التحديد السارى المفعول فى مصر بالقانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ لا يعطى رئيس مجلس الادارة أكثر من ٢٥٠٠ جنيه . والقانون الجــديد لا يلغى مفعــول القــانون القـــديم) .

ــ يجب الا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة اى شركة على ســبعة أعضــاء . اثنان منهم ينتخبان بالاقتراع السرى تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتمـاعية والعمل . أحد الاثنين يمثلّ العمال والآخر يمثلّ الموظفين (اما الاعضاء الخمسة من مجلس الادارة فلم يحدد القانون كيفية اختيارهم . لكن عدم النص على امكان انتخابهم يعنى فى الواقع ضرورة تعيينهم . ومن سيعين هؤلاء فى شركة وقعت فى ظــل ارادة الدولة ؟

ــ تبلغ ضريبة الدخل ٩٠٪ من الايراد ان تجاوز عشرة آلاف جنيه أو مائة ألف ليرة سورية . ويعفى من ضريبة الدخل من قل ايراده السنوى عن الف جنيه أو عشرة آلاف ليرة .

وبعد مضى يوم واحد فقط ، أى فى ١٩٦١/٧/٢٠ لحقت بالقوانين المذكورة آنفا خطوة اشتراكية اســاسية ، تعتبر أكبر ضربة لحقت بأصــحاب المشــاريع الصناعية ، فقد صــدرت القوانين ذات الأرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ للعام ذاته ، وتنص على تأميم جميع البنوك ، وجميع شركات التأمين ، وعــدد من الشركات الصناعية . وكانت الحصيلة أن تأممت ١٤٩ شركة تأميما كاملا وأممت ٩١ شركة

(٩) أخذنا النصوص الاصلية من « النشرة التشريعية » مباشرة وتجد هذه النصوص أيضا فى عدد الاهرام رقم ٢٧٢٤٩ ، الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو من عام ١٩٦١ ، صفحة ١ و٣ .

بمقدار ٥٠٪ ، وفى ١٥٠ شركة أخرى حددت ملكية الافراد بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى للفرد الواحد (١٠) . وقد اصابت هـذه التشريعات ٢٤ مؤسسة فى الاقليم السـوری .

لم تكن التاميمات اغتصابا دون مقابل ، وانما اعطى اصحابها سندات اسمية على الدولة مدتها ١٥ عاما ، تعطى عليها فائدة سنوية قدرها ٤٪ والسندات قابلة التداول فى البورصة ، التى اغلقت أبوابها قبل قرارات التأميم بيوم واحد ، ولمدة شهرين ، بموجب القانون ١٩٦١/١١٦ اى ان القانون سمح بتداول الاسـهم فى البورصة ، لكنه سد أبوابها باحكام فأين المنطق وأين حسن النية للمشرع ؟

وبعد اسبوع آخر اى فى ١٩٦١/٧/٢٨ صدر القانون رقم ١٩٦١/١٣٣ الذى أعطى العمال مزايا جديدة ، اذ خفض ساعات العمل الأسبوعية من ٤٨ سـاعة الى ٤٢ ساعة (١١) . وقد بررت الدولة هذا المرسوم برغبتها فى زيادة التشغيل . والتحليل المنطقى المجـرد يبرهن ظاهريا على ان المرسـوم المذكور سيزيد التشغيل بالضرورة فالمصنع الذى كان يحتاج الى ٤٨٠ سـاعة عمل فى الأسـبوع ، كان يكتفى بعشرة عمال يعمل كل منهم ٤٨ ساعة . اما حين يعمل كل من هؤلاء العمال ٤٢ ساعة فقط اى ٤٢٠ ساعة للعمال العشرة ، نجد عجزا قدره ٤٨٠ ـ ٤٢٠ = ٦٠ ساعة عمل . والتامين هذه الساعات الناقصة يفترض تشغيل عمال جـدد . لكن الواقع كثيرا ما ينقض المنطق المجرد . فالوف أصحاب العمل الذين لم يصبهم التأميم لم يفكروا لحظة واحدة فى توسيع أعمالهم ، وانما كان كل منهم يحاول خنق مصاريفه الثابتة، وخفضها الى أدنى حـد ممكن . فدفاع الدولة عن مصلحة العامل بهذا الشـكل التعسفى ، ووضع اشد العقبات فى وجه تسريح أى عامل ، جعل صاحب العمل يرى فى كل عامل عنده عبئا يحمل همه شاء أم أبى . لقد سـممت الدولة العـلاقة بين صاحب العمل وعامله ، مما كان فى غير مصلحة العامل بحال من الأحـوال ،

---

(١٠) استقينا النصوص الاصلية من « النشرة التشريعية » . ونجدها فى عـدد الاهرام رقم ٧٢٥٠ الصادر فى ٢١ يوليو ١٩٦١ ، صفحة ١ و٣ .

لقد حاولنا ايجاد تبرير وتفسير لصـدور القوانين الاشتراكية على دفعتين ، فلم نهتد الا الى التعليل التالى الذى لا تستطيع اثباته بوثائق ما :

لقد تضمن القسم الاول تشريعا يعطى العمال حقوقا كثيرة وثورية . واعطى اجهزة اعـلام الدولة فترة ٢٤ ساعة تشرح خلالها ، وتلقى الانوار على مكاسب العمال هـذه لكيلا يساء فهم تشريعات التأميم فى اليوم التالى . ولو صدرت كل القوانين دفعة واحدة ، لا تفسح المجال لبلبلة ، قد يستفيد منهـا اصحاب المؤسسات المؤممة مما قد يمكنها من محاولة الدفاع عن مصالحها .

(١١) من « النشرة التشريعية » ومن عدد الاهرام رقم ٢٧٢٥٨ الصادر فى ١٩٦١/٧/٢٩ ، صـفحة أولى .

وبالتالى فى غير مصلحة الاقتصاد القومى ككل . فلا عجب بعدئذ ان عدد العاملين لم يزد ، رغم هذه القوانين التقدمية ، الا فى بعض الشركات المؤممة . وقد حصل هذا على حساب مردود وانتاج الشركة ،وعلى حساب العمال الآخرين فيها . فالعمال الجدد سيشاركونهم فى الأرباح . واصبحت هذه الشركات تئن وترزح تحت وطأة الروتين الذى يرافق كل مصالح الدولة .

أما من الناحية الدعائية ، فقد بدا وكانما ربحت الدولة بفعل القوانين المذكورة تأييد طبقة اعرض من العمال . لكن هذا التأييد كان معلقا بنتائج القوانين الفعلية وهذه النتائج لم تبشر العمال بخير .

ولا يجوز الاعتقاد بان اعطاء العامل تلك المميزات جعلته فى وضع أفضل . لأن الواقع كان عكس ذلك . فقبل تلك القوانين لم يكن العامل عبدا لصاحب العمل من القطاع الخاص انما كان يتمتع بقسط كبير من الحرية ومن السيادة لأنه كان يستطيع التفاوض مع صاحب العمل والاعتراض على الشروط والمطالبة بزيادة الاجور وتحسين المزايا ، فان لم يوافق صاحب العمل ينطلق العامل الى أى صاحب عمل آخر ان كان يقدم له المزايا الافضل . ولن يستطيع أى صاحب عمل اجبار عامل لديه على الاستمرار لأن عملية الاجبار تشبه الانتحار . أما بعد صدور قانون العمل وبعد صدور القرارات الاشتراكية فأصبح العامل خاضعا لسلطات الدولة سواء كان يعمل فى القطاع الخاص ام العام . فان كان يعمل فى القطاع الخاص اضطر لمسايرة الدولة لانها حسب القانون الموحد هى الحكم الفصل فى اية قضية تقع بينه وبين صاحب العمل ، ولأن تشغيله فى أى مكان يخضع لقرار من الدولة لأن على كل عامل يبحث عن عمل أن يسجل نفسه فى دوائر العمل ، ومن المسجلين فى هذه القوائم فقط يجرى تشغيل العمال ، أما اذا كان العامل يعمل فى القطاع العام فأصبح عبدا للدولة لا يستطيع مفاوضتها ولا الاعتراض على قراراتها ولا المطالبة بشروط أفضل ولا التلكؤ بالعمل . بل انه حرم من حق الاضراب ومن حق تقديم مطالب جماعية ، وسيطرت الدولة على الانتخابات النقابية . فاذا تصرف عامل القطاع العام بما لا ترضاه الدولة لزجت به السلطات فى غياهب السجون بتهمة التخريب الاقتصادى والخيانة العظمى .

معنى وأثر التشريعات الاشتراكية :

بهذه التشريعات اخذت الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة ، لأول مرة ، شكلا واقعيا عوضا عن المفهوم النظرى المبهم الذى كانت تتميز به كل النظريات الاشتراكية العربية ، (على اعتبار الشيوعية اشتراكية ماركسية غير عربية) . وكانت هذه التشريعات ثورية حقا لأنها خرجت عن تقاليد المجتمع العربى محطمة اياها جذريا من ناحية النوع والمبدأ وليس من ناحية المقدار والشمول .

لقد قررت الدولة مسك خيوط الاقتصاد الأساسية فى يدها ، وعزل القطاع الخاص عنها ، لأن أصحاب العمل فى نظر الدولة لا يحسنون ادارة الاقتصاد ، بل يتآمرون على الدولة وعلى الشعب من أجل مصالحهم الخاصة . وقررت الدولة استخلاص حقوق العمال من اصحاب العمل المستغلين بفرض العدالة على أصحاب العمل بقوة القانون . وغاب عن خاطر الدولة أن هذه النظرة الساذجة الى العملية الاقتصادية لن تكون فى صالح العامل ولا فى صالح الدولة ولا فى صالح الاقتصاد العام .

فالعملية الاقتصادية غريبة فى تعقيدها ، وعجيبة فى شدة حساسيتها . يمكن ان تصمد فى وجه أي مؤثر خارجى ان توافرت ثقة العاملين فى الاقتصاد بأن الدولة لن تطعنهم من الخلف . وتنهار العملية الاقتصادية الى الحضيض فى أيام ... بل فى ساعات ان انعدمت الثقة وتسممت العلاقة بين الدولة ورجالات الاقتصاد . أما حقوق العامل فتتأمن أقصى تأمين ممكن حين تسهل الدولة الحوار النقابى الحر مع اصحاب العمل . وأما حين تضرب الدولة أصحاب العمل ، فتخسرهم وتخسر نشاطهم دون أن تربح العمال . بل ان الدولة ساهمت بقوة فى تخريب الجو الاقتصادى حين لصقت العامل بصاحب العمل لصقا ابديا مجحفا . فصاحب المصنع أصبح يخشى تشغيل عامل جديد وصار يبحث عن أحدث الآلات الصناعية الاتوماتيكية التى لا تحتاج الا لعامل واحد .. أو ان عاملا واحدا يخدم عدة آلات دفعة واحدة . وهذا ادى الى ضخ العملات الصعبة الى الدول الصناعية من جهة والى تحطيم فرص العمل لكثير من العمال .

فاللجوء الى الآلات الأحدث ليس بالضرورة من الاعمال البناءة فى البلاد الكثيفة بالسكان العاطلين .

فليس من الغريب بعد ذلك أن نجد هذه التشريعات ، رغم قلة عدد المتأثرين بها مباشرة ، قد اصابت عددا كبيرا جدا ، لا يمكن حصره . اننا لم نقل ، ولا نريد القول أن هذه التشريعات هدفت الى ضرب كل صاحب عمل مستقل . لكن اثرها الفعلى جعلها تظهر وكأنما هدفها كان ذلك بالضبط . فالشركات التى تلى فى حجمها تلك التى أصابها التأميم تجمدت مترقبة قدوم دورها ، لتشبه بذلك العصفور الخائف يقف لاحراك به ان رأى الباشق المفترس ينقض عليه . والشركات الاصغر التى كانت تتعامل مع الشركات الكبيرة ، وتعتمد عليها أصابها الجمود أيضا ... فالدافع الى العمل الخلاق ، الا وهو الربح ، قد شل ، لأن ظل الدولة أصبح يغطى الكبير والصغير من أصحاب المبادرة الفردية والطموح . لقد أصبح الفرد الطموح يتساءل : لماذا أتعب واربح ، وأوسع أعمالى ان كانت الدولة تهدد وجودى حين

ترانى قد اينعت ؟ وهكذا نجد حلقات السلسلة الاقتصادية كلها قد تاثرت الواحدة بعد الأخرى ، مما أدى بالطبع الى انخفاض النشاط الاقتصادى لكل الشعب .

أما الشركات المؤممة ، فقد اصيبت من بعد التأميم مباشرة بمرض بيروقراطية الدولة وروتينها البطيء . فالعامل . والمشرف والمدير اصبحوا موظفين لدى الدولة ورواتبهم يحصلون عليه ان انتجت الشركة او لم تنتج ، ان ربحت أو لم تربح ... فلا عجب بعدئذ أن هذه الشركات المتينة والتى كانت عمادا للاقتصاد أصبحت لا تكاد تغطى تكاليفها .

وبالاختصار فنحن نرى فى يومى ١٩ و ٢٠ تموز ، يومين فاصلين فى تاريخ الجمهورية العربية المتحدة . فمصير هذه الجمهورية تقرر فيما نرى بصدور هذه القرارات . ونحن لا نقصد من قولنا ان هذه التأميمات شكلت السبب الوحيد لفشل الوحدة . فالأسباب متشعبة ، وأكثر قدما من التأميمات ، وسنأتى على ذكرها فى الفصل الاخير ، لكن التأميمات كانت فى نظرنا القشة التى قصمت ظهر البعير ففى تقرير خاص موجه من شعبة المخابرات الى الفريق جمال فيصل حيث استقصى الآراء فى أوساط الشعب الرئيسية جاء ما يلى :

— ان معظم الأوساط باتت تعتقد أن قرارات وقوانين التأميم الأخيرة كانت ضربة للاقتصاد السورى ، والحقت به ضررا كبيرا .

— ان العمال انفسهم أشد المعارضين للوضع الحالى ، علما انهم أكثر المستفدين من قرارات التأميم الأخيرة .

— ان الأوساط التجارية باتت تصفى أعمالها وتغلق محلاتها استعددا لمغادرة الاقليم .

— كثرة رؤوس الاموال الاجنبية فى لبنان دفعت بعض كبار الاثرياء الكويتيين فى السابق للتفكير بتحويل رؤوس أموالهم من لبنان لاستثمارها فى الاقليم السورى الا أن القرارات الاشتراكية جعلتهم يستنكفون عن ذلك . وقد صرح أحدهم المدعو ((**الوزان**)) انه اذا اعطته حكومة الجمهورية العربية عهدا رسميا بالسماح له بالعمل بشكل حر خلال عشر سنوات فقط فانه مستعد لجلب اكثر من ألف مليون ليرة هو وشركاؤه فى الكويت وقطر (١٢) .

هذا واننا لا نعتقد بأن الهدف من القوانين الاشتراكية كان الاصلاح الاجتماعى ولا نكتفى ايضا بما سبق أن قلناه بأن الهدف منها هو زيادة سلطان الدولة فى حد ذاته انما نضيف الفكرة التالية : حين كانت تقوم الاضرابات الشعبية فى سورية وفى

---

(٩) ((زهر الدين)) صفحة ٢٦ .

مصر ضـد الفرنسـيين والانكليز كان وجهاء كل حى يرعون العائلات المتأثرة من الاضرابات أو التى يصاب أو يقبض على معيلها . وبذلك التعاون الاجتماعى التلقائى امكن مد فترات الاضراب لمدد اطول بحيث كانت تتمكن من الوصول الى اهدافها . أما بعد القوانين الاشتراكية فلم يعد من السـهل على القادرين من قادة الاحياء ان يمولوا أية حركة عصيان ضـد السلطة .

ولو كان المشرع قانعا حقا بأن اغلبية الشـعب تطالب او توافق على التأميم لطرح الفكرة على ارادة الشـعب واثقـا من تأييد الاكثرية لها . لذلك فان مجرد حجب الفكرة عن الشعب ثم اللجوء الى فرضها فرضا بين ليلة وضحاها لدليل على أن الهدف لا يتماشى مع رغبة الأكثرية فى صفوف الشعب .

الفصل العشرون

زيادة السلطان السياسي للدولة

الضرورة لزيادة هذا السلطان :

لم تكن التشريعات الاشتراكية لتقتصر على المجال الاقتصادى فى تاثيرها ، وانما تعدته الى المجال السياسى بالضرورة (١) فالتسيير المركزى للاقتصاد قد ضاعف من مهمات الدولة ، لأنها ستشرف الآن على القطاع الادارى التقليدى ، وعلى القطاع الجديد المؤمم من مصانع ، ومن عشرات الألوف من أفراد الشعب الذين أصبحوا ضمن نطاق مسؤولية الدولة مباشرة ، بعد أن كانوا مواطنين فى جملة المواطنين الآخرين . ولتتمكن الدولة من النهوض بهذا العبء الجديد ، ولكى تدافع عن الخطوات التى قامت بها تجاه من لم يقتنع بضرورتها أو بفائدتها ، لجأت الى تركيز سلطانها السياسى . وكانت طبيعة هذا التركيز فى ان الدولة شرعت فى عزل رجالات الدولة الذين لا يؤيدون هذه التشريعات الاشتراكية . فوجود مثل هؤلاء سيؤدى بالتشريعات كلها الى الفشل ، هذا ان افترضنا ان لها مقومات النجاح .

وقد أظهرت الأسابيع الأولى بعد صدور التشريعات هذه ، وجود مقاومة شديدة لها فى سورية . بل أن السيد عبد الحميد السراج ، الرجل القوى فى

---

(١) لدينا عدة تصريحات للرئيس جمال عبد الناصر تبين ان القوانين الاشتراكية لم تهدف الاشتراكية بحد ذاتها ، أو العدالة الاجتماعية ، بقدر ما هى وسيلة سياسية لعزل عناصر مقاومة فى صفوف الشعب ، الا وهى الطبقة الوسطى . ففى خطاب للرئيس بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٥ قال : « اننا نريد تحرير أنفسنا من سيطرة رأس المال » (« الطريق الى الديموقراطية » صفحة ٢٦ و٢٨ .) وفى اثناء محادثات الوحدة حصل الحوار التالى :

« سيد عبد الكريم زهور : .. الاقطاعيين لو عديناهم فلال ، الرأسماليين لو عديناهم فلال لكن الاقطاعى يجى لفلاح يرشيه ويوجهه للاجرام .

الرئيس جمال عبد الناصر : « الواجب أن نجرد اللى بيرشى من اسلحته .. اذا جردت اللى بيرشى من أسلحته مش حيقدر يحاربك ... اذا جردته من الطيارات والدبابات اللى معاه ... راح يحاربك ازاى ؟ الطيارات والدبابات هى الفلوس .. اذن هو سلاحه ايه ؟. المال . لكن لو اناعزله على الورق سياسيا وباخلى له المال هو مش عايز حاجة .. هو ومعاه المال بيستسلم للامر ... ولكن يستخدم المال حتى يستعيد السلطة مرة اخرى ويعزلك انت » « محاضر » صفحة ١٩٧ و١٩٨ . انظر تصريحات مشابهة فى ذات المرجع ، صفحة ٨١ و١٦١ .

سورية ، قد بين معارضته لها دون أن يعلن ذلك على الملأ (٢) . فأصبح وجوده كأقوى رجل فى ســورية ، بالاضافة الى كونه يرفض التشريعات الاشــتراكية خطرا ، ووضعت الجمهورية العربية المتحدة بذلك امام مفرق للطرق ، فاما ان ينصاع السراج ، او يزول من الطريق كأقوى رجل فى ســورية ، او ان يرجع الرئيس عبد الناصر عن التشريعات الاشــتراكية . وان لم يحدث واحد من الثلاثة لتهدد استمرار وجود الجمهورية العربية المتحدة .

اما أن يعود الرئيس عبد الناصر عن تشريعاته ، فأمر غير محتمل على الاطلاق. فالحكم الفردى لا يعرف التراجع ، لأن فى تراجعه بدء الانهيار . ولم يتراجع السراج عن موقفه ، وتصلبت الجبهتان مما قطع سبل التفاهم وأمل الوصول الى حل وسط. وكانت النتيجة أن حدث صراع صامت عنيف ، انتهى بانتصــار الرئيس عبد الناصر. وبذلك ، أى بســقوط السراج ، لم يبق فى ســورية اى رجل ذو ســلطان فعلى يوافق على التعــاون الحر مع عبد الناصر . وبســقوط السراج بدأ وكأنما لم يعد فى ســورية انســان واحد يســتطيع الوقوف فى وجه فردية الرئيس .

الغاء المجلســين التنفيذيين :

بتاريخ ١٩٦١/٨/١٦ ، أى بعد أربعة أسابيع من صدور القوانين الاشتراكية ، صدر قرار جمهورى جديد يقضى بالغاء المجلسين التنفيذيين لاقليمى الجمهورية . وهذا يعنى تركيز الحكم فى شــخص الرئيس . وتقرر ايجاد وزارة مركزية واحدة بدلا من المجلســين الملغيين ، وأصبح لرئيس الجمهورية ســبعة نواب ، لكل منهم اختصاص . وكان هناك من الاقليم الســـورى نائبا رئيس ، وأربعة عشر وزيرا من أصل ٣٦ وزيرا . وتفصيل تشكيل الوزارة كما يلى :

---

(٢) يعبر هيكل عن رفض السراج للقوانين الاشتراكية بقوله :

« .. لم يكن بطبيعته ، أو بحكم ما احاط به من ظــروف ، ثوريا اجتماعيا » صفحة ١٠٧ وفى مكان آخر يقول السيد هيكل « بأن القوة لدى السراج كانت غــاية ، وليست وســيلة لتغيير ثورى صفحة ١١٣ . لكن السيد هيكل لا يوضح تماما ماهية الثورة الاجتماعية . أما الرئيس جمال عبد الناصر فيفسرها بقوله : « أنا فى رايى ... كل واحــد أيد الوحدة بعد الانفصال .. أيد الاشتراكية لان الوحدة معناها الانتقال من الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية معناها الاشتراكية » « محاضر » صفحة ٩.

ـ أنظر وجهة نظــر عبد الحميد السراج فى موقفه من القوانين الاشتراكية بعد قليل . فهــو ينكر تماما كونه ضد تلك القوانين .

نواب الرئيس :

عبد اللطيف بغدادى	:	تخطيط
المشير عبد الحكيم عامر	:	حربيـة
نور الدين كحالة	:	الانتاج (سـورى)
زكريا محيى الدين	:	المؤسسات العامة الانتاجية
حسين الشافعى	:	المؤسسات العامة للخدمات
كمال الدين حسين	:	الادارة المحليـة
عبد الحميد السراج	:	الشئون الداخلية (سـورى)

الوزراء :

نور الدين طراف	:	صحـة
احمد حسنى	:	وزير دولة
عبد الوهاب حومد	:	وزير دولة للتخطيط (سـورى)
محمود فوزى	:	خارجيـة
احمد عبده الشرباصى	:	اشـغال
عبد المنعم القيسونى	:	اقتصـاد وخزانة
فاخر الكيالى	:	وزير دولة (سـورى)
كمال رمزى استينو	:	تمـوين
عزيز صدقى	:	صـناعة
مصطفى خليل	:	مواصـلات
سـيد مرعى	:	زراعة واصـلاح زراعى
على صبرى	:	شـئون رئاسـة الجمهورية
احمد الحاج يونس	:	وزير دولة للزراعة واصلاح الأراضى
حسن عباس زكى	:	اقتصـاد وخزانة
شـوكت القنواتى	:	صحـة (سـورى)
امجد طرابلسى	:	تعليم عال (سـورى)
كمال الدين رفعت	:	وزير للعمـل والدولة
طعمة العودة الله	:	اسـكان ومرافق (سـورى)
نهاد القاسـم	:	العـدل (سـورى)
ثروت عكاشـة	:	ثقافة وارشـاد قومى
عباس رضـوان	:	داخليـة
احمد حنيدى	:	اصـلاح زراعى (سـورى)
أكرم ديرى	:	اقتصـاد وخزانة (سـورى)

احمد المحروقى	:	وزير الدولة للاصـلاح الزراعى
جادو عز الدين	:	ادارة محليـة (سـورى)
جمـال صـوفى	:	تمـوين (سـورى)
موسى عرفة	:	سـد عالى
احمد عبد الله طعيمة	:	اوقاف
عبد القادر حاتم	:	وزير دولة
ثابت العريس	:	شـؤون اجتماعية (سـورى)
يوسـف مزاحم	:	أوقاف (سـورى)
صلاح الدين هدايت	:	بحث علمى
عبد المحسن أبو النور	:	ادارة محليـة
السـيد يوسـف	:	تربيـة وتعليم
فريد زين الدين	:	وزير دولة (سـورى)
احمد فرج	:	وزير دولة للتخطيط

أما نواب الوزراء الذين عينوا بالقرار الجمهورى فهم : حسين ذوالفقار صبرى (الخارجية) ، محمد على حافظ (تربية وتعليم) ، عبد الوهاب البشرى (الحربية).

وقد أوردت أجهزة الاعلام الأسـباب لتشكيل الوزارة كما يلى :

ـ « تعزيز الوحدة بوجود وزارة واحدة لكل الجمهورية .

ـ تحديد المسؤوليات فى تنفيذ أعمال الدولة تحديداً كاملا وواضحا .

ـ منح القدرة الكاملة لمؤسسات القطاع العام لتباشر دورها الهام فى اطار التنظيم الشـامل » .

معالجة تكوين الوزارة : لو نظرنا الى تكوين هـذه الوزارة والى توزيع الوزراء على مختلف الوزارات بعمق قليل لطالعتنا ظاهرة غريبة . فقد كان لكثير من الوزارات اكثر من وزير واحد ... فلوزارة الاقتصاد والخزانة ثلاثة وزراء فى آن واحد . واحد منهم سـورى ، والوزيران الآخران من مصر . وبالاجمال نجد أن عشرة من الوزراء السـوريين كانوا غير منفردين فى وزاراتهم . فكان هنـاك وزارتا صحة ، واحدة بيد وزير مصرى والأخرى بيد وزير سـورى ، ومثل ذلك يقال عن تسـع وزارات أخرى . اما الوزراء السـوريون الأربعة الذين انفردوا فى وزاراتهم فهم :

امجد طرابلسى (تعليم عال) ، وطعمـة العودة الله (اسـكان ومرافق) ، وثابت العريس (شـؤون اجتماعية) ، ونهاد القاسـم (وزارة العدل) : فلو دققنا قليلا فى شـؤون هذه الوزارات لشـاهدنا ما يلى :

الى جانب وزارة التعليم العـالى ، نجد وزارة التربيـة والتعليم بيد الوزير المصرى السـيد يوسـف ، ونائبه المصرى محمد على حافظ . وسـلطان وزارة التربية والتعليم يمتد من أكبر مدينة الى أصغر قرية فى أبعد أصقاع الجمهورية . أما وزير التعليم العـالى ، فيقع فى حدود اختصاصه الجامعات بصورة رئيسية ، ومعاهد عليا أخرى . لكن لكل جامعة استقلالها الذاتى بحيث لا يحق للوزير التدخل فى شـؤونها الداخلية ... اى ان سلطان هذا الوزير هزيل بمكان ! خاصة أن قطاع التعليم العالى يعتبر الجزء من الكل ... والكل هو وزارة التربية والتعليم .

واختصاصات وزارة الاسـكان والمرافق غير واضحة المعالم تماما . فما هى أعمال هذه الوزارة التى لا تقع فى ذات الوقت ضمن اختصاص وزارة الأشـغال والتى يمسـكها الوزير المصرى أحمد عبده الشرباصى بمفرده ؟ .

أما وزارة الشـؤون الاجتماعية فلها أهميتها حتما ، لأنها تعالج أمور الطبقات الشعبية ، والطبقات الفقيرة من المجتمع . وهذه الفئات هى التى يهتم بهـا رجال السياسة ، لأن بذور الثورة والمقاومة تنمو هناك حين يتبين هؤلاء انخفاض المستوى الذى يعيشون فيه . وتتألف هذه الطبقـات فى المدن من العمال وعائلاتهم . لكن وزير العمل مصرى ، الذى يستطيع سحب هذا القطاع الهام من وزارة الشـؤون الاجتماعية الى وزارته ، فلا يبقى من نشاط الوزير السورى فى المجال الاجتماعى سوى رعاية العميان والصـم والبكم ... والذين لا يفقهون .

أما الأستاذ نهاد القاسم ، فنستطيع القول بأنه صـاحب الكلمة الأخيرة فى وزارته . وقد كان يتمتع بثقة الرئيس ، أو لنقل انه مطيع للرئيس الذى يسـيطر بشكل دسـتورى ديالكتى على القضـاء .

أما الوزراء المصريون المنفردون فى وزاراتهم تماما فكانوا عشرة يمسـكون بالوزارات ذات الوزن الحقيقى فى الجمهورية . فبيدهم وزارات الخارجيـة ، والداخلية ، والصـناعة ، والأشـغال ، والمواصـلات ، وشـؤون الرئاسـة ، والعمل ، والثقافة والارشـاد ، والبحث العلمى ، والسـد العالى . فاذا وضعنا بعين الاعتبـار أن أمور الدفاع والجيش بقيت فى يد المشـير عامر لعرفنا أن كل الخيوط الهامة أضحت فى ايدى وزراء مصر دون اسـتثناء . وقد يقال أن نائب رئيس الجمهورية السيد عبد الحميد السراج كان يمسـك بقطاع الشـؤون الداخلية بنفسه . وهذا وهم سينقشع للقارىء بعد قليل .

وقد يقول من يريد الدفاع عن وجود الوزير المصرى الى جانب الوزير السورى، ان ذلك يعود الى ان السـورى لا يعرف تفاصيل الأوضاع فى مصر . لكن هذا التعليل خاطىء ، لأن الوزراء المصريين ليسوا أكثر ادراكا للاقليم السـورى ، من ادراك السوريين للاقليم المصرى . ولو افترضنا جدلا صحة هذا الافتراض لتسـاءلنا عن

سبب وجود وزراء سوريين بدون شركاء مصريين ، ووزراء مصريين بدون شركاء سـوريين !

اننا لن نبتعد عن الحقيقة كثيرا حين نذكر بالوزارة المركزية الأولى ، حيث استلم الوزراء المصريون صلاحياتهم الوزارية فعلا ، فى حين راينا الوزراء السوريين بقوا وزراء دونما وزارات حتى يوم استقالتهم . والوزارة الجديدة لا تختلف كثيرا عن ذلك ، وان وجد الاختـلاف فما هو فى الاتجـاه الأصـلح انما تفاقم الانحراف نحو الاسوأ ، ان الوزارة الجديدة ليست الا حصرا للصلاحيات السـياسية الادارية فى يد الرئيس جمال عبد الناصر ، الذى يوزعها على أفراد يأمرهم فيطيعون . وبذلك ابعد السراج الذى قد يسبب له المتاعب فى سـورية بشكل مبدئى وغير مباشر ، وكان الرئيس على الغالب يقرن الابعاد بالترقية الظاهرة والترفيع الزائف تمهيـدا للعزل النهـائى .

نهاية السـيد عبد الحميد السراج :

لم يفاجأ السيد عبد الحميد السراج من تركيز الحكم بحد ذاته . اذ يعتقد بأنه كان يطالب بهذا التركيز ، أى بالغاء المجلس التنفيذى ليبقى هو الرجل القوى الوحيد فى سـورية . لكنه فوجىء بأن مركزه قد أصبح القاهرة عوضا عن دمشق ، حيث كان كالاسـد فى غابه ، وحيث كان جهـازه المباحثى يدعمـه ويحميـه . أما فى القاهرة فلم يكن ليصبح الا نفرا ، يكاد يكون عاديا جدا ، من جملة الملايين المؤلفة من سـكان الاقليم الجنوبى . وفى القاهرة سـيعزل عن جهـاز قوته ، وسيوضع فى وسط جماهيرى جديد ، لا حول له فيه ولا سـلطان . وبالرغم من ذلك لم يستطع الاصرار على البقاء فى دمشـق ، وانما امتثل للقـرار الجمهورى وذهب الى القاهرة كنائب للرئيس . لأنه لو تجاهل القرار لانكشف أمر الخلاف بينه وبين الرئيس ، ولوضـع نفسـه موضـع العاصى لقرارات الرئاسـة ، وبذلك يضعف موقفه ضعفا شـديدا . لقد ذهب الى القاهرة بعد ان أوعز الى رؤسـاء جهازه المباحثى بالحذر المتناهى ، وبالترقب والاسـتعداد .

اما فى القاهرة فقد لمس الحكام ان بعض مسـاعدى السراج « ... فى علاقاتهم **مع الناس قد تركوا اثرا رؤى معه ضرورة ابتعادهم عن دمشـق ، وفوتح عبد الحميد السراج فى ذلك من قبلها ، وطلب اليه أن ينتدبهم معه للعمل فى القـاهرة وقبل ، ولكنهم فجأة تلكأوا فى القدوم الى القاهرة وانسـاقوا فى نشـاطهم العصبى بحماقة لا يبررها أى قدر من افتراض حسن النية (٣) »** .

---

(٣) « هيكل » صفحة ١١٤ .

وبينما كان السراج يتسلم مهام مركزه الجديد في القاهرة وصل المشـــير عامر الى دمشـــق بعد أن كلفه الرئيس بالبقاء في دمشق خلال ((... **فترة توحيد الحكومة وفترة تطبيق الاجراءات الاشتراكية الثورية (٤)**)) وكانت النتيجة لشروع المشـــير في تنفيذ هذه المهمة أن اندلع كفاح مرير بينه وبين أعوان السيد عبد الحميد السراج. لأنه بدأ عمله بأن جمع ما أمكن جمعه من موظفي الأجهزة المباحثية ، وارســــلهم الى مدينة النبك على بعد ٨٠ كيلو متـــرا من دمشــــق ، ليقوموا هنـــاك بما ســــماه ((**دورة تدريبية**)) . واتبع ذلك باصـــدار قرار يهدف الى انهاء الحكم البوليسي في الاقليم الشمالي ، ويقضي بعدم جواز ايقاف اي مواطن قبل أن يصدر أمر بتوقيفه من سلطة قضائية شرعية . ان المضمون الايجابي لهذا القرار ليعتبر من البديهيات الأولى الأســـــاسية لأي حكم ديموقراطي صحيح . لكننا نعتقد أن ما جعل المشير يلجأ الى هـــذا المظهر الديموقراطي ، لم يكن الدافع الديموقراطي الصرف ، وانما الرغبة في تصفية اجهزة السراج . فلقد اقترن صدور المرســـوم الايجابي المذكور ، بتحجيم معاوني السراج . مما جعله يقول في القاهرة ((**لقد تشرشحت !**)) ومما دعانا الى الاعتقاد بأن الدافع الانساني لم يدفع المشير الى هذا الاصلاح أمور ثلاثة وهي :

ــ لقد ابتدأ الحكم البوليسي في سورية منذ الشـــهر الاخير من عام ١٩٥٨ . وبلغت شراسته ان لم يعد المواطن يثق بأقرب الناس اليه . واضحى الفرد لا يأمن على نفسه ان أدلى بآرائه بعد ان عـــرف الناس ان الجهزة المباحث اصبحت تفتك بخصومها سرا في بعض الأحيان وتتخلص من جثثهم بالاذابة في حمامات الأحماض الكيمائية . فلماذا انتظر الرئيس أعواما ثلاثة قبل أن يقوم بالخطوات الواجبـــة لرفع حيف الحكم البوليسي عن كواهل أفراد الشعب ؟

ــ ان هذا الاصلاح الديموقراطي تم ضمن نطاق الاقليم الســـوري فقط ، دون أن يشمل الاقليم الجنوبي حيث كان صلاح نصر وزبانيته يرتكبون كل الموبقات الخلقية والانسانية والادارية والسياسية في وسط شعب مصر . وهـــذا مما يؤكد اعتقادنا بأن هذا التصرف وهذا الاصـــلاح كان يهدف الى الاجهـــاز على التنظيم البوليسي ، الذي لم تكن القاهرة تسيطر عليه . أما الجهاز البوليسي في الجنوب ، والذي كان يســـير بهدي الرئيس ، فلم يكن ثمة حاجة لتحـــديد نشـــاطه .

ــ يبين السيد هيكل ، ان القاهرة شعرت منذ وقت طويل بالأعمال التخريبيـــة التي يقوم بها أعوان السراج . لكن القاهرة لم تفعـــل شـــيئا لمقاضـــاة هؤلاء الاعوان على ما اقترفت أيديهم ! .. فلماذا ؟ ان محاولة احضـــار هؤلاء الى

---

(٤) ((هيكل)) صفحة ١١٤ .

القاهرة دون الخيل من اعتبارهم ، كما يقول السيد هيكل ، ليؤكد بشكل لا يقبل الشك بأن رغبة القاهرة لم تكن تتجاوز عزل هؤلاء عن السلطة فى الاقليم الشمالى . هذا ولقد خير المشير عامر المقدم مروان السباعى بين الايفاد الى السلك الخارجى مع التكريم وبين ملاحقته ووضع جائزة على راسه .

فى منتصف شهر ايلول عاد السراج من القاهرة الى دمشق والتقى مع المشير عامر فى حديث دام زهاء خمس ساعات . ولم يكن الاجتماع وديا لأن السراج اوضح للمشير عدم استعداده لتقبل النفى الى القاهره . وبين للمشير عدم تقبل الناس فى سورية للهيمنه المصريه فاقتنع المشير بعد ذلك الاجتماع بأن السراج لن ينصاع بسهولة لمصيره الاخير .

بعد وصول المشير الى طريق مسدود مع السراج اسرع الى دمشق رئيس المخابرات المصرية صلاح نصر ليتولى على طريقته الخاصة تنفيذ رغبة الرئيس الهادفه الى عزل السراج وتحييده . فطلب أهم اعوان السراج وقابله على انفراد واعلمه بأن الرئيس عبد الناصر والمشير عامر يرسلان اليه التحية ويقدرون خدماته الكبرى ولذلك سيرفعون ميزانية جهاز المخابرات الموجود تحت تصرفه من ستة آلاف الى خمسين الف ليرة سورية شهريا وسيصل ٢٢ عنصر مخابرات من مصر ليضعوا انفسهم تحت امرته . فادرك أن هؤلاء لن يكونوا تحت امرته انما لتكبيل تحركاته فسأل مستفسرا عن موقع السراج من هذه التغييرات فلم يفصح صلاح نصر انما لف حول الاجابة الصريحة بما يفيد أن انتقال السراج الى القاهرة اضحى امرا بت فيه الرئيس ولابد من نفاذه . فأجاب معاون السراج بما معناه : ((**ارجو عدم محاولة فصل موقفى عن موقف السراج لأنى لن اتصرف بما يخالف موافقته ، ولا تحسبوا حسابى فى أى قرار يسيء الى السراج ، ولا تنقلونى الى مصر لأنى لن اذهب وانما اطلب احالتى على التقاعد**)) . وبذلك فشل صلاح نصر فى مساومة ذلك الضابط على ولائه ومعتقده .

خرج معاون السراج من لقائه مع صلاح نصر ليذهب مباشرة الى الفرع الخارجى للمخابرات فى شارع ابى رمانة حيث اجتمع زملاؤه ينتظرون نتائج تلك المقابلة بفارغ الصبر لأنها فى صدد تحديد مصائرهم . فأعلمهم بتفاصيل الموقف وبرفضه العنيد لرغبات القاهرة ، واغلظ القول فى كلماته دون أن يعلم أن زميله برهان ادهم كان يسجل صوتيا أقواله . ولقد وعد برهان ادهم بمختلف الوعود فمشى بما يغاير رأى زملائه ونقل التسجيل الصوتى الى صلاح نصر فأدرك وأدركت القاهرة عدم جدوى اتباع الطريقة المعروفة فى بث الفتنة والشقاق بين السراج ومعاونه . ولذلك وضع المعاون تحت المراقبة المسلحة وصنف فى قائمة الميؤوس من التعاون معهم أو كسبهم بالترغيب والوعود .

ومن الجدير بالذكر أن صلاح نصر اختار هذا المعاون بالذات لمحاولة كسبه .

فلو استجاب هذا المعاون لتجاوب الجميع باقبال ، ولما ظهرت مخـاوف من قبـل القيادة المصرية من محاولة تنظيم هؤلاء لعملية عصيان أو انقلاب . فبدونهم يصـبح السراج مقصوص الجناح .

وللامانة يتوجب علينا التأكيد أن عبد الحميـد السراج ومعاونه ينكران كـل الانكار امرين : فهما لم يكونا ضد القوانين الاشتراكية ولم يوافقا ابدا على ما قـد يؤدى الى ضرب الوحدة ولم ينظما اية حركة مناوئة . لكن قناعتنا هى أن السراج بالرغم من انكاره العنيد كان يريد القيام بحركة لو استطاع الى ذلك سبيلا ، والا فما وجه خلافه مع الرئيس الذى جعله يستقيل ؟ وهل كان سيسـتكين لتقاعده المبكر الذى فرض عليه فرضا بعد أن كان وصل الى الأوج ؟

ولما سألنا معاون السراج عن مضـمون تقرير الصـفحات الخمس عشرة من السراج الى عبد الناصر فى انتقاد الاوضاع ، اكد لنا أن النقد موجه الى وجود المشير عامر كآمر لسورية ، وعن الاوضاع العامة والاقتصادية السيئة السائدة فى سورية . ولما سألناه لماذا لم يستجب عبد الناصر لطلب سحب المشير من سورية اجاب بأن عودة المشير الى مصر كانت ستثير حساسيات بعيدة المدى وستؤدى الى عواقب سيئة فى مصر نفسها . ولما سألناه تفسير ذلك لم نحصل على جواب . لكن استفهاماتنا فى مختلف الاوساط بدت تشير بقوة الى خـلاف فى طريقه الى التأصل بين المشـير والرئيس ، هذا الخلاف الذى لم يحسم الا بموت المشير أثر مأساة ١٩٦٧ . فلقـد بدأ الخلاف منذ أيام الوحدة حيث رتب المشير أمور بسيطرته على الجيش فى مصر . فهل نقل الرئيس المشير الى سورية ليحرقه هناك بينما يستعيد مكانته فى القوات المسلحة فى مصر ؟ وهل كانت تدابير المشير الاصلاحية الأولية فى سورية ، ومنها لقاؤه للفعاليات الاقتصادية فى سورية وتأكيده على عدم رضاه عن القوانين الاشتراكية ، من أجل ترتيب أمور سورية لمصلحته ؟

اراد المشير عامر التشاور مع الرئيس عبد الناصر عن الخطوات اللازمة لاحباط محاولات السراج المتوقعة ، وكان أول اجراء هو صدور قرار من الرئيس يؤكد على السراج ضرورة التوجه الى القاهرة فورا ؛ وفى ذات الوقت لم يقف السراج فى دمشق دون حركة انما دعا اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى الاقليم الشمالى وعرض على أعضائها الموقف ؛ فأخبرهم أن مهمته كنائب لرئيس الجمهورية فى القاهرة لا تتجاوز كونها شرفية ، واعلمهم أيضا أنه قد طلب موعدا لمقابلة الرئيس عبد الناصر ، فماطله مكتب الرئيس ، ثم أعطى موعدا لما بعد خمسة أيام . وتمت المقابلة ، دون أن تتعدى نتائجها أن وعد الرئيس بدراسة الأسباب التى جعلت السراج رجلا لا عمـل له . وطلب السيد السراج اخيرا من اللجنة التنفيذية المجتمعة ان تدعمه لايقاف تنفيـذ القرارات التى لا يوافق عليها . ولكن اللجنة التنفيذية لم تكن على استعداد لتحمل

مثل هذه المسؤولية الكبيرة . وتقرر توسيع نطاق الحاضرين من الاتحاد القومى ، ليشمل رؤساء اللجان التنفيذية المحليه لجميع انحاء الاقليم السورى . وتم الاجتماع فى ١٩٦١/٩/١٨ فى دمشق أيضا ، وبين السيد السراج رايه بجراة زائدة دون أن يتعرض لفكرة عصيان أو انقلاب فى تلك الجلسة . لكن الاجتماع انفض بدون نتائج ايجابية . فبعد ان طلب السيد السراج التأييد والدعم تلقى جوابا بما معناه : **« لم يسبق لرجال الحكم فى الجمهوريه ان استشاروا الاتحاد القومى . فنظام الحكم رئاسى . لذلك لا يستطيع الاتحاد القومى الوقوف موقف المدعى فى أمور ليست من اختصاصه »** (٥) . وما جواب قادة الاتحاد القومى هذا ، الا الخوف من الاشتراك فى هذا الأمر الخطير الذى قد يعصف بوجودهم فى دولة الوحدة ان فشلت محاولات المقاومة للسيد عبد الحميد السراج . فلقد سبق للمشير أن جمعهم وانذرهم وهدد اعوان السراج ومن يتعاون معه « بالذبح زى الفراخ » .

وكان من نتائج الاجتماع غير المجدى بين السراج وممثلى الاتحاد القومى تبلور قناعة لدى اعوان السراج بضرورة عدم الاقتصار على مظاهر الاحتجاج الضيقة انما اللجوء الى الاضرابات والى الشارع لفرض الاصلاح على الرئيس عبد الناصر . فنظم المقدم مروان السباعى ، رئيس المباحث العامة وساعد السراج الأيمن مظاهرة دون علم السراج قوامها النقابيون الموالون تتوجه الى استراحة المشير والى الاذاعة لاحتلالها . فانطلق هؤلاء الى وزير العمل كمال الدين رفعت ، وهو من مصر ، واغلظوا له القول واعلنوا انهم سيضربون فى صباح اليوم التالى . لكن عبد الحميد السراج علم بما جرى ، فجمع النقابيين قبيل منتصف ليل الثلاثاء فى مكتب الاتحاد القومى واصر عليهم بعدم الاضراب والتظاهر والا فانه سيقف ضدهم . واقنعهم بأنه قادر على حل المشكلة دون استخدام الشارع لأن عبد الناصر لا يستطيع التخلى عنه . ونرى أن لاعتقاده هذا وجهة نظر قوية جدا . فالاسرار والمعلومات الموجودة فى حوزته عن الاخطاء الجسيمة التى ارتكبت فى سورية قبل الوحدة واثناءها ، والتورطات الشنيعة التى تدنس القيادة من اعمال اجرامية وارهابية قامت بها اجهزة دولة الوحدة فى معظم الدول العربية المجاورة مثل التآمر على لبنان واغتيال هزاع المجالى وتدبير اغتيال الملك حسين ، والاحداث التى ادت الى اعدام ومقتل الشهداء الشواف والطبقجلى فى العراق وغير ذلك كثير ، تشكل قوة ضغط قادرة على ابتزاز الرئيس عبد الناصر . ولقد غاب عن السراج أن اجهزة الرئيس كانت تحتاط لمثل ذلك فتجمع الوثائق .. وتبتكرها وتزيف الأقوال والاثباتات بحيث ترمى مسؤولية كل ذلك على عاتق السراج وأجهزته مما يجعله هدفا الى غضبة وحقد الجميع .

---

(٥) انظر عدد « الحياة » البيروتية رقم ٤٧٣٣ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٠ صفحة ١ و٢ .

وبتهديد السراج للنقابيين توقفت مشاريع التظاهر والاضراب . وبعد انفضاض الاجتماع بقى السراج مع المقربين من اعوانه ومنهم المقدم مروان سباعى ومحمد عبد الله البيطار وويس الحاج حسين واقنعوه بضرورة عدم تلبية رغبة الرئيس بالتوجه للقاهرة التى تهدف الى عزله عن اعوانه فلا يتمكن من اثارة اى عصيان . فوافق . ووعد معاونيه بانه لن يسافر انما سيجتمع بهم فى الحادية عشرة من يوم الاربعاء .

كان الرئيس عبد الناصر خلال هذه الساعات العصيبة على علم بتحركات السراج . فلم يقتنع بالمعلومات التى افادت عن رفض السراج للاضراب والتظاهر انما استمر فى اخذ الاحتياطات واصدار مختلف التعليمات والقرارات التى تؤدى الى قص اجنحة السراج والى عزله عن كل القوى التى يمكن ان يسيطر عليها . فعزله عن اجهزة الاتحاد القومى باصدار قرار لاعادة تنظيم الاتحاد القومى بحيث يتمشى مع تدعيم الوحدة بين الاقليمين . ونص القرار على ما يلى : ((**تلغى اللجان التنفيذية للاتحاد القومى ويجرى تكوين لجنة تنفيذية عليا .. تتكون من رئيس الاتحاد القومى و ٢٠ عضوا على أن تتبع اللجان التنفيذية فى المحافظات اللجنة التنفيذية العليا مباشرة**)) . وبهذا القرار قفز الرئيس عن دمشق كليا وفصل بين الاتحاد القومى والسيد السراج والحق اللجان بالمركز فى القاهرة . وبذلك بترت سلطات عبد الحميد السراج . وبعد تمنعه عن الاستجابة لامر التوجه الى القاهرة استنفرت كل قوى الجيش المحيطة بدمشق بما فى ذلك معسكرات قطنا ، وتوجهت قوى من معسكرات القابون الى دمشق لحماية الاذاعة والمرافق العامة . ووصل الى علم المشير ان اتباع السراج استطاعوا اقناع نقابة سائقى الباصات بالاضراب فاذا بالعقيد جاسم علوان آمر اللواء ٧٢ فى قطنا يحصر اسماء الجنود الذين يستطيعون قيادة الباصات المدنية لتلافى أزمة الاضراب أن حصلت . لكن الاضراب لم يحصل لأن السيد السراج ندد بذلك ووقف ضده كما بينا .

فى ذات الوقت الذى كان المشير واعوانه يحتاطون ويخططون لضرب أية حركة تنطلق عن اعوان السراج بذل المشير جهدا كبيرا لاقناع السراج بالسفر الى القاهرة . ولم يكن ذلك سهلا . فخلال أحد الاجتماعات فى دار الاركان تشكى المشير عامر من تمنع السراج عن طاعة الأمر الصادر اليه فاذا بالوزير أحمد حنيدى يقف على قدميه ويضرب بيده على جيبه حيث يضع مسدسه ويسأل : هل تريد أن احضر السراج يا سيادة المشير ؟ فتدخل الوزير طعمة العودة الله ووزير الدولة المصرى عبد القادر حاتم وقابلوا السراج فى ذات اليوم فرجوه الامتثال الى دعوة القاهرة ، ولقد استخدم الوزير حاتم لهجة الوعد والوعيد مؤكدا له عدم جدوى العصيان بعد اتخاذ الاحتياطات الشاملة وبامكان التفاهم مع السيد الرئيس الذى لم ينس ولن ينسى خدماته الجلى منذ ما قبل الوحدة . فاقتنع السراج وطار مع المشير الى الرئيس

عبد الناصر ضاربا بوعده لاعوانه عرض الحائط خاذلا لهم . وما ان انطلق السراج الى القاهرة حتى خفضت الاستعدادات العسكرية ورفعت تدابير الاستنفار الشديد (٦) .

في صباح ٩/٢٠ وصل الى القاهرة المشير عامر والسيد عبد الحميد السراج ويخبرنا السيد هيكل ان الرئيس عبد الناصر تباحث مع السيد السراج خمس مرات استمرت في مجموعها ٢٠ ساعة . ولم يكشف السيد هيكل عن مضمون المباحثات ، ولكن الأمر اوضح من أن يكون سرا . فقد حاول الرئيس اقناعه بالكف عن عناده والسير في المخطط الذي يرسمه في القاهرة . وفي ٩/٢٣ نشرت صحيفة الأهرام على صفحتها الأولى نبأ عودة نائب الرئيس السيد عبد الحميد السراج الى المداومة على مكتبه (٧) . وكان هذا الخبر يهدف الى قطع دابر الاشاعات ، التي تفاقم

(٦) في حديث مع السيد ممدوح رحمون في الكويت ، وهو من قادة القوميين العرب ومن الذين نشطوا في العمل الوطني واحد مدراء مكاتب الاتحاد القومي عن الايام الاخيرة التي سبقت الانفصال والتي تتعلق بتحركات عبد الحميد السراج واعوانه أكد لنا أن السراج لم يكن ليقف ضد الوحدة ، ووصف لنا كيف هدد السراج النقابيين الذين حرض أعوانه برشهم بالرشاشات لو نهضوا ضد الوحدة . واعطانا وصفا آخر لعملية اقناع السراج بالسفر للقاهرة نافيا تاثير عبد القادر حاتم على قرار السراج . فالسيد رحمون أكد أن الذي اقنع السراج بالذهاب الى القاهرة هو رجل آخر ذو علاقة ودية مع المشير ومع السراج معا . ولم يذكر لنا السيد رحمون اسم ذلك الرجل انما نوه عنه بصفة تجعلنا قادرين على التعرف عليه لكنه اصر على عدم التعرض لاسمه . ولقد تدخل هذا الرجل طالبا من السراج السفر الى القاهرة فاجاب السراج : « سوف اذهب ان ذهب المشير ايضا » ، فاتصل الرجل بالمشير واقترح عليه ان يذهب الى القاهرة لتصفية الخلاف ، فاجاب المشير بانه مستعد للسفر الى القاهرة ان سافر السراج . وهكذا اجتمع الرجلان في ذات الليلة وانطلقا الى المطار ومنه الى القاهرة . وتعليقنا الشخصي على اشتراط الرجلين عدم بقاء الآخر في سورية هو تخوف كل منهما في أن يتمكن الآخر من حسم امور قيادة سورية لصالحه ان غاب عن الساحة .

هذا وهناك تفصيلات اخرى اوردناها في الكتاب عن هذا الموضوع ذكرناها السيد رحمون فمال الى تصحيح بعضها . ان الوصول الى التفاصيل الدقيقة جدا عن احداث جرت قبل ثلث قرن لامر عسير ان لم يكن اصحاب الاحداث سجلوها في حينها . ومثال على ذلك ناخذه مما جرى مع السيد رحمون ذاته الذي ابدى كل استعداد وترحيب بالقاء الضوء على الحقيقة مشترطا عدم نشر كل ما يقول . فخلال جلسة اولى معه ذكر لنا اسماء من تواجدوا في اجتماع المشير مع مدراء مكاتب الاتحاد القومي . لكنه في اليوم التالي صحح الاسماء وشطب اسمين منها . وفي الجلسة الاولى ذكر لنا كيف اعتقل رجال مخابرات المشير الآتين الى دمشق بصفة معلمين « فلانا » من القوميين العرب . وفي اليوم التالي تأكد السيد رحمون من أن المعتقل هو « فلان » آخر . اننا لا نشك في رغبة السيد رحمون بقول الحقيقة ، ولكن الذاكرة تخون الانسان في بعض الاحيان . هذا ويهمنا من سرد هذه الواقعة ، التي قد تبدو ثانوية صعوبة التحقق من المباحث الحقيقية ومن التفاصيل الدقيقة . لكن الحدث المهم هو الذي يجري في الواقع . والحدث هو الذي يهمنا وهو الذي نهتم بالتعرض لدراسته . فالسراج انطلق الى القاهرة في ذات الطائرة التي ركبها المشير .

(٧) انظر عدد « الاهرام » رقم ٢٧٣١٤ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣ ، صفحة ١ .

اثرها ، والتى تنبىء بالاختلاف الجذرى بين الرئيس عبد الناصر ، ونائبه السراج وبعد ايام ثلاثة أخرى اذاع راديو القاهرة نبأ استقالة السيد السراج ، وقبول هذه الاستقالة من قبل الرئيس . وفى ذات النشرة اذيع نبأ عودة المشير عامر الى دمشق . وبذلك انتهت هذه الأزمة العنيفة بين السيد السراج والرئيس عبد الناصر بهزيمة الأول ، وبانتصار الأخير .

اما فى سورية فقد عم جو غريب . لقد عرف الجميع باستقالة السيد السراج ، وبنبأ قبول استقالته . لكن خبرا آخر انتشر فى دمشق ومفاده أن عملية عسكرية قد فشلت فى صباح ٩/٢٦ ، وكانت تهدف الى اعتقال أعوان السراج . وتفصيل ذلك هو ان المشير عامر عرف بقبول الرئيس عبد الناصر لاستقاله السراج فأراد اتخاذ كل حيطه تجاه هؤلاء الاعوان الذين جاهروا فى رفضهم الانتقال الى القاهرة فأرسل مدير الشرطة العسكرية العقيد عبد المولى الحجى الى مركز المكتب الخاص فى شارع بغداد لتقصى الاوضاع هناك حيث اعوان السراج فوجد كمية من رشاشات كانت قد صودرت من اتباع الحزب السورى القومى . فجرى نقاش حاد بينه وبين أحد اعوان السراج فاذا بالأخير يقبض على مسدس رشاش ويهدد العقيد عبد المولى الحجى طالبا منه أن يعود الى سيده المشير الحشاش . فيقفز عبد المولى مغادرا المكتب الخاص وعائدا الى المشير مطلعا اياه على ما قيل وما جرى فأمر المشير قوات كبيرة بالاحاطة بالمكتب الخاص والقبض على الاعوان . لكن القوات لما وصلت الى المكتب الخاص لم تجد من تريد فختمت المكتب بالشمع الاحمر وقامت بحمله ليلية على دور هؤلاء فلم تقبض على أحد .

وفى مساء ٩/٢٦ وصل السراج عائدا الى دمشق . وقد استغرب كثيرون ان سمح له الرئيس عبد الناصر بالعودة فى هذه الجو المشحون . ونحن نعتقد أن الهدف من السماح له بالعودة الى دمشق ، هو استخدامه فخا للقبض على أعوانه الذين سيحاولون الاتصال به بشكل أو آخر حين يعلمون بعودته . والثقة الرئيس بأن رجال القاهرة فى سورية اصبحوا الآن على اهبة تامة لضرب اية حركة ، خاصة بعد نفاذ كل الاجراءات التى فصلت السراج عن مراكز قوته وجعلت اى اتصال يقوم به مخالفا للشرعية وبذلك يصبح هو نفسه عرضة للتدابير المنصوص عنها فى قانون الطوارىء ، هذا القانون المقيت الذى كان هو يطبقه على العباد .

أما فى صفوف الشعب ، فقد كان كل فرد يترقب حدوث خطوة ما ، أو انقلاب جديد . وكان من المتوقع أن يقوم اعوان السراج بالخطوة او بالانقلاب ، الذى سيؤيد فورا من كل من لاقى الحيف من اخطاء حكم الوحدة . ولم يفكر احد بان فئة اخرى ستتحمل مسؤولية العمل ضد هذه الأوضاع . بل ان ساعات عديدة قد

انقضت على النهوض ضد الحكم ، اعتقد المواطنون والمراسلون الأجانب خلالها بأن السراج هو الذى قام بالانقلاب. وكان اعوان السيد السراج فى الواقع يرتبون امور انقلاب (٨) ، لكن فئة الضباط الآخرين كانت اسبق . ومن الأمور التى لم تمكن السراج من تنفيذ أى انقلاب عدم تجاوب الضباط لو كان حاول تاليبهم على عبد الناصر . فاساءات السراج ورجاله لم تترك له صديقا ، ولم يأتمن جانبه اى انسان مسؤول . وبذلك يكون السراج قد عزل نفسه .. واسهم فى وضع نفسه فى الخندق المعادى للحريات ولمطالب الشعب .

ولو استطاع السراج جدلا تنفيذ الانقلاب لأصبح بطلا قوميا ولتجاوزمعظم اعدائه الكثير من السلبيات الشائنة التى ارتكبها . لكنه كان قد وصل فى علاقاته الى نقطة اللاعودة بحيث لم يكن ليستطيع تنفيذ اية حركة . لقد استهلكه الرئيس عبد الناصر كليا ولم يبق له عرقا ينبض .

معالجة أخرى لموقف السراج :

لا ننفى عن انفسنا تهمة التكرار والاسترسال اذ نعود الى تساؤلنا عن نوايا السراج الحقيقية ، وحين نسأل فيما اذا كان اراد التحضير الى انقلاب ام لا . بل اننا لا ننفى ايراد بضعة افكار فيها شيء من التضارب . فالحقيقة محجوبة تماما لأن السراج واعوانه لا يصرحون عما يعرفون انما يمعنون فى التكتم ما عدا تأكيدهم العنيد بأنهم لم يفكروا باثارة اية حركة تؤدى الى فسخ الوحدة . لقد انطلقنا على الصفحات السابقة من ان السراج رفض القيام بحركة ضد القاهرة خلال الفترة الحرجة قبل سفره الى القاهرة مع المشير وهذا يبدو مؤكدا لا خلاف عليه . وانطلقنا من انه لما استقال وقبلت استقالته عاد الى دمشق ورغب بالقيام بحركة معاكسة .. وان النشاط الذى بدر عن اعوانه يوم الانفصال من توزيع صوره ولصقها على الجدران والسيارات ثم تسللهم الى صفوف المتظاهرين والهتاف له حوالى الساعة التاسعة والنصف من صباح ٢٨ ايلول لخير اثبات على ذلك . وان نصيحة اعوانه بالنزول الى الشارع قبل سفره الى القاهرة وتهدئته لهم على اساس ان الرئيس عبد الناصر لن يستغنى عنه ثم عودته فاشلا ليعيد فكرة اعوانه لتصبح موضع نقاش مقبول من جديد .

فى حديثنا مع السيد عبد الحميد السراج اكد لنا ، ما قلناه ، انه هو الذى اوقف نزول النقابات الى الشارع ضد الوحدة ، واكد لنا ايضا عدم محاولته القيام بأى عمل ضد الوحدة ولا ضد عبد الناصر ، ونفى عن اتباعه انهم وزعوا صوره صباح

---

(٨) فى أثناء محادثات الوحدة قال ضباط الوفد السورى :

« الفريق لؤى الاتاسى : سيدى السراج كان محضر عملية انقلاب .

المقدم فهد الشاعر : سيدى السراج لما رجع من هون كان بيسوى انقلاب على الوحدة ». «محاضر» صفحة ٦٢ .

٢٨ ايلول ... ! فلما سألناه عمن يمكن له رفع صـــوره ولصقها فى مختلف الانحاء اجاب : « لا اعرف !! .. » ثم اتبع : « ربما الشـــيوعيون » وســـألناه عن خلافه مع عبد الناصر وعمـا اذا كان الخـلاف دفعـه لمحـاولة مقـاومة ، فنفى ذلك ، وســألناه عن مضمون التقرير الناقد المكون من خمس عشرة صفحة والذى رفعه الى الرئيس ، فلم ينكر وجوده وانه شـمل وصفا للاوضاع السـيئة السائدة فى سورية . لكنه ابى التعرض لأية تفاصيل ولم يسـتطع اعطاءنا نسـخة عنه . ولما طالبنا منه الافصاح عن النقاط السلبية فى تصرفات الرئيس عبد الناصر وممارساته فى الحكم اكد لنا بلهجة تحمل صبغة صـدق العاطفة والولاء ان لعبد الناصر مكانة وقدسية فى قلبه وسيبقى وفيا لها ولا تسمح له هذه الرابطة الوثيقة بأن يقول كل ما يمكن أن يقال ، ولو فعل ذلك لما اسـتفاد الا اعداء الوطن .

لم يطل لقاؤنا مع عبد الحميد السراج طويلا ولم نكن قد التقينا معه قبل ذلك سوى مرتين كانت أقصر من ان تذكر . لكن حديثنا الأخير معه تميز بطرح اسـئلة محددة من طرفنا حول أحداث أيام معينة . لكن السراج لم يصرح الا بأقل من قليل . وهذا القليل اذكى قدرا من التسـاؤل أكثر مما شـفا من غليل . ان السـيد السراج انسان ذكى جدا ، ولا حاجة به لهذا المديح من قبلنا . فوصوله العصـامى الى تلك المكانة فى سورية ثم فى دولة الوحدة لأكبر اثبات على ذلك . لكننا بالرغم من كل ذلك نسمح لأنفسنا بالطعن فى طريقته فى التصدى الى احداث الماضى والتاريخ . فقدرته على الالتفاف اللولبى حول السـؤال وتجنب الاجابة الصريحة واللجوء الى اجوبة لا تمت الى الأسـئلة بصلة مباشرة انما تبرز « خيانة وضعف » معظم الآخرين وعمالتهم وتلقى الضوء على نجاحه الشخصى حين كان يكشف المؤامرات ويتصـدى لها لا تزكيه . اننا لا نشـك فى وطنيته ولا فى نظـافة يده وتعففـه اذا ما قورن بالآخرين ، لكن وصمة الجبن انه يحجب الحقيقة ستبقى ملازمة اياه حتى يتكلم . فالتحجج بأعداء الوطن عذر مرفوض .... فهؤلاء يعـرفون ما يكفى ... وربمـا يعرفون أكثر مما هو يعرف . هذا ولقد قرأ السيد عبد الحميد السراج المسـودة غير الكاملة لهذا الكتاب قبل فترة طويلة فوصف المضمون خلال آخر لقاء بأنه ملىء بالتجنى .

ان تنصل السراج من ان معاونيه حاولوا « سرقة » حركة ٢٨ ايلول غير مقبول . ونسب توزيع صوره الى الشيوعيين أضعف من ان نقبله . فما هى مصلحة الشيوعيين فى الدعاية لذلك الرجل الذى سحق الحزب الشيوعى السـورى كما لم يفعل انسان من قبل ؟ .. ذلك الرجل الذى تلوثت ايدى اتباعه بدماء الشيوعيين ؟ .

وتوزيع الصور يفترض وجودها جاهزة فى مكان ما . فلابد أن اتباعه جهزوها قبل ٢٨ ايلول لأمر فى نفس يعقوب . اذ لا يعقل أن يسمع اتباعه او اعداؤه بأخبار الحركة بعد السابعة صباحا ثم يتصلون ببعضهم . ثم يجتمعون ويجمعون الجموع

لظاهرة ويجدون من يضع الصور جاهزة تحت تصرفهم فينقلونها ويوزعونها على المتظاهرين الذين يلصقونها على السيارات والجدران ويهتفون له في المظاهرات .. كل ذلك في ذات صباح الحركة . قد نقبل من السراج لو قال أن أعوانه قاموا بكل ذلك دون استشارته .. لكننا لا نستطيع نفي قيام اعوانه بكل ذلك مستندين الى تنظيم مسبق ومدروس . لذلك نجدنا ملزمين بنسب تصرفات رجاله اليه .

ولو قبلنا جدلا تأكيدات السراج بأنه لم يسع الى حركة مناوئة بعد عودته من القاهرة لما كان ذلك في رأينا بسبب ولائه المطلق انما لافتقاده لكل المقومات الأساسية اللازمة في انجاح الحركة . فالسراج كان قد أصبح معزولا شعبيا لاساليبه المخابراتية ، ومعزولا عن ضباط الجيش لأنه اسهم في تأليب الضباط على بعضهم البعض ، وهو بالنتيجة عاجز عن تحريك اية قطعات . وكان معزولا عن سياسيي سورية من كل المشارب والاتجاهات ما عدا أفراد قلائل من القوميين العرب .. فاساءات أعوانه وأجهزته لم تترك له صديقا ولم يعد يأتمن جانبه أي مسؤول . وبذلك عزل السراج نفسه عن الشعب وعن الأحداث واسهم في وضع نفسه في خندق أعداء الحرية .

وان شئنا تحجيم تعميمنا السابق وتقليصه لقلنا انه لم يبق الى جانب السراج وحوله سوى اعوانه المقربين وفئة من هؤلاء الذين ربطوا مصيرهم معه ومجموعة من فئات ابقى معها علاقات جيدة مثل النقابات . وعلى هؤلاء كان يعتمد في حركة عصيانه ... وهؤلاء بعيدون عن الجيش وعن السلاح فلا يبقى في مقدورهم سوى القيام بالمظاهرات . فاذا تظاهروا احتاجوا لصور السراج ولشعاراته . ولو استطاعوا التظاهر بشعارات ضد استبداد الحكم وممارساته لسار قسم من الشعب معهم .

يعزو بعض من ينفي تحضير السراج لحركة انقلاب أو عصيان انتشار هذه الاشاعة الى جهود عبد الكريم نحلاوي في اقناع المشير بوجود حركة سراجية ، من اجل تغطية الحركة التي ينظمها هو نفسه . ونحن لا نستطيع تقبل تلك الفكرة ! فلو سمع المشير مثل هذا القول لاستفسر من النحلاوي عن مصدر معلوماته فلا يستطيع النحلاوي اثبات قوله ان كان مختلقا . وان يقتنع المشير الا بما يصله من شبكات المخابرات التابعة اليه . فالنحلاوي لا يستطيع الحصول على مثل هذه المعلومات لأنه مكفوف اليد عن مخابرات الجيش وعن كل شبكات المخابرات الأخرى .

من اخطر الأقوال التي سمعناها خلال لقائنا مع السيد السراج هو جوابه حين ذكرنا له ما كتبه الفريق عبد الكريم زهر الدين ، قائد الجيش السوري في عهد الانفصال عن انه (السراج) قال لمن أودعه السجن : « **لماذا اعتقلتموني وأنا كنت على وشك القيام بحركة مماثلة ؟ . انني مؤيد لحركتكم كل التأييد واذا سمحتم لي بالذهاب الى الاذاعة فانني على اتم استعداد للادلاء بكثير من المعلومات التي تدين**

حكام القاهرة . واذا كنتم لا ترغبون فى اظهارى على شــاشة التليفزيون او الاذاعة فعليكم بالذهاب الى مكتبى السابق حيث تطالعون تقريرا سريا كان الســـبب فى اقصائى عن كرسى الحكم » . (زهر الدين صفحة ٣١) فلم يعلق السراج على قول زهر الدين انما نعته بصفات سلبية متعددة وقال لى ما معناه **« كنت اتمنى لو تشاهد زهر الدين ، وهو اقدم منى بعدة رتب حين يقابلنى فاذا به يلقى على التحية بدلا من ان افعل انا ذلك »** واراد منى السراج ان استنتج من ذلك ضعف شخصية زهر الدين. ولهذا عندى تعليق لا يمت الى ما نسبه زهر الدين الى السراج بصلة :

حين يعتلى رجل مخابرات اعلى أجهزة أمن الدولة يصــبح مطلعا على أسرار وزلات كل انسان ذى شــأن فى كل انحاء الدولة لأن كل اضبارات الشعب تصبح رهن اشارته . وبما ان العصمة لله وحده فان كل من له زلة فى حياته العامة أو الخاصة أصبح شفافا بالنسبة للسراج واعوانه . فحين يلتقى أى ذى زلة بالسراج يظن بأنه مكشوف له فيتصرف من موقف التخوف والضعف وشدة الولاء . ومعظم من هم بدون خطيئة يتصرف كذلك ايضا خشية الوقوع تحت رحمة معلوماتهم فى يوم من الأيام . لذلك كان السراج ينظر الى الضباط والى السياسيين والى المواطنين من خلال علمه بكل نقاط ضعفهم فيتمكن من التحدث اليهم بما يتناسب مع ذلك واجدا فى كل منهم الضعف والتزلف فيستصغرهم . وهذا أصبح موقفه من كل انســان يقابله ينطلق من خــلال ملف ذلك الانســـان . . وهذا المنطلق هو أســوا منطلق للتعامل مع بنى الوطن الواحد . وهو أســوا مقياس لمعرفة معدن الرجال .

ملحق بالفصل العشرين

من طريف المفارقات ان السيد هيكل خص عبد الحميد السراج بفصل كامل من كتابه ((**ما الذى جرى فى سورية ؟**)) ولقد ظهرت كتابات السيد هيكل عن السراج فى وقت كان الأخير خلاله يجلس فى سجون ((**الانفصاليين**)) فى سورية . ويرى السيد هيكل فى السراج ثلاث لمسات ضوء وثلاث لمسات من الظل . اما لمسات الضوء فلن نتعرض لها ، لانها ((**لمعت**)) قبل الوحدة ثم انحسر الالمعان حسب قول السيد هيكل .. أى ان وجود السراج طوال عهد الوحدة كان يتميز بلمسات الظل فقط وهى :

١ ــ حبه للقوة كغاية ، وليس كوسيلة .

٢ ــ لم يكن السراج ثوريا اجتماعيا .

٣ ــ ايمانه بالوسائل البوليسية .

ويكتب هيكل عن السراج انه ((**كان يريد ان يعرف كل شىء عن كل الناس ، لا تفوته حركة ، ولا تفلت سمعه همسة ... ونتيجة لهذا فان جهاز البوليس تحت اشرافه توغل واستشرى . هنا أيضا لم يعد جهاز البوليس وسيلة تحمى المجتمع وتخدم القانون .**

وانما فى بعض الاحيان فلت جهاز البوليس فاصبح فوق المجتمع وفوق القانون وكانت هذه بالذات أعقد المشاكل فى سورية)) ((**هيكل**)) صفحة ١٠٨ ثم يسترسل السيد هيكل فى سرد قصة عاشها بنفسه فى دمشق من شهر تشرين الأول من عام ١٩٥٩ . وهذه القصة تبرهن على استفحال بوليسية الحكم فى سورية فى فترة مبكرة من الوحدة . وقد شاركه فى بطولة هذه القصة الصحفى الأمريكى هارى ايليس الذى كان قد حصل على حديث صحفى من المشير عامر ، واحد اتباع السراج المباحثيين ، الذى اراد معرفة نص الحديث الصحفى الذى تلقاه الأميركى من المشير بالحاح عجيب . ويغار السيد هيكل على سمعة الحكم من تصرفات المباحثى والحاحه ويتخلص منه . وقد اسهب السيد هيكل فى وصفه للطريقة الفذة التى استطاع بها انقاذ سمعة الحكم بابعاد رجل السراج اللجوج ... مما يذكرنا بأيام الصبا ، حين كنا نقرأ مداعبات ارسين لوبين لمختلف اللصوص والأشقياء .

يؤسفنا ان الاستطراد فى الشرح يطول . لكننا اردنا ذلك لكشف عيب اساسى فى متن القصة كما أورده هيكل . فهو يذكر فى موضعين ، ان الضابط الشاب

الذى ارسله السراج من رسل المكتب الثانى . وفى مكان آخر يقول السيد هيكل ان الضابط الشاب اراد كتابة تقرير الى وزير الداخلية ، السراج ! ولقد نسى السيد ((هيكل)) فيما يبدو أن الضابط من المكتب الثانى لا يمكن أن يكون من اتباع السراج . لأن المكتب الثانى خرج من قبضة السراج ، وخضع للاشراف المصرى منذ قيام الوحدة . فان وجد السيد هيكل فى تصرف الضابط الشاب ما يعيب ، وما يسيء الى سمعة الجمهورية ، فكان حرى به ، أن يتقدم بنقده الى الحكام الفعليين ، الذين يسيطرون على المكتب الثانى .

ونتوقف هنا عن متابعة التناقض الذى يدعو الى الابتسام فى قصة السيد هيكل ، لنسمعه يعلق على الحادثة بقوله :

((.. هل يعرف عبد الحميد السراج بما كان يفعله ضابطه الشاب ؟ .. هل يمكن أن تصل الأمور الى هذا المدى بغير علمه ؟ .)) صفحة ١١١ .

وبعد الانفصال ارتفعت الأصوات تنتقد الرئيس عبد الناصر جهاراً ، انه سمح للنظام البوليسى ان يسود فى سورية . وكان الجواب دوما ، هو ان الرئيس لم يكن على علم بالذى يحدث هناك ! هنا نجد انفسنا على حق حين نكرر الأسئلة التى طرحها اعلاه اول صحفى فى مصر :

هل يعرف جمال عبد الناصر بما كان يفعله وزير داخليته فى سورية ؟ .. وهل يمكن ان تصل الأمور الى هذا المدى دون علمه ؟ ..)) والجواب على سؤالنا اوضحه لنا السيد هيكل دون قصد : فالحادثة التى يرويها كمثال من كثير ، والتى بينت له كمدير تحرير أكبر صحف الدولة ، أن اوضاع سورية سيئة للغاية ، حدثت له فى الشهر العاشر من عام ١٩٥٩ .. فلماذا لم يحدث اى اصلاح ؟

لكن الفصل الذى خطه السيد هيكل عن عبد الحميد السراج ، يؤكد فيما بعد على لمسات الضوء ، تاركا له طريق العودة الى حظيرة القاهرة مفتوحا . بل أن السيد هيكل لا يتوانى عن ايراد مواربة للحقيقة فى سبيل تسهيل طريق العودة أمام السراج ، لأن القاهرة اصبحت فى حاجة لمثله بعد الانفصال . والمواربة هى انه صور السراج وكانما هو خصم لهؤلاء الذين قاموا فى ٢٨ ايلول على حكم القاهرة . وكان حريا بالسيد هيكل ان يبين الحقيقة ، وهى أن السراج نفسه كان يدبر لانقلاب يقوم به مع أتباعه . وهذه الحقيقة لم تكن خافية على احد . بل ان القاهرة استنفرت قوات الجيش فى قطنا ، لاستخدامها فى قمع الحركة التى كانوا يتوقعون حدوثها من قبل السراج بين آونة واخرى كما راينا فلماذا يتبع السيد هيكل ذلك الأسلوب الذى لا يتناسب مع مقامه الصحفى الرفيع ؟

ولقد كتب صلاح نصر ، رئيس المخابرات المصرية ما يؤكد ضلوع السراج فى محاولات انقلابية ففى وقت مواز للازمة بين السراج والقاهرة اوفد الرئيس

عبد الناصر صلاح نصر « **ليعاون المشير في الموقف المتدهور في سورية ، والعمل على تنفيذ قرار ادماج المخابرات بعد استقالة عبد الحميد السراج . كانت ايام عصيبة تشوبها الفوضى والاضطراب ، ويسود دمشق جو من الاكتئاب والوجوم ، وتعيش اجهزة الدولة ومؤسساتها في سورية دون ضابط او رابط ، ووصل الأمر الى تمرد افراد بعض الأجهزة مثل المخابرات والمباحث السورية ، وكان الاتحاد القومي السوري يحرض على المظاهرات المعادية لعبد الناصر ويروج الشائعات** » (« نصر » صفحة ٢٦٥) ثم يصف نصر محاولة السراج بحضور الوزير الضابط اكرم ديرى تأليب قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل على القاهرة .. ويؤكد نصر علم السراج بكل فئات الجيش التي كانت تعد لانقلاب ماعدا جماعة النحلاوى ويدعى نصر ان السراج وضع نفسه تحت تصرف النحلاوى خلال الساعات الأولى من الحركة ، لكن عبد الكريم نحلاوى نفى أن السراج وضع نفسه تحت تصرفه لكنه اكد محاولاته للقيام بانقلاب وبمحاولات رجاله الاستفادة مع حركة ٢٨ ايلول . وقال ان السراج تجول في شوارع دمشق بسيارة مع بعض اعوانه ... ووزعوا صور السراج .

المهم في الأمر أن ما كان يعرفه صلاح نصر كان يعرفه عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل ... وبذلك يثبت عدم صحة اقوال هيكل عن السراج .

الفصل الحادي والعشرون

إنفصال سوريا

لم تهدف أحداث الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١ فصل الاقليم السوري عن الجمهورية العربية المتحدة ، وفيما يلي سنتعرض للتطورات التي جعلت من هذه الأحداث تؤدي الى الانفصال . ونحن اذ نصف تطور تلك الاحداث لا نعتمد على أقوال صحف ، ولا على شائعات تطلق من أجهزة الاعلام المختلفة ، انما على احاديث جرت مع عدد من الضباط الذين لعبوا أكبر الأدوار حساسية في قيادة الحركة ، فخططوها ، وتولوا تنفيذها بأنفسهم حاملين دماءهم على الاكف ، وان الأشياء التي نوردها تنشر لأول مرة بهذا التفصيل وتصف لأول مرة ايضا كيفية حدوث انقلاب منذ بدء الترتيب له حتى انجازه . ولقد حاولنا جهدنا الابتعاد عن الاسترسال الأدبي ، مقتصرين على الحقائق عارية ، لنكسب الوقائع ما يجعل القارىء يعيشها حية ، امينة وصادقة . لكننا لا نستطيع البدء بيوم الانفصال بالذات ، وانما علينا العودة قليلا الى الوراء ، لنسمع بعض التصريحات من هؤلاء الضباط حول الأسباب التي جعلتهم يخططون لحركة اصلاح . نقول ((**اصلاح**)) ،لان الهدف لم يكن انفصالا ، انما الاصلاح وحده ضمن دولة الوحدة .

بعد قيام الوحدة ، وبعد قدوم ضباط مصريين الى سورية ، جرت احتكاكات بين الضباط السوريين والمصريين على مستوى جديد ، يغاير الالتقاء فيما بينهم قبل قيام الوحدة . فقبل الوحدة كان الضباط السوريون يرحبون بكل ضابط مصري ترحيبا يصعب ان يعيش مثله في أي مكان آخر . وكان الضابط المصري يتصرف غالبا تصرف الضيف المؤدب . أما بعد قيام الوحدة فقد جاء الضباط المصريون يحملون نفسية مختلفة تماما . لقد قدموا كرؤساء وكآمرين ، ولمس الضباط السوريون بعدعدة شهور فقط ان القيادة المصرية ترى في الضابط السوري انه((**متعجرف ومغرور ، ومحدود . يتيه عجبا بنفسه ، يمشي مختالا بلباسه العسكري في شارع الصالحية بدمشق ، متعال يصعر خده للناس ، وليس هو على كفاءة من التدريب**))
وقد تصرف القادة المصريون في الجيش السوري على هذا الأساس فأرادوا تطبيق سياسة هدفها القريب ((**تمييع**)) المفاهيم العسكرية في الجيش السوري ، وهدفها البعيد ((**التخلص من كل ضابط تخرج من الكلية العسكرية في حمص**)) . وهدف القيادة من وراء ذلك هو الامساك بزمام الجيش السوري امساكا نهائيا ومطلقا بحيث تستطيع القاهرة بعد ذلك تنفيذ السياسة التي تشاء في كل سورية دون ان تخشى ان تقوم للجيش السوري قائمة . وللوصول الى ذلك الهدف لجأ القادة المصريون الى الوسائل التالية :

ـ نقل الكليات العسكرية التي تخرج الضباط من سورية الى مصر .

ـ انتداب الضباط السوريين الاكفاء الى الاقليم الجنوبي ، حيث يعينون في وظائف ثانوية جدا ، مثل ادارة التجنيد ولم تتقاعس القيادة عن السخاء المادي

لهؤلاء ، ليتصرف اهتمامهم اما الى جمع المال ، او الى الاستمتاع بأجواء ساحرة . .
ومن صفوف هؤلاء الضباط نجد عددا ذا أهمية اشترك اشتراكا رئيسيا في حركة ٢٨ سبتمبر ، نذكر منهم الرائد فائز الرفاعي ، والنقيب صدقي عطار ، والنقيب عادل الحاج علي ، والعقيد محمد منصور .

ـ انتداب الضباط المصريين الى الاقليم الشمالي . وكان كل ضابط من هؤلاء يأخذ مكانا حساسا في قطعة أو قيادة . وكان كثير منهم ينظر الى آمره المباشر السوري ، وكأنما لا شأن له ، فيحطم قوانين الانضباط ، ويتجاوز انظمة التسلسل العسكري . « **وكان بعض المصريين في منتهى السوء ، فقد كان الواحد منهم يتهاون في تنفيذ أمر صدر اليه من رئيسه المباشر السوري ، فاذا ذكر بذلك ادعى جهله للنظام السوري ، وان عنف حرن ، ونظم تقريرا يرفعه الى اعلى سلطة مصرية في سورية . ومثال على ذلك ما حدث للعقيد محمد منصور حين اعطى الملاحظات اللازمة لضابط مصري طلب اليه ان يأتي الى التدريب دون ارتداء كاسية الساق . فرفع الضابط المصري تقريرا الى العقيد احمد زكي يتهم فيه العقيد منصور بالتحامل ، والجهل والعنجهية . وكانت النتيجة أن ابعد العقيد منصور عن قيادة لوائه في سورية ، وانتدب لاستلام عمل في أحد المكاتب في الاقليم المصري** ».

اما حين يراس ضابط مصري دورة جنود ، فانه كثيرا ما يكلف جنوده بأمور ليس من عادة الجندي السوري القيام بها لأي مدرب من مدربيه السوريين ، وكثير من هذه الأمور لا يليق بالضابط أن يطالب به وكان المدرب المصري يستعمل في خطابه من الشتائم ما لم يألفه المجند السوري ، بل ان الشتائم كانت تصل الى مستوى وضيع جدا يخرج المجند عن امتلاك نفسه ، مما أدى الى اصطدامات كثيرة بين الجنود السوريين والضباط المصريين ، اظرفها والطفها ما حدث للملازم الأول المصري نبيل وقاد الذى شتم أحد المجندين في عرضه ، فاذا بالمجند يلاحق الملازم وقاد بالقنابل اليدوية الحية ، وبالحربة ... وكانت النتيجة ان حكم على المجند بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة من قبل القاضي الفرد العسكري في القنيطرة .

ـ ارسال الضباط السوريين في دورات الى الاتحاد السوفياتي ، لاتمام دورات تدوم سنة او سنتين أو اكثر .

ـ احالة الضباط السوريين على التقاعد . ولم تقتصر الاحالة على الضباط الذين بلغوا سن التقاعد ، وانما اصابت أكثر الضباط الشبان ، وهم في ريعان شبابهم ، وفي ذروة قدرتهم على الحركة والمناورة . وانه مما يثير الاستغراب ان كثيرا من الضباط الذين اتموا دوراتهم في الاتحاد السوفياتي ، عادوا

ليستلموا قرارات احالتهم على التقاعد . فلماذا ارســلوا اذن ، ولماذا صرفت عليهم أموال تقدر بعشرات الملايين ؟ ... ونحن نســتطيع اعطاء الجواب : يستطيع الضابط في الاتحاد السوفياتي توفير مبلغ كبير جدا من راتبه . وحين يعود بعــد ســنة أو سنتين يكون قـد تجمع لديه ثروة طيبة . ولما يتلقى بعد ذلك قرار احالته على التقاعد لا يثور ، لأن راتب التقاعد ، والثروة التي وفرها يسهلان عليه القبول بالواقع الجديد .

— انتداب الضباط الســوريين الى ادارات الشركات المؤممة بعد صدور قرارات التأميم ، وقد زاد عدد المنتدبين من الضباط الســوريين على ٤٠ ضابطا . وبذلك ضعف الجيش من جهة ، وانهار الاقتصاد من جهة اخرى ، فادارة كتيبة مدفعية أو سرية مشــاه يغاير « قليلا » ادارة المصــانع والأعمال التجارية الكبرى .

— أما سياسة الرئيس حيال قضية فلسطين ، فقد ذكرناها ســابقا بشيء من التفصيل . ولقد أصابت ســياسة اللين والتراخي تجاه اسرائيل شــعور الضابط الســوري في الصميم .

هذه الأمور التي عددناها جعلت عددا كبيرا من الضباط الصغار يفكر بوجوب عمل شيء لوضــع حد لهذه المســاوىء لكن أفكار الضباط الافرادية لم تثمر الا بعد أن حدثت مكاشفة ومصارحة بين عدد من هؤلاء الضباط الصــغار من رتب ملازم حتى نقيب . ولكن رتبهم لم تكن لتســمح لهم بقيادة حركة من هذا النوع ، مما جعلهم يحاولون اقناع واحد من الضــباط القادة باســتلام زمام الأمر ، واضعين أنفسهم تحت تصرفه جنودا منفذين . وعلى هذا الأساس فوتح العقيد محمود عودة فتخاذل ، وهدد بأنه ســيرفع تقريرا للمســؤولين في القيادة ، ان أثير الموضــوع معه مرة أخرى . وتكلم الضباط الصغار مع العقيد محمد التل ، فتردد ، ونصــح الضابط الذي فاتحه بالأمر بمغادرة البلاد هربا خشية من افتضاح أمره . وفوتح السيدان أحمد عبد الكريم ، وأمين النفوري ، فأظهرا اقبالا واســتعدادا ، لكن الضباط الصــغار لم يتابعوا الحوار معهما ، لعــدم ثقتهم بالنجــاح ، ان اعتمدت الحركة على هذين الضابطين . فالســيدان أحمد عبد الكريم وأمين النفوري بالرغم من مكانتهما المعروفة في الجيش ، فقدا الاتصال مع الوحدات بعد أن زالت عنهما كل صفة رسمية باستقالتهما من الوزارة المركزية . وفوتح المقدم عبد الكريم نحلاوي ، فوافق وتجاوب معهم وتجاوبوا معه .

لم تكن فكرة القيام بحركة اصلاح جديدة على المقدم نحلاوي . فبحكم مكانته ككاتم لأسرار الجيش ، كان يتلمس الأخطاء تقع ، بل تصنع صنعا من قبل القيــادة المصرية . وكان يشير دوما الى الأثر السيء الذي تحدثه هذه السياسة . وكان يتلقى التقارير من مختلف الضباط السوريين تبين الأخطاء ، وتسدي النصح ، فيرفع هو

هذه التقارير الى القيادة دونما جدوى . ولم يفكر من جهتــه بالقيام بالحركة ، الا عندما اقتنع تماما بأن القيادة لا تفكر ولا تريد العودة عن الغى الذى تسير عليه .

لكن المقدم نحلاوى لم تكن قد تكاملت لديه الاجراءات اللازمة لقيام حركة الاصلاح. ولما جاء اليه الضباط الصغار بتنظيمهم المكنوم، وجد ضالته فيهم ، ووجدوا ضالتهم فيه رغم أن رتبته العسكرية لا تكفى تماما كواجهة لكل الحركة. لقد وثق الضباط به لنزاهته الخلقيــة ولاحترامة للآخرين ، ولبعده عن التحزبات ، ولتواضــعه الجم وابتعاده كل البعد عن حب السيطرة والظهور ، ولأن عددا كبيرا من الضباط تخرج على يديه عندما كان مدربا فى الكلية العسكرية فى حمص ، ولموقفه الصلب العنيد تجاه العقيد امين الحافظ ، الذى كان فى أول عهد الوحدة مديرا للكلية العســكرية فى حمص ، والذى كان يلح على نشر مبادىء حزب البعث العربى الاشتراكى هناك على المدربين وعلى الطلاب على الســواء . وكان المقدم نحلاوى بالاضافة الى كل ذلك، وبحكم مكانه فى القيادة ، عينا وأذنا تترقب الأحداث . وكان يستطيع الى حد ما التأثير على تعيينات وتنقلات الضباط من ذوى الرتب المتوسطة والصغيرة ، بحيث تتجمع فى وحدة عسكرية القــوة اللازمة للتفوق والسيطرة على كل الوحدة فى ساعة الصفر . وقد اســتطاع مثلا وضع الرائد هشام عبد ربه قائدا لكتيبة مشــاه فى اللواء ٧٢ فى قطنا ، والمقدم مهيب هندى رئيسا لأركان اللواء ذاته ، والملازم الأول عماد هاشم قائد سرية فى كتيبة مدرعات من اللواء ٧٢ أيضا ، والنقيب محمد صدقى عطار فى قسم عمليات اللواء ، والنقيب هشــام نشــاوى رئيســا لكتيبة الدبابات فى اللواء ٧٠ .

فالحركة اذن لم تعتمد فى البدء على ضابط ســورى كبير .

قبل قيام الحركة بشــهور اربعــة تقريبا ، وضعت قيــادة الأركان مخططا لتحركات الضباط المقبلة . وتضمنت الخطة ارســال ١٥٠ ضابطا ســـوريا الى الاتحاد السوفياتى للتخصص ، وانتداب مائة ضابط الى الاقليم الجنوبى ، ونقل ٤ ضباط قادة الى الملاك المدنى لاعطائهم مراكز محافظين . وكان اسم المقدم نحلاوى موجودا فى قائمة الموفدين الى الاتحاد السوفياتى . لكنه استطاع شطب اســمه فى آخر وقت . وقبيل الحركة بأسابيع قابل الوزير السورى طعمة العودة الله العقيد احمد علوى ، واخبره بتكتل الضباط ((**الشــوام**)) . فجاء العقيد علوى الى المقدم عبد الكريم نحلاوى متســائلا عن صحة مثل هذه الاشــاعة . وقد اعطى تســاؤله صبغة من يتهم المقــدم نحلاوى بتدبير ذلك . فأجاب النحلاوى بأنه لا يحــدث اية تنقلات من لدنه ، انما بموافقة المشــير عامر ، واللواء انور القاضى ، والعقيد احمد زكى ! . وتابع المقدم قوله مخاطبا العقيد علوى ((**وان شئت تبديل من شئت من الضباط فلا مانع لدى**)) .

وقبل قيام الحركة بيوم واحد طلب العقيد علوى من المقدم نحلاوى ان يقابل الوزير جادو عز الدين ، الذى كان قد استلم وزارة الادارة المحلية ، بعد التغيير الوزارى الأخير . فذهب المقدم نحلاوى اليه وقابله فى داره مساء ٩/٢٦ ، فاذا بالوزير يطلب انتداب ٤٠ ضابطا لوزارته المحدثة جديدا ، ويطلب منه أن يصبح نائبه . فيجيب عبد الكريم معتذرا : ((**ومن يبقى فى الجيش ؟ .. هل ترضى نفسك عما يحدث ؟**)) فأجاب الوزير جادو باسما ابتسام من غاص فى النعمة ، فغاب عن الواجب وعن الصواب : ((**ايه يالله ...**)) ولقد كان جادو واحدا من الضباط السوريين الذين اذا ساروا **اهتزت تحت أقدامهم الأرض** .

لا تقتصر الإساءة لدى نقل الضباط الى الملاكات المدنية على اضعاف الجيش الذى من اجله تطوعوا فى الخدمة والذى يتوافق مع استعدادهم الفطرى والذى صرف على تنشئتهم وتدريبهم وصقلهم أموال الشعب انما تتجاوز ذلك الى الأذى الكبير الذى يلحق بالقطاعات المدنية التى ينقلون اليها حيث تطلب هناك خبرات اخرى لا تمت لاستعدادهم بصلة ، وسيحتاجون الى سنوات تهيئة وتدريب جديدة قبل ان ينجحوا فى العمل الجديد . فهؤلاء الضباط ينتزعون انتزاعا من الأرض الخصبة التى هيؤوا لها فتمحل الأرض، وينقلون الى ارض أخرى خصبة طالما كان يرعاها المدنيون. فتمحل الأرض الجديدة ايضا . وفضلا عن ذلك يتأذى التوازن الوظيفى فى الملاكات المدنية وتظهر العداوات والحساسيات بين طبقة الضباط الدخيلة وبين المدنيين . كل ذلك على حساب الشعب وعلى حساب التقدم الاقتصادى للدولة .

وفى القيادة طلب المشير عامر من المقدم نحلاوى بصفته كاتما لأسرار الجيش وضع قوائم تضم أسماء اربعة آلاف من ضباط الصف لانتدابهم الى الاقليم الجنوبى. وكانت حجته فى ذلك أن الملاكات فى الاقليم السورى لم تكن تسمح بالترفيع . ولسوف تدرك الهدف البعيد من ((نفى)) ضباط الصف لدى تعرضنا للاحداث .

وكانت هناك مناورة مهيأة وفى قيد التنفيذ ، بحيث يحدث انزال لواء معزز من الجيش المصرى على شواطىء الاقليم السورى ، ولواء مثله يذهب من الجيش السورى الى شواطىء الاقليم المصرى ، ليبقى بعد ذلك كل لواء فى مكان تمركزه الجديد .

لم تكن كل هذه التصرفات تحدث مصادفة ، وانما كانت تصدر عن شعور اكيد بقرب حصول حركة ما فى سورية .. وبما أن القيادة لم تعلم عن مصدر هذه الحركة شيئا ، فقد حاولت الاسراع فى ابعاد أكبر عدد من الضباط السوريين ، واحضار أكبر عدد من الضباط المصريين . وكان يراد وضع الضباط المصريين فى سورية ، بحيث اذا صدر امر يختص بالجيش الأول من القيادة المصرية فى القاهرة

وصل الى قيادة الجيش الأول التى يرأسها فعليا ضابط مصرى . وهذه تنقله الى ضباط مصريين فى القطعات بحيث يتم المطلوب دون ضرورة المرور على اى ضابط سورى . ولقد أوشك هذا التخطيط أن يكتمل ، ولو تأخر قيام الحركة أسبوعا ، لما كان للحركة ان تقوم ، ولو قامت لما نجحت على الأغلب .

جرى توقيت القيام بالحركة لأول مرة فى الشهر السادس من عام ١٩٦١ . ففى هذا الشهر كان من المقرر مجيء سرايا استطلاع من كل وحدات الجيش الى قطنا ، لاقامة معسكر تدريبى هناك . والوحدات هذه سريعة المناورة والحركة . ولكن القائمين بالتنظيم صرفوا النظر عن ذلك التوقيت لعدم استكمال شروط النجاح . وتقرر أن تقوم العملية على عاتق لواء أو اكثر من القوات المرابطة فى قطنا. وصار يحدث التركيز لجعل احد هذه الألوية قادرا على القيام بالحركة . وكانت هناك فى قطنا الوية ثلاثة : لواء ١٨ مشاه ، وقائده العقيد حسين قاضى ، وهو ضابط سورى شديد الولاء للرئيس عبد الناصر ، واللواء ٧٠ المدرع وقائده مصرى ، وهو المقدم طه محمد حسن ، واللواء ٧٢ مشاه محمول ، وقائده العقيد جاسم علوان ، وهو سورى موال للرئيس جمال عبد الناصر ، بل انه الضابط الذى وضعته القيادة المصرية فى تخطيطها لقيادة الجيش السورى بعد استهلاك كل الضباط الأكثر قدما فى الجيش السورى . وقد وجدت وثيقة فى دار المشير تكشف هذا التخطيط ، وتظهر الكيفية التى يجب اتباعها لاستهلاك الضباط الأربعين الأقدم منه ، وعلق كاتب الوثيقة بقوله : ((**وهذه هى الطريقة الوحيدة للسيطرة على الجيش السورى أطول مدة ممكنة**)) . انها لمن سخرية الأقدار حقا ، أن أمكن تركيز بعض العناصر التى تستطيع السيطرة على كل اللواء ، فى ذلك اللواء بالذات .

وفى الشهر السادس اصيب التخطيط بنكسة كادت تكون قاضية وشعر الضباط الشبان بضرورة قصوى لتنفيذ الحركة ، خشية من افتضاح كل ما يتعلق بها . فقد حدث آنذاك ما لم يكن فى الحسبان :

كانت قيادة الحركة العليا محصورة فى عدد قليل جدا من الضباط . وكان هؤلاء يعرفون بعضهم البعض كقائمين بالحركة . لكن الصف الثانى من الضباط المشتركين ، لم ينكشف افراده على بعضهم البعض ، وانما كانت كل فئة منهم ترتبط بواحد أو أكثر من ضباط الصف الأول . وما قلناه عن الصف الثانى ينطبق تماما على الصف الثالث. وكان كسب المزيد من الضباط يبدأ بأن يستمزج ضابط من الحلقة آراء الضابط الجديد . وحين يستوثق منه ، يطلب منه أن يكون على استعداد لساعة الصفر ، التى سيسمع بها حين اللزوم . وعلى هذا الأساس أمكن كسب عدد لا بأس به من الضباط ، بحيث لا يعرف الواحد منهم سوى واحد فقط ، أي الذى تكلم معه . وحين نذكر كلمة ((**كسب**)) لا نقصد ان الضابط المشترك

كان يحاول اقناع ضابط آخر بالدخول فى حركة ... وانما اقتصر الأمر فعلا على ان يتعرف الضابط المشترك على آراء الضابط الآخر ، ولما يلمس تذمره وألمه ، واستعداده لحمل مسؤولية ما فى ساعة الشدة ، يعلمه بوجود شيء فى الأفق ، ويطلب منه التريث والتأهب .

استطاع النقيب خليل بريز ، وهو من القائمين بالحركة ، اكتساب تأييد النقيب الطيار امين القدسى ، الذى استجاب . وحاول النقيب قدسى بدوره اكتساب قائد سرية الرائد ماجد حموى . فكان جوابه الرفض . بل لم يكتف بالرفض ، وانما طلب من النقيب قدسى رفع تقرير . فحاول هذا التملص ، باعطاء المحاولة صفة المزاح ، ولكنه فشل فى ذلك ، لأنه حين دخل فى الحديث ، لم يترك لنفسه خط العودة الى تمييع الأمر وجعله مفتوحا . عندئذ اضطر النقيب قدسى الى رفع تقرير مرفقا بتقرير آخر من الرائد ماجد حموى . ولما سمع النقيب بريز بالأمر اعتقد أن النقيب قدسى قد طعنه من الخلف ، بأن أفشى سر الحركة . فما كان منه الا أن رفع تقريرا منه على الفور يتهم فيه النقيب قدسى ، بانه هو الذى فاتحه بالأمر . وتم استجواب الضابطين ليصر كل منهما على موقفه قائلا بأن الآخر هو الذى فاتحه بالأمر . وأمكن تضليل التحقيق على ذلك الأسلوب ما يقرب من ثلاثة شهور ، صدرت بعدها عقوبة انضباطية بحق كل منهما مدتها ثلاثون يوما . وبعد عدة أيام من دخولهما السجن ألغيت العقوبة الانضباطية ، وصدر أمر باعتبار توقيفهما رهن التحقيق ، ومعنى ذلك أن التوقيف أصبح مفتوحا الى ان ينتهى التحقيق . وأعيد فتح التحقيق فى السجن ، وأصر رئيس الشعبة الثانية (المخابرات) العقيد محمد استنبولي عليهما بوجوب كشف الحقيقة ، والا اضطر الى استعمال منتهى العنف والقسوة . وسبب اعادة التحقيق يرجع الى أن القيادة العليا فى القاهرة لما سمعت بالأمر ، لم تقبل بالنتيجة المائعة ، التى كان التحقيق قد توصل اليها .

وعرف المسؤولون بأن الأمر أعمق من ذلك ، وأرادوا استقصاء الأمر مهما كلف الثمن (١) . لكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى أربهم ، لأن الحركة عاجلتهم

---

(١) يؤكد لنا واحد من اهم عناصر عبد الحميد السراج انه حذر القيادة المصرية من اهمال موضوع خليل بريز وأمين القدسى وانه طلب من قدرى نافع تسليمه الضابطين المعتقلين ليسحب منهما الاعتراف بكل الخلفية . ولكن قدرى نافع رفض ذلك لقناعته بأن اعوان السراج لا يؤتمن جانبهم ولا يصدقون القول . ويؤكد معاون السراج ذهابه مع زميله شوقى الدقاق فى احدى ليالى شهر آب الى دار اللواء أنور القاضى فيوقظه ويعلمه بمضمون مراسلة برقية بالشفرة بين القصر الملكى الاردنى والملحق العسكرى الاردنى فى دمشق غازى الخطيب تتحدث عن اتصالاته بعشرات الضباط السوريين الانقلابيين على الوحدة ... فلا يصغى اللواء أنور القاضى الى تحذيرهم لانهم من عناصر السراج . واخيرا أكد لنا معاون السراج ذهابه الى قائد الجيش الاول الفريق جمال فيصل واعطاءه قائمة تحوى أسماء ٢٢ ضابطا سوريا يريدون الانقلاب على الوحدة وفيها اسم عبد الكريم النحلاوى ومهيب الهندى فلا يعطيها الفريق أى اهتمام لذات الاسباب .

فقطعت عليهم الطريق . والجدير بالذكر أن القيادة العليا التى شعرت بوجود حركة فى صفوف الجيش ، لم تقم بالاصلاح الذى يغنى عن الحركة ، وانما اسرعت اسراعا مسعورا بترتيب مختلف خطط التنقلات لتصفية الضباط الذين يمكن أن تقوم على سواعدهم الحركة المتوقعة .

ثم تقرر القيام بالحركة فى أول يوم من الشهر التاسع ، وصرف النظر عن ذلك التاريخ . ثم وضع تاريخ العشرين من الشهر نفسه ، وصرف النظر عنه أيضا . والسبب الرئيسى لذلك هو عدم استكمال شروط النجاح فقد شاءت المصادفة أن تقوم القيادة بتفتيشات معاكسة فى الأيام المرصودة للحركة لأنها كانت على علم اكيد أن شيئا سيحصل لكنها لم تستطع تحديد الفئة المدبرة ولا خطط الحركة لكن خلاف السراج مع القاهرة جعل الانظار تتوجه اليه . واخيرا تقرر يوم ٢٨/٢٧ ايلول بصورة نهائية ، بعد أن أمكن ترتيب الأمور بحيث تكون القوات المستنفرة فى قطنا هى المتفق معها للقيام بالحركة ، وتفصيل ذلك كما يلى :

بمناسبة توقع القيادة العليا لحركة ما يقوم بها السيد عبد الحميد السراج فى دمشق قررت القيادة تعديل نظام الاستنفار فى قطنا ، بحيث يبقى ثلث القوة من كل لواء من الألوية الثلاثة مستنفرا مع عناصر الدعم الخاصة بها . والألوية الثلاثة هى : اللواء ١٨ ، واللواء ٧٠ ، واللواء ٧٢ . وكانت خطة قيادة الحركة المطالبة بالاصلاح ترمى الى جعل وحدتين فقط من لواءين مستنفرتين فى يوم واحد بشرط ان تكون الوحدتان هى المتفق مع ضباطها على الحركة . ويشاء القدر أن تكلف قيادة اللواء ٧٢ بوضع لواء الخدمة والاستنفار من تاريخ ٩/٢٤ لغاية ٩/٣٠ باعتبار أن العقيد أركان حرب جاسم علوان قائد اللواء ٧٢ هو نفسه قائد معسكرات قطنا بالوكالة . وعلى هذا الأساس قام المقدم أركان حرب مهيب هندى باعتباره رئيس أركان اللواء ، والنقيب محمد صدقى العطار باعتباره ضابط عمليات اللواء ، بوضع مسودة هذه اللائحة بحيث تبقى فى معسكرات قطنا كتيبتان فى اللواءين ٧٢ و٧٠ مع عناصر دعمها مستنفرتين فى يوم واحد من الوحدات المتفق مع قادتها على الحركة . أما اللواء ١٨ فلم يحاولوا وضع أصدقائهم منه مستنفرين لكيلا يلفت ذلك الأنظار الى مثل هذه الكثافة . ولما تقدم المقدم مهيب هندى بالقائمة المذكورة الى العقيد علوان ، فوجىء بأن العقيد يطيل النظر قليلا فى اللوائح ، ويمسك القلم ويشطب على الوحدة المستنفرة فى اللواء ١٨ واضعا بدلا عنها تلك الوحدة من ذلك اللواء ، التى تم التفاهم مع ضباطها على القيام بالحركة . وكانت هذه الكتيبة هى التى يقودها الرائد فؤاد تسابحجى .

وبذلك خدم العقيد علوان القضية خدمة عظيمة جدا ، فلقد جعل كل القوات المستنفرة فى قطنا فى ذلك التاريخ من القوات المتفق معها ، وهى كما يلى :

من اللواء ٧٢ : كتيبة مشـــاه محمولة بقيادة الرائد أركان حرب هشـــام عبد ربه .

كتيبة مدفعية ميدان ١٢٢ مم بقيادة النقيب عصام قائد .

سرية هندسة ميدان بقيادة الملازم أول فريد مهاينى .

كتيبة دبابات ٣٤ بقيادة الملازم الأول عماد هاشم والملازم أول حسن حجازى .

سرية مدفعية ضد الطائرات من كتيبة يقودها النقيب عبد الحسيب جندلى .

سرية استطلاع بقيادة الملازم أول سهيل أورفلى .

النقيب محمد صدقى العطار المستنفر من قيادة اللواء .

من اللواء ٧٠ : كتيبة دبابات ت ٣٤ بقيادة النقيب هشام نشاوى .

من اللواء ١٨ : كتيبة مشاه بقيادة الرائد فؤاد تسابحجى .

ويضاف الى هذه القوات عناصر أخرى مستنفرة رسميا من قبل القيادة، وعدد آخر من الضباط طلب منهم البقاء فى وحـــداتهم ، وآخـرون طلب منهم الالتحاق بوحداتهم قبل منتصف الليل ، واخيرا الضـباط المناوبون بشــكل طبيعى فى لوائح الخدمة والذين حرص عند وضع لوائح المناوبة ان يكونوا من المؤيدين للحركة أو من القائمين بها .

ولم تكن مهمة جميع القطع المؤيدة النزول الى دمشــق للاشــتراك فى أية من العمليات انما بقى القسم الأكبر منها فى قطنا . اذ لم تقتصر مهمة هــذه القوات على الوقوف رهن اشارة قادة الحركة فى دمشق ، وانما كانت لها مهمة أخرى : فبعـد استتباب الأمور للضباط الموالين فى المعسكرات ، نزلت سيارات عسكرية الى القرى القريبة من المعسكرات حيث يسكن ضباط ، وضباط صف وجنود تابعون للالوية الثلاثة المرابطة فى قطنا ، فأحضروا من منازلهم الى قطعاتهم فور بدء الحركة ، وجهزت كل الآليات للالوية الثلاثة . ولما جاء الصباح ، واقبلت السيارات تحمل باقى الضباط من دمشق ، أصبحت كل القوات فى معسكرات قطنا على أتم استعداد للتحرك فى واحد من اتجاهين : اما لتنفيذ مهمة تكلفها بها قيادة الحركة أو فى اتجاه الحدود مع اسرائيل ان حاولت هذه استغلال الاحداث والاصطياد فى الماء العكر .

ولم تكن قوات قطنا وحدها تقوم بكل العبء ، وانما كان للوحدات التالية أدوار هامة أخرى : قوات القابون : كان هناك اتصـــال بين قيادة الحـركة والنقيب عادل الحاج على ، وهو أحد ضباط مدارس المدرعات فى القابون . وكان قد مضت عليه مدة طويلة فيها مما أكسبه صلة قوية بالجنود وضباط الصف ، مكنته من السيطرة

على المدرعات هناك . وكانت هذه القوات مكلفة بتجميد كتيبة المغاوير الفلسطينية فى حرستا ، وبالمساعدة فى احتلال الاذاعة والهاتف الآلى فى دمشق ، وبالمشاركة فى قطع الطريق على القطيفة حيث يرابط لواء المدفعية الصاروخية ، ان حاولت النزول الى دمشـــق .

قوات المعضمية : كانت هذه القوات بقيادة النقيب اكـرم حلوانى ، والنقيب عبد الوهاب رحمون . وكانت القوات تشمل عناصر من سلاح الهندسة ، وعناصر مدفعية مضادة للطائرات . وقد كلفت بالاحاطة بمطار المزة ، وبدعم الرائد الطيـار عبد ربه للسيطرة على المطار العسكرى .

قوى العشائر : جرى حديث مسبق بين المقدم عبد الكريم نحلاوى ، والمقـدم حيدر الكزبرى ، لمس خلاله المقدم نحلاوى استعداد الاخير للمشاركة . ولم يعلم بتوقيت الحركة اطلاقا . وقبل عدة أيام من التاريخ المحدد كان المقدم كزبرى مشتركا بجولة فى منطقة الجزيرة . وسبب هذه الجولة ورود بعض الأخبار الى القيادة تفيد أن بعض العشائر قد بلغ بها التذمر حد التفكير فى خلق القلاقل والفتنة . فذهب الى هناك المعاون الادارى لقائد الجيش اللواء عبد الكريم زهر الدين الذى اضبح بعد ٢٨ أيلول قائدا للجيش السورى (٢) . وأخذا معهما المقدم حيدر الكزبرى ليستفيدوا من اطلاعه فى شـؤون الهجانة والعشائر ، ولرجولته التى يحترمها الجميع وخاصة رجال العشائر . وكان مع الوفد ضابط مصرى مندوبا عن شعبة العمليات والمقدم السورى خالد عيد رئيسا لفرع النقل والتحركات . وفى ٩/٢٦ استدعى المقـدم نحلاوى حيدر الكزبرى بحجة مرض زوجته فعاد مع اللجنة فى اليوم التالى الى حلب

---

(٢) كتب الفريق زهر الدين فى مذكراته صـفحة ٤٦ ما يلى عن نشاط سرى للضـباط المصريين فيما بينهم وعما وصل اليه الامر من تشكك الضباط المصريين بزملائهم السوريين : ((لاحظت هـذه الجولة بان الضابط المصرى الذى كان يرافقنا كمندوب عن شعبة العمليات كان ينفرد بزميله المصرى فى مقر كل قيادة . والجدير بالذكر هنا هـو أن رؤساء أركان المناطق كانوا جميعا من المصريين . وكانت هذه الخلوة تلفت انتباه باقى اعضاء اللجنة . حتى أن المقدم خالد عيد ، وهو رئيس فرع النقـل والتحركات وعضو فى اللجنة ... اتانى فى دير الزور طالبا الموافقة على انسحابه من اللجنة والعودة الى دمشق لانه لاحظ بان الضابط المصرى أسرع فاقفل المصنف بذعر لدى دخول الضابط السـورى المذكور الى الغرفة التى يختلى بها الضابطان المصريان ... وقال الضـابط السورى : ((اذا كان اخواننا المصريون يعتبروننا يهودا غير جديرين بالاطلاع على المصنفات الموضوعة بين أيديهم فلا لزوم لمتابعة المهمة المشتركة التى اتيت من اجلها حرصا على أعمالهم من العرقلة)) . انظر فى هذا الصـدد كلامنا عن عمل الفرامات فى الاركان فى ابادة كميات كبيرة من التقارير وانظر الاحداث حول نزول لواء المدفعية الصاروخية بقيادة الضباط المصريين فى سياق هذا الفصل .

لكنه لم ينم هناك انما تابع سفره على وجه السرعة الى دمشق ليضع نفسه تحت تصرف الحركة . والجدير بالذكر ان القيادة المصرية تحرت أمر مرض زوجته فوجدت الأمر واقعا حقا . ولما وصل الى دمشق يوم ٩/٢٧ توجه لمقابلة المقدم نحلاوى فى الساعة الثانية بعد الظهر فى مكتبه. ولما تقابلا أعلمه النحلاوى ان قيام الحركة سيكون فى ذلك اليوم . ففوجىء المقدم كزبرى بالتوقيت ، وطلب من النحلاوى تأجيل العملية يومين أو ثلاثة ليتسنى له أمر دراسة الموضوع . ولكن المقدم نحلاوى أصر عليه ، مؤكدا تنفيذ العملية فى ذلك اليوم ، وخيره فى ان يشترك فيها . هنا لم يجد المقدم كزبرى بدا من الموافقة ، وحدد موعد الساعة العاشرة والنصف مساء للمقابلة الثانية فى نهاية خط المهاجرين .

كلفت قوى العشائر بما يلى : المساهمة مع قوات القابون فى ايقاف أى تحرك يأتى من لواء المدفعية الصاروخية المتمركز فى القطيفة ، قطع الطريق على القوة من اللواء ١٨ الذى كان سيتحرك من قطنا الى الضمير للقيام بتمارين رمى بالذخيرة الحية، هذا ان حاولت هذه القوة الدخول الى دمشق .

سلاح الاشارة : كان قائد هذا السلاح العقيد سعيد عاقل ، وقائد مدرسة الاشارة العقيد فخرى عمر ، وهما من المتفق معهم . وكان هذا السلاح مكلفا بنقل الاخبار والتفاصيل التى يلتقطها بصفته ممسكا لأمور الاتصال بين القاهرة والاركان من جهة ، وبين الاركان وجميع المناطق فى سورية من جهة أخرى . ولا يعنى ذلك أن الاتصال بين القاهرة والاركان أو بين احدى الوحدات والقاهرة لا يمكن أن يتم الا عن طريق سلاح الاشارة ، وانما كان من الممكن لهذا السلاح التقاط البرقيات الصادرة عن مختلف أجهزة الارسال فى الاقليم السورى .

قوى الجبهة : كانت القوات المؤيدة للحركة كافية لمنع أية حركة يحتمل حدوثها ضمن الجبهة لأجهاض حركة دمشق . ولم يكن الاتفاق قد تم بوضوح مع كل الضباط المؤيدين ، وانما كان التقدير العام كما يلى : سيؤيد العقيد محمد التل على الارجح الحركة بمجرد قيامها . وقد كان آنذاك قائد القطاع الاوسط فى الجبهة ولكن قبل موعد الانقلاب بفترة تغير موقفه ، فانقلب تردده تأييدا بسبب الحادثة التالية : كان النقيب خليل بريز يتردد فى كثير من الليالى على دار العقيد محمد التل لاستمزاج رأيه . وبعد أن انكشف أمر النقيب بريز ، وقبض عليه ، ثارت الشكوك حول العقيد محمد التل ، اذ كان ، كغيره من الضباط السوريين ذوى الشأن ، مراقبا من قبل القيادة التى أصبحت تعرف من زاره ومتى . وبعد بدء التحقيق مع النقيب بريز تقابل العقيد راشد قطينى مع العقيد التل وأخبره بأن ((**صوفته حمراء**)) لدى القيادة . فعرف العقيد التل ، أنه برغم عدم استجابته لمحاولات الضباط القائمين بالحركة ، لن يستطيع تبرئة نفسه تماما . فقرر دعم الحركة بمجرد قيامها دون الاشتراك فى تدبيرها أو قيادتها .

وكان من المتوقع أن يؤثر العقيد التل على العقيد زياد الحريرى ، قائد القطاع الشمالى ، ليؤيد الحركة . أما فى القطاع الجنوبى ، فقد كان التفاهم قد تم مع الرائد فواز محارب ، ومع المقدم أركان حرب شرف زعبلاوى ، رئيس أركان اللواء الجنوبى . وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك اتفاق مع عدد من الضباط الصغار مثل النقيب بهاء اليمانى ، الذى كان قائد سرية فى كتيبة مدرعات ، يستطيع من مكان تمركزها السيطرة على القطاع الجنوبى بأكمله ، ودعم موقف العقيد محمد التل .

قوى المنطقة الجنوبية : كان التفاهم قائما مع عدد من الضباط الصغار فى اللواء الرابع المرابط فى منطقة أزرع درعا والسويداء . منهم الملازم الأول مروان جوخدار قائد سرية دبابات ، والنقيب بدر جمعة ، رئيس عمليات كتيبة مشاة .

قوى المنطقة الوسطى : كان اللواء المدرع الخامس بأمرة العقيد صبحى الشربجى يمثل القوة الضاربة فى حمص . ولم يكن العقيد شربجى على اطلاع بأمور الحركة ولم يكن قادة الحركة يتوقعون استجابته لهم . لذلك هيأت الحركة العقيد تيسير طباع ليقبض على زمام أمور اللواء عند اللزوم . وتمت تهيئة عدد من الضباط الصغار لمساعدة العقيد طباع .

أما المنطقة الشرقية والشمالية فكانت تقع على عاتق كتيبة الاستطلاع ٣٧ بقيادة النقيب عبد الحفيظ سنبللى وكانت هذه الكتيبة مستقلة عن الآلوية وذات ارتباط مباشر بقيادة الجيش .

لكن منطقة الساحل لم تكن مؤمنة تماما ، فالعقيد كاظم زيتونة كان لا يثبت على رأى . أما قائد اللواء العاشر مشاة المقدم نور الدين كنج فلم يكن لديه أى علم . وأما قائد المنطقة الساحلية بأكملها ، العقيد محمد منصور ، فقد كان يدعم الحركة تماما ، وله اطلاع على كثير من جوانبها وتطوراتها ، لكنه لم يكن فى قيادة منطقته آنذاك وانما فى دمشق الى جانب قيادة الحركة لأن وجوده هناك أفضل من وجوده فى منطقة الساحل .

وبشكل عام نلاحظ أن تركيز تنظيم الحركة كان يقع على دمشق والمناطق المحيطة بها مباشرة . ففى هذه المنطقة جرى توضيح موقف كل ضابط يشغل منصبا له أهمية تذكر ، وحسبت قيادة الحركة كيف يجب أن توزع القوى لكى تتم لهم السيطرة على كل المنطقة بسرعة . وكلما ابتعدنا عن دمشق ، نجد ان اتصال قيادة الحركة مع الوحدات هناك أقل تماسكا ووضوحا . لقد كان القائمون بالحركة يعرفون بوجود أعداد كبيرة من الضباط تشاركهم فى كل مشاعرهم ، وكانوا يقدرون أن هؤلاء سيدعمونهم فور علمهم بقيام الحركة . وحين نقول ان التفاهم قد تم مع فلان من الضباط ، لا نعنى سوى أن فلانا هذا يعلم بوجود شىء فى الأفق فى الطريق الى

التكامل ، وأنه سيدعم هذا الشيء حين يجري الاعلان عنه ، أو حين يعلن عن نفسه .

وظاهرة أخرى لابد لنا من التعرض اليها : ان الأكثرية الساحقة من الضباط القائمين بقيادة الحركة ، وحاملى الأدوار الرئيسية فى تنفيذها هم من دمشق . بل ان رؤساء الحركة اما تجمعهم زمالة وطيدة جدا ، أو صلة القربى والمصاهرة . ولكنه من خطل الرأى أن يرى الباحث الاجتماعى فى هذه الظاهرة نعرة دمشقية أو اقليمية . فسبب هذه الظاهرة يكمن فى الثقة الكاملة التى كان يستطيع الضابط وضعها فى زميله أو قريبه ، فى وقت عز على الضباط التفاهم مع بعضهم البعض ، ان لم يقضوا سويا وقتا طويلا ، ريثما تتوفر الثقة المتبادلة . وقد حرصت القيادة العليا على كثرة التغيير والانتداب والنقل ، لتفادى تقارب ضابط من ضابط آخر الى الحد الذى قد يدفعهما الى التفاهم العميق . وكانت المخابرات تلاحق وتراقب كل ضابط قد يصلح لمناوأة النظام . أما هؤلاء الأقرباء والأصدقاء ، فكانت صلة القربى والصداقة تبرز الى حد ما اجتماعهم المتكرر .

بل ان لبروز عنصر ((**الشوام**)) سببا نجده أكثر أهمية من السبب الذى ذكرناه . فوجود الضباط ((الشوام)) فى هذه المراكز الحساسة فى ذلك الوقت لم يأت مصادفة بحتة ، وانما لذلك تاريخ قصير لابد من التعرض اليه . فمنذ قيام الوحدة بدأت القيادة المصرية سياسة التخلص من ضباط الجيش السورى كما بينا من قبل . وكانت الخطة التى اتبعت جهنمية فعلا . وكادت تنفذ بكاملها لولا أن قطع ((**الشوام**)) على القيادة الطريق .

كان من الطبيعى أن يبدأ التخلص من الكتل المتماسكة الحزبية أو شبه الحزبية ، لأن الكتلة المتماسكة اشد خطرا من المجموعات الطليقة رغم أن أفراد هذه المجموعات متفقون فى الاتجاه والرأى . لقد اعتمدت القيادة فى القاهرة على كتلة ضباط حزب البعث العربي الاشتراكى لضرب الكتلة اليسارية فى الجيش . فباسم الشيوعية ، أو التبعية للشيوعية تخلصت القاهرة من كثير من الضباط بالاحالة الى التقاعد ، أو الانتداب الى ((**المنفى**)) فى الاقليم الجنوبى ، أو بالنقل الى خارج ملاك الجيش نذكر منهم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر : الفريق عفيف البزرى ، العقيد محمد زلطو ، المقدم عقيل نجار ، المقدم يوسف يازجى ، النقيب حنا الطرشة ، النقيب عبد الغفار الطير ، النقيب الطيار عرفان لوستان ، والملازم أول شريف شاقى .

وفى غمرة التخلص من الشيوعيين أحيل على التقاعد كل الضباط الفلسطينيين الذين كانوا فى الجيش السورى ما عدا ثلاثة فقط . وتم ذلك على ثلاث دفعات . وعدد هؤلاء الضباط يزيد عن الأربعين . دخلوا الجيش وتدربوا فى دورة خاصة كان آمرها العقيد الركن شوكت شقير . وحين أحيلوا على التقاعد كانوا جميعا برتبة

نقيب أو رائد . ومن الذين أحيلوا على التقاعد نذكر : عرب محمد عرب ، سميح الشاهد ، أحمد زلوم ، أسعد دبور ، عبد الرحمن مفلح ، مصباح بديرى ، أيوب عمار ، حسن أبو رقبة ، سمير المصرى ، أيمن نور الله ، على بشناق . وأما الثلاثة الذين احتفظت بهم القاهرة من هؤلاء الفلسطنيين فهم : محمد أبو حجلة ، وصبحى الجابى ونادر شخاشير .

وأما كتلة الضباط المحايدين ، فلم تكن متماسكة تماسك الحزبيين . لذلك جرى تفكيك أوصالها بأن أحيل البعض على التقاعد مثل العقيد أحمد المصرى ، ونقل الى الملاكات الأخرى العمداء رياض كيلانى ، وفهمى سلطان ، والمقدم وفيق اسماعيل ، واللواء توفيق شباتيلا ، وكل هؤلاء انتقلوا الى السلك الخارجى فى وظائف خارج سورية ، وأما العميد أمين نفورى ، والمقدم أحمد عبد الكريم ، والمقدم أحمد حنيدى ، والمقدم أكرم ديرى ، والمقدم جادو عز الدين ، والمقدم طعمة العودة الله فقد أصبحوا جميعا وزراء للجمهورية العربية المتحدة !

ولما استتب الأمر للقاهرة بعد التخلص من هؤلاء ، وبعد أن فشل البعثيون فى ضم العراق الى دولة الوحدة جاء دور البعثيين فى التصفية .. وقد كانوا يقفون موقف الشامت حين كانوا يرون الضباط غير البعثيين يتعرضون للاقالة ، أو النفى أو النقل . فنقل البعثيون الى الملاكات الأخرى ، واحيل منهم على التقاعد ، وانتدبوا الى « المنفى » فى الاقليم الجنوبى بأعداد كبيرة تتجاوز المائة . نذكر منهم العقيد أمين الحافظ . والرائد محمد عمران ، والرائد فريد هنيدى ، والرائد سليمان حداد ، والنقيب أحمد سويدانى ، والعقيد احسان قنوت ، والنقيب حازم صباغ ، والنقيب عدنان حنساوى ، والملازم أول ابراهيم قنوت والملازم الأول على الضماد وكثيرون غيرهم . وقد انتدب هؤلاء الى الاقليم الجنوبى . ودخل الوزارة منهم المقدم عبد الغنى قنوت والمقدم مصطفى حمدون والعقيد جمال صوفى ، وانتدب الى وزارة الخارجية غيرهم كثير ، منهم النقباء عدنان حمدون وكنعان حديد وماميش برو ، وعبد الله شاغورى .

والجدير بالذكر أنه حين صدرت قائمة انتدابات الضباط البعثيين الأولى كان العقيد أمين الحافظ آمرا لمنطقة دير الزور . وقد خشى المشير من حركة يقوم بها العقيد الحافظ حين يسمع بقائمة الانتدابات ، فأرسل اليه المقدم حيدر الكزبرى مع قوى العشائر بعد أن طلب منه ما يلى : ((**تتظاهر وكأنما مهمتك وضع نفسك تحت تصرف القيادة فى دير الزور بحجة وصول أخبار عن تحركات للاكراد فان لمست أن العقيد أمين الحافظ يحاول القيام بحركة ما ، فأنت مكلف بالقبض عليه فورا واحضاره مخفورا الى دمشق ، ولك فى سبيل ذلك كل الصلاحيات**)) . ولما وصل المقدم كزبرى الى دير الزور اجتمع بالعقيد الحافظ وأخبره بالمهمة السرية التى كلف بها .. وبعد

أحداث ٨ آذار وحين وضع البعثيون المقدم حيدر فى سجن المزة كان العقيد أمين الحافظ قد أصبح « فريقا » وكان يزور السجناء من ضباط ٢٨ ايلول كل عدة أيام فى سجن المزة ، وكان يجمعهم جميعا بشكل حلقة ويحادثهم . وفى احدى المرات ذكره المقدم كزبرى بذلك الحادث ، فتذكره الفريق الحافظ فورا وقال للمقدم حيدر : « **انك والله مخلص ورفيق** » . . . بل ان الفريق الحافظ قال فى تلك الجلسة بحضور ما يزيد على ثلاثين ضابطا من السجناء : « **ان بقاءكم فى السجن الآن هو واجب كجزء من تمثلية لابد من القيام بها . أما الحقيقة فان حذاء أقل واحد فيكم رتبة أفضل لى من « كذا » عبد الناصر** » .

وحين تم عزل البعثيين والكتل الأخرى اضطرت القيادة فى القاهرة الى ملء الشواغر بالضباط الباقين من غير الحزبيين . وكان الدمشقيون غير الملتزمين بالحزبيات أفضل من يحقق هذه الشروط ، فجرى تعيينهم ريثما تتخرج دفعات كافية من الكليات العسكرية فى الاقليم الجنوبى لتحل محلهم . وحين يتخرج من يحل محلهم يكون مصيرهم التشريد أيضا .

وفى سياق كلامنا عن هذا الموضوع نريد التنويه الى أمرين : بعد أن جرى تفريغ سريع غير عادى للضباط ذوى الرتب الكبيرة ، حدث ترفيع سريع للضباط ذوى الرتب الصغيرة . وقد أدى هذا الى تمييع قيمة الرتبة العسكرية ، وعدم نضج حاملها كما كان الأمر فى الجيش السورى من قبل . والحقيقة أن عمليات الترفيع المتسارعة هدفت الى تسريح ذوى الرتب الكبيرة لاستهلاك ضباط الجيش السورى من خريجى كلية حمص .

بعد صدور احدى لوائح الاحالة على التقاعد لضباط الجيش السورى تساءل ضابط سورى عن مغزى هذه التصرفات مستنكرا اياها . فاذا بالملازم الأول المصرى محمد أمين ابراهيم يجيب : « **احنا جينا هنا لتنقية الجيش السورى من الديدان دى !** » .

والجدير بالذكر أيضا أن نؤكد على عدم وجود علاقة ما بين قيادة هذه الحركة وبين أى مرجع عربى أو أجنبى . لقد تمت الفكرة فى صدور الضباط السوريين ، وترعرعت هناك ، وقامت على سواعد نظيفة لم تفكر فى التآمر على قضية الوطن . بل ان عدم اللجوء الى استمزاج رأى دولة أخرى عربية كانت أم أجنبية يرجع الى عدم وجود ضرورة لذلك ، لأنهم لم يهدفوا الى فسخ الوحدة ، ولا الى اعادة الكيان السورى مجددا ، الأمر الذى كان يحتاج بالطبع الى تأييد دول أخرى . وفى رأينا ان الحركة كانت اختنقت ، لو وصلت اسرارها الى أى مكان خارج سورية . وبالطبع لا ننكر سماعنا لأخبار تفيد تسرب بعض المعلومات الى الملك حسين عن طريق المقدم

حيدر الكزبرى والعقيد فيصل سرى الحسيني . ولكن هل كانا على اتصال بالأردن ؟ نحن اذ ننفى تآمر قادة الحركة مع أى دولة خارج سورية لا ندافع عن رؤوس الحركة ، انما اعتمادا على قناعتنا بذلك منطلقين من التحليل التالى الذى ارتأيناه : فاتهام المخابرات فى عهد صلاح نصر هو الذى لفت الانظار الى الموضوع معتمدا على معلومات غير كاملة من بعض القوميين العرب فى دمشق . لكن صلاح نصر برأ حيدر الكزبرى من هذه التهمة اذ قال فى مذكراته التى نشرت فى جريدة الرأى الخليجية بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٦ ان حيدر كان على اتصال بالفئة المتصلة بالقصر الأردنى ، لكنه « **تخلص منها ومشى مع عبد الكريم نحلاوى** » . هذا ولقد ذكرنا قبل عدة فقرات أن علاقة حيدر الكزبرى نفسه مع رؤوس الحركة لم تبلغ حد انه عرف بتوقيت الحركة انما ذكرها له عبد الكريم نحلاوى قبل قيامها بـ ١٢ ساعة فقط . وسوف نبين كيف ارسل عبد الكريم نحلاوى أحد أعوانه لعزل حيدر ومتابعة المهمة لو تلكأ حيدر عن المضى بالتنفيذ . ومن القرائن القوية التى تثبت عدم تآمر الكزبرى مع أية جهة خارج سورية هو محاكمته بعد الانفصال من قبل العميد درويش الزونى وهو من الضباط الناصريين المتطرفين فى الجيش السورى وتبرئته من التهمة .

ولو نظرنا الى الاتصال بالقصر الأردنى نظرة متفحصة من خلال اتهامات القاهرة لوجدنا أن الاتصال أقامه رقيب سورى مسرح هو شريف سلام . ورتبة رقيب هى ثالث رتبة من « قاع الرتب » فى سلم الجيش ويفصلها عن أصغر رتبة من الضباط ثلاث رتب . لقد بين الرقيب سلام للطرف الاردنى امكان قلب الاوضاع فى سورية ضد الوحدة . واتصل سلام بمقدم مسرح هو خالد حمادة . وهذا اتصل بالضباط المتقاعدين خالد جادا وخالد عيسى ونشأت كلونيا . وهذه الشرذمة البعيدة عن قطاعات الجيش كانت على اتصال بالتاجرين زهير حسينى وخلوصى الكزبرى . وهذان هما شقيقان للعقيد فيصل سرى الحسينى والمقدم حيدر الكزبرى . ولقد حصل العسكريون المسرحون مع التاجرين على مبلغ ٣٥٠ ألف ليرة سورية من الأردن . فماذا تثبت هذه الصورة بالفعل ؟ .

ظهرت قرائن قوية تشير ولكن دون أن تثبت قطعا أن العقيد حسينى قبض من شقيقه مبلغ ٥ آلاف ليرة . ولم يحصل حيدر الكزبرى من أى كان على أى مبلغ كما اثبتت محاكمته . ولم يكن للعقيد فيصل أى علم مسبق بحركة النحلاوى ولم يكن له أى دور مرسوم مسبقا ولم يكن المبلغ الذى حصل عليه بكاف لنعتقد بأنه رشا به أى ضابط من أجل التأثير على الحركة . واضافة لكل ذلك لا نستطيع تقبل مجرد احتمال نجاح حركة تقلب مؤسسة الوحدة من خلال رقيب ومقدم ورائدين مسرحين ومعهم بعض امثالهم . لذلك لا يسعنا أن نستنتج من الصورة سوى نجاح حفنة المسرحين مع

التاجرين فى تضليل القصر الأردنى بأنهم ضالعون مع ضباط أقوياء فى تخطيط الانقلاب. وبهذا التضليل نجحوا فى ابتزاز المبلغ من الجانب الأردنى وتقاسموه بينهم ولم يصل الى أى ضابط من القائمين بالحركة أى مبلغ ما عدا الآلاف الخمسة التى يقال ان الحسينى أخذها . وحتى لو أخذها فلا يمكن أن يكون ذلك كثمن للقيام بانقلاب . ولو كان فى صدد مساومة على تنفيذ انقلاب لما اكتفى بمبلغ زهيد ... فأثمان الانقلابات صارت معروفة من خلال مختلف المؤامرات على سورية منذ أيام نورى السعيد حتى قيام الوحدة . ومحكمة الشعب فى بغداد قالت لنا عن مثل ذلك الكثير.

ولنا تعليق من نوع آخر على موضوع اتصال بعض القائمين بالحركة بالأردن أو بالسعودية . فالوثائق التى يطرحها لنا محمد حسنين هيكل تثبت فى أكثر من مكان اتصال وتعاون الرئيس عبد الناصر مع سياسيين سوريين وعرب من أجل التدخل فى امور دولة عربية أخرى . ومثال ذلك ما جاء فى الصفحة ٢٣٧ من كتاب سنوات الغليان حيث يكتب هيكل :

((وكانت مصر والسعودية ـ والصداقة فى ذلك الوقت بين الملك سعود وجمال عبد الناصر فى عصرها الذهبى ـ تدركان معا أهمية سوريا . واستطاع الاثنان معا الاتفاق على خطة للعمل يعود بها الرئيس شكرى القوتلى الى رئاسة سوريا كما كان قبل بدء مسلسل الانقلابات العسكرية ، وكان التصور أن هذه العودة سوف تضفى على سوريا بعضا من الاستقرار يمكنها من المساهمة بدورها فى محور القاهرة ـ دمشق ـ الرياض ...)) .

وصلاح نصر يثبت لنا تعاون المخابرات المصرية والسورية معا فى الاتصال مع مواطنين اردنيين وسوريين وعراقيين لتنفيذ مهمات سياسية وأخرى تخريبية . والرئيس عبد الناصر يذكر كيف بذل الأموال لتمويل الثورة على عبد الكريم قاسم . وحزب البعث اثبت لنا تآمر صلاح نصر مع فؤاد الركابى من أجل اغتيال عبد الكريم قاسم .

فلماذا ينظر هيكل الى سوريين اتصلوا مع ملك الأردن على انه خيانة وفى ذات الوقت يغض النظر على اتصال سوريين آخرين مع مصر ومع السعودية دون أن يلقى عليهم اى لوم ؟ فما هو المقياس لديه ؟ ان كان يرى فى اتصال المواطنين العرب بالجمهورية العربية المتحدة عملا وطنيا يخدم الوحدة ، فهو على ضلال . فقيادة هذه الجمهورية هى التى حطمت الوحدة بالممارسات السلبية فآذت بذلك العمل الوحدوى حتى الجذور .

وثمة دليل منطقى آخر على عدم تآمر ضباط الحركة مع جهة خارج حدود سورية . وهذا الدليل لا يعيره خصوم الحركة أى اهتمام مع انه يشكل حجر

الزاوية لكل منطق سليم . والدليل هو البلاغ رقم ٩ الذى اعاد الولاء للقاهرة واعاد الاعتبار لسيادة الرئيس عبد الناصر على اقليمى الجمهورية ! فكيف يعيد الوحدة ضباط ((**تآمروا مع دول أجنبية وقبضوا الأموال منها**)) لقلب الوحدة معرضين انفسهم لكل اخطار النقمة فى المستقبل القريب ؟

ان قناعتنا لراسخة ، أنه لو علمت دولة أجنبية بالحركة لوئدت فى المهد .

فى الساعة ٥٠ر٢١ من مساء السابع والعشرين من شهر ايلول ١٩٦١ انطلق المقدم نحلاوى مع مرافقه من داره الى آخر خط الترام فى المهاجرين . فى تمام الساعة ٠٠ر٢٢ تمت المقابلة مع المقدم مهيب هندى ، الذى جاء الى الموعد بسيارة احد اصدقائه الرائد بسام عسلى . وهناك جرى تأكيد على التعليمات الأخيرة وودع زميليه وانطلق الى قطنا ليقوم بدوره هناك . لقد تحتم عليه دخول المعسكرات من الجبهة الشمالية (الصبورة) لكيلا يثير دخوله من الباب الرئيسى شكوكا ما . وأما المقدم نحلاوى ومرافقه فقد اسرعا الى الرئد ممدوح حنساوى واحضراه الى منطقة المهاجرين المذكورة ، حيث تم الاجتماع بالمقدم حيدر الكزبرى فى الساعة ٣٠ر٢٢ . وبعد أن تلقى الأخير مهمته سأل عن الضباط الذين سترسلهم القيادة معه ليساعدوه فى تنفيذ المهمة . فطلب منه أن يعود بعد ساعة الى ذات المكان ليتعرف على الضباط الذين سيرافقونه الى الضمير على مبعدة ٤٠ كليو مترا من دمشق . بعد هذا الاجتماع مع المقدم كزبرى ذهب الثلاثة الى دار المرحوم النقيب احسان سامى ، لاعلامه بوجوب حضوره الى منطقة المهاجرين فى الساعة ٣٠ر٢٣. ومن هناك انطلق الثلاثة الى دار النقيب ياسين كدرو الذى اخذ تعليمات مثل احسان سامى . وبعد خروج المقدم نحلاوى ومرافقه والرائد ممدوح حناوى التفت المقدم نحلاوى الى الرائد ممدوح قائلا : ما رأيك ياممدوح لو انك تذهب معهم الى الضمير ؟ فحيدر شجاع ، لكنه قد يتراجع وفى هذه الحالة تتولون بأنفسكم قيادة قوى العشائر .

فى الساعة ٣٠ر٢٣ تم لقاء المذكورين فى المهاجرين ، وانضم اليهم النقيب راتب مرزوق ، الذى كان يعمل فىالمخابرات العامة ، والذى كان يستطيع التجول بسيارة الخدمة دون اثارة الشكوك . واخذ النقيب مرزوق مهمته بوجوب الالتحاق بالقوة الذاهبة الى الضمير . وتم الوداع ، ووضع جميع الذاهبين الى الضمير ((**الشماخات**)) على رؤوسهم ، وانطلقوا بسيارة المقدم كزبرى الى الضمير .

بعد ذلك انطلق المقدم نحلاوى ومساعده الى دار الرائد بسام عسلى . وقبيل منتصف الليل انطلق الثلاثة الى دار قائد سرية المراسم التى تتولى حراسة الأركان والقيادة الملازم اول احسان حمور فى المزة . وكان مريضا فى دور النقاهة ،

لكنه اصر على القيام بالمهمة الحساسة الملقاة على عاتقه بصفته هذه . وفى دار الملازم أول حمور وضع النص النهائى للبلاغين الأول والثانى . وكان من المقرر أن يبقى الأربعة هناك حتى وصول القطعات الآتية من قطنا الى مرتفع المزة .

بعد الساعة الواحدة من يوم ٩/٢٨ مرت فى المزة قافلة من سيارات الجيش تحمل الذخيرة التى سيحتاجها اللواء ١٨ للتدريب على الرمى فى منطقة الضمير . وكان موعد تمرين الرمى صباح الثامن والعشرين ، وكان العقيد حسين قاضى ، قائد اللواء ، يرافق المدرعات التى ستذهب من قطنا الى الضمير مخترقة دمشق . ورغم ولاء العقيد قاضى للقيادة المصرية نجدها لا تأمنه ، فترسل الذخائر قبل ان ينطلق هو بمدرعاته ، خشية أن تجتمع المدرعات مع ذخيرتها فى مدينة دمشق . وفى الساعة الثامنة صباحا ، أى بعد ان كان رتل الذخائر قد وصل الى الضمير ، وصلت مدرعات اللواء ١٨ الى منطقة المزة فى طريقها الى هناك .

قبل أن يشرع القائمون بالحركة فى اللواء ٧٢ باتخاذ ترتيبات التحرك الى دمشق بفترة قصيرة جدا ، فوجئوا بحضور العقيد جاسم علوان بصفته آمر اللواء ، وآمر معسكرات قطنا بالوكالة ، ليقوم بجولة تفتيشية . وكان من عادته القيام بمثل هذه الجولات المفاجئة من وقت الى آخر . فاتخذوا وضعية الحذر والتربص خشية ان يكون أمر الحركة قد افتضح . فقد كان النقيب عطار مازال يقظا فى قيادة اللواء . وكان قائد الكتيبة الأولى هشام عبد ربه قد شرع فى حجز الضباط المصريين الموجودين . وكان المقدم مهيب هندى لم يصل بعد الى قيادة اللواء وانما الى أول المعسكرات من الجهة الشمالية . ولو كان وصل ، لأدرك العقيد جاسم علوان أن فى الأمر شيئا . ولو عرف لما تغير من برنامج الحركة شىء كثير ، لأنهم كانوا على استعداد لعزله كما عزلوا الضباط المصريين الموجودين هناك . ولكن تصرفات العقيد لم توح بأنه يعلم شيئا على الاطلاق ، اذ بقى حتى الساعة الواحدة الا عشر دقائق ، انطلق بعدها مغادرا المعسكرات . فليس من العجيب أن يتميز العقيد علوان غيظا فيما بعد ، حين وجد أن أمور لوائه بقيت خافية عليه حتى الدقائق الأخيرة قبل بدء ساعة الصفر . بل ان القيادة العليا المصرية كانت تعتمد على لوائه بالذات للنزول الى دمشق فى حال ظهور أى شغب من أتباع عبد الحميد السراج . ولم تعتمد القاهرة على هذا اللواء بالذات ، ولم تعتبره اللواء الموالى لها دون قيد أو شرط لمجرد كون آمره العقيد جاسم علوان ، وانما لأن ٧٠٪ من ضباطه كانوا من المصريين .

كانت ساعة الصفر هى الواحدة من صباح ٩/٢٨ . ففى هذه الساعة كان يتحتم على قادة القطعات المختلفة تحقيق كامل السيطرة على قطعاتهم ، ان كان هناك عناصر قد تسبب عرقلة مسيرة الوحدات . وكانت الساعة الخامسة هى

الموعد المضروب للسيطرة على الأركان العامة ، وعلى الشرطة العسكرية ، وعلى المرافق العامة الأخرى فى دمشق مثل الاذاعة والهاتف الآلى .

فى الساعة الرابعة والربع صباحا انطلق المقدم نحلاوى ومرافقه ، والرائد عسلى ، والملازم اول حمور بسيارة سيمكا صغيرة الى مرتفع المطار ، الذى يشرف المرء منه على الطريق الجنوبى الغربى حتى مفرق قطنا هناك شاهدوا الأرتال من المدرعات التى انطلقت من قطنا فى الموعد المحدد . ولابد أن المشهد كان ذا وقع من نوع غريب على المشاهدين الذين ترجلوا من سيارتهم لتتلقفهم لسعة من برد الصباح . فلقد أبصروا أنوار الدبابات الخافتة المتتابعة فى صف طويل ، فأطلقوا عليها أسماء : الثريات المعلقة ، واللآلىء المثبتة على الطرقات . ولما اقترب الرتل جرى التفاهم مع قائده باشعال أنوار سيارة السيمكا حسب اتفاق مسبق . ولما وصلت طليعة الرتل توقفت الدبابة الأولى بقيادة النقيب جمال بعلبكى . فركب معه المقدم نحلاوى والرائد عسلى ، وكانا يرتديان لباس الضباط العادى ، وفوقه الكنزة العسكرية التى تغطى الرتب على أكتافهما . وهذا رمز الثورى الذى يكون فى صدد أمر لا تلعب الرتب فيه دورا هاما . وكانت جميع أجهزة اللاسلكى فى القطعات التى لها مهمة فى الحركة ، مولفة على جهاز اللاسلكى فى دبابة القيادة .

أما الملازم أول احسان حمور ، فقد انطلق بسيارة السيمكا مع مرافق المقدم نحلاوى الى دار الأركان فى ساحة الأمويين مستبقين وصول الرتل . وكان معهما رشيشة واحدة . ودخل الاثنان الى ساحة الأركان ، فطلب الملازم أول حمور مساعده من سرية الدفاع عن الاركان اليه ، وأمره بجمع سرية الدفاع فى ساحة الأركان الخلفية . ولما اجتمعت اختار منهم فصيلة ، وجرد الباقى من السلاح . أما المقدم حسامى قائد كتيبة الدفاع عن الأركان وهو مصرى ، فقد حاول التدخل واعطى أوامر صريحة وجريئة الى عناصر الكتيبة باطلاق النار على كل من يتقدم نحو مبنى القيادة وحاول فرض نفسه مخاطبا الملازم أول حمور والجنود ، بأن الأوامر تأتى منه فقط كقائد لكل الكتيبة . لكنه هدد بحزم ، وخذلته عناصر الكتيبة التى استجابت للملازم حمور . ولما وجد التهديد جديا تراجع عن موقفه فالكثرة فوتت عليه فرصة النجاح ، ودخل دار الأركان ، فقد كانت تباشير قوى التطويق قد وصلت الى ساحة الأمويين .

وقبل الخامسة بدقائق قليلة وصلت وحدة من قوات العشائر الى دار المشير لعزله . ولم يشأ القادمون اطلاق النار أبدا ، بل لم يكن فى خطتهم ذلك ، الا حين الاضطرار . ولم يطلق حرس دار المشير النار فى البدء ، وانما صدرت الطلقات عن شبابيك وشرفات فى الأبنية المحيطة بدار المشير . ولقد تبين فيما بعد ، أن الأبنية المجاورة هذه قد شغلت بعناصر مصرية وصلت قبل يومين على متن طائرتين

باسم معلمي مدارس ، لتتولى المشاركة في الدفاع عن حياة المشير . وبنيران هذه الفئة التي لم يحتط لوجودها رجال العشائر ، قتل مجند سوري وجرح ضابط الصف أحمد كلحو . عند ذلك رد رجال العشائر بالمثل ، فأطلقوا النيران مما جعل حرس المشير يستسلم أمام الأكثرية الساحقة . ومن الجدير بالذكر وبعد التحقيق تبين أن الحرس حول دار المشير كان يتألف من خمسة وثمانين مغوارا من الاقليم الجنوبي جاؤوا الى دمشق لتحقيق هدفين : حماية المشير ان وفدت مظاهرات شعبية من جراء حركة سراجية ، والقيام بعمليات التخريب ونشر الحرائق في شارعين من شوارع دمشق التجارية الهامة على نمط حريق القاهرة في عام ١٩٥٢ ، ليتدخل الجيش فيضرب بيد من حديد . فلو قامت حركة من قبل السراج ، لتدخل هؤلاء « المعلمون » كما كانوا يسمون في مصر ، بأعمال التخريب هذه مشوهين الحركة ، لتقف ضدها كل مشاعر الشعب ، وليرضى الشعب ان حدثت عقوبات دموية رادعة يذهب ضحيتها السراج واتباعه ويذهب معهم كل من يريد الحكام التخلص منهم في ذلك الظرف ، ان كانوا مشتركين او غير مشتركين .

ولما وصل المقدم نحلاوي الى ساحة الأمويين وجد العميد دهمان بلباسه المدني ينتظره هناك . فتعانق الرجلان ، وطلب المقدم نحلاوي من العميد تبديل الملابس المدنية بالعسكرية فورا ، واحضار العميدين موفق عصاصة وزهير عقيل من سلاح الطيران . أما العمداء الثلاثة ، فكانوا يعرفون بأمر الحركة وتنظيماتها . فالعميد دهمان على صلة متينة بالمقدم نحلاوي من جهة ، وبالنقيب اكرم حلواني من جهة أخرى . وقد احتفل النقيب حلواني ليل ٩/٢٧ بعقد خطوبته على ابنة أخت العميد دهمان . وبعد منتصف الليل اعتذر الخطيب ، والعميد دهمان ، خال الخطيبة من المدعوين . فذهب النقيب اكرم الى المهمة الملقاة على عاتقه في معسكر المعضمية ، وليذهب العميد دهمان الى داره ، ومن داره الى ساحة الأمويين . وأما العميد عصاصة فقد كان منذ شهور عديدة على اتصال وثيق جدا بمرؤوسه النقيب الطيار أمين القدسي الذي يعرف بالحركة . وفي احدى المقابلات بين العميد موفق عصاصة والمقدم نحلاوي لمح الأخير بشدة على أعمال السوء التي تقوم بها القيادة العليا في صفوف الجيش ، فاذا بالعميد عصاصة يجيب « يا عبد الكريم ، ان كل حركة تؤدي الى ضرب الوحدة تعتبر خيانة » . ويبدو أن اجابة العميد عصاصة اعتمدت على معرفته بأمر الحركة من النقيب أمين القدسي ، أو من مرجع آخر فهو على صلة وثيقة أيضا بالعميد نور الله الحاج ابراهيم ، والعميد عبد الغني دهمان . ولكن الأيام مضت ليدرك العميد موفق عصاصة بأن الحركة لم تضع في مخططها ضرب الوحدة ، وزادت تصرفات القيادة المصرية الشاذة من ضرورة قيام حركة اصلاح فيحاول العميد عصاصة اقناع القيادة المصرية بضرورة العدول عن سياستهم فيفشل بالطبع ، مما جعله يؤيد الحركة قانعا بأن الرئيس عبد الناصر على غير

استعداد لتعديل سياسته الثابتة فى سورية مهما كلف الأمر . وفى قبل ظهر يوم ٩/٢٧ جاء العميد موفق عصاصة الى مكتب المقدم نحلاوى ، وخاطبه بكلام يوحى مضمونه بأنه يعرف بأمر الحركة ويؤيدها ، وبامكانه الاعتماد عليه . ولكن المقدم نحلاوى لم يفصح للعميد موفق عصاصة بشيء صريح انما قال له « **يحتمل ان يحصل شيء اليوم** » . وبقى العمداء موفق عصاصة ، ولؤى شسطى ، وزهير عقيل معا فى ذلك اليوم مترقبين الأحداث . ولم يكن لهؤلاء العمداء ومعهم العميد عبد الغنى دهمان دور فى قيادة قطعة محددة . وانما كانوا فى عداد اللجنة التى ستفاوض المشير . ولقد استبعد العميد عصاصة فى سلاح الطيران لئلا تضرب الوحدات القائمة بالحركة من الجو .

فى الخامسة وعدة دقائق ، أى بعد توقف اطلاق النار قرب دار المشير ، تقدمت دبابة القيادة من مدخل الأركان . هناك تواردت عليها البرقيات من مختلف الوحدات بأن المهمات الملقاة على عاتقها تمت كاملة . وفى تلك اللحظة خرج من بناء الأركان العقداء رائف المعرى ، واحمد زكى وجاسم علوان والرائد قدرى نافع . وقبل أن نسترسل فى وصف الأحداث فى الأركان يتوجب علينا معرفة بعض الأحداث فى مناطق أخرى ، لندرك بصورة أوضح أسباب وجود هؤلاء الأشخاص وغيرهم فى بناء الأركان فى ذلك الوقت .

خالف النقيب عادل الحاج على التعليمات الواردة فى مهمته ، فعوضا عن ان ينطلق من القابون فى ساعة الصفر (الواحدة) ، اذ به ينطلق فى تمام الثانية عشرة مستبقا الحوادث بساعة كاملة . ولما وصل الى حرستا بقواته المدرعة احاط بكتيبة الفلسطينيين ، واضطر لاطلاق النار تحذيرا لقوات المغاوير من الاتيان بعمل شيء . لقد نجح فى مهمته حتما . . لكنه بذلك فضح الحركة قبل الوقت المحدد بما يقرب من ساعة . وخلال هذه الساعة توافد الى دار الاركان مختلف الضباط بالاضافة الى اولئك الذى كانوا استنفروا انفسهم تحسبا لحركة السراج فاجتمع هناك المشير عامر ، وقائد الجيش جمال فيصل ، ورئيس اركان الجيش الأول اللواء انور القاضى ، والعقداء احمد زكى ، واحمد علوى ، ورائف المعرى ، والرائد قدرى نافع والوزراء طعمة العودة الله واكرم ديرى (٣) ، وجادو عز الدين . وهذا مما

---

(٣) بعد اطلاعنا على ما كتبه صلاح نصر عن يوم الحركة ، وبعد حديث مع السيد اكرم ديرى عرفنا ان السيد ديرى لم يكن موجودا فى داره حين اتصل به المشير عامر لدعوته الى دار الاركان . فظن الجميع انه اشترك فى الانقلاب خاصة أن المخابرات المصرية سجلت عدة تصرفات توحى بأنه يعارض الحكم ـ حسب ادعاء صلاح نصر . ولكن السيد ديرى وصل الى داره فى الثالثة والنصف بعد منتصف الليل وعرف باحتلال الاركان واتصل بهم ثم انطلق اليهم سالكا طريقا غير مباشر لامتلاء الشوارع بالقوات .

ســهل على قيادة الحركة مهمتها ، موفرين عليها عناء احضار كل منهم من داره . وقد سهلت المعرفة السابقة بأمر الحركة للقيادة الاتصال مبكرا بمختلف القطعات في جميع انحــاء الاقليم . فأمرت رئيس أركان لواء المدفعية الصاروخية المتمركزة في القطيفة الرائد محمد صلاح الدين حسن ، وهو مصري ، باستنفار اللواء والزحف على دمشــق . وحاولت الاتصال بالمنطقة الوسطى فلم ينجح الاتصــال المباشر ، فأرسلت القيادة العقيد محمد النسر ليطلب من العقيد شربجي النزول بمدرعاته الى دمشق على الســلاسل لضرب الحركة . واتصلت عن طريق قائد الجبهة العميد مصطفى شــاكر بأحد الضباط المصريين ، وكان قائد كتيبة استطلاع سريعة الحركة ، وطلبت منه التحرك نحو دمشق . أما اتصالاتها بقائد منطقة حلب ، وبآمر البحرية في اللاذقية فقد جلبت لها شــيئا من الطمأنينة ، وطلبت منهما مقاومة الحركة . أما العقيد جاسم علوان ، فقد وصــل الى دار الأركان بعد الواحدة . وبعد نزوله من معسكرات قطنا اتصلت قيــادة الأركان بهذه المعســكرات ، فلم تجب اطلاقا مما بذر لديها الشكوك . ولما وصل العقيد علوان ســئل عما هناك في قطنا فأجاب : لا شيء ... انى آت الآن من قطنا ، وكل الأمور طبيعية هنــاك . ولقد صعق العقيد علوان حين علم أن الحركة اعتمدت على لوائه بشــكل رئيسي فأمســك بالهاتف واتصل بالمقدم مهيب هندي رئيس اركان لوائه ســائلا أياه عما يحدث فأجابه بأنه وزملاؤه قرروا القيام بالحركة الاصلاحية ودعاه للمشاركة بالحضور وقيادة القطعات المتوجهة الى دمشــق أو يرفض فيبقى حيث هو .

في اعتقادنا أن القيادة المصرية في دمشق لم تعلم الرئيس عبد الناصر بالأحداث الا في وقت متأخر . وقد تأخروا في اعلامه اما لأنهم أنفســهم لم يعرفوا بأبعــاد الحركة تماما ، أو لأنهم توقعوا امكان احباطها بسرعة . فقد كانوا يعتقدون جازمين ، بأن الحركة ان قامت فستقوم على ســواعد اتباع السراج ، وأن الجيش الذى يسيطرون عليه تماما حسب اعتقادهم ، سيضرب الحركة ويقمعها بسرعة . لذلك فضلوا عدم الاسراع باعلام الرئيس ، آملين أن يطمئنوه باحباط حركة قامت . ومن جهة اخرى نعتقد أنهم كانوا يخشون اعلامه بحدوث الحركة . لأن الرئيس اختارهم من نخبة الضباط ممن يعتمد عليهم ، ليضمن عدم قيام قائمة للجيش الســوري ، الا ولديه علمها ســبقا . فلا عجب أن تلقاهم الرئيس عبد الناصر بعد ســاعات في القاهرة بصوت يفتت الصخر غيظا وغضبا : ((**بالأحصان يابهايم**)) ثم صب مطلق غضبه على اللواء أنور القاضي شــاتما إياه بما يلي ((**ياجاموس نايم**)) . ولقد ظلم الرئيس عبد الناصر أنور القاضي لأن الأخير لم يبالغ في تدخلاته المسيئة انما انصرف أكثر من غيره لتدريب القطعات .

وفي أثناء سير قوى العشائر قادمة من الضمير ، التقت بالرتل المدرع من اللواء ١٨ بقيادة العقيد حسين قاضي . فتوقف الطرفان ، وتكلم المقدم كزبري مع العقيد

القاضي معلما اياه بقيام حركة لاصلاح الاوضاع . فسخر منه العقيد قاضي سائلا اياه ، ان كان يريد القيام بالحركة معتمدا على قوة العشائر ! فأجاب المقدم كزبري بأنه ليس وحيدا وأن قوات قطنا ، وقوات أخرى تشـــترك في العملية . فأجاب العقيد قاضي ، بأنه قادم لتوه من قطنا ، وأن الأمور هناك تسـير سـيرا طبيعيا . ونصحه بالرجوع ثم تابع كل منهما طريقه الى وجهته .

اما قوات المضمية ، فقد أحاطت بالمطار ، ودخل الرائد الطيار عبد ربه الى المطار ، واستطاع احتجاز الضباط المصريين وعزلهم عن المراكز الحساسة . ووضع سربا من الطائرات رهن الاشارة ، ان حاولت قوى طيران مناوئة التدخل .

والآن نعود لنتابع وصف أحداث الأركان من حيث توقفنا :

بعد خروج الضباط المذكورين من بناء الأركان جرى حديث بين العقيد علوان والعقيد رائف المعري من جهـة والمقدم نحلاوي من جهـة أخرى نلخص مضـمونه فيما يلي :

ــ ماذا هناك يا عبد الكريم ؟ .

ــ ان الجيش قائم بحركة اصلاح للاوضاع السيئة ، السائدة في القيادة .

ــ ولكن لا تنسى انك أحد أفراد القيادة ، وانك تخرب الوحدة .

ــ اني لم اكف أبدا خلال وجودي في القيادة عن اعلام سـيادة المشـير بالاخطاء تحدث وتتكاثر . ولم اقصر في تنبيهي للنتائج السيئة ، التي قد يؤدي ذلك اليها . اما الآن فنحن لا نريد تخريب الوحدة ، ونحترم قيادة الرئيس جمال عبدالناصر

وانما لنا شروط للاصلاح ، لابد من تحقيقها . (وسنذكر هذه النقاط بعد قليل) فرجع الجميع الى بناء الأركان ماعدا العقيد رائف المعري ، الذي بدا وكأنمـا هو يريد الوصول الى حل بالتراضي . لكن عبد الكريم نحلاوي يتهمه فيما بعد بالتحيز وبالوقوف الى جانب المصريين وبمسـاعدة العقيد أحمـد زكي على اتلاف وثائق ومستندات كثيرة كان لها اهميتها وجدوها بعد ساعات في مكتب احمد زكي .

بعد فترة أخرى خرج الوزير أكرم ديري ووراءه العقيد احمد زكي . فخاطب الوزير المقدم نحلاوي قائلا :

« يا عبد الكريم ، أنت ومهيب تريدان القيـام بانقلاب لأهواء شخصية ، ولتتولوا انتم حكم البلد » .

فأجاب عبد الكريم : « اننا نحترم رئيس الجمهورية ، ونحترمكم كوزراء لهذه الجمهورية ، ولا نطلب سوى الاصلاح » .

فى هذه اللحظة كان المقدم كزبرى قد وصل الى دار الأركان ، فصاح بالوزير اكرم ديرى : ((مرحبا أبا العز ..)) فيجيبه الوزير : ((أنت .. لا اتكلم معك)) فما كان من المقدم كزبرى الا أن اطلق من المسدس الذى بيده طلقات اصابت واحدة منها ساق الوزير . ويؤكد اكرم ديرى انه كان قد قتل لولا تدخل المقدم نحلاوى والعقيد رائف المعرى الذى ضرب يد الكزبرى نحو الأرض بينما كبل النحلاوى ذراعى حيدر من وراء ظهره فانحرفت الطلقات ما عدا تلك التى اصابت ساقه ويؤكد اكرم ديرى ان المصريين الحاضرين اعتبروا الأمر تمثيلية مسرحية تهدف الى ابعاد الشبهات عنه .

من اسباب الاشتباه بأكرم ديرى جلسة المصارحة بينه وبين المشير عامر فى بلودان قبل الانفصال بقليل . ففى تلك الجلسة صارح أكرم ديرى ومعه الضابط الوزير احمد حنيدى المشير قائلا له أن الوحدة لم تعد قائمة من الناحية العملية وان استمرارها بهذا الشكل لن يدوم ابدا . وعدد أكرم ديرى ومعه احمد حنيدى خلال ساعة ونصف اسباب الشكاوى والمساوىء التى اقترفها حكم الوحدة . وأكد أكرم للمشير بأنه بالرغم من قناعته بأن الوحدة بذلك الشكل لن تدوم ، لن يمد يده لبتر أواصر الوحدة .

فى هذه الأثناء كانت اللجنة التى شكلتها قيادة الحركة قد اكتملت وقوامها العمداء : عبد الغنى دهمان ، موفق عصاصة ، لوى شطى ، زهير عقيل والعقيد محمد منصور ، واشترك بها بعد ساعات العقيد الحسينى . وبالطبع كان المقدم نحلاوى رئيسا لهذه اللجنة فطرحت اللجنة المطالب لانهاء الحركة ، فلم يحصل اى تجاوب بين قادة الحركة ، وقادة الجيش فى الأركان .

قبيل السابعة نزل قائد الجيش الفريق جمال فيصل ليتحدث مع القائمين بالحركة ، فبادره العميد عبد الغنى دهمان بقوله :

((احترم نفسك كقائد للجيش ، كفاك جيئة وذهابا كمراسل)) فتأثر جمال فيصل ، وأجاب اجابة عزيز ساءه أن تلاميذه يحققون اصلاحا ، كان من واجبه هو أن يقوم به وانه رضى بقيادة جيش قيادة اسمية فقط ! واردف قائد الجيش مخاطبا اللجنة بأن المشير لن يستطيع تقرير شيء ، ولا القيام بشيء ، قبل أن يلقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابه . عند ذلك أوعز المقدم عبد الكريم الى الرائد بسام عسلى بالذهاب الى دار الاذاعة ، لاذاعة البلاغين الأولين بصوته .

لم يفاجأ الناس كثيرا أن قطعت اذاعة دمشق برنامجها اليوم ، لتذيع اناشيد حماسية . فكل الشعب تقريبا كان يتوقع حدوث شيء . وبعد فترة من الوقت أذاع الرائد بسام عسلى البلاغ الأول وهذا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، فى صباح هذا اليوم قام جيشكم الذى كان دائما وسيبقى ابدا دعامة وطنية راسخة ، قام للحفاظ على ارض الوطن وسلامته وحريته وكرامته ، قام لازالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب . واننا نعلن ان هذه الانتفاضة لا صلة لها بشخص او بفئة معينة ، وانما هى حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية . فيا ايها الشعب العربى ثق بجيشك ، فاننا اقوياء بعون الله وبقوته . اننا قد طرقنا كل باب للاصلاح قبل ان ننفجر فلم نجد الا القوة سبيلا للتحرر من المستغلين ... ولم نجد الا القوة سبيلا لكى تعاد الى الشعب حريته وللجيش كرامته . ولن نرضى بعد اليوم لراية العروبة مقرا الا هامات النصر ، وهذه دماؤنا نكتب بها اننا وفينا العهد ، وابينا العيش الا كراما والله اكبر والعزة للعرب .

القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة »

فالبلاغ الأول لا يتعرض الا للاخطاء ، ونقد القيادة لتصرفاتها غير الشرعية ، واصرار قيادة الحركة على تصحيح الأوضاع . والبلاغ لا يحدد مطالب ما اطلاقا .

وبعد فترة قصيرة اذيع البلاغ الثانى ، الذى يعتبر مكملا للبلاغ الأول وموضحا لبعض نقاطه ، وهذا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، ان الشعب العربى المكافح فى سورية ومصر يدعمه الجيش العربى فيهما قد قام متكلا على الله العزيز الجبار بحركة عربية ثورية منظمة لمحق الانحراف والمنحرفين . اولئك الذين ضربوا الوحدة العربية المقدسة بالصميم ، تلك الوحدة المقدسة التى ضحى الآباء والاجداد فى كل قطر عربى بدمائهم وارواحهم فى سبيلها . تلك الوحدة المقدسة التى سطعت انوارها الأولى من قلب العروبة النابض سورية ، الثائرة على كل طغيان ، سورية المؤمنة الجبارة التى قضت على المستعمرين والمتآمرين عبر التاريخ تزار اليوم وتثب ، وبمزيد من عون الله العلى القدير لتقضى على اشباه الطغاة والمستغلين ، اولئك المستغلين المنحرفين الذين سلمهم الشعب العربى فى سورية كل مقدراته مندفعا وراء الوحدة العربية المقدسة التى عاش من اجلها ويموت من اجلها ولكن الطغمة المتحكمة خانت الأمانة وضربت بالوحدة عرض الحائط ، بل ونفرت الشعب فى الأقطار العربية من كل ما يتصل بالوحدة ، واصبح كل همها ان تثبت فى كراسى الحكم السحرية ، وباتت العهود والدساتير والمواثيق حبرا على ورق ، وراحت هذه الطغمة الفاسدة تفتش عن الأساليب التى تكفل تحفية الشعب وافقاره ، كما راحت تصدر من الحين والحين قرارات سمتها ثورية ، والثورة منها براء . قرارات فى ظاهرها الرحمة وفى باطنها العذاب . كل ذلك ليخدعوا الكادحين من ابناء هذه الأمة وخاصة

العمال والفلاحين عصب الأمة . ناهيك عن الخطة السافلة التى اتبعت فى تصفية الجيش ، سياج الأمة ، من أبنائه وابطاله الميامين وهم فى ريعان شبابهم ، كما راحت هذه الطغمة تنشر الدعايات المضللة المغرضة بغية صرف الأنظار عن جرائمهم وما يشيعون من فساد ، كما راحت هذه الطغمة تبدد الأموال العامة باسم رواتب ورشوات لتشكك الأخ بأخيه ، والأب بابنه ليسود الذعر والخنوع . وقد أعمت رجال هذه الطغمة حمى الحكم ، فنسوا ان الشعب الثائر قادر على سحقهم واسكات اصواتهم وانفاسهم .

والشعب العربى الأبى يمد يده الشريفة ليتسلم حقه المقدس وليعمل بكل اخلاص لدعم الوحدة العربية من الخليج حتى المحيط ، على أساس متين من التكافؤ والمساواة والحرية والاخاء ، وليصون المواثيق والقوانين والأنظمة ، وليتبع كل ما من شأنه تحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة خاصة والدول الأجنبية عامة ، والله هو نعم المولى ونعم النصير .

((القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة))

نلاحظ اذن ان الهدف لم يكن الانفصال انما الاصلاح ، وان فكرة الانفصال وفسخ الوحدة لم ترد اطلاقا لا صراحة ولا تنويها .

وبين اعلان البلاغين ، وانتهاء خطاب الرئيس عبد الناصر حوالى الساعة العاشرة بقيت فترة معينة لم يحدث خلالها نشاط يذكر فى قيادة الحركة انما صدرت البلاغات رقم ٣،٤،٥ . وهذه نصوصها : البلاغ رقم ٣ :

((بسم الله الرحمن الرحيم ، ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن للشعب العربى فى سورية انها مسيطرة تماما على الموقف وهى واثقة من ان الشعب الواعى سيحافظ محافظة تامة على اخوانه المصريين وانه يعاملهم باحسن ما يعامل به الأخ اخاه من كرم وعناية ووفاء ، كما تنبه الشعب الكريم الى ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة ستضرب بيد من حديد المخربين والدساسين فحافظوا على اخوانكم المصريين وحافظوا على الأجانب وحافظوا على الدوائر والمؤسسات الوطنية والأجنبية واننا لواثقون من سلامة وعيكم وحسن تصرفكم والى النصر الاكيد والله معكم)) .

البلاغ رقم ٤ : ((تقفل كافة المطارات والموانىء السورية اعتبارا من صدور هذا البلاغ وحتى اشعار آخر)) .

البلاغ رقم ٥ : ((بيان الى المواطنين . الحمد لله وشكرا لقد نجحت الحركة الثورية فى جميع انحاء سورية والحالة هادئة تماما فى كافة مدن ومحافظات سورية. لقد نجحت الحركة الثورية دون وقوع اية حادثة بفضل تضامن الشعب والجيش والله أكبر والعزة للعرب)) .

جواب الرئيس جمال عبد الناصر : فى الســاعة التاسـعة وخمس دقائق من صباح ٩/٢٨ قطعت اذاعة القــاهرة برامجها العادية ونقلت خطابا القــاه الرئيس عبد الناصر من دار الاذاعة مباشرة ، نشرنا نصه الكامل فى أول الكتاب . تميز صوت الرئيس بصــوت هادىء يخفى انفعالا داخليا عنيفا . وقــد عالج الرئيس فى خطابه الخطوات الاشتراكية الأخيرة ، وبين ضرورتها ، وحتمية اللجوء اليها ، والمستقبل السعيد الذى ستؤدى اليه . واعلن الرئيس عزمه الأكيد على عدم قبوله لفسخ الوحــدة بقوله :

((قد يعتقد بعض الناس انى سانتهز هذه الفرصة حتى اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة .. انا غير قادر على فك الجمهورية العــربية المتحدة ، وليس من سلطتى ، وليس من شيمتى .. ان اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة .. فانا مسؤول عن هذه الجمهورية من القامشلى الى اســوان)) . ثم اعلن الرئيس عن اعتقــاده الراسخ ، بأن الشعب السورى ، الذى لم يخضــع فى عهد من العهود لحكم الأجنبى او لحكم فاسد سيقوم ضد الانتهازية والرجعية . وتابع الرئيس قوله : **((.. بأن قوات الجيش الأول فى كل مكان تتحرك الآن الى دمشق لتقاوم هــذه القــوة التى تمردت على ارادة الشعب ، والتى قامت لتهدد سلامة الجمهورية العربية المتحدة .. ان الجيش الأول .. يتحرك الآن بعد ان صدرت اليه الأوامر .. ليوقف هــذه الحركة وليوقف هذا التمرد . ليوقف الطعنة التى توجه الى قلب الامة العربية .**

هذا وقد اعيدت اذاعة خطاب الرئيس أكثر من مرة .

المزاج الشعبى فى دمشق : كان الفرح المستطير اول مظاهر رد الفعل فى دمشق على صدور البلاغات الأولى .

فقد تجمع المتظاهرون فى وســط المدينة ، وحطموا اقواس الزينة الرخيصة ، التى أصبحت تشوه وجه دمشــق المحافظ شر تحطيم . وقد علت هتافات معادية للرئيس عبد الناصر ، وكانت هــذه الهتافات من العنف والتطرف ، وكأنما يهدف قائلوها عن عزم وتصميم الى قطع كل الجسور التى يمكن ان تؤدى الى عودة التفاهم مع القاهرة . وقد تسربت فيما بعد عناصر شيوعية الى المظاهرة ، وشاركت فى توجيه الشعارات الى ذلك التطرف الذى ذكرناه ، وبدت الأمــور وكأنما يريد المتظاهرون فرض مصير الأحداث السياسية المقبلة بتصرفاتهم فى الشارع . فقد مزقوا اعــلام الوحدة ، ورفعوا عوضا عنها الأعلام الســورية .

فتصرفات المتظاهرين هــذه لا تتماشى ولا تتفق مع اهداف قيادة الحــركة . فلما شاهد هؤلاء محاولة بعض العناصر فى تلويث وتشويه الأمــر الذى قاموا من أجله ، أصدروا بلاغات تختص بذلك وهى :

« البلاغ رقم ٦ : ان القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة اذ تشكر المواطنين جميعا على اظهار مشاعرهم بتأييد حركتها تطلب منهم جميعا الهدوء ، والكف عن مظاهر التأييد الجماعيه ، لئلا يفسح المجال أمام المستغلين والانتهازيين ممن يحاولون الاساءة الى قدسية الحركة . والقيادة سوف لن تتهاون بالضرب بيد من حديد على كل من يحاول الاستغلال او الاساءة الى حركة الشعب » .

« البلاغ رقم ٧ : ان القيادة العربية الثورية للقوات المسلحة تناشد الشعب الكريم الخلود الى السكينة والهدوء وانها ستقمع كل محاولة للاخلال بالامن ، أو التعرض للمؤسسات العامة والاعلام . كما انها تؤكد ضرورة عدم القيام بالتظاهرات والتجمعات مهما كانت غايتها » .

« البلاغ رقم ٨ : منعا لاستغلال الحركة الثورية التى قام بها جيشكم من قبل بعض المنبوذين والمرتزقة ، والذين قاموا باعمال تسىء الى المصلحة العامة ، وحرصا على عدم استغلال عواطفكم ، نطلب منكم أيها الأهلون عدم التجمع والتظاهر . وقد أصدرنا أوامرنا لقمع كل تجمع وتظاهر فورا » .

بعد انتهاء الرئيس عبد الناصر من خطابه ، تحدد للمشير المخطط الذى يتوجب ان يسير عليه : رفض المساومة . لكنه لم يتظاهر بذلك التصلب وانما طلب مقابلة المقدم نحلاوى ، ليسمع منه مباشرة مطالب قيادة الحركة . فهم المقدم نحلاوى بدخول دار الأركان ولكن العميد موفق عصاصة اوقفه ، وطالب بارسال رهائن . فخرج اللواء أنور القاضي ، والعقداء احمد علوى ، واحمد زكى ليقفوا على باب الأركان رهائن لضمان سلامة المقدم نحلاوى وتولى حراستهم نفر من قوى العشائر ولما دخل المقدم نحلاوى الى غرفة المشير ، وضع سلاحه خارج الغرفة احتراما لنظم الانضباط . ولما سأله المشير عن دواعى الحركة أجاب بتعداد المساوىء كلها ، وذكره بأنه كان يعلمه دوما ، وبدون انقطاع بأن الخطوات التى تسير عليها القيادة لن تؤدى الى خير ، واكد المقدم نحلاوى للمشير انه لم يلجأ الى استخدام القوة الا بعد ان راى ان مصير كل من سبق فتقدم بنصيحة للقيادة كان اما النفى ، أو احيل على التقاعد ، أو اصبح موضع نقمة القيادة . وذكره كيف كان هو نفسه معرضا للعزل والترحيل الى موسكو بين يوم وآخر ، وذكره بالقوائم الطويلة التى أعدها معا للاحالة على التقاعد ، أو الانتداب الى مصر ، أو الارسال فى بعثات الى الخارج . واختتم النحلاوى أقواله بأن بين ان القائمين على الحركة يتعلقون برئاسة الرئيس عبد الناصر وبقيادة المشير . وان المطالب هى :

— تعود قيادة الجيش السورى الى أيدى الضباط القادة السوريين .

— تصحيح مختلف الاوضاع المنوه عنها فى البلاغ الثانى .

ـــ اعادة الضباط السوريين من الاقليم المصرى الى الاقليم السورى ، والضباط المصريين الى الاقليم المصرى . وتبادل الضباط ، الذى يعترف بضرورته ، يتم فيما بعد وحسب مخططات مدروسة يتفق عليها وبشرط ان يشغل كل ضابط منتدب الوظيفة التى يرصد لها شغلا فعليا وعمليا .

ـــ تشكيل قيادة مشتركة للجيشين بحيث يحدث التكافؤ ، دون ان يسيطر المصريون على أمور القيادة . فاذا وافق المشير على كل ذلك يصدر القائمون بالحركة بلاغا يعلن انتهاء الأزمة والاتفاق على الحلول التى تحفظ الوحدة بين القطرين، ويلى ذلك اصدار بلاغ من المشير يؤكد ذلك ويعد بعدم اتخاذ اى اجراء بحق اى عنصر من عناصر الحركة ويلى ذلك انسحاب القطعات الى قواعدها ويختتم كل ذلك بالقيام بعرض عسكرى تشترك فيه كل الوحدات وبحضور القائمين بالحركة مع المشير اشعارا بعودة المياه الى مجاريها .

فوافق المشير على هذه الطلبات ، وشرع فعلا فى توقيع بعض القرارات ، واولها ابعاد الضباط المصريين : اللواء انور القاضى ، والعقيدين احمد علوى واحمد زكى عبد الحميد ، والرائد قدرى نافع ، لأنهم أساؤوا كثيرا فى صفوف الجيش السورى . وتم ترحيل المذكورين فى الصباح وبعد ساعة اخرى لاحظ القائمون بالحركة أن الوزراء طعمة العودة الله ، واحمد الحنيدى يحاولون الوصول الى صفوف الجنود وضباط الصف فى القطعات المحيطة بالأركان . وبما ان الوزيرين كانا ضابطين سابقين فى سلاح المدرعات ، ولهم علاقات مع أفراد الجيش وخاصة فى هذا السلاح ، فقد خشى امرهم ، وطلب من المشير توقيع أمر ترحيلهم ففعل ، وغادروا البلاد بعد الضباط المصريين الأربعة بساعة تقريبا . ووقع المشير ايضا على قرارات بتشكيل القيادة المشتركة المطلوبة . وقد نصت التشكيلات الجديدة فيما نصت على ان يبقى الفريق جمال فيصل قائدا للجيش ، ويصبح نامق كمال رئيسا للاركان ، ويحل العميد نور الله حاج ابراهيم محل العقيد أحمد زكى فى شؤون التنظيم والادارة ، والعقيد محمد منصور يصبح رئيسا للشعبة الثانية ، والمقدم مهيب هنيدى يصبح آمرا للواء ٧٢ .

بقى حتى ذلك الوقت المتأخر قادة الحركة فى خارج الأركان . وكان بوسعهم اخراج الجميع منها منذ الصباح . ولما دخلوا ، وجدوا فى غرفتين أن جهازى اتلاف الوثائق السرية (فرامات) قد قاما بجهد جبار . فقد كانت هناك اكوام كبيرة من الورق المفروم . وكلها وثائق تحوى مخططات القيادة المصرية فى الجيش السورى . والا فلماذا اتلفها رجال الرئيس ؟ لو كانت مخططات تشرف قيادة الرئيس لما اسرعوا باتلافها اسراع المسعورين وكأنما هم فى سباق مع الزمن .

البلاغ رقم ٩ : بعد ان ســاد جو من الليونة بين قادة الحركة والمشير بقبوله لمطاليبهم والشروع فى تنفيذها ، قال المشــير ما معناه : لقــد اتفقت معكم وبدانا الاصلاح ، ويمكن اعتبار الازمة انتهت . لكن المظاهرات فى أنحــاء دمشق لا تطالب ما تطالبون به انتم . انما يطالبون بالانفصال ، لأن العناصر الهدامة دخلت بينهم . ثم أردف المشــير سائلا : الا يحسن نشر البلاغ الذى اتفقنا عليه والذى يضع حدا لأعمال الشغب ، ويظهر للرئيس أن نوايا القائمين بالحركة لا تهدف السوء ؟

وبعد تفكير أجاب قادة الحركة بالايجاب بشرط أن يتبع البلاغ منهم بلاغ منه هو ، يوضح فيــه قبوله للشروط التى وضعها قادة الحــركة . فوافق المشــير . ووضع الضباط نص البلاغ التاسع ، وأذيع على ذلك الأساس فى الساعة ١٢٫٣٥ . وكان ينص على ما يلى :

((أيها المواطنون ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة ، التى دفعها الشعور بالخوف على وحــدة الصف العربى وحماسها للقومية العربية وتأييدها لها دفاعا عن مقوماتها تعلن للشعب العربى الكريم أنها لا تنوى المس بما احــرزته القومية العربية من انتصارات ، وتعلن أنها لست عناصر مخــربة انتهازية تريد الاساءة لقوميتنا ، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبــة الشــعب العربى وآماله وأهدافه ، وأنها عرضت قضــايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب الرئيس والقائد العام القوات المســلحة الذى تفهم أمور الجيش على حقيقتها ، واتخــذ الاجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة . وقد عادت الأمور العســكرية الى مجــراها الطبيعى اعتمادا على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول ، اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة .

((القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة))

رد الفعل فى دمشق بعد صدور البلاغ التاسع : الى جانب جهاز الاستعلامات فى الشعبة الثانية للجيش ، كان للرئيس عبد الناصر جهاز آخر فى الحقــل المدنى بادارة العقيد حسنى عبد المجيد مدير مكتب الاتصال المصرى فى الاقليم الشمالى . وقد تمكن قادة هذا الجهاز من النشــاط بعد القاء خطاب الرئيس عبد الناصر ، لأنهم لم يكونوا مراقبين من قبل قيادة الحــركة ، التى خصرت همها فى صفوف الجيش . ونتيجة لنشاط هؤلاء تكتلت مظاهرة كبيرة فى شوارع دمشق ، وانحدرت تهدر وتنادى بالتأييد للرئيس جمال عبــد الناصر . ويكاد توقيت انطلاق هــذه المظاهرة يتفق تماما مع صدور البلاغ التاسع . ولو أردنا دراسة نوعية المظاهرتين، اللتين حدثتا فى دمشق فى ذلك اليوم لرأينا ان الأولى تتميز بصــدق عاطفة وعفوية، تسربت اليها فيما بعــد عناصر اليسار المتطرف واليمين المتطرف . وقد تشكلت

المظاهرة هذه بعـد اعلان البلاغين الأولين بوقت قصير جدا ، وبدأت بنواة صغيرة ، ثم نمت من عناصر انضمت اليها أثناء الطـريق . أما الثانية فقـد جاءت منظمة ، ومدفوعة ، ومتكاملة ، تعرف ما تريد والى اين تسـير . انها نظمت تنظيما جافا لا يحويه أى قدر من صـدق الشعور ، ويثبت ذلك أن هـذه المظاهرة لم تقم طوال ساعات قبل الظهر ، وانما فى أول ساعات بعد الظهر . فأين كانت عواطف المتظاهرين طوال هـذه الساعات ؟

أما العناصر التى اندست فى المظاهرة الأولى ، وخاصـة الشيوعيون فقد شاهدت المظاهرة المعاكسة تنطلق بعنف . وسمعت البلاغ التاسع ، فشعرت أن الأرض مادت تحت اقدامها . لقد تملك هؤلاء ذعر رهيب ، فانسلوا من الشوارع ، سائلين من يؤمنون به أن ينقذهم مما قـد يأتيهم به الغد حين تعود سلطة الرئيس عبد الناصر الى ما كانت عليه .

ولنعالج الآن البلاغ التاسع من زاوية اخرى : انه يؤكد بشكل لا يقبل الشك ولا الجدل امانة الضباط القائمين بالحركة تجـاه فكرة الوحدة . ولقد أكد هؤلاء الضباط ، بأنهم ليسوا اذنابا للرجعية ، وانما اسياد لارادتهم ، مخلصون وواعون للهدف الذى قاموا من اجله ويسعون اليه . والأمر الذى يجدر التنبيه اليه ، هو ان اصحاب الشركات المؤممة ، واصحاب الأراضى المصـادرة ، وطبقات اقتصادية اخرى بل ودول اخرى كانت على استعداد لبذل الغالى والرخيص وتوزيع الأموال بلا حساب لمنع صدور بلاغ مثل البلاغ التاسع ، الذى اطفأ جذوة املهم باسـتعادة اموالهم واملاكهم المصادرة ، واسترجاع مكانتهم السابقة . وبالرغم من ذلك نجـد الضباط رفضوا وضـع الأثرة والمكاسب الفردية فوق علم الوحـدة ، وعادوا للانضواء فى ظل الوحدة تحت قيادة ذات الرئيس جمال عبـد الناصر الذى منحوه ثقتهم دون قيد أو شرط . وهذا الايمان العميق الصادق شىء لم يسـبق للرئيس أن عاشـه ، فلم يتمكن من فهمه ... لقد كان فرديا ابعد عنه ذوى الشخصـية من رجالات مصر العظام فأصبح محاطا بالزيف والوصولية فأخطأ القرار .

جواب الرئيس عبد الناصر على البلاغ رقم ٩ :

لما سمع الرئيس عبد الناصر نص البلاغ التاسع وقع فى دهشة وارتباك عوضا عن ان يتكيف مع اليد الممدودة اليه فاتحة له طريق العودة الى رئاسة القطرين . لقد اعتقد ان القائمين بالحركة اطلقوا البلاغ التاسع اما لخـداع القوى السـورية المناهضة للحركة والتى قررت التوجه الى دمشق لضرب التمرد لافهامها بأن الأمور عادت الى مجراها الطبيعى ، حتى يكسبوا الوقت لتدعيم مركزهم ، أو انهم ارادوا التراجع مع حفظ ماء الوجه بعد ان ادركوا عدم امكان النجاح . وعلق البغدادى على ذلك بقوله : « ولكن جاء التساؤل ــ كيف يمكنهم الاطمئنان على سلامتهم بعد هذا

الذى حدث منهم وهم يعلمون أن من يقدم على مثل هذا العمل الذى قاموا به لابد له من السير فيه حتى نهايته فاما نجاح أو موت أو هروب وليس هناك من طريق آخر ».
ويؤكد لنا البغدادى ان كلا التفسيرين فى القاهرة للبلاغ التاسع اقتضت الاسراع فى ارسال قوات من مصر للتدخل العاجل دعما للقوى المناهضة للحركة فى سورية ، فأصدر عبد الناصر الأوامر الى القوات المسلحة بالتوجه من مصر الى الاقليم الشمالى .

لقد اراد عبد الناصر على ما يبدو البطش بالحركة وبالقائمين بها بسرعة ليقطع عليهم خط العودة مع الحفاظ بماء وجوههم لكى يجعل منهم بعد أن يستتب الأمر له عظة لضباط الجيش فى سورية وفى مصر .

ومما دعم الرئيس فى اعتقاده بأن الحركة الى فشل اكيد استنكار قائد حلب وآمر البحرية فى اللاذقية الحركة فى دمشق ، وأعلنا ولاءهما للحكم المركزى فى القاهرة فكان من الطبيعى ان يتصلب الرئيس عبد الناصر بموقفه رافضا كل مطالب الضباط فى دمشق . وفى خطابه بعد ظهر ٩/٢٨ وصفهم بالتآمر مع الرجعية والاستعمار ، واكد بشدة بان ابطال سورية سيحبطون كل تآمر . واختتم الرئيس خطابه بالفكرة التالية :

« ايها الاخوة المواطنون ، ان الذى حدث صباح اليوم لا يقبل مساومة ولايقبل **حلا وسطا . انى أرفض .. منطق المساومة ، منطق انصاف الحلول .. وانا اعلن باسم الشعب السورى .. اننى لا اقبل المساومة ولا اقبل حلا وسطا . »**

ولم تتصف خطبة الرئيس الثانية بالهدوء الممزوج مع الحزن انما اتصفت لهجة القائه لها بالحزم الغاضب وبالعنف والثقة الكاملة من النصر الأكيد . وطالب الشعب بالتضحية بالنفوس والدماء ، واستصرخ باستماتة غريبة نخوة السوريين محرضا لهم من أجل الوقوف فى وجه الرصاص والموت ..

لقد بالغ الرئيس فى تقييم وقوف حاكمين عسكريين فى حلب واللاذقية فى صفه انها لحقيقة واقعة ، ان محافظة حلب استطاعت فى عام ١٩٥٤ اسقاط الحكم الفردى للزعيم أديب الشيشكلى فغادر دمشق حقنا للدماء . اما الآن فتقف اللاذقية الى جانب حلب .. أى ان الطريق البحرية مفتوحة لوصول قطعات وقوات من الاقليم الجنوبى لدعم محافظتى الشمال ، كما اثبتت الوقائع فيما بعد . وزاد من الامل فى احباط حركة دمشق وجود ونفوذ الضباط المصريين فى اماكن حساسة فى كل قطعات الجيش السورى . واعتقد الرئيس عبد الناصر ، بأن امل سقوط مقاومة دمشق أكبر بكثير مما كان عليه فى ١٩٥٤/٢/٢٥ . لذلك استمد الرئيس من هذا الواقع قوة وبأسا ، ورفض كل الحلول مصرا على الاستسلام دون قيد أو شرط فتصلب وتعنت . لكن الرئيس اخطأ مرة اخرى . ففى شباط ١٩٥٤ كان حكم أديب الشيشكلى معزولا عن الشعب فى الشمال والجنوب على السواء . اما فى عام ١٩٦١ فقد كان الوضع مغايرا تماما ، لان الفئات الأشمل من الشعب فى الشمال والجنوب لا تؤيد الحكم ،

وانما تطلب الاصلاح على أقل تقدير .. فالحكم العسكري في حلب عام ١٩٥٤ اعتمد على قوى من الجيش مبدئيا ، وعلى تأييد شعبي في الشمال والجنوب وساعد على كل ذلك رفض الشيشكلي لاراقة دماء الجيش . اما الرئيس عبد الناصر فقد اعتمد على آمرين عسكريين ، عليهما القيام ضد ارادة الشعب لو شاءا الدفاع عن الوحدة كما هي دون اصلاح أو تعديل . وان فشل هذين الأمرين العسكريين في الحفاظ على مواقعهما وموقفهما رغم انهما كانا يملكان السلطة ورغم التأييد الادبي والمعنوي الجبار الذي يصلهما عبر الأثير من اذاعات الاقليم الجنوبي،ليدل على ان التأييد الذي يحظى به القائمون بالحركة في دمشق اكبر بكثير مما قدر الرئيس جمال عبد الناصر . وليس من المستبعد ابداً أن الضباط الأربعة الذين رحلوا عن دمشق صباح ٢٨ ايلول والوزراء الضباط الذين لحقوهم قد اعطوا الرئيس صورة خاطئة جدا عن استتباب الأمر لضباط الحركة .

الأحداث في الأركان بعد اذاعة البلاغ رقم ٩ : بعد ان أذيع البلاغ التاسع دخل المقدم نحلاوي على المشير وبيده نص البلاغ العاشر الذي سيذاع باسم المشير حسب الاتفاق معه ، فاذا بالمشير يرفض التوقيع ويقول بمزيج من البرود والانتصار : **« خلاص .. احنا ماعدناش حكام .. انتو المسؤولين عن البلد الآن . »** فوجم عبد الكريم ثم ذكره بالوعد الذي قطعه على نفسه ، فأجاب بأنه « لا يستطيع التوقيع الا حين يكون حاكما اما الآن فليس هو كذلك ، وأردف المشير سائلا : هل استطيع مثلا اعطاء الأوامر للقطعات المحاصرة بالانسحاب ؟ . فأجابه المقدم نحلاوي طبعا .. وسحبت كل القطعات من ساحة الأمويين ومن ساحة الأركان لتتوارى عن الأنظار . لكن المشير لم يغير من موقفه في رفض التوقيع على البلاغ العاشر . ومضى الوقت سريعا في غير صالح الضباط القائمين بالحركة . ومثال على ذلك ما حدث في قطنا . ففي صباح ٢٨/٩ وصلت السيارات تحمل الضباط الى قطعاتهم ليجدوا أن قطعاتهم تؤمر من قبل ضباط اصغر منهم رتبة وأقل قدما . لكنهم لم يعترضوا على ذلك الوضع ، لأن العناصر الرئيسية في الحركة بدت وكأنما هي انتصرت . وكان الضابط الصغير مدعوما بالنصر الذي احرزه قادة الحركة . ولكن حين اعلن البلاغ التاسع عودة الأمور العسكرية الى مجراها الطبيعي زال الدعم الذي كان يحمي هؤلاء الضباط . وبدا جليا أن علم الوحدة سيرفرف مع زعامة الرئيس جمال عبد الناصر . هنا تململ كثير من ضباط القطعات ، وبدا بعضهم يسأل المشتركين بالحركة عن دواعي وجوده في المكان غير المخصص له ولماذا لا يعود الى مكانه . وبدا زمام المبادرة وكأنما بدأ يخرج من أيدي قادة الحركة في قطنا شيئا فشيئا . وصار المقدم مهيب هندي يتصل بالأركان ليستوضح عن الموقف سائلا عن معنى ومغزى البلاغ التاسع . . ولكن دون جدوى . عندئذ تنادى الضباط الذين ارتبط مصيرهم بالحركة ، وعلى رأسهم المقدم هندي ، وأوفدوا النقيب محمد صدقي

العطار الى دار الاركان ليأتيهم بالخبر اليقين ، وليعلم المقدم نحلاوى بأن الأمور ستخرج من أيديهم ان استمر هذا الميعان . ولما وصل النقيب عطار الى ساحة الأمويين لم يجد هناك الا الرائد هشام عبد ربه ، الذى لم يعرف بدوره ماذا يجرى فى داخل الأركان . فدخل النقيب عطار الى الأركان ليجد المقدم نحلاوى يخرج غاضبا من احدى الغرف ويقول : انهم مخادعون (مشيرا بذلك الى المشير) وأن على المقدم مهيب تجهيز كتيبة أخرى لحفظ الأمن بدمشق لأن البلاغ التاسع سيلغى فورا ، وستستمر الحركة .

بعد أن اطال المشير عامر المماطلة فى توقيع البلاغ العاشر وضعه قادة الحركة امام امرين : اما أن يوقع ، أو يغادر البلاد . ولما وقع المشير فى هذا الموقف اتصل بالرئيس عبد الناصر برقيا ليستشيره فيما يفعل فطلب الرئيس منه الامعان فى المماطلة ما أمكن له ذلك ، لأن النجدات فى طريقها اليه . ووقعت هذه المخابرة بيد رجال سلاح الاشارة . ولما حلوا رموز الشفرة وادركوا النص نقلوها فورا الى الأركان . وهنا غضب قادة الحركة ، فكرروا على المشير العرض فى التوقيع او مغادرة البلاد ، فتردد فى بادىء الأمر ، لكن المقدم حيدر الكزبرى انطلق الى احدى المصفحات ، ورفع مدفعها الرشاش الى الأعلى وأطلق رشة جعلت المشير يستجيب ، فطلب تجهيز طائرة له ، وغادر البلاد . *

لقد كان المشير يود البقاء ليتولى أمر القيادة حالما تصل النجدات الى الاقليم السورى ولكنه حين رأى الخطر فضل الخلاص . ولقد اعتقد المشير أنه قام بمهمته خير قيام ، وان الحركة بعد البلبلة التى سببها البلاغ ٩ . لا يمكن أن يكتب لها النجاح ابدا . ولقد كان تخطيط القاهرة فيما نعتقد كما يلى :

يماطل المشير قادة الحركة مبديا لهم الاستجابة ريثما يستدرجها الى اذاعة بلاغ من نوعية البلاغ التاسع . ويتابع بعدها المماطلة أطول مدة ممكنة ريثما يسرى مفعول البلاغ التاسع ويفعل فعله فى القطعات غير المؤيدة للحركة ، وفى صفوف الضباط غير المؤيدين لها ضمن القطعات القائمة ، وفى صفوف الضباط الذين لم

---

* يقول العميد فيصل سرى الحسينى عن علاقته بالاحداث التى ادت الى الانفصال بانه لم يعلم بامر الحركة الا حين وقوعها وانه لم ينضم الى العميد موفق عصاصة الا بعد ان أكد له أن الهدف من الحركة هو التصحيح وليس الانفصال ، وبعد ان ابرز له الورقة التى تطالب بها الحركة : حيث تبدأ ب : الجمهورية العربية المتحدة جمهوريتنا

الرئيس جمال عبد الناصر رئيسنا

المشير عبد الحكيم عامر قائدنا

مطالبنا ...

وبعد محاولات مكثفة اتصل ضباط الحركة بالمشير : وبعد مناقشات طويلة اتفق مع المشير على ابقاء الوحدة وكتب العميد موفق عصاصة ، وبموافقة المشير ، وبالاتفاق مع جميع الحاضرين بيانا اذيع فى حينه وهو البلاغ رقم ٩ .

ولم يكن هذا البيان بغرض المماطلة والتسويف . ولو لم يتردد المشير فى تنفيذه لما تم الانفصال .

يعلنوا عن موقفهم بصراحة فوقفوا بين بين . يضـاف الى ذلك قيام المظاهرات في دمشق لصالح الرئيس عبد الناصر ، وموقف اللاذقية وحلب المعارض ، ووجود قوات ضاربة بقيادات مصرية . وبعد صـدور البلاغ التاسع ، واحتجاب البلاغ العاشر الذى وعـد به المشـير ، يلقى الرئيس جمـال عبـد الناصر خطـابه العنيف الحاسم فى القاهرة ، فينفى استجابة المشير لقيادة الحركة ، مما يشـل موقف القائمين بها تماما ، مظهرا اياهم بمظهر الكاذبين ، المخاتلين ، الذين يبحثون عن حيلة ينقذون بها جلودهم . وتصل القوات بعد ذلك من الاقليم الجنوبى ، لتتم الضربة القاضية على كل الحركة ، وعلى كل القائمين بها . ولولا فطنة هؤلاء ، وسرعة تلاؤمهم مع تقلب الظروف واولا أن الأمر الذى خرجوا من أجله يحظى حقا بتأييد الجيش والشعب لكتب لمخطط الرئيس النجاح . اننا لنشبه قضية البلاغ التاسع بما حدث بين عمرو بن العاص وابى موسى الاشعرى أثناء التحكيم . فلمـا اخرج قادة الحركة الخاتم من أصبعهم بالبلاغ رقم ٩ مدفوعين بغيرتهم على الوحدة ، ثبته الرئيس عبد الناصر فى أصبعه بخطابه .. لكن قادة الحركة انتزعوه منه انتزاعا وتحت علمه وبصره ، لما راوه يسير على ضلال .

قبل رحيل المشـير اذاعت قيادة الحركة بلاغا عاشرا ألغت به البلاغ التاسع، وهـذا نصـه :

« ان القيادة الثورية العربية للقوات المسلحة تعلن للشعب العربى أنها لدى اتصالها بالمشير عبد الحكيم عامر وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين ودعاها لاذاعة بلاغها رقم ٩ . ولكن ما لبث المشير أن نكث بوعده . لذلك وحرصا من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربى والقومية العربية تعلن للشعب اعتبار بلاغها رقم ٩ لاغيا ، وهى تعلن انها وضعت يدها على كافة الأمور ، وتعاهد الله والوطن على حماية سلامة الأمة ، وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها .

والقيادة الثورية لها فى سـعة وعى الشعب أمل بعـدم السـماح للماجورين والانتهازيين ــ ان وجدوا ــ ان يندسـوا بين صفوفه ، فالحركة من الشـعب والى الشعب .

القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة »

وبعد عشرين دقيقة من اذاعة البلاغ غادر المشـير عامر البلاد ومعـه قائد الجيش الفريق جمال فيصل . وفى هذه الأثناء اذاعت القاهرة نبأ تسريح ستة من الضباط هم : العميد عبد الغنى دهمان ، العميد موفق عصاصة ، المقدم عبد الكريم نحلاوى ، المقدم حيدر الكزبرى ، الرائد هشام عبد ربه ، والمقدم مهيب هندى . وباقالتهم وضعهم الرئيس عبد الناصر أمام مفترق طرق ثلاثة : اما ان يخضعوا لقرار اقالتهم مستسلمين ، فيحاكموا كمتمردين على السلطة الشرعية ، وقد يكون مصيرهم الاعدام ، أو يغادرون البـلاد هاربين خائفين ، أو يبقون فى أماكنهم مدافعين عن انفسهم ، وعن الأمر الذى يرون فيه الحق ، غير مكترثين لما يمكن أن يكون . وقـد اختاروا الحـل الأخير .

موقف اللواء ١٨ :

كانت وحدات رئيسية من اللواء ١٨ ، الرابض فى قطنا ، قد نقلت فى منتصف ايلول الى الضمير للقيام بمناورة جبلية هناك . وكانت معها وحدات الدعم التابعة لها . اما قائد اللواء فقد بقى فى قطنا انتظارا ليوم المناورة ، لينطلق بقسم آخر من لوائه للاشتراك بها ، وللقيام بتمرين على الرمى فى ذات الوقت. وكان يوم المناورة يحدد ويلغى كل يومين او ثلاثة . وحقيقة الأمر هو أن القيادة المؤتمرة بأمر الرئيس عبد الناصر لم ترغب فيما يبدو باشراك اللواء فى مناورة فى ظروف يتوقع خلالها الاصطدام مع عبد الحميد السراج واعوانه . بل ان القيادة المذكورة ربما تعمدت وضع هذه الأقسام من اللواء ١٨ الموثوق الجانب فى مكان خارج قطنا لتكون القوى التى تعتمد عليها القيادة موزعة حول مدينة دمشق . وكان ثلثا القوى المرابطة فى الضمير والتابعة للواء ١٨ يستنفر ، اما الثلث الأخير فكان افراده يأتون الى دورهم فى دمشق .

سبق أن ذكرنا المقابلة التى تمت بين المقدم حيدر الكزبرى فى طريقه الى دمشق مع العقيد حسين قاضى الذى كان فى طريقه من قطنا الى الضمير . وقد نصح العقيد قاضى المقدم كزبرى بالعدول عن فكرة المشاركة بقيام الحركة . وبعد ان افترقا تابع كل الى وجهته . فلما وصل العقيد حسين القاضى الى الضمير حدث ما جعله يغير موقف « عدم المبالاه » الذى اتخذه أثناء مقابلته لقوى العشائر ، واصبح يريد النزول الى دمشق لقمع الحركة . ولسنا ندرى الباعث الحقيقى الذى جعله يتخذ هذا الموقف ، وانما نرجح واحدا من سببين : اما لأنه لم يكن يملك اية ذخيرة حين قابل العشائر المسلحة (لأن الذخيرة كانت قد سبقته فى رتل مستقل الى الضمير) ، أو ان القيادة استطاعت الاتصال به فيما بعد بشكل او بآخر وامرته بالتوجه الى دمشق لقمع الحركة .

وفى الساعة السادسة من صباح ٢٨ ايلول ، اجتمع الضباط الذاهبون الى اللواء ١٨ فى ساحة شارع بغداد (سبع بحرات) ، وفيهم ضباط مصريون وسوريون وضباط صف . وقد لاحظ كل منهم وجود شىء ما فى الأفق لمشاهدتهم الدبابات فى شوارع دمشق ، لكنهم لم يعرفوا شيئا . ولما ركبوا السيارة طلب اقدم ضباط السيارة ، وهو نقيب مصرى ، من الملازم أول أنور فرح ، وهو سورى ، الجلوس معه بجوار السائق ، رغم مخالفة ذلك لقواعد الانضباط . وفى القابون أوقفت السيارة ، وانزل الضباط المصريون منها رغم محاولاتهم فى الاعتراض، وامروا بالعودة الى دورهم فى دمشق . وبذهابهم أصبح الملازم اول فرح اقدم ضابط فى السيارة التى تابعت طريقها الى الضمير . وقد علم هذا الضابط من زميله السوري الذى انزل الضباط المصريين ، انه مكلف بصد اية قوات مسلحة تريد الدخول الى دمشق او الخروج منها .

قبل الوصول الى الضمير شاهد راكبو السيارة غبار اللواء ١٨ الذى

يتحرك باتجاه دمشـــق . وبعد دقائق مرت بهم سيارة اللواء حسـين القاضى ، وكان يبدو شـاردا عما حوله كمن يفكر بأمر جلل وكمن هو مقدم على قرار خطير ، وبعد ٣٠٠ متر مرت بهم السـيارة الثانية من الرتل التى تقل رئيس اركان اللواء ، وهو مصرى ، وكان يلبس اللباس المدنى ويضع على كتفيه المعطف العسـكرى . ولم يوقف العقيد قاضى أو رئيس أركان اللواء اسيرة المنطلقة الى الضمير ! .. وبعد ٣٠٠ متر أخرى مرت بهم أول دبابة يقودها الرائد السورى حياتى كلارجى ، واختصاصه مشاة ! . وكانت الدبابة تسـير باحدى سـلاسلها على جانب الطريق الترابى فتثير عواصف من الغبار . وكانت الدبابة الثانية بقيادة ضابطين بآن واحد أحدهما مصرى . وكان عدد آخر من الدبابات بقيادة ضبا ط مصريين فقط . وهنا أدرك الملازم أول أنور فرح أن هدف اللواء ١٨ هو ضرب الحركة فى دمشـق ، التى لا يعرف عنها سوى انها تناوىء القيادة الواقعة تحت السيطرة المصرية وذلك بعـد أن شاهد كيفية عزل الضباط المصريين واعادتهم الى دورهم . وعرف أيضا ، ان القوى فى القابون ستصطدم حتما بالقوى الآتية الى دمشق ، وان كثيرا من الضحايا ستسقط نتيجة لمثل هذا الصدام .

بعد مرور رتل الدبابات جاءت تباشير قوى المشاة المحمولة ، وتتبعها وحدات الدعم المختلفة . فأوقف الملازم أول أنور فرح الرتل ، وتقدم من السـيارة الأولى ، وقدم التحية الى الضابط المصرى الأكبر قدما وسـأله عن وجهة الرتل . فأجابه : الى دمشـق ! هنا طلب منـه العودة الى مكان التمركز . فاعترض الضـابط المصرى منوها بالأوامر الصـادرة من قائد اللواء . فيجيب الضابط السـورى ، بأنه اقدم ضابط من الاقليم الشمالى فى القطعة ، وأن الرتل بامرته هو ، ثم أمر السـائق بالعودة . ولما حاول الضابط المصرى الاعتراض طلب الملازم أول انور فرح جنديين مسلحين اليه ، فاذا بكل جنود السـيارة يقفزون اليه ويدعمونه . وعاد الرتل ، وأوقف الضباط المصريين فى احدى الخيام بحراسة ضابط سـورى . وفى هذه الأثناء كان البلاغان الأولان قد صدرا ، وتوضحت معالم الحركة القائمة فى دمشق والتى ايدها ضباط اللواء بالاجماع . وخاصة بعد أن انكشف لهم كذب ادعاء قائد اللواء ورئيس أركانه المصرى حين امرهم بالتحرك لدمشق لملاقاة اليهود المهاجمين ، الذين ــ حسب ما ادعيا ــ كانوا قد وصلوا الى القنيطرة .

وبعد استتباب الأمر فى داخل اللواء جرت الاتصـالات بقوى العشـائر التى لم ترافق المقدم حيدر الكزبرى انما بقيت فى الضمير ، وبالمطار العسكرى هناك . وكان الرائد الطيار حسن جزائرى على علم بالحركة ، وطلب من الملازم أول أنور فرح القدوم اليه . فذهب اليه بعد تردد . ومن غرفة القيادة فى المطار اتصـل الرائد جزائرى بالعميد موفق عصاصة فى دار الأركان ، واعلمه بموقف اللواء ١٨ ، واعلمه عن الحاجات التى يطلبها ذلك اللواء ليكون على اتم الأهبة ان احتاج الأمر اليه . فوعد العميد عصاصة بتأمين هذه الحاجات عن طريق الجو ان تعذر ذلك عن طريق البر .

وبعد صدور البلاغ التاسع حدث التبلبل في الصفوف ، وقوى ظهر وسند الضباط المصريين من جديد ، وانتشر الشك والغم على القلوب التى كانت انطلقت . ولكن البلاغ العاشر اعاد الطمأنينة الى كل الصفوف .

وفى ظهر ذلك اليوم جرت محاولة جريئة من قبل اربعة طيارين مصريين ، جاؤوا بلباسهم المدنى فى سيارة خاصة الى مطار الضمير ، وانتحلوا صفة دبلوماسيين يريدون الذهاب الى العراق ، وارادوا السيطرة على اربع طائرات ليضربوا بها بناء الأركان . ولما فشلوا حاولوا الرجوع بسيارتهم فأطلق عليهم احد العرفاء رشة من سلاحه فجرح أحدهم ، وارسلوا بعد ذلك الى دمشق ، واخذ الجريح الى المستشفى .

أما الجزء المدرع من اللواء ١٨ الذى انطلق الى دمشق ، فلم يشعر الا متأخرا بأنه أصبح معزولا تماما عن باقى وحدات اللواء . وتوقف فى حرستا حيث القى القبض على العقيد حسين قاضى من قبل الشرطة العسكرية دون الحاجة الى استعمال القوة .

الموقف فى الجبهة :

بمجرد ان سمعت قيادة الجبهة فى القنيطرة بأنباء الحركة اصدرت أمرا سريعا الى جميع القوات المرابطة فى المنطقة بمنع مغادرة أى عسكرى كان لمركز عمله . أما الأحداث فى قطاعات الجبهة فكانت كما يلى :

القطاع الأوسط : كان لدى بعض الضباط ذوى الرتب الصغيرة علم مسبق بأن حركة ستقع دون علم أحدهم بالتوقيت . فما أن سمعوا أخبار الحركة من الاذاعة حتى بادر قسم منهم الى استنفار قواهم ، واصدروا التعليمات الى الضباط المصريين بعدم القيام بأى نشاط ، وجمعوا القسم الأعظم منهم فى مقر قيادة القطاع تحت الحراسة ، ثم أعلموا قائد القطاع العقيد محمد التل بهذه الاجراءات ، وقد كان العقيد فى تلك الليلة فى دمشق . لكن الأمور لم تتم بهذه السهولة ، اذ حدث ما يلى :

قام الرائد احمد ناصيف . وكان آنذاك قائد كتيبة حرس وطنى ، بترك مقر قيادته ، ودخل معسكر احدى الكتائب النظامية ، وجمع ضباطها المصريين ، وخطب فيهم مشجعا ، واصدر اليهم أوامر إعتباطية بالاستعداد للتحرك الى دمشق لقمع الحركة . الا أن الملازم الأول مروان زوبرى استطاع ان يشل حركته هذه ، فأوقف الضباط المصريين ، وسيطر على موقف الكتيبة ، وخنق هذه الاندفاعة فى المهد . ولما وصل العقيد محمد التل فى العاشرة من صباح ٢٨ الى مقر قيادته ، اعلمه الضباط بالاجراءات التى اتخذوها فوافق عليها . وطلب منه

الضباط محاكمة الرائد أحمد ناصيف ، الا أن المذكور استطاع تبرير موقفه ، بأن إعلن ولاءه فورا للعقيد التل ، مدعيا انه انما قام بما قام به لاعتقاده فى الوهلة الأولى ان الحركة قام بها عبد الحميد السراج ، الذى لا يحظى بأى تأييد فى الجيش .

وقد اتصل العقيد التل بالعقيد زياد الحريرى قائد القطاع الشمالى واقنعه بتأييد الحركة . واما الرائد اسماعيل هلال الترمانيني فقد اعلن استعداده لتحريك كتيبة الى دمشق تأييدا للحركة وتدعيما لها ، فأقره العقيد التل على ذلك ، وصدرت الأوامر بالاستعداد للتحرك عند أول اشارة من قيادة الحركة فى دمشق .

القطاع الشمالى : على أثر اتصال العقيد حريرى بالعقيد محمد التل اقتنع بوجوب تأييد الحركة . فأرسل النقيب حكمت زاهى الى قطنا سرا ، متجاوزا بذلك أمر قيادة الجبهة . وكانت مهمة هذا الضابط ابلاغ المقدم مهيب هندى بوقوف زياد الحريرى الى جانب الحركة ، واستعداده لتنفيذ الأوامر التى يصدرها قادة الحركة . وعلى اثر ذلك جمع الضباط فى مقر قيادته ، وعزل الضباط المصريين منهم فى اماكن خاصة تحت الحراسة ، وجردهم من صلاحيات القيادة ، وامر ضباطه السوريين بوجوب التقيد بأوامر القيادة الجديدة .

وقد جرى كل ما جرى فى القطاعين الشمالى والأوسط دون علم أو موافقة قائد الجبهة آنذاك العميد مصطفى شاكر ، وكان يعاونه العقيد عواد باغ .

القطاع الجنوبى : رفض قائد القطاع العقيد عبد الله زيادة اعلان تأييده للحركة . فاستدعى مع قادة كل القطاعات للتشاور مع قائد الجبهة . أما فى قطعات القطاع ، فقد جهز الرائد فواز محارب كتيبة للتحرك الى دمشق تأييدا للحركة فيما لو احتاجت الى ذلك ، وقد كان الرائد فواز متفقا مع ضباط الحركة فى القطاع الجنوبى ، وكوفىء فيما بعد ذلك بأن نقل الى قيادة الجبهة ، وسلم منصب رئيس فرع الاستخبارات فى الجبهة . أما المقدم محمد أبو حجلة فقد حاول عرقلة التأييد من القطاع الجنوبى . الا أن ضباطه افقدوه السيطرة على وحدته ، واعلنوا ولاءهم للحركة ، وعلى راسهم النقيب سليمان العبد الله .

وقد استطاع المقدم شرف زعبلاوى تحقيق السيطرة على كل القطاع الجنوبى ، واعلن تأييد ذلك القطاع للحركة ببرقية رسمية ارسلت حوالى الساعة العاشرة من صباح ٩/٢٨ رغما عن ارادة قائد القطاع .

ولقد أيد الرائد شحود عطاسى الحركة فورا واعتقل الضباط المصريين الذين كانوا تحت قيادته ، واهانهم وسجنهم فى امكنة لا تتناسب مع مقامهم كضباط . وهذه هى الحادثة المؤسفة الوحيدة ، التى تمت فيها اساءة معاملة الضباط

المصريين منذ قيام الحركة حتى مغادرتهم البلاد . ولم يتصرف الرائد شحود هذا التصرف المشين لمجرد دعمه الحركة انما لعقوبة السجن التى اوقعها به العميد عبد المحسن أبو النور بعد وقعة التوافيق .

قطاع القنيطرة وقيادة الجبهة : فى الساعة السادسة من صباح يوم ٩/٢٨ اتصل اللواء أنور القاضى رئيس أركان الجيش ، بالعميد مصطفى شاكر ، وأبلغه وجوب تجهيز احدى الكتائب السريعة المستقلة للتحرك الى دمشق من أجل قمع الحركة وتدعيم موقف القيادة السابقة . فنفذ المذكور الأمر ، واصطفت الكتيبة على طريق قنيطرة دمشق فى تشكيلة الحركة انتظارا للامر بالتحرك . وعندئذ تحركت الشرطة العسكرية بأمرة النقيب فوزى رنه ، وبعض وحدات الهندسة ، وكتيبة المغاوير ، وضابط اشارة الجبهة فايز موسى وأعلنوا جميعا تصميمهم على قمع كل ما هو ضد حركة دمشق . فأسقط فى يد قائد الجبهة ورئيس أركانه ، ولم يعرفوا كيف يتصرفون . وفى خلال فترة التردد هذه استطاع أحد ضباط الصف من الكتيبة التى استعدت للتحرك بناء على أوامر اللواء القاضى تحقيق السيطرة على الكتيبة ، عازلا الضباط المناوئين فيها وأكثرهم مصريون ، وعازلا قائد تلك الكتيبة الرائد ماجد رداوى . وعادت الكتيبة الى معسكرها .

وعقب وصول العقيد محمد التل ، وبعد ان جمع قائد الجبهة كل القطاعات وقادة الوحدات المستقلة لديه ، جرت مناقشة سريعة للموقف ، اتخذ على اثرها قرار سريع وحاسم بالتأييد رغم معارضة المعارضين الذين ذكرناهم آنفا . وارسلت برقية التأييد باسم قائد الجبهة وضباطها وعسكرييها . وبذلك تمت السيطرة الكاملة لعناصر الحركة على كل منطقة الجبهة .

الموقف فى تدمر :

كان فى تدمر كتيبة مدفعية بقيادة الرائد ياسر تلاوى ، الذى كان فى حمص مع نفر من ضباط الكتيبة صباح الحركة . وكان الضابط المناوب فى تلك الليلة مصريا . فعلى أثر سماعه لانباء الحركة اتخذ اجراءات السيطرة على الكتيبة بسرعة وحزم ، وسهل لزملائه المصريين مهمة الالتحاق بالكتيبة لاتمام السيطرة المطلقة عليها ونجح فى ذلك . ولدى سماع الرائد تلاوى لأنباء الحركة انطلق الى تدمر ومعه زملاؤه ولكن الضباط المصريين كانوا اسبق منه فاعتقلوه مع ضباطه السوريين . ولما وصلت انباء تدمر الى قيادة الحركة فى دمشق أصدرت الأوامر باحاطة الكتيبة . ووجهت الانذارات الى الضباط المصريين بواسطة مكبرات الصوت ، واعطيت لهم مهلة محددة ، فكفوا عن المقاومة دون حدوث اية اشتباكات .

الموقف فى حلب :

لم يكن ثمة اتفاق واضح بين قيادة الحركة ، وبين احد من ضباط منطقة حلب . وكان قائد المنطقة العميد حكمة جميل الداية ، يؤيد الوحدة بشكلها القائم . فلما اتصل معه اللواء أنور القاضى من دار الأركان بدمشق أعلن ولاءه واستعداده لمقاومة الحركة . وبدأ اعلان مقاومته بأن أوعز لاذاعة حلب بأن تذيع ما يفيد شجب الحركة ، وولاء محافظة حلب للرئيس جمال عبد الناصر . وقامت حينئذ مظاهرات تأييد لهذا الموقف فى شوارع حلب . وفى كلية الاحتياط اعتصم الضباط المصريون وشجبوا الحركة يؤيدهم فى ذلك مدير الكلية السورى العقيد ماجد ماميش . ولم يبق من الوحدات الهامة فى حلب سوى كتيبة المغاوير بقيادة الرائد المرحوم نصوح نعال ، الذى كان يؤيد الحركة قلبا وقالبا ، لكنه وقع فى حيرة ، ولم يقف موقفا حاسما منذ اللحظات الأولى . وكان هناك ايضا العقيد جورج محصل ، آمر مركز التدريب ، يؤيد الحركة . فاصدر أوامره الى الرائد نصوح نعال بتطويق واحتلال كلية الاحتياط . اما هو فقد سلح عناصر مركز التدريب ، ونزل بهم الى المدينة ، فقاوم المظاهرات ، واحتل الاذاعة ، وسقط فى أثناء ذلك قتلى وجرحى من المدنيين والعسكريين . وفى كلية الاحتياط سقط ايضا قتلى وجرحى وكان من بين الجرحى النقيب نبيل عسال من مصر ، والرائد نصوح نعال نفسه ، الذى أصيب بشظايا فى ظهره . وفى الساعة ١٠ر٢١ تمت سيطرة العناصر الموالية على مدينة حلب ، واذاعت الاذاعة هناك اشعارا بذلك ، وارسل قائد مركز التدريب برقية الى قيادة الحركة تنص على ما يلى : ((نبارك خطواتكم الجبارة ونحن معكم بانتظار اوامركم بغية الخلاص من كل وضع فاسد . ونحن مسيطرون على الموقف تماما)) .

وفى صباح ٩/٢٩ تحركت قوى مدرعة من اللواء الخامس فى حمص باتجاه حلب خشية حصول ما ليس فى الحسبان هناك . واما اذاعة القاهرة فقد حرصت على تغذية النعرة الطائفية لدى شعب حلب ، بالتوكيد على ان الرجل الذى امر باطلاق النار على المتظاهرين مسيحى . وكان أحرى باذاعات الرئيس ، الا تلجأ الى مثل هذه الأساليب الوضيعة . لقد تبين بأن القاهرة فى عهد عبد الناصر على استعداد للتضحية بكل وحدة فى صفوف المواطنين من أجل العودة الى الحكم مهما كلف الثمن . فلم تكتف باثارة المسلمين على المسيحيين وانما خاطبت اذاعة القاهرة جبل العلويين مذكرة اياه بأن قتلة العقيد محمد ناصر قبل عشرة اعوام هم الدمشقيون . وصار المذيع الهمام فى القاهرة يقول : ((ايها العلويون الأباة .. هل نسيتم دم ناصر؟! وكرر المذيع كلمة ((هل نسيتم دم ناصر)) ست مرات على التوالى بصوت يجيش بالنقمة والحث على الثورة . فان غضضنا النظر عن تضليل اذاعة القاهرة آنذاك لآلمنا ان نرى قائد القومية العربية يريد سحق اتباع هذه القومية بيده وبمثل هذا الاسلوب ، لكى يرجع الى كرسى الحكم . ان دعوة القاهرة لتأليب المسلم على

المسيحى ، والعلوى على السنى ، وأهل الريف على أهل دمشق لا يبررها قطمير من حسن النية ، وانما هى تنبع عن الحقد ، والحقد الدفين وحده . ولنا تساؤل آخر : هل ادرك الرئيس آنذاك مدى الاحراج والأذى النفسى الذى لحق بالضباط المصريين الشباب الذين كلفهم بمهام لا يشرفهم أن حاولوا القيام بها فى سورية خلال الوحدة وخلال ساعات الانفصال المؤلمة ؟ .

الموقف فى اللاذقية :

لقد سبق ان ذكرنا ، أن اللاذقية لم تكن مستتبة لقيادة الحركة . فقد اتصل العقيد كاظم زيتونة بالقاهرة واعلن شجبه للحركة . وكان من الممكن القبض على زمام الأمور هناك بسهولة لو بقى قائد المنطقة كلها ، العقيد محمد منصور ، هناك . ولم تعط المنطقة اهمية الا بعد أن امسك قادة الحركة بنص البرقية بين الرئيس والمشير يطلب منه فيها المماطلة حتى وصول النجدات التى هى فى الطريق . عندئذ ارتفعت أهمية الساحل الاستراتيجية من أجل نجاح الحركة . فاضطر العقيد محمد منصور بعد اذاعة البلاغ العاشر الى مغادرة دمشق فورا الى اللاذقية ، ولحقته كتيبة من القوات المدرعة فى حمص . لقد غادر دمشق حوالى الخامسة ، أى بعد أن تقرر متابعة الحركة . ولما وصل الى اللاذقية كانت حاب قد غيرت موقفها . فوجد العقيد زيتونة نفسه معزولا ، مما جعله يغير موقفه دونما صعوبة تذكر بعد وصول محمد منصور . وفى الساعة ١٥ر٢٣ اعلنت اللاذقية ولاءها للحركة فى دمشق ، وبذلك استتبت الأمور فى كل سورية . ولكن الرئيس لم يكن قد امتثل للأمر الواقع . ولم يحاول انقاذ الموقف بأن يفتح باب التفاوض مع قادة الحركة بعد أن تبين أن موقفهم راسخ الجذور ، وانما أصر على اخضاع الاقليم الشمالى بالقوة . ففى مساء ٩/٢٨ ارسل من الاقليم المصرى طائرات باتجاه الساحل السورى ، والتقطت أجهزة الرادار الساحلية فى شمالى مدينة جبلة وجود طائرات تقترب دون أن تعلن عن هويتها . وبعد قليل هبط ١٢٠ من المظليين بالقرب من مطار حميميم فوصلت اليهم عناصر مشاة بقيادة النقيب طلعت ياسين قبل أن يكونوا قد أتموا تجمعهم بعد الهبوط ، واستسلموا دون اطلاق رصاصة واحدة . ووجدت معهم كميات كبيرة من النقد السورى والاجنبى . ولدى تفحص أمرهم تبين انهم جميعا من الضباط ، وضباط الصف ، وأنهم لم يكونوا يشكلون سوى الطليعة التى كان عليها احتلال المطار هناك ، ليجرى استقبال الطائرات الأخرى ، التى تحمل اعدادا كبيرة من الجنود . وبعد وصول القوى بالطائرات يجرى احتلال اللاذقية وفتح المرفا لاستقبال السفن التى تكون قد وصلت من الاقليم الجنوبى بقيادة العميد عبد المحسن أبو النور ، وبصحبته الوزير طعمة العودة الله . اما آمر قوى الصاعقة التى هبطت فهو الرائد جلال هريدى ، الذى قال للمقدم عبد الكريم نحلاوى فى غرفة توقيفه ، انه يعارض سياسة الرئيس جمال عبد الناصر ، وانه كان نفسه يخطط لانقلاب فى

مصر . وقد نشرت الإذاعة السورية آنذاك قسما فقط من احديثه ، لئلا يقطع عليه خط العودة الى مصر . وقد عرض عليه القسم الذى اذيع ، وخير فى البقاء او الرحيل ، فاختار الرحيل .

اما اجهزة الاعلام فى مصر ، فقد تناولت قضية المظليين بالتعليق التالى ، كما نشرته صحيفة الأهرام فى صباح ١٩٦١/٩/٣٠ :

((كان هناك الفان من جنود المظلات - من فرقة الصاعقة - على استعداد للهبوط الى اللاذقية وفى طاقتهم احتلالها كاملة . لكن ذلك لم يكن الهدف . لهذا فانه بعد ان نجحت وسائل ((الارهاب والترغيب)) وتغير الموقف فى حلب أمر رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة بوقف العملية بعد ان تم اسقاط ١٢٠ جنديا ، اتصلت بهم احدى الطائرات بعدها لاسلكيا وطلبت اليهم تسليم انفسهم الى موقع اللاذقية العسكرى . وقد جاء ارسال القوات الى اللاذقية استنادا على طلب العقيد زيتونة ، قائد حامية اللاذقية ، فانطلقت ٧ طائرات تحمل جلال هريدى ، ١٣ ضابطا ، ١٠٥ صف ضابط وجندى .. وكانت التعليمات الصريحة التى يحملها جلال هريدى تقضى بعدم الدخول فى معركة او الرد على اى اشتباك مهما اضطرته الأحوال)) .

اننا حين نرى صحافة الرئيس تدعى ان التعليمات الصادرة الى جلال هريدى تقضى بعدم الدخول فى معركة او الرد على اى اشتباك مهما كانت الظروف ومهما اضطرته الأحوال ، تجدنا مضطرين الى الابتسام قليلا .. فما معنى ارسال قوة عسكرية تحمل السلاح والذخائر الحية ، ان كانت لن تهاجم من جانبها ، ولن تدافع عن نفسها ان هوجمت ؟ . . ولماذا اختيرت هذه القوة من خيرة الوحدات ؟ . . هل تأمل الرئيس حقا ان تتيبس اوصال الجنود السوريين لمجرد مشاهدة جنوده الذين غرر بهم ؟ اننا نعتقد الاعتقاد الاكيد انه لو كانت لدى الرئيس الجرأة الكافية ، فطار فور علمه بالحركة الى حلب ومعه عدد بسيط من الحرس والاداريين لكان حظه فى احباط الحركة كبيرا جدا .

وان مهمة رجال المظلات لم تكن سلمية كما ادعت اجهزة اعلام الرئيس . فبعد وصول خبر الحركة اليه بدأ فورا باتمام الاستعدادات للتدخل العسكرى فى سورية ، فاستنفر لوائى الصاعقة الهابطة بالمظلات التى كانت آنذاك ترابط فى انشاص ، وشكل لواء ثالثا من عناصر مدرسة الصاعقة . وكلف الرئيس الرائد جلال هريدى بمسؤولية ترتيب امور القفز على سورية طالبا منه اشراك اكبر عدد من السوريين الموجودين فى مصر بالعملية . فاتجه الرائد هريدى الى الملازم اول توفيق جدعان الذى كان مشتركا فى دورة قائد سرية فى القاهرة حوالى العاشرة صباحا واعلمه بما حصل فى دمشق وبما يجب على قوات الصاعقة عمله واكد له ان الانزال الجوى سيتبعه انزال بحرى

فى اللاذقية وقال له ان الرئيس يطلبه اليه وان كل الوزراء موجودون مع الرئيس . وانطلق الرائد هريدى مع الملازم اول توفيق جدعان كل فى سيارته باتجاه انشاص حيث تتمركز قوى الصاعقة فاذا بهم يقابلون تلك القوات على الطريق وباتجاه مطار الماظة بعد ان تم تزويدهم بالذخيرة . هنا عاد الرائد هريدى على اعقابه بعد ان اعلم القوى المذكورة بانه سيقابلهم فى المطار . وسار الرائد بسيارته الى القيادة العامة ليأخذ من الرئيس عبد الناصر التعليمات . لكن الملازم أول جدعان لم يلحق بالرائد هريدى انما انطلق الى مكتب الاتصال السورى حيث وجد النقيب زهير حموى ، وهو من دمشق ، فأعلمه بمخطط الانزال الجوى والبحرى وطلب منه اعلام دمشق بذلك بأية طريقة . ثم تابع الملازم اول جدعان الى مطار الماظة ليتحرى الأمور هناك فوجد الملازمين الأولين من سورية جابر الصبح وصديق زوزو وكانوا قد استلموا الاسلحة والذخيرة بعد ان كلفوا بقيادة بعض المظليين . لكنهم قرروا عدم الاشتراك بعد ان توضحت لهم الامور وبعد أن عرفوا أن متقدمهم وزميلهم توفيق جدعان سيستنكف عن الاشتراك . فى هذه الاثناء وصل الرائد هريدى الى مطار الماظة وعاتب الملازم اول جدعان أن لم يلحقه الى الرئيس عبد الناصر فأجابه بأنه هو وزميليه لن يشتركوا بالانزال واردف انه ورفاقه قد تدرب ليستخدم نفسه وعلمه فى القضاء على اسرائيل وليس للهبوط على وطنه العربى سورية . وأكد انه على أتم استعداد لتلبية اى امر بالهبوط فى اسرائيل اما هذا الأمر فلن يلبيه . ولما سأل الرائد هريدى الملازمين الآخرين عن قرارهما أكدا له اتخاذهما لذات موقف زميلهم ولم يجد مع الثلاثة ان قيل لهم أن الأمر صادر عن الرئيس جمال عبد الناصر بالذات . ولم يجد معهم تأكيد الرائد هريدى لهم بأن الحركة فى دمشق فاشلة حتما وان حلب واللاذقية تقاومان الحركة وانه عائد للتو من غرفة الرئيس حيث تكلم مع العقيد كاظم زيتونة فى اللاذقية الذى أكد ولاءه واستعداد اللاذقية لاستقبال الصاعقة . بعدئذ صدر الأمر بتوقيف الضباط الثلاثة توقيفا شديدا فى مطار الماظة . والجدير بالذكر أن أوامر الانزال لهؤلاء الضباط لم تنوه أبدا عن ان مهمتهم بريئة ومسالمة كحمامات السلام ، بل لقد اكد لهم الرائد هريدى أن قوى الصاعقة فى حالة عمليات ، أى انها مخولة بل ملزمة باطلاق النار على الفور عند الضرورة .

اما العقيد فاتح ناصيف فكان الضابط السورى الذى يقود كتيبة المظلات ٧٦ الموجودة فى مصر ايضا . وقد طلب من العقيد ناصيف الاشتراك فى الانزال فرفض ، فأغرى بالمال ، وعرض عليه منصب وزير ، فلم يكترث واستمر على الرفض ، فجرد من السلاح هو وكل ضباط وجنود كتيبته واحتجز الجميع فى انشاص .

ولقد بقيت قوات الصاعقة ، وقوات المظليين ، والوحدات البحرية مستنفرة فى مصر مدة اسبوعين بعد الانفصال كان الرئيس خلالها يأمل فى ان تتاح له فرصة التدخل فى سورية .

الموقف في القطيفة :

بينا في بدء هذا الفصل ان قادة الحركة كانوا يحسبون حسابا لتدخل لواء القوى الضاربة في منطقة القطيفة في شمالي دمشق . وقد رصدوا لمنع تدخل هذه القوى عناصر مختلفة لتقطع على قوى القطيفة طريق الوصول الى دمشق .. ولقد كان تخوف قادة الحركة من هذا اللواء محقا لانه مزود بالمدفعية الصاروخية التي تستطيع تدمير مدينة بكاملها ولأن العناصر من الضباط المصريين في ذلك اللواء كانت مركزة تركيزا شديدا . فلما اتصل اللواء انور القاضي برئيس اركان هذا اللواء ، وهو الرائد محمد صلاح الدين حسن ، وهو مصري ، طالبا منه الزحف على دمشق وفق الخطة المتفق عليها بين المصريين تصرف بسرعة وحزم فجمع ١٨ ضابطا مصريا دون اعلام قائد اللواء ، واندفعوا جميعا الى مهاجع الجنود وايقظوهم وطلبوا منهم تحضير انفسهم بالسرعة الكلية للزحف على دمشق التي دخلها اليهود. وكان الضباط المصريون يتكلمون فيما بينهم بالانكليزية . ولم يكن في اللواء من الضباط السوريين الا ضابطا واحدا قفز المصريون عنه قفزا غير عابئين لطلبه بوجوب الاتصال بآمر اللواء العقيد صافي وانلي . بل انهم استطاعوا تعطيل الضابط السوري عن اجراء اتصال هاتفي . فتظاهر بالامتثال لكنه كلف احد السائقين بالانطلاق فورا الى دار العقيد وانلي الذي لم يكن على علم بالحركة لاعلامه بما حدث وسيحدث فانطلق العقيد فورا الى لوائه ليجد وحدات لوائه في طريقها الى دمشق . فالتقى عند طلوع الثنايا اولا برتل كتيبة مدفعية ثقيلة بقيادة الملازم اول صابر عطوة (مصري) ثم كتيبة الصواريخ بقيادة النقيبين محيي الدين عباس حلمي وفكري ابو النور (مصريان)واخيرا كتيبة مدفعية مضادة للدبابات بأمرة النقيب علاء الدين دري (مصري) . فأوقف العقيد صافي وانلي الكتائب وسأل عن اسباب زحفها الى دمشق فلم يقتنع بجوابهم عن وصول اليهود الى دمشق لانه قادم لتوه من هناك . ولم يقبل منهم انهم يسيرون حسب اوامر اللواءانور القاضي لأن من الاصول العسكرية ان يتصل به اللواء قاضي وهو بدوره يوعز للواء بما يلزم . ثم أمر العقيد وانلي بعودة الكتائب الى قواعدها فرفض المصريون وحاولوا التمرد . في هذه الاثناء وصلت سيارة الضباط السوريين العاملين في اللواء من دمشق وادركوا الموقف، وحصل صدام وتماسك بالأيدي وتلاسن بين الضباط المصريين المذكورين والسوريين مثل النقيب محمد رباح الطويل والملازم مطانيوس بشارة والملازم عبد الرؤوف طالب . لكن آمر اللواء استطاع حسم الموقف وتم ايقاف الضباط المصريين . ولقد ساعد على ذلك موقف الجنود السوريين الذين سمعوا النقاش وادركوا كذب الادعاء بهجوم اليهود . وعاد اللواء الى القطيفة وبذلك فشلت هذه المحاولة ، وهي الوحيدة التي وصل بها الضباط المصريون الى تحريك قوات ضاربة في اتجاه دمشق لضرب الحركة . ولكنها بالرغم من فشلها اثبتت اقدام الضباط المصريين وجرأتهم وحرصهم على تنفيذ أوامر القاهرة .

وهنا يجدر بنا ان نذكر دور ضباط الصف فى كل المناطق . فقد كانوا جميعا من السوريين ، وكانوا هم الذين تأذوا من تصرفات المصريين أكثر من غيرهم ، فكان اندفاعهم لتنفيذ الحركة عظيما جدا ، وفعالا أيضا .

دور الضباط البعثيين فى حركة ٢٨ ايلول :

بعد ان وقع رجلان من قادة حزب البعث العربى الاشتراكى على وثيقة الانفصال التى كتبها الأستاذ صلاح الدين البيطار بنفسه ، وبعد ان فشل هذا الحزب فى الحصول على مقاعد نيابية فى الانتخابات الاولى بعد الانفصال استنكف البعثيون أنفسهم عن تأييد الانفصال وأصبحوا يدعون للوحدة .

وذرف الأستاذ صلاح البيطار الدموع ندما على انه وقع وثيقة الانفصال مما دفع الأستاذ رياض طه ليكتب مقالته الشهيرة فى مجلة الأحد اللبنانية بعنوان « ليس البكاء موقفا » . ولكن هذا لا يسمح للبعثيين بالتنصل من دعم وتأييد وتنفيذ حركة ٢٨ ايلول . وفيما يلى نذكر عددا من الضباط البعثيين الذين شاركوا فى التنفيذ ممن وردت أسماؤهم على الصفحات السابقة ونذكر أيضا بعض اسماء لم نذكرهم من قبل : النقيب بدر جمعة ، النقيب اسكندر سلامة (وهذان الضابطان يعرفان بأمر الحركة قبل تنفيذها) ، الرائد شحود عطاسى الذى جاء ذكره سابقا فى أحداث المعركة مع اسرائيل حول قرية التوافيق ، الرائد اسماعيل هلال ترمانيتى ، النقيب احمد الصباغ ، النقيب رجب حيزة ، الملازم الأول مصطفى حاج على ، الملازم أول على محمود صالح ، وهو من شعراء حزب البعث ، الملازم أول مصطفى عيسى ، الملازم أول مصطفى الاظن والنقيب محمد رباح الطويل .

وفى خلال الجلسات التى كان يعقدها الفريق أمين الحافظ مع الضباط الموقوفين فى سجن المزة ، والتى تكلمنا عنها فى مكان آخر من هذا الفصل ، والتى كانت تأخذ شكل الود والزمالة أكثر بكثير من أخذها لطابع طليق آمر وسجين مأمور ، سئل الفريق الحافظ عما اذا كان الانفصال هو سبب توقيف ضباط حركة ٢٨ ايلول ، وفيما اذا كان هو نفسه كان تصرف تصرفا مغايرا لما قاموا به لو كان فى سورية آنذاك . فأجاب بصراحته المحببة وبلا مواربة ولا خداع : لو كنت انا معكم فى ذلك الوقت لاشتركت معكم حتما ، ولقدت الحركة بنفسى أن لم يتول قيادتها احد .

اننا نذكر هذه الواقعة للحقيقة والتاريخ . ولا نقصد من ذكرها نعت حزب البعث العربى الاشتراكى بأنه لا يسعى نحو وحدة عربية ، وانما نود وضع النقاط على الحروف ، بأن نزكى الأهداف التى دفعت قادة ٢٨ ايلول من الناحية الوطنية والاخلاص لما قاموا به . وهنا يتوضح التناقض المخزى فى تصرفات البعثيين ، الذين يرون فى أعمال ٢٨ ايلول الحق ثم يصرون على السير فى طريق الضلال .

يبقى هذا الفصل ناقصا ان لم نتعرض للأسباب التى منعت الضباط المصريين الشباب من السيطرة على الموقف فى القطعات التى كانت فى أيديهم بحيث يسيرون بها من جميع الانحاء لضرب الحركة فى قلب دمشق . فلم ينقص هؤلاء المصريين الشجاعة والاقدام ولا الارادة انما حاولوا كما رأينا فى أكثر من مكان تحريك الافواج ونجحوا فى أكثر من مكان لكن جملة الظروف الموضوعية لم تكن لتفسح لهم مجال النجاح . فبالرغم من كثرة عددهم النسبية كضباط واستلامهم لأماكن حساسة فى القطعات نجدهم بالاجمال قلة فى بحر من الضباط ، وضباط الصف والجنود السوريين . فلو اعترض على تصرف الضباط المصريين عدة ضباط سوريين بحضور القطعات ، كما حصل فعلا بلواء المدفعية الصاروخية ما امكن للمصريين تنفيذ مخططهم المرسوم . اذ كيف يمكن لهم تجاوز الضباط السوريين امام ضباط الصف والجنود السوريين ؟ ولو ازاح الضباط المصريون السوريين بقوة السلاح فهل يعقل ان يستمر معه الجندى وضابط الصف السوريون بالزحف على دمشق لضرب سوريين آخرين ؟ . وكيف كان سيتصرف الجنود السوريون حين يصلوا الى مشارف دمشق ليجدوا سوريين آخرين يقاومون دخولهم الى دمشق وليجدوا أن الوجود اليهودى اسطورة ؟ ..

فليس من الغريب ان هذه المعادلة التى وضعتها القاهرة بقيت مستعصية الحل . والغريب من القاهرة انها زجت بخيرة شبابها وحملتهم هذا العبء التعبوى والنفسى الجسيم مما جعل بعضهم يتعرض لاهانات مؤسفة لا يستحقها على الاطلاق ؟

ولكن ثمة نقد لابد ان نسوقه لكثير منهم ، وهذا مما اثر على وضعهم فى سورية : فلقد تفطرس قسم كبير منهم على السوريين معلنا لهم ان حضوره الى سورية ليس الا من إجل تثقيفهم وجلب المدنية اليهم . وهناك امثلة كثيرة غير لائقة بدرت عنهم ففصلت بينهم وبين السوريين .

وان كان هناك ضباط مصريون مسؤولون عن الفشل الذاتى وعن نجاح الحركة تعبويا فهم الضباط الاربعة فى الاركان الذين طاروا مع اول طائرة من دمشق وهم : اللواء انور القاضى ، والعقيد احمد علوى ، والعقيد احمد زكى والرائد قدرى نافع . فكل تدابيرهم وكل ذكائهم وحرصهم ومخبريهم ، وكل الامكانات الفنية والمادية والمعنوية التى وضعها الرئيس تحت تصرفهم لم تنجح فى كشف مجرى الحركة بالرغم من استنفارهم لأنفسهم شبه الدائم تحسبا لوقوعها فلا عجب أن استقبلهم الرئيس بقوله المأثور : ((**بالاحصان .. يابهايم**)) ثم يستدير الى انور القاضى ليقول له : ((**يا جاموس نايم**)) .

ان شباب مصر اثبت وجوده . اما قيادته ففشلت فشلا ذريعا .

اعلان قيام الجمهورية العربية السورية .

بعد أن قررت قيادة الحركة متابعة النضال ، وبعد أن رحل المشير عن سورية، وقع العسكريون فى فراغ عظيم . فمن سيتولى حكم البلد الآن ؟ . لم يشأ الضباط الحكم ، لأنهم تعاهدوا من قبل على العودة الى ثكناتهم فور حصول الاصلاح .

يقول قائد الحركة المقدم نحلاوى بأن اتصالاته مع العناصر التى كان يفضل لها أن تستلم الحكم تخوفت فاعتذرت . فقد جرى الاتصال بالدكتور عزة الطرابلسى ، الذى اكتسب شعبية كبرى حين رفض نقل احتياطى الذهب السورى الى مصر ، لكنه اعتذر . وجرى الاتصال بالسيد خالد العظم فى بيروت ، فاعتذر ، ومع السيد سعيد الغزى فاعتذر أيضا . ويؤكد المقدم نحلاوى أنه لم يعد يدري تماما ، وهو فى دوامة الاحداث آنذاك كيف ، ومن ذكر امامه اسم الدكتور مامون الكزبرى ، فتم الاتصال به بعد منتصف ليل ٢٨ ايلول فى منزله ، وأرسل اليه سيارة عسكرية احضرته الى دار الأركان . هناك وجد الضباط القائمين بالحركة وبعض السياسيين المدنيين مثل السادة فؤاد العادل ، واحمد سلطان ، وسليمان البنى . وجرى الاتصال مجددا بعدد من رجالات السياسة فى حلب فاعتذروا ، ومنهم السيد رشاد برمدا .

وطلب الضباط من الدكتور مأمون الكزبرى المساهمة فى حمل مسؤولية الحكم فى الظروف الراهنة فتردد فى باديء الأمر ونصح العسكريين بمتابعة زمام الأمور بأنفسهم . فاحتد أحد الضباط الحاضرين منوها الى تهرب المسؤولين المدنيين من حمل المسؤولية فى ذات الظرف العصيب ، بعد ان قام الجيش من طرفه بتنفيذ الجزء الاوفى من محاولة اعادة القسم السورى من الوطن العربى الى دوره الاصيل فى الدعوة الى وحدة عربية حقيقية لا سيد فيها ولا مسود . اذ ذاك غير الدكتور كزبرى موقفه ، وقبل المشاركة فى المسؤولية . ولقد شجعه على ذلك تشجيعا أساسيا جدا رغبة الجيش فى ترك الحقل السياسى للقطاع المدنى من الشعب والعودة بالجيش الى الثكنات . وبذلك مد قادة الحركة ايديهم الى تلك الفئة من السياسيين التى قبلت فى تلك الظروف الخطرة حمل مسؤولية الحكم المدنى

اما اذاعة دمشق فقد اختتمت برامجها بالنشيد السورى السابق معلنة قيام الجمهورية العربية السورية .

الفصل الثاني والعشرون

مناقشة أسباب الإنفصال

قبل الخوض في معمعة اسباب الانفصال وقبل التطرق الى التفاصيل من اقوال مختلف السياسيين من ذوى العلاقة فى قطرى دولة الوحدة نورد فيما يلى بعضا مختارا من الاقوال التى قيلت فى هذا الموضوع من قبل الرئيس عبد الناصر وفى وجهه بالحرف الواحد ، لتبقى معانيها فى ارضية تفكيرنا خلال تحليل الاسباب التى ادت الى الانفصال .

لقد سبق لنا ان نوهنا عند تقييم بعض مراجع هذا الكتاب ، أن السيد احمد عبد الكريم لم يبتكر الاتهامات التى يكيلها الى الرئيس عبد الناصر والى نظام حكم الوحدة . فالوفود السورية التى ذهبت فيما بعد عهد الانفصال الى القاهرة لاقامة الوحدة الثلاثية ، والتى هى غير « **انفصالية** » لانها هى التى قضت على « الانفصال » ، قد واجهت الرئيس بكل الأخطاء التى أوردها السيد عبد الكريم . وسنأخذ فيما يلى التهم كلا منها على حدة ، ونورد أقوال الوفود السورية التى وجهت الى الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد استقيناها جميعها من محاضر محادثات الوحدة الصادرة عن دار الاهرام :

موضوع اعتماد القاهرة على العملاء والمنافقين ، والابتعاد عن التقدميين النزيهين :

قال السيد عبد الكريم زهور ، وهو ناصرى ، مخاطبا الرئيس :

« ولكن كان هناك تشجيع للخلافات ، وابتعاد عن العناصر التى لا تنافق ... ولكن خاصة فى عملية التوحيد .. الاعتماد على العناصر الصلبة ولو كانت متعبة .. المتعب مرهق ولكنه اضمن .. اما الاعتماد على العناصر المنافقة ، ومحاولة استغلال الخلافات وتوسيعها فى سبيل تثبيت الحكم .. هذا يعطى الحكم ثباتا مؤقتا ، ولا يعطيه ثباتا دائما ... » لكن الرئيس نفى اعتماده على العملاء والمنافقين وقال : **« انا بدى تقول لى مين كان عميل لنا فى سورية ؟ اسم واحد . »** .

فأجاب على صالح السعدى : **« هناك جماعات يرتبطون بشكل أو بآخر ، وعن طريق القبض .. يعنى هادى حوادث اقدر احكى فيها بالأسماء .. انه وجد شخص مفصول من حزب البعث اسمه حقى اسماعيل حقى ، لمجرد انه رفع شطر معاداة الحزب ، يعنى صار احواله كويسة ...**

الرئيس عبد الناصر : من مصر ؟ مستحيل ...

على صالح السعدى : ايوه .. احنا نعتقد هذا ..

السيد طالب شبيب : ده أكيد يعنى لأن النشرات كانت تطبع له هون .

الرئيس عبد الناصر : اسمه ايه ؟

السيد على صالح السعدى : حقى اسماعيل ... وعندنا رسالة من فؤاد

الركابي موجودة في بغداد .. عندنا أشياء نشرت في القاهرة ... وطبعت في القاهرة ضد البعث ... اللي مشرف على الطبع اغفل شيء اساسي .. لأنه احنا نسمي الأشهر .. بغير تسميات القاهرة .. والرسم باسم طوغان ايضا كاريكاتوري .. هادي كلها أمور غفلت .. ففضحت هناك راسا (١) .. » .

موضوع عدم المشاركة في الحكم :

« الرئيس عبد الناصر : « **بعد كده ، الشعارات رفعت ضدنا .. حكاية اجراء لا شركاء .. عبد الناصر عاوز أجراء لا شركاء ... وقالها عبد الكريم زهور في الاجتماع الماضي (٢) ... »** . ولو كان السيد زهور يشك في نوعية التهمة التي وجهها ، لما تفوه بما قال . لأن سبب حضوره الى القاهرة لم يكن لتصفية حساب سابق . وانما لاعادة اقامة الوحدة على أسس سليمة . وفي مكان آخر أجاب الرئيس عبد الناصر على ادعاء الأستاذ ميشيل عفلق ، بان الحزب نبه الرئيس الى الأخطاء ، وطالب بالمشاركة في الحكم : « **أنا .. غير متفق أن الوضوع كان فيه تنبيه ... يمكن كان تكلم معايا الأخ صلاح مرة .. أو مرتين .. في حاجة والحدة الى هي (المشاركة) (٣) »** .

اذن فالرئيس يعترف في نهاية كلامه بما نفاه في أول الكلام ، من أن التنبيه الى اخطاء الحكم حصل ، وأن المطالبة بالمشاركة في الحكم حصلت ايضا . فطلب المشاركة مرتين هو تنبيه الى أخطاء الحكم ! وقد قال الأستاذ بيطار في نقاش آخر : « **بل أنا قلت سيادة الرئيس .. ان الاستقالة لم تأت الا بعد ما اقالتنا من سنة قبلها »** . فيجيب الرئيس : « **هذا تقديرك** » . فيتابع الأستاذ البيطار : « **هو عدم المشاركة يؤدي الى أننا اعتبرنا أنفسنا مقالين » (٤)** .

موضوع كون الوزراء المركزيين ذوي صورة شكلية لا عملية :

« الأستاذ صلاح البيطار : وبتعرف سيادة الرئيس .. انه ما اردت ادخل في الحكومة المركزية .. لأنه عارف وجودنا شكلي أصبح .. وهذا الذي قصدته بالمشاركة .. نحن موجودين هنا لنساعدك في شؤون سورية .. شؤون سورية لا تطرح علينا مطلقا هنا .. ايه وجودنا ؟ » (٥) .

---

(١) « محاضر » صفحة ١٨ ، ١٩ وانظر ايضا الصفحات ٥٥ ، ٧٧ لتجد نصوصا تتعلق بذلك .

(٢) « محاضر » صفحة ٥٨ .

(٣) « محاضر » صفحة ٦١ .

(٤) « محاضر » صفحة ١٣٧ .

(٥) « محاضر » صفحة ١٣٧ .

موضوع وجود حكم بوليسي في سورية :

الأستاذ ميشيل عفلق يخاطب الرئيس : ((بعد الاستقالة .. من الاستقالة الى الانفصال .. حوالى التسع شهور عرفنا فيها أنواع الاضطهاد والتشهير والتجني والاتهام .

الرئيس : من مين ؟

عفلق : من الاجهزة .

الفريق لؤى الأتاسى : حقا سيدى ، هناك في الواقع حصلت .

المشير عامر : موضوع المباحث حصل فين .. فى آخر ابريل يعنى ..

الفريق أتاسى : المسؤولين ممكن أعرفهم وتعرفهم بالضبط . بس انما وقت دخل عبد الحميد السراج وزير داخلية أنا قلت وقتها هذا الانسان بدو يدخل وزير داخلية .. بيشعر بنفسه رئيس الشعبة الثانية .. أو نفسية مخابرات .. وسيتصرف وسيسير بهذه النفسية)) (٦) .

وفى مجال آخر قال الفريق لؤى الأتاسى : ((سيادة الرئيس .. هذا في الواقع الواحد بدو يحكيه بصراحة . السراج كان يفرض حكم بوليسى لا جدال (٧))) .

موضوع تفضيل المسؤولين المصريين على السوريين :

اللواء راشد قطينى وهو ناصرى ، يخاطب الرئيس : ((... سيادتكم اتكلمتم امبارح عن بعض الموظفين عسكريين أو مدنيين أرسلوا الى سورية ما كانوا على مستوى من الفهم لواقع الوحدة ولواقع الشعب السورى .. أنا باحكى على الصعيد العسكرى .

على الصعيد العسكرى ارسل عدد كبير طبعا من الضباط نظرا لحاجة الجيش الأول الى هذا العدد .. القسم الأعظم منهم ، أو كل واحد كان يعتبر نفسه جمال عبد الناصر في الجيش السورى ... وممثل شخصى لجمال عبد الناصر .. ويأتى بالخفاء ليوهم مرؤوسيه ـ أو رؤساءه ـ أن أنا ارسلت الى سورية في مهمة معينة ، ... باعتقادى أنا كضابط خدمت أثناء الوحدة بمصر .. وخدمت بسورية أثناء الوحدة فترة كبيرة .. كان فيه هناك مستويات تمييز .. بين العسكرى السورى والعسكرى المصرى .. هذا التمييز خلق عقدة . ضباط الجيش السورى ـ يا سيدى ـ أصبح لديهم شيء من الانكماش لدرجة انه لما قام الانفصال .. لم يكن لديهم دافع أو حافز لمقاومة هذا الانفصال ! بدليل : انه منذ اليوم

---

(٦) ((محاضر)) صفحة ٦١/٦٠ .
(٧) ((محاضر)) صفحة ٧٧ .

الأول - لاقى قبول عند فئة .. ووجوم أو وقوف موقف سلبى عند فئة أخرى .. هذه الفئات الأخرى لم تقف موقفا ايجابيا من الانفصال اطلاقا .. كثير من هذه الفئات - أو بعض هذه الفئات - كانت تملك قيادات ، باستطاعتها ان تعمل شيئا .. وقسم كبير منها كان بلا قيادات وجلس يتفــرج على مصير الوحدة وبالتالى مصير الأمة العربية)) .

موضوع اضعاف الجيش الســورى :

ترشدنا كلمة اللواء راشد قطينى السابقة الى مدى اضعاف معنويات الجيش السورى من جراء سياسة الرئيس جمال عبد الناصر فى الجيش . فالجندى الذى لا يشعر بالمساواة ، ولا يلمس العدل من القيادة ، لن يتمتع بالقدر من القوة المعنوية الذى يجعله يحارب عدوا له بصــلابة وحــزم . وبالاضافة الى قول اللواء قطينى نجد اللواء زياد الحريرى يخاطب الرئيس أيضــا : ((سيدى باريد أضيف بعض النقاط كمان تتعلق بالمجال العسكرى . انا شخص عملت كلية أركان حرب فى مصر بالقاهرة .. وقبلها كنت منتدب بست أشهر فأمضيت معظم أيام الوحدة فى القطر المصرى . الحقيقة أنى .. كنا لامسينه أنه كنا مثل الضايعين (٨) .

الرئيس : كنا ايه ؟

اللواء زياد الحريرى : ضايعين يعنى السوريين .. نفتش عن مرجع نراجعه حتى فى مشاكلنا العسكرية ما بنجد .. نيجى نراجع فى بعض شــغلات .. مايفهموا علينا .. ما يقدروا .. يستقبلك كويس الرجل بس نحل اشكالك ما تلاقى موجود الحل .. كنا فى مصر عايشين كل رفقائنا - كما تفضل اللواء راشد - يقولوا لنا أحنا قاعدين هون فى مكانة ثانوية جدا)) ويذكر اللواء زياد الحريرى حادثة جــرت لنخبة من الضباط السوريين فى مصر : ((فى كلية أركان حرب مثلا ، جم فى احدى المرات جمعوا السوريين الجــــدد .. اجتمعوا اجتمعوا .. اجتمعنا . فتنا على الغرفة لحاله .. - كنا ١٨ واحد - واذ فايت رئيس هيئة التدريب تبع الجيش الأول اللى اســمه ميخائيل وهبة ومعه بان واحد كبير معلمى الكلية ومعه معاونه المصرى اللى كان مدير معه بسورية .. فجأة - ومن غير مقدمات - بدأ يوبخ فينا وينهمنا بالكسل وان انتم عم بتضيعوا الوقت والى آخره .. علما بانه صــحيح كان الشغل مندفع جدا وكان كثير على مستوى كويس .

اتفاجأنا .. جابوا شخص ما بيعرف شىء عنا اطلاقا .. بدأ يحكى كلام معنا مباشرة بدون تعرف .. سألناه بعدين كمشناه بره ليش عم بتحكى الكلام هادا ؟ قال :

---

(٨) ((محاضر)) صفحة ١٥ .

والله دفعنى لهذا الكلام فلان وفلان من مصر .. يعنى كلاتنا قدمنا طلبات لاعفائنا من الثورة فى مصر .. كل الأزمات كانت تتلاحق بهذا الشكل ، بشكل متواصل نتيجة عدم وجود قادة سوريين على مستوى العمـل تبعهم .. وعلما انه لو كان النحلاوى فى حالة عدم وجود الأخطـاء المتراكم ــ لما قـدر النحلاوى أو غير النحلاوى انه يغدر بها لكيفية)) (٩) .

والمقدم فواز محارب خاطب الرئيس قائلا : ((**.. أما الأخطـاء اللى تعددت فعلا كانت صحيحة وكانت متعددة .. والجيش لولا ها الأخطاء اللى حدثت فانه لا يمكن أن يكون هناك انفصال)) (١٠) .**

ان هذا النقد لم يقل فى الظهر كدسيسة ، انما لوجه الرئيس جمال عبد الناصر. وقد نشرته أجهزة اعلامه بالذات . والآن الى مناقشة الأسـباب :

ان تطور الأمور فى الجمهورية العربية المتحدة ، والأخطاء التى اقترفها الحكم منذ قيامها ، ليدل دلالة واضحة على التضاؤل المستمر لأمل نجاح هذه التجـربة الوليدة فى قضية الوحدة . ففى هـــذا التطور السلبى نجـد الأسـباب المباشرة للانفصال . لكن التطور السلبى المذكور يعتبر نتيجة لخطأ قادة الجمهورية فى فهم خصائص أساسية يتميز بها الاقليم السورى وسكانه ، أو لعـدم وضع هـــذه الخصائص فى عين الاعتبار عن تعمد داع ومقصود من قبل قادة الحكم .

وأهم هذه الخصائص هـو اتساع الطبقة الوســطى فى القواعد الشعبية ، وحساسية الشعب فى سورية تجاه أى حكم فردى ، ونزوعه الى الثورة ضد هـذه الأنواع من الحكم . وقد اشار احـد المستشرقين الأجانب الى هـــذا الفارق بين الاقليمين بقوله : ((**انه لأمر مثير ان يتتبع المرء رد الفعل السورى على زيادة السلطان السياسى للقاهرة (على دولة الوحدة) ورد الفعل على تزايد مراقبة الدولة للاقتصاد ... فكلا هذين الأمرين يعتبران شـــيئا عاديا بالنسـبة لمصر والمصريين ، لكنهما غريبان عن الخلق السورى الأقرب الى الثورة فى الشمال))** (١١) وقد قال المستشرق كلمته هذه بعد التركيز الأول للحكم فى تشرين أول من العام الأول للوحدة .

بيانات الفئات السياسية المختلفة فى أسباب انفصال سورية :

فيما يلى نود عرض وجهـــات نظر متعددة للفئات المختلفة التى كانت قـد شاركت فى قيام الوحدة . وسنبدأ بأقوال هؤلاء الذين عزلهم الحكم منذ بدء الوحدة

---

(٩) ((محاضر)) صفحة ١٦/١٥ .

(١٠) ((محاضر)) صفحة ١٧ .

(١١) ((فاتيكيوتس)) صفحة ١٨٦ .

ثم نتعرض لوجهة نظر الجيش السوري من خلال خطاب القاه اللواء زهر الدين ، ونتعرض اخيرا بشيء من التفصيل الى وجهة نظر كل من الفئتين المنظمتين اللتين حملتا الوحدة فى البدء ، ونعنى حزب البعث العربى الاشتراكى والرئيس جمال عبد الناصر . فقد صدرت عن هذين المرجعين تصريحات مباشرة وغير مباشرة يعلقون فيها على أسباب فشل تجربة الوحدة . اننا سنحاول الالمام بالخطوط الرئيسية الآراء هذين الطرفين ، محاولين ابداء رأينا الخاص فى كل منهما . لقد يتراءى للقارىء حين يرى توسعنا فى مناقشة كتابات البعثيين واقوال قادتهم اننا من المقربين لهذا الحزب . اننا لم نفعل ذلك الا لأن هذا الحزب هو المسؤول الأول فى سورية عن أن اسلوب وطريقة قيادة هذه الوحدة ادى الى ذلك الحضيض ، ولأن فى ردوده أجوبة صريحة على ادعاءات الرئيس عبد الناصر ، لا نجدها فى أقوال الآخرين . ويزيد فى قيمته اعتمادنا على ردود المسؤولين فى ذلك الحزب ، ان هذه الردود قيلت بصراحة فى وجه الرئيس عبد الناصر بالذات .

بيان الرئيس شكرى القوتلى :

يحوى بيان الرئيس شكرى القوتلى سردا عاما يتناول فيه جل الأخطاء التى ادت الى الانفصال . واننا نورد من نص البيان الذى القى فى ١٩٦١/١٠/٢٣ بعض الفقرات الأساسية لأن البيان يصور الانطباع الصادق لنسبة كبيرة من أفراد الشعب .

« **أيها المواطنون الأعزاء :**

فى هذا الخطاب الذى أوجهه اليوم اليكم ، لأشهد الله .. على انكم باختياركم الوحدة المطلقة ونظام الحكم الرئاسى ، انما كنتم تقدرون بكل تأكيد .. انكم بهيئاتكم وافرادكم ، ستشتركون عمليا فى بناء الوحدة ، وتنظيم كيانها .. وتشميل دعوتها ، واجتذاب قلوب العرب اليها بأى شكل من اشكال الوحدة او الاتحاد ، لأن الوحدة لا تعنى عملية ضم ، والنظام الرئاسى لا يعنى انعزال الراعى عن الرعية .

ان الذى فرط بالوحدة وأخلى بينها وبين الشعب هو جهاز الحكم .. الذى كان يخبط فى أساس الوحدة على غير هدى وتبصر .. جهاز الحكم تفكيرا وتدبيرا وتصميما وتنفيذا .. جهاز تألف للوحدة دون مستوى الوحدة خبرة وذكاء ووعيا وايمانا .. جهاز الحكم الذى تألف كيانه البوليسى من قيادات ضمن قيادات لو طال بها الزمان لآل مصير الجمهورية كلها الى مجموعة اقاليم يحكمها افراد متنافرون .. جهاز للحكم تناوبته الزعازع .. يتربص يمينه بشماله .

ولقد كان فى أساس الأخطاء كلها ، قاعدة واحدة : تأمين الأقلية وتخوين الأكثرية ..

ولطالما شكا النواب المعينون لمجلس الأمة من عدم جدوى وجودهم تحت قبة المجلس ، لأن ليس لهم من وظائف التمثيل النيابى سوى اقرار المشاريع التى كتبها موظفو الدولة والتصويت عليها برفع الأيدى الصامتة . ومهما يكون من شأن العقائد النظرية والسياسات العلمية .. فانه من المحقق المؤكد أن البعض الذى قد يجوز تطبيقه فى مصر لا يمكن ولا يجدى تطبيقه فى سورية .

ومع ذلك أيها الأخوة والأبناء الأعزاء فأننى أعيذكم من ان تظنوا بأن التجربة الفاشلة .. انما هى فشل للوحدة ذاتها كمبدأ وعقيدة .. أعيذكم من الحساب العجول بأن فشل التجربة الأولى ، قد يعنى فشل كل تجربة .. فى سبيل وحدة العرب (١٢))) .

اننا نلمس بالطبع الصبغة الأدبية العاطفية التى يتميز بها بيان الرئيس الشيخ .. لكننا لا يسعنا سوى ان نقر بسلامة النقد الذى جاء فى أقواله ، وان لم تتخذ صفة الدقة ، أو صفة وضع النقاط على الحروف أو تسمية المسميات بالأسماء .

وخلافا لخطاب الرئيس القوتلى نجد بيانات لعدد كبير من المسؤولين السوريين صدرت بعد الثامن والعشرين من ايلول توضيحا لبعض أمور الوحدة ، وردا على اقوال الرئيس جمال عبد الناصر ومن يمثل وجهة نظره . ان هذه البيانات جديرة بأن ينظر المرء اليها ، لكننا لا نستطيع تبنى كل ما جاء فيها من جهة ، ومن جهة أخرى لا نستطيع ايراد نصوصها كاملة فى هذا الكتاب . لذلك نورد بعض فقرات من بعض هذه البيانات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

ففى بيان الدكتور مأمون الكزبرى رئيس وزارة سورية جاءت الفقرة التالية :
((ان آلام الجيش والشعب فى ظل الوحدة الاستغلالية وان أصرار الجيش والشعب على تحقيق أهداف الوحدة الحقيقية هى التى أدت الى الانتفاضة الثورية (١٣))) .

وفى خطاب الدكتور عزة النص وزير التربية والتعليم والارشاد القومى نجد ايضاحات تتناول اساءات سياسة القاهرة فى ميدان التربية والتعليم . فقد زيدت الحصص الدراسية من ٢٨ ساعة الى ٣٨ ساعة فى الاسبوع بما يرهق التلاميذ ويضعف انتاجهم ومما يقتضى زيادة عدد المعلمين اللازمين لتدريس الحصص

---

(١٢) اخذ هذا النص من كتاب بعنوان ((سورية ومصر بين الوحدة والانفصال)) ويضم هذا الكتاب الوثائق التى تتناول العهد المذكور من خلال البيانات التى صدرت بعد الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١ . وقد تولى جمع هذه الوثائق الدكتور صلاح الدين النجد . وبيان الرئيس القوتلى موجود على الصفحات ٢٢٧ ــ ٢٤١ .

(١٣) ((منجد)) صفحة ١٤٠ .

الاضافية . وبالتوازى مع زيادة الحصص منع قبول أى كان من حملة البكالوريا فى سورية فى مهنة التعليم بعد أن كان ذلك سـارى المفعول منـذ عشرات السنين . وبذلك جرى تبرير لايفاد المعلمين المصريين الى الاقليم السورى لتصـل نسبتهم الى ١٨٪ من مجموع معلمى سورية من جهـة أخرى ويقول الدكتور عزة النص : « **اننا سنعيد مناهج توجيهية عربية صحيحة تمجد الشعوب التى ناضلت فى سبيل التحـرر ولا تمجد الأفراد (١٤)** » .

وقال المرحوم فارس الخورى فيما قال : « **وقد أبلغت السيد عبد الناصر رأيى المعروف فى الوحدة وهـو اننا نحن فى سورية طلاب وحدة عربية شاملة كبرى واذا اتفقت دولتان على اقامة وحـدة بينهما فذلك جائز ، ولكن بشرط أن يكـون سلوكهما مثلا يحتذى ويترك الباب مفتوحا لتسرع الانضـمام اليها باقى الدول العربية . ولقـد نصحت السـيد عبد الناصر أن يعمـل على تحسين الأحوال الاجتماعية والمعاشية والصناعية والاقتصـادية حتى تأتى النتائج مشـجعة .. للوحدة الشاملة ، ولكنه عمل بعكس ما كنا ننصح به (١٥)** » .

ومن كلمة الشيخ أبى اليسر عابدين نورد ما يلى : « **أيها الشـعب السورى الأبى ، لقد ضحيت بخيار رجالك .. فى سبيل استقلالك وتحريرك من نير العبودية والاستعمار ، وفتحت باب الاستقلال من أعظم دولة استعمارية . وناديت للانضمام باخوانك فى العروبة ، لاخوانك فى اللغة ، لاخوانك فى الجوار ، وأسست آلوحـدة وبذلت فى سـبيلها النفس والنفيس ، وبايعت رئيسـهم الذى ظننت به وببطانته خيرا .. ولكن أبت النفوس الا أن تظهر ما انطوت عليه ، فتملكهم الغرور والكبرياء والاستئثار وخرج رئيسهم عن أحكام الشرائع السماوية والعهـود والمواثيق الدينية والدنيوية ونكث ما بايعناه عليـه ، ومن ينكث فانما ينكث على نفسه ، فأصبحنا بحكم الله ورسوله فى حل من بيعتنا التى بايعناه عليها (١٦)** » .

وفى المذكرة التى صدرت عن مؤتمر غـرف التجارة والصناعة فى سورية فى ١٩٦١/١٠/١١ نجد تحليلا فيه بعض التفصـيل لأخطاء حكم الوحدة فى الاقليم الشمالى . ومن هـذه المذكرة نورد ما يلى : « **كانت آمال الشعب فى سورية كبارا .. واندفع الى الوحدة مع مصر ظنا بأن هذه الآمال ستصبح حقيقة .. واذا به يحس منذ الأيام الأولى .. أن يدا فولاذية توضع على متنفسه .. ومضت الأيام**

---

(١٤) « منجـد » صفحة ١٥٣ .

(١٥) « منجـد » صفحة ١٥٦ .

(١٦) « المنجد » صفحة ١٦٦ .

وإذا بهذه اليد الأخطبوطية تسد على الاقتصاد السورى جميع منافذه وبدأت تتمثله ببطء ليذوب فيها .. فقد بدأت أول الأمر تضرب بالعداوة فى مجتمعه فتفرق بين الفلاح وصاحب الأرض ، وبين العامل وصاحب العمل ، وبين الجار وجاره وبين الأخ وأخيه . ثم عملت على عزل الاقتصاد السورى عن الأسواق العالمية شيئا فشيئا ، حتى وصل الأمر فى الاشهر الاخيرة أن طالبت وزارة الاقتصاد فى القاهرة أن تقوم باستيراد جميع حاجات سوريا . ولقد عمل العهد السابق على حرمان البلاد من الصناعة وتحويلها لبلد يمون مصر بالقمح والخضروات ، وليكون سوقا للصناعات المصرية (١٧))) .

أما كلمة الدكتور شكيب الجابرى ، فنورد فقرات منها أيضا لأنها صورة عن شعور الطبقة المثقفة فى سورية ، ولأنها رغم بعض الانسياق العاطفى ، تعتبر مقياسا لما وصل اليه رأى هؤلاء فى حكم الرئيس جمال عبد الناصر : ((يا سيادة الرئيس ، اسمح لرجل من رجال القلم وفرد من هذا الشعب العربى فى سورية الذى كان يحبك ويؤمن بك ويرفعك فوق رتبة القداسة أن يقول كلمة فى خطابك ذاك الطويل ...

لا أغالى ، لا أبالغ ، لا أكذب ، بل أقسم بربى ووطنى وشرفى على ما أقول فأنا نفسى مساء ليلة الثورة .. كنت واحدا من الوف احس لما ملأ أنفسهم من انكسار ويأس وقرف ، ان الموت أضحى أحب الى ، وانقذ لكرامتى من هذا البلد الذى كان بالأمس كريما فأذللته بجبروتك . بل كنت أعددت العدة للهجرة فى سبيل المهاجرين كواحد من فلاحينا الشاردين الذين يطلبون الرزق فى البلاد العربية القريبة .

ما رأيناك تمسكت بشىء كتمسكك بالصغار الحاقدين يسجدون لك ويستعلون على الأمة . يسهمون فى بناء عرش طاغوتك ويخربون بيوت الناس ... ويفترون على تاريخ شعبنا ويلطخون صفحات جهاده .

ألست أنت من وقف على ساحلنا فى يوم غير بعيد تقول أمام الناس : دول راح أدوسهم بالجزم ؟. ومن ذا الذى تريد أن تدوسه بجزمتك من أبناء هذا الشعب أيها العاق المتجبر ؟ . ألم يرحبوا بك جميعا ؟ ألم يزرفوا للقائك الأول دموع الفرح والآمال (١٨) ؟ ..))

أما وجهة نظر الجيش ، فقد لمسناها بوضوح من خلال الفصل السابق ، ومن خلال البيان الثانى لقادة الحركة ، ونضيف الى ما سبق بضع فقرات من

---

(١٧) ((المنجد)) صفحة ١٧١ ـ ١٨٤ .

(١٨) ((المنجد)) صفحة ٢٤١ ـ ٢٥١ .

كلمة قائد الجيش الى رجال الجيش بتاريخ ١٩٦١/١٠/٩ : ((**أيها الشـــباب .. هذا النصر العظيم نصركم ، لأنه من صنيعكم ، فلولا ايمانكم بالله ... لما اســتطعتم أن تحطموا الفساد والضلال وتنقذوا الوحدة من الانحراف الرهيب الذى ســاقها الظالمون اليه .**

ياشباب العرب .. حين قدتم خطوات الوطن .. الى الوحــدة مع مصر كنتم تحسبون انكم تصنعون نواة خيرة لوحدة عربية شاملة .. غير أن الاخرين لم يقبلوا على الوحدة بمثل روحكم وايمانكم ، ولم يفهموا الغاية القومية الكبرى التى دفعت بكم الى الوحدة ، فاذا هم ينظرون اليها على أنها وحدة السيد والمسود ، وحــدة القوى والضعيف ، وحدة الكبير والصغير . ومن هنا كان حكمهم ...حكما ارهابيا يمتهن كل كرامة ، ويهدر كل القيم ، وازداد التطاول والاستهتار وركب الحاكمون رؤوسهم عنادا وتجبرا ، وكشفوا عن خبايا نواياهم السود ، فاذا هم مقدمون على تشتيت قوانا ، وتمزيق وحدة شبابنا ، والعبث بكرامة أبطالنا ، وتصفية جيشــنا من زهرات شبابه ، والقضاء على اقتصادنا ، ولقد نصحناهم فما ارعووا ، وظلوا فى ضلالهم وعميانهم . ونظرنا فاذا وطننا الغالى يسير الى النكبة فى خطى عمياء ، وعند ذلك وبعد أن يئسنا من كل سبيل ، انطلقت صيحة الثورة من اعماق القلوب المؤمنة بالله والوطن (١٩) ..))

وجهــة نظر حزب البعث العربى الاشــــتراكى :

بعد خمسة شهور من الانفصال نشر حزب البعث العربى الاشتراكى كراسا باسم تجربة الوحدة . وقد اراد الحزب من نشر هذه الدراسة ((**... أن يعرف الشعب العربى فى جميع أجزاء الوطن الأسباب التى أوصلت الى هــذه النكسة ، ليتفــادى الأخطاء ، ويصحح السير ، ويتأكد ان الذى فشل ليس هو فكرة الوحــدة ، بل تطبيقها المشوه ، وأن هذه التجربة، رغم ما حملته معها وادت اليه من آلام وخسائر واخطار ، هى أيضا غنية بالدروس (٢٠)))** .

فان شئنا تلخيص مضمون هذه الدراسة لحصلنا على النقاط الأساسية التالية :

---

(١٩) ((المنجد)) صفحة ١٥٨ .

(٢٠) اقتبس هذا النص ، والملخص الآتى من الدراســة المذكورة بعنوان ((تجربة الوحدة)) وقد نشرت هذه الدراسة فى الاصل بشكل كراس وزع على الاعضاء ، ونشر بعــد ذلك فى الجــزء الســادس من ((نضال البعث)) على الصفحات ٤٤ — ٦٠ .

— « ان الوحدة التى قامت بين سورية ومصر فى شباط من عام ١٩٥٨ لم تكن بنت ساعتها ولا ارتجلت ارتجالا أو جاءت هبة من الظروف والصدف .. لقد خطط لها الحزب .. قبل قيامها بسنتين ، وأدخل ممثلين عنه فى الوزارة القومية بسورية منذ حزيران ١٩٥٦ على أساس تبنى الحكومة لمشروع الاتحاد بين مصر وسورية .

— ولم يدفعه الى التخطيط للوحدة بين سورية ومصر أى دافع سلبى وأى خوف من خطر خارجى أو داخلى مزعوم ، ولم يفعل ما فعل ليتحد مع عبد الناصر بعد انتصاره على العدوان الثلاثى ، بل كان دافعه فى ذلك ايجابيا خالصا ، يكفى للتدليل على ايجابيته أنه طرح شعار الوحدة ... منذ عيد الجلاء فى نيسان من عام ١٩٥٦ .

— وكانت شروط وظروف متماثلة كثيرة قد اتيحت لقطرين عربيين هما سورية ومصر ، فى مجال السياسة الخارجية ومكافحة الاستعمار والدعوة الى الحياد الايجابى والقومية العربية والنظام الاجتماعى التقدمى . فأراد الحزب الايضيع الفرصة وأن يقدم البرهان على أن الوحدة والبدءة التقارب فى الاتجاه والمبادىء أما الاختلاف الأساسى الذى كان قائما بين السياسة التى كانت مطبقة فى القطرين ، ونعنى الخلاف حول الحرية والديموقراطية ، فقد أمل الحزب ، بتفاؤل سطحى فى قدرة الوحدة على ازالته ، وتوقع أن يؤدى التفاعل الشعبى بين اقليمى الدولة الاتحادية ... الى تطوير النظام الفردى الذى كان قائما فى مصر .. نحو الديموقراطية .

— وبدلا من هذا كله طبقت التجربة الأولى للوحدة على أساس الانفراد فى الرأى والاستئثار بالسلطة والانغلاق الاقليمى والانتهازية فى السياسة . وتنشأ تناقض ومفارقة عجيبة بين الحماسة النادرة التى قابل بها الشعب العربى بأسره هذه الوحدة والثقة التى لا حد لها التى اولاها للمسؤول عنها ، وبين انكماش عبد الناصر وحذره من الشعب ومن أية مشاركة له فى الرأى . ووقعت الوحدة التى أردناها أن تكون ثورية شعبية ، منذ الساعات الأولى ، فى قبضة الدولة وأجهزتها الضخمة وتقاليدها القديمة البعيدة عن الثورة ... واخذت تتكشف ... عن نظرة معكوسة الى الوحدة والى الأسباب التى هيأت تحقيقها والمرامى التى يهدف اليها هذا التحقيق فى المستقبل . فاعتبرت سورية نفعية الغرض فى دعوتها وسعيها للوحدة ، كأنما قامت بها للتخلص من مشكلات عابرة ، ونظر باستخفاف وعداء حاد الى تجربة الحزب القومية والى جميع الذين ناضلوا فى سبيل الوحدة .

— ونتج عن غياب الحزب والمنظمات النقابية والشعبية والانفراد بالرأى ..أن أخذت تلك التجربة منذ الأيام الأولى طريقا انفصاليا رغم كل ضجيج الدعاية الرسمية التى كانت تسعى الى تغطية هـذا الانحراف . فلأن نظاما من الحكم كان قائما فى مصر قبل الوحدة ، طبقات الوحدة على أساس عدم تغير أى شىء فى مصر وعدم المساس بذلك النظام . وظهر بالتالى أن سورية وحدها هى المحتاجة الى تغيير ... فى حين أن حقيقة الوحدة كانت تفرض التغيير العميق على اقليمى الدولة الجديدة ... وكان هذا التغيير مطلوبا من مصر خاصة لحداثة عهدها بالتجربة القومية العربية .

— لقد أراد الحزب أن يحقق عن طريق الوحدة قفزة ترتد على التنظيم الشعبى لتغذيه . ولكن الذى وقع هو أن الحكم استغل الوعى والتنظيم الشعبى ليضرب الحزب والحركة الشعبية ، وليقدم نفسه بديلا عنها مكتفيا باقتباس شعاراتها وتزييفها . وليس خطأ الحزب فى اقدامه على مثل هذه القفزة الثورية بل فى حل نفسه وتركه القيادة لحاكم فرد لم يخرج من وسط النضال الشعبى ولا عاش فى جو هذا النضال)) .

بهذه الدراسة تعرض الحزب بشكل متحيز لجانب من جوانب القضية المتشعبة . فالخطيئة الكبرى التى يقفز عنها كاتب هذه الدراسة قفزا ، محاولا سترها بتمويه امرها هى ان الوحدة ارتجلت ارتجالا شنيعا ، ولو جاز لنا استعمال تعبير عامى معروف لقلنا أن الوحدة سلقت سلقا . والحزب وعلى رأسه قادته مسؤول عن هذه الخطيئة . فالدعوة الى الوحدة منذ ١٩٥٦ لا تبرر موقف الحزب الضعيف ، ولا تعتبر دليلا على انه درس الوحدة وخطط لقيامها . فالدعوة للوحدة شىء ودراسة قيام هذه الوحدة شىء آخر . ولو فعل الحزب ذلك ، واستطاع تمثيل نفسه بجرأة ما حدثت الطامة الكبرى . أما النقد فى النقاط الأخرى من الدراسة فنجده صحيحا كل الصحة ، ويتفق مع مضمون ما جاء فى الكتاب حتى الآن .

لكننا نجد الحزب يحاول اظهار التجربة وكأنما كان يمكن لها أن تنجح لو سمح جمال عبد الناصر لقادة الحزب بالمشاركة فى الحكم . وهذا خطأ شنيع .. بل غرور ما بعده غرور خاصة بعد أن اظهرت الأعوام التالية مقدار التفكك والتهافت والتردى الذى كان يعصف بالحزب فى قواعده وقيادته على السواء منذ انفرد فى حكم العراق ، ثم سورية .

ثم ان هذه الدراسة الحزبية لا تتعرض مطلقا للسياسة الاقتصادية فى عهد الوحدة ، والتى اصابت كل المواطنين بشكل او آخر ... بل ان جوانب أخرى

كثيرة كان على الحزب ان يتعرض لها حين يكتب عن تجربة الوحدة . وهذه الأشياء التى اغفلها قادة حزب البعث العربى الاشتراكى تطرق اليها الجانب الآخر ، وسنتعرض لها ، وسنبين بالتحليل لماذا نرفض التعليلات التى جاء بها الجانب الآخر.

وجهة نظر القاهرة :

فى تقييمنا لبعض المراجع قلنا : انه ظهر فى القاهرة بعد الانفصال أكثر من كتاب يعالج موضوع الانفصال ، يهمنا منها مرجعان لها أهمية خاصة . وهما كتاب السيد محمد حسنين هيكل : ((**ما الذى جرى فى سورية**)) وكتاب ((**محاضر محادثات الوحدة**)) ، هذه المحادثات التى جرت فى القاهرة بعد استلام حزب البعث العربى الاشتراكي للحكم فى العراق وسورية على التتابع فى ٨ شباط و٨ آذار من عام ١٩٦٣ . وفى كلا المرجعين نجد أن القاهرة وجدت أسبابا مغايرة للانفصال عن الأسباب التى وصل اليها الرئيس شكرى القوتلى وساسة سورية الآخرين وعلى رأسهم قادة حزب البعث العربى الاشتراكى .

ومن الآراء الهامة التى سنستند اليها فى أسباب الانفصال من وجهة نظر القاهرة ما صدر من أهم رجلين مصريين اسهما ومهدا لصنع الوحدة منذ عام ١٩٥٦ وبقيا فى سورية بعد قيامها عدة سنوات ، وهما السيدان محمود رياض وعبد المحسن أبو النور ، وما كتبه عبد اللطيف بغدادى فى الجزء الثانى من مذكراته .

ما الذى جرى فى سورية ؟ : يصنف السيد هيكل الأسباب التى أدت الى الانفصال فى نقاط محددة سنوردها فيما يلى . لكنه يستدرك بأسلوب يدعو الى الابتسام المؤلم قائلا أن هذه النقاط ليست كل الأسباب ، انما ((**.. ذلك ما رأيته منها ، فان كان بعضها قد غاب عنى ، فليس عن عمد أو قصد غاب ، وانما قصور الرؤية وحده عذرى ، قصور الرؤية وسط الضباب (٢١)**)) .

١ ـ كانت الظروف نفسها غير مهيأة لتجربة الوحدة الأولى .

لم تكن هناك قواعد اقتصادية واجتماعية يمكن أن تقوم عليها التجربة ، وتستند فى صلابة الى أسسها المتينة .

هناك وحدة اللغة التى تخلق وحدة الفكر .

وهناك وحدة التاريخ التى تخلق وحدة الضمير .

---

(٢١) هذا النص والنقاط السبعة التى نستشهد بها من اقوال السيد هيكل موجودة فى ((هيكل)) صفحة ٦١ ـ ٦٢ .

ولكن وحدة العقل ووحدة الضمير مقدمات لعمليات اقتصادية واجتماعية لابد منها قبل الاقدام على خلق الدولة الواحدة .

٢ ـ ان القومية العربية سنة ١٩٥٨ ، فى بداية هذه السنة ، كانت تخوض حربا أشبه ما تكون بحرب العصابات ضد الخطوط الاستعمارية فى المنطقة ..

كانت القوميه العربية فى كل مكان كخيوط الضوء لا يمكن الامساك بها أو تقطيعها وتمزيقها ... بقيام الوحدة تحولت خيوط الضوء الى منار قائم على قاعدة لا تتحرك ومن ثم أمكن أن يصبح المنار نفسه هدفا مكشوفا يسهل توجيه الضرب اليه واطفاء النور المشع منه .

٣ ـ ان الشعب العربى فى مصر ، لم يكن بعد قد وصل الى مرحلة الاستعداد الكامل للوحدة العربية .. وبذل المفكرون العرب الذين لجأوا الى مصر فى أواخر القرن الماضى هربا من الطغيان التركى ، جهودا كبيرة لبناء جسر عبر سيناء .

ولكن هل كان ايمان مصر العربى ، قد وصل سنة ١٩٥٨ الى حد الاستعداد للوحدة الشاملة ؟

٤ ـ كان هناك اختلاف واضح فى مراحل التطور الاجتماعى فى كل من مصر وسورية فى ذلك الوقت من سنة ١٩٥٨ .

كانت مصر قد انتهت من رحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار الأجنبى ، ووصلت الى أعتاب الثورة الاجتماعية ..

وكانت أبعاد الثورة الاجتماعية واضحة فى مصر ، فان الطبقة الرأسمالية العليا كانت قد كشفت نفسها بالتعاون الظاهر مع الاستعمار ضد محاولات الشعب أن يحرر لقمة العيش فى بلده .

وكان الموقف فى سورية يختلف ..

لم تكن سورية فى حالة تعبئة ثورية ، وانما كانت بعد الاستقلال قد دخلت فى تيه المناورات الحزبية والانقلابات العسكرية .

ولم تكن حدود تعاون الرأسمالية السورية مع قوى الاستعمار فى المنطقة واضحة كل الوضوح ، وفى الغالب كان تعاون الرأسمالية السورية مع الاستعمار يجرى بالوساطة ، كان يمر بقصور الملوك فى بغداد وعمان والرياض وكانت هذه القصور هى همزة الوصل ، وهى الصلة بين أصحاب المصالح الاستعمارية فى المنطقة كلها .

المهم أنه فى سنة ١٩٥٨

كانت مصر قد وصلت الى مرحلة التأهب للثورة الاجتماعية .

اما فى سورية فقد كانت هناك ظلال تنزل على الحقيقة .

ولم يكن معقولا أن تكون هنـاك جمهورية واحـدة ، تتحرك الثورة الاجتماعية فى أحد اقليميها ويسـود الجمود الاجتماعى فى اقليمها الثانى ..

وكانت هنـاك تهدئة متعمدة للانطلاق الثورى الاجتمـاعى فى مصر .. انتظارا لدراسة واضحة لأحوال الاقليم السورى وأوضاعه .

٥ ـ لم تكن القاهرة ... تعرف من حقائق الأمور فى سـورية ما يكفل لها حكما حاسما على الموقف .. بل ان دمشق نفسها لم تكن فيها صـورة حقيقيـة لأحوال الوطن السورى وأوضاعه بالأرقام .

وفى غيبة الصورة الحقيقية ، فان القوة الجديدة التى جاءت بها الوحدة الى سورية ، وجدت نفسها فى موقف المتفرج فى دمشـق .. أو على الأصح فى موقف المنتظر .

وكانت القوة الجديدة تنتظر الأرقام . ولم تكن الأرقام جاهزة ، بل وكانت المصـالح المتحكمة تحبس على الأرقام لكى لا تظهر ، ولكى لا تفرض هذه الأرقام ـ بعد ظهورها ـ نفسها ومنطقها على اتجاهات الحوادث .

وضـاع فى الانتظار وقت طويل .

٦ ـ كان الفاصل الجغرافى بين الاقليمين عقبة حقيقية .

طريق البر عليه اسرائيل .

وطريق الجو ـ مهما كان ـ محدود .

والبحر هو الصلة الوحيدة .

٧ ـ ان سكان مصر ٢٦ مليونا من البشر .

وسكان سورية ٤ ملايين من البشر .

ومعنى ذلك أن الترجيح دائما سـوف يكون فى يد مصر باعتبـار الأغلبية المطلقة ، ولم يكن تيار الوحـدة قد استطاع بعد أن يتغلب على النعرات الوطنية الاقليمية ، بعضها سوء النية كامن فيه ، وبعضها الآخر نابع عن طيبة عاطفة خالصة وانما سـاذجة .

وبتأثير العاملين .. الدعاية والعامل الطبيعى .. أصبحت القوة الجديدة التى جاءت بها الوحدة الى دمشـق لا تمارس سلطة حقيقية .

اذا حكمت .. فان الخيط رفيع بين الحكم وبين تصويره على أنه ((تحكم)) .

اذا قررت .. فان الخيط رفيع بين القرار وبين ((التسلط)) .

اذا تحركت .. فان الخيط رفيع بين الحركة وبين ((الابتلاع)) .))

نظرة الى أسباب الانفصال كما يراها السيد هيكل : انها لظاهرة ايجابية وطيبة ان نرى السيد هيكل قد عالج أسباب الانفصال معالجة مجردة بحيث يستطيع الباحث أن يستنتج من هذه المعالجة الأسباب الفلسفية والاجتماعية الحتمية التى أدت الى الانفصال . لكن المعالجة المجردة تخطىء هدفها وتضل الطريق حين تبقى فى عالم التجريد ، مبتعدة عن العوامل والأسباب الحسية الملموسة المباشرة التى أدت الى الانفصال . وهذا يدفعنا لأن نقول ان النتائج التى توصل اليها السيد هيكل لا تفى بالغرض . وسنحاول اثبات ذلك بتناول كلماته بشىء من النقد :

النقطة الأولى : انها لحقيقة واقعة ، أن القواعد الاقتصادية والاجتماعية فى اقليمى الجمهورية متغايرة تماما . ففى سورية نجد الطبقة المتوسطة منتشرة ، وذات سلطان ، وتلعب دورها الطبقى فى تاريخ سورية . أما فى مصر فكانت هذه الطبقة ضيقة ، وصغيرة فى عددها وأثرها على الأحداث ، مما جعل الفوارق شاسعة بين طبقتين احداهما غنية جدا لكنها قليلة العدد ، وطبقة أخرى تعيش من اليد الى الفم وتشمل السواد الأعظم من الشعب فى مصر . لكن هذه الفروق تتضاءل كثيرا ان قارنا الاقليمين معا بدول العالم الأخرى المتقدمة أو المتأخرة على السواء . فكلا المجتمعين فى سورية وفى مصر ، يقفان على درجة واحدة من تاريخ تطور المجتمعات . ومن الناحية الاقتصادية نجد أن سورية ومصر لتعتبران معا من دول التطور الأكثر تقدما . لذلك نقول ان تجاوز هذه الفروق لم يكن أمرا عسيرا لو كانت السياسة العليا حكيمة ، تريد تحقيق هذا الهدف بأمانة . بل اننا نجد دولا فى العالم تضم أقساما تعتبر فى مقدمة العالم المتصنع ، وأقساما أخرى تصنف فى نهاية سلم الحضارة تقريبا ، دون أن نجد هذا التباين الشاسع قد أدى الى الانفصال . (شمال ايطاليا وجنوبها ، أو الهند حيث يوجد طبقة من اغنى الناس فى كل انحاء المعمورة ، بينما السواد الأعظم يرزح فى فقر مدقع) فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الحكيمة كانت تستطيع بسهولة نسبية تجاوز الفروق الموضعية الآنية بين الاقليمين بمعالجتها العلاج الصحيح . ومن ذلك نستنتج أن الانفصال لم يحدث لوجود هذه الفروق ، وانما لعدم مراعاة وجودها ، ولأن الحكم فرض تسيير دفة الحكم ، وكأنما ليس هناك أى فارق يميز بين الاقليمين ، اذ حكم الرئيس فى مصر بفردية مطلقة ترفض أى نصح وتستأصل شأفة الناصح .. واراد تطبيق ذلك على الاقليم السورى دون قيد أو شرط .

النقطة الثانية : يبتعد السيد هيكل كليا عن الحقيقة والواقع ، حين يقول ان تبلور وتجسيد القومية العربية فى كيان الجمهورية العربية المحسوس ، قد سهل لأعداء الوحدة العربية ضرب الوحدة . فالوحدة قوة وليست ضعفا . وتجسيد القومية العربية كان متوفرا فى سورية بشكل محسوس فقد تعرضت فى عام

التجسيد البطولي متوفرا في مصر عام ١٩٥٦ حين امم الرئيس عبد الناصر قناة السويس . وبالرغم من عدم وجود الوحدة آنذاك ، تعاونت الدولتان واستطاعتا الصمود والنصر . والمصريون المطلعون يعرفون ما قامت به سورية في سبيل مصر اثناء الأزمة . فالوحدة المؤمنة والواعية أقوى من الاستعمار ، وأقدر على كشف وتحطيم التآمر . لقد بالغنا كثيرا في رمي كل نتائج اخطائنا نحن على أكتاف الاستعمار . فلنبحث اليوم عن الأخطاء في صفوفنا نحن ، ولنكف عن تبرئة انفسنا . فالانفصال لم يصدر عن الاستعمار وانما عن فئة من الضباط ، رفضوا الحيف والضيم يأتيهم من الرئيس عبد الناصر فطالبوا بالاصلاح دون الانفصال . وحاولوا انقاذ الموقف باصدار البلاغ رقم ٩ . ولو تصرف الرئيس جمال عبد الناصر بحكمة آنذاك ، ولو لم يطلب الاستسلام دون قيد أو شرط ، ولو وعى دقة الظرف في ذلك الحين ، لاستطاع هو انقاذ الموقف وانقاذ الوحدة . فخطأ حدوث الانفصال الرئيسي يقع على كتف الرئيس عبد الناصر الذى رفض كل مشاركة في الرأى أو تقبل اى نقد . نقولها عن عزم وعن تفكير ، للاجيال العربية وللتاريخ . ان اصرار الرئيس على : كل شيء أو لا شيء ، قد أدى الى الانفصال والى لا شيء .

النقطة الثالثة : لقد اصاب السيد هيكل حين قال ان الشعب العربي في مصر لم يكن قد وصل الى مرحلة الاستعداد الكامل للوحدة العربية وهذا ما جعلنا نستغرب ونبتسم أن نتائج الاستفتاء على قيام الوحدة زاد عن ارقام سورية فبلغ ٩٩٫٩٩٪ لكن وضع هذا التعليل ضمن الأسباب التى أدت الى الانفصال ساذج ، وضعيف ومريض ، ويثير حيرة القارىء في ذات الوقت ! فلم يأت الانفصال عن الشعب العربي في مصر ، وانما عن تذمر وتبرم الشعب العربي في سورية بالسياسة التى تأتى من مصر . بل اننا نمضى قدما في تقييم قول السيد هيكل حين يعترف أن ارادة الشعب في سورية هي التى أدت الى الوحدة . فلماذا يفكر السوريون بالانفصال ، ان كانوا هم أوجدوا الوحدة ؟ لابد اذن من أسباب موضوعية واضحة ، وأخطاء صريحة اقترفها الحكم وقادته ، فجعلت ايمان السوريين بقيادة الوحدة يزول . وهذه الأسباب يعرفها هيكل . لكنه تجاهلها وتناساها مسهما بذلك في طمس وتزييف التاريخ .

النقطة الرابعة : من كلمات السيد هيكل في هذه النقطة ندرك بوضوح لا لبس فيه ولا غموض ، بأن السياسة التى اتبعتها القاهرة في عهد الوحدة ، كانت محددة منذ ما قبل الوحدة . ومفاد هذه السياسة هو الاشتراكية ، والتأميم ، وضرب السياسة الاقتصادية التى تعتمد على حرية العمل . فالرئيس جمال عبد الناصر قد أوضح بكلمات مباشرة أكثر من مرة بأن الثورة الاجتماعية هي تطبيق الاشتراكية . لكنه كان ينتظر أن تكشف الأيام عن تآمر طبقة أصحاب العمل في سورية مع الاستعمار ، ليبرر ضربه لهم بحجة واضحة . هنا علينا أن نتساءل : لماذا يفترض

الرئيس عبد الناصر السوء بهذه الطبقة دون أن يعطيها فرصة لتؤكد مجددا انها ترفض الاستعمار ، وترفض العمالة ، وأنها مازالت وطنية فى وجهتها ونشاطها ؟ فالتاريخ الحديث ليثبت ان شباب ورجال هذه الطبقة هم الذين قادوا الشعب ، ودعمهم الشعب للقضاء على الاستعمار التركى ثم الفرنسى . ولو استعرضنا أسماء الشهداء الذين تعرضوا لسفح الأتراك والافرنسيين لوجدنا الكثير منهم من أبناء هذه الطبقة . ونحن اذ نذكر كلمة طبقة نستدرك مشيرين الى الحدود التى تفصل هذه الفئة عن جموع الشعب . فهذه الحدود لم تكن بارزة تماما ، ولم تكن واضحة بالشكل الذى يوحى بوجود طبقة مستأثرة وطبقات مستعبدة .

هذا ونحن نعارض بشدة السيد هيكل الذى يصف طبقة راس المال فى مصر بأنها كشفت عن نفسها بعمالتها للاستعمار . فبهذا القول يسدد السيد هيكل طعنة نجلاء الى ابطال مصر الذين كافحوا الاستعمار خلال قرن كامل سبق ثورة يوليو . فهؤلاء الأبطال يمثلون القاعدة التى نبت من وسطها أصحاب المال من الصناعيين والاقتصاديين المصريين الذين يحتلون مكانة قيادية فى العالم . وهؤلاء هم الرجال الذين يريد الغرب ضربهم من أجل اذلال اقتصاد مصر لأنهم هم ، هؤلاء الرجال هم الأقدر على الوقوف مع اقتصاديى الغرب ندا لند .

ونحن نسأل السيد هيكل : هل لم يكن ثمة وطنية فى مصر قبل عام ١٩٥٢ ؟ وهل لم تبدأ الوطنية الا بعد نجاح الثورة ؟ ونود طرح السؤال بشكل آخر : هل كانت مصر آلت لما هى عليه لو بقيت الأحكام الاقتصادية الحرة سارية المفعول كما كانت عليه قبل الثورة ؟ . وهل نجحت التدابير الثورية الاجتماعية التى كرس قلمه لتمجيدها فى ازالة الأزمات عن مصر أم انها تسببت بظهورها ؟ . وهل يرى السيد هيكل الكوارث الاقتصادية التى ورثها الحكم الحاضر عن عهد الرئيس عبد الناصر مثل اتكالية القطاع العام ؟ .

اننا لنربأ بكاتب عظيم أن يسهم فى انعاش حرب طبقية فى مجتمع وطنه وفى الوطن العربى الكبير .

ان وجود أصحاب مال يتصلون بدول الغرب لا يعنى العمالة ، وسنوضح هذا الموقف فى الفقرة التالية .

وبالطبع لا ينفى كلامنا وجود عملاء فى كل دولة لصالح دول اخرى اجنبية . لكن طبقة العملاء هى شىء آخر لا يمت الى طبقة راس المال الوطنى فى قليل أو كثير انما يتحدر العملاء من كل فئة من فئات الشعب ... والفقيرة منها هى الأحوج للموارد المالية وهى الأسهل للابتزاز .

نحن اذ نذكر هذه الطبقة التى يهاجمها السيد هيكل نسمح لأنفسنا بالاسترسال قليلا منصرفين مؤقتا عن الاجابة عليه . فحين ندافع عن وطنية طبقة رأس المال

الوطني لا نعني كون كل من انتمى اليها غيريا ناصع الماضي والحاضر والمستقبل . فلهذه الطبقة مصالح كما لكل طبقة . وحين تتهدد مصالحها تدافع عن نفسها بالوسائل التى فيها ما يضمن لها السلامة . وكون هذه الطبقة تتألف من أصحاب الأعمال الحرة ، يجعلها تعتمد فى الدفاع عن مصالحها على مجتمعات ودول يسود فيها نظام مشابه للذي يرغبون فى استمراره . وحين يسمى احدهم رد الفعل هذا تآمرا مع الرجعية أو الاستعمار ، يكون قد تأثر بعاطفة الحقد اكثر مما تأثر بالحقيقة والواقع . فهذا التعاون ليس سببه حبا فى التآمر ، وانما دفاع عن النفس ، ورفض للتيارات التى يسمونها ثورية ، والتى تهدد المواطن فى نفسه وفى ملكه ، وفى حريته فى اعلان رأيه والتصريح عما يجول فى خاطره وضميره . فهذه الطبقة وطنية صادقة وهى التى تولت القيادة فى طرد الاستعمار من سورية ومصر ومن أماكن أخرى فى الوطن العربى . ولو سار الحكم سيرا سليما ، لأمكن توسيع هذه الطبقة بالتعاون معها وتوجيهها فى خط أكثر وطنية وغيرية مما كانت تسير عليه أيام مكافحتها للاستعمار . ان اعطاءها مجال العمل الحر مع اشتراط أن تضمن حقوق العمال والكادحين فى مختلف الدول العربية هو الطريق الذى يؤدى الى الوحدة ، والى قوة اقتصادية ، تجعل من المنطقة العربية قوة بناءة عظمى تنافس الآخرين منافسة الند للند . هذه الطبقة هى العنصر الخمائرى الحى فى المجتمع العربى اليوم . فان أمعنا فى كبتها وفى الضغط عليها دفعناها نحن الى الانحراف دفعا .

وان اطلقنا لها حرية العمل بشرط أن توفر حقوق العمال البديهية من تأمين صحى واجتماعى ، لجعلناها قدرة جبارة تتعاون مع الشرق ومع الغرب وترفض التبعية لكل منها . وهذا هو الحياد الايجابى الحقيقى . وعلينا ان نذكر فى هذا الصدد الاتفاقية الاقتصادية التى أبرمها المرحوم خالد العظم مع الاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٥٧ . لقد وقع خالد العظم هذه الاتفاقية الهامة رغم أنه يمثل الاقتصاد الحر ويدعمه ، ويدعو له ، ويدافع عنه . وكان اقتصاد سورية آنذاك عام ١٩٥٧ أقوى مما أصبح عليه فى أى وقت لاحق . فخالد العظم ، ممثل طبقة أصحاب العمل ، نازع الغرب نزاعا مريرا ، ولم يتآمر معه على مصالح الشعب وهذه صفة مميزة لهذه الطبقة فى سورية . فلماذا يحاول الحاكمون استفزازها ، واثارتها بل تحطيمها بتبنى آراء اقتصادية واجتماعية مستوردة لا تصلح لمجتمعنا العربى فى هذه المرحلة من التاريخ ؟

ونعود الآن حيث انقطعنا فى الاجابة على نقاط السيد هيكل لنوضح من زاوية جديدة أسباب الانفصال وفشل الوحدة . فالرئيس عبد الناصر كان يريد تطبيق الثورة الاجتماعية فى مصر منذ ١٩٥٨ ، فيؤمم الشركات الكبرى والوسطى ويطبق قوانين اشتراكية . ولكن هذا الهدف الأساسى لم يرد ذكره فى شروط قبوله للوحدة .

ولم ينوه الرئيس عن عزمه على تنفيذ هذه السياسة بعد قيام الوحدة . بل ان العكس صحيح . فالدستور المؤقت لم يشر بقليل أو كثير عن الاشتراكية المقبلة من جهة ، وان المادة الخامسة من ذلك الدستور تضمن الملكية الخاصة من جهة اخرى. ولو صرح الرئيس عن عزمه هذا قبل الوحدة ، لما تمت الوحدة . ان اضمار ما يسميه السيد هيكل بالثورة الاجتماعية واخفاءها عن سياسيى شعب سورية الذين فاوضهم على اقامة الوحدة يعتبر خرقا للمبادىء التى يفترض برئيس دولة التحلى بها . ان النظم الاشتراكية قد فرضت على شعب سورية فرضا من الأعلى دون أن يستشار هذا الشعب ، ودون اطلاع أى فئة من سياسيى هذا الشعب وقادته (٢٢) . والرئيس يعترف بذلك بوضوح تام كما سنرى . فلماذا هذه الباطنية ؟ .

النقطة الخامسة : لقد بقيت ((**الأرقام**)) التى يسأل عنها السيد هيكل طلسما عجزنا عن تحليله والوصول الى كنهه . ونحن لا ندرى حتى اليوم ما هى الأرقام التى بدونها لم تتمكن ((**القوى الجديدة**)) من الحكم فى الاقليم الشمالى . فبينما يقر السيد هيكل فى بدء النقطة الخامسة بأن ((**دمشق نفسها لم تكن فيها صورة حقيقة لأحوال الوطن السورى وأوضاعه بالأرقام**)) اذ به بعد سطور خمسة فقط ينسى ما قال فيتهم ((**المصالح المتحكمة**)) بأنها ((**تحبس على الأرقام**)) ... وهذا يدعونا الى الابتسام مرة أخرى . ترى هل يوجد احصاء ما فى دولة سورية استطاع مسؤول سورى حجبه عن رئيس الدولة ؟ . الم يكن يعرف الرئيس عبد الناصر عن احوال سورية بجميع مرافقها من أعمق اسرار الجيش هناك ، حتى صغريات الأمور أكثر مما يعرف اى مسؤول سورى عن سورية ؟ . الم يزوده السيد عبد الحميد السراج قبل الوحدة واثناءها بمعلومات ضافية عن كل مواطن سورى من ضابط أو مدنى له نشاط او مكانة ما ؟ .

فى غمرة الأسلوب الضبابى الخائف ، الذى يتبعه السيد هيكل ، لم نستطع اذن النفوذ الى خياله الغامض ولا الى ما يريده من ذكره لكلمة ((**أرقام**)) . لكننا نعرف أن نظام الحكم فى سورية ترعرع وتكامل وانتظم أكثر مما هو الأمر عليه فى

---

(١١) يذكر الوزير أكرم ديرى ان الرئيس عبدالناصر اعلم الوزراء السوريين العسكريين فى القاهرة بقرارات التأميم قبل موعد اعلانها بأيام قليلة . ولم يعلمهم بها من باب الاستشارة انما من باب الاخذ بالعلم . فاعترضوا جميعا على القرارات التى لا يرون لها مبررا فى سورية . ويطرح ضابط على الرئيس : ((ألم تعد الحاج محمد الدبس وعد شرف بانك لن تؤمم فجاء باموالة من افريقيا واليابان وانشأ مصانعه ؟..)) ويقول ضابط آخر ((ان هؤلاء رجال عصاميون بدأوا من أول درجات السلم .)) لكن الرئيس لم يأخذ برأى أحد انما شطب بعض اسماء الشركات السورية من لائحة التأميم اذ اثبت الضباط له سخف ورودها على لوائح التأميم . ويصف اكرم ديرى انفعال الرئيس حين رأى معارضتهم .. فعرض عليهم أفلاما عن صواريخ الظافر والقاهر قائلا لهم ((نحن فى صدد هذه المنجزات الضخمة وأنتم تفكرون فى معارضة القرارات الاشتراكية)) . ويؤكد اكرم ديرى ان الوزير طعمة العودة الله هو الوحيد الذى خذل رفاقه .. ووافق فى نهاية النقاش على التأميم .

مصر عبد الناصر ، قبل وصول ((**القوة الجديدة**)) . وقد استطاع الحكام السوريون السابقون على اختلاف مشاربهم قيادة أمور هذه الدولة الصغيرة بحيث استطاعت الوقوف فى وجه مؤمرات تعرضت لها من مستوى عالمى . واستطاعت سورية تطوير اقتصاد متين جعل من النقد السورى مثلا يحتذى دون الاعتماد على مساعدة من الشرق أو عطف من الغرب ، ودون الاعتماد على آبار النفط ، أو على ثروات ((**خفية**)) أخرى . لكننا وجدنا أن ((**القوة الجديدة**)) لم تقتف آثار أولئك الذين احسنوا الادارة من الحكام السابقين فى سورية . وانما ساهمت مساهمة فعالة فى تأليب بعضهم على البعض الآخر ، لتتخلص منهم جميعا ، وليخلو لها الجو وحيدة فى الاقليم السورى . فلا عجب ان فشلت . . ولا عجب أن النقمة اتجهت اليها .

بل اننا لنتساءل فيما لو كان على الوحدة أن تأتى ((**بالقوة الجديدة**)) الى سورية ! . . لقد كان على هذه القوة أن تتعاون منذ البدء مع الفئات السياسية فى سورية التى دعت وكافحت من أجل قيام الوحدة ، فهذه الفئات كانت تدرى كيف كانت تدار أمور سورية . وكانوا يعرفون ((**الأرقام**)) على ما يبدو ، تلك الأرقام التى تاه فى البحث عنها السيد هيكل ، لأن الأمور كانت تسير على ما يرام فى عهودهم . أما أن ((**القوة الجديدة**)) فضلت الانتظار ، فيدل على أنها منذ البدء لم تفكر أبدا بالتعاون مع السوريين فى حكم سورية . انما ارادت الاستئثار .

النقطة السادسة : لقد أصاب السيد هيكل الواقع تماما حين أكد أن الانفصال الجغرافى بين اقليمى الجمهوريه أعاق عملية التكامل فى الجمهورية الجديدة . ولكن أين هى علاقة هذا العامل بعملية الانفصال ؟ . اننا لننفى كون الانفصال الجغرافى عاملا من عوامل الانفصال الا ان كان السيد هيكل يقصد أن الانفصال الجغرافى قد أخر التدخل العسكرى من الاقليم الجنوبى فى الاقليم الشمالى .

النقطة السابعة : فى هذه النقطة من النقاط التى أوردها السيد هيكل نجد احد الأسرار الاساسية فى فشل الوحدة . فهو يقول : ((**اذا حكمت القاهرة ... واذا قررت القاهرة ... وان تحركت القاهرة ... الخ**)) ...

فلقد حكمت القاهرة ممثلة بفردية الرئيس الكلية ، وكان عليها رغم سعة رقعتها وزيادة عدد سكانها أن تشارك فى الحكم على اساس التبادل الواقعى ، وعلى أساس ان يعطى ممثلوا سورية دورا فى تحمل مسؤولية ادارة اقليمهم ، وقسما من مسؤولية الحكم فى كل الجمهورية . وهذا هو مضمون المشاركة . فكون سكان سورية لا يتجاوزون الخمس أو السدس لا يعنى ابدا انهم سيبقون دون ارادة ، وان عليهم أن ينصهروا فى بوتقة الرئيس بحيث تنعدم شخصيتهم فى ظل اكثرية دستورية تتجاوز ٨٠٪ . لقد كان على الحكم ان يميز أوضاع يجوز للاكثرية فيها القيادة المطلقة ، وأوضاع أخرى حيث تعتبر سنورية

النصف الكامل لدولة الوحدة بصرف النظر عن الرقعة الجغرافية وعدد السكان . وفي الواقع التطبيقي لم يكن لسورية او للسوريين مجال للمشاركة في تخطيط سياسة الحكم ، رغم أن الرئيس عبد الناصر ادعى العكس في عديد من المجالات ، ففي احد احاديثه قال : **« جميع شؤون سورية في عهد الوحدة كانت تنظر أمام المجلس التنفيذي ... واحنا هنا لم يكن لنا عمل الا التوقيع على قرارات المجلس التنفيذي (٢٣) »** . ان قول الرئيس لا ينطبق على الواقع بأي شكل من الأشكال ، بل يدعونا مجددا الى الابتسام لسذاجة الأسلوب في طرح هذا الادعاء . فلقد تبين لنا لدى دراسة المجالس التنفيذي ، الى اي حد كانت تتعلق قراراته بممثل الرئيس جمال عبد الناصر في سورية (المستشارية) ، والذي استنبط لنفسه الحق في رفض بعض القرارات التي تأتيه من المجلس التنفيذي ، واعادة بعضها الى المجلس ، والاحتفاظ بالبعض الآخر في حوزته ، وايصال ما يراه مناسبا الى مكتب الرئيس . ثم اننا نعاود الابتسام حين نرى الرئيس بشخصيته النافذة وارادته القوية ، وسلطاته الشاملة ، يمثل نفسه وكأنما لا عمل له سوى التوقيع !. كلا فهذا ينافي الحقيقة . فلم يوقع الرئيس كل ما أقره المجلس التنفيذي ، بل انه لم يوقع كل ما وصله من قرارات هذا المجلس . وانه لهو المسؤول الأول والأخير عن حبس بعض مقررات المجلس التنفيذي لدى مستشاره الذي عينه في دمشق . ولعل هذا المستشار لم يحبس القرارات الا بايعاز من الرئيس عبد الناصر نفسه ، لكيلا يتحمل هو فيما بعد النقد كله . وفي مجال آخر يقول الرئيس عبد الناصر : **« كل كلمة صغيرة او كبيرة بحثت في المجلس ما عدا قرار واحد ... اللي هو قرار التأميم لم يعرض على المجلس التنفيذي (٢٤) »** . اننا نقبل بالطبع تأكيد الرئيس على ان المجلس التنفيذي بحث في كل القرارات .. لكن القرارات شيء ، وموافقة الرئيس عليها شيء آخر تماما !. اذ انه ، كما بينا ، لم يوافق الا على ما كان يريد هو . ومن قول الرئيس هذا نستنتج أيضا ، أنه أصدر أخطر قرارات في حياة مجتمع الاقليم السوري سياسيا واجتماعيا واداريا دون أن يستشير ممثلي سورية ! فكيف لنا ان نوفق بين قول الرئيس عبد الناصر كان ينتظر « الارقام » لانه يجهل حقيقة الاوضاع في سورية وبين اصداره لقرارات اكثر خطورة من اية قرارات أخرى صدرت ، أو يمكن ان تصدر في دولة ما ؟. والرجل الذي أصدر مثل هذا القرار الخطير دون أن يعود الى ذوي العلاقة اطلاقا ، لا يتوانى بالطبع عن البت في أمور أقل جسامة واهمية من ذلك القرار ، ولقد مارس تلك السلطة دون التقيد بأية حدود . ولا يجوز له التنصل من تلك المسؤولية من بعد !

اننا لا نريد التقليل من أهمية النقاط التي أوردها السيد هيكل ، لأننا نرى

---

(٢٣)و(٢٤) « محاضر » صفحة ١٣٨ .

فيها عوامل قادرة على اعاقة قيام وحدة لم تتم . أما وقد قامت الوحدة ، فدليل على أن ارادة الشعب تجاوزت كل العقبات . وكان على قيادة الدولة الجديدة حضن ورعاية وتنمية وتطوير العوامل الايجابية ، التى جعلت الشعب يتخطى العقبات لكى يزول الأثر السلبى للعوامل التى ذكرها السيد هيكل نهائيا .

اسباب الانفصال فى كتاب سنوات الغليان :

بعد ٢٨ عاما شرح هيكل مرة اخرى رأيه فى الانفصال ، فاذا به يكتشف مجموعة اسباب تختلف ظاهريا عن الأسباب السابقة . فهو يعد فى كتابه الجديد « **ابرز اخطاء جمال عبد الناصر فى مسؤولية الانفصال الذى وقع بين مصر وسورية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١** » . ويشطر هيكل مسؤولية عبد الناصر عن هذه الاخطاء الى شطرين ويقول لنا انه « **ربما كان ممكنا ايجاد اعذار لجمال عبد الناصر من وجهة نظر انسانية وعملية** » . وبذلك كتب هيكل صك البراءة للرئيس من هذا المنطلق ، ثم يعدد المسؤولية فى ستة اسباب :

١ ــ انه وقع فى خطأ الاعتماد على مسلمات قديمة سابقة تكونت لديه فى مراحل متقدمة ولم يعد الى مراجعتها ما بين وقت وآخر لكى يتأكد من استمرار صحتها وصدقها .

٢ ــ انه قبل بتجربة الوحدة مع سوريا من نفس الاوضاع التى كانت قائمة فى سوريا عند اعلان الوحدة ، وهكذا فان التناقضات التى ساعدت على انهاء الوجود المستقل للدولة السورية ظلت هى نفس العوامل المهددة لدولة الوحدة بعد قيامها ــ فمجموعات الضباط والاحزاب السياسية التى عجزت عن استبقاء الدولة السورية حتى تتهيأ الظروف الموضوعية للوحدة ــ بقيت هى نفسها بكل تناقضاتها ، هى العناصر الحاكمة فى دمشق بعد دولة الوحدة ولم يكن مجرد قيام الجمهورية العربية المتحدة قادرا بالفعل أو بالواقع على فتح صفحة جديدة فى التاريخ وانما ظلت الصفحة التى فتحت بعد الوحدة اتصالا منطقيا بالسياق الطبيعى مع الصفحة التى سبقتها .

٣ ــ ان التفكير والعمل وفق مدرسة « ايدل هارت » (أى الاختراق والتقدم وتطويق الجيوب فى المؤخرة ــ وهو الاسلوب الذى اتبعه « **جمال عبد الناصر** » فى كثير من المواقف) كان لابد ان يعقبه تطهير لهذه الجيوب التى تركت فى الخلف خصوصا اذا كانت هذه الجيوب واقعة بالجغرافيا بعيدا عن المركز ــ وكان هذا ما لم يحدث بالضبط فى تجربة الوحدة . فقد تقدم بسرعة واخترق وطوق وترك جيوبا كبيرة لما بعد ، ولم يعد اليها لكى يعالج خطرها وانما راح يواصل تقدمه وهى فى مؤخرة خطوطه تؤدى دورها وتؤثر بالتأكيد على حركته .

٤ ــ ان واحدة من اهم المشاكل التى واجهها فى سوريا والى حد كبير فى مصر هى مشكلة أى نظام يسمح لآماله أن تتعدى وســـائله . وبهذا فانه يجد نفســه معتمدا فى دفع التطور على اجهزة الدولة . فاذا هى تقوم بدور لم تتهيأ له ، وقد حدث شيء من ذلك فى سوريا وتصرف عدد من الضباط المصريين الذين احاطوا بالمشير « **عبد الحكيم عامر** » وبقيادته فى دمشق فى قضايا لم يتهيأوا لها .

٥ ــ ان « **جمــال عبد الناصر** » وقع فى محظور يقع فيه كثير غيره من الثوريين اذ يعتمدون على الجماهير بطريقة تكاد تكون غيبية ناسين ان الجماهير مهما كانت حماستها لا تستطيع ان تفعل شيئا أمام قوة السلاح . كما ان هناك فترات فى تاريخ الشعوب يحدث فيها ان تتمكن قلة من المغامرين من ان تجــر وراءها كتلا من الغافلين .

٦ ــ ان « **جمال عبد الناصر** » احب سوريا على وجه اليقين لكنه لم يستطع النفاذ الى قلب تركيبتها الخاصة ، ومن ثم فانه وان وصل الى عواطفها لم يتمكن من التخاطب مع عقلها ، وربما قاس فى دمشق بمعيار ما كان يعرفه فى القاهرة .

ولم تكن اداة القياس صالحة للحالتين ، وربما أيضا ان حركة المدن وجماهيرها اخفت عنه حركة الصحراء وقبائلها وعشــائرها .

لكننا لو حللنا هذه الاسباب الستة بدقة لوجدنا انفسنا مجبرين على تبرئة الرئيس من تهمة كونه سببا لها . وبذلك يخرج الرئيس من الشطر الثانى أيضــا من المسؤولية بريئا ناصع البياض . ولكن هــذه البراءة زائفة ! ونحن نأخــذ على هيكل ، الكاتب القدير ، تحليقه الاقرب الى الفلسفة والى الضبابية باحثا فيها عن اسباب الانفصال بينما الاسباب الواقعية المحسوســة موجودة امام عينيه ، وفى اذنيه وبين اصابعه يلمسها لمسا فى أية لحظة يخطر فى باله خلالها التفكير فى اسباب الانفصال . ان من لا يريد رؤية الاسباب الواضحة للانفصال والتى تفرض نفسها فرضا على تفكير اى انسان حيادى نزيه القصد هو المتجاهل الذى يسعى الى اهداف لا تمت الى مصداقية التاريخ بصلة . وان دفاع هيكل عن ديكتاتورية دموية يوجب علينا الحذر تجاه كتابته للتاريخ .

ولابد لنا من التعليق على السبب الثالث فى أن الرئيس « **اخترق .. وتقدم ، وطوق الجيوب .. ثم تركها ولم يعد الى تطهيرها ..** » فهل دخل عبد الناصر الى سورية كبلاد اعداء ليتبع فيها سياسة الفيلسوف الستراتيجى المحبب الى هيكل ؟. والى اين تقدم الرئيس فى سورية أو عبر سورية ؟ لقد اوشكت سورية ان تعبده لكنها عانت ما عانته من حكم الوحدة فألقت بذلك الحكم خارج الحدود لأنه رفض البحث فى الاصلاح . فهل للسيد هيكل أن يضع ذلك حين يكتب فى الحسبان ؟ .

كانت اقامة الوحدة الوحدوية اكبر اخطاء هذه الوحدة . فالوحدة الاتحادية (الفيدرالية) كانت اقدر على ازالة الفوارق بين الاقليمين بالتدريج ، وبدون اثارة نقمة اقليم على آخر . وكان وجود اقليم ثان فى الجمهورية الواحـدة ، له كيانه ، وله وجهة نظره ، يشبه دولابا معدلا لفورات الحاكم . فلقد تبين أن اعطـاء حاكم دولة الوحدة كل الصلاحيات دون قيد أو شرط ، ليس فى صالح هـذه الوحـدة ، ولا فى صالح الوحدة العربية الشاملة . وكان وجود كيان معارض قمين بأن يفرض على الحاكم زيادة التفكير والتروى . لكن الخطأ فى كيفية اقامة هذه الوحدة لا يقع على عاتق القاهرة فقط ، وانما بالدرجة الأولى على هؤلاء من ساسة سورية ، الذين دخلوا الوحدة دون قيد أو شرط . لقد تغلبت العاطفة الجياشة والثقة بشخص الرئيس عبد الناصر على التعقل والحكمة . والمسـؤولية تقع بالدرجة الأولى على حزب البعث العربى الاشتراكى وعلى أجهزة مخابرات السراج اللذين حركا الجماهير عاطفيا فى اتجاه الوحدة غير المشروطة . واننا لنتساءل ، كيف قبل هـذا الحـزب العقائدى بحل نفسه فى سورية ؟ ان جواب الأستاذ ميشيل عفلق على هذا السؤال ، بأن الوحدة لم تكن لتتم لولا موافقة الحزب على حل نفسه ، غير كاف وغير مرض اطلاقا . اذ لابد من وجود عوامل أخرى جعلت الحزب يزيل كيانه من الوجود . وهذه العوامل على نوعين متباينين :

انها لحقيقة واقعة أن نشاط حزب البعث العربى الاشتراكى قد اقترن فترة طويلة بالنضال الوطنى فى العالم العربى . وقد قال الرئيس عبد النـاصر مرة : ((انا أومن بأن بقاء حزب البعث كسب للقضية القومية)) (٢٥) . وقد أكسب الاتجاه الوطنى الوحدوى هـذا الحزب عداوات وخصـومات مع دول عربية لا توافق على الشعارات والحلول المطروحة من قبل الحزب ولا على أساليب دعوته لهذه الشعارات. وكان نجاح الثورة المصرية ، وتكامل شخصية الرئيس جمال عبد النـاصر ، أملا كبيرا لهذا الحزب . لأن مصر الثورة ستدعم مقاومة سورية للتهديدات التى كانت تتعرض لها من دول حلف بغداد ، ولأن اتجاه قادة الثورة المصرية يتفق مع مبادىء وشعارات الحزب ، مما جعل قادته يعتقدون بأن الرئيس جمال عبد الناصر قـد تبناها . واعتقد قادة الحزب أن حل جميع أحزاب سورية سيكون لصـالح حزبهم الذى يصبح حزب الدولة بكاملها . هذا ولقد قام الأستاذ ميشيل عفلق بنشـاط حزبى فى القاهرة ، فجمع بعض حلقات من الشباب المصريين ، محاولا تأسيس خلايا ((للحزب الجديد)) . اذن فقد توهم حزب البعث العربى الاشـتراكى فعـلا ، أنه

---

(٢٥) ((محاضر)) صفحة ٤١ .

سيكون القاعدة العقائدية الوحيدة لدولة الوحدة الجديدة (٢٦) . ولقد بالغ قادة الحزب آنذاك فى تقييم وزنهم وتقدير تشكيلاتهم الحزبية ، وقتروا فى تقييم رغبة الرئيس عبد الناصر فى تطبيق نظامه الفردى ، وتنفيذ ما هو يريد .

أما النوع الثانى من الأسباب التى دعت الحزب لحل نفسه فنقتبسها من نص للسيد مطاع صفدى ، وهو واحد من شباب الحزب ، ملقيا الأضواء على أمور بالغة الأهمية فى دخائل بنيان الحزب :

« ان من أهم جذور مختلف النتائج السلبية التى انتهت اليها تجربة حزب البعث ، هو أن هذا الحزب لم يستطع فى أية مرحلة من مراحل نشوئه وتطوره ، أن يكون منظمة متجانسة ...

ان حزبا عاش أكثر من عشرين عاما ، ولم يستطع أن يضع لنفسه (نظاما داخليا) يحدد بناء القواعد ، وعلاقاتها بقمم القيادات ، وشكل الانتخابات .. وان حزبا لم يعقد مؤتمرا واحدا قطريا أو اقليميا الا ليعصف ببعض قياداته ... ثم ليخرج وقد تضاعفت مشكلاته الداخلية ... وان حزبا كف عن التفكير والبحث والتحليل ، وحرم على أعضائه التفكير ، وناهض مثقفيه ، وتوقف عقله كله عند حدود الشعارات العامة ... ان مثل هذا الحزب الذى لم يستطع مرة ان يحقق نظام الفرق الخلايا والمكاتب ...

وان حزبا انقسم شر انقسام الى قيادة عفلقية تطهرية تتقنع بالاخلاص ، وتمارس عبقرية الدس والخديعة .. والى حورانية تؤمن بالانتهاز فى السياسة ... وبالغوغائية فى النضال ... ان هذا الحزب هو نفسه الذى قبلت مع ذلك ، الطلائع المثقفة أن تنضوى تحت لوائه قبل الوحدة ...

لقد رضيت به حزبا لأنه كان يعبر عن شعارات التغيير وسط عواصف من مؤامرات الاستعمار الجديد ..

وبالرغم من أن اعتراضا ايدولوجيا كبيرا كان يقوم ضد اعلان حل الحزب فى سورية قبيل الوحدة ، فان مختلف المقدمات الموضوعية .. كانت تشير الى انهاء دور الحزب فى النضال ...

---

(٢٦) فى احد خطاباته بعد قيام الوحدة قال الاستاذ ميشيل عفلق مخاطبا المجلس القطرى للحزب فى سورية : « ... قلت لكم بان رجال الثورة فى مصر مقتنعون بعد تجارب وبعد تردد وبعد دراسة وصلوا الى هذا الاقتناع ، بان لابد من العمل على نفس الطريق ، طريق الوعى ، طريق العقيدة طريق النضال الشعبى ، والاتحاد القومى هو مجال تطبيق هذه القناعة وهذه الفكرة ... والاتحاد القومى سيحمل عقيدة البعث ، كقيادة على أوسع مدلول لكلمة قيادة ، وكقاعدة تشربت هذه العقيدة على طول السنين ، وجربت هذه العقيدة من خلال النضال . » من « ناجى علوش » ، الثورة والجماهير صفحة ١٢٨ .

لقد كان عفلق يحمل على الحزب ، لأنه انساق فى تبعية مطلقة لسياسة القيادة الحورانية ، وكان يعتقد أن أمراض الحزب .. قد جعلت منـه (ثوريا فضفاضـا يتسع لكل شيء) ـ والتعبير لعفلق نفسه ـ ولذلك فقد كان عفلق مؤمنا كل الايمان بضرورة حل الحزب (وتخليص) الأمة منه .

ومن العجيب ان الحوارني وعفلق التقيا لأول مرة حول هذا الرأى ، الذى يقول بحل الحزب . وكان للحورانى تبرير آخر ، للتصـديـر الخارجى ، وهو ان وصول القادة الثوريين الى سدة الحكم ، يبطل عمل الحزب فى صفوف الجماهير !

... ان عفلق كان يريد فى الواقع انهاء سيطرة الحورانى ، بانهاء الحزب نفسه. وكان يطمع بأن تسـلمه القيادة الناصرية مهمة القيادة الروحيـة والفكرية لدولة الوحدة ، وحده طبعا . وأما الحوارنى فقد كان يريد الخلاص من بعض قواعد الحزب التى كانت لا تكف عن مراقبة سـلوكه ونقده وتجريحه . وفى الوقت ذاته ، كان يطمع ، من القيادة الناصرية أن تسلمه حكم الاقليم الشمالى من خلال دولة الوحدة ، وحده طبعا (٢٧))) .

لا يجوز لنا قبول نقد السيد مطاع الصفدى للحزب دون قيد أو شرط لأن ثمة حزازات نفسـية وشـخصية تفوح رائحتها فتزكم الأنف وتلقى عليه مسـؤولية الاستمرار مع الحزب طيلة معرفته بتلك المساوىء . لكننا فى ذات الوقت لا نستطيع رفض المضمون الموضوعى من الأصل .

وجهـة نظر الرئيس جمـال عبد الناصر :

فى اطار المحادثات من اجل اقامة الجمهورية العربية المتحدة الثانية ، فى آذار ونيسان ١٩٦٣ ، ظهرت وجهة نظر الرئيس عبد الناصر فى الأسباب والعوامل التى ادت الى ((**جريمة الانفصال**)) كما يسميها . ويحدد الرئيس حزب البعث العربى الاشتراكى سببا رئيسيا وأولا فى حدوث هذه الجريمة . ومن أقواله فى هذا الصدد : ((ان حزب البعث فى رأيى انقلب على تجربة الوحدة وحاربها وكان من القوى التى مهدت للانفصال . ولم يكتف بذلك بل اراد أن يؤثر فى الأوضاع فى مصر نفسـها فى المرحلة الحرجة بعد الانفصال ، وانا اعتبر ذلك جريمة ... ولا أنسى منذ الشـهر الثالث للوحدة السابقة أننى سمعت اصطلاح ((**الاستعمار المصرى**)) و ((**التسـلط المصرى**)) من داخل الحكم ومن الذين يشاركون فى الوحدة .... من حزب البعث (٢٨) وفى مكان آخر من المحادثات يقول الرئيس :

---

(٢٧) من ((حزب البعث مأساة المولد مأساة النهاية)) صفحة ١٨٧ وما بعدها .

(٢٨) ((محاضر)) صفحة ١٠ .

« حزب البعث تصادم .. معانا فى الجمهورية .. أنا اقول انه كان السبب فى جريمة الانفصال بهذا التصادم وباطلاق الشعارات .. وبالتشويه (٢٩) » .

وفى مكان آخر ايضا يحدد الرئيس بوضوح أكبر آراءه ليعدد عوامل ثلاثة ادت الى الانفصال :

١ ـ جريمة البعث فى استقالة قادته من الحكم .

٢ ـ كانت الوحدة الوحدوية خطيئة ، وكان من الافضل قيام وحدة اتحادية .

٣ ـ كان حل الأحزاب خطيئة أيضا .

فمن أقوال الرئيس المباشرة فى دعم ما أوردناه فى النقطتين الثانية والثالثة : **« ياأخ ميشيل .. والله انا لى تعليق على كلام انت قلته .. انتو اصحاب فكرة الاندماج مش احنا .. أنا كنت باقول اتحاد ... اللى قال اتحاد فى مجلس الوزراء واحد بس .. خالد العظم .. الباقى كله بما فيه عفيف البزرى رفض الاتحاد .. وصمم على الوحدة (٣٠) »** .

الرئيس يخاطب صلاح الدين البيطار : **« انا ما قعدتش معاك وما قلتلكش ان أنا باشترط حل الأحزاب .. أنت جيت وقعدت مع الضباط فى قصر الطاهرة .. وجيت وقلت ان انتو كنتوا متفقين على حل الأحزاب (٣١) »** .

معالجة لرأى الرئيس فى أسباب الانفصال :

جريمة البعث : انها لظلامة أن يتهم الرئيس قادة حزب البعث بالخيانة والاجرام أن استقالوا . وكان أحرى بالرئيس أن يبحث فى الأسباب المباشرة وغير المباشرة التى دعت هؤلاء الى الاستقالة وهم دعاة تلك الوحدة . انها لحقيقة واقعة أن الوزراء البعثيين اجتهدوا فى « **تبعيث** » جهاز الحكم فى الاقليم الشمالى بادخال أكبر عدد من عناصرهم فى مختلف الوزارات . وتصرف البعث يمكن فهمه على أنه محاولة فى تعضيد القواعد البعثيه فى جهاز الحكم ، ليستطيع قادة الحزب الاعتماد على هذه القواعد فى فرض وجهة نظرهم على طريقة تسيير الحكم . ونحن لسنا نقول بأن هذا التصرف ينافى أسس العمل السياسى ، لكننا نقول أن الحزب قد غالى وتطرف فى محاولاته هذه . وأخذت محاولاته صفة الاستغلال الذى ينافى مبدأ الإخلاق ، مما جعل وزير الداخلية يحصل على ذريعة مقبولة ، ليجابه هذه المحاولات ، ويلقى الأضواء الساطعة على محاولات التبعيث ، مما ترك لدى الطبقات الشعبية أسوأ

---

(٢٩) **« محاضر » صفحة ٢١** .

(٣٠) **« محاضر » صفحة ١١٤** .

(٣١) **« محاضر » صفحة ١٣٥** .

الانطباعات عن « وصولية » البعث . وان الرئيس عبد الناصر يبتعد عن الحقيقة حين ينفى محاولاته فى عزل البعثيين عن الحكم ، عن طريق رجله فى سورية آنذاك ، السيد نهاد القاسم الوحدوى الناصرى ، ليدل على أن السياسة العليا فى القاهرة ، الناصرى فى محادثات الوحدة الثلاثية أكد بحضور الرئيس عبد الناصر محاولات البعث الوصولية ، لكنه أعقب بقوله : « **فنحن من جملة الأشخاص اللى عملوا فى ابعاد حزب البعث عن السيطرة على الحكم** (٣٢) » . ان قول السيد نهاد القاسم ، ليدل بما يقطع الشك على وجود مخطط لعزل حزب البعث عن الحكم . وان اتجاه السيد نهاد القاسم الوحدوى الناصرى ، ليدل على أن السياسة العليا فى القاهرة ، هى التى كانت تهدف الى عزل البعث . ويؤيد ذلك قول السيد هيكل :

« **وقيل لحزب البعث فى رقة ، فى منتهى الرقة .**

ـ تذكروا انكم لم تعودوا حزبيين بعد حل الأحزاب .

انـا نسلم أن جزءا من الحملة عليكم مفتعل لاحراجكم (٣٣) » .

ويقول صلاح نصر فى مذكراته : « **ويبدو أن عبد الناصر كان يريد زيادة نقمة القوى الأخرى على البعثيين حتى يحين الوقت الذى يراه مناسبا لاخراجهم من الحكم** (٣٤) » .

وفى أثناء محادثات الوحدة الثلاثية تناول عدد من ممثلى حزب البعث هذه النقطة بالذات موضوعا لكلام وجهوه الى الرئيس مباشرة . فقد قال السيد شبلى العيسمى : « **فى الواقع لم يمض أشهر الا وقد وجدنا تصرفات تستهدف طرد الأشخاص البعثيين وملاحقتهم ..** (٣٥) » وقال الأستاذ عفلق : « **لما يعنى شفنا الاخطاء بتقع بدون أن .. يؤخذ رأينا .. أو نقدنا .. أو تنبيهنا بعين الاعتبار مطلقا .. أصبنا بقلق .. والقلق يتزايد .. الى درجة تفوق الوصف .. يعنى صلاح قال .. انه عاد يفكر بالانتحار .. وهو كان مازال وزير** (٣٦) » وقال الأستاذ صلاح البيطار : « **بصراحة ياسيادة الرئيس ان الحكم بعد الوحدة بأشهر أصبح مسدودا فى وجهنا من ناحية العمل على التفاعل معه وتطويره ...**

وبعد أربعة أشهر أو خمسة أشهر من قيام الوحدة ، احنا أصابنا العزل السياسى واعفينا من الحكم (٣٧) » .

---

(٣٢) « محاضر » صفحة ٢٥ .

(٣٣) « هيكل » صفحة ٩٥ .

(٣٤) « نصر » صفحة ١٨٩ .

(٣٥) « محاضر » صفحة ١٥١ .

(٣٦) « محاضر » صفحة ٦٠ .

(٣٧) « محاضر » صفحة ٧٧ .

فالرئيس عبد الناصر اذن ، هو الذى عزلهم وفصلهم كما عزل وفصل السوريين الآخرين . فلماذا وكيف يطلب منهم بعد ذلك البقاء ؟ هل كان يريدهم دمى ليعبث بهم حتى يطيب له الأمر ، أم انه أراد وضعهم فى واجهة الحكم ليتلقوا هم النقمة الشعبية للاخطاء التى تصنعها يداه ؟ ان رحيلهم التلقائى عن قطار حكمه لهو نقطة بيضاء يؤسفنا أنها غرقت فيما بعد بعدد من النقاط السود .

ولذلك نرى أن الرئيس يخطىء حين ينسب الانفصال الى حزب البعث . لقد بينا فى أكثر من مكان أخطاء فادحة لقادة البعث ، لكننا لانوافق الرئيس على أن الانفصال جريمة البعث . فحين كانت فكرة الوحدة العربية قد تبلورت لدى هذا الحزب ـ دون تحديد الأسس الواضحة لهذه الوحدة بالطبع ـ ما كان الرئيس قد فكر فى قيام هذه الوحدة من بعيد أو قريب . والرئيس يعترف بهذه الحقيقة بشكل مباشر حين يقول : **« .. بعدين سورية سابقينا فى الوحدة .. يعنى احنا فى العمل الوحدوى جداد وما بنخافش نعترف بكده .. فى مصر رفعنا شعار الوحدة فى سنة ٥٤ .. قبل ٥٤ ما كانش فيه حد هنا بينادى بالوحدة أبدا فى مصر (٣٨) »** .

وعلينا ألا ننسى أن حزب البعث بعد أن سيطر على الحكم فى العراق فى ٨ شباط ١٩٦٣ رفض بحث وحدة مع الحكم القائم فى سورية آنذاك ، ان لم تكن القاهرة مشتركة فى هذه الوحدة (٣٩) . أما عن فتور التفكير الوحدوى لدى البعثيين بعد فشل مشروع الوحدة الثلاثية ، فمبعثه اصرار الرئيس عبد الناصر على تحقيق شروط تعيد اليه سلطاته فى دولة الوحدة الجديدة ، كما كانت فى أيام الوحدة مع سورية . والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين . وهناك سبب آخر لفتور البعثيين ، الا وهو التفسخ المتزايد الذى تعرضت له فلول حزب البعث من بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ . فجماعة تريد هذا وتلك أرادت ذلك والثالثة انصرفت الى قرع الطبول ، أو لنقل ان وحدة حزب البعث العربى الاشتراكى قد انتهت منذ ذلك الحين .

تفضيل الاتحاد على الوحدة : يتهم الرئيس عبد الناصر قادة حزب البعث

---

(٣٨) « محاضر » صفحة ١٤٨ . أما الدكتور طه حسين فقد افتتح احدى مقالاته فى صحيفة الجمهورية (المصرية) بالجملة التالية : « منذ أعوام طوال سمعت حديث الوحدة العربية ، ولم أسمعه للمرة الاولى والثانية والثالثة الا من السوريين . كانت الوحدة العربية حلما للسوريين.. » الجمهورية، عدد رقم ٢٨٤٧ الصادر بتاريخ ٧ تشرين أول عام ١٩٦١ .

(٣٩) فى معرض كلامه الى الرئيس جمال عبد الناصر قال السيد عبد الكريم زهود ما يلى : « طريق الوحدة العربية يجب أن يمر أولا فى القاهرة .. وكل وحدة عربية لا تمر أولا فى القاهرة ، انما هى أسلوب لتكتل قسم من الامة العربية ضد قسم آخر .. فكل طريق لا يمر فى القاهرة نعتبره طريقا خاطئا وليس خاطئا فقط وانما طريقا خطرا ... رفضنا الوحدة مع العراق وسنرفضها . وأنا اذا لم يكن فى الامكان الا هذه الوحدة .. سأناضل ضدها .. وسأناضل جدا لكى يمر طريق الوحدة بدءا فى القاهرة » « محاضر » صفحة ٤٣ .

بأنهم أرادوا الوحدة الشاملة ، وأنه شخصيا كان يفضل الاتحاد . أما قادة البعث فيجيبون بأنهم كانوا يريدون الاتحاد أيضا (٤٠) .. فمن الظاهر اذا ان أحد الطرفين يبتعد عن الحقيقة . اذ كيف أمكن للوحدة الاندماجية أن تقوم ان كان الطرفان الرئيسيان بين المتفاوضين يريدان الاتحاد ؟ . ان الوزير أحمد عبد الكريم يدين حزب البعث قائلا ان الحزب دعا فى سورية الى وحدة دون قيد أو شرط . لكننا لا نتفق مع الوزير فى هذا الرأى لأننا نعتقد أن حزب البعث ذهب الى القاهرة دون أن يحدد تماما ما يريد ! كل ما كان يريده هو قيام الوحدة ، لأن فى نجاح هذا السعى دعاية وتزكية للحزب ولاعتقاد الحزب بأن قيام الوحدة سيؤدى حتما الى استلامه الدور القيادي العقائدى لدولة الوحدة . أما الذى اراد الاندماج ، فهو الرئيس عبد الناصر دون غيره . ولو افترضنا جدلا أن البعث أرادها اندماجا بينما الرئيس يريدها وحدة اتحادية ، لما تحقق الا ما يريده الرئيس . فبفضلا عن قوة شخصيته ، نجد أنه كان يتكلم مفردا كمفاوض عن كل دولة مصر ، بينما مثل السوريين عدة وجهات نظر ضمن الخط الذى يتراوح بين الوحدة والاتحاد. بل أن خالد العظم تحفظ على الوحدة. أى انهم كانوا كتلتين أو ثلاثة رغم اجماعهم على فكرة قيام الجمهورية العربية المتحدة. ومن الطبيعى أن يكون صاحب الرأى المتبلور الواضح أقدر على فرض رأيه . ولو اراد الرئيس الاتحاد حقا لما استطاع أحد من كل ساسة سورية اقناعه بغير ذلك . لقد كان مطلقا فى فردية رأيه وتصرفاته . فبعد قيام الوحدة توافد عليه كل هؤلاء الساسة من سورية ، ومعهم رجالات العلم والدين ، يرجون منه تعديل سياسته انقاذا للوحدة قبل أن تصل الامور الى ذلك المنعطف بسنوات . فما استجاب لرأى أحد . اننا نؤكد ، أن الوحدة لم يكن ليقبلها الرئيس جمال عبد الناصر لو لم تكن اندماجية تعطيه كل ما يريد . ولو أراد الرئيس الاتحاد لضم صوته الى صوت خالد العظم الذى جاهر بمعارضته للاندماج . لكن عزل العظم عن كل نشاط فور قيام الوحدة ليثبت مرة أخرى أن الرئيس أصر على كلية الحكم .

ولننظر الى هذه الفكرة من زاوية أخرى : لو قامت وحدة اتحادية بين مصر وسورية ، لاحتفظت كل منها بقدر معقول من الشخصية والفردية ، بحيث يصبح للمعارضة منفذ الى انتقاد الحاكم وطريقة الحكم . واقرار قيام المعارضة بوظيفتها فى القيادة السياسية للدولة يعتبر اقرارا لمبدأ توزيع المسؤولية ولمبدأ فصل السلطات عن بعضها ، ولو الى حد ما . لكن الرئيس عبد الناصر كان يرفض هذا المبدأ من الأصل . وقد وصف مبدأ توزيع السلطات بانه خدعة قد ظهرت منذ دعوة

---

(٤٠) فى منشورات حزب البعث العربى الاشتراكى نجد النص التالى : « ... من هذه الاعتبارات والعوامل انطلق الحزب ... يعمل ويمهد للوحدة مع مصر ، وكان يرى لهذه الوحدة صيغة توفق بين متانة الارتباط وواقعيته ، اذ كان يسعى الى اقامة دولة واحدة اتحادية لا الى اتحاد بين دولتين » « نضال البعث » الجزء السادس ، صفحة ٤٦ ونجد ممثلى الحزب اثناء محادثات الوحدة يصرون على قولهم بانهم أرادوا الاتحاد دون الوحدة . انظر « محاضر » الصفحات ١٨،٥٧،١١٤،١٣٤-١٣٥،٢٨٢.

الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو له ، لم يكتب لهـا التنفيذ حتى اليوم . والرجل السياسى الذى يرى هذا الرأى لا يمكن له أن يرغب صادقا بنظام حكم اتحادى ، يسمح بقيام من يعارضه فى الدولة التى يرأسها . هذا وان الرئيس عبد الناصر كان يؤمن بصحة الخطوات التى يسيرها الى حد جعله يرفض أى تبديل أو تعديل . خلال احدى المناقشات علق الرئيس على قول أحدهم بقوله : ((**اذا كان هذا الموضوع انتو جايين تقوموا حكم عبد الناصر .. يبقى مافيش أبدا فايدة لأن نلتقى .. (٤١)))** وبذلك يضع الرئيس نفسه فى موضع المعصومين عن الخطأ ، الذين لا حاجة لتقويم ما قد يخطئون . وفضلا عن ذلك ، فان الرئيس عبد الناصر يرفض فكرة وجود حكومة ائتلافية ، فكيف يمكن له أن يوافق على اتحاد ؟ فالاتحاد يقضى بوجود مشاركة فى الحكم مثلما يحدث فى الائتلاف على أقل تقدير . ولقد بين الرئيس رأيه فى الائتلاف بوضوح حين قال : ((**أنا مش عايز اذوق .. الواحد يتكلم كده بصراحة.. لكن باقول لكم رأيى .. فى الحكومة الائتلافية .. لن تنجح . لا قيادة ائتلافية بتنجح .. ولا حكومة ائتلافية بتنجح .. (٤٢)))** .

بعد قيام الوحدة واتباع النظام الرئاسى كان يستطيع الرئيس توجيه دفة الحكم الى الوجهة الاتحادية التى يدعى أنه أرادها أصلا . فمن منعه من ذلك ؟ ومن هم المسؤولون من ساسة سوريا الذين رفضوا مبدأ المشاركة الذى يعرضه عليهم الرئيس وفضلوا الاستسلام التلقائى لفرديته المطلقة ؟ فى الواقع لم يتجه الرئيس الى الشكل الاتحادى من الوحدة انما بدأ على الفور بممارسة وتنفيذ كل الاجراءات التى تسد على كل سياسى سورى الطريق لاثبات وجوده فى قيادة دولة الوحدة . لقد سار الرئيس نحو وحدة اندماجية بلا حدود لكيلا تقوم لسياسى سورى قائمة من بعد .

قضية حل الاحزاب : بعد مرور ما يزيد على العام على الانفصال ، أنكر الرئيس عبد الناصر أنه اشترط حل الاحزاب لقبوله بالوحدة . ونحن نرى بطلان هذا الادعاء . فكتابات السيد هيكل واضحة كل الوضوح ، نورد منها القسم المتعلق بحل الاحزاب مرة ثانية للتذكرة :

((وقال جمال عبد الناصر :

ــ انى مستعد لقبول المبدأ ولكن على اساس ثلاثة شروط :

اولا ــ ...

ثانيا ــ أن يتوقف النشاط الحزبى توقفا كاملا ، وأن تقوم الأحزاب السورية بحل نفسها .

---

(٤١) ((**محاضر**)) **صفحة ١٣٤ .**

(٤٢) ((**محاضر**)) **صفحة ١٤٤ .**

...... ان صلاح البيطار هنا ، وصلاح البيطار ممثل لحزب البعث وهو من أكبر الاحزاب السورية ، فهل حزب البعث على استعداد لأن يحل نفسه ويوقف نشاطه الحزبى ؟ » .

وقد وردت أقوال هيكل فى صحيفة الأهرام أولا ، ثم فى كتاب « **ما الذى جرى فى سورية** » ثانيا ، ثم فى عدة مراجع مصرية من بعد ، منها كتاب « **عام فى ظل الانفصال** » . ولقد أكد ذلك فيما بعد صلاح نصر فى مذكراته (٤٣) وأكد ذلك هيكل مرة أخرى فى عام ١٩٨٨ فى كتاب سنوات الغليان (حلقة ١٢ تاريخ ١٩٨٨/١١/٥ صفحة ١٣ عمود ٥ من الأهرام) . ولو كان ادعاء الرئيس حقا لنفى أقوال هيكل منذ نشرها للمرة الأولى فى صحيفة الأهرام ولنفى أيضا ما كتبه المصريون الآخرون .

وندلل على بطلان ادعاء الرئيس من زاوية أخرى : منذ الاستفتاء فى ١٩٥٨/٢/٢٢ أصبح الرئيس المشرع الوحيد فى كل الجمهورية . وقد قام بوضع دستور كامل للبلاد دون ان يستمزج رأى أى مرجع سورى مسؤول . فلماذا لم يشر فى هذا الدستور الى حرية الاحزاب ؟ هذا وان قانون حل الاحزاب صدر فى ١٩٥٨/٣/١٢ ، أى بعد صدور الدستور المؤقت بأسبوع كامل . وهذا يعنى بعد أن خول الدستور المؤقت رئيس الجمهورية بسلطات واسعة جدا ، كما بينا فى الفصل المتعلق بذلك . فمن كان يستطيع بعد ذلك منع الرئيس من السماح للاحزاب بمتابعة نشاطها ؟ وان كانت الاحزاب السورية قد وافقت على حل نفسها تلقائيا ، فلماذا أصدر الرئيس قانونا يفرض على الأحزاب أن تحل نفسها ؟ انه اصدر القانون لكيلا يترك لعودة الأحزاب أى منفذ . فحل الأحزاب التلقائى لنفسها لا يمنع عودتها للنشاط الا بصدور القانون الذى يغلق فى وجهها كل باب . ولا يجوز تقبل الحزب الشيوعى كذريعة لأن قانون حل الأحزاب لم يطله ، اذ لم يكن قد سمح بنشاطه رسميا فى أى عهد من العهود .

ثم اننا نجد المادة ٧٢ من الدستور المؤقت تطالب بتكوين اتحاد قومى ، يضم كل الفعاليات السياسية لدى الشعب . فكيف يمكن تفسير التناقض بين ضرورة وجود كل الفعاليات السياسية ضمن هذا الاتحاد ، وبين موافقة الرئيس على وجود أحزاب سياسية ؟ بل اننا نسأل ، لماذا لم يطلق الرئيس النشاط الحزبى فيما بعد ، ان كان تأخر فى اكتشافه لخطأ حل الاحزاب ؟ .

ولو كان الرئيس يحبذ المشاركة فى الرأى ويؤمن بضرورة النشاط الحزبى ، لسمح به لديه فى مصر ، ولو بحدود على الأقل . وان تأميم الصحافة ، ثم حصر اجازات العمل الصحفى بالاتحاد القومى التثبت بأن الرئيس كان يرفض وجود أى

---

(٤٣) «محاضر» صفحة ١٢٥ .

ناقد لسياسته وأى شريك ، فكيف يريد بعد ذلك ان يصدق الناس ، أن حل الأحزاب جاء عن غير ارادته هو بالذات ؟

ان حل الاحزاب أمر خاطىء تحجرت ارادة الرئيس على تحقيقه . وبحل الأحزاب غابت المعارضة ، التى يمكن وصفها بأنها الضمير الحى فى بنيان الأمة . وقد ادى كبت المعارضة الى أن تنقلب الى نقمة مستترة ، والى نوع من التقية تتآكل بفعلها جذور فكرة الوحدة .

ومن رجالات مصر الذين تعرضوا لأسباب الانفصال اللواء عبد المحسن أبو النور. ففى حديث له فى مارس ١٩٨٨ فى مجلة آخر ساعة نسب الانفصال الى نوعين من الاسباب :

١ ــ اساءات الوزراء السوريين بتصرفاتهم فى سورية . ويضرب على ذلك مثال تصرفات وزير الاصلاح الزراعى فى سورية مصطفى حمدون الذى لم يعدل لدى تنفيذ نصوص قانون الاصلاح الزراعى . فالوزير كان يختار أخصب قطعة ارض فيصادرها ويترك الباقى للمالك القديم . وهذا يخالف نصوص القانون ويزيد من ثورة ونقمة أصحاب الارض .

٢ ــ الروتين الذى كان سارى المفعول فى مصر . فبهذا الصدد يقول أبو النور : **((البيروقراطية المصرية هى أخطر الازمات او هى الداء الكامن فى النفوس . وقد اساءت البيروقراطية المصرية كثيرا للوحدة .. فالانسان السورى يستطيع ان يدخل الى مكتب رئيسه فى أى لحظة ويأخذ قراره فى يديه .. ويستطيع اى سورى ان يلتقى برئيس الجمهورية فى أسرع وقت بعكس الحال هنا فى مصر ... هذه البيروقراطية كانت غريبة على السوريين ولم يفهموها ... فبعد الوحدة أصبحت دمشق لا تأخذ قرارا انما تنتظر القرار من القاهرة)) .**

ان جوابنا على اساءات الوزراء السوريين هو أن الرئيس كان يعرف كل شاردة وواردة من افعال وتصرفات وزرائه وخاصة البعثيين الذين كانوا أحد اهدافه . وصلاح نصر يؤكد علم القاهرة بتصرفات الوزير حمدون الانتقامية الجائرة . فلماذا لم يضعه الرئيس عند حده ؟ . ولقد اجابنا صلاح نصر على هذا السؤال حين قال أن الرئيس اراد انغماس البعثيين بالاخطاء تمهيدا للتخلص منهم .

واما ما قاله أبو النور عن الروتين فيثبت معظم الشكاوى السورية من تصرفات القاهرة التى تركت دمشق بدون سيادة على أى قرار . ونضيف متجاوزين حدود هذا الكتاب ومؤيدين لما قاله اللواء أبو النور عن الروتين بقولنا : اذا لم تقتل مصر الروتين ، قتل الروتين مصر . ومعظم الرجالات هناك يعرفون اذاه ولكننا لا نرى سوى الكلام . لقد غدا الحديث عن اذى الروتين نوعا من أنواع المخدرات من أجل تنويم الرغبة فى تصحيح الضلال .

وجهــة نظر محمود رياض :

من الشخصيات المصرية الهامة التى عالجت أســباب الانفصال نذكر محمود رياض ، ســفير مصر فى ســورية منذ شهر آذار ١٩٥٥ حتى قيام الوحدة . وبقى فى دمشق بعد اعلان الوحدة مستشارا للرئيس عبد الناصر فى القصر الجمهورى . ولقد انقلبت مكانة محمود رياض فى قلوب السوريين منذ قيامالوحدة . ففى حين قلده السوريون وســام الاستحقاق السورى من الدرجة الأولى فى ١٩ آب ١٩٥٥ نجدهم تحولوا عنه حين انقلب مستشارا حيث تســلط على القرارات فى الوزارات السورية فكان يعترض عليها أو يحتجز قسما منها ويؤخر وصول الباقى منها الى القــاهرة .

يبدأ محمود رياض فى معالجته لأسباب الانفصال باستقالة البعثيين وعودتهم الى دمشق . فبعضهم بدأ يعمل ضــد الوحدة ، ولكن صــلاح البيطار بقى يطالب بتصحيح الأوضاع انقاذا للوحدة . وبذلك يعترف محمود رياض بوجود أوضـــاع « **غير صحيحة** » ولكن بشـــكل غير مباشر . ولا يذكر لنا محمود رياض أن الرئيس أو غير الرئيس حاول التفاهم مع صلاح البيطار تشجيعا له على خط الولاء للوحدة انما استمر على تنفيذ مخطط غير عابىء بكل احتجاج .

ويقول محمود رياض أن الصراع لم يكن بين حزب البعث وعبد الناصر انما بين الســوريين انفسهم لأن « **القوى غير البعثية كانت ترفض سيطرة البعثيين على الحكم فى سورية ومن هنا كان الصراع حول الحكم فى سورية فى ظل وحدة اندماجية ونظام رئاسى وقيام تنظيم سياسى يهدف الى ضم كافة الفئات ، وكان ذلك كله يشكل قمة التناقض وأصبحت الوحدة فى كف القــدر** » اذن فمحمود رياض يؤيد الأخطــاء فى الوحدة الاندماجية والتى اثبتنا انها تمت حسب راى الرئيس عبد الناصر ، ويؤيد ان النظام الرئاسى وفكرة الاتحــاد القومى هى قمــة التناقض ... وهى اذن ارادة الرئيس الذى جعل الوحدة فى كف القدر ، فالرئيس وضع نفسه فى قمة نظام رئاسى لا يطاله أحد ، وهو الذى يخضع له كل عضو فعال ..... وغير فعال فى الاتحــاد القومى كما أوضحنا فى الفصل الخاص بذلك .

ويستطرد محمود رياض قائلا : « اذا رجعنا الى الطبيعة البشرية نجد أن من ينال حقوقه كاملة ، بل وتحقق له الدولة مكاسب سياسية واجتماعية واقتصــادية فانه يعتبر ذلك حق على الدولة ولا يرى ان عليه أى التزام للوقوف بجانب الحــكم الذى حقق له هذه المكاسب . أما القوى التى ترى انها فقدت بعض امتيازاتها فانها ترن الطبول وتعلو اصواتها وتندد بسوء الحكم وفساده » .

نرى من ذلك أن محمود رياض يوجه اللوم الى فئات السوريين المســتفيدين الذين استفادوا صامتين جاحدين ، بينما علا صــوت الســوريين المتأذين اعتراضا

وضياعا . وهذه نظرة مادية بحتة لم يعد لها علاقة بالعواطف والقيم الوطنية فى النفوس . ولكننا لو اتبعنا ذات اسلوبه المادى الديالكتى لأمكن لنا اثبات خطئه فى هذه النقطة .. فالمستفيد والكاسب من ظروف الوحدة لن يقف خاملا انما سيعترض على أى إتجاه آخر . والمحصلة الحسابية للمستفيد والمتأذى تحدد بعدئذ مصير الوحدة . أى أن حصول الانفصال هو دليل حسى على أن الاذى الذى لحق باقتصاد سورية من اخطاء حكم الوحدة فاق الفائدة . وهذا التحليل هو الاسلم وهو المقبول .. مع العلم اننا لا نرضى لتحليل قضية الوحدة الوطنية والقومية من خلال جمع وطرح ارقام .

ثم يتعرض محمود رياض الى حملة الشائعات التى اتهمت مصر باستغلال سورية واتهمتها أيضا بالتخطيط للسيطرة على الجيش السورى . لكنه يستدرك بوضوح حين يقول : « وهذا لا يعنى اطلاقا أن الشائعات وحدها يمكن أن تسقط حكما أو نظاما قائما خاصة اذا كان على رأس هذا النظام شخص كجمال عبد الناصر اكتسب ثقة الجماهير فى مصر وفى العالم العربى » . بذلك يعترف محمود رياض بأن الانفصال لم يحصل نتيجة الشائعات ، انما نتيجة للاخطاء التى نوه اليها بنفسه قبل عدة سطور .

بعد ذلك يصف لنا محمود رياض زيارة الرئيس تيتو للرئيس عبد الناصر فى دمشق وكيف اشار تيتو الى الشائعات عن تشكى المواطنين فى سورية من حكم الوحدة . ثم يصف لنا رحلة الرئيسين معا برا الى اللاذقية واحتفاء الشعب بهما فى كل مكان الى حد حمل الشعب لسيارة الرئيس . وعلق وزير خارجية يوغوسلافيا على ذلك بقوله انه « لم يكن يتصور انه سيشاهد فى حياته مثل هذه الجموع الضخمة وهذه الاستقبالات الحماسية التى ليس لها نظير » . ويتابع محمود رياض تعليقه على تلك الصورة الجماهيرية بقوله : « وقد اردت بذكر هذه الواقعة أن اشير الى أن حماس الجماهير للوحدة كان يرتكز أساسا على شخصية عبد الناصر التى تحولت الى اسطورة يتغنى بها الشعب العربى فى ذلك الوقت » . وتعليقنا على هذه الصورة ذو شقين :

— ان الحماس الجماهيرى للشعب السورى جامح وصادق . ولولا أن الاخطاء اثناء حكم الوحدة بلغت فى حجمها ما طغى على هذا الاندفاع والحماس لما أمكن لحركة ٢٨ أيلول أن تؤدى الى انفصال الوحدة .

— ان الحماس الجماهيرى خاضع دوما للتسيير من قبل الاجهزة الاعلامية والمخابراتية . ففى غياب امكان توضيح الاخطاء فى دولة الوحدة على الملأ ، كما كان الأمر عليه فى سورية ، وفى حضور اجهزة المخابرات التى تفعل كل ما فى

وسعها لانجاح تظاهرات الفرح والتأييد يمكن تحريك الجماهير الطيبة الى حيث يريد الحاكم .

ويذكر لنا محمود رياض اعتراض الوزير السورى السابق الدكتور حسنى الصواف على فكرة التأميم والقرارات الاشتراكية . فاذا به ينقل من وزارة الاقتصاد الى منصب محافظ البنك المركزى . ويعقب محمود رياض على ذلك : « وقد تأكدت صحة الرأى الاقتصادى لحسنى الصواف فقد كانت نتيجة التأميم أن تحول القطاع الخاص السورى الى اقامة صناعات عديدة خارج سورية وخاصة فى لبنان وادى ذلك الى دعم الاقتصاد اللبنانى على حساب الاقتصاد السورى » .

ويختتم محمود رياض دراسته للانفصال واسبابه بسرده لتطور شكل الحكم : « وفى هذه الظروف الحرجة التى كانت تحتاج الى دعم الموقف فى الاقليم السورى حدث العكس تماما . فقد دار بحث فى القاهرة حول قيام حكومة موحدة وكان ذلك يقتضى الغاء المجالس التنفيذية ، أى عدم وجود حكومة فى دمشق . وكان ذلك يبدو غريبا على السوريين فقد قبلوا أن تكون القاهرة عاصمتهم بدلا من دمشق أما أن يفقدوا حكومتهم فهو أمر لا يستطيعوا استساغته . وكان المواطن السورى قد اعتاد على أن يطلب مقابلة الوزير المختص لحل مشاكله وكانت ظروف الحياة فى سورية وقلة عدد السكان تساعد على البساطة فى التعامل » .

اذن نرى أن محمود رياض ، مهندس الوحدة من جانب مصر يعترف بأن تصرفات الرئيس لم تتماش مع الاتجاه المطلوب انما لجأت الى عكس ما يتطلبه المنطق ويحتاجه الموقف . بل ان الرئيس حين لمس خطأ حل المجلس التنفيذى فى سورية وتأذى المواطن السورى من ذلك لم يرجع الى جادة الصواب بالعودة الى الطريق الذى يريده كل السوريين ، انما أمعن فى تصعيد الخطأ بمزيد من المركزية ومن حرمان السوريين من أى مشاركة فى أخذ القرارات الخاصة بهم .

أما آخر كلمات محمود رياض فى تلك الدراسة فهى : « هذا ، وبعد اكثر من ثلاث سنوات على قيام الوحدة ، لم يتحقق الاندماج بين البلدين كما كان مفروضا ، بل على العكس تجمع من الاسباب ما يكفى مبررا لحدوث الانفصال وأصبح واضحا أن حدوث هذا الانفصال هو مسألة وقت فقط » (٤٤) .

وجهة نظر عبد اللطيف البغدادى :

تعرض البغدادى ، وهو واحد من رجال الثورة الاصليين ، لأسباب الانفصال. وفى مذكراته كرس لأحداث الوحدة بابين كاملين . وصف البغدادى الممارسات السلبية

---

(٤٤) نشرت الدراسة فى جريدة الاتحاد الخليجية بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣٠ .

التى عاناها من طريقة عبد الناصر فى حكم دولة الوحدة منذ عينه رئيسا للجنة الثلاثية التى كلفت بتذليل العقبات أمام الوزارات التنفيذية السورية من أجل دفع عملية التطور والتصنيع هناك ، ولقد تحدثنا عنها فى أول فصل « **محاولات الاصلاح** » . يقول البغدادى : « **وعينت رئيسا لتلك اللجنة ولم يحدد لها اختصاصات واضحة أو أية مسؤوليات ، ولم تتضح سلطاتها كذلك . وكان لابد لها من الرجوع الى القاهرة فى أغلب القرارات التى ترى ضرورة صدورها** (٤٥) » . ثم وصف البغدادى كيف اتصل مختلف الصحفيين المصريين الموجودين فى سورية باللجنة الثلاثية واعلموا أفرادها بخوف السوريين وبعدم اطمئنانهم اعتبارا من مضى أقل من عام واحد على اعلان الوحدة (٤٦) . وبعد أن توضح للبغدادى عدم الجدوى فى عمل اللجنة الثلاثية عاد الى القاهرة وبقى فيها دون أن يسافر الى دمشق . ويتابع البغدادى حرفيا : « وتعمدت البقاء فى القاهرة دون العودة ثانية الى دمشق حتى لاحظ جمال ذلك وسألنى عن السبب فى عدم سفرى اليها ، وصرحت له أن وجود اللجنة هناك دون أن تحدد سلطاتها ومسئولياتها رغم وجود نائبين للرئيس بها يضعف من هيبتها ويقلل من قدرتها على انجاز ما هو مطلوب منها . وأن الرجوع الى القاهرة فى أغلب القرارات التى تتخذها ليس عمليا بل ومعطلا للعمل أيضا ، ولكنه لم يشأ أن يفسر لى الأسباب التى دفعته لاتخاذ هذا الموقف من اللجنة ، ولم يحاول أن يعدل عنه ـ كذلك ، واستمر الوضع قائما ورأيت أن استمر على موقفى وبقيت فى القاهرة حتى اكتوبر من نفس العام حين اصدر جمال قرارا جمهوريا بتعيين عبد الحكيم حاكما لسوريا وقد فوضه سلطات رئيس الجمهورية (٤٧) » .

ثم ينتقل البغدادى بعد ذلك الى تلك الجلسة العاصفة للوزارة المركزية بعد استقالة الوزراء البعثيين والى « **المناقشة الساخنة** » بين الرئيس عبد الناصر والوزير السورى أحمد عبد الكريم ، فنجد فى كلمات البغدادى تأييدا لمصداقية الصورة التى رسمها لنا الوزير السورى من قبل . وينقل لنا البغدادى بشكل عنوان صغير تلك الجملة الهامة التى القاها الرئيس خلال الدقائق الأولى من افتتاح الجلسة وهى: « **اللى مش عاجبه يمشى** » . ويعلق البغدادى على تلك الجملة فيقول :

« وفى مساء يوم السبت ٢ يناير ١٩٦٠ ، فى اجتماع الحكومة المركزية ، بدأ جمال الجلسة بقوله « اننى أحب أن اخبركم عن استقالة الاخوان الذين قدموا استقالتهم » . ثم بعد فترة صمت استطرد وذكر أنه هو بحكم الدستور المسئول الأول أمام الشعب وليس هناك احد غيره مسئولا ، وهو الذى يختار الوزراء

---

(٤٥) « مذكرات البغدادى » جزء ٢ صفحة ٥٧
(٤٦) « مذكرات البغدادى » جزء ٢ صفحة ٥٩
(٤٧) « مذكرات البغدادى » جزء ٢ صفحة ٦٤/٦٥

ليتساونوا معه فى حدود السلطة التى يمنحها هو لهم ، ومن لا يعجبه هذا الوضع « فليمشى » — هكذا جاءت على لسانه . وكان يهدف من هذا القول الرد على الوزراء السوريين الذين يرددون انهم غير مشتركين فى ممارسة الحكم . والرد أيضا على أكرم والآخرين الذين يذكرون ان مجلس قيادة الثورة لا يزال قائما . وان أعضاءه تتفق فيما بينها على المسائل المختلفه قبل الاجتماعات . وان هذه الاجتماعات مع الوزراء ما هى الا اجتماعات صورية فقط بغرض تغطية الشكل (٤٨) » .

ويتابع البغدادى :

« وبعد ذلك رفعت الجلسة للاستراحة . وجلست مجموعتنا مع بعضها كما جرت العادة من قبل . ودار الحديث بيننا حول ما اثاره جمال فى الاجتماع . ولما قلت انه كان عنيفا عندما قال انها مسئوليته بحكم الدستور واللى عاجبه — عاجبه — واللى مش عاجبه يمشى مع السلامة — ذكر انه رغب بذلك أن يفهم الوزراء السوريين أن موضوع المشاركه فى الحكم الذى يتحدثون عنه غير وارد وبعيد المنال (٤٩) » .

وتحدث البغدادى عن الشائعات التى « بدأت تنتشر وتتردد على أن هناك رغبة من شعب سوريا فى الانفصال أو أن ما يجرى بها سيؤدى فى النهاية الى الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة . وكان ما يتردد هناك من شائعات يصل الى جمال وعن تردى الوضع كذلك وعدم شعور أفراد الشعب السورى بالأمن فى ظل تلك الأوضاع. لكن جمال كان دائم الاطمئنان ومعتقدا أن شعبيته بين الجماهير السورية لها من القوة والوزن الى حد أن تقف حائلا دون ما يعتقده الآخرون . وأن هذه الشعبية هى الكفيلة بضمان الاستقرار هناك . وكان دائم التعبير بهذا المعنى عندما يذكر أمامه هذا التدهور الجارى فى الاقليم الشمالى . ولم يكن على ما يظهر مقدرا مدى خطورة الحال وما وصل اليه هناك (٥٠) » .

وأخيرا لخص البغدادى أسباب الانفصال فكتب تحت عنوان : **« اخطاء » (٥١) :**

« ولا شك أن هناك أخطاء تسبب عنها تدهور فى قوة الوحدة وكان يمكن تداركها وعلاجها خاصة تصرفات السراج فى سوريا والطرق البوليسية التى كان يتبعها وتذمر الشعب السورى منها حتى أطلق عليه اسم السلطان عبد الحميد .

وكان جمال يعلم ما يفعله السراج وضيق الشعب السورى وشكواه من هذه الافعال . ولكن جمال كانت له طريقته الخاصة فى معالجة مثل هذه الأمور . وكان

---

(٤٨) « مذكرات البغدادى » جزء ٢ صفحة ٦٧
(٤٩) « مذكرات البغدادى » جزء ٢ صفحة ٦٨
(٥٠) « مذكرات البغدادى » جزء ٢ صفحة ٧٢
(٥١) « مذكرات البغدادى » جزء ٢ صفحة ١٢٠-١٢٢

يعتقد انه بالصبر ومع الوقت يمكن حلها ـ هكذا كان يردد دائما عندما تواجهه بعض المشاكل . ولكن هناك بعض الأمور ان لم تعالج فورا فغالبا ما يترتب عنها اضرار بالغة.

وكان هناك أيضا خطأ آخر جسيم ساهم فيما حدث فى سوريا وهو طريقة ادارة دفة الجيش واموره . وعبد الحكيم كان عادة يترك الامور لمساعديه . وهم كانوا يتخذون ما يرون من قرارات . واغلب مساعديه قل ان يحسنوا التصرف . وقد ادى تصرف البعض منهم فى سوريا الى جرح كرامة وكبرياء كثير من الضباط السوريين . وكثيرا ما كنا نسمع قصصا تؤكد هذا المعنى وكانت تبلغ الى جمال .. وانه لمن الغريب ان يعلم جمال كل هذا كما كان يعرف أخطاء السراج ولم يحاول معالجة تلك الموضوعات ووضع حد لها رغم استمرارها وتكرارها .

اسلوب جمال فى الحكم :

ولا يفوتنى كذلك ان اذكر ان من ضمن الأسباب التى أوصلت الحال الى ما وصل اليه هو أسلوب جمال فى الحكم . فالشعب لم يكن له دور ايجابى فى السياسة التى ترسم له .. وكان هذا الوضع له خطورته فى سوريا ومصر على السواء . ولم يكن هناك تنظيم سياسى اللهم الا تنظيم الاتحاد القومى . وهو نفسه كان تنظيما فاشلا ولا يشارك فى وضع السياسة العامة للبلاد . وحتى قراراته نفسها أن اتخذ قرارا لم يكن ملزما لأحد . ومجلس الأمة الذى له سلطة الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة كان قد أصبح أضحوكة الجميع . ولم يكن يباشر صلاحياته بل وصوته لم يكن مسموعا على الاطلاق ـ والصحافة لم تكن تقوم بدورها الطبيعى فى ابداء الرأى الحر ومناقشة ما كان يجرى من اخطاء وانما اقتصر دورها فى الغالب على التمجيد والتهليل للحاكم . وأصبح السباق بين الكتاب فيها على التقرب اليه عن طريق الزلفى والنفاق . وكانت هناك محاباة زائدة لضباط الجيش الذين تركوا خدمته . فقد أصبح لهم الأولوية الأولى فى شغل المناصب الرئيسية فى الشركات أو التعيين فى سفاراتنا بالخارج . والشعب كان ينظر الى ما يجرى من حوله ولا يملك من أمره شيئا الا ان يعلق على ما يجرى كعادته بنكاته وقفشاته لينفس بها عن نفسه وعما يعتمل فى صدره من الام وحسرة . ومتخذا لنفسه موقفا سلبيا من تلك المجريات حتى أصبح فى جانب والحاكم فى جانب آخر وبعيدا عنه .

تلك كانت هى حقيقة الوضع وليس ما كنا نقراه فى الصحافة أو نسمعه فى الاذاعة من أغان كلها مدح وثناء وتمجيد فى حكمة الحاكم وقدرته وعدالته . ولم تكن أيضا ما كنا نلمسه فى الاجتماعات الشعبية وما يردده الآلاف من جماهير الشعب التى جمعت لأداء الدور المطلوب منها . وكان كل ما يجرى من صور حولنا لا تمثل الواقع الأليم انما تمثل نفاقا للحاكم وخداعا للشعب ذاته » .

بعد ان اوضح لنا السادة عبد اللطيف بغدادى ومحمود رياض وعبد المحسن ابو النور ، وهم ثلاثة من الصف الأول فى السياسة الناصرية ، الاخطاء الأساسية فى حكم الرئيس عبد الناصر أثناء أعوام الوحدة مع سورية ، نجد أنفسنا ملزمين بطرح سؤال آخر على السيد محمد حسنين هيكل : لماذا أهمل هو كل هذه الأسباب حين عالج أسباب الوحدة بالرغم من انها ملموسة ومحسوسة وواضحة وضوح الشمس ؟ بل لماذا فلسف بطريقة زئبقية أسبابا أخرى للانفصال ليست هى باسباب محسوسة ، ولا هى تحدد مسؤولية عبد الناصر ، انما صيغت بذكاء ودهاء من أجل تبرئة عبد الناصر من كل اخطائه ؟ ألم يعرف هيكل بهذه الأسباب وهو الذى كان يحوم ويعوم فى ذات الاجواء التى يتواجد فيها هؤلاء الرجال من منفذى سياسة مصر ؟ الم تطرق آذانه وتتلمسها اصابعه بالرغم من انه بحث عن الوثائق من انحاء المعمورة وبالرغم من انه أطلع على كتابات وأرشيفات وملفات لا يتوفر القاء النظر عليها لأى انسان ؟ وما هى الدوافع الحقيقية التى الزمت هيكل بالتحليق الدائم فى طبقات الضباب ؟

قبل أن نختتم مناقشة أسباب الانفصال نود الاشارة الى أسلوب مؤسف لجأ اليه الرئيس عبد الناصر فى تعامله مع السياسيين ، الا وهو بث الفتنة بين الزملاء والاصدقاء . والفتنة أشد من القتل . ولا نستغرب أن يكون هذا التصرف من الأسباب الأساسية ، ولكن غير المباشرة التى أسهمت فى فك الوحدة ، وسنضرب على ذلك مثالا :

كل باحث موضوعى يجد ضمن كل حكومة فى العالم المتحضر والمتأخر حدا أدنى من التفاهم بين مختلف الوزراء . وليس بالأمر المستبعد بل من الطبيعى وجود اختلافات فى الرأى وفى المصالح . ولكن ذلك لا يبلغ حد نصب الفخاخ وتدبير المكائد من قبل رئيس حكومة بين وزير من وزرائه ووزير آخر ، أو الوزراء الآخرين . وهذا الجو من « مؤامرات القصور » هو بالذات الذى تميزت به حكومات الرئيس عبد الناصر اذ كان يتلذذ على ما يبدو من تصفية كل وزير لا يخضع لارادته بدون قيد أو شرط . وكان يحرص على بذر الشقاق بين الوزراء غير المرغوب فيهم ، ثم يؤلبهم على بعضهم ثم يشرع بحرقهم اعلاميا لتتقلص القاعدة التى يقفون عليها . وفى نهاية المطاف يجهز عليهم الاجهاز الاخير . وهكذا استهلك كل وزير من الوزراء السوريين الذين وضعوه على رؤوسهم ووقفوا معه فأقاموا الوحدة .

ومن الأمثلة الحية لما كان يحصل هو ما كان بين السيدين الوزيرين أحمد عبد الكريم وطعمة العودة الله . فكلاهما كان عضوا فى مجلس القيادة للجيش السورى ، وكانا رفاق سلاح وأصدقاء فى العمل وفى الحياة العائلية . بل كانا ضمن تلك الفئة المستقلة فى مجلس قيادة الجيش المحسوبة خارج نطاق الحزبيات .

خلال ممارسة الوزير احمد عبد الكريم لمسؤولياته فى وزارة الشــؤون البلدية والقروية فى الاقليم الشمالى بقى طعمة العودة الله ضابطا فى الجيش . وبعد سير الأمور فى الوزارة لمس عبد الكريم جملة المساوىء فى الحكم وأصبح يتحدث عنها مع زملائه بل مع الرئيس عبد الناصر بالذات . وبذلك جعل نفسه مرشــحا للعزل . ولقد كان فى وســـع الرئيس اقالته بجرة قلم . لكنه لم يلجـأ الى ذلك الطريق المستقيم الذى يسمح للوزير بالحفاظ على كرامته انما عزله بانتدابه الى الوزارة المركزية حيث لا يستطيع البت بأى امر من الأمور ذات الشأن . واحتفظ عبد الكريم بذات الحقيبة الوزارية للشــؤون البلدية القروية ، لكنه فوجىء بانتداب صـــديقه الحميم طعمة العودة الله خلفا له فى وزارته السابقة بدمشق .

وخلال عملية تسليم الوزارة واستلامها ثارت اشاعات مجهولة المصدر ومشبوهة الهدف تفيد بأن عبد الكريم يمتنع عن انجاز عملية تسليم الوزارة ، ولقد قالها طعمة مباشرة لعبد الكريم الذى سارع بالتسليم وانطلق الى القاهرة على الفور . فى شهر آب ١٩٥٩ كلف الرئيس عبد الناصر الوزير عبد الكريم بالقيام بجولة استطلاعية فى جميع محافظات الاقليم الشمالى لمتابعة مشاريع وزارة طعمة العودة الله . لكن طعمة لم يرتح لجولة صديقه التى بدت وكأنما هى لكشف أخطائه ... وأشعر صديقه بذلك مما جعل عبد الكريم يتحاشى زيارة صديقه القديم اذ انقطع الود . ولم يكن عبد الكريم ليستطيع الغاء جولته حفاظا على شعور صديقه لأن رد فعل عبد الناصر ســـيكون موجعا . وفى أثناء الجولة فوجىء عبد الكريم بأن الصحف فى مصر كانت تنشر أخبار جولته ، بلّ تنشر عن لسانه تصريحات لم يتفوه بها اطلاقا مما استفز شعور صديقه طعمة . وبلغ التباعد ان اعتذر عن حضـــور حفلــة عشـــاء أقيمت خصيصا له والعبد الكريم .

ويذكر عبد الكريم بأسى بالغ جلوسه مرة مع عائلته فى فندق بلودان حيث كان على طاولة أخرى اصدقاؤه وزملاؤه طعمة العودة الله ، واحمد حنيدى واكرم ديرى وجادو عز الدين ووفيق اسماعيل والفريق جمـــال فيصل ، فلم يحاول أى منهم الاقتراب منه أو السلام عليه . ويختتم السيد عبد الكريم هذه الحادثة التى حزت فى قلبه بقوله : ((**وأيقنت منذ ذلك الوقت بان الرئيس عبد الناصر نجح فيما لم يقدر عليه الاستعمار ، الا وهو تدمير العناصر التى استطاعت ان تقف فى وجه المؤامرات على سورية منذ ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٨ ... كما استطاع الايقاع بين اعز الاصدقاء وبين رفاق السلاح والدراسة مستخدما فى ذلك جميع الوسائل ومعتمدا على أثارة الغرائز الفردية والانانيات الشخصية والاغراءات المتعددة ليبعد الأخ عن أخيه ويعزل**

كل من تعاونوا معه على أصدقائهم ثم يتركهم ليحطموا بعضهم البعض ويوجه الراى العام ضـــدهم (٥٢))) .

ومن صلاح نصر نقتطف فقرة سبق أن علقنا عليها : فلقد بين نصر فى مذكراته حينما تناول مؤامرة الملك سعود على حياة عبد الناصر أن الرئيس حين كشــف أمر المؤامرة على الملأ نسب كشفها الى السراج متعمدا أغفــال دور مجلس قيادة الجيش السورى الذى هو سلم خيوط المؤامرة الى السراج . ويخلص صلاح نصر الى قوله : **((والواقع ان عبد الناصر أراد أن يحدث انقســـاما فى المجلس فأثار الغيرة داخله باسناد فضل كشف المؤامرة الى عبد الحميد السراج فقط . وهذا الاســلوب كثيرا ما استخدمه عبد الناصر مع زملائه فى الحكم فى مصر (٥٣))) .**

انها طريقة معيبة تعلمنا جميعا الاشمئزاز منها خلال الســـــنوات الأولى من مدارسنا الابتدائية . هذا والو رمينا جدلا بالقيم الاخلاقيـــــة عرض الحائط فلربما وجدنا ما يبرر استخدام أسلوب الدس والنميمة للايقاع بين الخصوم والاعداء ... فهل نظر الرئيس الى من البهم على بعضهم البعض من سياسى وضباط سورية كما ينظر المرء الى عدو ؟ .

دور السوريين فى الافساد : ولقد اسهم السوريون فى الاساءة الى دولة الوحدة بتوجيه اللطمات لبعضهم البعض فى السر والعلانية . بل لقد تجسس بعضـــهم على البعض الآخر وكتبوا التقارير ولعبوا ادوارا قذرة . لكن دورهم هذا لم ينطلق فقط من منطلق الانتهازية والاستفادة الشخصية انما اعتمد أيضا على التبرير الذى قربه من فكرهم ، فسهل عليهم اقترافه ، الرئيس عبد الناصر حين قال لهم بأن اعلامه بحقائق تفكير زملائهم يفيد فى الوصول الى الهدف الوطنى الحقيقى الوحدوى . لكننا بالرغم من ذالك لا نستطيع الا ادانة هؤلاء السوريين الذين انحدروا بأنفســـهم الى الحضيض . ولكن لا يجوز لنا تبرئة الرئيس من ذلك كما لا يجوز تجريد هذه الصورة المشينة التى اتصف بها البعض لنعممها على جميع السوريين . فلو كان الأمر كذلك لما أمكن لسورية الوقوف هذه الوقفة الجريئة تجاه رئيس جبار دخل الى ثنايا سورية حتى نقى العظـام . ونحن اذ نندد بتصرفات الســـوريين المماثلة لرجال الرئيس لا يسعنا الا أن ننوه لما قاله عبد اللطيف بغدادى وغيره عن ارتماء قدامى الســـياسيين المصريين من أجل اكتساب ود وصداقة الموظف الايطالى بوللى ، الذى وصـــل الى درجات عليا من النفوذ فى بلاط الملك فاروق . فهل تقع المسئولية فقط على المتزلفين

---

(٥٢) ((كريم)) صفحة ١٣٤ .

(٥٣) ((نصر)) صفحة ١٣٤ .

ام تقع بالدرجة الأولى على الملك الذى وضـــع بوللى جسرا ســـالكا بينـه وبين الساسة (٥٤) ؟ .

تفتت السوريين ولجوؤهم الى عبد الناصر :

أصر مختلف الكتـاب التابعين للرئيس عبـد الناصر كمـا رأينا على ان تفكك السوريين واختلافهم مع بعضهم البعض هو الذى جعلهم يصرون على الوحدة التى تضمن سلامتهم من غضبة جماهير الشعب السورى المطالب بالوحدة . ولقد فندنا خطأ هذه النظرية فى الكتاب حين قلنا ومازلنا نقول انه كان بامكان ساسة ســورية لو أرادوا تخفيف حدة الاندفاع الى براثن الوحدة بفتح منفذ صــغير للاعلام الذى يطالب بشيء من الروية والتؤدة ودراســة خطوات الدخول الى الوحدة . ولو ترك لخالد العظم ، الذى لا يشك الشعب فى وحدويته ووطنيته المجال لابداء التحفظات البناءة على « سلق » الوحدة الاندماجية لما حصل ما حصل بذلك الشكل . لكننا هنا نريد طرح تساؤلين :

لماذا اخمد السواد الأعظم من السوريين على اختلاف مشاربهم كل صــوت ناقد للدمج غير المدروس ؟ . وهل الحزبيات واختلاف المشـارب هى السبب ؟ . كلا ! .. فاختلاف المشارب فى سورية وتعدد الآراء وتعددية الاتجاهات السياسية بل حتى الكفاح المتبادل من أجل المصالح الخاصة فى ظل صحافة حرة تكشفها حين تستفحل ليست عيبا ولا تعبر عن التفكك انما هى عكس ذلك . فهى الاثبات الواقعى لوجود حد أدنى ومقبول من ديموقراطية وصلت بسورية الى مستوى اقتصـــادى واجتماعى جيد دون الاستعانة بأموال المساعدات والاحلاف . وفى ظل هذه التعددية حافظت سورية على استقلال لا يوافق عليه الاســـتعمار الحديث فدفعها الى قبر الديكتاتورية الكلية . هذا ولو نظرنا فى هذا العالم الفســيح لما وجدنا أية دولة من اللواتى نحب التشبه بها والتقرب من مســتواها الا وفيها تعددية الأحزاب وتباين المشارب حيث يحترم الحزب وجود الأحزاب الأخرى مهما بلغ اختلافهما فى الراى . فما الذى جعل قادة كل المشـارب والتحزبات فى ســورية ينضوون تحت أجنحـة الوحدة دون قيد أو شرط ؟ او نذكر مدى الثقة التى منحها ابو عبده (أمين الحافظ عضو المجلس الأعلى لقيادة الجيش) لسيادة الرئيس حين أقسم انه لو طلب منه الرئيس ضرب مسقط راسه حلب بالمدفعية لفعل ؟ . أن جوابنا على هذا الســؤال لن يزكى سيادة الرئيس . فلقد تميزت لقاءاته مع ممثلى كل فئات سورية بالخداع والتضليل لأنه كان يشعر كلا منهم بانه موضع ثقته وانه ســيكون العنصر السورى

---

(٥٤) انظر « مذكرات البغدادى » صفحة ٥٨ من الجزء الاول .

الذى سيتعاون معه فى القيادة لأنه لا يعرف سورية ولأن قدماه لم تطأ ارض سورية من قبل . فحين كان يختلى الرئيس بعفلق والبيطار والحورانى كان يؤكد لهم احترامه التام لبطولة الحزب الرائدة فى انحاء الوطن العربى وأنه هو نفسه نهل من مبادىء هذا الحزب . ولا نستبعد أبدا انه كان يدس برفق ولطف بين قادة البعث منذ ما قبل الوحدة . فان التقى الحورانى على حدة لرفع من شأن ((**فاعليته**)) النشطة بالمقارنة مع ((**نظرية**)) عفلق والبيطار ، ولو التقى الآخرين لامتدح صفاء النبع الفكرى القومى العربى لأصل حزب البعث العربى بالمقارنة مع ((**شارعية**)) أو ((**عنف**)) الحورانى . وعندما كان يقابل رجالات أكثر يسارية كان يؤكد لهم بأن الخط الاشتراكى هو الضمان الوحيد لمستقبل المجتمع العربى . وحين يقابل أفراد الجيش ينحى باللائمة على ((**لولبية**)) السياسيين ((**وزئبقيتهم**)) ويشرح لهم هدفه بجعل جيش دولة الوحدة اقوى قوة ضاربة فى كل الشرق الأوسط بل أقوى من جيش مثل جيش فرنسا ، وحين يقابل رجال المخابرات كان يعترف لهم بفضلهم عليه وعلى الوحدة ويؤكد لهم صادقا اعتماده المطلق عليهم فى دولة المستقبل . اما حين يقابل المستقلين فيهمس فى آذانهم برفضه الشديد للحزبية المخربة .. وهكذا كان يلبس أمام كل فئة الألوان المحببة اليها . وانطلاقا من ثقة كل من السوريين الضالعين فى الوحدة بوطنيته الذاتية وبوطنية الرئيس المرتقب وبأن تعاونه مع الرئيس الجديد سيكون فى صالح الوطن ككل ، ونضيف الى ذلك دغدغة المكاسب الشخصية المتوقعة من مادية أو من جاه أو من كليهما — فما من معصوم الا الأنبياء — لنجد المبرر لاندفاع السوريين الى الوحدة بالشكل الذى تم . فلا يجوز لانسان وصف هذا الاندفاع المتوازى بالتفكك والتفتيت . وعلينا أن نثبت هنا للحقيقة والتاريخ أن الرئيس عبد الناصر لم يتمكن من خديعة خالد العظم .

والتساؤل الثانى ينطلق من اننا نريد أن نسلم جدلا بأن الرئيس على حق فى أن كل ساسة وضباط سورية كانوا متحزبين ومفتتين ومتفككين يطعن كل منهم بالآخر وينهش بلحمه ، ولا يرون الخلاص من جملة هذه المفاسد الا فى الأنضواء غير المشروط تحت أجنحة الرئيس ورعايته الابوية ... فهل حقق الرئيس رجاءهم بعد قيام الوحدة فألف بينهم ؟. ام انه سحق بفرديته الكلية الروابط التى كانت تربط بينهم فشتتهم شر تشتيت وجعلهم يفسخون صداقاتهم المهنية بل والعائلية وجعلهم لا يتكلم واحدهم مع الآخر وذهب بآمالهم الوطنية بل بآمال الوطنيين الآخرين فى البلاد العربية فجعلها أثرا بعد عين .. فلم تكن المشكلة أن اتصف كثير من السوريين بالضعف والارتخاء تجاه المال والمصلحة والجاه .. فهذه الصفة لا تقتصر عليهم انما هى متوفرة فى كل البشر منذ سيدنا آدم ، ولكن بدرجات متفاوتة بحيث تختلف الاستجابة لها من مواطن لآخر . لكن المشكلة هي في لجوء القائد الأكبر للامة

الى البحث ، بل الى النبش عن هذا الضعف وبالتالى الى تغذيته ليسحق الموجود من القيم الفاضلة عند القادة من الرجال . ولو قرأنا مذكرات عبد اللطيف بغدادى حيث يذكر لنا بتفصيل حسى العديد من الأحداث المؤلمة ثم يصف لنا ما آل اليه مجلس الثورة من تفكك وتفتيت بتأثر الفخاخ التى كان ينصبها الرئيس لزملائه لاستنتجنا أسباب سقوط الثورة فى متاهات أدت الى ازدياد الاعباء التى يرزح تحتها الشعب بل اننا سنفهم الأسباب الأساسية التى أدت الى نكبة ١٩٦٧ بشكل لا يمكن له أن يتفق مع تحليلات محمد حسنين هيكل الذى ينتقى من وثائق الغرب ما يحلو له دون الالتفات الى طريقة تعامل الرئيس مع أقرب الناس اليه . ومذكرات محمد نجيب حافلة بمثل ذلك أيضا . بل انها تبين لنا كيف اضاع الرئيس فرصة وحدة وادى النيل مع السودان .

مرض الجيش السورى :

يلقى كثير من السياسيين ومن الصحافيين مسؤوليات كبيرة على ما يسمونه بمرض تسييس الجيش السورى الذى ضرب جذوره فى كامل البنيان العسكرى وخاصة فى صفوف الضباط . ويقول هؤلاء : لو لم يكن الجيش السورى مفكك الأوصال من تأثير التحزب والتسييس لما اضطر الرئيس عبد الناصر الى اسلوب ما سمى بالاصلاح الجذرى الذى اقتضى التخلص من كل ضباط الجيش السورى من خريجى كلية حمص . ويؤكد هؤلاء ان داء التسيس فى الجيش السورى بلغ مستوى الميؤوس منه ، ولم يلجأ الرئيس الى استئصال الضباط الا من أجل اعادة الجيش كجهاز قوة محايدة من أجل الدفاع عن الوطن .

اننا لنؤيد عودة الجيش الى الثكنات .. ولسوف نعلق على ذلك فى نهاية البحث . ولكن هل كان الجيش السورى يتطلب حقا عمليات الاستئصال ؟ اننا سنجيب على السؤال بأسئلة معاكسة نطرحها على وجدان القارىء الملم بالأوضاع السائدة فى تلك العهود :

١ ـ هل حصل فى أى عهد من العهود منذ استقلال سورية حتى نهاية عهد الوحدة أن قصر الجيش السورى فى أداء واجبه القومى تجاه سورية ومصر ؟ . ألم يتجاوز هذا الجيش كل تحزباته كلما دق ناقوس الخطر ؟ أليس هو هذا الجيش الذى حمى سورية من التردى فى مختلف المؤامرات ؟ .

٢ ـ الم يقم هذا الجيش وهو فى قمة ما ينسب اليه من تفكك وتسيس بالمستحيل للدخول فى حرب السويس الى جانب الشقيقة مصر ؟ الم يبك ضباط هذا الجيش دموعا صادقة امام عبد المحسن ابو النور وامام محمود رياض طالبين منهم الأذن بدخول المعركة الى جانب مصر ولو كانت النتيجة الهزيمة مع مصر ؟ .

٣ ـ الم يجمع كل ((ســــاسة)) هــذا الجيش على قبول مصر بقيــادة الرئيس عبد الناصر زعيما لهم وزعيما لكل الوطن العربي ؟ .

ان متابعة التعامل مع هؤلاء الضــباط الاوفياء من منطلق التوجيه الصــالح كانت تضمن تحقيق كل رغبات الرئيس . لكنه لم يبدأ بالتوجيه انما بادر بعمليات التسريح والنفى والتأليب منذ بدء الوحدة .

لو كانت أهداف الرئيس من عزل ضباط الجيش السورى هى اصلاح الجيش كجزء من اصلاح شامل لتوجب اقتران هذا الاصلاح العسكرى بخطوات اصلاحية مماثلة تتماشى مع كل المرافق الأخرى فى سورية . فهل حصل أى اصلاح ؟ . الم تتلاحق الأخطاء فى الاقتصاد وفى السياسة وفى الزراعة وفى القضاء وفى التعليم وفى العمل السياسى من خلال اتحاد قومى مشــبوه وفى كبت الحريات ، وفى الصحافة وفى زوال الشعور بالأمن وفى تزايد الخوف من مختلف شبكات التجسس التى اطبقت على انفاس الشعب ؟ الم تسر الأمور من سيء الى أســوأ حتى يوم الانفصال ؟ .

لو سار حكم الرئيس عبد الناصر فى مجموعة القطاعات المدنية المذكورة ســيرا صالحا وبناء ، لأمكن تفهم شدته فى تعامله مع ضباط الجيش السورى . لكنه ضل فى القطاعات المدنية وخرب فى قطاعات الأمن ، ولذلك لا نستطيع تقبل العذر فى أن سياسة القبض على زمام الجيش السورى كان مبعثه الاصلاح وازالة آثار التسييس .

لا يجوز لنا اختتام هذا الكتاب دون التعرف الى مصير الفكرة الاساسية التى قامت كنواة لها الجمهورية العربية المتحدة . فلقد رأينا الرغبة فى جعلها جاذبا لباقى الدول العربية لتتساقط الحدود واحدة بعد أخرى ولنصــل الى الوحدة العربية المنشودة . ولكن ماذا آلت اليه الأمور فى الواقع ؟ . لنسمع خالد العظم يصف لنا علاقة دولة الوحدة بكل الشقيقات العربيات ، ولنبدأ معه من حيث وصف تأييده لقيام دولة الوحدة ولاختيار جمال عبــد الناصر رائدا لتنفيــذ هــذه الامنيات ثم الى التطورات والنتائج :

((وكانت التجربة الأخيرة قيام الرئيس عبد الناصر بتوحيد سورية ومصر . وسايرنا هذه الخطوة اعتقادا منا انها ستؤدى الى جمع البلاد العربية .. وسعينا منذ ١٩٥٥ الى تحقيق هذه الخطوة واخترنا عبد الناصر زعيما لهذه القفزة . وكان تخوفنا من عبر المــاضى قــد حملنا على ابداء بعض الاعتراضــات فى كيفيــة تكوين الوحدة . فلم يقبل بها عبد الناصر . ولم يقف الى جانبى اى وزير سورى او حزب فاصررت فى آخر جلسة عقدناها بالقاهرة قبل اعلان الوحــدة اننا نريدها جــذابة قوية تغرى سائر الدول العربية بالدخول فيها بطيب خاطر وقد اعدت الظروف الرئيس عبد الناصر ليكون مركز التجمــع للامة العربيــة ... وقــد انتصر فى معــركة

القناة وفاز بوحدة القطرين ... غير أن نجمه أفل بعد فشله الظاهر في سورية لأنه لم يسلك بها الطريق السوى وأخاف الناس بدل التحبب اليهم ... اما فى لبنان والعراق فقد اثار الفتنة وارسل الاسلحه لمن اشتراهم بالدرهم وبعث الضباط والجنود والافراد الفلسطينيين وشنها حربا داخلية قتلت النفوس وهدمت البيوت وعرضت لبنان والعراق لأسوأ المصير ولكنه فى كلا القطرين فشل وارتد على اعقابه خاسرا .. وأما سعود فنجته يقظته .. ولولا ذلك لانحدرت بلاده وسقطت فى بوتقة الوحدة كما أوشكت أن تنحدر وتسقط بلاد أمام اليمن . لكنه تنبه الى المؤامرة التى اشترك بها ابنه البدر فرفض الاتحاد ثم عكف على فك حبال هذا الاتحاد الرفيعة واحدة واحدة حتى أصبحت أوهى من خيوط العنكبوت . واما السودان ، فعلى رغم رقصات الصاغ صلاح سالم وقفزاته وهزات بطنه ، ورغم الاموال الطائلة التى انفقها فى الدعاية وفى استجلاب الزعماء السود ، لم ينخدع أحمد ببياض جلد الصاغ الرقاص . بل اكتفى الجميع بالتصفيق له .. وملء جيوبهم بالجنيهات المصرية . فعندما وصل الأمر الى عقد اتفاقيه الالحاق قالوا : قف وعد الى بلادك ... وكذلك فشلت مساعى حكام القاهرة فى اجتذاب ملك ليبيا والحبيب بورقيبة ... ومحمد الخامس ، ومن هؤلاء من ظلت العلاقة معه مكسوة بطلاء رقيق من مظاهر الاخوة والمحبة ومنهم من اشتد بينه وبينهم العنف وتوترت الصلات الى حد المهاترة الكلامية ومقاطعات الجلسات التى تعقدها الجامعة العربية فى القاهرة ... فأين الانتصارات التى يتبجح بها عبد الناصر والمطبلون له والمزمرون من أفراد الكورس ، من نواب رئيس الجمهورية ، والمواطن الأول ، والوزراء المركزيين والتنفيذيين والصحفيين والمذيعين وسائر الابواق الناطقة والحناجر العاوية . نعم انتصر عبد الناصر على سورية ، ولكنه خسر معركة القومية العربية (٥٥) .

---

(٥٥) « خالد العظم » جزء اول ، صفحة ٣٩٦ . ويلاحظ القارىء من سياق النص انه كتب فى وقت ما زالت خلاله الوحدة قائمة .

الخلاصة

يقال ان الفارق الاساسى بين العلوم الموضوعية كالرياضيات والفيزياء ، وبين العلوم الاجتماعية يكمن فى أن اجراء تجربة فى مجال العلوم الموضوعية يؤدى ، بصرف النظر عن الزمان والمكان الى ذات النتائج ، ان كانت التجربة تجرى تحت شروط واحدة . ومن هنا يستنتج انه من الممكن للعالم أن يتنبأ عن مصير تجربة فى العلوم الموضوعية سلفا ، ان كان يعرف الشروط التى تقام حسبها التجربة . اننا نوافق على أن التجارب فى العلوم الاجتماعية لا تؤدى الى ذات النتائج ، لكننا لا نتفق مع الآخرين ، فى أن سبب ذلك يرجع الى ان اجراء ذات التجربة ضمن ذات الشروط سيؤدى الى نتائج مختلفة ، وانما لعدم امكان تهيئة ذات الشروط لتجربة إجتماعية مرتين .

ان قيام الجمهورية العربية المتحدة هو حادثة اجتماعية ، كان يمكن أن يكتب لها الفشل أو النجاح .. ولو حاولنا تحليل العناصر والعوامل التى قامت على أساسها الوحدة لما أمكن لنا التنبؤ بوضوح عن مصير هذه الوحدة المقبل . أما لو رصدنا التطور العملى بعد قيام الوحدة ، لأمكن لنا بعد مضى أقل من سنة الجزم بأن هذه التجربة ستفشل حتما ان لم يحدث اصلاح جذرى فى بنيان هذه الوحدة :

كانت القاعدة السورية التى دعمت الوحدة تتكون من كل الفئات الممثلة فى المجلس النيابى السورى ما عدا الشيوعيين . وحين نهمل ذكر الجيش بفئاته ، فلأنها على الغالب ظلال للفئات فى المجلس النيابى . وإن شمول هذه القاعدة يجعلها متينة قادرة على تحمل مختلف الصدمات . لكن هذه القاعدة بدأت تتآكل فتتداعى من جراء سياسة الرئيس الواعية لما كانت تفعل . فقد اعتبرت احالة الرئيس شكرى القوتلى الى التقاعد السياسى بديهية أولى ، وفصل الفريق عفيف البزرى بعد عدة أسابيع من قيام الوحدة ، ثم جرى اغلاق بعض الصحف وضرب أصحاب الأراضى الكبيرة ، بحيث أصبحوا ينقمون على الوحدة . وفى خريف ١٩٥٨ جرت تصفية السيد صبرى العسلى بطريقة دراماتيكية تصويرية مؤثرة ، ثم أقيل الوزير رياض المالكى ، ليلحقه فى نهاية العام الوزراء البعثيون ، الذين تركوا عجلة الحكم لحرمانهم من أى نصيب فى تقرير سياسة دولة الوحدة ، وبعد شهور اخرى لحق بركب المفصولين الوزيران أحمد عبد الكريم ، وأمين النفورى ومع

تصفية كل من هؤلاء السياسيين كان يصفى مجموعات من رجالهم أو من الرجالات المحسوبة عليهم أو الموالية لهم . ومعظم هؤلاء من ذوى الخبرة والدراية بالشؤون الادارية المناطة بهم فكانت النتيجة مزيدا من المآسى والحزازات والنقص الادارى ، وكل ذلك مما يعرقل الثقة بالوحدة وبنجاحها .

ولقد امكن شق الطبقة البورجوازية الى طبقة تجار وطبقة صناعيين . فضربت الأولى فى البدء عن طريق كبت الحرية الاقتصادية ، وتحديد الاستيراد ، وبيع مواد أجنبية لهم من مصر ، على أنها صناعة محلية . أما طبقة الصناعيين ، فقد ضربت بعد فترة بقوانين تموز الاشتراكية . وفى نهاية المطاف صفى عبد الحميد السراج ، فلم يبق بعدئذ احد من السوريين الذين ساهموا فى اقامة الوحدة يشارك فى حكم الجمهورية العربية المتحدة . ولم يصحب عمليات التصفية المتتابعة تحسن الأوضاع فى سورية ، انما أوغلت حالها فى السوء . فكان من الطبيعى أن تحطمت تلك الوحدة .

ترى هل يعقل حقا ان كل رجالات سورية الذين صنعوا الوحدة وسلموا زمام امورهم وأمور سورية للرئيس عبد الناصر انقلبوا جميعا دونما استثناء عن شعورهم الوطنى الوحدوى فآثروا الانفصال ؟ ألم يبق فى كل انحاء سورية وطنى واحد صادق يتعاون معه الرئيس فى ادارة أمور الاقليم السورى ؟ . وهل انقلبوا جميعا بين ليلة وضحاها الى فاسدين ورجعيين وانتهازيين وخونة ؟ . وهل انحصر بعث الانسان الوطنى الصالح على من يراه الرئيس ويختاره من بطانته فى الاقليم الجنوبى ؟

انى لعلى ثقة فيما لو أن الرئيس اعتمد على الآراء الحرة والشريفة والنزيهة من الطبقة القيادية فى مصر لما حصل كل ما حصل . لكن هؤلاء المصريين القياديين الواعين رفضوا التعاون مع الرئيس تعبيرا عن رفضهم له ولسياسته . لقد أبى قادة مصر الوطنيون الخنوع للرئيس فابتعدوا عنه احتجاجا فلم يعد لهم اثر على سياسة مصر . وهذا ما أرادته فردية رئيس ديكتاتور .

كل السوريين الذين اقيلوا نبهوا الى الأخطاء التى تترى معتقدين أنها تحصل عن جهل مقترن بحسن نية .. ثم انتقلوا من التنبيه برفق الى ترجى وطلب الاصلاح واخيرا انتقدوا بلطف ثم بعنف واضح . ولقد كثرت الاصوات الأخرى من سورية التى نصحت الرئيس مناشدة اياه بالاعتدال والتصحيح مبينة له مخاطر الاستمرار . لكن كل هؤلاء ، ازيحوا عن اماكنهم واحدا تلو الآخر . ولقد اصبح الأمر وكأنما تزايد اصوات النصح والتحذير الآتية من سورية كان يؤدى الى تسارع محموم من قبل الرئيس لدفع عجلة الهيمنة المطلقة على سورية قبل ان يفوت الاوان . لقد كان على

سباق مع الزمن وكأنما لم يكن الهدف الاصلى لقيام الجمهورية العربية المتحدة هو اقامة نواة تجذب بعطائها وبديموقراطيتها وانفتاحها العربى كل الدول الشقيقة الى وحدة شاملة انما الهدف هو السيطرة على سورية واخضاع كل رجالاتها المرموقين من ذوى الرأى دونما قيد او شرط لارادة الرئيس . وانقلبت الآية ، فلم تعد دولة الوحدة جاذبا نفئات وطنية عريضة من شعوب الدول العربية الأخرى كما كانت فى أول عهدها انما انقلبت الى بعبع مخيف يستخدمه حكام الدول العربية الاخرى التى كانت مهددة من الداخل لابراز الجحيم الذى آلت اليه الوحدة فى ظل الرئيس جمال عبد الناصر .

ولقد حاول الرئيس استبدال القاعدة التى حطمها قطاعا بعد قطاع بقاعدة أخرى تتكون من الفلاحين والعمال معتمدا على الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية. أما الفلاحون فلم يكن لهم اثر مباشر على احداث الحركية السياسية فى المدن . ولسنا نقصد من قولنا ، ان الفلاحين اصبحوا راضين عن نظام الحكم . فكثير منهم كان من الفقر بحيث لم يستطع الاستفادة من كونه مالكا لأرض لا يستطيع التصرف بها . وادى ذلك الى ازدياد سوء حال هؤلاء الفلاحين . فوضعه السابق فى ظل وكنف صاحب الارض كان يؤمن له حدا اكبر من الضمان الاجتماعى . لكننا نؤكد مرة أخرى ، اننا لا نقصد من هذا الوصف تأييد وضع الملكية الزراعية السابق أو الاقلال من شأن وضرورة الاصلاح الزراعى وانما نريد مهاجمة اصلاح زراعى جلب الفوضى ، وسمم العلاقات بين طبقات الشعب الواحد ، وساهم فى تحطيم اقتصاد سورية وافقارها .

أما عن العمال ، فانه يصعب علينا تحديد نسبة من استحسن النظام منهم ، فأصبح يغار على حمايته الدفاع عن المكتسبات الاشتراكية . فالعامل فى سورية يريد النتائج المحسوسة . وهذه النتائج لم يلمسها حتى آخر ايام الوحدة وعلى كل حال فان طبقة الكادحين من العمال فى سورية قليلة العدد . فالزراعيون من الشعب يشكلون ما يزيد على الثلثين . والثلث الاخير يتوزع على مختلف مرافق الحياة الأخرى . يضاف الى ذلك ظاهرة غريبة نسبيا ، الا وهى أن كثيرا من العمال المؤمنين لم يتقبلوا اجراءات التأميم ، التى تسلب صاحب العمل مكاسبه وثروته لانهم ينظرون الى الثراء ، والى الفارق الاجتماعى على انه عطاء من عند الله متأثرين بقوله تعالى : « ... ورفع بعضكم فوق بعض درجات .. » ولقد كانت علاقة الكثيرين من العمال مع أصحاب العمل اكثر جودة من تقبلهم وقوع الاذى بهم .

فالقاعدة الجديدة التى حاول الرئيس عبد الناصر ايجادها كبديل يحل محل القاعدة الاصلية لم تستطع الحلول محل الأولى ، ولم تتمكن من اداء ذات الوظيفة مما ادى الى تداعى بناء دولة الوحدة لمجرد أن الشرارة داعبت مواطن الضعف .

وثمة فكرة اخرى نود التعرض لها تتعلق بنوايا الرئيس عبد الناصر حيال سورية .

ان الرئيس ليس من الغباء بحيث لم يلمس الاستياء والتذمر فى سورية طوال ذلك الوقت . فشبكته المباحثية لاستقصاء أفكار الشعب كانت شديدة الاتساع والنشاط . وكان رجالات سورية من مدنيين وعسكريين لا يكفون عن اسداء النصح ، وابداء النقد البناء . وكان اعراض السوريين المتوالى عن السير فى ركاب الرئيس كافيا لاشعاره بأن العاقبة ستكون وخيمة على دولة الوحدة .

فلماذا رفض كل اصلاح ، واصر على ضرب الجميع ؟

هل اراد تصفية كل حزبى ، وكل ذى شأن فى سورية لمجرد انه اراد الامساك بسورية بحيث لا تسبب له المشاكل من بعد ؟

لو كان يريد من سورية الا تسبب له المشاكل ، لكان عليه ان يصلح الأمور . فاصلاح أمور الرعية يجعلها تمجد قائد الاصلاح . لكن اصلاح أمور الرعية يتطلب تعاون قادة تلك الرعية مع المصلح الكبير الذى أوتمن . لكننا نجده حطم وحدة قادة سورية فردا بعد فرد وفئة بعد فئة .

هل كان يريد الاجهاز على صوت سورية ، وصيحات رجالاتها من مدنيين وعسكريين ليسير بسورية بعد ذلك الى طريق لا يوافق عليه احد من هؤلاء ؟..وماهى السياسة التى لا يمكن لأحد من هؤلاء أن يرضاها ؟

لو أراد السير فى عجلة الغرب ، لوجد من سياسيى سوريا عددا كبيرا سيتعاون معه ويؤيده ؛

ولو اراد السير فى ركاب الشرق ، لوجد من السوريين من يتعاون معه ايضا ؛

ولو أراد البقاء على الحياد متبعا سياسة عربية خالصة ، لأيده معظم شعب سورية ؛

ولا نجد سوى اتجاه واحد فقط ، رفضه ومازال يرفضه كل الشعب السورى ، وكل سياسيى سورية على السواء ، وهو : تصفية قضية فلسطين . . .

فهل أراد الرئيس جمال عبد الناصر اخماد صوت سورية ، التى تعتبر قضية فلسطين قضيتها الأولى ، بل تفرض هذه القضية على حكومات العرب ؟

اننا نتساءل ، ولا نستطيع الجزم . لكننا لم نضع صيغة التساؤل هذه حبا فى الافتراء على الرئيس ، وانما لأن السؤال يفرض نفسه فرضا .

ففى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، واثناء الوحدة ، استطاع اليهود تحصين الضفة الغربية من نهر الأردن قرب بحيرة الحولة .

وفى عهده سحب من قائد الجبهة السـورية حق اصـدار الأوامر باطـلاق النار للاسلحة الثقيلة ان هجم اليهود .

وفى عهده صدرت الأوامر للقوات السورية بعدم التعرض لليهود ، ان قاموا بأعمال الحفر على الحدود مباشرة جنوبى جسر بنات يعقوب .

وفى عهده صدرت الأوامر بعدم التعرض للنشاط الاسرائيلى حتى شواطىء طبرية الشرقية .

وفى عهده أعطيت جميع سفارات الجمهورية العربية المتحدة فى العالم تعليمات تقضى بعدم التعرض لقضايا اللاجئين .

وفى عهده كتب الكاتب المصرى فكرى أباظة مقالته المعروفة التى تقترح تصفية قضـية فلسطين .

والرئيس عبد الناصر نفسه حاول اقناع الوزراء السوريين المركزيين بالسماح لليهود بتحويل نهر الأردن ، مقابل أن يحصل من هيئـة الأمم المتحدة على بعض القـروض .

وان الجبهة الوحيدة التى تأمنها اسرائيل ، هى الجبهة مع دولة مصر . وقد سبق ان بينا أن وجود قوات الأمم المتحدة على جبهة مصر يعتبر اكبر ضربة تضعف الجيوش العربية تجاه اسرائيل .

فهل لتساؤلنا جانب من الحق ؟ .

وان كان الأمر حقا ، فلا عجب ان تكون الجمهورية العربية المتحدة ، قد قامت بدفع من الولايات المتحدة الامريكية من أجل لجم وتكبيل ارادة شعب سورية .

وهناك احتمال آخر :

بعد قيام حسنى الزعيم بانقلابه أجرى اتصالات مع نظام الحكم فى العـراق طالبا الدعم العسكرى لدعم موقف سورية فى مفاوضات الهدنة مع اسرائيل . وقام نورى السعيد بزيارة لدمشق بعد الانقلاب ببضعة أيام ، لكن العراق لم يتجاوب مع طلبات الزعيم بسرعة . ولما وصـل نورى السعيد والوصى عبد الاله الى قناعة مؤداها أن مد يد العـون الى حسنى الزعيم سيسهل ايصال سورية الى الهاشميين كان السيف قد سبق العزل . ففى هذه الاثناء تنبه الملك فاروق لتلك الاتصـالات وخشى ان تؤدى الى وحدة سورية مع العراق . فاتصل بحسنى الزعيم ودعاه الى القاهرة واحسن ضيافته وبذل له الوعود بتقديم ما تحتاجه سورية للدفاع عن سيادتها فانكفأ الزعيم عن العراق المتردد كليا وبقيت سـورية مستقلة عن الهاشـميين . فسياسة مصر آنذاك كانت تحارب ظهور أى تكتل سياسى فى القسم الاسيوى من البلاد العربية معتقدة ان ذلك يشكل خطرا على زعامتها فى المنطقة ككل !

في حديث مع الوزير السابق السيد اكرم ديرى ، وكان وزيرا مركزيا حين حصل الانفصال وصف الوزير نقاشا عنيفا حصل بين الوزراء السوريين المركزيين في القاهرة من جهة وبين الرئيس عبد الناصر بعد اتخاذه القرارات الاشتراكية ، تلك القرارات التي اتخذت دون استشارة أي مرجع سوري ، بل بالرغم من التحذير من نتائجها . في هذا النقاش اعترض كل الوزراء السوريين على التأميمات وطرح الوزير ديرى على الرئيس السؤال التالي :

— ((هل هذه هي القرارات التي سنجذب بها دولا عربية أخرى الى الوحدة يا سيادة الرئيس ؟ .

فأجابه الرئيس :

— وهل تعتقد يا أكرم بوجود أية دولة عربية أخرى يمكن ان ترغب بالدخول في دولة الوحدة ؟ .))

اذن فالرئيس كان يدرك أن سياسته في دولة الوحدة لم تكن لتؤدى الى انضمام المزيد من الدول العربية . فهل كان الهدف من الأصل هو الاكتفاء بعدم اقتران سورية بدولة مجاورة لكيلا تتشكل دولة مشرقية تزاحم المطامح القيادية لدولة مصر ؟ وهل كانت سياسة الرئيس استمرارا طبيعيا لسياسة تقليدية عرفت منذ عهود رعمسيس قبل آلاف السنين ، وتابعها الملك فاروق قبل الثورة بعامين ؟

يبقى لي تعليق على كل ذلك : ما هي نسبة المواطنين العرب الذين كانوا يعارضون قيادة الرئيس عبد الناصر على مصر وعلى سائر الشعوب العربية ؟ أليس العرب مستمرين حتى الآن في اعتبار مصر الركن الأعظم في الوطن العربي والقيادة العربية ؟ . ألم تكن الجماهير الجارفة في كل انحاء الوطن العربي تؤيد عبد الناصر حتى لو احتفظ بقسط من ديكتاتورية غير ناقمة وغير حاقدة انما تسمح للانسان العربي بالنشاط الحر والحركة والتقدم ؟ ألم تشارك قيادات هامة في كل الدول العربية في تحريك الشعوب نحو وحدة مع مصر ومع عبد الناصر ؟ انى أؤكد : لو سار عبد الناصر بطريق عدل بدولة الوحدة لتهاوت الحدود العربية تحت قدميه عن قناعة وعن حب وليس بتأثير الضغوط ... ولو طلب النبوة لقدمت له هذه على طبق من فضة كقائد لمصر ، قائدة المجتمع العربي من الخليج الى المحيط .

ان الأذى الذي لحق بمصر وبفكرة التجمع العربي تحت قيادتها بسبب فردية عبد الناصر الانتقامية لأكبر من ان يستوعبه هذا الكتاب . ونحن اذ نطرح هذا القول السلبي العنيف عن الاعمال والممارسات التي تمت في عهد الرئيس فهل نطعن بوطنيته شخصيا ؟ بالطبع نجيب بالنفي القاطع لان التشكيك في وطنية عبد الناصر ، في راينا ، خيانة للحقيقة وللتاريخ . لكن الوطنية الحاقدة تأتي بأذى ربما يزيد عن أذى عهود

الاستعمار . اننا نرى فى الرئيس عبد الناصر شخصية فذة ووطنية ساهمت فى احياء الشعور العربى وانتشاره من الخليج الى المحيط . لقد كان يتصف بالزعامة . ولذلك حيكت حوله المؤامرات من قبل الدول التى لا تريد للوطن العربى الخير . وامكن التغرير به فعاف الديموقراطية وسلك طريق الديكتاتورية القاتلة فأعداء الأمة العربية لا تبحث عن الشخصيات الهزيلة فتدعمها ثم تحاول حرفها عن الطريق القويم ، انما تختار الشخصيات الكبيرة التى تحمل صفة الزعامة . وضباط الجيوش الشباب هم خير من يتوفر بين ظهر انيهم شخص القائد الذى نشأ فى وسط عسكرى بحيث يميل بطبعه الى البطش بالخصوم وبالمعارضين . وفى كتابنا « عربدة سياسية » تعرضنا لهذه النقطة فى فصلين مع شرح أوسع : « كيف تسيطر الدول العظمى على الدول الصغيرة ؟ » و « اقوال للرئيس عبد الناصر وتعليق عليها » .

لقد اسهمت اكبر قوة استعمارية حديثة فى صنع عظمة عبد الناصر بالاعلام العالمى الرهيب وبمساعدته فى الانتصار فى معارك هامة مثل معركة السويس ومثل دعمه لحرب التحرير الجزائرية لأن هذه الانتصارات افادت فى بتر اصابع الاستعمار القديم لصالح الاستعمار الحديث . أما أن ينتصر فى معركة لصالح التقدم العربى فهو أمر مرفوض وممنوع عنه .

ان اللهيب الاعلامى الذى انتشر فى صوت العرب أيام أحمد سعيد والذى هاجم بعنف وبحق كل ما يمت الى الاستعمار الذى كان مازال سائدا على العرب حينذاك لم يسمح له بأن يتطور الى وحدة عربية شاملة ، انما نظر اليه سادة الاستعمار الحديث كاسهام فى استقطاب الجموع العربية من اقاصى الخليج حتى المحيط لتوقف اشاعيرها وأفئدتها فى خدمة زعيم ناشىء بطل فتلتف حول شعاراته القومية المحببة الى النفوس . وبعد ان ترسخت محبة الزعيم فى القلوب بتأثير الانجازات القومية الأولية ، وقف له الاستعمار الحديث بالمرصاد وتمكن من حرفه الى الطريق الخطرة على حياة الشعوب .

تتذرع فئة من مثقفى الوطن العربى حين تمجد عهد الرئيس الراحل بظهور العهود الأسوأوالأحلك فى بقاع مختلفة من الوطن العربى الكبير بعد رحيله . ونحن لا نرى ذلك لأن ظهور الأسوأ لا يبرر تمجيد السوء الأقل . هذا وان الاسوأ ما كان ليظهر وليستشرى لولا شروع الديكتاتوريات العسكرية بالسيطرة على مقدرات العرب .

اعتقد عبد الناصر انه يصنع الاحداث . والحقيقة هى عكس ذلك ! فقد تمكنت اقوى قوة استعمارية حديثة من استخدامه واستفادت من قوة شخصيته ونفاذ سلطته ووطنيته وأثره على الجموع لتحطيم التقدم العربى الحديث . ولقد

اكتشف ، في راينا ، الخدعة الكبرى بعـد هزيمة ١٩٦٧ فأراد الانتقام بنفسـه ، فاخطأ بهذا القرار لانه تابع الاعتماد على الفردية المطلقة ولم يلتجىء الى ائتلاف الأمة. ونحن نرى أنه لانصر لقائد بدون مشاركة ائتلاف الأمة.والائتلاف ليس هو الاجماع، انما حكم الأكثرية في ظل تعددية الآراء بعيدا عن شبح وطاة الجيوش .

ان العدل اساس الملك . والشورى افضل من التعنت ، ونفس الحاكم السمحة تأسر القلوب وتؤتى ولاء الطبقات المثقفة والرائدة .. ولا مسـتقبل للعـرب بدون سيادة القانون واحترام حقوق الانسان .

انتحار الجيوش

نتوجه الآن الى كل الضباط فى جميع الجيوش العربية وفى جيوش العالم الثالث بفكرة مختصرة ليضعوها على محك الحقيقة والتاريخ .. ثم لينفذوا بعدئذ القناعات التى تتبلور لديهم :

لا يوجد جيش على وجه الأرض وخلال التاريخ منذ الأزل حتى اليوم سمح لنفسه بالخوض فى ميادين السياسة فنزل الى الشوارع تمهيدا لاستلام السلطة الا وقع فريسة نفسه قبل كل شيء . ان الجيش جهاز الأمن لحماية الوطن . فاذا تحركت قطعاته غدا جهازا للبطش بالأعداء . اما اذا تدخل فى السياسة فينقلب الى وسيلة حتمية للبطش من اجل سيطرة بعض الجيش على كل الجيش . وكفاح الجيش فى داخل صفوفه يتراوح أو يبدأ بنقل الضباط المعارضين مع حفظ الاعتبار ، ثم بالتسريح ، ثم بالتسريح مع الأبعاد ، ثم السجن أو النفى ، ثم التصفية الفردية ليصل الى الابادة الجماعية . وكم اتمنى او احصل على احصائية تمكننى من اثبات ان كل حروب العرب مع اسرائيل لم تستهلك من ضباط الجيوش العربية الا جزءا لا يذكر بالمقارنة مع شهداء المعارك الداخلية . ولا يوجد فى نظرنا اخطر ولا أسوا من الضابط المتسيس سوى رجل السياسة الذى يسهم فى جر الضابط الى الحزبية .

ان الجيش الذى يتورط فى متاهات السياسة ينقلب وجهه الى داخل الوطن معرضا ظهره لطعنات العدو المتربص له ولكل الشعب . أما الوضع الطبيعى فهو أن يدير وجهه الى العدو وليتمتع بحماية كل الشعب لظهره . فالجيش ابن الشعب ولن يحميه سوى الشعب .

ان المساوىء التى تلازم ديموقراطية تعدد الأحزاب اوضح من ان تحتاج الى تأكيدها ، ولكن هل يوجد سيئة نعرف توفرها فى الديموقراطية ولا نجدها فى الديكتاتوريات المسكرية ؟ . لو القينا نظرة متفحصة على الديكتاتوريات العسكرية لوجدنا كل المساوىء متغلغلة فيها ولكن بشكل اوقع اثرا واكثر تخريبا . فالأخطاء والتجاوزات التى تحصل فى دولة متعددة الأحزاب يجرى فضحها من قبل تعددية الصحف التى يقف كل منها للأخرى بالمرصاد مما يجعل للتجاوزات حدودا . اما حين يجثم ظل الديكتاتورية العسكرية على السياسة فتختفى الأخطاء والتجاوزات التى تترعرع وتستشرى دون أن يجرؤ مواطن على أن ينبس ببنت شفة . ولكن حين تظهر المعارضة فى صفوف ضباط الجيش فسيتكلمون مع بعضهم بلغة السلاح . لذلك نحن لا نرى ضابطا تحزب فى نشاطه لخط سياسى الا واصبح مسؤولا عن التخريب الذى يعصف بالجيش وبالوطن . فليعلم ضباط الجيوش العربية أن من يسعى لجرهم الى دهاليز السياسة ليس بصديق وانما هو عدو مجرم يريد أن يبطش بهم وبوطنهم أجمعين .

الدســـتور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

من النشرة التشريعية ص ٣٥٩ ـ ٣٦٩ نشر بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٨ :

الباب الأول ـ الدولة العربيـة المتحـدة :

مادة ١ ـ الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ ـ الجنسية فى الدولة المتحدة يحددها القانون . ويتمتع بجنسـية الدولة المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية أو يسـتحق أية منهما بموجب القوانين والأحكام السارية فى سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثانى ـ المقومات الأســاسيه المجتمع :

مادة ٣ ـ التضامن الاجتماعى أســاس المجتمع .

مادة ٤ ـ ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ ـ الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

مادة ٦ ـ العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث ـ الحقوق والواجبات العـامة :

مادة ٧ ـ المواطنون لدى القانون ســواء ، وهم متســاوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصــل أو اللغـة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٨ ـ لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الأفعـال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

مادة ٩ ـ تسـليم اللاجئين الســياسيين محظور .

مادة ١٠ ـ الحريات العـامة مكفولة فى حدود القانون .

مادة ١١ ـ الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسـكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجبارى وفقا للقانون .

الباب الرابع ـ نظـام الحكم :

الفصـل الأول ـ رئيس الدولة :

مادة ١٢ ـ رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية . ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين فى الدســتور .

الفصـــل الثـاني ـ السـلطة التشريعية :

مادة ١٣ ـ يتولى السلطة التشريعية مجلس يسـمى مجلس الأمة ، يحدد عدد اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى .

مادة ١٤ ـ يتولى مجلس الأمة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين فى هذا الدسـتور .

مادة ١٥ ـ يجب ألا يقل سن عضو مجلس الأمة عن ٣٠ سـنة ميلادية .

مادة ١٦ ـ مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد فى جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ ـ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دورته .

مادة ١٨ ـ لا يجوز ان يجتمع مجلس الأمة دون دعوة فى غير دور الانعقاد ، والا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التى تصدر منه .

مادة ١٩ ـ يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس ، فى جلسة علنية ، قبل ان يتولى عمله ، اليمين الآتى :

اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على ج.ع.م ونظامها ، وان ارعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وان احترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ ـ ينتخب مجلس الأمة فى أول اجتماع عادى له رئيسا ووكيلين .

مادة ٢١ ـ جلسات مجلس الأمة علنية ، ويجوز انعقادها فى جلسـة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو ٢٠ من أعضائه . ثم يقرر المجلس اذا ما كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية او سرية .

مادة ٢٢ ـ لا يصدر قانون الا اذا أقره مجلس الأمة ، ولا يجوز تشريع قانون الا بعد اخذ الراى فيه ، مادة مادة .

مادة ٢٣ ـ يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لعمله .

مادة ٢٤ ـ لكل عضو من اعضـاء مجلس الأمة أن يوجه الى الوزراء اسـئلة او استجوابات وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سـبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ ـ يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة ان يقبلوا طرح موضـوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة فى شأنه ، وتبادل الرأى فيه .

مادة ٢٦ ـ لمجلس الأمة ابداء رغبات أو اقتراحات للحكومة فى المسائل العامة .

مادة ٢٧ ـ انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو الغاؤها لا يكون الا بقانون ،

ولا يعفى احد من ادائها فى غير الاحوال المبينة فى القـانون . ولا يجوز تكليف احـد أو اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا فى حدود القانون .

مادة ٢٨ ــ ينظم القانون القواعد الاسـاسية لجباية الأموال العامة واجراءات صرفها .

مادة ٢٩ ــ لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٣٠ ــ لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدد .

مادة ٣١ ــ يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السـنة المالية .

مادة ٣٢ ــ يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة الماليه بثلاثة اشـهر على الأقل ، لبحثه واعتماده ، وتقر الميزانية بابا بابا ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء أى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ ــ يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ ــ الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العـامة .

مادة ٣٥ ــ ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى .

مادة ٣٦ ــ لا يجوز فى أثناء دورة انعقاد مجلس الأمة وفى غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه اجراءات جنائية الا باذن المجلس . وفى حالة اتخاذ أى اجراءات فى غيبة المجلس يجب اخطاره بها .

مادة ٣٧ ــ لا يجوز اسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة الا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه ، بناء على اقتراح ، من الأعضاء ، وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ ــ لرئيس الجمهورية حق حـل مجلس الأمة ، فاذا حـل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ ــ اذا قرر المجلس عدم الثقـة بأحد الوزراء وجب عليـه اعتزال الوزارة . ولا يجوز عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب يوجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح ٢٠ عضوا من أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب الا قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة بالوزير بأغلبية أعضـاء المجلس .

مادة ٤٠ ــ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة ، ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٤١ ــ لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة ان يعين فى مجلس ادارة شركة فى اثناء عضويته الا فى الاحوال التى يحددها القانون .

مادة ٤٢ ــ لا يجوز لأى عضو من اعضاء مجلس الأمة ان يشترى او يستاجر من اموال الدولة ، أو يؤجرها او يبيعها من امواله ، او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٣ ــ يتقاضى اعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث ــ السلطة التنفيذية :

مادة ٤٤ ــ يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ٤٥ ــ لا يجوز لرئيس الجمهورية فى اثناء مدة رياسته ان يزاول مهنة حرة ، او عملا تجاريا أو ماليا او صناعيا ، او ان يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، او ان يبيعها او يؤجرها شيئا من امواله ، او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٦ ــ لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية او اكثر ، ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٤٧ ــ يعين رئيس الجمهورية الوزراء . ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء . ويتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ ــ لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية ، أو للوزير فى أثناء مدة توليه منصبه ، أن يزاول مهنة حرة ، أو عملا تجاريا او ماليا أو صناعيا ، أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، او ان يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو ان يقايضها عليه .

مادة ٤٩ ــ لرئيس الجمهورية ولمجلس الأمة ، حق احالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم فى تأديته أعمال وظيفته ، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية اعضاء المجلس .

مادة ٥٠ ــ لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها .

مادة ٥١ ــ اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الأمة فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٢ ـ اذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم الى المجلس واقرة بموافقة ثلثى اعضائه ، اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ٥٣ ـ لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار ، مما يدخل اصلا فى اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه فى غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ ـ يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ، ويشرف على ادارتها .

مادة ٥٥ ـ رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥٦ ـ رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويبلغها لمجلس الأمة ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة ، على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة ، أو تتعلق بحقوق السيادة أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ٥٧ ـ لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارىء .

مادة ٥٨ ـ تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : مصر وسوريا ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذى يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم .

الفصل الرابع ـ القضاء :

مادة ٥٩ ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شؤون العدالة .

مادة ٦٠ ـ القضاة غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦١ ـ يرتب القانون جهاز القضاء ويعين اختصاصاته .

مادة ٦٢ ـ جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة ٦٣ ـ تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

الباب الخامس ـ أحكام عامة :

مادة ٦٤ ـ مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ ـ يبين القانون العلم الوطنى والأحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ — لا تسرى احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الأمة .

مادة ٦٧ — تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص فى القانون .

الباب السادس — أحكام انتقالية وختامية :

مادة ٦٨ — كل ما قررته التشريعات المعمول بها فى كل من اقليمى مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور ، تبقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند اصدارها . ويجوز الغاء هذه التشريعات ، أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ — لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول ، فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولى .

مادة ٧٠ — الى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها فى كل من النطاق الاقليمى الحالى لكل من سوريا ومصر .

مادة ٧١ — يستمر ترتيب المصالح العامة ، والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها فى كل من سوريا ومصر الى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ — يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ — يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائى للجمهورية العربية المتحدة .

المــراجـــع

المراجع التى اســتخدمها المؤلف لكتابة هــذا الكتاب

(أ) المراجع ذات الصفة الوثائقية بصــدورها اما عن مرجع حكومى أو عن صاحب العلاقة مباشرة :

— « **الاتحاد القومى** » كتيب صادر عن مكتب الاستعلامات فى القاهرة عام ١٩٦١ .

— « **الأردن والقضية الفلسطينية والعلاقات العربية** » صادر عن وزارة الخارجية المملكة الأردنية الهاشــمية .

— « **الطريق الى الديموقراطية** » الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— « **بيانات السادة الوزراء فى المؤتمر العام للاتحاد القومى** » مكتب الاستعلامات ١٩٦٠ .

— « **دساتير البلاد العربية** » صادر عن جامعة الدول العربية فى القاهرة عام ١٩٥٥ .

— دستور حزب البعث العربى الاشــتراكى .

— « **خطب الرئيس جمال عبد الناصر** » نشرت ضمن سلسلة كتب ســياسية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

— « **محكمة الشعب** » بغــداد ١٩٥٨ — ١٩٦٢ .

— « **محاضر محادثات الوحدة** » دار الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— « **مع الشعب** » مجموعة خطب للمســؤولين السوريين بعد الثامن والعشرين من ايلول ، دمشق ، صادر عن مكتب الاستعلامات .

— « **النشرة التشريعية للحكومة المصرية** » ١٩٥٨ — ١٩٦٢ .

— « **وثائق الشكوى السورية** » صــادر عن مكتب الاســتعلامات فى دمشق عام ١٩٦٢ .

"Arabische Presse Knoferenzen in Bonn 1956-57"
صادر عن المكتب الدائم لجامعة الدول العربية فى بون عام ١٩٥٨ .

"Bulletin de La Presse Arabe"
صــادر عن :
Le Bureau des Documentation Syriennes et Arab, Damas

"Cahiers de L'Orient Contemporain"
صادر عن معهد الدراسات الاسلامية لجامعة باريس .

"Five Year Plaan for Economic and Social Development"
صادر عن مكتب الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

"The Arab States and the Arab Leage"
صادر عن مكتبة خياط ــ بيروت ١٩٦٢ تأليف محمد خليل .

„Liga der Arabischen Staaten"
صادر عن المكتب الدائم لجامعة الدول العربية فى بون عام ١٩٦٠

"The United Arab Republic, Achievement and Future Development Plans"
صادر عن مكتب الاستعلاملات فى القاهرة عام ١٩٦٠ .

"Documents on British Foreign Policy, 1919-1939" Woodward, E.,L., 1st Ser., Vol. 4.

(ب) مذكرات :

ــ احمد عبد الكريم ، ((**أضواء على تجربة الوحدة**)) دار اطلس للنشر ، دمشق ١٩٦٢ .

ــ خليل الكلاس ، ((**بيان الأستاذ خليل الكلاس**)) مطبعة دمشق ١٩٦٢ .

ــ الملك حسين عاهل الأردن ، ((**قصة حياتى**)) صادر عن دائرة النشر والمطبوعات فى عمان .

ــ محمد حسنين هيكل ، ((**مذكرات فى السياسة المصرية**)) جزءان ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٦٣ .

ــ انتونى ايدن ، "Sir Anthony Eden Memoiren"
(اعتمدنا النسخة باللغة الألمانية) .

ــ جلوب باشا ، "Jenseits Vom Jordan"
(اعتمدنا النسخة باللغة الألمانية) .

ــ خالد العظم ــ ثلاث أجزاء .

ــ عبد اللطيف بغدادى ــ جزءان .

ــ محمد نجيب .

ــ عبد الكريم زهر الدين .

(ج) المراجع الاحصائية :

ــ ((**الكتاب السنوى**)) عام ١٩٦٠ ، صادر عن مكتب الاستعلامات ، القاهرة ١٩٦١ .

ــــ ((**المجموعة الاحصــائية**)) صــــادر عن وزارة التخطيط فى الجمهورية العربية الســـورية .

ــــ صـــادر عن الأمم المتحدة . "Demographic Year Book"

ــــ صـــادر عن الأمم المتحدة . "Statistical Year Book"

"The Statesman's Year Book" edited by S.H. Steinberg, London"

"The Year Book 1959"

صادر عن مكتب الاســتعلامات ــ القاهرة .

(د) مراجــع اخــرى :

كتب :

ــــ مصطفى عباس ، عطية عبد الجواد ((**عام فى ظل الانفصال**)) الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٢ .

ــــ عبد الله عبد الدايم ((**التربية القومية**)) دار الآداب ، بيروت ١٩٦٠ .

ــــ مطاع صفدى ((**حزب البعث مأساة المولد ــ مأساة النهاية**)) .

ــــ جمال عبد الناصر ((**فلسفة الثورة**)) مكتب الاستعلامات فى القاهرة .

ــــ ميشيل عفلق ((**فى سبيل البعث**)) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٥٩ .

ــــ ميشيل عفلق ((**معركة المصير الواحد**)) دار الآداب ، بيروت ، ١٩٥٩ .

ــــ ناجى علوش ((**الثورة والجماهير**)) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٢ .

ــــ ناجى علوش ((**الثورى العربى المعاصر**)) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٠ .

ــــ جميل بيهم ((**العروبة والشعوبيات الحديثة**)) .

ــــ صلاح الدين البيطار ((**السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق**)) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٠ .

ــــ عفيف البزرى ((**الناصرية فى جملة الاستعمار الحديث**)) دار الشرق ، دمشــق ١٩٦٢ .

ــــ محمد حسنين هيكل ((**ما الذى جرى فى سوريا**)) الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ــــ رئيف الخورى ((**الفكر العربى الحديث**)) بيروت ١٩٤٣ .

ــــ ساطع الحصرى ((**آراء فى القوميــة العربية**)) الطبعة الأولى ، مطبعــة الاعتماد فى مصر .

ــــ ساطع الحصرى ((**ما هى القومية**)) دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٩ .

ــــ عزة النص ((**احوال السكان فى العالم العربى**)) صادر عن جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

— حازم زكى نسيبية « **القومية العربية** » دار بيروت ، بيروت ١٩٥٩ .
— عبد الرحمن الرافعى « **فى اعقاب الثورة المصرية** » دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .
— منيف الرزاز « **معالم الحياة العربية الحديثة** » الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٠ .
— أنور الرفاعى ، شاكر مصطفى ، فيصل شيخ الأرض « **التاريخ الحديث** » صادر عن وزارة المعارف السورية ، دمشق ١٩٥٦ .
— أحمد السمان « **محاضرات فى اقتصاديات سورية** » صادر عن جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
— رياض طه « **محاضر محادثات الوحدة ـ محاولات فى الرد عليها** » دار الكفاح .
— « **دراسات فى الاشتراكية** » تاليف مجموعة من الكتاب العرب والأجانب ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٠ .
— « **القومية العربية** » اصدار الدائرة العامة لشؤون التوجيه المعنوى ، دمشق ١٩٦٢ .
— « **تجربة الوحدة** » نشرة صادرة عن حزب البعث العربى الاشتراكى فى شباط ١٩٦٢ .
— « **سنوات الغليان** » ما نشر منه فى صحيفة الأهرام والقبس الدولى حتى الحلقة ٢٥ .

— Abdel Malek, Anouar "Egypte Société Militaire" Edition du Seuil, 1962.

— Ansari, Adnan "Die Verfassungen des Libnon, der Vereinigten Arabischen Republik und des Irak" Alfred Metzner-Verlag, Frankfurt /Main, Berlin 1960.

— Antonius, George "The Arab Awakening" Hamish-Hamilton London 1938.

— Asfur, Edmund "Syria : Development and Monetary Policy", Harvard University Press, Cambridge 1959.

— Berger, Morroe "The Arab World Today" Doubleday and Co. Inc. Garden City, New York 1962.

— Boustany Salaheddine "The Press during the French Expedition in Egypt 1798 - 1801" Francke Verlag, Bern und München, 1960.

— Faris, Nabih Amin, Hussayn, M. Tawfik "The Crescent in Crisis" University of Kansas Press Lawrence 1955.

— Fisher, Sidney Nettelton "The Military in the Middle East" Ohio state University Press, Ohio, 1963.

— Hottinger, Arnold "Die Araber" Atlantis-Verlag, Zürich 1960.

— Hourani, Albert "Arabic thought in the Liberal Age 1798-1939" Oxford University Press, London 1962.

— Husaiani, Ishak Musa, "The Moslem Brethern" Khayat Verlag, Beirut 1956.

— Issawi, Charles "Egypte in Revolution" Royal Institute of International Affairs, London 1963.

— King Hussain "How to unite the Arab World" the directorate General Press and Information, Amman 1960.

— Lacouture, Jean and Simonne "Egypte in Transition" Methuen & Co. Ltd. London 1958.

— Lerner Daniel "The Passing of Traditional Society" Glencoe, Illinois 1958.

— Loewenstein, Karl "Verfassungslehre" J.C.B. Mohr (Paul Siedeck) Tübingen 1959.

— Löwenthal, Richard "Staats funktionen und Staatsform in den Entwicklungsländern" Ein Vortrag, der in "Die Demokratie im Wandel der Gesellschaft" Veröffentlicht ist. Colloquium Verlag, Berlin 1963.

— Mushin, Mahdi "Die geistigen und sozialen Wandlungen im Nahen Osten" Rombach-Verlag, Freiburg 1961.

— Seale, Patrick "The Struggle for Syria" Oxford University Press 1965.

— Qubain, Fahim I "Crisis in Lebanon" The Middle East Institut, Washington D.C. 1961.

— Samuelson, Paul. A. "Volkswirtschafslehre" 1. Auflage, Bundverlag GmbH, Köln-Deutz 1958.

— Smith, Wilfred Cantwell "Islam in Modern History" Princeton University Press, Princeton, N. J. 1957.

— "Syria" Prepared by reference Division; Central Office of Information, London, June 1962, Quote Nr. R. 5351.

— The Middle East" 3. Auflage, issued under the auspices of the Royal Institut of International Affairs, Oxford University Press, London, New York, Toronto 1958.

— "The United Arab Republic" Central Office of Information, London, November 1961, Quote Nr. R. 5277, Classification 115,

— Vatikiotis, P. j. "The Egyptian Army in Politics" Indiana University Press, Bloomington 1961.

— Verdross, Alfred "Völkerrecht" 4. Anflage. Springer Verlag - Wien 1959.

— Warriner Doreen "Land Reform and Development in the Middle East" Royal Institute of International Affairs, London, New York, 1957.

— Zeine, N. Zeine "Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism." Khayat's - Verlag, Beirut 1958

— Ziadeh, Nicola A. "Syria and Lebanon" Ernest Benn 1td. London 1957.

المجـــلات :

— الأحد ، دار الكفاح ، بيروت .

— الصـياد ، دار الصـياد ، بيروت .

— الأسـبوع العربى ، بيروت

— المضحك المبكى ، دمشـق .

— روز اليوسف ـ دار روز اليوسف ، القاهرة .

— الجندى ـ مجلة الجيش السـورى ، دمشـق .

"Commerce du Levant" publiè par la "Société du Levant" Beirut Kesrouan Labaki.

Europa Archiv" Herausgeber Willhelm Cornides in Verbindung mit dem

Institut für europäische Politik und Writ schaft, Frankfurt/M.

من المرجع المذكور أخذنا الدراسة التى كتبها المستشرق الألمانى :

Steppat, Fritz "Regionale Sicherheitsbestrebungen im Mittleren Osten" Folge 14/1955 Seite 7985.

Europe Oorient, Eurafor Press -Paris.

"Die Internationale Politik" R. Oldenburg Verlag München

من هذا المرجع اقتبسنا الدراستين التاليتين :

Steppat, Fritz "Die politischen Probleme im Mittleren Osten Und im Maghrib" Sonderdruck aus "Die Internationale Politik 1955."

Steppat Fritz "Die Enwicklung zum Suez Konflikt"
jahrgang 1956-57 Seite 673.

"The Middle East jounal" The Middle East Institut, Washington.

"Middle Eastern Affairs" Published by Council for Middle Eastern Affairs Inc. Belmot Avenue, Elmont N. Y.

"Orient" Publication du "Société d'Etudes et de Publication Orient" Paris.

الصحف :

— الأهرام — القاهرة .
— الجمهورية — القاهرة .
— أخبار اليوم — القاهرة .
— الحياة — بيروت .
— الكفاح — بيروت .
— النداء — بيروت .

"Der Tagesspiegel" Berlin - West

"Die Welt" Hamburg

"Frankfurter Allgemeine Zeitung" Frankfurt

"Neues Deutchland" Berlin Ost
ناطقة بلسان الحزب الشيوعى الألمانى فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية .

"Neues Deutschland" Berlin Ost

"New York Times" New York

"The Times" London

محتويات الكتاب

صفحة

وهذا الكتاب ايضـا كسابقه : ((عربدة سياسية)) ما كان ليشـهد النـور فى مصر لولا الدعم الأدبى لدار الشعب برئاسة الأستاذ الفاضل الكريم ((احمد شوقى القيعى)) الذى لم يمنعه من اصداره ان مضمونه يمثل رأيا من الجانب الآخر فهذا التصرف هو الأرض الخصبة لنمو الديموقراطية الحقة .

ولا أنسى فضـل المدير العام الأسـتاذ انور زعلوك الذى كرس جهده وفكره ، ومعه الكادر الفنى والادارى بادارة النشر والذى يعمل صـامتا بصـبر وتنظيم لاصدار هـذا الكتاب وكل كتاب .

شـكرى الخـاص الى هؤلاء العـاملين بالأقسام الفنيـة من مطبعة الشـعب الذين أبدوا كل تفان فى سبيل اخراج هذا الكتاب. لقد عشت بينهم أياما غنيـة تحمـلوا منى خلالها الكثير من الضغط الزمنى ومن طلبات التصحيح . وتعرفت خلالها على شباب طيب لم تقتصر مشاركته على جمع الحروف انما فتح فكره الى المضمون . فالثقافة لديهم لم تقتصر على الدراسة انما أيضا على تجارب الحيـاة ..

د. سـامى عصاصه

رقم الايداع ٢٣٦٣/١٩٨٩

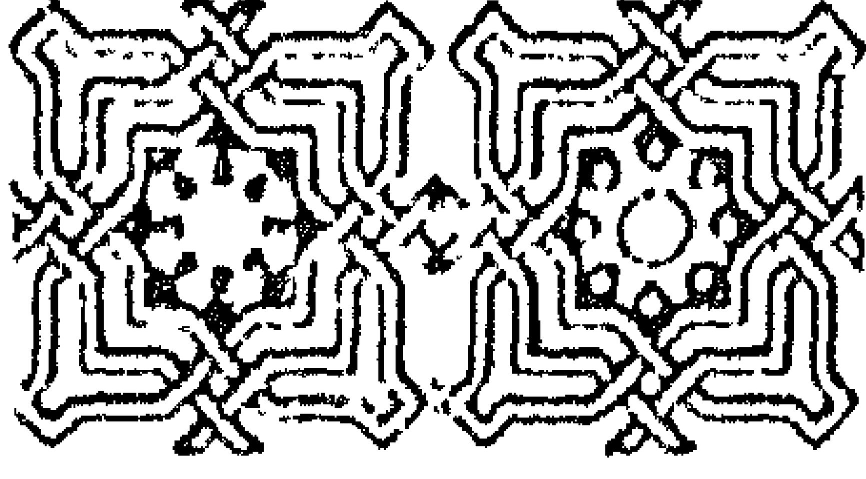
الترقيم الدولى x ـ ٠٠٤٦ ـ ٠٩ ـ ٩٧٧ ISBN

الطبعة الأولى

كانون ثانى / يناير ١٩٨٩

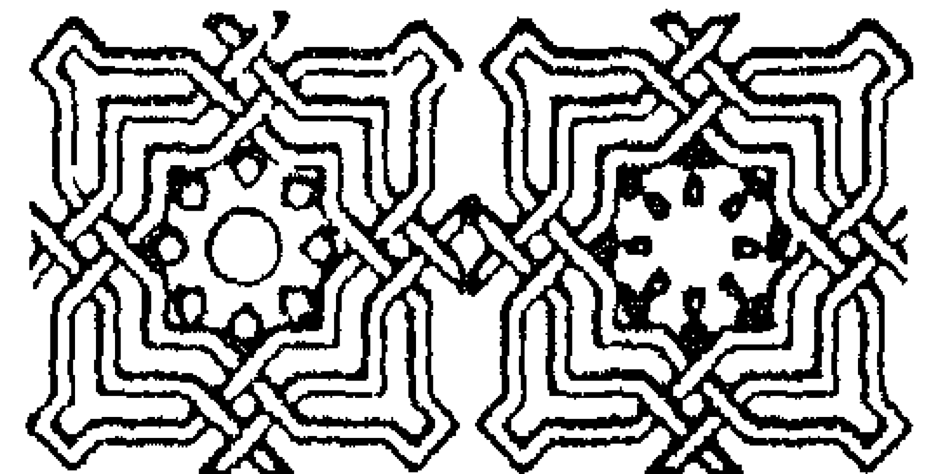
مَطابعُ مؤسَّسَة دار الشعب - للصحافة والطباعة والنشرُ

٩٢ شارع قصر العينى - القاهرة ت : ٣٥٥١٨١٠ - ٣٥٥١٨١٨ - ٣٥٤٣٨٠٠



مختارات من مطبوعات الشعب

- **الاسلام تعقل واستنباط**
- د. محمد عبد المنعم القيعى
- **الانتصارات العربية العظمى**
- المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة
- **الامن القومى**
- عبد الكريم نافع
- **الزعيم والعبقرية (الزعامة السياسية)**
- محمد على الغتيت
- **مكافحة الارهاب**
- لواء د. أحمد جلال عز الدين
- **الجامعة العربية وقضايا التحرر**
- محمد على رفاعى
- **السياسة النووية لاسرائيل**
- محمد خيرى بنونة
- **اليهود من كتابهم المقدس أعداء الحياة الانسانية**
- كمال أحمد عون
- **كلام عنا وعن اسرائيل**
- مصطفى بهجت بدوى
- **يهود فى برلمان مصر**
- محمد الطويل
- **الصهيونية والعنف**
- حسين الطنطاوى
- **مصر ورسالتها**
- د. حسين مؤنس
- **مايو .. يا حبيبى**
- أنور زعلوك
- **مصريون فقط**
- على الدالى
- **كتابات سياسية**
- د. اسماعيل صبرى عبد الله
- **ذكريات سياسية**
- عبد الفتاح حسن
- **محاكمات الدجوى**
- شوكت التونى المحامى
- **الحرية السياسية والاقتصادية فى الدين والعلم**
- على الدين صالح المحامى
- **ايام المعتقلات**
- ابراهيم أبو على المحامى
- **أين زوجى ؟**
- زينب عبد القادر
- **موسوعة تاريخ مصر**
- أحمد حسين
- **قراءات جديدة لحادث ٤ فبراير**
- جمال سليم



تطلب من مكتبة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ومن وكلاء التوزيع بالمحافظات والدول العربية

الكاتب والكتاب

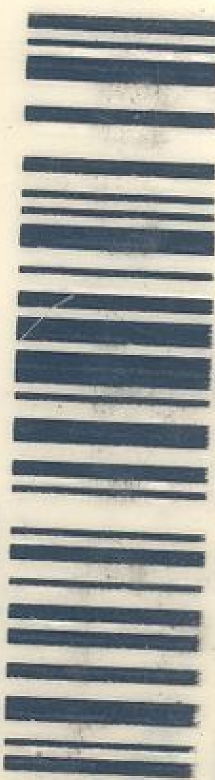
★ فى دمشق عام ١٩٣٣ كان مولده ..

★ بعد حصوله على الدكتوراه فى السياسة والاقتصاد من « برلين » الغربية .. فى موضوع هذا الكتاب (قيام الجمهورية العربية المتحدة والتطور الذى أدى الى انفصال سوريا) زار السواد الأعظم من الدول الاشتراكية ومارس عملا وظيفيا فى المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية فى « هامبورج » .. ثم تركه لينخرط فى العمل الحر .. حيث أسس فى « ميونخ » مكتب الاتصال العربى الألمانى .

★ من أحدث مؤلفاته كتاب (عربدة سياسية .. مقالات فى الاقتصاد والسياسة) .

★ وكتاب « أسرار الانفصال .. مصر وسوريا » الذى تقدمه مطبوعات الشعب بفصوله وهوامشه ومراجعه المتعددة من أدق المصادر والمراجع الرسمية ومحاضر محادثات الوحدة وممن عايشوها عن قرب أو شاركوا فى صنعها مؤيدين ومعارضين بنظرة شمولية واعية منزهة عن الهوى .. وبعيدا عن تزييف التاريخ .. ليكون مرجعا موثقا لهذه الفترة الهامة من تاريخنا القومى المعاصر !! .

انه حقا كتاب جدير بأن يقرأ !! .



الثمن ١٠٠